الدكتور

محمد صفوح الأخرس

أستاذ في كلية الآداب

جامعة دمشق

علم السكان وقضايا التنمية

الطبعة السابعة

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لجامعة دمشق

منشورات جامعة دمشق

١٤٢٣ - ١٤٢٤ هـ

٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م

جامعة دمشق
مديرية الكتب والمطبوعات
المكتبة

وقف الشيخ زكريا علبا
جامعة دمشق
Damascus University

جامعة دمشق
مديرية الكتب والمطبوعات
المكتبة

ـ تمهيـــــــــــــــــد ـ

يشكل هذا الكتاب ثمرة جهود لسنين عديدة ، بذلت في سبيل توضيح الارتباط بين علم السكان ومسائل التنمية والتخطيط لها ، وقد بدأنا بعض فصوله اثناء عملنا في هيئة الامم المتحدة خبيرا لشؤون التخطيط الاجتماعي فدرسنا آنذاك الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الكويت وأثرها على استقرار قوة العمل الوافدة ، واستخلصنا نموذجا ميزنا على اساسه بين مظاهر الاستقرار وعوامله ونحتنا مؤشرات خاصة بمسألة استقرار قوة العمل في مجتمع يطمح نحو الانتقال من مرحلة تقليدية الى مرحلة عصرية تحدد منها قاعدة سكانية ضيقة وكان هذا العمل دافعا لنا لأن نتحمن ذلك النموذج المعتمد في فهم علاقة مسائل علم السكان بقضايا التنمية والتخطيط لها وقد تبلور هذا النموذج في سلسلة من البحوث والندوات ، قمنا بها في نطاق أعمال وحدة البحوث الاجتماعية ، لتوضيح الترابط ما بين مسائل السكان وعناصر التنمية الاجتماعية في سوريا ، وقد مدتنا تلك البحوث والندوات بنظرة أكثر عمقا للعلاقة المستمرة بين النظرية والواقع فطورنا من نموذجنا الاول بادخال متغيرات جديدة عليه ليتواءم مع الخصائص الديموغرافية للقطر الذى يتميز بتوازن في الهرم السكاني ويعتمد على عوامل التولد الذاتي في تجديد خلايا الهرم السكاني وانتهينا الى الربط بين خصائص النموذجين من منطلق قومي وبينا أن النموذجين السابقين مع انهما يوضحان بعض الخصائص القطرية التي يفيد منها المخطط على ذلك المستوى ، الا أن النظرة القومية الشاملة للسكان في الوطن العربي تعطي بعدا أعمق في الفهم وتقويما لبعض المفاهيم المستخدمة في علم السكان التقليدى ، فصححنا خطأ شائعا لدى كثير من علماء السكان في

التطبيق العملي عن طريق المخططين والمنفذين لسياسات الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

ثانيا ـ علم السكان وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى :

يعتبر علم السكان من اهم الميادين الاجتماعية التي تبحث في نشاط الانسان الاجتماعي ، وترتبط ببقية العلوم الاجتماعية الاخرى روابط وشيجة فهو جزء منها ، يتأثر بتطورها ، ويؤثر من جانبه بتطور وفهم الموضوعات التي تطرحها ، ولاغرابة في ذلك اذا علمنا ان دراسة علم السكان وقضاياه هي جزء من علم دراسة المجتمع ، ويصعب علينا فهم العمليات الاجتماعية دون ربطها بالرقم الاحصائي الذي يجرد بشكل ما الواقع السكاني .

ومع أهمية تلك العلاقة بين علم السكان والعلوم الاجتماعية الاخرى ، الا أنه يجب أن نؤكد على مسألة أساسية الا وهي أن الدراسات الديموغرافية من الوجهة الاجتماعية تختلف اختلافا كبيرا عن الدراسات السكانية من الوجهة الاقتصادية او الجغرافية البشرية ، فمع ان موضوعات علم السكان التي تدرس في اقسام الاقتصاد والتجارة ، والجغرافية ، قد تكون واحدة ، الا أن مضمونها الاجتماعي أشد ما يتوضح ضمن الدراسات الاجتماعية ولعل هذا المضمون الاجتماعي والعلائق الوشيجة التي تربط علم السكان بالعلوم الاجتماعية الاخرى يبرز من خلال بحثنا لطبيعة العلاقة بينه وبين علوم الاجتماع والاحصاء والاقتصاد والسياسة .

آ ـ علم السكان وعلم الاجتماع :

يبرز الترابط بين علم الاجتماع وعلم السكان من خلال الموضوعات التي يبحثها

العالم في كلا المجالين ، فمن ضمن الموضوعات التي يهتم بها علم السكان نذكر الهجرة ، والمرأة ، والعائلة ، والتعليم ، وقوة العمل ، والموارد البشرية . . الخ . . . وهذه ايضا موضوعات رئيسية في مجال علم الاجتماع يستمد منها عالم الاجتماع ، بالاضافة الى عناصرها الديموغرافية منطلقات اساسية في النظرية الاجتماعية أو في تحليل القوى والتراكيب الاجتماعية الاخرى فدراسة الطبقات الاجتماعية مثلا تعتمد بشكل اساسي على توزع السكان حسب الانشطة الاقتصادية وحالتهم العملية ، وتوزعاتهم المهنية . . . الخ . . . . ومن هذا المنطلق في التحليل يستطيع الباحث الاجتماعي ان يحدد نمط العلاقات الاجتماعية من التركيب الهيكلي للسكان ، وتوزع الشرائح الاجتماعية المختلفة ومصالحها المتباينة .

ويبرز الترابط بين علم السكان وعلم الاجتماع ، اضافة الى الموضوعات المشتركة ، في نمط التحليل المتبع وفي الغاية التي يسعى اليها كل من العلمين فالباحث السكاني يدرس مسألة الهجرة من حيث معدلاتها (حسب السن والنوع ، والجنس) وحجمها وتياراتها ، واتجاهاتها ، وأنماطها ودوافعها وأثرها على التركيب السكاني في كل من البلد المهاجر منه والمهاجر اليه وكذلك اثرها على قوة العمل ، وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا ويتطرق الباحث الاجتماعي في تحليله لظاهرة الهجرة ، بالاضافة الى العوامل الديموغرافية السابقة ، الى دراسة مدى تكيف المهاجرين مع البيئة الجديدة والتعرف على الدوافع الاجتماعية لظاهرة الهجرة وارتباط هذه الظاهرة مع الظواهر الاجتماعية الاخرى .

ان التشابك بين علم السكان وعلم الاجتماع تشابك كبير ، والظواهر الديموغرافية اذا ما درست في اطار النظرية الاجتماعية تأخذ بعدا أعمق كما ان دراسة المسائل السكانية من الوجهة الاجتماعية يضعها في اطارها الصحيح ، ويمكن الباحث من الربط بين النظرية الاجتماعية والتركيب الهيكلي للمجتمع المتمثل بالسكان وتوزعاتهم الديموغرافية المختلفة فالمجتمع يتألف من وحدات سكانية متعددة تتفاعل بعضها مع البعض الآخر وينخرط افرادها في نشاطات ومؤسسات اجتماعية متعددة تتشابك ادوارها .

من هنا ، ومن هذه النقطة بالذات ، يأتي الترابط والتمايز بين النظرية السكانية والنظرية الاجتماعية ، وضرورة فهم نوع العلاقة المتميزة بين المجالين ان علم السكان متميز عن علم الاجتماع ، ولكنه مرتبط به اشد الارتباط ويبرز ذلك الترابط من خلال الموضوع والنظرية في تفسير علاقة الانسان بالانسان وعلاقة الانسان بالمجتمع .

ب ـ علم السكان والاحصاء :

اعتمد الباحث السكاني منذ فترة طويلة على الرقم الاحصائي ليعبر عن كثير من الظواهر الديموغرافية كالولادات والوفيات ومنحى تطورها ونسبة زيادتها وحساب توقعات نموها ، وقد كان لتطور علم الاحصاء اثر كبير في توفير قدر كاف من البيانات الاحصائية الموثوق بصحتها ، مما مكن الدراسات الديموغرافية من ان تبلغ مرحلة متقدمة من التجريد الرياضي فتحولت بذلك من علاقات كيفية الى علاقات كمية تسهل معالجتها بالآلات الحاسبة مما يسر سرعة التعدادات العامة للسكان واستخلاص الاسس والقواعد التي تحكم تطور الظواهر الديموغرافية

وعلم الاحصاء كما هو معلوم يعتمد على جملة من الاساليب الرياضية المتبعة لمعالجة البيانات التي يتوصل اليها الباحث عن طريق التعدادات والاحصائيات ولعل ابسط صور الاساليب الاحصائية هو اسلوب الاحصاءات الوصفية ، الذى يصف حالة الواقع السكاني في لحظة معينة ، ان الدراسات الاحصائية ليست سوى مواد خام يعتمدها الديموغرافي في دراسته للمسائل السكانية فيحلل الرقم الاحصائي في اطار النظرية الاجتماعية وفي ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية ان الاحصاء يغني فهمنا في علم السكان ويتطور بتطور طرقه وادوات تحليله .

جـ علم السكان وعلم الاقتصاد :

يهتم علم الاقتصاد بدراسة الموارد البشرية والمادية ،وحاجات الانسان الاقتصادية ومدى كفايتها وتوزعاتها المختلفة ، ويعتبر مالتوس من اسبق الباحثين الذين ربطوا بين السكان والاقتصاد من وجهة رياضية قادته الى اعتبار الفقر والبؤس نتيجة عدم التوازن بين سرعة نمو السكان ونمو الموارد الغذائية .

ان الدراسات الديموغرافية المعاصرة تهدف الى التأثير في نوعية الموارد البشرية ،وتخمير طاقاتها الكامنة لتوائم بينها وبين خطط التنمية وحاجات المجتمع ، من اجل تعميق التقدم الاقتصادى والاجتماعي ، كما ان التخطيط الاقتصادى يعتمد اساسا على الدراسات السكانية والوعاء السكاني في المجتمع فالوقائع الديموغرافية والظواهر الحيوية التي يقدمها علم السكان في اطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية تعتبر اساسا في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية .

د ـ علم السكان والسياسة :

يبرز الارتباط بين علم السكان والسياسة من خلال القضايا الاساسية التي يهتم بها كل من رجل السياسة ، والباحث الديموغرافي ، فقد كان تعداد السكان وحصرهم من اهم المسائل التي اهتم بها رجل السياسة في العصور القديمة من اجل جباية الضرائب وحشد الجيوش وتنظيم امور الدولة والمجتمع فالرقم السكاني اساسي لمعالجة المسائل السكانية وادارة شؤون البلاد .

غير ان هذا الارتباط التاريخي بين المجالين اشتد في النصف الثاني من القرن العشرين عندما برزت مفاهيم اساسية في العلوم السياسية وعلم السكان اعتبرت محورية لكلا المجالين ، ومن تلك المفاهيم التنمية والتخطيط والترشيد وتطور المجتمعات . . . الخ فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تبدأ من السكان وتنتهي بهم ، لذلك لابد من وجود تعدادات عامة للسكان مبوبة حسب الانشطة السكانية والحالة العملية الى آخر ما هنالك من تفرعات عديدة كلها اساسية لوضع الخطط التنموية للنهوض بالمجتمع من حالة الى حالة اكثر تقدما فالتخطيط للتعليم والصحة ، والاسكان يتطلب دراية باحوال السكان واعدادهم كما يتطلب في نفس الوقت اتخاذ قرارات سياسية توضح منحى التغير المنشود ونمط الفائدات التنموية ، وطريقة توزيعها بين فئات الشعب ، ان التخطيط للتعليم نقطة محورية في تفكير السياسي والباحث الديموغرافي ، وما يقال عن التخطيط للتعليم ينسلخ ايضا على مسائل سكانية اخرى مثل البحث في مواضيع الهجرة ، وتنقل الايدي العاملة ، ودراسة الحركات السكانية المختلفة ما بين الريف والمدينة ، وما بين المدن والاقطار او الدول ، ان الهجرة بما تمثله من انتقال وحركة للايدي العاملة الفنية وغيرها ظواهر ديموغرافية تتشابك معها

سياسات تنموية ، والارتباط بين السياسة وعلم السكان ارتباط وثيق الصلة من حيث اتخاذ القرارات او الموضوعات التي يتطرق اليها الباحثون في المضامين وتبرز في قمة ذلك الترابط مسألة السياسة السكانية وما تشمله من محاولات لتنظيم النسل او تحديد الحجم الامثل للسكان ، وتشجيع الزواج او الحد منه والربط ما بين كل تلك الظواهر الديموغرافية ومسائل التخطيط والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا نرى ان علم السكان يرتبط ارتباطا وثيقا بالعلوم الاجتماعية ويتأثر بها وتتأثر به ، على الرغم من التمايز بينه وبينها .

ثالثا ـ أثر السكان في المجتمع :

تعتبر مسألة النمو السكاني السريع وعلاقته بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي من أهم المسائل التي تطرح حول مسألة اثر السكان في المجتمع فبدلا ان النظر الى العلاقة بين السكان والمجتمع على أنها علاقة بين سبب ونتيجة او بين متغير وتابع ، على شكل فاعل أو منفعل نظرة مغلوطة فلا يمكن ان نعتبر ان عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في الدول الناسية نحو التصنيع كفيلة وحدها بخلق تحول ديموغرافي في تركيب السكان ووظائفه ، كما اننا لا يمكن ان نعتبر ان وضع سياسة في النمو السكاني كفيلة وحدها بأن تخلق تحولا في البنية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد اوضح مسار التنمية في كثير من الدول النامية ان العلاقة بين السكان والمجتمع ترتبط على شكل فاعل ومنفعل ، مؤثر ومتأثر في نطاق منظومة اجتماعية متحركة ومتطورة ، فهي ترتبط بشكل اكثر تعقيدا بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

فبدلا لا ثر السكان في المجتمع جوانب سلبية تبرز في عدم المواءمة بين النمو

السكاني السريع والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ولعل من ابرز المسائل التي يجب تسليط الاضواء عليها هي قضية النمو السكاني السريع وانعكاساته على الدخل ، والتعليم والصحة والاسكان .

آ ـ النمو السكاني ودخل العائلة :

أوضحت دراسات عديدة في نطاق الامم المتحدة [1] ان الفجوة المستمرة بالاتساع بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وماتنتجه من زيادة طبيعية عالية تؤثر تأثيرا سلبيا على مستويات المعيشة لدى افراد تلك المجتمعات وبصفة خاصة اذا لم يصاحب ذلك النمو السكاني السريع سياسات فعالة في نطاق التنمية الاقتصادية ، اذ يترتب على القوة العاملة ان تتحمل عبء اعالة من هم خارج القوة البشرية ، وهم الافراد الذين تقل اعمارهم عن (١٣) سنة وواضح أن أي زيادة في الفئات الاولى من الاعمال والتي تنتج بفعل العوامل السابقة (تناقص وفيات الاطفال بفعل التقدم الصحي ، واستمرار في معدل عال للولادات) تؤدي الى اتساع قاعدة الهرم السكاني اتساعا لا يتوازن مع مايبنى عليه من فئات اعمار متقدمة ، وهذا الخلل في بنية الهرم السكاني يضفي أعباء على هيكله الوسيط المتمثل بالقوة العاملة باعتبارها القوة المنتجة الفعالة .

---

(١) عقدت منظمة الامم المتحدة في بيروت في الفترة الواقعة مابين (١٨) شباط الى (١) آذار عام ١٩٧٤ مؤتمر السكان الاقليمي من اجل دراسة اوضاع السكان في الوطن العربي وعلاقتها بمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد استقى المؤلف بعض الافكار في هذا المجال من الموضوعات التي نوقشت في ذلك المؤتمر والذي حضره بوصفه خبيرا للهيئة الامم المتحدة وممثلا للمعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في دولة الكويت .

هذا من حيث تفاعل الهرم السكاني الناشيء عن زيادة سريعة في فئات الأعمار الدنيا مع البنية الاقتصادية الهيكلية ، اما من حيث تفاعل حجم الاسرة الواسع مع دخل العائلة ، فمن الواضح أن رفع مستوى معيشة العائلة يتوقف على نسبة دخل العائلة الى عدد اعضائها ، وهذا يتوقف بدوره على نسبة المنتجين في العائلة الى نسبة المعولين ..

ان نسبة الاعالة في البلدان المتقدمة التي بلغ فيها النمو السكاني مرحلة الاستقرار واصبح هذا النمو يتراوح بين (١٠ و١٥) بالالف في السنة هي نسبة (١) الى (٢) أي ان كل انسان منتج يعيل بانتاجه شخصين بينما نجد في البلدان النامية التي يتراوح فيها النمو السكاني بين (٢٥) و(٣٥) بالالف في السنة ان الشخص المنتج يعيل اربعة اشخاص او اكثر ، ومع ان مفهوم الاعالة يرتبط باكثر من متغير وتعريف اجرائي مما يصعب معه ايجاد مقارنة دقيقة بين الدول الا اننا مع كل تلك التحفظات السابقة يحسن ان نورد بعض معدلات الاعالة في دول متقدمة واخرى نامية وكذلك من واقع المجتمع العربي لنوضح الارتباط الوثيق بين مسائل التقدم الاقتصادي والنمو السكاني السريع ، فقد بلغت معدلات الاعالة الى القوى العاملة في الدول المتقدمة صناعيا ٦٠٪ في حين انها بلغت في مصر حوالي (٨٤٪) وفي تركيا (٨٥٪) وفي العراق (٩٤٪) وفي الاردن (٩٦٪) وفي ايران (٩٨٪) وفي سورية (٩٩٪) (١)

---

(١) الامم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، النشرة السكانية العدد السابع ، تموز ١٩٧٤ ص (١٢٧) .

ب- النمو السكاني والتعليم :

يعتبر التعليم بمستوياته المختلفة من اهم العناصر التي ترتبط بتقدم المجتمعات ، فهو استثمار في الموارد البشرية لتحقيق كفاية انتاجية تدر خيراتها على مجموع الافراد كما اصبح التعليم حقا لكل مواطن وبات من واجب الدولة ان تعمم فرص التعليم على جميع المواطنين ، اذ ان التعليم حق طبيعي لكل انسان ، فهو غاية نسعى لتحقيقها ، وهو ايضا وسيلة للتقدم وعملية تعميم فرص التعليم في أى بلد عملية كبيرة وشاقة ، وتحتاج الى طاقات كثيرة مادية وبشرية ، ولذلك فان النمو السكاني السريع يضيف على الدولة اعباء جديدة من اجل تنفيذ برامج التعليم لتشمل جميع الأولاد في سن الدراسة وعندما يكون معدل النمو السكاني عاليا ولا يتناسب مع طاقات المجتمع تصبح الزيادة في عدد الاولاد كبيرة الى حد يجعل من الصعب تأمين فرص استيعابها في المدارس ولذلك تجد بعض المجتمعات نفسها في موقف صعب لا يمكنها من تأمين تعميم فرص التعليم لكل المواطنين في المراحل المختلفة .

وقد اوضح علماء الاجتماع المعاصرين ان عملية التنمية تستوجب مشاركة اكبر عدد ممكن من المواطنين ، ويأتي التعليم بصفته العامل الرئيسي الذى يؤدى الى تفاعل المواطنين مع برامج التنمية واهداف المجتمع ، فاذا صح لنا ان نضع المتغيرات السابقة في سلسلة منهجية فاننا نستطيع ان نقول ان طريق التنمية يعتمد على مشاركة المواطنين ، وطريق المشاركة يتطلب مزيدا من التعليم وهذه المعادلة تصطدم بشكل مباشر بالنمو السريع الذى يخلف فئات من الاولاد في سن المدرسة خارج نطاق التعليم وبالتالي زيادة في اعداد الاميين .

ج- النمو السكاني والصحـــــة :

اضحى التخطيط للصحة يرتبط بعنصرى الوقاية والعلاج ولعل المثل الشائع يؤكد الجانب الاول على حساب الجانب الثاني وفي ذلك حكمة كبيرة فعندما نقول : ان " درهم وقاية خير من قنطار علاج " نكشف مفهوم التخطيط الصحي بشكل يوجب على المخطط ان يهتم البرامج الصحية المرتبطة بالوقاية ووسائلها قبـــل الاصابة بالمرض والصحة كالتعليم اصبحت ضرورة اقتصادية ملحة ، وحقا اجتماعيا مكتسبا ، لذلك فان التوسع في برامج الوقاية وتأمين المستشفيات والمستوصفات وتدريب الاطباء بأعداد كافية وتدريب الممرضات والفنيين المساعدين وتأميـــن الشروط الصحية لكل عائلة ولكل فرد في البيت والمدرسة والمصنع والاماكن العامة اصبح هدفا تسعى لتحقيقه معظم الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية وقـــد ذهبت بعض الدول الى حد اعتبار الواقعات المرضية كارثات اقتصادية تؤثـــر في عملية الانتاج والتقدم الاقتصادى ، وفي دول اخرى تتم دراسات حول الربط بين مفهوم الصحة والكفايات الانتاجية ، واعتبرت ان الخدمات الصحية عوامل رئيسية في الانتاج وليست مجرد سلعة خدمية تقدم للافراد .

واذا كان ارتباط الصحة بقضايا التنمية وثيقا فان اى خلل في مستـــوى الخدمات الصحية في جانبيه الوقائي والعلاجي يؤدى الى تعثر في المتغيـــر الثاني من المعادلة الا وهو التنمية الشاملة .

وفي البلاد النامية تصادف عملية تحسين مستوى الخدمات الصحيـــــة صعوبتين في آن واحد : اولهما صعوبة ردم تخلف الماضي ، ثم بناء مؤسسات جديدة تؤمن الرعاية الصحية للاعداد المتزايدة من السكان ، وتخلق هاتان

الصعوبتان وضعا يصعب معه على الحكومات ان تنفذ برامجها الصحية بكفاءة مما يترك اعداد من المواطنين فريسة للامراض التي يعاني منها الانسان وقد تتعداه الى نشر جراثيم الامراض المعدية الى المجتمع كافة فتصبح المأساة مأساتين : مأساة انسانية للانسان وعائلته ، ومأساة انسانية للانسان وعائلته ، ومأساة اجتماعية تضر بالمجتمع وافراده .

د ـ النمو السكاني والاسكان :

ان حاجات الانسان الاساسية متطورة متجددة ، وقد اعتبر المسكن احد تلك الحاجات الاساسية للانسان بالاضافة الى الطعام والشراب والكساء وتلبية تلك الحاجة يرتبط بمتغيرات عديدة اقتصادية واجتماعية وسكانية اهمها :

١ ـ الهجرة :

لقد سبب النمو السكاني غير المتوازن بين الريف والمدينة مشاكل في الهجرة والنزوح والتخلخل السكاني ، مما اوجد ضغطا كبيرا على قضايا الاسكان في المدينة وبالتالي صعوبة كبيرة في تأمين المساكن الملائمة لكثير من المواطنين .

٢ ـ تخطيط المدن :

ان ارتباط مسألة الاسكان بقضايا تخطيط المدن وتحديثها وهدم اجزاء منها لحساب مرافق عامة زاد من صعوبة تلبية حاجات المواطنين بمسكن بديل .

٣ ـ تحول العائلة الممتدة الى عائلة محدودة :

وترتبط مسألة الاسكان بعامل ثالث اجتماعي هو تفكك العائلة الكبيرة

الممتدة وتحولها الى اسر محدودة تتطلب مساكن منفصلة فقد اصبح الابن عندما يتزوج يطلب مسكنا بينما كان الاولاد يتزوجون ويقيمون ضمن العائلة الاكبر .

وتتضاعف اهمية العوامل السابقة (الهجرة من الريف الى المدينة ، ترميم الابنية القديمة ، تبدل مفهوم العائلة) ، اذا تواكبت مع زيادة سكانية سريعة ، فتصبح مشكلة الاسكان مشكلة حقيقية ومطلبا يصعب تحقيقه في كثير من الدول النامية .

رابعا ـ اثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية في السكان :

يبرز اثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية في السكان في البنية والوظيفة والحركة السكانية ويأتي توزيع الدخل وتحول المجتمع في اتجاه التصنيع ودخول المرأة ميدان العمل ، وانخراطها في مراحل التعليم المختلفة ، وانتقال المجتمعات من مجتمعات بسيطة الى مجتمعات معقدة في سلم تلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، وتؤثر تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية بمسألة النمو السكاني في اتجاهات متعددة ومتباينة يرتبط بعضها بشكل اساسي بمسألة تركيب السكان وحجم الاسرة ، كالتصنيع وعمل المرأة والتعليم ، والبعض الاخر بوظيفة السكان وتنمية الموارد البشرية ، مثل التعليم والتدريب كما يبرز ارتباط مسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي بحركة السكان من خلال انتقال المجتمعات من مجتمعات بسيطة الى مجتمعات معقدة ، وفي التحولات التي تتم في ملكية وسائل الانتاج وتطوراتها المختلفة .

وسوف نكشف الآن على توضيح اثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية في السكان من خلال شرح بعض عناصر تلك التحولات كالتصنيع والتعليم وعمل المرأة وانتقال المجتمعات من بسيطة الى مجتمعات معقدة .

آ ـ اثر التصنيع في السكان :

يعتبر التحول في اتجاه التصنيع من اهم المنطلقات في تحول المجتمع وذلك لما يلعبه من دور كبير في خلق قيم اجتماعية متميزة عن القيم الزراعية فالتصنيع اضافة الى كونه عملية اقتصادية فهو عملية اجتماعية ايضا ، ان نمط العلاقات الاجتماعية التي تسود في المصنع تختلف عن نمط العلاقات الاجتماعية التي تسود في القرية والمزرعة ، فالعامل الذى يتعامل مع الآلة ويدخل في علاقات انتاجية مع اقرانه من العمال في نطاق بوتقة المصنع يتكون لديه سلوك اجتماعي وانماط من التفكير تتباين عن تلك التي تتولد عند الفلاح في تعامله مع المحراث .

وتتأثر العائلة بتلك التحولات فتتجه في المجتمعات الصناعية نحو عدد محدود من الاطفال فيصغر حجم الاسرة ليحقق توازنا بين عمل المرأة في المنزل وعملها في المصنع ، ان المجتمعات الصناعية تفرض على العائلة ان تنظم نفسها من حيث عدد الاطفال ، ومن حيث المسافة الزمنية بين طفل وآخر .

ويلعب التصنيع دورا هاما في جذب السكان من الريف الى المدينة طلبا للعمل ، ويؤدى النزوح من الريف الى المدينة الى بروز حاجات جديدة لم تكن العائلة تفكر بها عندما كانت في القرية وبروز تلك الحاجات يدفع العائلة الى

ضرورة الموازنة مابين حجم الاسرة ومتطلبات الحياة الجديدة كان انتقال العائلة من الريف الى المدينة يحتم عليها ان تفكر في تأمين الحاجات الاساسية المتجددة والتي تتعارض مع تركيب ووظائف العائلة الممتدة في الريف فالمجتمعات التقليدية الزراعية تميل بفعل عامل الاصطفاء وماتتطلبه من قوة عمل وفيرة الى الاكثار من انجاب الاطفال ، لعلمها بأن من يكتب له البقاء من الولادات الطبيعية هم قلة ، فتبقى العائلة بدافع حفظها على التكاثر والتوالد مشدودة الى تاريخها القديم بالاكثار من انجاب الاطفال لتعويض بعض الوفيات بين الاطفال .

لذلك يربط علماء الاجتماع والسكان مابين العائلة الممتدة ذات الحجم الكبير وبين المجتمعات الزراعية ، بينما تشيع في المجتمعات الصناعية العائلة الصغيرة التي تتألف من الزوج والزوجة وعدد محدود من الاطفال وتشير الدراسات المتعددة للمجتمعات الصناعية الى ضيق القاعدة الهكانية في هرمها السكاني ، والى توازن مابين الولادات والوفيات توازنا يصل في بعضها الى نسبة ضئيلة في النمو السكاني لايتجاوز الواحد بالمائة بينما نلاحظ ان نسبة الزيادة الطبيعية في بعض المجتمعات الزراعية والنامية تصل الى اكثر من ٤٠ بالالف .

ب ـ تأثير عمل المرأة في السكان :

تشير حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي الى ان نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل تزداد باطراد مستمر ، فقد اصبح عمل المرأة جزءا لايتجزأ من عملية التنمية ، وهذا حقيقة واقعة تؤكدها الارقام والاحصاءات فقد ازدادت

نسبة مساهمة المرأة السورية في قوة العمل من ١١ ٪ في عام ١٩٧٠ الى ١٧ ٪ في عام ١٩٧٤ وذلك من مجموع القوة العاملة ، ان هذا الاتجاه من التغير الاقتصادي والاجتماعي يتناقض مع كثرة عدد الاطفال في المنزل ، وهذا التناقض سوف يعمل في النهاية على الحد من عدد الاطفال ، ليمكن المرأة من الانصراف الى اعمال خارج المنزل ، ولتسهم في عملية التغير الاقتصادي والاجتماعي وتحققه فمشاركة المرأة في العمل تستوجب منها ان تبقى فترة من الزمن خارج المنزل ، كما تفرض عليها واجبات اخرى غير انجاب الاطفال ولذلك فهي مضطرة بحكم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ان توازن بين تلك الاوضاع وعملها خارج المنزل وبين عدد الاولاد فتميل تحت ضغط تلك الظروف الى الحد من الانجاب لتحقق التكيف مع البيئة الجديدة .

وقد ابرزت دراستنا الميدانية للعائلة (١) تعارضا مابين رغبة المرأة في العمل وكثرة عدد الاطفال لديها ، كما احتل سبب كثرة عدد الاطفال المرتبة الاولى بين اسباب عدم تمكنها ، كما اوضحت دراستنا الميدانية لتركيب العائلة ان اكثر من ٤٦ ٪ من مجموع افراد العينة يعود بالنسبة اليها سبب عدم عمل الزوجة الى كثرة عدد الاطفال في المنزل ، في حين ان نسبة عدم موافقة الزوج ، وعدم رغبة الزوجة ، أو عدم رغبتهما معا لم تصل مجتمعة الى ١٥ ٪ (٢)

---

(١) انظر الدكتور محمد صفوح الاخرس ، تركيب العائلة العربية ووظائفها دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية ، وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٧٧

(٢) الدكتور محمد صفوح الاخرس ـ المرجع السابق .

من مجموع افراد العينة ، ان ذلك الصراع بين اتجاه التغير الاقتصادى والاجتماعي وحجم الاسرة سوف يحل على المدى البعيد الى تأكيد بعض القيم الاجتماعية التي تساير التقدم ، ومن ضمنها انخفاض معدل الولادات ، وتوازن ما بين النمو السكاني واتجاه التغير الاقتصادى والاجتماعي .

ج- اثر التعليم في السكان :

يعتبر التعليم احد الاركان الاساسية في التحول الاقتصادى والاجتماعي ويبرز اثره في مضمار السكان من خلال تأثيره في بنية السكان ووظيفته وحركته فعندما تتطلق المرأة باعداد كبيرة الى التعليم العام وخاصة التعليم الجامعي يرتفع الوعي عندها ، كما يرتفع سن الزواج فتقل نسبة الزواج المبكر وتتحدد سنوات الحمل لديها فتميل العائلة الى حجم محدود وتنقص معدلات النمو بشكل عام فقد ابرزت الدراسة الاجتماعية الميدانية لتركيب العائلة ارتباطا قويا يؤيد صحة العلاقة العكسية بين درجة التعليم وكثرة انجاب الاطفال فكلما قلت نسبة التعليم بين الافراد ازداد ميلهم الى انجاب الاطفال وكلما ازدادت نسبة التعليم بين الافراد قل انجابهم للاطفال . (١)

ان ارتفاع معدل التعليم يؤدى الى عدة مسائل متشابكة يعمل بعضها على انخفاض معدل الخصوبة ، وبالتالي الى انخفاض معدل الولادات بسبب تأخر سن الزواج عند المرأة وبالتالي تحجيم فترة الخصوبة لديها كما انه يؤدى الى انخفاض معدل الوفيات نظرا لكون التعليم يرفع من الوعي الصحي والمستوى المعيشي وكلاهما يؤدى الى رفع نسبة الزيادة الطبيعية في المراحل الاولى من عملية التنمية .

(١) د. محمد صفوح الاغربى ، نفس المرجع السابق

كما ان الوعي الاجتماعي الذي يكتسبه الزوجان من جراء التعليم يدفع بهما الى مقارنة مستمرة بين مواردهم وحاجات ابنائهم نظرا لأن تربية الاطفال ورعايتهم ضمن الامكانيات المتوفرة تفرض موازنة مستمرة ما بين الحاجات والامكانات .

ان التعليم يزيد من دخل الفرد ويرفع من مستواه الصحي والمعاشي ويزيد من قدرة الفرد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، فيؤثر في عملية الانتاج كما ونوعا فيرفع من كفاءة العامل الانتاجية ويعوض بذلك عن النقص في قوة العمل في بعض القطاعات ، لقد اضحى التعليم من اهم وسائل تنمية الموارد البشرية فهو الذي يسد سوق العمل بالمهارات المختلفة ، لسد حاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يفسح المجال امام فرص جديدة للعمل . من هنا كان اثره في السكان يتعدى حجم الاسرة وعدد الاطفال الى التأثير في تنمية تلك الاعداد وتأهيلها التأهيل المناسب لدخول معترك الحياة .

د ـ الانتقال من مجتمع بسيط الى مجتمع معقد وتأثيره في السكان :

تتحول المجتمعات عبر تطورها من مجتمعات بسيطة الى مجتمعات معقدة وتتميز المجتمعات البسيطة بنمط من العلاقات الاجتماعية يختلف عن نمط العلاقات السائدة في المجتمعات المعقدة ، ولعل من ابرز اشكال التمايز تواضع الحاجات الاساسية في المجتمعات البسيطة ، وتعقدها في المجتمعات المعقدة ، ان متطلبات المعيشة في المجتمعات المعقدة اشد الحاحا من متطلبات المعيشة في المجتمعات البسيطة ، كما ان الضغط لتلبية الحاجات المتجددة المتطورة في المدينة يفرض انماطا من السلوك لتوائم بين الامكانات والحاجات مما يؤدي في النهاية الى تحديد حجم الاسرة بما يتناسب والاوضاع الجديدة .

الكاملة الا بمشاركة المرأة والرجل في امور المجتمع وشؤونه ومشاركة المرأة في هذا الميدان تستلزم وجود مؤسسات اجتماعية ترعى الاطفال وتقوم بالدور الذي تؤديه الام في رعاية اطفالها وتنشئتهم ، ونعني بذلك ضرورة توفر رياض الاطفال ودور الحضانة ، فهناك اذن علاقة اساسية بين دور الحضانة ورياض الاطفال وبين عملية التصنيع التي تبرز من خلال عمل المرأة ، فغياب المرأة عن ميادين العمل يعني غياب نصف افراد المجتمع عن القيام بعملية الانتاج وتوفر دور الحضانة يشجع الام على الخروج الى ميدان العمل وهي مطمئنة الى سير عملية التنشئة سيرا سليما .

هذا من حيث تلازم بعض الشروط الاجتماعية الضرورية لعملية التنمية مع الشروط الاقتصادية ، ولابد من الاشارة الى عامل اخر لا يقل اهمية عن العامل الاول في دفع عجلة التقدم الى الامام وذلك هو دراسة التوازن بين معدل سرعتي التغير في الوحدات الاجتماعية وتخلف بعضها عن بعض فالتغيرات التي تطرأ على بنية المجتمع تحدث انعكاسات وردود فعل على مستويات اجتماعية عدة ، ذلك ان بعض تلك المستويات يتجاوب مع التغير بصورة سريعة وبعضها الاخر يستجيب للتغير استجابة بطيئة .

ان دراسة تلك الاستجابات مهمة في تشخيص العوامل التي تحد من فعالية الوحدات المختلفة وازالة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تقف في طريقها فاهتمام المجتمع بأمور الصحة والتعليم يضع افراد المجتمع امام مسؤوليات جديدة تتجاوب مع المؤسسات الاجتماعية الجديدة المتمثلة بانشاء المشافي والمصحات والمدارس ومن اهم تلك المسؤوليات تواجد الوعي الصحي والعلمي عند المواطنين

سا يدعم التفاعل الجديد بين المؤسسات المنشأة والظروف المتجددة ومن هنا فان هذه المؤسسات تأخذ وظيفتها الاجتماعية عند ما يتفاعل الافراد معها وتصبح جزءا من سلوكهم يساير التقدم ويستوعبه ويعمل على خلق المزيد منه وتلك هي عملية التنمية المتجددة المتطورة .

واذا كان تخلف بعض القطاعات الاجتماعية عن القطاعات الاقتصادية مسألة بارزة في المجتمعات كلها ، الا انها تبدو اكثر بروزا لدى المجتمعات النامية وتلك التي تأخذ بأسباب التقدم الاقتصادى بمعطياته الحديثة وتصبح ظاهرة التخلف الحضارى من ابرز الموضوعات التي ينبغي ان تتصدى لدراستها ونتعرف على موطنها ، وهذه الفجوة السريعة تخلق مشكلات اجتماعية تربك الافراد وتولد توترات اجتماعية تنعكس على عملية التنمية فتحد من نموها .

وسا لا شك فيه ان التنبه المسبق لمثل تلك المشاكل الاجتماعية يضمن وضع الحلول المناسبة لها قبل استفحالها ، ويتم ذلك عادة بوضع استراتيجية عامة للتنمية تأخذ في حسبانها التكامل بين الظروف الاقتصادية وبين الاسس الاجتماعية والعوامل الديموغرافية ، ومهمة الباحث في مضمار السكان والتنمية تتمثل في تحليل الاسس الاجتماعية والديموغرافية ودفعها لتحقيق التقدم الاقتصادى من جهة ، ورسم وجهة التغير الاقتصادى والاجتماعي من جهة اخرى .

ان غياب الشروط الاجتماعية وعدم توازنها مع التقدم الاقتصادى يجعل هذا التقدم ظاهرة ترتبط بالتحديث اكثر مما ترتبط بعملية التنمية فالتنمية في اعتقادنا تؤدى بالضرورة الى التحديث غير ان التحديث قد يقف عند حدود معينة ولا يحقق التنمية ، اذ ان التنمية عملية متكاملة عند ما تتحقق تكتسب

قوة ذاتية تدفعها الى النمو المستمر فتدعم الجذور الاولى ، وتولد جذورا جديدة غضة ، نضرة ، ترفد الجذور السابقة بالحياة ، وتشكل بحد ذاتها منطلقا لعمليات تولد جديدة .

٦ـ معنى التنمية :

تشمل عملية التنمية حركة المجتمع بكل قطاعاته نحو اهداف محددة واضحة ترتبط بشروط التقدم الانساني ، على عكس التحديث الذي يفرض قناعا براقا قد يخفي وراءه كل عناصر التخلف ، ويمتض كل معوقات عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا ، والاقطار العربية في تحولها الاقتصادي والاجتماعي اذا ما ارادت ان تسير في طريق التنمية فعليها ان توازن دائما بين نموها الاقتصادي وتحولها الاجتماعي وتنظر نظرة جادة الى مسألة التنمية الاجتماعية على انها مسألة تتعدى نطاق الرعاية الاجتماعية الى توضيح الاساس الاجتماعي لعملية التنمية وشروطها ، والتصدي للعقبات الاجتماعية التي تحول دونها وحل المشكلات الاجتماعية التي تنجم عادة عن الانتقال السريع من المرحلة التقليدية الى المرحلة العصرية .

ومن اجل هذا كله لا بد من ايجاد خطة اجتماعية عامة تشترك فيها القطاعات كلها وتتحمل الدولة مسؤولية تنفيذها بل ان هذه المشكلات اصبحت في ايامنا هذه مشكلات انسانية تتضافر فيها جهود خبراء العالم للحلول دون استفحال خطرها الذي لم يعد يقتصر على دولة واحدة ومن ذلك ماتحاوله الآن دول حوض البحر الابيض المتوسط للتعاون فيما بينها من اجل درأ سة مشكلة تلوث البحر الابيض المتوسط ومنطقة الخليج العربي .

وقد آن الاوان لان يتحرك المخططون في اتجاه توضيح الاساس الاجتماعي لعملية التنمية على نطاق الوطن العربي تحركهم في نطاق توضيح الاساس الاقتصادي فتطرح على بساط البحث مسائل التعليم والصحة والغذاء والجريمة باعتبارهـــا مسائل قومية تؤثر على الكيان المحلي تأثيرها على الكيان القومي .

ان صنادين التنمية التي توجه نشاطاتها نحو مشروعات عربية اقتصادية بحته ، مدعوة ان تنظر نظرة اخرى لمسألة التنمية فتضمن برامجها بحوثـــا ودراسات عن المسائل الاجتماعية التي ترتبط بعملية التنمية الاقتصادية وتنجم عنهـــا .

وتأسيسا على ذلك يؤكد المخططون المعاصرون على اهمية التركيز علـــى المسائل الاجتماعية في عملية التنمية تأكيدهم على المسائل الاقتصادية ويذهـب بعضهم الى حد القول ، ان الاسس الاقتصادية باتت معلومة الى حد ما ، وتقـع تحت متناول اليد لاتثير الكثير من الجدل ، غير ان الجانب الاخر من عملية التنمية ألا وهو الجانب الاجتماعي مازال يحتاج الى سبر ودراسات متعمقة توضح اهميـة تلك الجوانب المنسية في عملية الانتاج .

ب ـ محاور عملية التنمية الاجتماعيـة :

ان هناك محاور كبيرة يجبان يتصدى اليها العامل والمخطط في المجال الاجتماعي من اهمها :

١ ـ رسم الصورة الاجتماعية لعملية التغير الاقتصادي والاجتماعي معا وذلـك بتحديد جهة التغير الاجتماعي وكذلك التغيرات المقصودة المزمع احداثهـــا في البنية الاقتصادية والتركيب الاجتماعي . ان تحديد الاهداف الاستراتيجية

لعملية التنمية من الامور التي يجب ان يعنى بها عالم الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، فالاختيار بين التصنيع والنشاط التجاري ، او التحول من أحدهما الى الاخر او الوصول الى المزيج الافضل في مرحلة زمنية معينة مسألة ترتبط بخلايا اقتصاد يقواجتماعية على حد سواء ، وان رسم الصورة الاجتماعية لعملية التغير الاقتصادي والاجتماعي تتعدى الامور الاقتصادية لتتناول نوع الخدمات الاجتماعية ونسبة زيادة الدخل القومي وكيفية توزيعه ، وسياسات محو الامية وتعميم الخدمات التعليمية وتحسينها وربط التعليم والتدريب بخطط التنمية وتوفير المناخ الاجتماعي المناسب لتفاعل الناس مع معطيات الشروط الجديدة للتقدم والوصول الى عملية التشغيل الكامل ، أي ضمان حق كل فرد في العمل والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة في كل المناطق ، والعمل على توفير شروط اجتماعية مناسبة تعمل على استقرار قوة العمل الوافدة ، ودفعها لتكوين شريحة سكانية مستقرة في بوتقة المجتمع المحلي ، وذلك في المجتمعات التي تتصف بندرة المهارات الفنية وضيق القاعدة السكانية .

وباختصار توفير الاحتياجات الاجتماعية للافراد وربطها بشروط التقدم المتطورة من خلال رسم استراتيجية عامة للتنمية تتفاعل فيها الاهداف الاقتصادية مع الاهداف الاجتماعية في حركية مستمرة وموازنة دائمة بين الحاجات والامكانات

٢ـ توضيح الاساس الاجتماعي لعملية التنمية الاقتصادية ، ويتم ذلك بتحليل الاوضاع الاجتماعية اللازمة لعملية التنمية ، ومن هنا فانه ينظر الى التعليم مثلا بالاضافة الى انه شرط ضروري لعملية التنمية الاقتصادية ، فهو يتأثر بالوعاء الاجتماعي ، وبالتالي فان سياساته يجب ان تأخذ في حسابها المتغيرات الاجتماعية والسكانية المختلفة التي تميز مجتمعا ما عن مجتمع آخر ، وعندما نذكر التعليم

فاننا نجمل كل المراحل التعليمية ابتداء من دور الحضانة وانتهاء بالدراسات العليا ، فهو استثمار في الانسان ، يمر بمراحل متصلة تتعاقب آثارها ويؤكد علماء التربية ، والمتخصصون في ميادين التعليم على ذلك التلازم بين التعليم من جهة والانتاج من جهة أخرى تأكيدا يدفعهم الى حد القول أن الثورة التكنولوجية ترتبط الى حد بعيد بالثورة التعليمية ويتضمن العامل الاجتماعي في مجال التعليم جملة من المسائل اهمها ما يتعلق بسياسة القبول في المعاهد والجامعات ، والتي يجب ان تستند الى حاجات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من القوى العاملة من جهة ، وبالاطر الاجتماعية والقاعدة السكانية من جهة ثانية ، فقد يرى المخطط مثلا خفض السن الالزامية للتعليم وتقصير المراحل التعليمية في مجتمعات تبرز الحاجة فيها لاعداد متزايدة من الخريجين تحد منها موارد بشرية وقاعدة سكانية ضيقة ، ومن تلك الشروط ايضا تحديد حاجات التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي فاذا كان للتربية اهداف اقتصادية فان لها ايضا اهدافا اجتماعية ، وانسانية تتمثل في تكوين فكر انساني معتمد على العلم وموجه نحو الخير والحق فالتعليم وسيلة اساسية للتفاعل الاجتماعي وهو ايضا استثمار للطاقة البشرية التي تمثل اهم عناصر الانتاج وما لا شك فيه ان لتطور الخدمات التعليمية أثرا كبيرا في استقرار قوة العمل الوافدة وجذب المزيد منها في المجتمعات التي تتصف بندرة المهارات الفنية ، نظرا لارتباط هذه الخدمات بمستقبل ابناء الوافدين ومن هنا كان من اهم العوامل الاساسية في تحديد جهة الاستقرار والحركة للقوى العمالية الوافدة هو مستوى الخدمات التعليمية وتطورها فبقدر ما تتيح الدولة خدماتها وتيسر انتساب ابناء الوافدين الى المدارس بقدر ما تساهم باستقرار قوة العمل الوافدة وانخراطها في المجتمع

وماينطبق على التعليم ينطبق ايضا على التدريب المهني وتوفير الخدمات الصحية ، والترويحية والسكنية وغيرها من الاسس الاجتماعية الهامة لتنشيط العملية الاقتصادية . ان التنمية الاقتصادية لاتحقق اهدافها الكاملة الا اذا سايرها تنمية في مجال الخدمات الاجتماعية تلبي حاجات الاقتصاد من العناصر الفنية المدربة ، وتخلق قاعدة متعلمة تستوعب التقدم الاقتصادي وتعمقه وتوفر خدمات تضمن الاستقرار النفسي والاجتماعي والصحي لجميع افراد المجتمع .

٣ـ التصدي للعقبات الاجتماعية التي تحول دون عملية التنمية فثمة عقبات من نوع اجتماعي تحول دون تنفيذ عملية التنمية من ذلك مانجده في البنية الاجتماعية ، من العادات والتقاليد والوظائف المختلفة للتركيبات الاجتماعية التقليدية .

فالبناء الاجتماعي الذي يعتمد على الترابط القوي داخل الوحدة الاجتماعية ترابطا يحد من التفاعل بين الوحدات الاجتماعية الاخرى ، يقف عقبة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اذ أن عملية التنمية هذه تعتمد على التحرك والتغير والتفاعل الاجتماعي بين جميع افراد المجتمع ومساهمتهم البناءة في رسم صورة المجتمع الحديث .

من هنا تبرز مسؤولية المخطط الاجتماعي او المنظم والعامل في اطار الخدمة الاجتماعية في أن يعمل على تغيير تركيب هذه البنية الاجتماعية الموجودة ان اردنا الوصول الى اهدافنا المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتم عملية التغيير هذه عن طريق التأثير على هذا النظام وتفتيته ومن ثم ايجاد نظام جديد لتلك البنية يقوم مقام النظام السابق بحيث يستجيب

هذا النظام الجديد لمتطلبات التغير الاجتماعي التي تعتبر اساسا لعملية التنمية .

وتتمثل العقبات الاجتماعية بمستويات متعددة ، بعضها يتعلق بالتركيب الاجتماعي وبعضها بالوظيفة الاجتماعية لذلك التركيب ، والبعض الآخر يتعلق بمستوى العلاقات الاجتماعية والظواهر والتقاليد .

ومن تلك العقبات المتعددة والمتنوعة نذكر تركيب العائلة العربية في المرحلة التقليدية والتشتت السكاني ، والتركيب الاجتماعي ، وبعض العادات والتقاليد الاجتماعية .

فمن الملاحظ مثلا في مجال تركيب العائلة العربية في المرحلة التقليدية ان قوة التماسك الاجتماعي المبنية على رباط الدم تكون اكثر ما تكون شدة عندما يقترب الفرد من مستوى وحدة القرابة الدموية وتقل كلما ابتعد عنه ، واذا استخدمنا طريقة التبادل بين الحقوق والواجبات في العلاقات الاجتماعية للتعبير عن المقولة السابقة حصلنا على النتيجة التالية :

أن الفرد له كل الحقوق وعليه كل الالتزامات ، المتواجدة في مستوى وحدة القرابة وما قبلها من وحدات اخرى ، اي أن الفرد الذي ينتمي في القرابة الى البطن ، مثلا تقع عليه الواجبات المفروضة ، ويتمتع بكل الحقوق الممنوحة في هذا المستوى وفي بقية مستويات القرابة (البطن ، والعشيرة ، والقبيلة) وهذا التسلسل في مستويات القرابة يتشكل دائما بالرجوع الى نسب الاب فهو الذي يحدد وجهة انتساب الاطفال كما انه هو صاحب السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهذه السلطة اعطته مكانة رفيعة في المنزل وخارجه على حد سواء ، لقد كان الرجل عماد المجتمع العائلي في المرحلة التقليدية ، ومحور النشاط

الهام في المؤسسات الاجتماعية الاخرى ويتضح اثر التماسك الاجتماعي اكثر مايتضح في عنصرى : زواج القربى ، او الزواج الداخلي ورباط الدم .

ان هذا التركيب الممتد للعائلة يحد من الحراك الاجتماعي نتيجة التماسك والولاء الاجتماعي المحدود ضمن نطاق العائلة ، فالانتقال من مكان الى آخر ، ما قد تتطلبه عملية التنمية مقيد برغبة العائلة في التواجد في مكان معين معا (١) ثم ان سلطة الاب تنسلخ على تحديد رغبات الابن في امتهان مهنة قد لاتتناسب وامكانيات الابناء ومؤهلاتهم أو خطط التنمية الاقتصادية ، ان المشاركة بأمور المجتمع وشؤونه تتطلب التخلي عن تلك السلطة المطلقة التي علاقات ديمقراطية داخل المنزل وخارجه وكذلك فان الولاء الاجتماعي يفرض علاقات اجتماعية تتعدى نطاق العائلة الى نطاق المهنة وتوظيف اقرباء ربما كانوا غير مؤهلين لتلك الوظيفة فيصبح الولاء العائلي هو الاساس في ايجاد الوظائف .

ان كل تلك العوامل تقف في طريق الحراك الاجتماعي وتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية ، اذ أنها ترتبط بنظام انتاجي يعتمد في غالبيته على نظام الرعي والزراعة ولا بد من تحليل تلك العناصر ورسم صورة جديدة تتلاءم مع الواقع مما يضمن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية .

---

(١) الدكتور محمد صفوح الاخرس وتركيب العائلة العربية ووظائفها دراسة ميدانية لواقع العائلة وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٧ .

ان هذا النسق من التحليل ينطبق ايضا على معظم الظواهر الاجتماعيه التي تقف عقبة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومنها توزيع الدخل والتخلخل السكاني وانخفاض نسبة مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي. ان دراسة وضع المرأة في الجمهورية العربية السورية مثلا ، ومايتوفر لها من تسهيلات على صعيد المجتمع يؤيد صحة الرأي السابق ، فحسب احصاءات العينة السكانية لعام ١٩٦٨ ، قدر مجموع الاناث بنحو ٢٫٩٦٤٫٠٠٠ انثى ويقدر عدد اللواتي يعتبرن خارج القوة البشرية (أي من تقل اعمارهن عن ١٢ سنة وتزيد عن ٦٥ سنة بنحو ١٫٢٨٥٫٠٠٠ انثى أي بنسبة ٤٣٪ من مجموع الاناث) اما اللواتي يعتبرن داخل القوة البشرية ، فيقدر بنحو ١٫٦٧٩٫٠٠٠ انثى أي بنسبة قدرها ٥٧٪ من مجموع الاناث في القطر .

ولكن من بين الاناث اللواتي يعتبرن داخل القوة البشرية هناك ١٫٩٠٠٫٠٠٠ انثى خارج قوة العمل (أي القادرات على العمل غير الراغبات فيه) وتقدر نسبتهن بـ ٤٠٪ ، أما من يعتبرن داخل قوة العمل فهن حوالي ٤٨٩٫٠٠٠ انثى اي بنسبة قدرها ١٧٪ من مجموع الاناث .

كما تشير البيانات الاحصائية المتوفرة في عامي (١٩٧٠ - ١٩٧٥) الى أن نسبة الاناث المشتغلات من مجموع الاناث القادرات على العمل لاتزال ضئيلة فقد بلغ عدد الاناث القادرات على العمل في عام ١٩٧٠ ، (١٫٨٢٦٫٧١٣) انثى غير ان ٨٫٦ ٪ فقط من هذا المجموع كن يعملن ، وهذه نسبة ضئيلة جدا تقف عقبة في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وبين ان النسبة المئوية لمجموع الاناث القادرات على العمل ارتفعت في عام

(١٩٧٥) الى ١٥٫٧ ٪ من اصل مجموع القوة البشرية للاناث القادرات على العمل والبالغ عددهن (٢٤٤٫١٤٢٫٢) انثى فان برامج التنمية الاقتصادية التي يسعى لتنفيذها القطر في الخطة الخمسية الخامسة القادمة تحتاج الى مزيد من تلك الطاقات المعطلة .

وواضح من هذه الارقام ومن توزيع قوة العمل حسب المهن أن المـــرأة قد استجابت للتطورات الاجتماعية ، فدخلت مجال العمل ، ولكن هذه الاستجابة كانت استجابة ضعيفة ، والغالبية العظمى من النساء في المجتمع العربي السوري لا تمارس دورها في بناء المجتمع وتطويـر الانتاج ، ونستطيع ان نشير الى أن اهم مؤشر على هدر طاقات المرأة هو صغر حجم قوة العمل النسائية فمجموع الطاقات النسائية العاملة في القطر العربي السوري لا يشكل سوى الثلث مـن حجم القوة النسائية العاملة ، ومن هذا الثلث نلاحظ ان نسبة ٨٨٪ تعمل في الحقول والمزارع والباقي يعمل في ادارات الدولة ومؤسساتها وفي الخدمـات والصناعة والتجارة وأعمال اخرى متفرقة ، اما القسم الاكبر من النساء القادرات على العمل ويعادل ضعفي حجم قوة العمل النسائية الحالية فلا تأتيهن مبادرة

٤ـ حل المشكلات الاجتماعية التي تنشأ عن عملية عدم التوازن بين التغير في البنية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية ، والقضاء على الظروف التي تؤدي الى الجريمة وانحراف الاحداث وايجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تنشأ اثناء عمليـة التغيير الاجتماعي وبعدها والعمل على تفادي تلك المشكلات ، والتصدي لهـا قبل حدوثها ، فالتغير في البنية الاقتصادية قد يواكبه مشكلات اجتماعيـــة خطيرة اذا لم يحسن توجيهه ، وهكذا فقد بدأت تظهر في الدول الناميـة مشكلات اجتماعية ترتبط بنشاطات اقتصادية جديدة كارتفاع نسبة الجرائـم

وانحرافات الاحداث والطلاق وغيرذلك .

وقد اضحت مسائل التكيف الاجتماعي مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة من أهم مايثير قلق علماء النفس والاجتماع معا ، اذ أنها تفرض أنماطا من السلوك المتجدد المتطور والتغيرات المستمرة في تلك الانماط قد تخلق اضطرابات تترك سماتها على شخصية الانسان واستقراره النفسي والاجتماعي وقد أوضحت الدراسات المتعددة من ايام ابن خلدون ان مسائل التغير الاجتماعي لها انعكاسات على انماط السلوك المختلفة تمتد الى الجوانب السياسية والاخلاقية .

٥ - رسم سيلسات اجتماعية تضيق الهوة بين التقدم الاقتصادى والاجتماعي ومعالجة مايسمى بالتخلف الحضارى فالتقدم الاقتصادى كما هو معلوم يسير عادة بخطوات سريعة على خلاف التغير في العلاقات الاجتماعية الذى يحتاج الى وقت ارحب ، فقد يكون من السهل انشاء مصنع في غضون عام أو أقل ، غير ان تواجد قيم التصنيع، وماتحمله من سلوك اجتماعي لا يتوفر بمثل تلك السهولة في ذلك الزمن المحدد ، ومثل تلك الظاهرة تؤدى الى ايجاد مصنع جديث في بيئة اجتماعية تقليدية ،وهذا التخلف الاجتماعي يترك انعكاسه على النشاط الانتاجي في داخل المصنع مما يستلزم التصدى لمعالجة التناقضات التي تنشأ عن ذلك .

وهكذا نجد ان مفهوم التنمية الاجتماعية يجب ان يتجه نحو بناء اطر المجتمع بناء يتناسب مع التقدم الاقتصادى والاجتماعي ،ويرسم سياسات تهدف الى اشباع حاجات الانسان المختلفة وتحقيق رغباتها الاقتصادية والاجتماعية

والصحية والتعليمية والترويحية وايجاد الحلول لتلك المشكلات التي تواجه التقدم وتلك التي تنبع من ظروف التكيف مع الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتجددة وذلك ضمن خطة عامة وشاملة خلال فترة زمنية محددة .

ج- السكان ومحاور التنمية الاجتماعية :

يعتمد المخطط في مجال التنمية الاجتماعية على عدة مسائل اساسية من ضمنها فهم الواقع الاجتماعي من اجل تجاوزه الى مستوى افضل وعلم السكان هو أحد العلوم الاجتماعية التي تسهم في فهم الواقع فهما علميا وسليما واستنادا الى المحاور الاجتماعية التي طرحناها في أعمال سابقة (١) يمكن ان نستخلص نقاط ارتكاز أساسية تربط بين علم السكان ومحاور التنمية الاجتماعية .

ومن أهم تلك المرتكزات تحديد صورة المجتمع الجديد من الجوانب الديموغرافية والتي يجب ان تتفاعل مع بقية الاهداف والصور المرسومة لذلك المجتمع في نطاق استراتيجية التنمية الشاملة . ان توضيح تركيب السكان ، وبنيته ، وتوزعه بين الريف والحضر والحجم الامثل للعمالة . . الخ . . . من اهم المسائل التي يجب ان تدخل في تحديد صورة المجتمع الجديد ان تلك النواحي الديموغرافية تتشابك مع اهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية ، وتمد المخطط في مجال التنمية الاجتماعية بتصورات حول السياسة السكانية التي يجب ان تسير عليها الدولة في السنين المقبلة ، ان رسم صورة المجتمع الجديد عمل سياسي واجتماعي واقتصادي وسكاني .

---

(١) الدكتور محمد صفوح الاخرس ، التنمية الاجتماعية والتخطيط لها في القطر العربي السوري ، وحدة البحوث الاجتماعية ، دمشق ١٩٧٩ .

وعلم السكان يمد ايضا المخطط في مجال التنمية الاجتماعية بتصورات عن العقبات الديموغرافية التي يمكن ان تحابه المنفذ للخطة اثناء مسيرتها فمن تلك العقبات ، مثلا ضمور القاعدة السكانية في مجتمع له طموحات كبيرة في التنمية الاقتصادية ويستطيع عالم السكان ان يحلل اسباب الضمور والوسائل الكفيلة بخلق توازن بينها وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ان الانفجار السكاني الذى يصاحب عملية التنمية الاقتصادية في بعض المجتمعات في المرحلة الاولى من النمو قد يبتلع كل جهود المخططين في رفع المستوى العام لافراد الشعب . ان التقدم الصحي الذى يؤدى الى انخفاض وفيات الاطفال والرضع يعمل على انفلاش وتضخم القاعدة السكانية في الهرم السكاني ، فتنخفض نسبة الاعالة ويضطر المجتمع ان يعيل افراد خارج القوة البشرية ولا يساهمون في قوة العمل الفعلية ، ان الاختلال بين تضخم القاعدة السكانية وشكل الهرم السكاني في وسطه وذروته قد يخلق ارباكات تؤثر على مسار التنمية الاقتصادية لذلك لابد وان يصاحب التقدم في مجال الصحة وعي اجتماعي يرتبط بخطة متكاملة في نطاق التعليم والاستخدام تؤدى الى خلق توازن بين شكل الهرم واهداف التنمية الاقتصادية .

ويبرز الاختلال السكاني في توزع الافراد بين المناطق الجغرافية كمثال على تلك العقبات الديموغرافية التي يصادفها المخطط في مجال التنمية فاكتظاظ بعض المناطق بالسكان وقلتها في مناطق اخرى من أهم اسباب التخلف الاقتصادى في بعض المجتمعات فالتشتت السكاني في الجمهورية العربية اليمنية وفي كثير من الأرياف في الاقطار العربية ، من ابرز مايواجه المخطط في نطاق التنمية الاقتصادية . ان الامثلة التي توضح تشابك العقبات السكانية مع العقبات الاجتماعية والاقتصادية عديدة وكبيرة وماذكرناه ماهو الاتوضيح لاهمية

الدراسات السكانية في نطاق التنمية الاجتماعية وابراز لمهمة عالم السكان في رصد تلك العقبات الديموغرافية من اجل وضع سياسة سكانية تتشابك مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية في نطاق الاستراتيجية الشاملة .

وفي عملية النقلة من مرحلة الى مرحلة اخرى تبرز مشكلات من نوع ديموغرافي تسبب ارباكات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والهجرة من الريف الى المدينة احد تلك الاشكالات التي تجابه المجتمعات في جهودها للانتقال من مرحلة الزراعة الى مرحلة الصناعة ، ان اسباب الهجرة ودوافعها ونتائجها باتت معلومة لكثيرمن الباحثين وأصبحت تشكل عبئا كبيرا على سياسة التنمية في الريف والمدينة ، فهجرة اليد العاملة من الريف تفقر الزراعة وتفقد المجتمع النسغ الحيوى الذى يمده بأسباب البقاء فالزراعة منطلق التنمية الاقتصادية والريف عمادها الرئيسي ، وقوة العمل في الريف تشكل العصب الذى يمده بأسباب الحياة والتقدم كما أن الهجرة الى المدينة تشكل ارباكات كبيرة للمخطط الاقليمي واشكالات في توفير الخدمات وكفايتها في مجال الاسكان والتعليم والصحة ، وغيرها من المسائل التي ترتبط بتنمية السكان والنشاطات التي يقوم بها افراد المجتمع .

كما يمد علم السكان المخطط بتوضيح الاساس الديموغرافي لعملية التنمية الاقتصادية من خلال تحليله للموارد البشرية المتاحة ودراسته لمسائل التعليم والصحة والتدريب ومدى مواءمة الكوادر الفنية المشخصة بالتوزيع المهني لاهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد بات معلوما ان اختناقات كبيرة في كثيرمن الدول النامية تتمثل في تخلف الموارد البشرية عن مسائل التنمية

الاقتصادية ، فلايكفي ان نستورد احدث الآلات لنبني المجتمع الصناعي المتقدم ، بل لابد من تركيز الجهود نحو تحديد الوعاء السكاني والقوة البشرية والمهارات الفنية التي تتساوق مع بناء المصانع والسدود من أجل تحريك القطاعات الاقتصادية ، وتشغيل المصانع وادارة المزارع . ان الاساس الديموغرافي شرط لازم لعملية التنمية الاقتصادية ولابد من توضيحه وتحديده وتنسيقه ليتلازم مع الظروف الموضوعية الاخرى في البناء الاساسي للمجتمع .

ويهتم علم السكان أيضا من خلال تحليله للحالة العملية للسكان برصد الفئات التي تقع خارج القوة البشرية وتوجيه الانظار اليها من أجل ادخالها في قوة العمل مرة ثانية فالصم والبكم والمكفوفون ، والمعقون بشكل عام عناصر يمكن ان تدخل من خلال عملية التاهيل في داخل قوة العمل فتتحول تلك الفئات بالتالي من فئات معالة الى فئات مساهمته في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، ان الاصم من وجهة نظرنا هو الذي لايسمع نداءات المجتمع التي تطالبه بالعطاء والمقعد والعاجز هو الذي يبتعد عن النشاطات الحيوية في المجتمع والمكفوف هو الذي لايرى اهدافه امته في البناء والتحرر اما المعوقون جسديا فهم افراد يصنفون في مرحلة على انهم خارج القوة البشرية ولكن عن طريق التاهيل والتدريب يمكن ان ينخرطوا مرة ثانية في خضم النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وتنطلق قدراتهم الكامنة لتسهم مع بقية الافراد في بناء المجتمع الجديد .

هكذا ننظر الى تشابك الدراسات السكانية مع الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في نطاق التنمية الشاملة . ان علم السكان علم ملتزم بالقضايا الاساسية للجماهير العاملة ، ويستند من المحاور الاجتماعية للتنمية مرتكزات

تعدد هويته العلمية والتزامه الاجتماعي ، انه يعنى بالتقدم الاقتصادى والاجتماعي ، ويحلل الاسس الديموغرافية للتنمية والعقبات السكانية التي تصادف المجتمع في مسيرته التنموية ، ويدفع باتجاه التغير وجهة تحرك كل الخلايا الاقتصادية والاجتماعية لتفيد منها كل الجماهير العاملة .

سادسا : علم السكان والتخطيط للتنمية الشاملة :

التخطيط للتنمية عملية معقدة متشابكة تتضافر فيها جهود عديدة كما انها تتميز بمراحل متعددة تبدأ بوضع الاستراتيجية العامة للتنمية التي تتحدد بأهداف المجتمع الرئيسية ثم تتبلور على شكل اهداف نوعية تتحول الى برامج تنفيذية تقوم وتتابع من قبل اجهزة متعددة .

وتعتمد الخطة اضافة الى ذلك على جهود الباحثين والعلماء ، في توضيح مسار التنمية والاسس العلمية التي يجب ان تبنى عليها ، وعلم السكان هو احد العلوم التي يعتمد عليها المخطط اعتمادا كبيرا في وضع الخطة وتهيئة الظروف المشرية لانجازها.ان الموارد البشرية ، والعلم الذى يبحث في توزعات السكان وتوطنهم والاحصاءات التي تجمع وتبوب للربط بين واقع العمالة والاستخدام والاهداف الاقتصادية من اهم الحلقات التي تربط علم السكان ومسائل التنمية والتخطيط لها.ان علم السكان من وجهة نظرنا هو احد السمات العصرية اللازمة للتخطيط بكل مستوياته ، فعلى المستوى الوطني ترتبط الدراسات السكانية وبصفة خاصة تخطيط القوة العاملة فيها ـ بالتخطيط طويل الاجل ، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية يبرز توزع السكان حسب الانشطة الاقتصادية واحدا من اهم الادوات التحليلية التي توضح اتجاهات النمو في المجتمع وعلى

مستوى المشروع الاقتصادى او الوحدة الانتاجية يبرز تخطيط القوى العاملة كأحد السهام لرفع القدرة الانتاجية لدى العاملين في المشروع ، ويكشف التوزيع المهني عن مصادر الاختلال وعدم التوازن في توزع الكوادر الفنية في الاجهزة المتنوعة في الدولة .

آ ـ السكان والتخطيط الشامل :

يطلق مفهوم التخطيط على العملية التي تتضمن اتخاذ مجموعة من الاجراءات والقرارات للوصول الى اهداف متحددة عن حاجات المجتمع الاساسية وذلك على مراحل زمنية معينة ، ويعتمد المخطط عادة على معطيات الموارد البشرية والمادية المتاحة للوصول الى تلك الاهداف والمقارنة بين الامكانات والحاجات تستدعي رصدا للامكانات المتاحة حاليا ، وآفاق تطورها في المستقبل ولعل الموارد البشرية تأتي في سلم الامكانات التي يجب ان ترصد من اجل استخدامها الاستخدام الامثل ، وعلم السكان هو العلم الذى يبحث في تنمية الموارد البشرية وتوزعاتها العملية ومجالات نشاطاتها الاقتصادية المختلفة .

كما ان تقدير الاحتياجات يرتبط بالنمو السكاني ، والتغيرات التي تحدث في شكل الهرم وبنيته وتوزعاته العمرية ، وحركة السكان من الريف الى المدينة وتعتبر التغيرات السابقة من اهم الموضوعات التي يتصدى لدراستها علم السكان .

وتبرز اهمية الدراسات السكانية ، بشكل اخص عند وضع خطة طويلة الاجل ، مبرمجة حسب خطط مرحلية خمسية ، فالخطة ، كما هو معلوم تتميز

من حيث الفترة الزمنية الى ثلاثة انواع : خطة قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل والخطة طويلة الاجل تعنى بالموارد البشرية منذ مرحلة ماقبل الولادة الى مرحلة الشباب والشيخوخة ، وتهتم بالفرد منذ مرحلته الجنينية وتسايره في نموه الى ان يخدم في مهنة او ينتقل منها الى مهنة اخرى ، وعلم السكان يعنى بالافراد في كل تلك المراحل .

ان ارتباط الدراسات السكانية بمسائل التخطيط الشامل اصبح من المرتكزات الاساسية التي تبنى عليها الخطة ويبرز اثر الدراسات السكانية في التخطيط الشامل من خلال حصر الموارد البشرية المتاحة ،والتعدادات العامة التي تجريها الدولة من فترة زمنية الى اخرى ، وفي رصد النمو السكاني لاعوام قادمة استنادا الى حساب معدل الزيادة الطبيعية والحركة السكانية بانواعها الداخلية والخارجية ، كما يبرز تشابك السكان مع التخطيط في ان كلاهما يسعى الى تنمية الموارد البشرية وتحسينها عن طريق رفع مستوى التعليم والصحة والتدريب وتوجيهها وجهة منظمة تساعد في اشباع الحاجات الاساسية لجميع افراد الشعب بما يكفل خلق ظروف تنموية تعمل على النهوض والتقدم باستمرار .

ب ـ السكان والتخطيط للصحة :

يرتبط التخطيط للصحة ارتباطا وثيقا بالدراسات السكانية من حيث الهدف والموضوع والمنهج والمفاهيم المستخدمة في التحليل فالتخطيط للصحة يهدف الى تنمية الطاقات البشرية والمحافظة عليها وتعبئتها واعدادها وتنمية قدراتها ، ان تلك الطاقات البشرية ،من وجهة نظر المخطط للصحة وسائل

اساسية للتطور الاقتصادى والاجتماعي . كما ان علم السكان والدراسات الديموغرافية تبغي معرفة واقع الموارد البشرية المتاحة من اجل تنميتها وتوجيهها لخدمة اهداف المجتمع ، ولجعل العائد الاقتصادى اكثر كفاية وجودة، والرعاية الصحية من اهم الحلقات التي تربط بين اهداف المخطط في مجال الصحة والدارس في مجال علم السكان .

ويظهر تشابك الدراسات السكانية مع التخطيط الصحي في اعتمادها على مفاهيم متماثلة في تحليل الظواهر الصحية والسكانية ، فمن تلك المفاهيم مثلا معدلات الاعمار والصحة الوقائية والصحة العلاجية ومعدل الحياة . الخ كما ان الموضوعات التي يهتم بها عالم السكان والمخطط في مجال الصحة متشابكة الى حد بعيد فكلاهما يدرس الولادات والوفيات والامراض وتوزعاتها ومعدلات الاعمار وتوقعاتها ويبرز الترابط الوثيق بين الدراسات السكانية والتخطيط للصحة في استخدام المؤشرات التي تعتمد في مجال تقويم واقع الصحة ، فالمؤشرات التي تقيس معدل الوفيات مثلا يجب ان تكون متسقة في المجالين حتى تصبح اللغة العلمية واحدة ، وتعاريفها الاجرائية متماثلة.(١) كما يرتبط التخطيط للصحة بالدراسات السكانية بالهدف الذى يسعى اليه المخطط وعالم السكان في تحسين مستوى الخدمات الصحية ذاتها ، وذلك عن طريق تأمين العناصر البشرية التي يجب ان تقوم على ادائها ، فالتخطيط للصحة يتطلب من ضمن ما يتطلب تأمين الكادر الفني والمهني لسد حاجات القطاع الصحي من الفنيين والاطباء والممرضات ، وتأمين تلك الكوادر تنمي حسب السياسة الصحية المتبعة (وقائية

---

(١) من اجل شرح واف لمعنى المؤشرات في مجال تنمية الموارد البشرية واستخداماتها في مجالات الصحة والتعليم والتدريب انظر الدكتور محمد صفوح الاخرس مؤشرات تنمية الموارد البشرية واستخداماتها المعهد العربي للتخطيط الكويت ١٩٧٥

كانت ام علاجية) وحسب حجم السكان وكثافتهم وتوزعهم وهذه موضوعات يعنى بها علم السكان العناية كلها .

ان التخطيط في مجال الصحة وكذلك الدراسات السكانية ، يتعدى نطاق حصر الولادات والوفيات وتوزع الامراض وجدولتها الى تقويم واقع الخدمات الصحية التي تؤديها الدولة للافراد وسبل تطويرها وربط العمر الزمني للانسان مع الفترة المنتجة ، ان ارتفاع العمر الزمني يؤدي الى زيادة في الفترة المنتجة واستغلال للطاقات الانتاجية وهي في مرحلة العطاء والنضج وان أي انهاك سريع لتلك الطاقات يفوت على المجتمع عطاءات كبيرة استهلكت قبل أوانها من هنا تكون المشافي والمستوصفات ودور الحضانة ورياض الاطفال أمكنة تعمل على رعاية الانسان وتحفظ قدراته الصحية بما يمكنه من اداء واجباته الانتاجية .

جـ ـ السكان والتخطيط للتعليم :

ان العلاقة بين التخطيط الاقطاعي والدراسات الديموغرافية متباينة من قطاع الى آخر ، ففي بعض القطاعات يبرز التشابك وثيقا وعلى كل المستويات كما هو الحال في مجال التخطيط في قطاعي الصحة والتعليم ، وفي قطاعات أخرى تكون العلاقة شديدة على بعض المستويات كما هو الحال في التدريب المهني والعمالة والاستخدام ، ونحن عندما نتفحص العلاقة بين الدراسات السكانية والتخطيط في قطاع التعليم فاننا لانهدف من وراء ذلك ان نوضح كيف نخطط للقطاع المذكور ، وانما ينحصر هدفنا بتحديد الخصائص الرئيسية للتخطيط في نطاق التعليم وتشابكها مع الدراسات الديموغرافية خاصة وأن مؤشرات التعليم متداخل بعضها مع البعض الاخر ، كما أنها مترابطة

مع مجالات اخرى تتعدى نطاق التعليم فرفع المستوى التعليمي مثلا يزيد من دخل الفرد ، ويعمل ايضا على رفع مستواه الصحي والمعيشي كما يتأثر بحجم العائلة ويؤثر في معدل النمو السكاني ، فعندما تنطلق اعداد كبيرة من النساء الى التعليم العالي يرتفع سن الزواج وتقل نسبة الزواج المبكر وتتحجم فترة الخصوبة فينخفض معدلها ومعدل الولادات ايضا هذا من جهة ومن جهة ثانية يؤثر التعليم في رفع مستوى الوعي الصحي مما يعمل على انخفاض معدل الوفيات وخاصة وفيات الاطفال والرضع .

ويؤثر التعليم في عملية الانتاج عن طريق رفع مستوى الموارد البشرية وتأهيلها تأهيلا مهنيا وعلميا يعدها للدخول في سوق العمل بشكل يمكنها من استيعاب التكنولوجيا ومعطيات الحضارة الحديثة ، ويأتي هذا الهدف متماثلا مع طموح الدراسات السكانية في التأثير في نوعية السكان والموارد البشرية اضافة الى اهتمامها بتركيبهم وحجمهم ، ان امكانية التغيير في نوعية السكان وتحويلهم من مجرد موارد بشرية الى طاقات فعالة ومنتجة يأتي احد هدفين اثنين لعلم السكان المعاصر .

ويتطلب التخطيط للتعليم دراسة وافية من حجم السكان وتوزعهم في الاعمار وتوزعهم حسب المناطق الجغرافية ، فعلى اساس تلك البيانات يستطيع المخطط ان يقدر الاحتياجات من المدارس والمدرسين والمقاعد وغرف الدراسة واعداد الكتب .... الخ ..... ان التخطيط للتعليم يرتبط بشكل وثيق ومباشر بالدراسات السكانية ، وبالهدف والموضوع والمنهج كما تشمل العلاقة المفاهيم والمؤشرات المستخدمة في كلا المجالين وخاصة المفاهيم التي تتعلق بنسبة الامية وانسبها المتمثلة بالنوع وفئات الاعمار ومستوى

القراءة والكتابة ان التعريف الاجرائي للامية تعريف يربط مابين الحالة التعليمية والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومتغيرات ديموغرافية ترتبط بالنوع وفئات الاعمار وتأتي مؤشرات الحالة التعليمية للسكان حسب النوع ونسبة المدرسين الى الطلاب ونسبة الطلاب الى عدد السكان . الخ . . . نماذج من مؤشرات اخرى توضح طبيعة العلاقة الوثيقة بين الدراسات الديموغرافية والتخطيط في مجال التعليم . ان التعرف على مؤشر مخرجات التعليم حسب المراحل التعليمية والتخصص العلمي من أهم المؤشرات التي تربط خطة التعليم بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تشخيص الخلل في الفئات التعليمية التي تنقص عن حاجة بعض القطاعات الاقتصادية فتشكل عقبة في طريق التخطيط الاقتصادى والاجتماعي ورصد الزيادة في بعض الفئات التعليمية الاخرى التي تفيض عن حاجة المجتمع . من هنا كان تخطيط التعليم يرتبط بشكل مباشر بتنمية الموارد البشرية ويتشابك مع اهتمام علم السكان في تحسين نوعية الموارد البشرية ورفع قدرتها الانتاجية كما وكيفا .

د ـ السكان والتخطيط للتدريب :

يكشف التوزيع المهني لقوة العمل عن مجموعة من الظواهر الهامة ، فهو يبين في ارقامه الاجمالية نصيب كل قسم من اقسام المهنة في قوة العمل كما يوضح بصورة ادق وضع العناصر العاملة في برامج التنمية ومشاريعها ويعتبر تبعا لذلك احد المنطلقات الاساسية الهامة لتنفيذ سياسات التنمية ومؤشرا اساسا لكشف حالات القصور في بعض جوانب قوة العمل .

وتتشابك مسائل التخطيط للتدريب مع الدراسات الديموغرافية تشابكا وثيقا لارتباطها بالهدف المشترك المتمثل في تحسين نوعية الموارد البشرية

ورفع كفاءتها الانتاجية ، فالتخطيط للتدريب يهتم بمد سوق العمل بالمهارات الفنية اللازمة لسد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات المختلفة ، وترميم النقص من قوة العمل الذى يمكن ان يوجد في بعض القطاعات .

والتخطيط للتدريب المهني يعتمد على بعض المنطلقات الاساسية التي يجب ان تتوفر لدى المخطط حتى يتمكن من انجاز مهمته على الوجه الامثل ومن ضمن تلك المعطيات الدراسات الديموغرافية التي توضح تركيب السكان وتوزعهم حسب النشاطات الرئيسية والمستوى التعليمي لهم ... الخ ... كما يجب ان يتوفر على مستوى آخر تصنيف وتوصيف للمهن تحدد الخصائص الرئيسية للوظائف والمهن حتى يتم التدريب على اساسها فدليل التصنيف المهني يجب ان يبني على توصيف للعمل ويتم توصيف العمل عادة حسب انماط عالمية توضح خصائص كل مهنة والمتطلبات الفنية التي تحتاجها المهنة ، فالهندسة والطب والتجارة ، والتعليم ، اعمال ومهن متباينة يحتاج كل مجال فيها الى مهارات معينة قد لا تتوفر في العمل الاخر .

ان فحوى التخطيط للتدريب يتمثل في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتهيئة الرجل المناسب واعداده اعدادا سليما يتطور مع تطور المهنة ومتطلباتها التقنية والادارية والفنية ، فالتدريب عملية مرنة مستمرة تشمل جميع الافراد وعلى كافة المستويات الادارية والفنية والعلمية فهي ترتبط بالحياة العملية ارتباطا وثيقا ، وتؤثر في الانتاج الغوشي كما وكيفا ، وتحصن العامل والفني ضد أخطار العمل ، وتهيئة للتفاعل مع الآلة والمهنة تفاعلا يدعم الآلة في انتاجيتها ، والتدريب المهني من هذا المنطلق وسيلة من وسائل الاعداد للعمل ، وعلى كافة المستويات اعدادا يتفق مع مدركات الانسان واستعداداته

النفسية والعلمية وبما يتناسب مع مرحلة التطور التكنولوجي والتقدم العلمي

هـ ـ السكان والتخطيط للقوى العاملة :

يقصد بتخطيط القوى العاملة العملية المنظمة التي يتم بها حصر وتقدير الموارد البشرية في مجتمع ما ، وتصنيف هذه القوى وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وفقا لخطة محدودة بغية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة ويتضمن تخطيط القوى العاملة تحديد احتياجات المجتمع الاساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما وكيفا في مجالات المعرفة والخبرة والمهارة والتدريب وبيان اسالب تأمين هذه الاحتياجات بغية تحقيق الاستخدام الكامل المنتج للقوى العاملة خلال فترة قادمة ومعينة (١) .

ويعتبر رصد حجم وتركيب قوة العمل من أهم المسائل التي يهتم بها عالم السكان والمخطط في مجال قوة العمل فكلاهما يهتم بهذا الجانب لارتباطه بالجهود الهادفة لتنمية الموارد البشرية وتشخيص المعطيات المؤدية الى خلق الكفايات والمهارات اللازمة لتحقيق التنمية بوتائر متسارعة وتوفير الاحتياجات الاساسية للانسان ، وتخطيط القوة العاملة لا يتم الا في اطار استراتيجية

---

(١) الدكتور عبد الغني عبد الفتاح ، ومحمد النوري ، النمو السكاني وعلاقته بمشاكل القوى العاملة في البلاد العربية .

واضحة للتنمية ، وضمن تخطيط شامل وطويل الاجل ، والتأكيد على عمارة طويل الاجل من أهم الحلقات التي تربط بين الدراسات السكانية وتخطيط القوى العاملة ، فكما هو معلوم فان المخطط في مضمار قوة العمل يضع خططه الى مابعد ربع قرن من الزمن ، وهو العمر الزمني للمولود بعد ان يؤهل تأهيلا علميا وفنيا يتواءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والدراسات السكانية ترتبط اكثر ماترتبط بالتخطيط طويل الاجل ، كما اسلفنا عند شرحنا للعلاقة بينها وبين مسائل التنمية والتخطيط لها .

ان الوشائج التي تربط بين علم السكان والدراسات الديموغرافية وتخطيط القوى العاملة قوية ووثيقة حتى ليصعب تحليل الحالة العملية للسكان دون تحديد خصائص قوة العمل وتوزيعها المهني ، ولهذا اضحت الدراسات الديموغرافية احدى الوسائل الاساسية في تقدير الاحتياجات من القوى العاملة .

ويتم التعرف على تقدير احتياجات مجتمع ما من القوة العاملة بطرق ثلاث :

آ- عن طريق ارسال استمارة الى الشركة او المصنع اوالمؤسسة او الوزارة المعنية لتقدير احتياجاتها من قوة العمل وتقدير توقعاتها المستقبلية وهذه الطريقة التقليدية لاتعبر بالضرورة عن الاحتياجات الفعلية لقوة العمل في القطر ، حيث تغرق الاستمارات بعد ذلك وتبوب وتصنف حسب النشاطات الرئيسية او القطاعات المختلفة ويشكل ذلك في رأي البعض تقدير الاحتياجات من قوة العمل الفعلية ، غيراننا نعتقد ان هذه الطرق

التقليدية لاتعبر بالضرورة عن الاحتياجات الفعلية لقوة العمل في المجتمع ذلك لانها تطرح من منظور اداري لا يرتبط بالاهداف النوعية للخطة والاحتياجات المستقبلية للتطور الاقتصادي والاجتماعي .

ب- عن طريق الموازنة بين العرض والطلب في الاقتصاد الرأسمالي الحر حيث تشير مكاتب الاستخدام وقانون العرض والطلب الى الاحتياجات الرئيسية لقوة العمل وتوزعاتها المختلفة وتسبب هذه الطريقة كثيرا من الاختلالات في التوظيف والاستخدام ولاتتناسب مع الانظمة التي تأخذ بالتخطيط الاقتصادي الموجه .

ج- ان تحويل الاهداف النوعية في الخطة الى اهداف وبرامج كمية من اهم مايجب ان يعنى به المخطط في مضمار قوة العمل ، واستنادا الى حجم الاستثمارات ونوعيتها وطبيعة المشاريع وتوزعها يستطيع المخطط في مضمار قوة العمل ان يقدر الاحتياجات الفعلية للنمو الاقتصادي والاجتماعي آخذا بعين الاعتبار الواقع الفعلي لقوة العمل وحركة القوى العاملة من قطاع الى آخر ، وهجرة بعض الكفاءات من والى المجتمع الذي يتم فيه التخطيط .

ان هذه الطريقة الاخيرة هي التي تربط بين تخطيط القوى العاملة والدراسات السكانية نظرا لاحتوائها على عوامل الهجرة والحركة والنمو والتوزيع المهني والتوزع حسب النشاطات الاقتصادية .

ونعتقد ان هذه الطريقة على صعوبتها من اهم ما يجب ان تعنى به الدول النامية بشكل اخص ، لحاجتها الماسة الى رصد كل الطاقات في المجتمع وبوظيفها التوظيف الامثل كما ان هذه الطريقة تتفق مع الانظمة التي تأخذ بالتخطيط الاقتصادي الموجه .

جامعة دمشق Damascus University

ـ نظريـــات في علـــم السكـــــان ـ

كانت مسائل السكان وخصائصهم الديموغرافية من توزع على الارض واعمار وزواج ، ووفيات ، وهجرة من الامور الاساسية التي شغلت رجال الدولـــــة والفلاسفة واستوعت انظارهم منذ اقدم العصور ، واحتلت مسألة النمو السكاني ووضع سياسة سكانية تكفل للناس مستوى لائقا من الحياة مكان الصدارة لـــــدى الباحثين والمفكرين في ميدان علم السكان ، الا ان نظرياتهم لم تبن على فروض واضحة المعالم ، بحيث يمكن امتحانها عن طريق البحث العلمي والواقع الميداني فكانت نتائج دراساتهم اجتهادية يغلب عليها الطابع الذاتي ، على انه يجب ان نؤكد ان نواة بعض النظريات الحديثة عن السكان قد وجدت في كتابـــات الفلاسفة والمفكرين القدماء .

ففي كتابات الفلاسفة الصينيين نرى تأكيدا على ان تضخم عدد السكان تضخما يزيد عن حد معين يؤدي الى انخفاض دخل الفرد الواحد ، وبالتالي الـــى انخفاض مستوى الحياة العامة للشعب ، كما نجد في جمهورية افلاطون نـــواة لنظرية العدد الامثل للسكان ، والاوضاع المثلى التي يجب ان تأخذ بها المدن (الدول) حتى توفر للمواطن حالة الخير الاعلى فالحياة الخيرة في نظر فلاسفة اليونان ـ لاتتم بتوفير الظروف الاقتصادية المناسبة فحسب ، بل تتعداهـــا الى ان يكون هناك عدد مناسب من السكان في كل مدينة بما يمكنها من الاكتفاء الذاتي ومن الدفاع عن نفسها ، ويحدد افلاطون هذا العدد بـ (٥٠٤٠) شخصا بقسميه ـ حسب الحاجة ـ اما للحرب او للسلم ، واما لجباية الضرائب او لزراعة الارض كما يقترح سياسة سكانية تهدف الى الحد من المواليد عند زيادة

السكان عن العدد الامثل عن طريق تحريم الزواج ، والعمل على تشجيعه عن طريق الجوائز والحوافز في حالة قلة عدد السكان اما اذا افلت زمام التحكم في عدد السكان وزاد عددهم زيادة فائقة فيجب البحث عن حلول خارجية كالاستعمار والهجرة (١) .

ونجد عند ارسطو نواة للنظرية المالتوسية في تأكيده على ضرورة تحديد عدد السكان تجنبا للفقر ، اذ ان زيادة السكان بمعدل اكبر من معدل زيادة الارض المستغلة تؤدي الى خلافات اجتماعية ، وتعوق الحكومة عن القيام باعمالها وتتحدد سياسته السكانية بالحد من المواليد عن طريق الاجهاض الصناعي او تعريضهم للطبيعة وبقاء الاصلح منهم (٢) .

اما الرومان فقد طرحوا سياسة سكانية مغايرة للصينيين واليونانيين ترمي الى زيادة عدد السكان ، عن طريق تشجيع الزواج والحث على التكاثر لانهم رأوا في هذه الزيادة قوة حربية هائلة ووسيلة اساسية لبناء امبراطورية كبيرة .

كما صاغ الكتاب المسيحيون في القرون الوسطى سياسات سكانية مبنية على اسس دينية واخلاقية تهدف الى تشجيع زيادة عدد السكان فمنعوا الاجهاض

---

(١) افلاطون ، جمهورية افلاطون ، ترجمة حنا خباز ، مطبعة المقتطف والمقطم ١٩٢٩ م هدية المقتطف السنوية ص (٤٤-٧١-٩٧-١٢٣)

(٢) ارسطو ، السياسات ، ترجمة : الاب اوغسطينس برارة اليوسي ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الاساسية بيروت ١٩٥٧ (الفصل الرابع) ص (٣٦٠) .

ووأد الاطفال وعارضوا الطلاق وتعدد الزوجات .

ونجد عند ابن خلدون الخطوط العريضة للسياسات السكانية المعاصرة في اطارها التنموي وذلك في كتاباته المستفيضة عن نظرية التغير الدوري في حالة السكان ، وتفاعل هذا التغير مع العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية والاجتماعية كما نرى في كتاباته حول التنمية والسكان وتأكيده على ان كثرة السكان مقترنة بكثرة العمران وبزيادة الانتاج ووفرة الكسب وبلوغ الرفاهية ، وكذلك بالتفنن في الصنائع والتعمق في العلوم وقلة السكان في المقابل يتبعها الافتقار الى ذلك جميعا فحتى كان العمران اكثر ، كانت الحضارة اكمل (١)

وقد تبلورت مسألة النمو السكاني في القرن الخامس عشر سياسة سكانية ترمي الى زيادة عدد السكان بهدف اغناء الدولة وزيادة ثروتها فبحثت في كل الوسائل التي تعمل على زيادة عدد السكان وتلك التي تحد من نموه كالاوبئة والحروب والهجرة والاجهاض وتأخر سن الزواج .

وكانت المدرسة المركانتالية من اهم المدارس التي اخذت بهذا الاتجاه حيث الحت على ان المسائل السكانية يجب ان تعالج من الوجهة الاقتصادية المبنية على اساس البحث عن وسائل اغناء الدولة وزيادة ثروتها ، وانطلقت دراساتها السكانية من افتراض رئيسي قوامه ان على الدولة اعباء يجب ان تقوم بها على خير وجه ، ومن اجل ذلك يجب ان نلجأ الى كل ما يقوى سلطتها

---

(١) ابن خلدون ـ المقدمة ـ الجزء الثاني ص (٩٧٣) .

بما في ذلك وجود جيش قوى وارض واسعة وممتلكات وراء البحار وعدد كبير من السكان ، من هذا المنطلق رحبت المدرسة المركانتالية بكل الوسائل التي تعمل على زيادة عدد السكان ، لما في ذلك من فوائد عسكرية وسياسية اقتصادية كما كانوا يحرصون على توجيه الزيادة في السكان الى انتاج السلع والادوات التي يمكن ان تباع خارج البلاد لتوفير الذهب والفضة ، وباختصار شديد فان زيادة عدد السكان من وجهة نظر المدرسة المركانتالية تعني زيادة حصيلة الدولة وتقليل نفقات الانتاج عن طريق خفض الاجور .

وقد اصبحت المسائل السكانية في العصور الحديثة مسائل علمية تعالج بمنهج رياضي احصائي ويعبر عنها بأرقام ورموز ذات دلالات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية فأضحت المسائل السكانية تدرس من الوجهة الكمية ، وقدت اكثر الميادين الاجتماعية دخولا في مضمار العلاقات الكمية ومن اكثرها اتصافا بالدقة .

وقد اصبحت المسألة السكانية في عصرنا الحاضر مسألة معقدة متشابكة ترتبط بمسائل التنمية والتخطيط لها ارتباطا وثيقا ، وتتفاعل فيها العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تفاعلا وظيفيا ضمن المنظومة الاجتماعية المتغيرة والمتطورة ، فالتغيرات في حجم السكان ومعدلات خصوبتهم ووفياتهم وتوزعهم بين الريف والحضر ومعدلات تغير هذا التوزع امور تتفاعل جميعا مع الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فمسألة النمو السكاني ترتبط بتعليم المرأة ، الذى يؤثر على ارتفاع سن الزواج عندها وبالتالي على تحجيم فترة الخصوبة ،أن هناك علاقة وثيقة بين اتجاه التغير الاقتصادى والاجتماعي وبين النمو السكاني . وسوف نعرض في هذا الفصل لأهم النظريات السكانية

والاجتماعية التي لازلنا نتلمس آثار بعض افكارها في اتجاهات علم السكان المعاصر ، ومن ضمنها النظرية المالثوسية التي ترى ان عامل السكان يشكل مدخلا لفهم الحوادث الاجتماعية والاقتصادية فنحلل مبادئ النظرية ومقولاتها والمنهج الذي استخدمته في التحليل ، وفي اتجاه ثالث نرى الماركسية ان الفهم الصحيح للمسائل السكانية لا يتم الا بالرجوع الى الاطار الاقتصادية التي تحتضن السكان انفسهم فنعرض لآراء كارل ماركس عن تركيب المجتمع والتشكيل الطبقي وقانون السكان في ظل المجتمع الرأسمالي وفي اتجاه ثالث نرى بعض النظريات الاجتماعية أن فهم تركيب السكان وبنيته يجب ان يتم من مدخل اجتماعي وكنموذج لهذا الاتجاه نعرض لتفاعل السكان والنظرية الاجتماعية عند دركهايم وعلاقة تقسيم العمل بالسكان والتحول الاجتماعي .

اولا ـ النظرية المالثوسية :

يعتبر توماس روبرت مالثوس (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤) من أبرز المفكرين الذين اعطوا المسألة السكانية اهتماما كبيرا ، فقد رأى فيها الطريق التي تمكن من فهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وقد تركزت نظريته حول الربط ما بين السكان والاقتصاد من وجهة نظر رياضية قادته الى اعتبار الفقر والبؤس نتيجة عدم التوازن بين سرعة النمو السكاني ونمو الموارد الغذائية فالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية تعود ، من وجهة نظره ، الى الطبيعة البشرية ذاتها التي تتسم بخصوبة عالية لا تتناسب مع نمو الموارد الغذائية وتبعا لذلك فان البؤس والشقاء لا يرجعان الى سوء تنظيم المؤسسات الحكومية

والتنظيمات الاجتماعية وانما يعود ان الى نمو السكان حسب متواليـة هندسيـة ونمو الموارد الغذائية حسب متواليـة حسابية ولذلك هاجم مالتوس الاراء التي ترد الشرور الانسانية الى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي انشأها الانسان لتنظيم حياته .

وسوف نعرض لاهم المبادىء التي قامت عليها نظرية مالتوس ومنهجـه في التحليل ، ولتأثير التزايد السكاني السريع على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وما اقترحه من حلول لحل تلك المشكلات كما سوف نقوم نظريته ونعرض لاهم الانتقادات التي وجهت اليه ،

١ـ مبادىء النظرية ومقولاتها :

بنى مالتوس نظريته على مقولتين اساسيتين تحددان نظرته العامة فـي السكان وتحكمان طبيعة البشر وهاتان المقولتان هما :

اولا : ان الغذاء ضروري لحياة الانسان ولا يمكن الاستغناء عنه بمعنى ان انتفاء وجود الطعام يعني انتفاء وجود الانسان نفسه ، ووجود وفرة فيه يؤدي الـى وفرة في عدد السكان فالصلة مابين حجم السكان وكمية الطعام المنتجة او المتوافرة صلة اساسية في نظرية مالتوس والعلاقـة بينهما علاقـة طردية الا ان ازديـاد الموارد هو المتحول الاساسي في حين ان عامل السكان هو المتحول التابع .

ثانيا : ان الغريزة الجنسية ضرورة اساسية تحكم ميل كل من الجنسين للاخـر وهو دائما اذا لم تتدخل فيها الموانع الاخلاقية والايجابية الى زيادة التناسـل عند الانسان زيادة تفوق بكثير قدرة الارض على انتاج الموارد الغذائية .

واستنادا الى هاتين المقولتين الرئيسيتين نستطيع ان نستخلص المقولات الفرعيـة التالية :

١- ان انتاج الارض الزراعية محدود ويخضع خضوعا تاما لقانون الغلـــة المتناقصـة ، وجوهر هذا القانون هو أن لكل مساحة من الارض الزراعية حدا اقصى يبلغه الانتاج الزراعي بالنسبة لما يستخدم فيها من قوة عمل فعليـة ورأسمال بحيث لو زيد المقدار المستخدم منها عن هذا الحـد لاخذ الانتاج بالتناقص التدريجي او النسبي. ان أى زيادة في رأس المـال او الايدى العاملة تتخطى ذلك الحد لن يقابلها أى زيادة مماثلة فـي الانتاج الزراعي وتبعا لذلك فأن الموارد الغذائية تزداد وفق متواليـة حسابيـة .

٢- ان معنى التزايد هو الاتجاه الثابت لجميع المخلوقات الحية فجرثومات الحياة التي تحتويها الارض لو تركت لتنمو حسب طبيعتها لملأت الارض خلال بضعة الآلاف من السنين ، وقياسا على ذلك فالبشر كغيرهم من انـــواع الكائنات الحية الاخرى يميلون نحو التزايد السريع وذلك وفق متواليـــة هندسيـة .

٣- ان ذلك الميل نحو التزايد الكبير والذى تحده موانع اخلاقية وايجابيـــة تحد من ارتفاع عدد السكان فليس في استطاعتنا أن نتخيل عدد سكان الارض اذا ما استمر نموهم دون عائق ويعزى مالتوس عدم وصول الانسانية الى المرحلة الرهيبة من الزيادة المطردة لعدد السكان الى الفقر والبؤس والشقـــاء الذى يؤدى الى ارتفاع نسبة الوفيات فلولا الموانع الطبيعية لوصل السكان

فعلا الى تلك الاعداد الرهيبة ولكن مع ان هذه الموانع تحد من النمو الهائل لعدد السكان الا أن التناسب يبقى متفاوتا بين الموارد الغذائية وعدد السكان

٤ـ يتحدد عدد السكان تبعا لكمية الموارد الغذائية فيزداد عددهم ازديادا مضطردا تبعا للزيادة المضطردة في موارد العيش ، ففي امريكا الشمالية حيث كانت موارد العيش متناسبة مع عدد السكان والموانع الاخلاقية والايجابية بسيطة تضاعف عدد السكان في أقل من خمسة وعشرين عاما .

٥ـ عدم التناسب بين عدد السكان والموارد الغذائية ، فالسكان يتزايدون وفق متوالية هندسية ، في حين تزداد الموارد الغذائية وفق متوالية عددية ولا يمكن ان تتمثل نسبة التفاوت بينهما .

ب ـ المتواليتين الهندسية والعددية :

اعتمد مالتوس في توضيحه للعلاقة القائمة ما بين السكان والاقتصاد على منهج رياضي قاده الى أن السكان يتزايدون ، اذا لم يعق نموهم عائق حسب متوالية هندسية ، في حين تتزايد الموارد الغذائية حسب متوالية عددية .

ويمكن لنا ان نوضح تزايد السكان والموارد وفق المتواليتين الهندسية والحسابية على النحو التالي :

تزايد السكان	١	٢	٤	٨	١٦	٣٢	٦٤	١٢٨	٢٥٦
الموارد الغذائية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩

وتأسيسا على ذلك يؤكد مالتوس اننا اذا انطلقنا من نقطة تتوازن فيها موارد الارض مع عدد السكان أي بنسبة (١ الى ١) فان هذه النسبة تأخذ بالتفاوت الكبير حقبة بعد اخرى فاذا بدأنا مثلا بعدد من السكان مقداره مليون نسمة ، فان ذلك العدد يصبح ٢ مليون نسمة بعد ربع قرن و ٤ ملايين نسمة بعد ربع قرن آخر وهكذا يتضاعف العدد السكاني كل ٢٥ سنة بينما تزداد الموارد الغذائية وفق المتوالية الحسابية لنفس الفترة الزمنية السابقة ومعنى ذلك انه بعد قرنين من بداية زمنية معينة مفترضة تصبح النسبة بين عدد السكان والموارد الغذائية المتاحة بمقدار (٢٥٦ الى ٩) وفي خلال ثلاثة قرون تصبح هذه النسبة بمقدار (٤٠٩٦ : ١٣) وبعد الفين من السنين يصبح التفاوت بين النسبتين كبيرا جدا الى حد يصعب ادراكه ، ولكن من الممكن تلمس ابعاده ونتائجه الا وهي زيادة مآسي البشرية والاسيما وتعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

ج ـ السياسة السكانية عند مالتوس :

اتخذت سياسة الحد من النمو السكاني عبر تطور الانسانية اشكالا متباينة كان يجد لها الانسان مبررات اجتماعية واقتصادية وسياسة واخلاقية ومن تلك الاشكال ما شهده تاريخ الانسانية من وأد للأطفال وقتل المسنين والشيوخ والمرضى ، وافتعال للحروب واجهاض للحوامل وتهجير وتشريد للسكان والنظرية المالتوسية لم تبتكر في هذا المنحى شيئا جديدا بل حاولت ان تضفي على تلك المبررات صبغة علمية تتوشح بوشاح انساني فجعلت العوامل التي تؤدي الى الزيادة السكانية ، وأشارت الى أثر تلك الزيادة في خلق مشكلات اقتصادية

واجتماعية ، وطرحت من خلا ، .لك حلولا لتلك المشكلات تتمثل بموانع اخلاقية وايجابية تحد من نمو السكان .

١ ـ عوامل النمو السكاني :

عالج مالتوس في مقاله الاول " المبدأ العام للسكان " العوامل التي تؤثر النمو السكاني ، ورأى ان السبب المباشر في زيادة السكان يعود الى عاملين رئيسيين هما عاملي الزيادة الطبيعية والهجرة .

آ ـ الزيادة الطبيعية :

تتأثر الزيادة الطبيعية بالعوامل التي تؤثر في الولادات والوفيات سلبا أو ايجابيا والفارق مابين معدل الولادات ومعدل الوفيات هو مانشير اليه بلغة علم السكان المعاصر بمعدل الزيادة الطبيعية في السكان ويحدد مالتوس العوامل التي تؤدي الى ارتفاع معدل الولادات بارتفاع نسبة الاناث اللواتي يعشن حتى سن الزواج ، وارتفاع معدلات الزواج ، أما انخفاض نسبة الوفيات فتتأثر بتناقص عدد وفيات الاطفال والرضع وارتفاع معدلات الحياة .

ب ـ الهجرة :

تعمل الهجرة من الوجهة المالتوسية على زيادة معدل النمو السكاني سواء في البلد المهاجر منه او المهاجر اليه واذا كان ارتفاع معدل النمو في البلد المهاجر اليه امرا واضحا الا ان تعليل الزيادة في البلد المهاجر منه بالنسبة لمالتوس يحتاج الى بعض التوضيح ، فهو يدعي ان سياسة التهجير في الدولة

لمصدرة للسكان مع انها تعمل على تخفيف الضغط السكاني عنها الا ان ذلك يكون بشكل مؤقت ، اذ ما تلبث الدولة المصدرة للسكان ان تعوض ما فقدته من السكان بعملية التولد الذاتي ، حيث ترتفع معدلات الزواج التي تؤدي بدورها الى ارتفاع معدل الولادات وتبعا لذلك يزداد عدد السكان بعد فترة قصيرة من الزمن وتشعر الدولة بضغط الازدحام السكاني اكثر من ذي قبل وعلى هذا فسياسة التهجير لن تؤدي الى التخفيف من الضغط السكاني بل انها على العكس من ذلك تعمل على زيادة السكان حتى في الدولة المهاجر منها .

ويدلل مالتوس على صحة نظريته بالهجرة الدولية التي تمت من اسبانيا الى الولايات المتحدة الامريكية ابان القرن الثامن عشر ، فمع انه تكونت في الولايات المتحدة ولايتين من السكان الاسبانيين الا ان ذلك لم يخفف من ازدحام السكان في اسبانيا . (١)

٢- اثر التزايد السكاني على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

ان المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ما هي الا نتيجة مباشرة لزيادة السكان وعدم تناسب هذه الزيادة مع الامكانيات المتاحة . ففرص العمل التي يجب ان تتوفر للسكان الذين هم في سن قوة العمل محدودة بل انها تميل الى التناقص بسبب

---

(١) توماس مالتوس ، جوليان هكسلي ، فريدريك اوزبورن ، ثلاث مقالات عن السكان ، ترجمة محمد مرسي ابو الليل دار الكرنك مصر ص (٦٨) .

تقدم التصنيع الالي ، وتحقيق العمالة التامة في مثل هذه الظروف يؤدي الى خلق اشكالات عديدة منها انخفاض الاجر ، وانخفاض سن التقاعد وانخفاض مستوى المعيشة وبالتالي زيادة عدد الفقراء .

ان الشرور الانسانية في رأي مالتوس تحدث كنتيجة حتمية لاختلال التوازن بين الزيادة الكبيرة في عدد السكان وموارد العيش فالفقر الذي خيم على الفلاحين في المجتمع الانكليزي والاضطرابات التي حدثت في الارياف والمدن كانت متلازمة مع كثرة عدد الاطفال لدى فئات الفقراء والمعدمين ، كما انه يرى ان مساعدة الفقراء وتخفيف بؤسهم وشقاءهم والآمهم لن تجدي في القضاء على البؤس الا لفترة محدودة من الزمن ويعلل ذلك بأن ارتفاع مستوى المعيشة الفقراء يعمل على ارتفاع نسبة الزواج عندهم وبالتالي على زيادة عدد الاولاد بشكل لا يتناسب مع الامكانيات المتاحة ، فيعيدون الدور الاول من الشقاء والبؤس ومن هذه الوجهة ينصح الدولة بأن لا تقدم أية معونة او مساعدة قانونية الى الفقراء والمعوزين لأن ذلك لن يجدي شيئا وقد عدل مالتوس وجهة نظره هذه فيما بعد حين اوضح ان ارتفاع مستوى المعيشة يعتبر من احد العوامل الهامة التي تساعد على الحد من الزيادة السكانية ، اذ لاحظ ان افراد الطبقة الغنية في المجتمع اقل تناسلا من افراد الطبقة الفقيرة وان تحسن مستويات المعيشة واتساع نطاق الطبقة العليا في المستقبل قد يكون له بعض الاثر في الحد من الزيادة السكانية .

٣ـ الموانع التي تحد من الزيادة السكانية :

اعتمد مالتوس في وضع سياسته السكانية على مقولة رئيسية قوامها ان الشقاء والبؤس هما نتيجة تكاثر السكان وتزاحمهم على الموارد الغذائية ولم تحد هذه

الزيادة بموانع فسوف يزداد في رأى مالتوس ، بؤس الانسانية وشقاؤها ويجعل الموانع التي تحد من الزيادة السكانية المتواصلة بغية تحقيق التوازن بين عدد السكان والموارد الغذائية بالموانع الاخلاقية والموانع الايجابية .

آ ـ الموانع الاخلاقيـــة :

هي موانع وقائية محورها تعقل الانسان وتبصره وبعد نظره مثل العفة والرهبنة والزهد او تأخر سن الزواج ولكن هذه الموانع لا تكفي وحدها لموازنة اعداد السكان مع الموارد الغذائية لسبب واحد هو أن كثيرا من الافراد لا يملكون النظرة الثاقبة والقصيرة النافذة ، ولا تتوفر عند الجميع قوة العزيمة والقدرة على كبح جماح الشهوات فلا ينتظر مثلا من افراد الطبقات الدنيا من السكان ان يقدروا اعتبارات بعد النظر والحيطة ، قبل الدخول في الحياة الزوجية بينما افراد الطبقات العليا هم الذين يسوغ جلون الزواج وينجبون اقل ما يمكن من الاطفال بحكم نظرتهم الصائبة للحياة والتحسن في الجنس البشرى لن يتم طالما ان اولاد الفقـــراء في زيادة مستمرة وأولاد الاغنياء الذين يمكن ان يصلوا الى درجة عالية مـــن الثقافة والعلم في نقص نسبي وربما كان هذا هو السبب الذى من اجله رفض مالتوس قانون الفقراء في انكلترا واعتبره بدعة يجب الغاؤها نهائيا ، لانه يساعد فئـــات الفقراء المنحطة على الزيادة في العدد على حساب طبقة الاغنياء .

ب ـ الموانع الايجابيـــة :

هي موانع تفرضها الطبيعة فرضا على بني الانسان ، ويمكن حصرها في البؤس والرذيلة مثل العمل في المهن غير الصحية والفقر المدقع والامراض والاوبئـــة

والقحط والمجاعات ، والحروب الطاحنة التي شهدتها ومازالت تشهدها البشرية مالم يضع الانسان حدا لشروره بنفسه ، والى هذه الموانع القسرية التي تفرضها الطبيعة يرجع الفضل في عدم ترك الحبل على الغارب في الزيادة السكانية وموازنة اعداد السكان بموارد العيش المحدودة في العالم (١) .

وتأسيسا على ذلك يصل مالتوس الى سياسة سكانية مغالطة مؤداها ضرورة الحد من النمو السكاني عن طريق الموانع الاخلاقية بالاضافة الى الموانع الطبيعية ، ومن أجل تحقيق التوازن بين الموارد الغذائية وعدد السكان .

د ـ نقد وتحليل :

اعتمدت مدارس فكرية عديدة الاتجاه المالتوسي في تحليل المسألة السكانية كما برز معارضون اشداء لها ، وقد شغل مالتوس علماء السكان لفترة طويلة حتى اعتبرت بحوثه نقطة انطلاق لتأسيس علم السكان المعاصر لشدة ما أثارته من تساؤلات حول قضايا السكان والنمو السكاني .

وقد عكست نظرية مالتوس تأثره الشديد بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي سادت اوروبا وأنحاء كثيرة من العالم في القرن الثامن عشر فقد شهدت

(١) ثوماس مالتوس ، جوليان هكسلي ، فريدريك اوزبورن ثلاث مقالات عن السكان ترجمة محمد موسى ابو الليل ، دار الكرنك ، مصر ، ص (٦٩) .

انكلترا في تلك الحقبة الثورة الصناعية وعايش مالتوس آثارها السيئة ومشكلاتها المعقدة بما جذبته من اعداد كبيرة من السكان وخاصة من الارياف الى المدن مما ادى الى زيادة المعروض من اليد العاملة ، وانخفاض الاجور وزيادة ساعات العمل كما أدت الهجرة من الريف الى المدينة الى نقص في قوة العمل الريفية وضعف في الانتاج الزراعي .

ان تأثر مالتوس بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري الذي ساد اوروبا في تلك الفترة منعه من معالجة المسائل السكانية برؤية مستقبلية متفائلة حيث اغفل دور الاكتشافات العلمية في البناء الاقتصادي والاجتماعي وأثر التطبيقات العلمية في توفير الموارد الغذائية فالتقدم العلمي والتكنولوجي وبصفة خاصة في مضمار البحث عن مصادر جديدة للتغذية لا يتحدد بمتواليات رياضية وانما بجهود انسانية تبني اوضاعا اجتماعية تسمح بالاستخدام الامثل للموارد البشرية وتخلق وعيا علميا واجتماعيا يفجر الطاقات الكامنة في الطبيعة والانسان .

واذا تمكن مالتوس من الربط بين تزايد السكان وتناقص نصيبهم من الموارد الغذائية ابان الثورة الصناعية فهو لم يستطع ان يفسر لنا المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات اخرى في احقاب زمنية مغايرة ، كما ولا يمكن تعميم نظريته على مسار طويل من التاريخ .

ان زيادة عدد السكان في كثير من الدول وخاصة الدول الاشتراكية لم تؤد الى نقص حصة كل فرد من الموارد الغذائية بل لوحظ انه مع ازدياد عدد السكان ارتفع مستوى المعيشة وهذا ما دعا بعض الحكومات الى تشجيع زيادة السكان

سواء عن طريق فتح ابواب الهجرة الى بلادها او منح مكافآت واعانات مالية لاصحاب العائلات ذات النسبة المرتفعة من الانجاب والتوالد .

ان النمط الارجامي والمنهج الرياضي اللذان طبعا اسلوب مالتوس في تحليل البنية السكانية اوقعاه في ارباكات حول تحديد العلاقة بين النمو السكاني وشقاء البشرية وبؤسها فقد انتهى الى ان تضاعف عدد السكان كل (٢٥) عاما حسب المتوالية الهندسية لا يتماشى مع توفر الموارد الغذائية التي تزداد وفق متوالية عددية ، مما يؤدي الى انتشار المرض والفقر والبؤس وارتفاع معدلات الوفيات .

فكما هو معلوم ان اللغة الرياضية تجرد الواقع برموز كما أنها تفصح عن الخصائص المشتركة للعلاقات الكيفية بعد تحويلها الى علاقات كمية ، غير أن الذاهب في عزل تلك العلاقات عن المضمون الاقتصادي والاجتماعي وحركة التاريخ والمجتمع يفقدها كثيرا من مدلولاتها الاجتماعية ان الاحصاءات والمعادلات الرياضية معينة تتشكل بيد الباحث ولا بد من أن تصاغ بعناية فائقة بما يكسبهما روح العصر ويمكنها من رصد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومالتوس في استخدامه للمتواليتين الهندسية والحسابية عزل المنهج عن حركة التاريخ والمجتمع ، ولذلك كانت القدرة التنبؤية المنهجة ضعيفة ولم تستطع ان تفسر لنا طموح الدول الاشتراكية لمزيد من السكان واتجاه الدول الصناعية الرأسمالية الى الحد منه ، واضطراب تلك المسائل في الدول النامية .

ان الفقر والبؤس لا يرجعان الى متغير النمو السكاني فحسب بل لا بد من ادخال متغيرات اخرى في التحليل توضح العلاقة بين العمل والاجر وتحدد دور المؤسسات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ان رسم سياسة

الاقتصادية والاجتماعية هادفة ، وتوافر مؤسسات حكومية وأهلية كفؤة وعادلة في توزيع الدخل يعتبر الحارس النهائي ضد الفقر والبؤس والمرض ، ان علاج المشكلات الاجتماعية لا يتم من منظور سكاني جامد يعزل ما بين الواقع السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي بل في البحث عن جذورها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا ما انتبهت اليه بعض النظريات الاجتماعية الاخرى التي سوف نعرض لبعضها يلي لبعض نماذجها .

ثانيا ـ السكان والنظرية الاجتماعية عند كارل ماركس :

تتشابك آراء كارل ماركس عن السكان ومسائله مع نظريته الاجتماعية فلا نجده في كتاباته اهتماما موجها نحو تأسيس علم خاص بالسكان ، وصياغة سياسة خاصة به فلم يهتم بتحليل النمو السكاني والعوامل المؤدية اليه ونقائصه وغيرذلك من المسائل السكانية المعاصرة بل اهتم بالبحث في الظروف الموضوعية التي تحدد العلاقات الاجتماعية بين السكان .

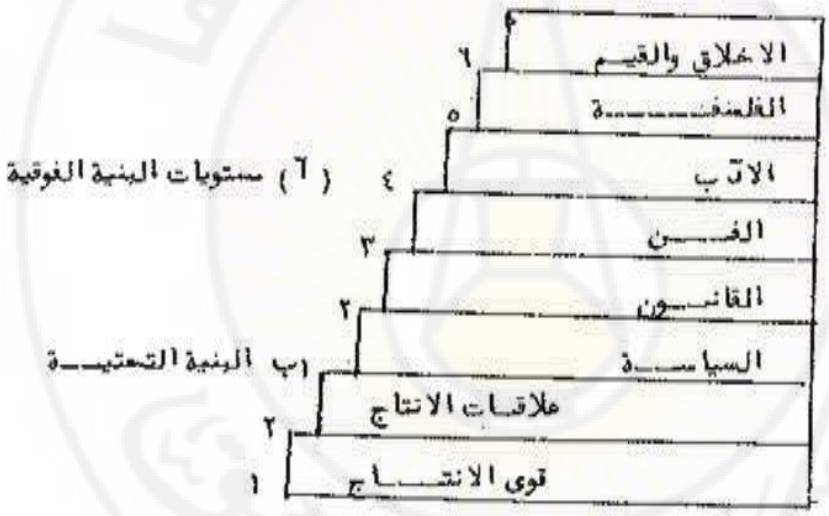
من أجل ذلك فاننا نعتقد ان استخلاص آراء كارل ماركس عن السكان يجب ان يتم من خلال تحليلنا لمفهومه عن بنية المجتمع وتركيبه والعوامل التي تحركه واتجاه ذلك التحرك .

آ ـ تركيب المجتمع من المنظور الماركسي :

يتكون المجتمع من المنظور الماركسي من بنيتين اساسيتين ، البنية التحتية والبنية الفوقية ، وتشمل البنية التحتية التنظيمات الاقتصادية بنوعيها قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، اما البنية الفوقية فتتألف من مستويات متعددة تشمل

السياسة ، والقانون ، والفن ، والادب ، والفلسفة ، والدين ، ويتم التغيير الاساسي في المجتمع نتيجة التفاعلات في البنية التحتية ، أي التفاعلات بين قوى الانتاج وعلاقاته والتي يسميها كارل ماركس ايضا العلاقات الاجتماعية .

ـ شكل توضيحي يبين مستويات البنيتين التحتية والفوقية ـ



وقد انطلق ماركس في نظريته الاجتماعية من مقولة اساسية مؤداها ان تاريخ الانسان الفكري هو بمثابة انعكاس لصراع الطبقات وان نظم الانتاج هي المتغير الرئيسي في التطور التاريخي ، لان لكل مجتمع في حقبة تاريخية معينة شكلا معينا من التنظيم الاقتصادي يحدد شكل ومضمون كل المتغيرات الاخرى .

وتأسيسا على ذلك فان اى فهم للمجتمع وحركته يقتضي معرفة طبيعة نظم الانتاج وعلاقاته ، ودراسة التحولات التي تتم في نطاق البنية التحتية باعتبارها

التغير الاساسي الذى يحدد شكل ومسار المتغيرات السياسية ، والفلسفية والاجتماعية ، في البنية الفوقية .

ان التراكيب الاقطاعية والرأسمالية والاشتراكية لا تتميز بمدلولها الاقتصادى فحسب ، بل وبالمعتقدات الاجتماعية التي تتطابق مع هذه التراكيب ففي المجتمع الاقطاعي تسود معتقدات اجتماعية تلبي حاجات روحية لتعذر تلبية الحاجات المادية ، حيث التكنولوجيا في حالة تخلف ، ويستحيل تبعا لذلك اشباع الرغبات المادية للانسان ، ان تلك المعتقدات الاجتماعية في ظل المجتمع الاقطاعي تمنع فئات الشعب من تغيير الوضع الذى يعيشونه بينما يمنع النظام الاجتماعي السائد في ظل المجتمع الرأسمالي حيث تسود التكنولوجيا الحديثة ويفد والاشباع الحقيقي للحاجات المادية معا ، العامل من رؤية الاسباب الحقيقية لبؤسه وشقائه ، ذلك البؤس الذى لم يخلق له مثيل في التاريخ وتنخفض القيمة الذاتية لكل شيء ، وتصبح في حالة سلعة يحكم عليها في ضوء سعرها في السوق ، وتتحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل بالشكل الذى يمليه الاجر المتفق عليه في عقد الاستخدام حسب آلية السوق ، وفي ظروف قاهرة لاخيار حقيقي فيها بالنسبة للعامل .

أما عندما تصبح وسائل الانتاج تحت سيطرة جماعية ، فسوف تختفي الظروف التي تؤيد الافكار والاهواء الغيبية ، كما تختفي الطريقة المعتادة في التفكير وتصبح العلاقات الانسانية واضحة ومعقولة بالنسبة للانسان نفسه ولاقرانه من البشر ويحقق الناس مترابطون بحرية مجتمعا منظما تنظيما واعيا حسب خطة ثابتة ، ويثابر العمال على عملهم باستمرار باستعمال وسائل الانتاج العامة المشتركة ، وفي هذا النوع من التنظيم يستخدم ناتج العمل على انه طاقة

الجهد المختلطة للجميع ، ان جميع الصفات المميزة للجهد الذى قام به روبنسون كروزو تعاد مرة ثانية في هذا المجال ، ولكن مع وجود اختلاف في ان تلك الصفات تصبح اجتماعية بدلا من ان تكون فردية فكل شيء انتجه روبنسون كروزو كان نتيجة لجهده الشخصي وهدفا لاستغلاله الشخصي والانتاج الاجمالي للمجتمع الاشتراكي هو انتاج اجتماعي يستخدم المجتمع جزءا خاصا منه بصفته وسيلة جديدة للانتاج ، الذى يبقى اجتماعيا ، ويستهلك الاعضاء جزءا آخر كوسيلة للبقاء وبالتالي تقتضي الضرورة بتوزيع هذا الجزء فيما بينهم توزيعا عادلا حسب المقولة " لكل حسب عمله " والاغتراب او الاستلاب تبعا لذلك سوف يلغي حالما يؤسس الناس علاقة مباشرة لا يدخلها أي وسيط بين الانسان وعمله وما ينتجه من ذلك العمل .

ب ـ التشكل الطبقي والتحول الاجتماعي :

تتشكل الطبقات الاجتماعية على اساس نظم الانتاج ، الذى تتولد عنه مصالح وافكار عامة بين الافراد ، مثل الرأسماليين واصحاب الحوانيت والصناع والكسبة وغيرهم ممن يكسبون رزقهم بأوضاع حياتية متشابهة ، ان كل فرد ملزم بكسب رزقه في ظروف ليست من اختياره وحيث ان الافراد المتأثرين بهذه الظروف القاهرة يكتسبون خبرات عامة في الحياة تنشأ عن نظم الانتاج فانهم يشكلون طبقات اجتماعية ويطورون وعيا طبقيا ومن هذا المصدر ينشأ الوعي الاجتماعي والافكار الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع ، وتؤثر هذه الظروف الطبقية القاهرة على جميع مظاهر الوعي الاخرى بسبب اهميتها الاساسية وبالتالي فان جميع مظاهر الحياة الثقافية تعكس الصراع الطبقي ، ان اختلاف رجال الفكر فيما بينهم انما يكون بمدى

تأثرهم بالمصالح الطبقية التي ينتمون اليها ومعرفة الانسان لامور المجتمع تعتمد على التركيب الطبقي وتتبدل معه ، ولابد من تحليل هذا الاعتقاد في كل حالة تتبدل فيها التضيدات الطبقية وتبقى معرفة الانسان لامور المجتمع معرفة ايديولوجية ، وهي مثال لما يسميه ماركس " بالوعي المغلوط " وفي هذا المجال يفترض ماركس وجود رابطة ما بين العلاقات الاجتماعية القائمة ومقدرة الانسان الاعتيادي على تفهمها فبعض تلك العلاقات اكثر وضوحا في بعض التراكيب الاجتماعية منها في التراكيب الاخرى ، ويشير " الوضوح " بالمفهوم الماركسي الى فهم الاشخاص الاعتياديين وهو نوع من الحكمة التي لم تفسدها الايديولوجية المنبثقة عن مصالح الطبقة الحاكمة ، فالعامل الذي كان يحطم الآلة باعتبارها العدو الاول له ومصدر بؤسه وشقائه ، كان لديه وعي مغلوط عن طبيعة العلاقة بينه وبين الآلة وذلك بتأثير الايديولوجيات الرأسمالية لكنه عندما ينخرط في نقابات عمالية ، ويدخل في صراع مع مالكي وسائل الانتاج من يستثمرون جهده ، وينقسم المجتمع الى فئتين متمايزتين (فئة مستغلة وفئة مستغلة) ، ويتكون الوعي الاجتماعي الحقيقي ، تتولد عن تلك الصراعات حالة متقدمة تمكن الناس من تحقيق رغباتهم بالنسبة لاستخدامهم الكامل لقدراتهم الرشيدة والخلاقة ، وعندما يقترب الصراع الطبقي من الساعة الحاسمة عاجلا أم آجلا فان عملية الانحلال المستمرة داخل الطبقة الحاكمة ، وفي الواقع داخل كل مجالات المجتمع القديم ، تفترض وجود صفة واضحة مفادها ان قطاعا صغيرا من الطبقة الحاكمة ينقسم بلا هدف على ذاته وينضم الى الطبقة الثائرة وهي الطبقة التي تمسك بيديها زمام المستقبل وعليه فكما انضم قسم من النبلاء في فترة سابقة الى البرجوازية ، فقد انضم ايضا قسم من البورجوازية الآن الى

البروليتارية وخاصة بعض الفلاسفة الايديولوجيين البرجوازيين من رفعوانفسهم الى مستوى الفهم النظرى للحركات التاريخية ككل .

وحسب هذه النظرة ، فان العمال سوف يؤمنون بالقوة السياسية الدافعة للتغير التاريخي الكبير في المستقبل وسوف يعملون على قيام زخم ثورى ضد البربريات المادية والنفسية التي تعرضوا لها ، ولكنهم لا يملكون الادوات الفكرية لتوجيه ذلك الزخم الثورى وسوف يزود هذا التوجيه بالايديولوجيين البرجوازيين الذين يستجيبون لانحلال طبقتهم ولحالات بؤس البروليتارية (الطبقة العاملة) وللفرص التاريخية السانحة التي تنشأ عن الصراع الطبقي الحاد وللاستعمال الفضيل لامكانيات الانسان المنتجة .

ج- المسائل السكانية من المنظور الماركسي :

ربط كارل ماركس قوانين السكان بالقوانين التي تحكم التطور الاقتصادى والاجتماعي والسياسي لمجتمع ما فهو لا يعتقد بوجود قانون عام ثابت للسكان وانما يؤكد ان لكل عصر ولكل مجتمع سياسات للسكان خاصة به تنتج عن الظروف الموضوعية لتلك الحقبة التاريخية .

واستنادا الى ذلك رفض الماركسيون والاشتراكيون نظرية مالتوس في السكان والقول بأن هناك حدا امثل لعدد السكان يجب بلوغه او التقيد به . وهم يعتقدون بأن ماسمي بمشكلة تزايد السكان وما نجم عنها من بؤس وشقاء ما هو الا نتيجة لسوء التنظيم الاجتماعي والسياسات المرتبطة بتوزيع الدخل والاجران العلاقة بين الانسان والانسان تاتي من المنظور الماركسي في مرتبة اكثر اهمية من تحديد العلاقة بين الانسان والموارد الغذائية ، ان الماركسية ترمي اولا وقبل

كل شيء الى تحقيق العدالة في التوزيع بين افراد المجتمع في حدود الثروة الموجودة فعلا ، ويؤكد اتباع النظرية الماركسية بأن الموارد الطبيعية في العالم لا تزال بكرا وتحتاج الى ايدى عاملة وان وسائل الاستغلال لا تزال في كثير من جهات العالم بدائية ، وكل ما يتطلبه الامر جهود اقتصادية موجهة لزيادة الانتاج فنادوا بمجتمع جديد يرفع من القوة الانتاجية للشعب بمعدل اسرع من معدل توالده .

ويحلل كارل ماركس مسألة النمو السكاني ، وما ينجم عنها في المجتمعات الرأسمالية ، فيرى ان زيادة السكان النسبية تحدث بعد ان يحدث تغيير في العناصر الاساسية المكونة لرأس المال ، كما يحلل العلاقة بين زيادة السكان والفقر ، يخلص الى ان تلك العلاقة علاقة وهمية يفسرها دخول عامل آخر في التحليل ، هو انخفاض الاجر الذى يرتبط برأس المال المتغير ، وما يستنفذه الرأسمالي من جهد العامل ، فالنظام الرأسمالي يقسم السكان الى فئتين : فئة تملك وسائل الانتاج ، وفئة اخرى لا تملك الا قوة سواعدها والطبقة الرأسمالية تعيش حالة من التناقض هي السبب في كل ما يحل بالطبقة العاملة من شقاء وبؤس متزايدين ، فالرأسمالي مدفوعا بالربح ، يحاول ان يخفض من تكاليف انتاج السلعة ، والاجر هو احد العناصر الاساسية المكونة لانتاج السلع لذلك يحاول ان يخفض من اجر العامل ما امكن ، فتنخفض تكاليف الانتاج وتزيد ثروة الرأسمالي ، غير ان انخفاض اجر العامل يؤدى الى انخفاض قوته الشرائية فلا يستطيع ان يبتاع من السوق ما تنتجه مصانع الرأسماليين ، فيحدث الكساد مما يؤدى بالرأسمالي الى طرد عدد من العمال ، يتناسب مع كساد البضاعة في السوق حتى لا يصبح فائض العمال عبئا عليه ، فتنشأ البطالة وبالتالي تتولد في السوق نسبة من العمال العاطلين عن العمل وغير القادرين على الشراء

لانعدام الاجر فيتوالى الكساد بصورة اعظم ، وتدخل العملية في علاقة جدلية نتيجة تؤدي الى سبب ، وسبب يؤدي الى نتيجة ، وهذا ماعبر عنه كارل ماركس بمعضلة النظام الرأسمالي التي تؤدي الى تحطيمه من الداخل وتحت تأثير هذه التناقضات وبفعل وعي الطبقة العاملة وانتظامها في نقابات تفرض حالة من التغيير الاجتماعي توجب على صاحب العمل ان يزيد من اجر العامل زيادة تمكنه من تحسين اوضاعه المعيشية فتزداد قوته الشرائية كما يزداد الطلب على السلع وهذا يؤدي بدوره الى زيادة عدد العمال المستخدمين في المصانع ،ولكن هذا الانتعاش النسبي سوف يخلق قوى مضادة ، تعمل على الحد من ارتفاع الاجور العمالية ،على اساس ان هذا الارتفاع النسبي في الاجر قد يؤدي الى انخفاض معدل الربح وكلما شعر الرأسمالي بانخفاض هذا المعدل عمد الى انقاص الطلب على الايدي العاملة واحلال الالة محل العامل فيستخدم معطيات التكنولوجيا التي ترتبط بتقدم العلوم والمعرفة ، مما يسمح للرأسمالي ان يوظف عددا اقل من العمال لانتاج السلع وتحقيق ربح اوفر ، فيؤدي ذلك الى طرد الفائض من العمال في سوق البطالة ، وتبدأ المعضلة الاولى بالبروز مرة اخرى .

وهكذا ، فان الدافع الى الربح يؤدي الى توظيف عدد محدود من العمال مما يسمح بتخفيض تكاليف الانتاج وتنخفض القوة الشرائية لدى جماهير العمال فتتولد حالة من الركود في شراء السلع التي تنتجها مصانع الرأسماليين ، وحالة الركود هذه تؤدي الى طرد اعداد اخرى من العمال وهكذا دواليك .

وتخرج الرأسمالية عادة من معضلتها المتشابكة هذه بالتفتيش عن اسواق فتستعمر الشعوب ، وتدفع بسلعها خارج نطاق حدودها الجغرافية ويصبح الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية . وتؤكد الماركسية اللينينية على ان انخفاض الخصوبة سمة من سمات الازمة العامة للرأسمالية التي يشكل الكساد

والركود احد معالمها الرئيسية ويؤدي الى درجة دنيا من حالة التوظيف الكامل التي يعقبها قيام الحروب من اجل تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ومستعمرات من هنا فهي تعلل الانخفاض في الخصوبة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر بالانتقال من الرأسمالية الصناعية الى الرأسمالية الاحتكارية والامبريالية (١) فانخفاض الطلب النسبي على الايدي العاملة ـ نتيجة لما ذكرناه آنفا من صراع الرأسمالية الشرسة نحو الربح ، قد ادى الى تحديد حجم الاسرة بين طبقة العمال الكادحين وفيه تصبح ظاهرة النمو السكاني مجرد تابع للتغيرات في التطور الاقتصادي والاجتماعي . واستنادا الى هذا المنطلق نستطيع ان نستخلص من النظرية الماركسية عن المجتمع مبادىء اساسية .

١ـ لا يشكل نمو السكان العامل الحاسم في تطور المجتمع ، ولا القوة التي تحدد شكل النظام الاجتماعي وطابعه ، فالسكان ونموهم وتكاثرهم من الوجهة الماركسية عوامل ضرورية وشروط هامة بين شروط الحياة المادية للمجتمع تساعد اما على تسارع تطوره الاقتصادي والاجتماعي او ابطائه الا ان اثر السكان في التطور الحضاري غير حاسم ولا يمكن ان يكون القوة الاساسية التي تشكل التطور الاجتماعي ، ان نمو السكان في حد ذاته لا يمكن ان يعلل لنا لماذا يتلو نظام اجتماعي نظاما اجتماعيا آخر ، او كيف يتم التحول

---

(١) سدني . هـ . كونتر ، النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي ترجمة احمد ابراهيم عيسى ، دار الكتاب العربي ، مصر ، ١٩٦٧ ص (١٤٦)

الاجتماعي ، فاذا كانت زيادة السكان هي العامل الحاسم في التطور الاجتماعي فيجب ان تكون البلاد الاكثر كثافة ارقى حضاريا ، وهذا امر غير واقع وبعيد عن الصحة ، ذلك ان بعض الدول الآسيوية اعلى كثافة من بعض الدول الاوروبية ولكنها مع ذلك اقل تقدما منها ، اذن فعلى الرغم من اهمية اثر السكان في التطور الحضاري ، والثقافي والاجتماعي الا انه لا يعتبر عاملا حاسما ومحددا لجهة التطور .

٢ـ لا يوجد قانون طبيعي وكلي وثابت للسكان وانما لكل عصر ولكل مجتمع قانون للسكان خاص به ، ينتج عن الظروف الخاصة السائدة فيه .

والقانون الطبيعي والكلي للسكان لا يوجد الا في عالم النبات والحيوان وبوجه عام لا يوجد الا في مجتمع لا يتأثر بارادة الانسان ، فطرق ووسائل الانتاج في الحياة المادية هي التي تحدد الخصائص العامة للجوانب الاجتماعية والسياسية والروحية في حياة المجتمع ، وعلى هذا فان أي نمط تاريخي خاص بالانتاج له سياسته الخاصة بالسكان .

٣ـ ان سبب الفقر والبؤس لا يعود الى زيادة عدد السكان ، وانما الى نظام الملكية الخاصة التي هي اساس الفساد وعلة المجتمع الكبرى ، ومن هنا يرفض ماركس بشكل حازم النتائج التي تهدف نظرية مالتوس الى تأييدها ، وهي ان الفقر والبؤس يرجعان الى ميل طبيعي في الإنسان ، والى كثرة عدد الاطفال الذين يعجز الانسان عن اعالتهم ، ويقرر ماركس ان الفقر والبؤس يرجع وجودهما في زمان ومكان معينين الى شكل النظام الاقتصادي الذي يكون سائدا فيهما ، فالتضخم السكاني ليس هو السبب الذي يمنع وصول الناس الى الثروات الموجودة في بلادهم واستغلالها بأحسن شكل ، انما السبب الحقيقي هو وجود ملكيات خاصة تسيطر

على هذه الثروات وتحرم المجتمع من استغلالها بالوجه الأفضل .

٤ـ رفض ماركس نظرية الحد الامثل للسكان التي تدعو الى تحديد عدد السكان بحيث يتحقق التوازن بين عدد السكان وموارد المعيشة ، ان ظهور العدد بمظهر المشكلة ما هو الا نتيجة لسوء التنظيم الاجتماعي ، فاذا وجد النظام الاجتماعي المناسب فان عنصر السكان يمكن ان يكون من الاهمية بمكان في تحديد الكفاية العامة للمجتمع . وبتثبيت العوامل الاخرى فان النمو السكاني يمكن ان يزيد في الكفاية الانتاجية ، ويجعل من المحتمل تقسيم العمل بشكل اوسع ، وتبادل اكبر من المهارات والمعارف ، وزيادة حجم قوة العمل وبالتالي يمكن ان يصبح عدد السكان رأس مال اكبر بزيادة الايدي العاملة المنتجة في المجتمع .

٥ ـ ان السياسات العامة للدولة تجاه السكان ، وخلافة والاخلاق والقيم الاجتماعية التي تطبع السلوك الاجتماعي بسمات معينة ، تدخل في نطاق البنية الفوقية التي تتبدل بتبدل الظروف الموضوعية فالماركسية من هذا المنظور لا تهتم بصياغة قوانين لتحديد العوامل التي تعمل على رفع او خفض نسبة الخصوبة ، وغير ذلك من المسائل السكانية المعاصرة ، بل تهتم بالظروف الموضوعية التي تحدد العلاقات الاجتماعية بين السكان والتي اسماها كارل ماركس بالبنية التحتية .

د ـ نقد وتحليل :

اعتبر كارل ماركس ان العامل الحاسم في تطور المجتمع يكمن في التحولات التي تتم في قوى الانتاج وعلاقاته اي في التحولات التي تتم في نطاق البنية التحتية والتي تنعكس آثارها على مستويات البنية الفوقية ، غير اننا نعتقد ان جهة التغير

لاتتم بشكل آلي ومطلق ، فالتغيرات في البنية الفوقية تتوقف على شدة التفاعلات والتحولات في البنية التحتية ، كما ان البنية الفوقية تعكس آثارها على البنية التحتية فتوفر الشروط الكافية للتحول الاجتماعي .

وارجع ماركس النمو السكاني الى النظام الاجتماعي السائد واعتبران للظروف الاجتماعية والاقتصادية اثرا كبيرا في تركيب السكان والعوامل التي تؤدي الى زيادته ، فالسياسة السكانية هي جزء من السياسة العامة للدولة ، والتي ترتبط بالمعالجة الطبقية لبعض الافراد ، ونحن مع اعترافنا بأهمية العامل الاقتصادي في التأثير في النمو السكاني ، الا اننا لا يمكن ان نغفل اثر السياسات السكانية الموجهة في تطوير البنية الاقتصادية نفسها من خلال التغيرات الارادية التي تتم عن طريق ترشيد سياسات مخططة ، فترشيد السياسة السكانية بما تشتمل من برامج في تنمية الموارد البشرية وتخطيط العائلة ، تدعم التحولات الاقتصادية وفي كثير من الاحيان تعمل على ايجاد ظروف اجتماعية تتفاعل مع الظروف الاقتصادية فتطورها وتؤثر فيها تأثيرا ايجابيا ، ان ارجاع كل التحولات الاساسية في المجتمع ومن ضمنها التحولات في نطاق السكان الى تغيير الظروف الموضوعية يحتاج الى تعديل بما يسمح باظهار التفاعل المستمر مابين تلك الظروف والسياسات السكانية المستجدة .

ولعل اهم مايجب ان نؤكد عليه في تقويمنا للمسائل السكانية من الوجهة الماركسية هو رفض تلك النظرية لمقولة مالتوس من ان النمو المتزايد للسكان هو المسؤول عن حالة البؤس والفقر ، فقد اظهر كارل ماركس في تحليله لمسائل السكان في ظل المجتمع الرأسمالي ان الفقر يعود الى الاجر المنخفض الذي يتقاضاه العامل ، والى الاستغلال البشع الذي يمارسه صاحب العمل .

ان العلاقة بين زيادة السكان والفقر علاقة وهمية يفسرها دخول عامل آخر في التحليل هو انخفاض الاجر الذى يرتبط برأس المال المتغير وما يستفيده الرأسمالي من جهد العامل ، وهذا ما عبر عنه كارل ماركس باسم قانون فائض القيمة .

ثالثا : السكان والنظرية الاجتماعية عند دركهايم :

ترتبط مسائل السكان وتزايدهم ، واعدادهم وخصائصهم الاجتماعية لدى دركهايم ارتباطا وثيقا بالنظرية الاجتماعية ، بحيث يصعب على القارى ان يبحث في المنطلقات السكانية ، مثل الكثافة والحجم ، وارتباطهما بتقسيم العمل ، دون ان يرجع اولا الى النظرية الاجتماعية لديه ، فهو يربط بين حجم السكان وتقسيم العمل ، ويوضح ان المجتمعات ذات الكثافة السكانية المحدودة تتسم بتقسيم بدائي للعمل في حين ان المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية تتصف بتقسيم واضح في العمل ، وانطلاقا من ذلك يصنف دركهايم المجتمعات في صنفين أساسيين : مجتمعات بدائية تتماسك تماسكا آليا ، ومجتمعات متقدمة تتماسك تماسكا عضويا ، ولكل من هذين النوعين من المجتمعات سماته الاجتماعية والاقتصادية والسكانية الخاصة به ويتم فهم الظواهر والنظم الاجتماعية في المجتمع الواحد ، وعبر المجتمعات من خلال فهم عملية التماسك الاجتماعي ، التي يعتبرها دركهايم محورا اساسيا في تكوين نظريته الاجتماعية ، ومع ان العدد السكاني يشكل احد المنطلقات الاساسية في النظرية الاجتماعية لدى دركهايم ، الا ان اهتمامه لم يكن موجها نحو تأسيس علم السكان ، على الرغم من ذلك ، فقد عرف عن دركهايم بأنه مؤسس علم

الاجتماع المعاصر ، اذ وقف حياته على ارساء القواعد التي يجب ان يتبعها الباحث في تفسير الظاهرات الاجتماعية المختلفة ، وتحديد الطبيعة المميزة للظواهر الاجتماعية ، وتثبيت دعائم علم الاجتماع على اسس علمية تميزه عن بقية الميادين الاخرى فوضع بذلك الشروط الضرورية لانشاء علم دراسة المجتمع .

آ ـ النظرية الاجتماعية عند دركهايم :

كتب دركهايم بعض مؤلفاته الرئيسية خلال السنوات التي حصلت فيها قضية * درايفوس * في فرنسا ، (١٨٨٥-١٩٠٩) وقد انقسم المجتمع الفرنسي حول هذه القضية الاخلاقية انقساما شديدا فكانت العائلة الواحدة يتنازعها رأيان مختلفان احدهما الى جانب درايفوس ، ويطالب بتبرئته من كل التهم الموجهة اليه ، والآخر ضده ، ويطالب بانزال اقصى العقوبة واشدها ، لقد عانت فرنسا في تلك الحقبة من اهتزازات في المثل الاخلاقية وبنقص القوة التي عاصر بها * اليكسي توكفيل * تهديم المؤسسات القديمة من قبل الثورة الفرنسية وكيف اخفق المجتمع الفرنسي في ذلك الوقت ، في تحقيق الاستقرار المبني على المؤسسات القديمة ، ومن ان الاهتمام بالمسائل الاخلاقية يشكل نقطة ارتكاز اساسية في نظرية دركهايم الاجتماعية حيث اثرت تلك المسائل في كثير من مفاهيمه عن المجتمع ، والظواهر والنظم الاجتماعية ، الا ان الايمان بالعلم كان بمثابة الاساس الاخلاقي لطريقة فهم دركهايم لامور المجتمع ومسائله ويورد هذا الهدف بوضوح عندما يقول ان هدفه الرئيسي هو نشر المذهب العقلي في السلوك البشري وفهم ذلك السلوك من خلال علاقات العلة والمعلول الخ . . . لقد وقف دركهايم حياته على تأسيس علم الاجتماع بمفهومه المعاصر حتى ارتبط به اسم هذا العلم

في اوروبا ، وجاءت جهوده تكملة لجهود اوغست كونت ، واسبنسر في تحديدهما لاطر علم الاجتماع واذا كان ابن خلدون هو اول عالم طرح مسائل العمران البشرى بمفهومها الاجتماعي فان دركهايم كان اول من ميز بين الظواهر النفسية والفيزيولوجية والفيزيائية الاخرى ، حيث اكد على ان تفسير الظواهر الاجتماعية يجب ان يتم بالرجوع الى ظواهر من طبيعتها لان لها طبيعة خاصة تميزها عن بقية الظواهر وتفسير تلك الظواهر يجب ان يتم حسب قواعد وطرائق محددة اسماها " بقواعد المنهج في علم الاجتماع .

ان تفسير الظواهر الاجتماعية تفسيرا مبنيا على القواعد في المنهج ، تمكن الباحث من معرفة امور المجتمع معرفة سليمة ويرجع دركهايم التخبط الكبير في فهم بعض الظواهر الاجتماعية في الماضي الى عدم اتخاذنا منهجا علميا في التحليل وكذلك الى تفسيرنا للظواهر الاجتماعية بظواهر ليست من طبيعتها فتفسير ظاهرة الانتحار بارتفاع درجات الحرارة الطبيعية يفتقر الى الدقة لان العلاقة بين هذا المتغير والظاهرة علاقة ضعيفة ومتغير الحرارة عامل لا يمكن ان يفسر ظاهرة اجتماعية ، ان العلاقة بين العلة والمعلول في العلوم الاجتماعية يجب ان تكون ما بين متغيرات اجتماعية وظواهر اجتماعية فالانتحار ظاهرة اجتماعية يجب ان يفسر بمتغيرات اجتماعية ترتبط بالتماسك الاجتماعي فكلما قل التماسك الاجتماعي بين الافراد نتيجة ضعف التفاعل بين الفرد والمجتمع زادت نسبة الانتحار بين الافراد .

ونستطيع استنادا الى ما تقدم والى فهمنا للنظرية الاجتماعية عند دركهايم ان نستخلص مبادئ عامة تحدد اطار النظرية الاجتماعية عنده ، واهم تلك المبادئ ما يلي :

١ــ ان العقل الجمعي بالنسبة لدركهايم هو اصل المعرفة واساس المثل والقيم الاجتماعية ، والتطور الاجتماعي ، فالعقل الجمعي هو الذي يفتح امام الجماعة آفاقا ومقاييس جديدة ويضع القوالب التي يصب فيها الافراد افكارهم تلك القوالب التي نطلق عليها " المقولات " والتي تتصف بالعمومية ، ففكرة الزمان مثلا ليست الا فكرة اجتماعية ، وما الزمان الا وسيلة اجتماعية اوجدها المجتمع للتعبير عن تسلسل الحوادث الاجتماعية وتحديد وضعها الواحد بالنسبة للآخر وكذلك الشأن بالنسبة لمقولة المكان .

فالمجتمع اصل المعرفة والقيم ، واليه ترجع جميع النظم الاجتماعية والقيم الاخلاقية ، ولا يوجد المجتمع الا في الافراد ومن خلالهم بشكل يكون معه النشوء الجماعي لافكارهم ومشاعرهم طبيعيا بالنسبة لهم " . والعقل الجمعي يمارس نوعا من القسر على الافراد لاحترام قيمه ومبادئه وخروج الفرد عن تلك القيم يكلفه جهدا كبيرا كما ان الفرد لا يستطيع ان يغير من آراء الجماعة وقيمها الا اذا كان العقل الجمعي مصدر آرائه ومنبعها .

كما ان العلة الاساسية لانحطاط القواعد الاخلاقية في المجتمع تعتبر بمثابة فقدان التماسك الاجتماعي حيث يمثل انحطاط الاخلاق او الميل الى الانتحار علامات او نتائج هذه المختلفة ولا يمكن علاج ذلك بطريقة مصطنعة فالحاجة تقضي بوجود انظمة شرعية تشجع التعاون وتعزز التضامن الاجتماعي عن طريق الاتحادات الطوعية للجماعات المهنية والتفكير وحده يستطيع ارشادنا في الحياة ، فالعلم والتربية هما من الوسائل او الدلائل التي تساعدنا في جهودنا الرامية الى اعادة بناء الضمير الجمعي .

٢ــ لا بد من وجود هدف محدد لكل علم ويتميز هدف علم الاجتماع عن اهداف

بقية العلوم ، انه البحث في المعالم المشتركة بين جميع الافراد من نفس الطراز .

٣- ان التغيرات التي تفسر الظواهر الاجتماعية يجب ان تكون اجتماعية فكما ان فهم الظواهر النفسية يتم عن طريق ارجاعها الى متغيرات نفسية كذلك فان فهم الظواهر الاجتماعية يجب ان يأخذ نفس المنحى فتفسر الظواهر الاجتماعية بارجاعها الى متغيرات اجتماعية .

٤- ان موضوع علم الاجتماع هو دراسة الجماعات الانسانية والجماعة هي حقيقة تركيبية جديدة تنشأ عن تفاعل الافراد وتختلف عن المجموع العددي لهم .

٥- ان الوعي الاجتماعي الذي يتصف به المجتمع يتميز عن الوعي المنبثق من خلال الفرد ذاته لذا تجد زعلى ضعيد المجتمع ملاحظة الوعي الاجتماعي الذي يتسم به المجتمع ، والفكر الجماعي المتجسد في اللغة مثال واضح على مثل هذا الوعي الجماعي .

٦- ان اللغة وشأنها في ذلك شأن القيم الاخلاقية والمعتقدات والاعراف والاساطير والفولكلور ومظاهر الثقافة خارجية عن الفرد وتمارس عليه ضغطا اجتماعيا ، وبمعنى آخر فان هذه القيم والمعتقدات الجماعية تكون موجودة عندما يأتي الفرد الى المجتمع ويكتسبها لاارادياً وحقيقة كونه مكرها على اكتسابها تصبح واضحة عندما ينتهك التقاليد والاعراف وتلحظ مخالفته .

واخيراً ، استخلص دركهايم من كل دراساته الاجتماعية سواء عن المجتمعات المتقدمة او افتراضاته عن المجتمعات البدائية نظرية في التحول الاجتماعي مفادها ان المجتمعات الانسانية تحولت عبر تاريخها الطويل بفعل تقسيم العمل من

مجتمعات متماسكة آليا الى مجتمعات متماسكة عضويا واعطى وصفا تحليليا لتلك المجتمعات ، متأثرا الى حد كبير بأفكار المدرسة التطورية ، حتى غلبت على معظم فلسفته الاجتماعية ، غير ان تلك الفلسفة تلونت في تحليله للظواهر الدينية في المجتمعات البدائية بسمة وظيفية ، رأى فيها تكملة للمنهج الاول تربط مابين تلك الظواهر وظواهر اجتماعية اخرى ربطا عضويا ووظيفيا .

ب ـ اسس النظرية الاجتماعية :

تعتمد النظرية عند دركهايم على ثلاثة مرتكزات اساسية طبعت اعماله وبحوثه الاجتماعية ، فاستمد من المدرسة التطورية قواعد لتفسير انتقال المجتمعات بسيطة الى مجتمعات معقدة لكل منها سمات خاصة بها ومن المدرسة الوظيفية مبادىء لتحليل ترابط الظواهر الاجتماعية بعضها مع البعض الاخر في نسق وظيفي يميز مابين الظواهر المتعلقة والسليمة في المجتمع ومن العلوم الطبيعية منهجها في التحليل ونظرتها المميزة للظواهر .

١ ـ الاتجاه التطوري :

يقسم دركهايم المجتمعات الانسانية حسب نوع ودرجة تماسكها الاجتماعي فهو يرى ان شكل التماسك الاجتماعي يرتبط بدرجة تحولها من مجتمعات بسيطة الى مجتمعات معقدة ، ومن مجتمعات بدائية الى مجتمعات متحضرة وواضح في هذا التقسيم تأثره الكبير بالمدرسة التطورية وخاصة بآراء اسبنسر حول التطور والارتقاء الاجتماعي ، ويرى دركهايم ان التماسك الاجتماعي في المجتمعات البدائية هو تماسك آلي ، بمعنى ان الارتباط الاجتماعي بين الافراد هو ارتباط آلي ، فالافراد يتحسسون بشكل كلي للحوادث الطارئة في

المجتمع ، فاذا اصيب أحد الافراد بعصبية ما أسرع الجميع بشكل عفوي والـــي لمواجهتها فكأن المسؤولية هي مسؤولية جماعية والافراد كلهم مسؤولون عـن أي جريمة يرتكبها احدهم ، وتبعا لذلك فالعقاب يكون عقابا جمعيا .

ان الافراد في المجتمعات البدائية يتشربون قيم الجماعية ويتمسكون بهـا فتذوب شخصية الفرد في شخصية الجماعة ويغدو الفرد والجماعة في وحـــدة متماثلة يعبر الفرد عن نفسه بلفظ (نحن) مشيرا بذلك الى تفاعله مع الجماعـة والى تعريف نفسه بقيمها ومثلها العليا ويكون التعبير عن قيم الجماعة بشكل ردود افعال آلية لا تفكير فيها ، حيث ان معايير الجماعة هي التي تؤثر في سلوك الفرد وآليته ، كما ان الافراد لا يمكن لهم ان يغيروا من وضعهم الاجتماعي شيئـــا باعتبار انه موروث في المجتمع .

ويلاحظ دركهايم انه في هذا النمط من المجتمعات تكون الكثافة السكانيـة قليلة وتقسيم العمل او توزيعه بدائيا وضعيفا ، فالافراد يؤدون ادوارا متشابهـة ويخضعون لعوامل واحدة في حياتهم العملية .

اما في المجتمعات المتحضرة او المعقدة حيث تتغير اسس المجتمع وتتعقـد بنيته ، وتزداد كثافته السكانية ، ويمارس الافراد ادوارا مختلفة ، يصبح تقسيم العمل واضحا ، ويغدو التماسك الاجتماعي بين الافراد تماسكا عضويا مبنيا بشكل اساسي على مؤسسات اجتماعية حديثة ويبدو لأول وهلة ان التقسيم الواضح فـي العمل يفصل بين الافراد ، ويؤدي الى تفككهم الاجتماعي غير ان الواقع على عكس ذلك ، ان زيادة تقسيم العمل ووضوحه ، يؤدي الى زيادة اعتماد الافراد بعضهم على بعض وزيادة تضامنهم .

وتبعا لذلك فالتماسك في هذه المجتمعات يكون عضويا بدافع المصلحة المباشرة ، وهكذا كلما يزداد حجم السكان وكثافتهم ، يزداد تقسيم العمل ويزول تبعا لذلك التشابه المطلق بين الافراد وتتباين أخلاقهم وعاداتهم وتتشعب اذواقهم وتضعف سيطرة العقل الجمعي على الفرد وتتميز (الانا) عن (نحن) اذ تبرز فردية الافراد وتتعين خصائصها ، الا أن هذه الفردية من نوع خاص اذ ليست فردية تؤدي بالفرد الى ابراز شخصيته بالتخصص الدقيق في عمله بحيث يسهم اسهاما فعالا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الذي يعيش فيه كما أنها ليست فردية انانية او شهوية لأن مثل هذه الفردية لا تؤدي بأية حال الى التماسك الاجتماعي وهكذا يتبدل في هذه المجتمعات العضوية الكثير من الظواهر ويتغير الكثير من الاوصاف .

كما يبرز تأثر دركهايم بالمدرسة التطورية بشكل واضح في تحديده للنماذج الاجتماعية واشتقاقها من بعضها البعض ابتداء بأبسط العناصر وانتهاء بأعقدها تركيبا ويحدد دركهايم ستة نماذج اجتماعية تتدرج فيها المجتمعات من حالتها البسيطة الى حالتها المعقدة ، فهو يبدأ بالزمرة وهي أبسط النماذج الاجتماعية حيث لا تحتوي على نموذج أقل منها تركيبا ، ولكنها تنحل مباشرة الى عدة افراد وهي الاصل الذي خرجت منه جميع النماذج الاجتماعية الاخرى ومجرد تكرار الزمرة يوجد العشيرة التي هي اكبر حجما من الزمرة وتكرار العشائر المنفصلة عن بعضها يؤلف نموذج جماعة القبيلة التي تؤلف وحدة او رابطة بين عشائرها هي رابطة التكرار المتجانس والمتماثل في الصفات المعينة بين سائر العشائر .

وبذا يزداد حجم المجتمع ويزداد تعقيده ومجموعة القبائل تؤلف الاتحاد القبلي وهو نموذج اعقد من نموذج القبيلة ومن اجتماع سكان عدة مناطق تضم

قبائل وعشائر تنشأ المجتمعات المتعددة الاجزاء المزدوجة التركيب اما اجتماع عدة مجتمعات مختلفة في النوع والدرجة فينشأ عنه المجتمعات المعقدة والمركبة .

٢ـ الاتجاه الوظيفي :

يميز دركهايم بين نوعين من الظواهر الاجتماعية ظواهر معتلة وظواهر سليمة وفي مجال التمييز بين النوعين السابقين يستخدم تعابير الصحة والمرض والسوي والمعتل ، فالظاهرة الاجتماعية سليمة وصحيحة اذا اتصفت بالعمومية وارتبطت بالشروط العامة للمجتمع وبالتحولات الجديدة وتعد الظاهرة الاجتماعية من وجهة نظره ، سليمة ـ بالنسبة الى نموذج اجتماعي معين وفي مرحلة معينة من مراحل تطوره وان تحقق وجودها في اغلب المجتمعات اذا لوحظت في هذه المجتمعات في نفس المرحلة المقابلة اثناء تطورها هي الاخرى ، فشيوع العائلات الصغيرة الحجم في المجتمعات الصناعية ظاهرة سليمة ، اما شيوعها في المجتمعات الزراعية فظاهرة معتلة فالنظرة الموضوعية الى الظاهرة الواقعية في المجتمعات ذات الاطوار الاجتماعية المعنية تدل على سلامة الظاهرة او على اعتلالها بوساطة معرفة العموم او الشيوع .

كما ان الظاهرة الاجتماعية تعد سليمة اذا كانت ترتبط بالشروط العامة للمجتمع ، فكون العائلة صغيرة الحجم في المجتمع الصناعي وكون هذه الظاهرة عامة في المجتمعات الصناعية يبرره الحاجة الى اشراك الكبار من رجال ونساء في اعمال الصناعة والاقلال من المشاغل البيتية بما فيها العناية بالبيت الكبير وبالاطفال الكثيرين ، فظاهرة العمل في المصانع وظاهرة الحياة في المناجم

وظاهرة العمل للانتاج الكبير والجيد وظاهرة التشريعات الدقيقة لنقابات العمال ظواهر ترتبط بالشروط العامة للمجتمع الصناعي .

وفي هذه القاعدة يبرز المنحى الوظيفي لدركهايم حيث يوضح ان الظاهرة الاجتماعية يجب ان تتفاعل وتترابط مع بقية الظواهر الاجتماعية الاخرى وعندما يشذ ذلك الارتباط عن السياق العام الاقتصادي والاجتماعي يحدث خلل في الوظائف الاقتصادية والاجتماعية مما يجعلنا نصنف الظواهر التي تحدث خللا ولا ترتبط بالشروط العامة للمجتمع ضمن الظواهر المختلة .

فعبودية المرأة في العهد الاقطاعي ، كانت تعبر عن مرحلة تاريخية تتفاعل معه وتشكل تعبيرا اجتماعيا عن طراز الحياة الاقطاعية العشائرية ، ان عبودية المرأة في ذلك الاطار الاجتماعي والتاريخي ظاهرة سليمة ، كانت تتفاعل وتلك المعطيات الاقتصادية والاجتماعية ، غير ان وجود هذه الظاهرة مع أنماط من الحكم الشمولي الديمقراطي يعتبر ظاهرة معتلة ، حيث ان عبودية المرأة لا يتوافق على الاطلاق مع ماتفرضه هذه الانماط من مساهمة المرأة في اعمال المجتمع كما أن انتعاش النهضة الصناعية وانتشار التعليم الالزامي لجميع الاطفال من الجنسين يحتم خروج المرأة الى العمل والمدرسة والمصنع ، مما يستدعي تحررها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، ان عبودية المرأة في هذا الاطار الاجتماعي والاقتصادي المتقدم تعتبر حالة معتلة وتحررها وتفاعلها ومشاركتها تعتبر ظواهر سليمة تتفاعل ومعطيات المرحلة التاريخية الجديدة .

واخيرا فان الظاهرة الاجتماعية تعد سليمة اذا ارتبطت بالشروط العامة الجديدة لهذا التطور الذي يبدأ في المجتمع حيث يتحقق الاستقرار الاجتماعي ويتم في هذا الاستقرار ترسيخ صور من الحياة الجمعية بشكل نهائي ومالم ترتبط

هذه الظاهرة الاجتماعية بالشروط الجديدة خلال مرحلة التغير الاجتماعي فلا تعد سليمة بل معتلة فبقاء المرأة في المنزل وعدم خروجها للمساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يعتبر ظاهرة معتلة في الوطن العربي ، حيث تبرز تحولات اقتصادية واجتماعية تفرض وجود المرأة في العمل وهذا يترابط مع شروط التقدم فهو حالة سليمة في الحضور ومعتلة في الغياب ، وهنا يبدو الترابط الوظيفي بالنسبة لدركهايم من أجل بقاء واستمرارية المجتمع الانساني .

ويبرز اثر المدرسة الوظيفية في تفكير دركهايم عند تحليله لطبيعة التماسك الاجتماعي في المجتمعات المعقدة ، حيث يرى ان تقسيم العمل في هذا النوع من المجتمعات يؤدي الى خلق مؤسسات اجتماعية عصرية تتفاعل مع بعضها تفاعلا وظيفيا في اطار الخلية الاجتماعية الكبرى وهذا التفاعل مبني على التضامن والتعاضد وبدافع المصلحة من اجل بقاء المجتمع واستمراره فكل فرد يعتمد على الاخرين في حياته ، وهم يعتمدون عليه في تسيير اعمالهم ان كل فرد عضو في جسم اجتماعي كبير يساهم في حياة ذلك الجسم كما أن ذلك الجسم ايضا بحاجة اليه لاستمرار وجوده وبقائه .

٣ـ نسق العلوم الطبيعية :

يؤكد دركهايم على ان تفسير الظواهر الاجتماعية يجب ان يتم بالرجوع الى ظواهر من طبيعتها ، لان لها طبيعة خاصة تميزها عن بقية الظواهر كما أن تفسير الظواهر الاجتماعية يجب ان يتم حسب قواعد وطرائق محددة فالظاهرة الاجتماعية شيء كأشياء الطبيعة الفيزيائية ، ذات طبيعة واقعية ، ولها كيان خاص بها خارج شعور الفرد وتتواجد في بيئة جماعية ، وتنشأ علاقات اجتماعية وتتحدد

معالمها بنظم ومؤسسات تنعكس فيها مجمل المعتقدات وانواع السلوك التي يقرها العقل الجمعي ، وتبعا لذلك فعلى عالم الاجتماع ان ينظر الى الظواهر الاجتماعية على انها اشياء فظاهرة انتشار الزواج الخارجي في المجتمعات التي تميل نحو التصنيع ، شيء من الممكن ان نلمس آثاره ونلاحظ انتشاره ، فللزواج عادات وسجلات تقدم نفسها للباحث كي يدرسها اجتماعيا انه هي شيء موجود فعلا في عالم الواقع ان الظاهرة الاجتماعية كالظاهرة الطبيعية الفيزيائية تقدم نفسها للملاحظة . ويمكن ان ينظر اليها نظرة حسية وخارجية وموضوعية بعيدا عن المشاعر ، فيدرسها عالم الاجتماع على غرار دراسة عالم الفيزياء للحوادث الفيزيائية ، فظاهرة المواليد في مدينة ما ، تقدم نفسها للملاحظة على انها شيء موجود في العالم الخارجي يمكن ان ينظر اليها نظرة حسية وموضوعية ومن الممكن ملاحظتها ورصدها ، كما يمكن معرفة معدلاتها بالاعتماد على سجلات المواليد ووقائعها .

ان الظاهرة الاجتماعية ليس لها وجود داخلي في الافراد ، يقول دركهايم " لئن خيل الينا ان وجود هذه الظواهر خارج شعور الافراد ليس الا وجودا بحسب الظاهر فسوف يتبدد هذا الشك كلما تقدم علم الاجتماع وسيرى المرء حينئذ كيف تقتحم الظاهرة الاجتماعية الخارجية الشعور الداخلي للافراد اذا صح هذا التعبير ، ولكن لا يجوز لنا ان نتنبأ سلفا بالعثور على حل لهذه المشكلة الاخيرة ، وحتى ولو كانت الظواهر الاجتماعية لا تنطوي على كل الخواص الذاتية للاشياء ، فانه يجب علينا ان ندرسها بادىء ذي بدء كما لو كانت تنطوي على هذه الخواص ، كما ان الظاهرة الاجتماعية ذات طبيعة واقعية " (١) .

---

(١) اميل دركهايم : قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود قاسم مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ ص (٣١-٣٢) .

وكل شيء واقعي في الخارج يقابل ارادتنا الذاتية الداخلية بنوع من المقاومة ، فظاهرة الاعياد تقاومنا من خارجنا عن طريق الناس في المجتمع ويقسروننا على احترام تقاليدها ، واذا أردنا مقاومة الظاهرة كلفنا ذلك جهدا كما يكلفنا منع الحجر من السقوط جهدا كبيرا يتناسب مع شدة انجذابه الى مركز الارض وقد لا تتغلب عليه كما لا نتغلب على الظاهرة بالمثل ، يقول دركهايم " ان الشيء يقابلنا بنوع من المقاومة التي لا يمكن التغلب عليه دائما " فليست هذه الظواهر وليدة ارادتنا ولكنها وعلى العكس هي التي تحدد ارادتنا من الخارج وانها التشبه القوالب التي تضطرنا الى صب سلوكنا فيها .

واذا كانت الظاهرة الاجتماعية شيئا خارجيا فهذا في الحقيقة من طبيعتها " فاذا قلنا ان الظواهر الاجتماعية اشياء خارجية فاننا لا نفعل سوى ان نتخذ لعملها مسلكا علميا يتفق مع طبيعتها ونوصفها شيئا خارجيا فانها تحمل جميع خواص الاشياء الخارجية وذلك لانها تنطوي بصفة مباشرة وطبيعية جدا على جميع خواص الاشياء ، فالقانون يوجد مدونا في مجموعاته الخاصة كما ان حوادث الحياة اليومية توجد مسجلة في ارقام وجداول الاحصاء او في الاثار التاريخية او في انماط الزي وفي معايير الذوق الادبي فيما يتعلق بالاثار الفنية " .

وأخيرا فان الظاهرة الاجتماعية لها كيان خاص بها خارج شعور الفرد وهذا الكيان الخاص قد يتمايز او يتعارض او يتنافى مع الكيان الفردي ، وتميل الظواهر الاجتماعية بطبيعتها الى خلق كيان خاص بها خارج شعور الافراد لانها تسيطر على شعور كل فرد منهم ، ولأن الظاهرة الاجتماعية شيئية وخارجية فلابد من دراستها بصورة موضوعية ، دون تدخل من الباحث وتأثير مشاعره وبذا نكون قد انتقلنا من مرحلة النظر الذاتي الى مرحلة النظر الموضوعي ويجب

ان نلاحظ ان هذه النقطة يجب ان تتقيد بطابعها اية طريقة تفصيلية مهما كانت .

ان تمييز دركهايم بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية والفيزيائية لا يدفعه الى تبني منهج خاص لكل من تلك الظواهر ، على العكس من ذلك فأن دركهايم يلح على ان المنهج الامثل للبحث في مضمار علم الاجتماع هو منهج العلوم الطبيعية ، خاصة وانه قد تحقق نجاحات كبيرة واكتشافات علمية افاد منها الجنس البشري الى حد بعيد ، ان وصف المعالم الاجتماعية من وجهة نظره لابد وان يعتمد على وجود علاقات ثابتة بين العلة والمعلول ، ولابد من ان يستند على هدف محدد يتمثل في البحث في المعالم المشتركة بين جميع الافراد من نفس النوع .

ج- السكان وتقسيم العمل والتحول الاجتماعي :

انطلق دركهايم في تفسيره للتحول الاجتماعي ، من قانون عام فوامه ان المجتمعات البشرية شأنها شأن الكائنات الحية تتطور عبر تاريخها الطويل من مرحلة بسيطة الى مرحلة اكثر تعقيدا ، غير انه يختلف مع اسبنسر في تحديد العوامل التي تؤدي الى التطور الاجتماعي ، ففي حين يرى اسبنسر متأثرا بالاتجاه البيولوجي ، ان بقاء النوع واستمراريته هو القانون العام الذي يحكم التطور واشكاله ، يرى دركهايم ان تقسيم العمل الاجتماعي هو العامل الاساسي في تحويل المجتمعات ، من مجتمعات بسيطة الى مجتمعات معقدة .

ويشرح دركهايم في كتابه " تقسيم العمل الاجتماعي " آلية العلاقة بين السكان والتحول الاجتماعي فيوضح ان المجتمعات البسيطة تتسم بتقسيم بدائي في العمل حيث ان الكثافة الضئيلة لا تستوجب التنازع على المطالب والحاجات

الاساسية ، فالموارد الطبيعية تتواءم مع المطالب والحاجات الاساسية ،ان الافراد في مثل هذه المجتمعات يقومون بأدوار متماثلة ويخضعون لعوامل في حياتهم الاجتماعية ويسلكون سلوكا عفويا لا تفكير فيه ، فاذا ماتعرض احد الافراد لمشكلة ما هب الجميع بشكل عفوي لمواجهتها ، باعتبار ان المسؤولية مسؤولية جماعية والتماسك في هذا النوع من المجتمعات تماسك آلي ، تنصهر فيه شخصية الفرد الاجتماعية في شخصية الجماعة ،فالافراد يتمسكون بالقيم الجماعية ،وتصبح افكار الفرد والجماعة واحدة .

وعندما يزداد حجم السكان وتعظم كثافتهم يتولد التنازع والتنافس من اجل العيش على المطالب والحاجات الاساسية وتظهر تبعا لذلك ميول جديدة وتتعدد المواهب والملكات ويؤثر كل ذلك في تقسيم العمل وتوزيعه ، فتتشعب الاختصاصات في مختلف الميادين ، ويمارس الافراد أدوارا مختلفة ، وتتغير اسس المجتمع ان زيادة حجم السكان وكثافته يولد علاقات اجتماعية جديدة تؤثر وتتأثر في البنية الاجتماعية ، فالتنازع والتنافس بين الافراد نتيجة لسبب سابق هو زيادة السكان الان هذا المتغير (التنازع) يصبح سببا في خلق وضع جديد . وتعقد بنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فيتغير نظام الرق الى نظام الصناعة وتتميز قيم المجتمع ، ان أساس التطور الاجتماعي في رأي دركهايم لا يمكن ان يرجع الى عوامل نفسية كالميل الى السعادة والرفاهية فالتزامه بالنظرة الاجتماعية قادة الى توضيح العلاقة بين التحول الاجتماعي وتواجد المؤسسات العصرية المبنية على التخصص والتوزيع المهني ، وينخرط الافراد في المجتمعات المعقدة في تلك المؤسسات لتحقيق لمصالحهم الذاتية والتي ترتبط بالمصلحة الاجتماعية

والانضمام في تلك المؤسسات يولد ولاءات اجتماعية تتعدى نطاق الولاءات الضيقة السابقة ، وتتعدد ادوار الافراد في المجتمع فيعود التماسك الاجتماعي الى تعدد المواهب والملكات وتشعب الاختصاصات ، مما يؤدي الى تقسيم فني العمل وتوضيح فيه وبالتالي الى تغيير في البنية الاجتماعية .

ويتم التوازن في المجتمعات المعقدة بفضل تلك المؤسسات التي تترابط فيما بينها ترابطا عضويا ووظيفيا ، وينتشر العلم بمؤسساته المختلفة ويتكون الوعي العلمي لدى الافراد عن طريق التربية والتنشئة ، فيأخذ المجتمع سمة جديدة من سمات الترابط الاجتماعي ، ويغدو التماسك بين الافراد تماسكا عضويا . أن اساس التطور الاجتماعي ، يعود في رأي دركهايم الى التغير في البناء الاجتماعي الذي يرجعه الى تقسيم العمل والذي يتأثر بدوره بكثافة السكان وحجمهم .

د ـ اسلوب تحليل المتغيرات الاجتماعية :

طبق دركهايم قواعد المنهج في علم الاجتماع على دراسة الوقائع الاجتماعية وكانت ظاهرة الانتحار من اهم ماعني بدراسته ، حيث أصدر كتابا يحمل هذا الاسم وقد قاده تفكك المجتمع الفرنسي في ذلك الوقت الى البحث عن عوامل التفكك والاثار التي تتوالد عنه ، فربط بين عوامل التفكك الاجتماعي والميل الى الانتحار وقد انطلق دركهايم في تفسيره لظاهرة الانتحار من مقولة اساسية مستمدة من نظريته الاجتماعية عن التماسك الاجتماعي في المجتمعات البدائية والمتقدمة هي : ان العلاقة بين شدة التماسك الاجتماعي تترابط ترابطا عكسيا مع الميل الى الانتحار ، فكلما زاد التماسك الاجتماعي بين الافراد انخفضت نسبة الانتحار بينهم ، والعكس صحيح ايضا فكلما قل التماسك الاجتماعي زادت نسبة الانتحار بين الافراد ، وحتى يتحقق دركهايم من صحة الافتراض السابق حلل

المفاهيم العلمية المستخدمة في الافتراض الى عناصرها الاساسية واعطى تعاريف اولية لها تمكنه من قياسها قياسا علميا واتخذ دركهايم في تحليله للمتغيرات الاجتماعية المفسرة لظاهرة الانتحار نموذجا يماثل اسلوب العلوم الطبيعية الموضعية وأرسى لذلك قواعد للمنهج جمعت مابين منطق العلوم الطبيعية وخصائص الظواهر الاجتماعية ، وتبقى دراسته عن الانتحار والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية اليه من اهم مايميز اعماله في ارساء قواعد علم الاجتماع على اسس تربط مابين النظرية والواقع الاجتماعي واسلوبا هاما في تحليل المتغيرات الاجتماعية والافصاح عن الترابط بينها .

١ـ التعاريف الاجرائية واصولها :

يميز دركهايم بين نوعين من التعاريف : تعريف اولي للظاهرة المدروسة يبدأ به الباحث دراسته بتلمس الخصائص الاولية في محاولة لتوجيه البحث باتجاه الخصائص الاساسية دون ان يتعمق بفهم مكوناتها ويلم بحقائقها الكامنة فهو في هذا الاتجاه كالفرضية ترشد الباحث في سيره ، من اجل ان يجمع بعض الحقائق عن الظاهرة المدروسة ، انه بوصلة تعطي الخطوط العامة لتميز الظاهرة المدروسة عن غيرها من بقية الظواهر ، واما التعريف النهائي ، فهو يجمع الخصائص المكتشفة للظاهرة من خلال البحث والتقصي مضافا اليها بعدا تجريديا جديدا يربط مابين خصائص الظاهرة المكتشفة وبعض الخصائص الاخرى لظاهرات تتمايز الظاهرة المدروسة ، فيأتي هذا التعريف اعم وأشمل واكثر تجريدا من التعريف الاولي ، كما انه يستند الى معطيات أثبت الواقع صحة دلائلها من خلال البحث العلمي ، وعلينا هنا ان نميز مابين هذين النوعين من التعاريف ونوع آخر نطلق عليه

التعريف الاجرائي الذى يتضمن اضافة الى خصائص التعريف الاولي عند دركهايم تحديدا زمانيا ومكانيا للظاهرة مع امكانية القياس والتجريب في نطاق البحث المدروس ، فهو اجراء يصنعه الباحث بشكل موقت حتى يتمكن من تحديد الظاهرة ودراستها على امل ان ينطلق بعد ذلك من هذا التعريف الاجرائي الى تعريف نهائي يربط ما بين الخصائص النظرية للظاهرة المدروسة والواقع المادى الذى استنبط منه التعريف الاجرائي . فتعريف دركهايم مثلا للانتحار بشكل اولي على انه قتل النفس بالنفس بفعل عامل التفكك الاجتماعي ، هذا التعريف الاولي وجه انتباهنا منذ البداية الى نوع محدد من الظواهر دون غيرها ولكن بعد ان يمتحن صدق هذا التعريف الاولي في اكثر من مجتمع ، وتحدد نماذج اخرى من الانتحار لا ترتبط بالضرورة بالتفكك الاجتماعي يمكن ان نصل الى تعريف نهائي أدق واشمل

والتعريف الاجرائي بهذا الخصوص يمكن ان يتحدد بالعناصر القابلة للقياس لتحديد معنى الانتحار كأن تحدد اولا حادثة وفاة ، ثانيا ان تتم الوفاة بفعل الانسان نفسه ، ثالثا ان يكون عالما بذلك قبل اقدامه على فعل الانتحار . وواضح ان هذه العناصر قابلة للقياس العملي ومحددة باجراءات زمانية ومكانية .

٢ـ تحليل العناصر الاساسية للتماسك الاجتماعي :

عند دركهايم من أجل ان يتحقق من صحة افتراضه حول الترابط بين التماسك الاجتماعي والانتحار الى وضع متغيرات تشير الى درجة التماسك الاجتماعي فقال : ان التماسك الاجتماعي يتحدد بثلاثة متغيرات اجتماعية على الاقل تتمثل بممارسة الافراد لشعائر الدين ، والحالة الاجتماعية للفرد وحجم العائلة وعدد الاطفال واعتبر دركهايم ان هذه المتغيرات الثلاثة تحدد نمط التماسك الاجتماعي فاذا

وجدت بحالتها الايجابية ازداد التماسك واذا غابت ضعف التماسك فالقيام بالشعائر الدينية يتيح للفرد تفاعلا مع الجماعة وذهابا الى اماكن العبادة وتمثلا لقيم الجماعة وكذلك الحالة الاجتماعية للفرد ، فالانسان المتزوج يرتبط بعلاقات اجتماعية تتعدى نطاق عائلته الى عائلات اخرى ، وتتولد لديه ولاءات اجتماعية تتعدى نطاقه الى خلايا اجتماعية اخرى ، كما ان انجاب الاطفال يربط الفرد بالمجتمع بخيوط اوثق ويشتد التماسك الاجتماعي وغياب تلك العناصر يؤدي الى حالة من التفكك اطلق عليها اسم (أنومي) وهي حالة ينعدم فيها ارتباط الفرد بالمؤسسات الاجتماعية ويكون في حالة انعزال كلي .

٣ـ درجة التماسك الاجتماعي والميل الى الانتحار :

ان التحقق من صحة الافتراض الذي سيركهايم في بحوثه عن الانتحار يستوجب الربط بين متغيرات التماسك الاجتماعي والتعريف الاجرائي للانتحار ونستطيع ترجمة الافتراض السابق الآن الى حالة عملية قابلة للقياس توضح طبيعة ذلك الترابط ، فالدرجة العالية من التدين اذا اقترنت بتأهيل الفرد وتكوينه لعائلة يرتبع في رحابها الاطفال تترابط في حالة سلبية مع الميل الى الانتحار ، والعكس صحيح ايضا ، وبين هاتين الحالتين تتوزع حالات اخرى تتبادل فيها المتغيرات لتعطينا بدائل في نمط العلاقة بين عناصر التماسك الاجتماعي والميل الى الانتحار ولعل الشكل رقم (١) يعطي توضيحا لنمط اسلوب تحليل المتغيرات الاجتماعية والعلاقات بينها .

الشكـــل رقـــم / ١ /

يوضـــح العلاقـــة بين متغيـرات التماسك الاجتماعي

والميـل الى الانتحـــار

التدبـــــــــــن

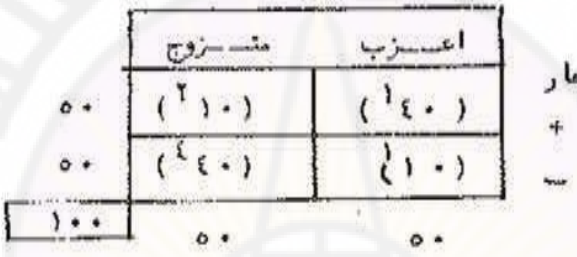
	الحالة الاجتماعيـــة			الحالة الاجتماعيـــة		
	متـــاهـــل		اعزب	متـــاهـــل		اعزب
	لها طفال	دون اطفال		لها طفال	دون اطفال	
الميل	١	٢	٣	٤	٥	٦
للانتحار	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢

ان هذا النوع المعقد من الترابط بين اكثرمن متغير واحد لتفسيـــر ظاهرة اجتماعية واحدة يمكن ان يحلل الى عناصـــره الاساسية فيربـــط بين متغيـر واحد والظاهرة المدروسة .

والشكل رقم / ٢ / يوضح نموذجا للترابط بين متغير الحالة الاجتماعية والميل الى الانتحار .

شكل رقم (٢)

يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية والميل الى الانتحار



فالصندوق رقم واحد يشير الى حالتين في آن واحد هما : حالات اجتماعية لافراد غير متزوجين يصحبها حالات مرتفعة في الانتحار .

والصندوق رقم (٤) يشير الى حالات اجتماعية لافراد متزوجين مع حالات سلبية للانتحار ، وتتوزع في صندوقين رقم (٢) و (٣) بعض الحالات التي تتسق مع ذلك الترابط ، فاذا كان - على سبيل الافتراض - مجمل عدد أفراد العينة المدروسة مائة حالة لوجب ان يتوزع معظمها ، اذا كان افتراض تركيبهم صحيحا في الصندوقين رقم (١) و (٤) وتتشتت الحالات الباقية في الصندوقين رقم (٢) و (٣) حسب النموذج الافتراضي المبين في الشكل رقم (٢) .

ان هذا النمط البسيط من الربط بين متغير واحد ومتغير آخر لا يساعد الباحث على ضبط اثر المتغيرات الاخرى ، لذلك نستطيع اعتمادا على هذا النموذج ان نصمم نموذجا اكثر تعقيدا يربط ما بين عدة متغيرات في آن واحد لتفسير ظاهرة

ما ، واستخدامات العقل الالكتروني والآلات الحاسبة المعقدة تمكن عالم الاجتماع من ضبط وربط اكثر من ثلاثين متغيرا في آن واحد. ان هذا المنطلق في ضبط المتغيرات الاجتماعية هو الذي مكن دركهايم من الجمع بين منطق العلوم الطبيعية في ضبط المتغيرات وخصائص الظاهرات الاجتماعية .

هـ ـ نقد وتحليل :

صح ان الظواهر الاجتماعية تتميز عن بقية الظواهر الاخرى الا ان تمثيل دركهايم لها بالعلوم الطبيعية أثار كثيرا من الجدل والنقاش حول امكانية التشابه.

ان منهج العلوم الوضعية والتجريبية لم يمكن دركهايم من بناء نظرية عامة عن التغير الاجتماعي ، ولم يتح له ان يبين مراحل التطور التي مرت بها الانسانية عبر تاريخها الطويل فجاءت نظريته محددة بنمطين محددين من النماذج الاجتماعية النموذج الآلي والنموذج العضوي .

فدركهايم يرجع كل مظاهر الاضطراب والتفكك في المجتمع الى انحلال القيم الاخلاقية ، علما بأن النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد كان له أثر كبير في ذلك والاصلاح تبعا لرأيه يتم عن طريق التربية وخلق مؤسسات مهنية مبنية على العلم وتقسيم العمل .

وبالرغم من ان دركهايم يرجو ان يكون باستطاعة العلم تحقيق هذه الغاية الا أنه يبدي تشاؤما عندما يشير الى العلم بصفته الدليل او السلاح الوحيد الباقي لدينا فيوضح في كتاباته ان قواعد السلوك الاخلاقية قابلة للتطبيق الى المدى الذي يبقى فيه التماسك الاجتماعي للجماعة قويا ، الا أن هذا التماسك لا بد له من الانحطاط بنتيجة انقسام اليد العاملة ، ولا يبقى في النهاية سوى اعتقاد دركهايم الشخصي في العقل .

وفي هذا المجال يرى دركهايم ان العلة الاساسية لانحطاط القواعد الاخلاقية تعتبر بمثابة فقدان للتماسك الاجتماعي ، حيث يمثل الميل الى الانتحار احد علاماته او نتائجه المختلفة . فان كانت هذه النظرية صحيحة فلماذا اذن يتوقع دركهايم او يأمل أن تكون التربية والعلم وهما بين هذه النتائج ـ قادرين مع ذلك على اقامة قواعد اخلاقية جديدة اكثر حيوية ؟ وهذا جوابه على ذلك :

ان العلم والتربية هما من الوسائل التي تساعدنا في جهودنا على اعادة بناء الضمير الاجتماعي .

ان ارجاع كل مظاهر الاضطراب والتفكك في المجتمع وبروز المشكلات الاجتماعية الى عامل واحد ، وضع دركهايم في ارباكات منهجية حول :

١ـ العلاقة بين تقسيم العمل ومفهوم التقدم .

٢ـ العلاقة بين تقسيم العمل ومفهوم التفكك .

فليس هناك علاقة مباشرة بين كثافة السكان وتقسيم العمل . وتقسيم العمل يتم بالرجوع الى التكنولوجيا والتقدم العلمي ففي الدول النامية نلاحظ كثافة سكانية عالية مع عدم وجود تقسيم واضح في العمل وتخصص فيه ، ناهيك عن العلاقة بين التخصص والوظيفة الاجتماعية والادارية .

اما من حيث تحديد العلاقة بين تقسيم العمل والتفكك الاجتماعي فلم يكن دركهايم متسقا كلية في استخداماتها ، فمع انه يقرر ان المجتمعات التقليدية تتسم بتماسك آلي الا ان تقسيم العمل فيها محدود وضعيف بعكس المجتمعات المتقدمة التي تتصف بتماسك عضوي وفي نفس الوقت يبرز تقسيم العمل كأحد السمات الهامة في تقدمها وصحيح ان التماسك العضوي في المجتمعات المتقدمة يعتمد على المؤسسات العلمية والمهنية الا ان الترابط بين تلك المؤسسات والتماسك الاجتماعي يجب ان يوضح من خلال دخول المؤسسات الاجتماعية المعاصرة كعامل مفسر بين المتغيرين السابقين .



وباختصار شديد نستطيع ان نقول ان تقسيم العمل يترابط مع المؤسسات المهنية والعلمية وهذه الاخيرة تولد تماسكا عضويا ، فالعلاقة بين (آ) و(ج) هي علاقة ظاهرية ومغلوطة تتحدد بوجود (ب) ، من هنا نلاحظ ان العلاقة التي ذكرها دركهايم بين تقسيم العمل والتفكك الاجتماعي ترتبط بتلك المجتمعات التي تمر بمرحلة النقلة بين التماسك الالي والتماسك العضوي ، ويعود بنا التناقض في عمل دركهايم الى الابعاد الايديولوجية للنظرية الاجتماعية فهو يحلل كيف يتصف المجتمع الاوروبي اتصافا متزايدا بفقدان سيادة السلوك الاجتماعي الصالحة ، وهو انحطاط اخلاقي يتصف به انقسام العمل المتزايد واذا رغب المجتمع الحديث في ان يصبح صحيحا " مرة ثانية فالحاجة تقتضي وجود انظمة شرعية ليست تأديبية ، بل تشجع التعاون وتعزز التضامن الاجتماعي عن طريق الاتحادات الطوعية للجماعات المهنية والمؤسسات العصرية القائمة على تقسيم العمل والتخصص المهني .

ومن الجائز ان نعتبر مذهبه في علم الاجتماع تركيبا يضم وجهة النظر العضوية الى جانب وجهة النظر الارجاعية ويسعى الى التأليف بينهما ، فمع انه يأتي بتشبيهات عضوية كثيرة في (تقسيم العمل الاجتماعي) يبدأ منذ عام ١٨٩٨ م بالاهتمام بوجهة النظر الارجاعية .

ويرى ان المجتمع واقع نفسي ، أن أساسه (وجدان جمعي) وان التصورات المشتركة مصدر كل فكر ، وأنها ينبوع المنطق والاخلاق ، انه يرجع كل انساط السلوك الى فكرة التماسك الاجتماعي ، وبها ايضا يميز بين المجتمعات ومراحل تطورها .

٥ــ عدد افراد الهيئة التمريضية الى الاسرّة :

ان نسبة عدد الهيئة التمريضية مع انه يتفق والمؤشر السابق في نقاط متعددة وخاصة في مجال مستوى الخدمات الصحية الا انه يختلف عنه في انه يحدد بشكل اكثر تفصيلا علاقة الهيئة التمريضية بعدد الاسرة .. فالمؤشر هنا ينسب عدد افراد الهيئة التمريضية الى عدد الاسرة وليس الى عدد السكان ونحن على علم بأن بعض افراد الهيئة التمريضية يعملون في اعمال اخرى غير رعاية المرضى كمساعدة الاطباء في اعمالهم اليومية غير اننا نفترض ان الغالبية العظمى منهم ينصرفون الى رعاية المرضى في المستشفيات .

٦ــ نوع الخدمات الصحية :

تعطي دراسة نوع الخدمات الصحية مؤشرا لتوزعها حسب الخدمات العلاجية والوقائية التي تقدمها الدولة والطريقة العملية لقياس ذلك تكون من خلال دراسة نفقات وزارة الصحة لكل فرد في كلا المجالين والافتراض الذي مدانا الى استعمال النفقات كأس للخدمات العلاجية والوقائية هو عدم تمكننا من قياسها عينيا الا عن طريق النفقات وأهمية هذا المؤشر بالنسبة لتنمية الموارد البشرية لاتحتاج الى كثير من التحليل حيث ان مردود النفقات في كلا المجالين سوف يزيد من المستوى الصحي ويعمل على زيادة الطاقة الانتاجية فهو استثمار لايقل اهمية عن الاستثمار في مجالات اقتصادية تعطي مردودا ماديا مباشرا او الموازنة بين النوعين من النفقات مع مقارنتها بدول اخرى ضرورة اساسية نستشف منها مستوى الخدمات الوقائية بالنسبة للعلاجية فمعلوم ان الدول المتخلفة تعطي الاولوية للثانية مع اهمال الاولى علما بأنهما مترابطان (ودرهم وقاية خير من قنطار علاج) .

٧ــ نسبة اصابات العمل :

ان تطور المجتمع نحو صناعات ومهن ترتبط بشروط التقدم الجديدة أوجد اوضاعا اجتماعية وصحية تختلف عن تلك التي كانت في الماضي .

ـ اصول معرفة السكان ـ

تعتمد أصول معرفة السكان على مبادىء أساسية مستمدة من النظرية العامة للمجتمع ، ومنهج علمي في البحث مستقى من طرائق العلم في المعرفة وطرق ، وأدوات ووسائل في التحليل ترتبط بالتقدم العلمي والتكنولوجي وتتفاعل عناصر أصول معرفة السكان فيما بينها لتولد في النهاية نسقا فكريا وعمليا يحدد شكل المعرفة حول الواقع السكاني في لحظة تاريخية معينة ، وتتطور أصول المعرفة بتطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتتأثر بها ، لذلك فان المعرفة التي تتولد بالرجوع الى تلك الاصول تبقى نسبية ويجب ان تتحسن في ظل تلك التطورات .

ورغم ذلك التشابك في عناصر أصول معرفة السكان وتأثرها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة ، الا أنها تتمايز على المستوى التحليلي ، فالاشكالات الاساسية التي قد تتواجد على المستوى النظري تختلف عن تلك التي يصادفها على مستوى المنهج ، أو تجابهها في ادوات التحليل ووسائله ، لذلك لابد من معالجة كل عنصر من عناصر أصول معرفة السكان بشكل منفصل عن الآخر ، آخذين بعين الاعتبار تشابك وترابط تلك العناصر في الواقع العملي ، ومؤكدين على أن اى خلل في احدها يؤثر في العناصر الاخرى ويكون معرفة سكانية لا ترتبط بالواقع السكاني .

وسوف نعرض في هذا الفصل الى بعض الاشكالات الرئيسية التي نرى انها لا زالت بحاجة الى بحث وتمحيص ونقاش ، وخاصة تلك التي ترتبط بأسس النظريات المعاصرة في علم السكان ، ومن اهم تلك الاشكالات العلاقة مابين النظرية والواقع ، والنمط الارجاعي في التحليل ، وتحديد الحجم الامثل للسكان

كما سوف نعرض للعلاقة بين اصول معرفة السكان والنموذج النظرى الذى يستخدمه الباحث في تحليله لفهم الواقع السكاني ، وللربط مابين الواقع والنظرية العامة للسكان واخيرا نشرح باسهاب طرق وادوات تحليل البيانات السكانية ، مصنفيها تبعا للهيكل التركيبي للسكان وللتحليل الوظيفي لهم وحركتهم في التوالد الذاتي والهجرة .

اولا : الاشكالات الرئيسية في النظريات السكانية التقليدية :

اتجهت النظريات السكانية التقليدية في تحليلها لمسائل السكان وجهة وحيدة الجانب ، بمعنى انها لم تأخذ في الحسبان عند تفسيرها للواقع السكاني ضرورة التفاعل بين النظرية العامة للمجتمع والواقع المادى السكاني ، مما ادى الى وجود هوة بين النظرية السكانية والواقع السكاني والى تحديد غير دقيق للعلاقات بين المتغيرات التي تربط اسس النظرية السكانية والواقع المادى مما جعلها تطرح سياسات سكانية ضيقة تعتمد على الحجم الامثل للسكان دون ان تتمكن من رؤية تلك السياسة من منظور حركي يربط بين المتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسنعمد الى طرح الاشكالات الرئيسية المتعلقة بالنظرية والواقع السكاني ، ونمط تحديد العلاقات بين المتغيرات والسياسة السكانية المرتبطة بها من أجل تسليط الاضواء عليها وتقديم بعض الجوانب الرئيسية فيها .

أ- النظرية والواقع السكاني :

ان تفسير الواقع السكاني يجب ان يتم بالرجوع الى النظرية السكانية العامة والمقولات النظرية التي تحدد المرتكزات الرئيسية ، والابعاد الحقيقية للمسائل السكانية في سبيل استشفاف الواقع السكاني ، كما ان تلك المقولات النظرية

يجب أن تمتحن في ظل الواقع كالسكاني نفسه وعلى ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم فيه باعتباره المحك الاول والاخير لصحة ودقة تلمس المقولات والافتراضات المجردة .

أن أى تطور في النظرية السكانية يحرز فهما اعمق للواقع السكاني كما أن امتحان النظرية في الواقع يطرح ابعادا جديدة في النظرية وتأسيسا على ذلك فان اى تفسير للواقع السكاني لا يأخذ في الاعتبار هذا التفاعل بين النظرية والواقع هو تفسير مغلوط ويتسم بفقدان حلقة اساسية تربط مابين النظرية والواقع .

ان النظريات السكانية التقليدية وقعت في اشكالات كبرى حين اغفلت تلك الحلقة الاساسية التي تظل منها على الواقع والنظرية معا .
فمالتوس لم يوفق في امتحان افتراضاته النظرية حول النمو السكاني فافتقرت نظريته الى الدقة العملية والصحة المنطقية لعدم قدرتها على الافصاح عن ابعاد الواقع ، كما وقع في اشكالات كبرى تتعلق بالمتوالية الهندسية والمتوالية العددية ومسألة الفقر ومستوى المعيشة وعلاقتها بزيادة السكان ان عدم امتحانه لمقولاته النظرية في محك الواقع المادى منعه من ان يرى ان الاتجاه نحو تنمية الموارد البشرية في المجتمعات الصناعية يؤدى على المدى البعيد الى مضاعفة للدخل وتحجيم لفترة الخصوبة وذلك كما بينا في عرضنا ونقدنا للنظرية المالتوسية ، اما دركهايم فقد وقع في اشكالات رئيسية وتناقضات منهجية حول العلاقة بين زيادة السكان وتقسيم العمل ، والعلاقة بين تقسيم العمل والتماسك الاجتماعي كما اسلفنا سابقا .

ان عدم تطابق النظرية مع الواقع الاجتماعي يعود الى عدة مسائل لعل من اهمها مايلي :

١) تحيز الباحث وعدم موضوعيته في التحليل .

٢) الادراك غير الحقيقي لأبعاد الظاهرة المدروسة .

٣) عدم استخدام اداة تحليلية دقيقة في الكشف عن الظاهرة المدروسة

فبقدر مانكون لدينا القدرة على التجريد والتحليل وعدم التحيز ، بقدر ماتضيق الهوة بين النظرية والواقع ، وندرك الابعاد الاساسية للظاهرة المدروسة بما ينسجم مع حقيقة وجودها ونعني بالتجريد الارتفاع عما هو جزئي الى ما هو عام وشامل ، ففي مفهوم الانسان مثلا ، نرتفع من عدد كبير من الجزئيات لنصل الى صورة عامة تشمل الانسانية كلها ، لكنها تفتقر الى الصفات والابعاد الجزئية وكذلك فان مفهوم الخابية هو تجريد لكثير من الصفات والابعاد الجزئية للاشجار .... الخ ففي التجريد نرى ابعادا جديدة وصورا مخالفة للرؤية الجزئية . فالجزئيات تعطي تفصيلا دقيقا للواقع مما قد يطمس الابعاد الرئيسية ، لكننا بحاجة الى التجريد من اجل الحصول على مرتكزات رئيسية تصور الابعاد الحقيقية للنظرية الاجتماعية وتتوقف صحة مدركاتنا على صحة وسلامة المعطيات ، فاذا كانت هذه المعطيات غير دقيقة كان ادراكنا للواقع مشوها وللادراك عوامل عديدة منها الاحساس والمعرفة فالاحساسي ومعرفتي بالشيء يكونان عناصره الاساسية وادراكي للشيء يعتمد على معرفتي لخصائصه فانا أدرك الشيء من خلال معلوماتي عنه وعلمي به ، وعدم الادراك الحقيقي للواقع يعود الى عوامل عديدة منها التحيز ، والمصلحة الطبقية والقدرة التحليلية .... الخ ... وهذه العوامل قد تصيب الباحث بما يسمى عمى الالوان " فيعطي الواقع المادي صورا لاتتفق مع عناصره الاساسية فقد ترى الأم ابنها غزالا وهو ليس كذلك من خلال منظار الاخرين .

فاذا لم يكن هناك نظرية اجتماعية تفصح عن ابعاد الواقع وتمكن الباحث من رؤية هذا الواقع بمنظار سليم ، كان هناك انفصام بين النظرية والواقع من هنا فاننا نلح على أن التفاعل الدائم مابين النظرية والواقع يمكننا من امتحان صدق وسلامة مدركاتنا المبنية على التجريد النظرى في محك الواقع العادى ، وكذلك يمكننا من ان نستكشف من الواقع العادى المنطلقات الاساسية لاسس النظرية الاجتماعية ، فالعلاقة بينهما علاقة جدلية تؤدى الى تقدم العلم . فالعلم يتقدم بامتحان النظرية ، والاستفادة من معطيات الواقع في طرح ابعاد نظرية جديدة .

ب ـ النمط الارجاعي :

اعتمدت معظم النظريات السكانية التقليدية في تحليلها للمسائل السكانية وتحديدها للعلاقات بين المتغيرات على نمط ارجاعي ، بمعنى انها كانت ترجع المسألة السكانية الى متغير رئيسي وتهمل اثر بقية المتغيرات ، كما انها تنظر الى العلاقة بين العناصر السكانية والمتغيرات الاجتماعية على انها علاقة بين متغير وتابع ، فأى تغير في احد طرفي العلاقة يؤدى من تلك الوجهة الى تغير في الطرف الآخر ، وقد ساد هذا النمط من التحليل كل النظريات التي تطرقت الى المسائل السكانية حتى اوائل القرن العشرين غير ان اختلافها في هذا النمط الارجاعي كان يصاحبه اختلاف في تحديد نوع المتغيرات التي ترجع اليها المسائل السكانية .

فقد ارجع مالتوس النمو السكاني الى الحركة السكانية فنظر الى مسائل الولادات والوفيات والهجرة ، على انها السبب المباشر في زيادة السكان كما اعتبر ان الفقر والبؤس نتيجة تكاثر السكان وزيادتهم ، فالانسان نفسه مسؤول

عن البؤس والشقاء ، ومن هنا رفض قانون الفقراء الذي ينص على مساعدة الفقراء وتخفيف بؤسهم وشقائهم ، لأن هذه المساعدات سترفع من مستوى معيشة الفقراء ، وهذا سيؤدي بهم الى ارتفاع نسبة الزواج عندهم ، وكذلك الى ارتفاع نسبة الخصوبة ، وبالتالي الى زيادة المواليد وبذلك يعيدون الدور الأول من الفقر والشقاء والبؤس .

ونحن نرى ان النمو السكاني لا يتحدد بالحركة السكانية فقط ، بل بعوامل اخرى يجب ان يحسب حسابها مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والنفسية ، فالفقر والبؤس لا يعودان الى السكان انفسهم فقط بل والى متغيرات عديدة تتفاعل وتتشابك فيما بينها من ذلك سوء توزيع الدخل والاستئثار بالملكية الخاصة وعدم الاستخدام الامثل للموارد البشرية .

أما سبنسر فقد ارجع النمو السكاني الى القانون البيولوجي العام وهو " بقاء النوع " ويحدد هذا القانون بخاصتين اساسيتين وهما الخصوبة وقدرة المحافظة على البقاء ، وينظر الى العلاقة بين هاتين الخاصتين على انها علاقة عكسية ، فاذا كانت قدرة المحافظة على البقاء ضعيفة ، يرتفع معدل الخصوبة والعكس صحيح ، ونفس المنهج يؤكد على وجود علاقة مابين الاجهاد الذهني والخصوبة فالاجهاد الذهني يضعف قدرة على التناسل اويؤدي الى حالة العقم فالمرأة العاملة او المتعلمة تنخفض عندها نسبة الخصوبة بسبب الاجهاد الذهني الذي يؤثر على تركيبها العضوي والفيزيولوجي بالاضافة الى انها تعجز عن ارضاع طفلها ورعايته رعاية صحيحة كاملة .

ان الواقع يؤكد لنا ان ليس عمل المرأة هو الذي يؤدي الى انجابها اطفالا ضعفاء ، فقوة الجسم ترتبط بنوع الغذاء الذي يعطى للطفل والأم معا وهذا يرتبط بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي يتأثر بالعلاقة الاساسية بين الاجر والعمل ، فالمرأة العاملة اذا ما اعطيت اجرا مناسبا واذا ما تمكن المجتمع من رعاية اطفالها لكان بامكانها انجاب اطفال اصحاء ولو تفحصنا آراء اسبنسر في النمو السكاني لوجدنا عنده بدايات للتفكير المعاصر ، على اعتبار ان نسبة الخصوبة تنخفض في المجتمعات المتقدمة صناعيا واجتماعيا وخاصة تلك التي دخلت فيها المرأة سوق العمل ومجال التعليم بنسبة مرتفعة .

اما ماركس فقد ارجع النمو السكاني الى النظام الاجتماعي السائد فالعامل الحاسم في تطور المجتمع لا يكمن في حجم السكان وكثافتهم بل في النظام الاقتصادي السائد فنمو السكان في حد ذاته لا يعلل التحولات الاجتماعية ويفسرها واذا كان النمو السكاني هو العامل الحاسم في التطور الاجتماعي فيجب ان تكون البلاد الاكثر كثافة هي البلاد الارقى حضاريا حين نرى ان بعض الدول الاسيوية اعلى كثافة من بعض الدول الاوربية ولكنها مع ذلك اقل تقدما ، كما ان لكل عصر ولكل مجتمع قانونه الخاص بالسكان الذي يتأثر بالظروف الموضوعية السائدة فيه ومن هذا المنظور لا يرجع ماركس الفقر والبؤس الى زيادة عدد السكان كما فعل مالتوس وانما الى النظام الاقتصادي السائد ، اي الى نظام الملكية الخاص ، وسوء توزيع الدخل واستئثار الاقلية بموارد الانتاج .

ونحن مع اعترافنا باهمية العامل الاقتصادي في التأثير في النمو السكاني الا أننا لا يمكن ان نغفل اثر العامل السكاني في تغيير البنية الاقتصادية كما أن القيم الاجتماعية السائدة والتي هي جزء من البنية الفوقية وتؤثر في سياسات النمو السكاني ، فالقيم الزراعية التي تؤكد على حجم كبير للأسرة والقيم القبلية والعشائرية التي تؤكد على دور الرجل بالاضافة الى كثير من القيم الاجتماعية والاخلاقية الاخرى لها دور كبير في تحديد المسائل السكانية والعناصر المكونة لها . اننا نرى انه في تفاعل البنية التحتية مع البنية الفوقية وفي تفاطهما مع العناصر السكانية الطريق الصحيحة لتحليل المسائل السكانية .

اما دركهايم فانه يرى ان النمو السكاني يؤثر في تغيير البناء الاجتماعي وتطوره فزيادة النمو السكاني تؤدي الى تقسيم واضح في العمل وتخصص فيه وبفعل تقسيم العمل يتم تحول المجتمعات من مجتمعات متماسكة آليا الى مجتمعات متماسكة عضويا ، ومن هنا فان تقسيم العمل يؤدي الى تقدم المجتمعات وتطورها .

ونحن نرى انه ليس هناك علاقة مباشرة بين كثافة السكان وتقسيم العمل لأن تقسيم العمل يرتبط بمتغيرات اخرى كالتقدم العلمي والتكنولوجي فالكثافة السكانية العالية في الدول النامية لا يرافقها تقسيم في العمل وتخصص فيه ومن حيث تحديد العلاقة بين تقسيم العمل والتفكك الاجتماعي لم يكن دركهايم متسقا في تفسيرها فمع ان التماسك العضوي في المجتمعات المتقدمة يعتمد على المؤسسات العلمية والمهنية الا أن الترابط بين تلك المؤسسات والتماسك الاجتماعي يجب ان يوضع من خلال دخول المؤسسات الاجتماعية المعاصرة كعامل مفسر بين المتغيرين السابقين .

ان الاتجاه الذى سارت عليه تلك النظريات اتجاه وحيد الجانب لا يستطيع ان يضبط المسائل المعقدة المتشابكة ولهذا لابد لنا من ان ننظر نظرة جديدة الى المسائل السكانية معتمدين في ذلك على الافتراضات النظرية ومحتكمين الى الواقع .

ومن هنا نستمد احد الاسس الهامة في علم السكان المعاصر التي تأخذ في الحسبان المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية والايكولوجية والجغرافية وتنظر اليها على انها متغيرات تتفاعل وتتشابك وتتداخل وتؤثر في مسألة النمو السكاني باتجاهين متعاكسين لأن مسألة تزايد السكان مسألة معقدة متشابكة ، وترتبط بمتغيرات كثيرة لا ينفع فيها تشخيص مبني على سبب ونتيجة بشكل لابد من النظر اليها في اطار تحليلي متكامل يأخذ في حسبانه عددا من المتغيرات التي يبرز في مقدمتها ارتباط التزايد بمسألة تعلم المرأة والذى يؤثر على ارتفاع سن الزواج عندها وبالتالي تحجيم فترة الخصوبة ومسألة التصنيع وما يفسح من مجالات عديدة امام المرأة لدخول سوق العمل وما ينتج ذلك من رغبة في الاقلال من انجاب الاطفال لانصراف المرأة الى العمل والمنزل وليس للمنزل فحسب كما يرتبط تزايد السكان بمتغيرات عديدة تتعلق بسلم القيم الاجتماعية وتأكيد المكانة الاجتماعية للاسرة على حجم كبير للعائلة .... الخ .

ج ـ الاتجاه نحو تأكيد الحجم الامثل للسكان :

كانت مسألة انعكاسات النمو السكاني على النظام الاجتماعي والاقتصادى موضع اهتمام النظريات السكانية التقليدية التي اقتصرت في تحليلها لمسائل السكان على مكوناتها ونتائجها كما كانت السياسة السكانية بالنسبة لهذا

سياسة في النمو السكاني تقتصر على تحديد معدلات النمو وحجمها وكثافتها فكان الحد الامثل للسكان هو ذلك الذي يوائم بين سياسة النمو السكاني وسياسة الموارد الاقتصادية المتاحة ، واعتبر الفقر نتيجة لاختلال توازن المتغيرين السابقين وانطلاقا من ذلك اتجهت تلك النظريات نحو طرح كسياسات سكانية تعالج مسائل النمو السكاني وتهمل الى حد بعيد جانب تنمية الموارد البشرية فان عامل التزايد السكاني لا يمكن ان يشكل لوحده في رأينا عنصرا كافيا في انخفاض دخل الفرد كما ولا يعتبر العامل الحاسم في ابراز التفاوت القائم بين الفئات الاجتماعية في الوطن الواحد .

ذلك ان سياسة تنموية في نطاق الموارد البشرية لابد ان تودي من وجهة نظرنا الى تحقيق هدفين في آن واحد ، هدف يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وهدف يحمل على رفع المستوى النوعي للمواطن فعلى المستوى الاول تتعاظم الامكانيات المتاحة امام الجنس البشري بما يحقق كفاية لتزايد السكان ، وعلى المستوى الثاني ينمو وعي اجتماعي يمكن الانسان من تخطيط مستقبله وحجم اسرته بما يكفل التوازن بين موارده وعدد افراد الاسرة .

ان هذا النمط من التحليل غاب عن النظريات السابقة فكنا نرى اتجاها نحو تحديد الحجم الامثل للسكان بما يتناسب مع الموارد المتاحة .

فأفلاطون يحدد العدد الامثل من السكان في كل مدينة بحيث يتوافر الخير الاعلى للمواطن وانطلاقا من ذلك يقرر سياسة سكانية ضيقة تهدف الى الحد او الزيادة من المواليد والسكان بما يتناسب مع هذا العدد المحدد .

كما ان ارسطو يؤكد على ضرورة تحديد عدد السكان تجنبا للفقر اذ أن زيادة السكان بمعدل اكبر من معدل زيادة الارض المستغلة تؤدي الى خلافات اجتماعية وتعوق الحكومة عن القيام بأعمالها .

ان قصور تلك النظريات لا يكمن فقط في ارجاعها المسائل السكانية الى متغير واحد ، بل وفي تركيزها على جانب الكم في النمو السكاني دون الكيف فقد أولت تلك النظريات اهمية كبرى للعوامل التي ترفع او تحد من النمو السكاني واهملت تلك العوامل التي تعمل على تنمية الموارد البشرية وتحقق ترابطا بينها وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : اسس علم السكـــان :

يعتمد علم السكان في دراساته وأبحاثه السكانية على اسس مستمدة من النظرية الاجتماعية وعلى منهج علمي مستقى من طرائق العلم في المعرفة ويعتمد اضافة الى ذلك على أدوات التحليل في ضبط وتصنيف وتبويب البيانات السكانية وتتفاعل الاسس السابقة الثلاثة (النظرية والمنهج وأدوات التحليل) في ذهن الباحث وتكون حصيلة تفاعلها طريقة مميزة يحتكم اليها في تحليل نتائج الدراسات السكانية ، ان كل تقدم في احد الاسس السابقة يعمل على التقدم في بقية العناصر وتبعا لذلك فأن استخدام معطيات العلم والتكنولوجيا يتعدى نطاق جمع البيانات وتبويبها الى طريقة التحليل وضبط المتغيرات وبالتالي الى تعميق فهمنا بأبعاد النظرية السكانية .

وتتطور أدوات التحليل وطرائقه مع التقدم العلمي والتكنولوجيا وتطبيقاته العملية ، لذا لابد من مواكبة استخداماته في البحوث السكانية بشكل مستمر ولعل أبرز تقدم في هذا المجال ذلك التطور الكبير الذي تم في مجال الحاسبات الالكترونية وتكنيفها للبيانات مما سمح للباحثين في مضمار الدراسات السكانية بتكثيف البيانات وتبويبها والافصاح عن الترابطات التي تتم بين متغيراتها بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الدراسات السكانية كما مكن من الاسهام في تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ سواء في العد او التبويب ،أو التصنيف أو الترميز فتغدو البيانات بالتالي أقرب ما تكون الى الدقة العلمية ،أن اسباب الوقوع في الخطأ كما هو معلوم ، عديدة ومتنوعة ، ولعل من ابرزها تدخل الجانب الذاتي في تحليل البيانات وعدم القدرة على رؤية المتغيرات السكانية بأبعادها المتشعبة .

على انه يجب ان نؤكد ان الادوات التقنية لا يمكنها بمفردها ان تقدم تحليلا جاهزا للبيانات السكانية بل لا بد من وضع البرامج النظرية لها ، والتي ترتبط بمنطق التحليل ومنهجه والنظرية التي تسيره اذ اننا لا يمكن ان نفهم الرقم الاحصائي الا من خلال النظرية الاجتماعية ، فهو كما يقال عجينة تتشكل بيد الباحث وشكل العجينة يرتبط بالقالب النظري الذي يصمم بالرجوع الى النظرية العامة في تحليل البيانات السكانية ، ان اسس النظرية الاجتماعية ومبادىء المنطق وحركة التاريخ والمجتمع هي التي تمكن الباحث من التمييز بين صحيح البيانات ومغلوطها كما أنها هي التي تضع تلك البيانات الصحيحة في اطارها السليم من هذا المنطلق تتحول الدراسات الديموغرافية من دراسات وصفية الى علم لدراسة السكان وأحوالهم فعالم السكان من هذا المنظور هو كزميله عالم الفضاء الذي يتوجه بنظريات عامة عن أمور الفضاء والكواكب ، ويستخدم منهجا علميا في تحليل المتغيرات الطبيعية والجغرافية وغيرها ويطبق آخر ما تتوصل اليه التكنولوجيا .

وقد حقق علم السكان في تطوره قفزات نوعية في المنهج والادارة وطرق التحليل عندما أخذ في تحويل العلاقات الكيفية الى علاقات كمية مستخدما الاحصاء والرياضيات في التعبير عن أحوال السكان ولم يقتصر التقدم في ميدان علم السكان على الأسس العلمية التي اعتمدها في طرق حساب الولادات والوفيات ومعدلات الخصوبة والاعمار بل امتد الى امكانية تحويل دراساته من دراسات وصفية لفئة محدودة من البشر الى دراسات تحليلية لمجموع كبير من السكان ، وربط المسائل السكانية بالاطر الاقتصادية والاجتماعية ، فأصبحت مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد الى حد بعيد على الدراسات السكانية كما أن بحوث التنمية اعطت دفعا جديدا للبحث في الاحصاءات السكانية وطريقة معالجتها .

وباختصار شديد نستطيع ان نحدد اسس علم السكان بالنظريات التي تحدد مسار البحث في الظواهر السكانية وقواعد المنهج المتبعة في تحليل البيانات السكانية ، وأدوات التحليل المقترن تطورها بالتقدم العلمي والتكنولوجي وكذلك بالتقدم الذى يتم في فروع المعرفة الاخرى .

ثالثا : السكان والنموذج النظرى :

ترتبط النظرية السكانية بالنموذج النظرى بحلقات تجريدية اشد تعقيدا من تلك الحلقات التي تربط النموذج النظرى بالواقع المادى والسكاني اذ أن النظرية السكانية بالاضافة الى عناصرها المادية في المجتمع تبرز من خلال الفلسفة الاجتماعية العامة .

فللنظرية السكانية محوران : محور يرتبط بالاطر الاقتصادية والاجتماعية والفكرية لمجتمع ما أو عدة مجتمعات ، ومحور يرتبط بالفلسفة الاجتماعية التي تجرد الواقع عادة بشكل أفكار ومعان ومقولات نظرية وتبعا لذلك فللنظرية ثبات نسبي اكبر من النموذج النظرى والتغيرات التي تتم ضمنها ترتبط عادة بالتغيرات التي تصيب الاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك بتلك التي تتصل بفلسفة العلم فالتغير في النظرية السكانية بطيء ومحدود على عكس تصاميمنا للنماذج النظرية التي تخضع لأمور تقنية وتعاريف اجرائية ومفاهيم محددة فالنموذج النظرى هو مرحلة وسطى مابين النظرية الاجتماعية والواقع الاجتماعي المادى .

آ- النموذج النظرى وعناصره الاساسية :

النموذج هو اداة تحليلية يصنعها الباحث لربط مابين النظرية والواقع المادى في دراسته لظاهرة سكانية معينة ، لذا فانه يتحدد بخصائص الظاهرة

وخصائص المجتمع المراد دراسته ويتضمن النموذج النظرى مفاهيم علمية رئيسية ذات قدرة تحليلية عالية تترابط فيما بينها ترابط منطقيا وميدانيا ووظيفيا ومجموعة هذه المفاهيم تشكل العمود الفقرى للاطار التحليلي الذى يرجع اليه الباحث في تحليل الظواهر السكانية التي يرغب بدراستها .

ويتكون النموذج من اربعة عناصر اساسية تشكل المنطلقات التي ينطلق منها الباحث في تصميمه لأى نموذج نظرى وهذه المنطلقات هي :

١ـ النظرية الاجتماعية او السكانية :

يعتمد النموذج النظرى على نظرية اجتماعية يستمد منها الافتراضات التي تمكنه من فهم الواقع ، وكل واقع سكاني لا يمكن ان يفهم بدون مقولات نظرية ، فهي التي تحدد وجهة البحث واطاره التحليلي ، كما انها ترشد الباحث الى نوع البيانات التي يجب ان يجمعها ، وتمكنه من توضيح الترابط المنطقي والوظيفي بين المفاهيم العلمية المستخدمة ، انها المعين النظرى الذى يستقي منه الباحث المفاهيم والاسئلة والافتراضات وكلها تشكل مرتكزات اساسية في فهم الواقع السكاني .

٢ـ الواقع :

اذا كان الواقع لا يمكن ان يفهم بدون نظرية او اطار تحليلي فان المحك الاول والاخير لكل نظرية اقتصادية اجتماعية او سكانية هو الواقع فالمنطلقات النظرية على اهميتها يجب ان لا تكون مطلقة غير قابلة للامتحان بل مرنة بما يسمح باستيعاب معطيات الواقع المتجددة المتطورة ، ان الواقع الاجتماعي

يزود النظرية بمعطيات جديدة كما انه يعمل على تأكيدها او رفضها .

٣ـ المنهـــــج :

يتكون المنهج من خطوات متسقة تحدد مسار الباحث في بحثه لظاهرة ما ومن اهم تلك الخطوات التي يهمنا بحثها في هذا المجال والتي نعتقد انها ترتبط بتكوين نموذجنا السكاني ، هي مسألة نحت المؤشرات والأسس والأسئلة وارتباط المنهج بالنظرية فالمفهوم النظرى كما اشرنا مستمد من النظرية ومكون لأحد خطوات البحث العلمي في المنهج ، من هنا كان للمؤشر وجهان : وجه يرتبط بالنظرية وعناصرها التجريدية ووجه يرتبط بالواقع وخصائصه المادية ، فالتعليم مثلا له وجهان وجه يشير الى خصائصه المادية من تعليم الزامي او مستويات في التعليم تبدأ من مرحلة الحضانة وتنتهي بالتعليم العالي ،وهو قابل للقياس لارتباطه بالواقع المادى ، ووجه تجريدى يرتبط بالنظرية التربوية ودور التعليم في الحراك الاجتماعي ونشر الوعي والثقافة ونقل الحضارة بين الاجيال .

٤ـ ادوات التحليل :

يعتمد النموذج في فهمه وتحليله للبيانات السكانية على ادوات وتقنيات تقدمها له فروع المعرفة الاخرى فيستخدمها في ضبط وتدقيق وتبويب البيانات السكانية ، ولا ينظر النموذج الى اداة التحليل على انها صادقة وثابتة بل يكفيها حسب معطياته ، ويكيف نموذجه معها بما يتواءم مع الظاهرة المدروسة .

اننا ننسج من هذه العناصر المتشابكة نموذجا متكاملا يوازن (ويعادل) مابين النظرية والمنهج والاداة والواقع ، اذ ان التفاعل بين هذه الحلقات

الاربع تفاعل ابدى وأى تقدم أو تعديل ، أو تغيير في احدها يحرز تقدما في الحلقات الاخرى .

من هنا فاننا نميز مابين النموذج النظرى في هذا النسق وبين النمط المثالي الذى ذكره ماكس فيبر – مع ان بعض العناصر المشتركة قد توجد بينهما لأن مانطرحه يتعدى ماذهب اليه ماكس فيبر من وجهة ربط هذا النموذج بالتراث النظرى للعلوم الاجتماعية ، وكذلك من حيث اعتقادنا بأن هذا النموذج النظرى قد يصلح لدراسة اكثر من ظاهرة اجتماعية ، مما يحقق دراسة انماط ونماذج من الظاهرات ، وليس حادثة فردية كما ذهب ماكس فيبر .

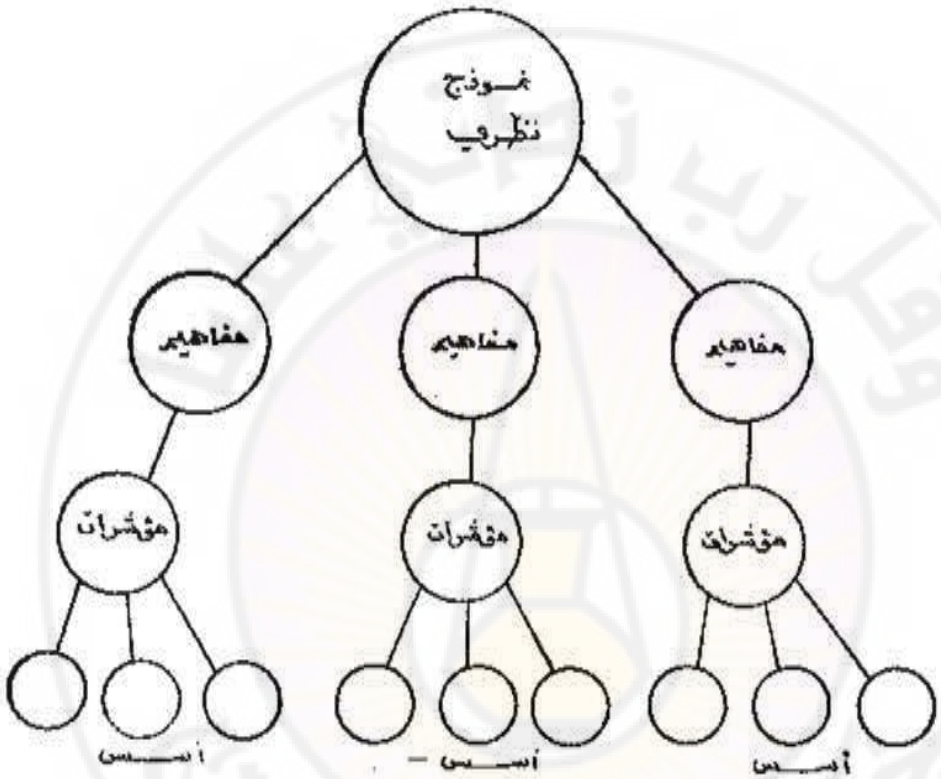
ب – الواقع السكاني والنموذج النظرى :

يرتبط النموذج النظرى بالنظرية السكانية التي تجرد الواقع بشكل افكار ومعان وعقولات نظرية وتبعا لذلك فالنظرية السكانية تتصف بثبات نسبي اكثر من النموذج النظرى كما ان التغيرات التي تتم فيها ترتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتم في بنية الواقع المادى وكذلك بتلك التي تتصل بالفلسفة الاجتماعية العامة ، في حين ان النموذج النظرى يتكون من مجموعة مفاهيم متحددة ويخضع لاسور تقنية وتعاريف اجرائية فهو يتألف من مفاهيم علمية رئيسية ذات قدرة تحليلية عالية تترابط فيما بينها ترابطا منطقيا وميدانيا ووظيفيا ان أى خلل في تحديد المفهوم المستخدم يؤدى الى خلل في المفاهيم الاخرى ومجموعة هذه المفاهيم تشكل العمود الفقرى للاطار التحليلي الذى يرجع اليه الباحث في تحليل المسائل السكانية .

ومن تلك المفاهيم الرئيسية ينسج الباحث مؤشرات

يقيس بها ابعاد الظاهرة الاجتماعية وفي نفس الوقت ترتبط بالنموذج النظري برباط تجريدي ، فالمؤشر له بعدان : بعد اجرائي عملي نقيس به ابعاد الظاهرة ، وبعد نظري تجريدي يسمح لنا بالصعود من الواقع المادي الى الاطار النظري او الهبوط من الثاني الى الاول ومجموعة المؤشرات المترابطة فيما بينها ترابطا منطقيا ووظيفيا وميدانيا تشكل المفهوم العلمي ، ومن تلك المؤشرات يستطيع الباحث ان يخلق اسسا بنفس الطريقة السابقة فيقيس عليها واجرائيا ابعاد الظاهرة المدروسة ، فالمؤشر من هذا المنظور يصبح مجموعة الاسس التي تقيس بشكل عملي وصحيح الابعاد الميدانية للظاهرة المدروسة على ان تترابط هذه الاسس فيما بينها ترابطا منطقيا وميدانيا واحصائيا .

جامعة دمشق Damascus University


نموذج
نظروب
مفاهيم
مفاهيم
مفاهيم
مؤشرات
مؤشرات
مؤشرات
أسس
أسس
أسس

فمفهوم التماسك الاجتماعي الذي استخدمه دركهايم كأحد المفاهيم الاساسية في بحوثه عن الانتحار يحوى معنى التماسك وعناصره .

ومن ضمن تلك المؤشرات نذكر درجة التدين والحالة الاجتماعية وحجم الأسرة وخلافه ، والعناصر الاجتماعية المكونة للتماسك الاجتماعي تتحدد اذن بمؤشرات تكون مفاهيم مجردة ، وهذه المفاهيم تترابط مع مفاهيم اخرى مثل تقسيم العمل والانتحار لتشكل نموذجا نظريا يفسر انماطا من مجتمعات بعضها متماسك تماسكا آليا والاخر متماسك تماسكا عضويا ، ويمكن ان نحلل بعض هذه المؤشرات الى اسس نقيس بها ابعاد الظاهرة .

ففي مؤشر الدين مثلا لا نسأل اذا كان الانسان متدينا ام لا بسؤال نطرح مجموعة من الأسس لنستدل منها على حالة المؤشر فالتدين يحلل الى عناصر ابسط هي الاسس ، التي تتحول الى اسئلة محددة تجمعها استمارة تلامس الواقع وتعكس مكوناته ، كأن نسأل بشكل محدود عن ممارسة الانسان لواجباته الدينية فالتدين حالة نستدل عليها من خلال أسس أبسط وهي الصلاة والعبادة وأداء الواجبات الدينية ومن مجموعة تلك الاسئلة نستنتج فيما اذا كان الانسان متدينا ام لا ، كما اننا اذا اردنا ان نتعرف على حجم الاسرة فلا نسأل رأي المستجيب فيما اذا كان حجم اسرته كبيرا ام لا وانما نطرح اسئلة محددة نستكشف عنها عدد افراد الاسرة ونقارن هذا العدد مع حجم مماثل لنقرر فيما اذا كان حجم الاسرة كبيرا ام لا .

ان مجموعة الاسئلة وكذلك الاسس والمؤشرات والمفاهيم يجب ان تتماسك ككل بما بينها كما يجب ان تترابط العناصر المكونة لها ترابطا منطقيا ووظيفيا وواقعيا ، فاذا استخدمنا بعض الاسس للتعرف على حجم الاسرة ، او حالة

التدين ، فيجب ان يكون استخدامنا لهذه الاسس واحدا في كل مراحل البحث السكاني ، واذا اعتبرنا أن أداء الواجبات الدينية من الاسس الهامة للتعرف على مستوى التدين فيجب ان يكون استخدامنا لها متسقا في كل مراحل البحث فلا يستخدم للدلالة على معان اخرى في امكنة اخرى . وواضح ان الاسئلة المطروحة تفرغ اجاباتها بشكل معادلات احصائية من المفروض ان تعكس الواقع وتصوره بشكل دقيق فاذا كانت اداتنا التحليلية ابتداء من تشكيل النموذج النظري وانتهاء بطرح السؤال السحدد غير دقيقة ، تصبح الارقام التي نحصل عليها مشوهة وما يبني عليها غير علمي فمؤشرات قياس حالة اجتماعية معينة كالتماسك اذا كانت غير منطقية وواقعية حصلنا على واقع مشوه ، وكانت كل نتائج بحثنا غير علمية ، وبنفس النسق نتوصل الى مفهوم الانتحار ومن ثم الى مفهوم تقسيم العمل التي تشكل المحاور الرئيسية في نموذج دركهايم النظري .

فاذا كانت هذه المفاهيم لا ترتبط بخيوط منطقية ونظرية وواقعية يصبح النموذج النظري مهلهلا ، لأن الاداة التحليلية اداة غير دقيقة ، وعدم دقة الاداة يطرح مسألة التنبؤ في العلوم الاجتماعية وامكاناتها . ومن هنا نؤكد على ان العلوم تقاس بمنهجيتها ولا تقاس بدرجة تنبؤها .

ج ـ التعاريف الاولية والاجرائية والنهائية :

يضع الباحث عند تحديد الابعاد الرئيسية للظاهرة السكانية تعاريف متعددة يحدد بها خصائص الظاهرة وامكانية قياسها لتوضيح الترابط المنطقي ضمن النموذج النظري الذي بناه وترابط هذه التعاريف فيه لذلك يقسم التعاريف الى :

١ـ التعريف الأولـــــي :

ويعني وضع تعريف يتلمس الخصائص الاولية للظاهرة السكانية في محاولـــة لتوجيه الباحث باتجاه الخصائص الاساسية دون ان يتعمق بالضرورة بفهـــم مكوناتها والتعرف على حقائقها الكامنة ، انه في هذا الاتجاه كالفرضيـــــة يرشد الباحث في سيره لاكتشاف معالم الظاهرة الاساسية ، انه البوصلـــــة التي تعطي الخطوط العامة لتمييز الظاهرة المدروسة عن غيرها من بقيـــــة الظواهر .

٢ـ التعريف الاجرائـــــي :

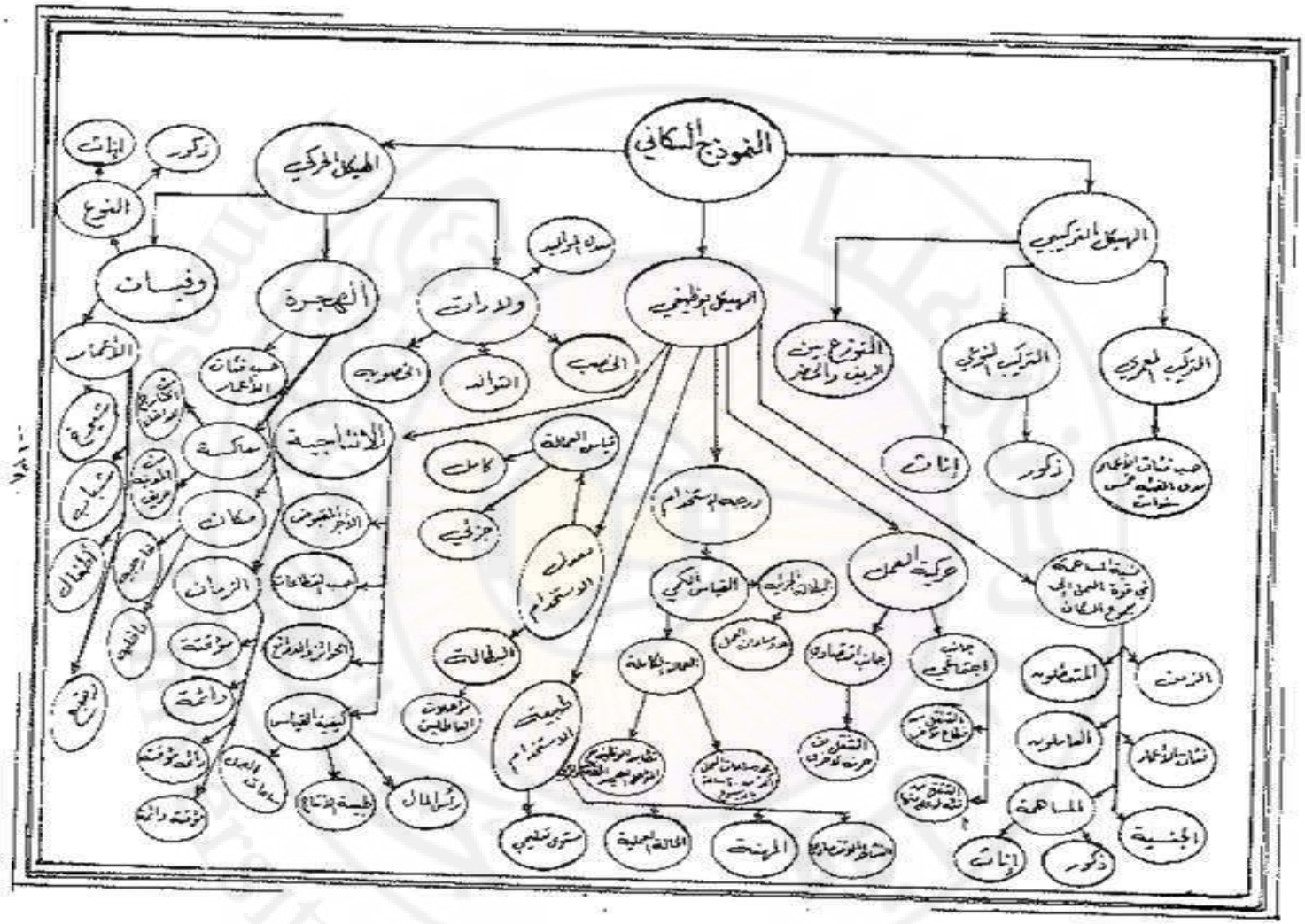
ويتضمن عادة اضافة الى خصائص التعريف الاولي تحديدا زمانيا ومكانيـــا للظاهرة السكانية مع امكانية القياس والتجريب في نطاق البحث المدروس فهـــو اجراء يصنعه الباحث بشكل مؤقت ليتمكن من تحديد الظاهرة ودراستها علـــى أمل أن ينطلق بعد ذلك من هذا التعريف الاجرائي الى تعريف نهائـــــي يربط ما بين الخصائص النظرية للظاهرة المدروسة والواقع المادي الذي استنبط منه التعريف الاجرائي .

٣ـ التعريف النهائي :

والذي يجمع الخصائص المكتشفة للظاهرة السكانية من خلال البحـــث والتقصي مضافا اليها بعدا تجريديا جديدا يربط بين خصائص الظاهـــرة المكتشفة وبعض الخصائص الاخرى لظاهرات تتعدى نطاق الظاهرة المدروســـة فيأتي هذا التعريف أعم وأشمل وأكثر تجريدا من التعريف الاولي ، كما انـــه يستند الى معطيات اثبت الواقع صحـــة دلائلها من خلال البحث العلمي .

هكذا نفهم علم السكان وأدواته التحليلية ومن ضمنها النموذج النظـــري فهما يربط ما بين النظرية والواقع ، معتمدا على منهج علمي محدد بخطـــوات معينة ، ومستخدما أحدث أساليب التقنية المعاصرة التي تسهل عمل الباحث في الميدان .

وسوف نعرض فيما يلي الى بعض طرق وأدوات التحليل الذى يستخدمها الباحث في جميع البيانات السكانية وتبويبها ، بالرجوع الى النظريـــة العامـــة للسكان والنموذج النظرى المنحوت منها ، والذى سوف تمتحن افتراضاتـــــه في خضم الواقع للتحقق من صحتها أوعدمه .


النموذج المكاني
الهيكل الوظيفي
الهيكل التركيبي
الهيكل الحركي
التركيب العمري
التركيب النوعي
التوزيع بين الريف والحضر
ذكور
إناث
المواليد
الوفيات
الهجرة
الأنشطة
الأعمار
الجنس
الحضر
الريف
الزمان
المكان
الحالة الزواجية
الحالة التعليمية
الحالة المهنية
الدخل
المستوى التعليمي
المهنة
الحالة الاقتصادية
الحالة الاجتماعية
الحالة الزواجية
الحالة العلمية
الحالة المهنية
الدخل
الجنسية
المساهمة
المعاملة
المتنقلة
الثابتة
الانتاجية
الاستهلاكية
الطبيعة
رأس المال
العمل
الأجر
الربح
الفائدة
الإيجار
التعويض
الادخار
الاستثمار
الاستهلاك
الإنفاق
الدخل
الثروة
الضرائب
الإعانات
الاستيراد
التصدير
الميزان التجاري
الميزان التجاري
الميزان التجاري
الميزان التجاري

رابعا : البيانات السكانية ومصادرها :

تعتبر البيانات السكانية المواد الخام بالنسبة لعلم السكان ، وتتوقف دقة النظرية السكانية على دقة البيانات المجموعة ، لذلك فان أى خلل في عملية جمع البيانات من مصادرها الاولية يسبب خللا على مستوى النظرية السكانية والقوانين التي تربط بين المتغيرات السكانية والخلل المبني على معلومات خاطئة من البيانات السكانية يتجاوز حدود النظرية الى مجال التخطيط والتطبيق فالمخطط الذى يعتمد على أرقام مغلوطة يصنع خططا غيرواقعية وتصبح البرامج التنفيذية المرتبطة بالخطة لا تنسجم والواقع السكاني .

لذلك لابد من توضيح مسألتين اساسيتين : اولهما تحديد العلاقة بين البيانات السكانية والتعاريف الاجرائية ، والثانية تحديد مصادر البيانات السكانية .

آ ـ البيانات السكانية والتعاريف الاجرائية :

ان اللغة العلمية المشتركة بين المخطط والمنفذ وجامع البيانات والباحث من أهم المنطلقات الاساسية في تحديد الاسس التي ينبغي ان تجمع على اساسها البيانات السكانية ، فالتفاعل بين الجهات السابقة (المخطط والمنفذ والباحث وجامع البيانات) يؤدى الى ايجاد قاعدة مشتركة بين الباحثين والعاملين في مجالات التنمية والتخطيط والادارات التنفيذية ويحقق نسقا فكريا وعمليا سليما تحدد على أساسه عملية جمع البيانات من الواقع السادى وليس مهما فقط ان يتفق المنظرون على تعريف محدد لمفهوم معين وانما الاكثر اهمية ان يمتحن اتفاقهم على ضوء الواقع المادى والتجربة الميدانية ، التي

يمارسها الاداريون والمنفذون لسياسات الدولة وبرامجها فالباحث يعتمد على بيانات يجمعها رجل الاحصاء ورجل التموين والاسكان وغلافهم ومن ثم يطرح تعليمات بالرجوع الى مفاهيمه النظرية حيث تكمن الخطورة في هذه النقطة بالذات ، أي في المرحلة التي تتباين فيها معاني المفاهيم بين الباحث وجامع البيانات ، بين المخطط والمنفذ ، مما يعكس تباينا في تشخيص الظاهرة وتحليلها والنتائج المترتبة عليها .

ومن المعلوم ان المفاهيم العلمية واستخداماتنا لها تتطور بتطور المراحل التاريخية والاجتماعية التي تسود فيها تلك المفاهيم وذلك باختلاف الوعاء الاجتماعي الذي تنبت فيه ، وتتأثر المفاهيم الاجتماعية بشكل أخص بتلك التغيرات والتحولات الاجتماعية نظرا لارتباطها الوثيق بالحياة الاجتماعية ، فتبرز المفاهيم المتعلقة بالتنمية والتخطيط الاجتماعي في طليعة تلك المفاهيم العلمية التي تأثرت الى حد كبير بتطور المراكز الاجتماعية في القطر ، لذلك لابد من اعادة النظر في استخداماتها ودلالاتها من آن الى آخر .

ان اختلاف معاني المفاهيم ودلالتها يؤدي الى نتائج بالغة الخطورة من أهمها :

١ـ عدم دقة المقارنة بين البيانات الاحصائية التي تم جمعها ، وبالتالي صعوبة الحصول على نموذج لتواتر الظواهر في المجتمع ، فاختلاف الباحثين مثلا في تحديد المعنى الاجرائي للقوة البشرية يجعل من الاحصاءات المجموعة احصاءات متباينة وذات دلالات مختلفة ، فحجم القوة البشرية في قطر يعتمد على تحديد المعنى الاجرائي للقوة البشرية بدءا من (١٢) سنة يعطي

كتلة من السكان أقل من قطر آخر يعتمد تعريفا اجرائيا يمتد ى (١٠) سنوات ومن هنا تصبح المقارنة بين المجتمعات وفي المجتمع الواحد اذا ماتباينت التعاريف الاجرائية ذات دلالات غير دقيقة ، ان المقارنة بين الحالات في أزمنة مختلفة او مجتمعات في مراحل متباينة تمكننا من الحصول على قواعد عامة تتعدى نطاق الظاهرة المدروسة ، وهذا يؤدى الى مرحلة متقدمة في تطور العلوم الاجتماعية

٢ـ صعوبة الربط بين النظرية والواقع ، وعدم القدرة على تفسير الواقع تفسيرا دقيقا لوجود تباين كبير بين المفهوم النظرى والواقع المادى والمفاهيم هي احدى حلقات الوصل بين الفكر المجرد والواقع المادى .

وقد طرحنا جملة من المفاهيم التي ترتبط بموضوعات أساسية في نطاق التنمية والتخطيط مثل (الحالة العملية للسكان وتأهيلهم ، ومعنى الاسرة والتحضر ، والتخطيط ، والتنمية والحالة التعليمية ومعنى القوة البشرية والافراد خارج قوة العمل وداخلها ،والسكن . . . الخ . . .) استقيناها من مصادر أولية ومراجع رئيسية ومراكز دراسات وبحوث ومعاهد علمية ، وثبتناها في ملحق الكتاب لتكون مصدرا ومرجعا للباحثين والعاملين في نطاق التنمية والتخطيط ولتطرح للنقاش على اوسع قدر ممكن .

ب ـ مصادر البيانات السكانية :

تتعدد مصادر البيانات السكانية بحسب طريقة استخداماتها ووسائل جمعها ولعل من أهم مصادر تلك البيانات مايلي :

١ـ التعداد العام للسكان :

يعرف التعداد العام للسكان بأنه العملية الشاملة لجمع وتجهيز ونشر

البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الافراد في قطر ما أو في جزء محدد منه في لحظة زمنية معينة (١) ويتم التعداد عن طريق الزيارة المباشرة لكل شخص ، أو أسرة ويجرى عادة كل خمس او عشر سنوات ويعتبر التعداد من أفضل المصادر للحصول على اجمالي عدد السكان سيما عدد الذكور والاناث وعدد الافراد في كل فئة عمرية ،وعدد المتعلمين وعدد الافراد داخل قوة العمل وخارجها ، وكذلك عدد الافراد في كل مهنة. .الخ . . . . . .

ولتعداد السكان نوعين : تعداد فعلي او واقعي ، وتعداد نظري او قانوني ، فالتعداد الفعلي يعني حصر السكان كما هم في اماكنهم عند التعداد بصرف النظر عن كونهم من سكان مكان التعداد او غرباء عنه فالافراد الوافدون الى مكان التعداد منذ وقت قريب او بعيد يدخلون في التعداد الفعلي للسكان اما التعداد النظري يعني حصر السكان بحسب اماكن اقامتهم اى أن افراد الاسرة الغائبون او المهاجرون يدخلون في التعداد مع الافراد الموجودين . (٢)

ويلاحظ ان هذين النوعين من التعدادات ينتج عنهما حجمين مختلفين للسكان لنفس المنطقة فالافراد الغائبين عن منازلهم مؤقتا يعدون في مكان طبقا للنوع الاول وفي مكان آخر طبقا للنوع الثاني وتبعا لذلك فلا يمكننا القول

---

١ ـ رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان في سورية عام ١٩٧٠ ص (١)

٢ ـ جورج وباركلي ، أساليب تحليل البيانات السكانية ، ترجمة سعد زغلول امين عبد الخالق ، محمود ذكرى ، محمد السعدني الخضري دار الكتب الجامعية ، القاهرة ١٩٦٨ ص (٨٠ ـ ٨٤) .

بأن هناك اسلوب واحد كامل أو صحيح لعد السكان .

ان التعداد يسجل خصائص الافراد الذين تم عدهم حسب السن والنوع ، والحالة الزواجية ومصدر المعيشة ومحل الميلاد وعدد الاطفال . . الخ ويصنف الافراد تبعا لهذه الخصائص في جداول احصائية خاصة الا أن تحديد هذه الخصائص ليس بالأمر السهل ، فتصنيف الافراد حسب النشاط الاقتصادي يخلق بعض الاشكالات في هذا النشاط دون ذلك وكذلك تقدير عمر الفرد كثيرا مايكون موضع شك ، وحتى توجيه السؤال عن العمر كثيرا مايكون بطرق مختلفة ، ففي بعض التعدادات يسأل الفرد عن آخر عيد ميلاد له وفي تعدادات اخرى يسأل عن أقرب عيد ميلاد له ، وهذان معياران يعطيان اجابتين مختلفتين بعض الاختلاف ان البيانات التي نحصل عليها من التعداد لاتخلو من الغموض او الابهام ، لذا لابد من أخذ ذلك بعين الاعتبار عند تصنيف الجداول السكانية وتبويبها وكذلك عند تحليل تلك البيانات .

٢ـ الاحصاءات الحيوية : (التسجيل الحيوي)

تعني عملية التسجيل الحيوي تسجيل الواقعات السكانية كالولادات والوفيات والزواج والطلاق فور حدوثها وتتميز عملية التسجيل الحيوي عن التعداد في أن التعداد يتطلب زيادة مباشرة بينما عملية التسجيل لاتستدعي ذلك ، كما أن عملية التسجيل مستمرة بينما التعداد يتم في تاريخ محدد وعلى فترات متباعدة . (١)

---

(١) اساليب التحليل للبيانات السكانية ، مصدر سابق ، ص (١٥) .

ويعتبر تصنيف الواقعات السكانية في السجل الحيوي من أكبر المشكلات وأعقدها لاختلاف الديموغرافيين حول تعريف " هذه الواقعات " وعدم وجود معايير محددة وقواعد تفصيلية ، فكثيرا ما تختلف المفاهيم حول ماهية المولود الحي ، وتعريفه ، فاذا مات الطفل بعد الولادة مباشرة يلتبس الامر في تسجيله في سجل الوفيات مباشرة ام في سجل المواليد اولا ، ونتيجة لذلك فان معدلات المواليد ومعدلات وفيات الرضع لا يمكن قبولها او التسليم بصحتها بدون دراسة أولية عن نظام التسجيل وعمليته وقد تتضمن السجلات الحيوية بجانب المواليد والوفيات واقعات اخرى مثل الهجرة والزواج والطلاق والتبني ووفيات الاجنة وغيرها ، وتصنف هذه الخصائص في جداول احصائية معينة .

٣ـ الاستقصاء بالعينة :

يتم الحصول على احصائيات التسجيل والتعداد عن طريق استقصاءات خاصة تعتمد طريقة التعداد من حيث توجيه السؤال للافراد للادلاء بالاجابة عليه ، وقد يستخدم نفس الاسلوب لتسجيل الواقعات الحيوية ، فيسأل الناس لتقرير الواقعات التي حدثت لافراد اسرهم في الشهر أو السنة السابقة أو قد يعد نظام معين في عملية الاستقصاء لتسجيل الواقعات فور حدوثها .

وتأسيسا على ذلك فان الاستقصاء قد يشبه النظام التقليدي للتسجيل الحيوي ، ولكنه يختلف عنه في كون ان الغرض منه يكون اكثر تحديدا فمعظم الاستقصاءات تهدف الى الحصول على معلومات احصائية محدودة ، على عكس المجال الاوسع والمقياس الاكبر للتعداد او التسجيل الحيوي ويكون الاستقصاء في أغلب الاحيان موجها لعينة محدودة من السكان كما تتميز هذه العملية بدقة

اكثر من الاحصاءات والتعدادات وذلك لصغر عدد الذين يشملهم الاستقصاء ويجب الانتباه الى حسن اختيار العينة واعطاء فرصة متساوية لكل فرد لكي يظهر في العينة ،للابتعاد عن مايسمى بالتحيز .

ان البيانات التي نحصل عليها عن طريق الاستقصاء بالعينة معرضة لبعض الذبذبات لانها تشمل السكان ككل وهذا يضيف مشكلة اخرى للوصول الى نتائج عن بيانات العينة لانّ الارقام المشاهدة قد تنحرف عن الارقام الحقيقية ولكن بيانات للعينة تكون في بعض الاحيان اكثر فائدة من البيانات التي نحصل عليها من عمليتي التسجيل والتعداد .

وقد بات من اليسير اليوم ان يحصل الانسان على حقائق اساسية عن السكان لاية دولة بصورة عامة ، كما في الكتاب الديموغرافي السنوي الذي تصدره الامم المتحدة سنويا منذ عام وكل مجلد في هذا الكتاب مخصص لعرض الارقام التفصيلية المتعلقة بقسم واحد من اقسام الديموغرافيا مثل الوفاة ، او الخصب ، أونمو السكان ، كما يصدر مكتب بحوث السكان بجامعة برونستون نشرة دورية تسمى دليل السكان ، وتكاد تتخصص كلية في حصر جميع ماينشر عن السكان في العالم والتعليق عليها .

٢- بحوث ميدانية ودراسات واقعية :

توفر المصادر السابقة للباحث في مضمار الدراسات السكانية بيانات جاهزة للتحليل ، يجب ان يلتفت اليها قبل ان يقرر استخدام مصادر البحوث الميدانية او الدراسات الواقعية في دراساته السكانية ، غير ان هذا النوع من مصادر البيانات السكانية ينتج للباحث مجالات لاتوفرها له المصادر السابقة

فمن طبيعة البحوث الميدانية ،انها تعتمد على افتراضات نظرية تجمع البيانات على اساسها بعكس مصادر التعدادات العامة للسكان وعمليات التعداد بالعينة والسجلات المدنية وخلافها ، حيث تعرض الواقع كما هو دون الاعتماد على افتراض يربط مابين المتغيرات ، لذلك قد تغيب بعض البيانات في هذا النوع الاخير من المصادر مما يدفع الباحث الى صنع افتراضاته الخاصة به ، والنزول الى الميدان من اجل جمع البيانات وتبويبها وتحليلها استنادا الى الاطار النظري الذي صمم .

وتمد البحوث الميدانية الباحث السكاني بفهم عميق للظواهر السكانية من خلال تحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بالظاهرة السكانية وهذا الفهم العميق للظاهرة يرغم ضعف شمول البحث وقصوره على عدد قليل من الافراد فالمسح العام يعطي شمولا احصائيا لكل الافراد بينما تعطي الدراسة المتعمقة لظاهرة ما عمقا في الفهم الاجتماعي يسمح بامتحان الافتراضات وتعميمها .

خامسا : بعض المفاهيم الاساسية في السكان والتنمية والتخطيط :

رأينا أن المفاهيم العلمية بشكل عام واستخداماتنا لها تتطور بتطور المراحل التاريخية والاجتماعية التي تسود فيها تلك المفاهيم وذلك باختلاف النوع الاجتماعي الذي تنبت فيه ، وتتأثر المفاهيم الاجتماعية بشكل أخص بتلك المتغيرات والتحولات الاجتماعية نظرا لارتباطها الوثيق بالحياة الاجتماعية ،فتبرز المفاهيم المتعلقة بالسكان والتنمية والتخطيط الاجتماعي في طليعة تلك المفاهيم العلمية التي

تأثرت الى حد كبير بتطور الركائز الاجتماعية ، وتغير الفلسفات الاقتصادية لدى جمهرة الباحثين عبر المجتمعات وفي المجتمع الواحد عبر العصور مما يستدعي اعادة النظر في استخداماتها ودلالاتها من آن الى آخر .

وما لا شك فيه ان طرح نماذج من هذه المفاهيم بتعاريفها المتباينة يعمل على الوصول الى مرحلة متقدمة من الاتفاق حول معان محددة للمفاهيم النظرية ودلالاتها الاجرائية في ضوء الواقع المادي والتجربة الميدانية مما يتيح ايجاد قاعدة مشتركة بين الباحثين والعاملين في مجالات التنمية والتخطيط والادارات التنفيذية لاستخداماتها بشكل صحيح يعكس التشخيص الدقيق في دراسة الظواهر وتحليلها والنتائج المترتبة على ذلك كله .

من هذا المنطلق سوف يشمل بحثنا بعض المعان والتعاريف لموضوعات عديدة يتعلق بعضها بالسكان فنبحث في المفاهيم المرتبطة بالحالة العملية للسكان وبالحركة السكانية ، والهيكل التركيبي للسكان . . . أما البعض الآخر فيتعلق بالتنمية ، وما ينبثق عنها من مفاهيم كالتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والنمو والانماء . . وسنعرض بعد ذلك لبعض المفاهيم الاساسية في التخطيط على اختلاف مجالاته ومستوياته .

آ ـ مفاهيم في الهيكل التركيبي للسكان :

١ ـ العمر :

يتبدل العمر تبدلا مستمرا ولا يكاد يدرك تبدله وانتقاله وعدد الاعمار لا يكاد يحصى والاعمار درجات لابد للانسان حين يبلغ عمرا ان يكون قد مر بدرجات الاعمار التي قبله وينقص عدد الافراد كلما كبرت الاعمار والاعمار وأن كانت لا تحصى (نظريا) الا انها بالنسبة الى الاجيال كمنحن ذي طرفين طرف صاعد وآخرها يحط

هما طرفان لاغير كما يوجد جنسان ، وان للاعمار شأنا كبيرا في الديموغرافيا لأن شكل توزعها في شعب من الشعوب يعين له صيغة تفيد في تعرف كثير من صفاته وخصائصه . (١)

٢- مدى الفئة :

يستخدم هذا المفهوم في تحديد توزع السكان في فئات عمرية محددة المدى تمكن من التعرف على شكل الهرم السكاني لأي مجتمع والذي يكشف فتوة الشعب او هرمه ويعرف مدى الفئة بأنه " العدد بين طرفي رقمين وهو ثابت بالنسبة لجميع حدود الفئات ولدى اختيار مدى الفئة تراعى طبيعة البيانات والمعطيات الاولية التي حصل عليها الباحث من الميدان ، بحيث يراعى ان يعطي مدى الفئة وصفا حقيقيا يمكن من الخروج بعلاقات ودلالات لها معنى فتبرز الارتباطات الثابتة بين المتغيرات الاساسية في الظواهر الاجتماعية .

ويراعى في اختيار مدى الفئة الفرق مابين اصغر حد في المعطيات الاولية وأعلى حد لها حتى يخرج الجدول بعد تفريغ البيانات بشكل يمكن معه دراسة تلك البيانات دون تشويه لها " (٢)

١- الدكتور عبد الكريم اليافي ، في علم السكان ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٦ ، ص (١٢٨-١٣٠) وطبعة ١٩٥٩ ص (١٠٤-١٠٧) .

٢- الدكتور عبد الكريم اليافي فصول في النفس والمجتمع ، دار الفكر - دمشق .

٣- قياس نسبة العمر :

يستخدم هذا المقياس للاشارة الى درجة الدقة عند الادلاء ببيانات العمر ، وطبيعي ان تختلف نتيجته بالنسبة للجنسين ، غير أنه كلما كانت هذه النتيجة صغيرة دل ذلك على دقة بيانات التركيب العمري (١)

٤- الجنس :

يلجأ بعض المؤلفين الى تعريف الجنس بالرجوع الى خواصه الاساسية فالجنس يتعين منذ الولادة ، ثابت مدى الحياة والجنس زوجان فقط أما ذكر وأما انثى فهو مانع للجمع والخلو معاً ، ويوشك الجنسان أن يتعادلا عددا (٢)

٥- مقياس نسبة الجنس :

يستخدم المكتب المركزي للاحصاء مقياس نسبة الجنس للتعرف على مدى شمول تعداد السكان لكل الجنسين الذكور والاناث ، وكلما كانت نتيجة هذا المقياس صغيرة اعتبرت عمليات تعداد السكان شاملة . (٣)

٦- الريف :

يشمل التجمعات السكانية من نواح وقرى ومزارع التي يقل عدد سكانها عن عشرين الف نسمة . (٤)

١- المكتب المركزي للاحصاء مركز الدراسة والبحوث السكانية تقدير اعداد السكان في الجمهورية العربية السورية خلال تعداد (١٩٧٠) ص ٤

٢- الدكتور عبد الكريم اليافي في علم السكان مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٦ ص ١٢٨

٣- المكتب المركزي للاحصاء مركز الدراسة والبحوث السكانية ، تقدير اعداد السكان في الجمهورية العربية السورية حسب الجنس وفئات السن تعداد ١٩٧٠ .

٤- المكتب المركزي للاحصاء ، نتيجة التعداد العام للسكان ١٩٧٠ .

غير اننا نرى ان التعريف السابق قاصر على اعطاء صورة حقيقية لمعنى الريف فالمجتمع الريفي يتسم بالاضافة الى صغر حجم السكان النسبي فهو بأنه يعتمد بصفة اساسية على الزراعة والانتاج الزراعي بشتى الوانه والذى يترافق مع انشطة ثانوية أخرى من المهن والنشاطات الاقتصادية .

وعلى هذا يتحدد تعريف الريف بأنه المجتمع الذي يمتهن معظم افراده الزراعة ويتصف بصغر ملازمة له وهي صغر حجمه النسبي .

٧- الحضـــــــــر :

يحدد معنى الحضر بتوضيح المناطق التي يمكن ان تسمى الحضروهي تشمل مراكز المحافظات ومراكز المناطق الادارية وكل تجمع يبلغ عدد سكانه عشرين الفا فاكثـــر . (١)

٨- سكان الحضـــــــر :

يعتبر السكان من الحضر عندما يقطنون بشكل مجموعات يختلف حجمهـــا من بلد الى آخر (٢)

ب- مفاهيم في الهيكل الحركي للسكان :

١- حركة السكـــــان :

تعرف حركة السكان على مجموعة المتغيرات التي تطرأ على المجتمع السكاني

١- المكتب المركزى للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان (١٩٧٠)

٢- شعبة السكان بقسم الشؤون الاجتماعية بالامم المتحدة العوامل الديموغرافية والقوة البشرية ترجمة مدحت محمد علي جاد ، مراجعة الدكتور عبد الخالق محمود ذكرى ، تقديم الدكتور عبد المنعم الشافعي (ص ٦)

نتيجة لعوامل عديدة ، فالشعب ليس ثابتا بل هو متغير ودائم التغير وذلك بالولادات والوفيات ، وزيادة الاعمال وبتغير الحالة المدنية بالزواج والطلاق ووفاة أحد الزوجين ، ثم كذلك بالهجرة الى البلد او بالهجرة عنه ، ومجموع هذه التغيرات يدعى " حركة السكان " فاذا كانت حالة السكان تشف عن الجانب السكوني منهم فان حركتهم بهذا المعنى الديموغرافي الذي حددناه تشف عن جانبهم الديناميكي ، فهي تخول دراسة تطورهم وتغيرهم ، وتتم معرفة حركة السكان بـ " ضبط الاحوال المدنية " (٣)

٢ـ الخصوبـــــــة :

يرتبط تعريف الخصوبة في معجم العلوم الاجتماعية بتحديد معنى الخصب بشكل عام ومن ثم بتعريف الخصوبة في علم الاحياء ، ثم في علم السكان فالخصب لغة كثرة الكلأ والعشب في مكان ما ، ومنه تربة خصيبة وذهن خصيب والخصوبة في علم الاحياء القدرة على الحمل وتهيؤ البويضة للتلقيح بعكس العقم والخصوبة في علم السكان هي العدد الواقعي لمن يولدون أحياء فهي خصوبة واقعيـــــة تتميز عن الخصوبة الطبيعية التي تدل على القدرة الانسانية (١) .

٣ـ خصوبة طبيعيـــة :

يشير مصطلح الخصوبة الطبيعية الى القدرة على الاتصال ، فيقال زوج وزوجة مخصبات أي يقدران على الاتصال وليسا عقيمين (٢)

١ـ معجم العلوم الاجتماعية ص (٢٥٢)

٢ـ معجم العلوم الاجتماعية ص ٢٥٢ .

٤- معدل الخصوبة الشامل :

حددت النشرة السكانية للأمم المتحدة ان معدل الخصوبة الشامل يستخدم لبيان عدد الاطفال الذين سيولدون لكل ألف امرأة وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة . (١)

٥- معدل الاحلال العام :

يبين هذا المعدل عدد البنات المولودات لكل ألف امرأة وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة (٢) .

٦- وفيات :

يشمل مفهوم " الوفيات " في معجم العلوم الاجتماعية تحديد المعنى العام لهذا المفهوم الذي يدل على ان حياة الكائن خاضعة للموت ، وتشير في التحليل الاجتماعي او الديموغرافي الى العدد التكراري لظاهرة الوفاة في السكان تتوقف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع (٣) .

٧- معدل الوفيات :

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على العدد التكراري للاموات في سكان مجتمع معين في عام محدد ، ويستخدم ايضا للدلالة على نسبة قياسية للوفيات ويعرف عندئذ باسم " المعدل الاجمالي للاموات " وللحصول على هذه النسبة لعام معين يقسم عدد الوفيات التي حدثت في ذلك العام على مجموع السكان في منتصف العام نفسه ويضرب خارج القسمة في (١٠٠٠) فيدل الرقم الناتج على معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان (٣) .

١- الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، النشرة السكانية كانون الثاني ١٩٧٧ ، العدد الثاني ص ٨

٢- معجم العلوم الاجتماعية ص ٦٤٥ ٣ - معجم العلوم الاجتماعية ص ٥٥٥

٨ – الهجـــــرة :

يرجع بعض الباحثين في تعريفهم للهجرة الى قاموس وبستر الجديد الذى يعطي ثلاثة معان للفعل

١ – الانتقال من مكان الى آخر ، وبخاصة من دوله أو اقليم أو محل مسكن او اقامة الى مكان آخر للاقامة فيه .

٢ – الانتقال بصفة دورية من اقليم او مناخ الى اقليم او مناخ آخر.

٣ – ينقل او يحول

وبناء على هذه التعريفات فان كلمة " هجرة " تستعمل عادة للاشارة الى جميع التحركات المكانية ، مع الافتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغيير في مكان الاقامة او السكن بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة انها انتقال السكان في اشكال مختلفة فردية او جماعية بين بلد وآخر او في حدود البلد الواحد ، وذلك بغرض الاقامة الدائمة سواء أكان ذلك لممارسة مهنة او لغير ذلك من الأغراض ، أو هي انتقال الانسان من موطنه الاصلي الى موطن آخر يريد ان يعيش فيه دون امل في الرجوع (١) .

وهكذا فالهجرة في معناها العام هي الانتقال من أرض الى أخرى وهي ليست خاصة بالبشر فان بعض انواع الحيوان والطير يهاجر مع الفصول من اقليم الى اقليم بغية الدفء والغذاء " .

وليس كل انتقال هجرة ، ليس السياح ولا البدو ولا القائمون برحلات استكشافية ولا الطلاب الموفدون للدراسة او اشباههم بمهاجرين مع انهم خرجوا من أرض الى اخرى ، انما يتصف المهاجر باوصاف لا يتصف بها غيرهم من النازحين ، وهي انه قد اجتمع امره على مغادرة وطنه دون نية الرجوع اما ابدا

(١) ت لين سميث . اساسيات في علم السكان ترجمة د . محمد السيد غلاب فؤاد اسكندر ومراجعة د . عز الدين فريد المكتب المركزي للعلوم الاجتماعية ١٩٧١ ، ص (٤٩٩) .

واما الى امد محدود او غير محدود وهو في الغالب يعيش في البلد الجديد من عمله او حرفته ، لا من رأس مال يعتمد عليه ، ولا من أموال يتلقاها من الخارج ، وللهجرة نوعان " الهجرة الخارجية - والهجرة الداخلية) (١)

كما تعد في معجم العلوم الاجتماعية ان لفظ الهجرة يستعمل في تلك العلوم للدلالة على تحركات جغرافية لافراد او جماعات ، وهناك هجرة داخلية واخرى خارجية ، وهجرة اختيارية واخرى قسرية " (٢) .

وتميل بعض التعاريف الى توضيح معنى الهجرة وبشكل أكثر شمولا يتضمن تحديدا لانواع الهجرة وأشكال حدوثها ، ويعتبر التعريف الذي اعتمده احمد زين الدين للهجرة أحد التعاريف التي تلجأ الى التفصيل السابق فيحدد الهجرة بأنها " انتقال السكان في اشكال مختلفة فردية او جماعية بين بلد وآخر في ظل الاتفاقات الدولية ، اوفي حدود البلد الواحد ، في ظل قوانينه الخاصة ، وذلك بغرض الاقامة الدائمة سواء أكان ذلك لممارسة مهنة او لغير ذلك من الاغراض او هي انتقال الانسان من موطنه الاصلي الى موطن آخر يريد ان يعيش فيه دون أمل في الرجوع ، الا أن البعض لا يتقيد بهذا التعريف فيقسمها الى قسمين : مؤقتة ودائمة ، مؤقتة في حال قضاء سنوات خارج الوطن الاصلي ودائمة في حال الاقامة الدائمة .

كما ان الهجرة قد تكون كبيرة حيث تهاجر اقوام برمتها وهذه نادرة الحدوث

---

١ - د . عبد الكريم اليافي ، في علم السكان ، مطبعة جامعة دمشق ص (٢٥٠ - ٢٥١) .

٢ - معجم العلوم الاجتماعية ص ٦٣١ .

وقد تكون صغيرة حيث يهاجر فرد او افراد من موطن لآخر وهذه دائمة الحدوث وتتم يوميا تقريبا .

ج ـ مفاهيم في الهيكل الوظيفي للسكان :

١ ـ الافراد داخل القوة البشرية :

يطلق مفهوم القوة البشرية على ما يسمى (بالطاقة البشرية) وهي ذلك الجزء من السكان الذي يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي وهو عبارة عن مجموع السكان مستبعدا منهم غير القادرين على العمل وهم (الاطفال وكبار السن) وتنقسم القوة البشرية الى قسمين : الطاقة العاملة وخارج الطاقة العاملة .

ويتواءم هذا التعريف مع تعريف الافراد داخل القوة البشرية الذي يعتمده المكتب المركزي للاحصاء ويرى فيه أن هذه الفئة من الافراد تشمل ذلك الجزء من السكان الذين يمكن الاعتماد على قدراتهم الجسمية او الفكرية في اداء عمل انتاجي معين ، وقد اعتبر كل شخص بلغ عشر سنوات فأكثر من العمر من أفراد القوة البشرية وهو نفس التعريف المعتمد في تعداد السكان عام (١٩٧٠) .

---

١ ـ احمد زين الدين ، أثر الهجرات الداخلية على التنمية ، الحلقة الدراسية عن اثر التغيرات السكانية على الاحصاء والتخطيط ، دمشق ج ٠ع ٠س ١٩٧٤ ص (٢) .

على اننا نعتقد ان هذا التحديد يجب ان يعدل في الاحصاءات القادمة ليتناسب مع الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ومع تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ومن العمل ونقترح ان يصبح مفهوم القوة البشرية شاملا لذلك الجزء من السكان الذين يمكن الاعتماد على قدراتهم الجسمية او الفكرية في اداء عمل انتاجي معين ، ومحددا بفئات الاعمار من (١٢ – ٦٥) سنة .

٢ – الافراد داخل قوة العمل :

يعتبر المكتب المركزي للاحصاء فئات المشتغلين والمتعطلين من اهم اقسام القوة البشرية ويدعى مجموعها بالقوة العاملة او قوة العمل ، اما الاقسام الاخرى للقوة البشرية عدا المشتغلون والمتعطلون فتدعى خارج قوة العمل (١)

وتشمل هذه الفئة جميع الافراد الذين يعملون فعلا من ارباب عمل وعمال ومستخدمين وكذلك الاشخاص الذين لا يعملون الا انهم قادرون على العمل وراغبون فيه وباحثون عنه ، وتسمى هذه الفئة القوة العاملة (٢) .

٣ – العمـــــل :

يعرف العمل بانه مجموعة من الوظائف المتفقة والمتشابهة بدرجة يمكن معها تغطيتها جميعها في تحليل واحد ولاغراض التحليل يجب ان يفترض المحلل ان فردا واحدا يقوم باداء العمل على الرغم من احتوائه على عدة وظائف مثل حرفة النسخ (٣) .

---

١ – المكتب المركزي للاحصاء بحث وفيات الاطفال والرضع في دمشق ١٩٧٦ ص (١٦) .

٢ – الدكتور صفوح الاخرس ، ندوة السكان ص (٢٢) .

٣ – السيد عبد الحميد موسى تحليل العمل واستخداماته في التأهيل المهني ص ٨

ويعرفه (آلان تورين) بأنه سلوك واقع في علاقة اجتماعية وموجه الى المحافظة على عنصر أكثر من العناصر المكونة لمنظومة اجتماعية او تحويلها اوقلبها

اما العمل التاريخي فهو الواقع ضمن صلات طبقية والموجه الى عنصر أو أكثر من عناصر منظومة العمل التاريخي (١)

٤- عمالـــة :

يشير المعنى الجارى لكلمة العمالة الى تشغيل العمل الانساني وحده ، ولكن كثيرا مايستخدم في الاقتصاد للاشارة الى تشغيل كافة الموارد الاقتصادية من موارد طبيعية وعمل ورأس مال

٥- الطاقة العاملـة :

تتحدد هذه الفئة من السكان باولئك الافراد الداخلون في القوة العاملة اى جميع الافراد الذين يساهمون فعلا بمجهودهم الجسماني اوالعقلي في أي عمل يتصل بالسلع او الخدمات او الذين يقدرون على اداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه (٢) .

٦- قوة عاملـــة :

تطلق عبارة القوة العاملة على مجموع العمال بجميع فئاتهم المستقرين أو العاملين في منطقة او صناعة او مهنة معينة ، ويستخدم الكتاب الذين يعنون باحصاء القوة العاملة هذا الاصطلاح داخل حدود نوعية ، وفي رأيهم ان القوة

١- الآن تورين ، انتاج المجتمع ، الترجمة العربية ، ص (٨٠١)

٢- معجم العلوم الاجتماعية ص (٤٢٨) .

٣- الدكتور عبد الغني عبد الفتاح ومحمد النوري الخبير بادارة التربية بالمنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم النمو السكاني وعلاقته بمشاكل القوى العاملة في البلاد العربية ص٧

العاملة عدد من يعملون ومن يمكن الحصول على عمل منهم والاصطلاح لا يشير الى تحديد معين ، وقوة العمل من وجهة النظر الاقتصادية تطلق على مجموع السكان العاملين او المشتغلين ، وقد تتضمن من لا يعملون وقت اجراء الاحصاء (١)

٧ـ التوظيف الكامل :

يتحدد مفهوم التوظيف الكامل بمدى توفر فرص العمل لجميع الايدي العاملة ، فالبطالة خطر اجتماعي وسياسي في المجتمعات المتقدمة وهي في الدول النامية ظاهرة هيكلية مزمنة يجب التغلب عليها لتوفير الاشباع النفساني الذي يحصل عليه الفرد من جراء وجود عمل معين يؤديه ، ومن الاحترام الذي يشعر به باعتباره عضوا نافعا في المجتمع (٢)

٨ـ تقسيم العمل :

يعرض معجم العلوم الاجتماعية تعريفا لهذا المفهوم تقسيم اية عملية او وظيفة الى اجزاء يقوم بكل منها شخص بذاته واذا حدد معناه علميا (بالتخصص) فانه يمتد الى نطاق واسع يشمل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية والتقنية ، ويشير (التخصص) في مجال التحليل الاجتماعي الى السمات الخاصة التي يتميز بها الافراد او الجماعات او المشروعات الاقتصادية او النظم الاجتماعية الى تقسيم العمل فانه ينصب عادة على الواجبات الخاصة التي يكلف بها الافراد والجماعات وعلى النتائج الاجتماعية والاقتصادية لهذا التكليف (٣)

١ـ معجم العلوم الاجتماعية ص ٤٧١

٢ـ احمد فؤاد نجيب ، تنمية الموارد البشرية .

٣ـ معجم العلوم الاجتماعية ص ١٧١ .

٩ـ المهنـــــة :

هي نوع العمل الذى يمارسه كل من الام والاب الداخلين ضمن قوة العمل مشتغلين او متعطلين ، خلال مدة زمنية محددة ، سواء كانت الممارسة داخل المنزل اوخارجه . (١)

١٠ـ النشـاط الاقتصادى :

يحدد المكتب المركزى للاحصاء مفهوم النشاط الاقتصادى ، بأنه المجال الذى يزاول كل من الام والاب مهمتهما فيه ، وذلك خلال فترة محددة من الزمن بصرف النظر عن المهنة (٢)

١١ـ النشاط الاقتصادى والعمالة :

تفرق التعدادات (المصدر الاول للبيانات السكانية) بين السكان العاملين او السكان ذوى النشاط الاقتصادى ، والسكان غير العاملين (اوالسكان الذين ليس لهم نشاط اقتصادى) . وعلى العموم يشمل السكان العاملون الافـــراد الذين يشتركون في انتاج السلع والخدمات الاقتصادية بما في ذلك العاملـــون لحسابهم الاسرة بدون اجر في مشروع اقتصادى ، وكذلك الاشخاص العاملين باجر وفي بعض الاحيان يعتبر الاشخاص الذين يباشرون مهنا تكسبية فقط هم السكان العاملون ، أى باستبعاد ربات البيوت اللاتي يودين الاعمال المنزلية بدون اجر والطلبة والعمال المتقاعدين .... الخ .

١ـ المكتب المركزى للاحصاء بحث وفيات الاطفال والرضع في مدينة دمشـــق تشرين الثاني ١٩٧٦ (ص١٦) .

٢ـ المصدر السابق (ص١٦)

والسكان الذين ليس لهم نشاط اقتصادى يعرفون احيانا بالمعوليـــن وهم الافراد الذين يعيشون على انتاج السكان العاملين (١) .

١٢ــ السكان ذوى النشاط الاقتصادى :

يصنف الافراد الذين يشتركون في تقديم العمل لانتاج السلع الاقتصاديـة والخدمات ضمن مفهوم السكان ذوى النشاط الاقتصادى ويتضمن ذلك ليـــس فقط العاملون وقت الحصر بل كذلك المتعطلون أى القادرين على العمل والباحثون عنه ، وانه اذا وجد فرد يساهم بطريقة او باخرى بمجهود انتاجي للمجتمع يمكن تصنيفه ضمن الاشخاص ذوى النشاط الاقتصادى والا اعتبر ضمن الافراد غيـــر النشيطين اوالمعولين (٢) .

١٣ــ معـدل الاعالـــــة :

يتحدد " معدل الاعالة " باضافة عدد السكان الذين عمرهم اقل من (١٥) سنة الى السكان فوق (٦٥) سنة وقسمة ذلك على عدد السكان من عمر (١٥) الى ٦٥ سنة (٣) .

١٤ــ الحالة العملية للسكان :

يتوزع الافراد المشتغلون (قوة العمل) في تعريف المكتب المركزى للاحصاء وفق مساهمتهم في العمل على اقسام ثلاثة يطلق عليها اقسام الحالة العمليـة

١ــ المعجم الديموغرافي الدولي ص. ٧ د . عبد الله الخريجي ومحمد الجوهرى مقدمة في علم السكان ص (٧٥ و٧٨) .
٢ــ شعبة السكان بقسم الشؤون الاجتماعية بالامم المتحدة العوامل الديموغرافية والقوة البشرية ترجمة مدحت محمد علي جاد مراجعة الدكتور عبد الخالق محمود ذكرى تقديم الدكتور عبد المنعم الشافعي ص (٦)
٣ــ المصر السابق ص (٨)

وهي : صاحب عمل ، يعمل لحسابه مستخدما بأجر (١) .

١٥ـ المشتغـــل :

يعرف المشتغل بأنه الفرد (ذكر كان أم انثى) زاول داخل المنزل اوخارجه عملا ذا قيمة اقتصادية لمدة لاتقل عن ثلاث ساعات خلال يوم ٢٢ / ٢٣/٩ وكان مرتبطا بمثل هذا العمل ولكنه لم يمارسه بسبب طارئ كالمرض اوالاجـازة او سوء الاحوال الجوية او غير ذلك ويعتبر مشتغلا ايضا كل من كان يعمل في مشروع الاقتصادي والخاص سواء كان صاحب عمل او يعمل لحسابه اولحساب اسرتـــه بدون اجر ولو لم يمارس اي عمل طيلة اليوم المذكور (٢)

وقد اعتبر مشتغلا كل من الأب والأم المشتغل خلال تاريخ زمني معيـــن لمدة لاتقل عن يومين ونصف (عشرون ساعة عمل) (٣) .

ويمكن تحديد فئات المشتغلين الذين يباشرون عملا مثمرا بمايلي :

(مشتغلون باجر) ، (يعملون لحسابهم) ، (اصحاب اعمال ويديرونهـا)

(يعملون لحساب الاسرة بدون اجر) ، (يعملون لدى الغير بدون اجر) (٤)

---

١ ـ المكتب المركزي للاحصاء ، بحث وفيات الاطفال والرضع في مدينة دمشـق تشرين الثاني ١٩٧٦ ص (١٦) .

٢ـ المكتب المركزي للاحصاء ، القوة العاملة والقوى البشرية (١٩٧٣) .

٣ـ المكتب المركزي للاحصاء ، بحث وفيات الاطفال والرضع في مدينة دمشق تشرين الثاني ١٩٧٦ ص (١٧) .

٣ـ المكتب المركزي للاحصاء ، القوة العاملة والقوة البشرية في القطر العربي السوري ص (٢٥) .

٤ـ الدكتور صفوح الاخرس السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية في سورية

وهكذا فالمشتغلون الافراد الذين يعملون فعلا وارباب العمل والعمال والمستخدمين (١)

١٦ـ صاحب العمل :

يطلق مفهوم (صاحب العمل) على (الاب او الام) الذي يعمل في مشروعه الاقتصادي الخاص ، ويستأجر مستخدما او اكثر باجر نقدي او عيني سواء من افراد اسرته او من الغير . (٢)

كما تشمل هذه الفئة الافراد الذين يملكون متاجر خاصة او مزارع يعملون فيها ويستعينون ببعض العمال لمساعدتهم (٣)

١٧ـ يعمل لحسابه :

يصنف كلا من (الاب او الام) الذي يعمل في مشروعه الاقتصادي دون أن يستأجر مستخدمين باجر نقدي او عيني في فئة من يعمل لحسابه (٤)

ونحن نرى ان هذه الفئة تمثل ايضا الافراد الذين يملكون محلات تجارية صغيرة وغيرها مما يمكن ادارتها بواسطة فرد واحد هو صاحبها بدون تشغيل أي فرد معه بالاجرة (٥) .

١ـ الدكتور صفوح الاخرس السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية في سورية ص ٢

٢ـ المكتب المركزي للاحصاء بحث وفيات الاطفال والرضع في مدينة دمشق تشرين الثاني ١٩٧٦ ص (١٧) .

٣ـ الدكتور صفوح الاخرس وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية في سورية ص (٣٤)

٤ـ المكتب المركزي للاحصاء بحث وفيات الاطفال والرضع في مدينة دمشق ، تشرين الثاني ١٩٧٦ ص ١٧

٥ـ الدكتور صفوح الاخرس السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية في سورية ص ٣

١٨ـ مستخدم باجـــر :

اعتمد المكتب المركزي للاحصاء تعريفا للمستخدم باجر حدد فيه بانـــه (الاب او الام) الذي يعمل لحساب صاحب عمل او خاص وتحت اشرافـــه ويتقاضى لقاء ذلك اجرا نقديا (١)

وتشمل هذه الفئة الافراد الذين يمارسون اعمالا لدى الحكومة اومؤسساتها او لدى افراد يعملون باجور يومية او شهرية . (٢)

١٩ـ البطالـــة الدائمـــة :

يدخل في تصنيف البطالة الدائمة ذلك الجزء من القوة البشرية الذي لا يمارس اي عمل اما بسبب عدم رغبته بالعمل او بسبب عدم توفر فرص العمل (٣)

٢٠ـ البطالة الظاهرة :

يعرف احمد فؤاد نجيب البطالة الظاهرة أنها تعني وجود عدد كبير من الايدي العاملة لا تستطيع تأمين عمل لها واكثر انتشارها في المدن (٤)

٢١ـ البطالة المقنعـــة :

تتمثل البطالة المقنعـــة عند المحض في ان لا يعمل في عمل معين عـــدد من الافراد على نحو كامل فالفرد في الريف لا يعمل الا بصورة جزئية في اليوم الاول

١ـ المكتب المركزي للاحصاء بحث وفيات الاطفال والرضع في مدينة دمشق تشرين الثاني ١٩٧٦ ص (١٧) .

٢ـ الدكتور صفوح الاخرس ، السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعيـــة في دمشق ص (٣٥)

٣ـ المهندس عبد الوهاب المصري مجلة الاقتصاد العنصر البشري والتنمية الريفية

٤ـ احمد فؤاد نجيب تنمية الموارد البشرية .

اوفي الاسبوع اوفي الشهر اوفي السنة (١)

وهكذا فهي تعني ان لا يعمل الشخص بشكل متواصل اومستمر طوال اوكل النهار وهي منتشرة في الريف بكثرة رغم وجودها في المدن (٢)

٢٢ـ البطالة الموسمية :

يظهر مايسمى (البطالة الموسمية) حيث يكثر العمل في بعض المواسم ويقل او ينعدم في مواسم اخرى ويسبب هذا النوع من البطالة وذلك نتيجة طبيعية لموسمية الانتاج الزراعي (٣) .

٢٣ـ المتعطل والمتعطلون :

يعتبر الاب او الام القادر على العمل والذي يرغب فيه ويبحث عنه متعطلا سواء كان تعطله للمرة الاولى او كان قد سبق له ممارسة عمل معين ولكنه انقطع عنه نهائيا وقام حتى تاريخ محدد بالبحث عن عمل آخر (٤) .

فالمتعطلون هم اذن من افراد القوة البشرية القادرين على العمل فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه . (٥)

١ـ المهندس عبد الوهاب المصري ، مجلة الاقتصاد ، العنصر البشري والتنمية الريفية .

٢ـ احمد فؤاد نجيب تنمية الموارد البشرية .

٣ـ المهندس عبد الوهاب المصري مجلة الاقتصاد العنصر البشري والتنمية الريفية

٤ـ المكتب المركزي للاحصاء بحث وفيات الاطفال والرضع في مدينة دمشق تشرين الثاني ١٩٧٦ ص (١٧) .

٥ـ المكتب المركزي للاحصاء القوة العاملة والقوة البشرية في القطر العربي السوري ص (١٦)

هو الفرد (ذكرا كان ام انثى) القادر على العمل والذى يرغب فيه ويبحث عنه حتى زمن محدد سواء كان سبق له ممارسة عمل معين وانقطع عنه نهائيا ، او لم يسبق له ممارسة اى عمل من قبل ، ويعتبر الفرد متعطلا اذا كان متعاقدا على عمل تبدأ مباشرته في تاريخ لاحق لتاريخ زمني معين (١)

٢٤ـ الافراد خارج قوة العمل :

تضم هذه الفئة السكانية الافراد القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المثمر سواء بسبب عدم رغبتهم فيه لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل او بسبب عدم امكانهم الدخول في سوق العمل مثل ربات البيوت المتفرغات للاعمال المنزلية والطلبة وارباب المعاشات (٢) .

اما المكتب المركزى للاحصاء فيعتمد تعريفا لمفهوم الافراد خارج قوة العمل يرى فيهم اولئك المستغنون عن العمل ، الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل ويدخل تحت هذه الفئة المتفرغات لاعمال المنزل ، الطلاب المتقاعدون (الذين سنهم اقل من (٦٥) سنة ولا يقومون بعمل مثمر) والمكتفون (٣) .

١ـ المكتب المركزى للاحصاء القوة البشرية والقوة العاملة (١٩٧٣) .

٢ـ النمو السكاني وعلاقته بمشاكل القوى العاملة في البلاد العربية د . عبد الغني عبد الفتاح ومحمد النورى الخبير بادارة التربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ص (٧) .

٣ـ المكتب المركزى للاحصاء ، القوة العاملة والقوة البشرية في القطر العربي السورى ١٩٦٩ ص (١٦) .

وهكذا يشمل مفهوم الافراد خارج قوة العمل ذلك الجزء من القـــوه البشرية الذى يتألف من جميع الافراد ذكورا واناثا القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون عملا ذا قيمة اقتصادية ولا يرغبون القيام بمثل هذا العمل وبالتالـــي لا يبحثون عنه ، ويشمل هذا الجزء الفئات التالية :

آـ الطالب : هو الفرد المنتظم نهارا في معهد دارسي ولوكان هذا المعهـد مغلقا يوم ـ ١٩٧٣/٩/٢٢ .

بـ المتفرغة للتدبير المنزلي . وهي كل انثى متفرغة للاعمال المنزلية الخاصـــة باسرتها ولا تتقاضى لقاء ذلك اجرا بشرط الا تكون طالبة .

جـ المتقاعد : وهو الفرد الذى لا يعمل ولا يبحث عن عمل ويتقاضى دخلا ثابتا من عمل سابق له ، شـرط الا يكون طالبا (١)

على اننا نرى انه لابد ان يتضمن التقسيم السابق فئات الزاهدين بالعمل والمكتفين والذين يعيشون على معونة ايضا ، ويصبح تعريف (الافراد خـــارج القوة البشرية) شاملا الاشخاص القادرين على العمل الا انهم لا يبحثون عنه وذلك كربات البيوت والطلبة والمتفرغين والذين يعيشون من معونة والمكتفين والمتقاعدين وكذلك الزاهدين بالعمل .

٢٥ـ ربات البيـــــوت :

يعرفن بانهن النساء المتزوجات اللواتي لاعمل لهن الا التدبير المنزلـي فربة البيت الام المتفرغة لاعمال التدبير المنزلي دون ان تتقاضى عنها اجرا ولا تبحث عن عمل وليست طالبة (٢) .

١ـ المكتب المركزى للاحصاء ، احصاء ١٩٧٣/٩/٢٢

٢ـ المكتب المركزى للاحصاء بحث وفيات الاطفال والرضع في مدينة دمشـــق ١٩٧٦ ص (١٦)

٢٦ ـ الزاهدون في العمـــــــل :

هم الاشخاص القادرون على العمل غير الراغبين فيه ولا يبحثون عنه (١)

٢٧ـ الطلبة المتفرغون :

هم الافراد الذين تقع اعمارهم ضمن حدود سن العمل ولكنهم لا يمارسون عملا وانما قد تفرغو لمتابعة دراساتهم المتوسطة والثانوية والعالية .

وتشمل هذه الفئة (الاب والام) المسجل في احدى المدارس او المعاهد او الجامعات وكان منتظما فيها طيلة (فترة زمنية محددة) وينوى ان يتابـــع انتظامه في الدراسة لغاية تاريخ معين ايضا (٢)

٢٨ـ غير القادرين على العمل :

يصنف في هذه الفئـــة ن (الاب والام) الذى لا يستطيع العمل بسبب كبر سنه (وبالنسبة للاب فقط) او اصابته بعاهة اقعدته عن العمل (٣)

وتمثل هذه الفئـــة الافراد الذين لا يستطيعون ممارسة العمل بسبـــب مرضهم او اصابتهم بعجز غير دائم يحول دون ممارستهم العمل ولكن من الممكن تأهيلهم مهنيا وادخالهم سوق العمل او ممن تجاوزا الخامسة والستين و بامكانهم ان يمارسوا عملا مثيرا (٤)

---

١ ـ المرجع السابق ص (٢٣)

٢ـ المصدر السابق ص (٢٤)

٣ـ المكتب المركزى للاحصاء بحث وفيات الاطفال والرضع في مدينة دمشق تشرين الثاني ١٩٧٦ ص (١٧)

٤ـ المصدر السابق ص (١٧)

٢٩ـ المتقاعدون وارباب المعاشات الذين لا يمارسون عملا :

حدد تعريف المتقاعد او صاحب المعاش الذى لا يمارس عملا بانه الشخص الذى لا يعمل ، ولا يبحث عن عمل خلال زمن محدد ومعين ويتقاضى دخلا ثابتا من نشاط سبق له ممارسته ولم يكن طالبا (١)

ويتضح لنا ان هذه الفئة تمثل الافراد الذين احيلوا على التقاعد بعد قضاء فترة معينة بالعمل وقبل بلوغهم سن الخامسة والستين وكذلك الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل ، ويتقاضون دخلا ثابتا من نشاط سبق لهم ممارسته (٢)

٣٠ـ المكتفي :

يصنف الاب او الام في هذه الفئة اذا كان مكتفيا بما يدره عليه ايجار ارض او عقار او ايراد مال مستثمر (٣) .

٣١ـ الافراد خارج القوة البشرية :

يدخل في نطاق الافراد خارج القوة البشرية الافراد غير القادرين على العمل وتشمل هذه الفئة كبار السن ، وهم الافراد الذين سنهم ٦٥ فأكثر

١ـ المكتب المركزى للاحصاء بحث وفيات الاطفال الرضع في مدينة دمشق تشرين الثاني ١٩٧٦ ص (١٧)

٢ـ الدكتور صفوح الاخرس سكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية في سورية ص (٢٩)

٣ـ المكتب المركزى للاحصاء ، بحث وفيات الاطفال والرضع في مدينة دمشق تشرين الثاني ١٩٧٦ ص (١٧)

ولا يمارسون عملا مثمرا ، والمرضى والعجزة وهم الذين اقعدهم المرض المزمن والعاهات المستعصية وصغار السن ، وهم الذين تقل اعمارهم عن (١٢) سنة (١)

غير ان المكتب المركزي للاحصاء يقدم تعريفا آخر (للافراد خارج القوة البشرية) يعتمد فيه على تحديد اجرائي مغاير للتعريف السابق ، حيث يرى ان هذه الفئة تمثل ذلك الجزء من السكان غير القادرين على العمل المنتج ويتألف هذا الجزء من صغار السن وهم الافراد الذين تقل اعمارهم عن (١٠) سنوات ، والمرضى وهم الافراد الذين اقعدهم عن العمل المنتج المرض او المزمن او العاهة الدائمة او الشيخوخة (٢) .

وعلى ذلك فاننا نرى اهمية تعديل التعريف واعتماد تحديدات اجرائية اكثر دقة فيما يختص باعمار الفئات المحددة واكثر ملاءمة لمعطيات الواقع فيصبح المفهوم السابق مرتبطا على سبيل المثال بمفهوم القوة البشرية من جهة وبالزامية التعليم الابتدائي من جهة اخرى ، ويشمل ذلك في توضيحنا للفئات التي تتضمن في مفهوم الافراد خارج القوة البشرية والتي تتحدد فيما يلي :

آ ـ صغار السن ، وهم الاطفال الذين تقل اعمارهم عن العمر المحدد لسن التعليم الالزامي وهو (١٢) سنة .

ب ـ الافراد غير القادرين على العمل بسبب عجز دائم او عاهة تمنعهم كلية من الانخراط في قوة العمل .

---

١ ـ المكتب المركزي للاحصاء القوة العاملة والقوة البشرية في القطر العربي السوري ١٩٦٩ ص (١٦) .

٢ ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج بحث العينة السكانية للقوة البشرية وقوة العمل في القطر العربي السوري ايلول ١٩٧٣ .

ج- فئات السن الذين تزيد اعمارهم عن الحد الاعلى لمفهوم القوة البشرية اى عن الخامسة والستين والذين لا يمارسون عملا مشرا .

تعقيب :

ويلاحظ ان اعداد الفئة الثانية والثالثة متضمنة في القوة البشرية ونحن نعتقد انه يجب ان نحصل على هذا العدد ونطرحه من مجموع افراد القوة البشرية لنصل الى تحديد ادق لهذا المفهوم .

د ـ مفاهيم في الحالة التعليمية للسكـــان :

١ ـ الاســـــــي :

حدد الدستور المؤقت للحكومة في القطر العربي السوري تعريف الأمـــي بأنه : المواطن الذي تجاوز الثامنة ولا يعرف القراءة والكتابة باللغة العربيـــة واجراء العمليات الحسابية الاربع كتابة ، وغير منتسب الى احدى المـــدارس التعليمية (١) .

وتضيف رئاسة مجلس الوزراء عالى التعريف السابق حدود السن الاعلـــى للمواطن الذي يمكن ان يعتبر اميا حيث ترى ان الامي هو المواطن الذي بلغ الثامنة ولم يتجاوز الخمسين ولا يعرف القراءة والكتابة باللغة العربيةواجـــراء العمليات الحسابية الاربع كتابة وغير منتسب الى احدى المدارس التعليمية (٢)

ويتباين تعريف المكتب المركزي للاحصاء عن التعاريف السابقة فالامي هـــو المواطن (ذكرا كان ام انثى) الذي لا يستطيع قراءة وكتابة نص قصير وبسيـط عن حياته اليومية باللغة العربية (٣) .

ومما لا شك فيه ان تباين التعاريف السابقة يؤدي الى نتائج بالغـــــة الخطورة على دقـة البيانات الاحصائية والدلالات الاجتماعية المنبثق عنهـــا

---

١ ـ تعريف بناء على احكام الدستور المؤقت وما اقره مجلس الشعب بتاريـــخ ٢٠/٢/١٩٧٢ م .

٢ ـ رئاسة مجلس الوزراء احكام قانون (منع تشغيل وتعيين المواطنين الاميين في قطاعات الدولة والقطاع العام اعتبارا من اول عام (١٩٧٨) .

٣ ـ المكتب المركزي للاحصاء التركيب التعليمي للسكان في القطر العربـــي السوري حسب الجنس والمحافظة (حضر وريف) ايلول ١٩٧٠ ص (٦)

لذلك نجد انه لابد من ايجاد تعريف محدد للامي يترابط فيه التجريد النظري مع الواقع المادي من اجل الوصول الى قواعد عامة تتعدى نطاق الظاهرة المدروسة لتشمل جميع الظواهر الاخرى المترابطة معها .

وهكذا فاننا نقترح تعريفا للأمي يرى انه الفرد (ذكرا او انثى) الذي لا يعرف القراءة ولا الكتابة ولا اجراء العمليات الحسابية الاربع كتابة وقد تجاوز الثانية عشرة من العمر ولم يبلغ سن الخامسة والستين .

ويتضح التباين بين تعريفنا للامي والتعاريف السابقة فتصنيف الافراد في فئة الاميين يتعلق بعناصر عديدة تشمل بالاضافة الى عدم معرفة القراءة والكتابة ولا اجراء العمليات الحسابية الاربع ، تحديد الحد العمري الادنى والذي يرتبط بتجاوز مرحلة التعليم الالزامي وبتحديد الحد الاعلى للسن والذي يتواءم مع مفهوم القوة البشرية .

٢ـ ملـــــم :

يشمل مفهوم العلم كل مواطن يحسن القراءة والكتابة العربية غير حاصل على أي مؤهل علمي ، ويعتبر الاجنبي ملما اذا كان يحسن القراءة والكتابة بأية لغة كانت (١) .

---

(١) المكتب المركزي للاحصاء ، التركيب التعليمي للسكان في القطر العربي السوري حسب الجنس والمحافظات (حضر وريف) ايلول ١٩٧٠ .

هـ ـ السياسات السكانيـة :

تتباين تعاريف السياسات السكانية من باحث الى آخر ويتبع ذلـــك التباين من اختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي يطل منها الى مسألـــة السكان وأثر العوامل السكانية في تلك الاوضاع أو تأثرها بها .

فقد اعتمد المكتب المركزي للاحصاء في القطر تعريفا للسياسات السكانيـة ربط بينها وبين الاجراءات التنظيمية التي تسعى الدولة او الجهات المسؤولـــة لتوفيرها من اجل رفع مستوى المعيشة لافراد المجتمع وذلك بعد مزيد من المعرفة بقضايا سكان المجتمع وخصائصه واتجاهاته السكانية المستقبلية وهذا يتطلـــب بدوره معرفة كاملة لحجم السكان في الماضي والحاضر والمستقبل ، وتركيبهـــم العمري حسب الفئات ، لننطلق من الصورة الواقعية لرسم الصورة المثلـــى والممكنة لخطة سكانية توازن بين مواردنا المتاحة وعدد السكان (١)

أما الاكاديمية الوطنية للعلوم فقد رأت فيها شمولا أوسع يتضمن كل سياسة تهدف الى رفاهية السكان غير ان السياسات السكانية بالمفهوم المقصود هـــي تتعلق بالتغيرات الكمية ، والنوعية وتوزعاتهم الجغرافية أي باعداد السكان ومستويات تعلمهم ومهاراتهم وطريقة وأسلوب معيشتهم والموارد المتاحة لهم على الرقعـــة التي يعيشون عليها ، ومن المعترف به ان التغير في حجم السكان ومستويـــات خصوبتهم ووفياتهم وكذلك توزعاتهم بين الريف والحضر ومعدلات تغيـــــر

---

١ ـ المكتب المركزي للاحصاء ، أهمية الخصوبة وأثرها على عملية التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية في القطر العربي السوري ص (٢٢) .

هذا التوزع كلها امورتتفاعل تفاعلا تاما مع مستويات الرفاه الاقتصادى والاجتماعي لهؤلاء السكان ( ) .

وقد عرف (برنارد برلسون) السياسات السكانية بأنها الاجراءات الحكومية التي تسعى الى تغيير الوقائع السكانية والتي غيرتها بالفعل وهناك اربعة عوامل ديموغرافية وأربعة نواح سلوكية تدخل في عملية صياغة السياسات السكانية وذلك من خلال تفاعل تلك العوامل والنواحي السلوكية فيما بينها ، وهذه العوامل الاربعة هي : الحجم والنوع والمعدلات والهيكل اما النواحي السلوكية الاربعة فهي : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئةوالايكولوجية (٢)

كما اوضحت الامم المتحدة انه يمكن تحديد السياسات السكانية بانها التدابير والبرامج الرامية الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية وغيرذلك من الاهداف الجماعية ، وذلك عن طريق التأثير على المتغيرات الديموغرافية وهي : حجم السكان ونموهم وتوزعهم الجغرافي (القومي والدولي) وخصائصهم الديموغرافية (توزعهم حسب العمر والجنس) (٣)

كما اننا نرى ان السياسات السكانية هي ليست سياسة في النمو السكاني فحسب ترتبط بتحديد معدلات النمو وتنظيم النسل وانما تتعدى ذلك الى تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعي للامم ايضا وذلك برفع المستويات الصحية والتعليمية

١ـ الاكاديمية الوطنية للعلوم ، النشرة السكانية ، الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٩٧٤ .

٢ـ برنارد برلسون ، النشرة السكانية ، الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، تموز ١٩٧٤ ص (١٢٥) .

٣ـ فريق من المستشارين التابعين لهيئة الامم المتحدة النشرة السكانية للامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ١٩٧٤ ص(١٢٥) .

والسعي الى عمالة تامة ، وزيادة الفرص المتاحة لكل مواطن في حياة انسانيـــة حياة حرة من مشكلات التغذية ، والسكن والعناية الطبية والتعليم والعمـــل والضمان الاجتماعي وتحسين رفاهية السكان وتطوير سلوكهم الايجابي مـــــع الاهداف الايجابية لمتطلبات التنمية الهادفة وتقدم الامة على الصعيد يـــن الاجتماعي والاقتصادي فالتغير في حجم السكان وكثافتهم ومستويات خصوبتهـــم ووفياتهم وتوزعاتهم بين الريف والحضر ومعدلات تغير هذا التوزع كلها وتركيبهم العمري والنوعي والهجرة الداخلية والخارجية امور تتفاعل تفاعلا تاما مع مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء السكان ، كما انها تنعكس على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وهدف السياسة السكانية الكشف عن المتغيـــرات المؤثرة على تطور السكان والعلاقات بينها من ناحية وبين العوامل الاجتماعيـــة والاقتصادية من ناحية ، أخرى والتأثير عليها بما يتوءام مع رفاهية المجتمـــع وتقدمه وازدهاره .

و ـ مفاهيم في التنميـــــــة :

١ ـ التنميـــــــة :

تعتبر التنمية عملية تغيير مخطط يهدف الوصول الى مجتمع افضل فهـــي عملية تغيير حضارى وهي بديل اجتماعي واقتصادى للواقع التاريخي الذى عاشه ويعيشه المجتمع انها تغيير لنمط الحياة ولطريقة سارستها ولا سلوب تصورهـــا تغيير في علاقات الانسان بالبيئـة الطبيعية وبالبيئة الاجتماعية معا ، تغييـر يتناول أساليب الانتاج الاقتصادى وأنماط السلوك الاجتماعي ويتناول المهارات المادية والقيم الخلقية (١)

وهي مسيرة متشابكة ، متكاملة ، شاملة ، طويلة الامد ، تقودها وتوجهها استراتيجية واعية هدفها اجراء تحولات جذرية متكاملة في البنى الاجتماعيـــة والثقافية والاقتصادية ، تحولات تؤدى بالمجتمع الى امكانية استخدام طاقاتـــه وموارده البشرية والمادية على أحسن وجه ، من أجل تحقيق هدف أساســـي هو اشباع أفضل فأفضل للحاجات المتنامية والمتنوعة التي تنشأ باستمرار لـــدى المجتمع الوطني ككل ولدى فئاته المختلفة وجميع افراده (٢) .

ويعرفها (روبان جاك) بأنها حصيلة التأثير المتبادل بين الرصيـــد البشرى غير القابل أصلا للتحول والغني والمصادر غير المستثمرة وبين البيئـــة الكلية التي تستمر في تطورها بفضل ادماج القوى الطبيعية بالفعاليات البشرية

---

١ ـ المهندس عبد الوهاب المصرى ، مجلة الاقتصاد ، العنصر البشرى والتنمية الريفية .

٢ ـ رزق الله هيلان ، سورية بين التخلف والتنمية (ص٣٣) .

وهي عملية كمية تفرض التوسع في بنية انتاج قائم وهي نمو المنظومات الحية والمنظومات البيئية وعلاقاتها المتبادلة (١)

غير اننا نجد ان التنمية هي عملية ارادية ترتبط اصلا بحركة المجتمع بكل قطاعاته نحو اهداف محددة وواضحة والتنمية مسألة نسبية تقاس ابعادها بالنسبة لمحوري الزمان والمكان ، كما انها عملية متكاملة متشعبة ومتوازنة ومتشابكة عندما تتحقق تكتسب قوة ذاتية تدفعها الى النمو المستمر ، فعملية التنمية تسهم ارادياً في عملية التغيير الاجتماعي وتوجهه نحو مرحلة تسمح باستغلال الموارد المتوفرة لصالح الافراد في المجتمع ، ويمكن ان تستخدم التنمية الادوات التقليدية في الانتاج وتطورها بما يتناسب ومرحلة التقدم الاجتماعي ويمكن ان تستمر عملية التطور هذه بما يخدم الوظائف الحيوية الاقتصادية والاجتماعية وتدخل في تفاعل مع معطيات الظروف المحيطة واستنادا الى ذلك فنحن نعتقد ان عملية التنمية (بما تشمله من استفادة لكل ما يساعد على التقدم واستعارة كل ما يسهم في تفجير الطاقات الكامنة في المجتمع وبداخلها ضمن نسيجه المتشابك) تؤدي الى التحديث .

(٢ – التنمية الاجتماعية :

هي عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وللمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية لهما وتكامل عناصر حياتهما (٢) .

---

١ – روبان جاك (من التنمية الاقتصادية الى النمو البشري) ، ترجمة شحادة الحوشان ص ٦٦–٦٨ .

٢ – عبد الرحمن بوادقجي ، التنمية الاقتصادية .

٣ـ التنمية الاقتصادية :

تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية وتتباين تبعا لاختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي يعتمد عليها الباحثون في تحديد معناها فالبعض يرى انها عبارة عن مجموعة من الاجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تهدف الى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية ، تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الاجمالي ، ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي كما تهدف الى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه (١) .

ويعتبر بعض الباحثين أنها عبارة عن عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن اساليب الحياة والقيم الثقافية ، والتحول الى التحديث يتضمن صراعا حادا بين القوى الاجتماعية التي يكون التغيير لصالحها وتلك التي يكون التغيير ضد صالحها فالتحديث هنا يؤكد على دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية (٢)

وهكذا فالتنمية الاقتصادية هي عملية الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم ، وماهي الا عملية رفع مستوى المعيشة ، أي الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وهكذا جرى العرف على تعريف التنمية الاقتصادية بانها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر مدة طويلة وان معدل هذه الزيادة

١ـ المرجع السابق .

٢ـ د . محمد السيد الحسيني ،وآخرون ، مفهوم التنمية عند ماركس ،دراسات في التنمية الاجتماعية .

يقيس سرعة التنمية ومدى الجهد الانمائي المبذول في مجتمع معين بالنسبة لمجتمع آخر (١) .

كما يرى (باليدين مبير) ان التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن وانها ذلك التفاعل القوى الذى يستمل لفترة طويلة في الكيان الاقتصادي للدولة ويشتمل على تحولات في الاشياء والكميات ، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان ، هناك بعض هذه الظواهر الاساسية المشتركة فيما بينهما والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الانتاج القومي للنظام الاقتصادي (٢)

اما (اوسكار لانجه) فيحددها بانها العمل الذى يؤدى الى ضمان قدر اكبر من الاستثمارات المنتجة وان تكون كافية لتحقيق زيادة في الدخل القومي بمعدل يفوق الزيادة في السكان لتحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل (٣) .

وقد اوضح عبد العزيز عجمية ان التنمية هي مجموعة المحاولات التي تهدف الى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال وفي نفس الوقت استخدامه بافضل درجة من الكفاية (٤)

١- محي الدين عمرو ، التنمية والتخطيط الاقتصادي

٢- باليدين مبير ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة بغرانب اسكندر مأخوذة من كتاب - عبد الله مكسور - التنمية الاقتصادية ص (٢٩) .

٣- اوسكار لانجه ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ترجمة هشام متولي مأخوذ من كتاب عبد الله مكسور - التنمية الاقتصادية ص (٣٠) .

٤- عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية وشاكلها مأخوذة من كتاب عبد الله مكسور ، التنمية الاقتصادية ص (٣٠) .

٤- الانمـــــاء :

يهدف الانماء الى نقل المجتمعات النامية ، التي ماتزال في مرحلة الاقتصاد الزراعي البدائي الى مستوى البلدان الصناعية المتقدمة التي ارتفع فيها مستـــوى الفرد كما ونوعيا ، وارتفع معهـــه بالتالي مستوى حياة الفرد ومستوى رفاهـــه وتطلعاته (١)

٥- النمـــــو :

يشير مفهوم النمو الى عملية التغير المستمرة التي تتم داخل المنظومـــة الاجتماعية وضمن اطرها العامة وغالبا مايكون سبب التغير عوامل داخلية (٢)

٦- معـــدل النمـــو :

تحدد الامم المتحدة معنى معدل النمو بأنه نسبة النمو الشامل في العـام المذكور الى السكان في اواسط العام ، والفرق بين معدل النمو السكاني ومعـدل الزيادة الطبيعية يعود الى الهجرة الدولية (٣) .

٧- نمو اقتصـــادي :

يستخدم اصطلاح النمو الاقتصادي بمعان مختلفة ، من أكثرها شيوعا الزيادة في الدخل القومي الحقيقي في المدى الطويل ، أي باستبعاد التغير في قيمة النقود

١- د . صفوح الاخرس ، السمات الاجتماعية والمؤسسية للبلدان المتخلفة السكان والانماء العربي (٤)

٢- د . صفوح الاخرس المتنمية والتخطيط لها ، مناقشة مفاهيم التحديث والنمـو والتغير الاجتماعي والتنمية والتمثيل عليها من واقع المجتمع العربي ص (١)

٣- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، النشرة السكانية ، ك ٢ ١٩٧٧م العدد الثاني عشر ص (١٨) .

والتقلبات الدورية في الدخل القومي ولكن من حيث ان نصيب الفرد الواحد من السلع والخدمات يتوقف على عدد السكان فضلا عن مجموع الدخل الحقيقي وان الزيادة في مجموع الدخل الحقيقي قد يصحبها انخفاض في دخل الفرد اذا زاد السكان بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في مجموع الدخل فكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الحقيقي منسوبة الى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي (١) .

وقد يستخدم اصطلاحا النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كمترادفين ولكن كثيرا ما يميز بينهما فيستخدم الاول للاشارة الى مظاهر التقدم الاقتصادي وعلى الاخص الزيادة في الدخل القومي الحقيقي او متوسط الدخل ويستخدم الثاني للاشارة الى التغير في البنيان الاقتصادي الذي يصاحب عادة نمو الدخل الحقيقي في المدى الطويل كالتغير في نسبة الناتج الصناعي أو الزراعي أو الناتج في قطاع الخدمات الى مجموع الناتج القومي .... الخ (٢)

٨- بلاد نامية :

يميل بعض الكتاب الى ربط اصطلاح البلاد النامية باصطلاح " البلاد المتخلفة " على اساس ان النمو تشير الى النشاط الذي يهدف الى القضاء على التخلف ... والنمو يتضمن مجموعة التغيرات التي تدخل على هيكل المجتمع نفسه

١- معجم العلوم الاجتماعية ، ص (٦٢٤) .

٢- معجم العلوم الاجتماعية ، ص (٦٢٤) .

والتي تحدثها ارادة واعية بقصد الوصول الى رفع مستوى الانتاج في جميع الميادين وبخاصة في الميدان الاقتصادي (١) .

٩ـ تخلف اقتصادي :

يستخدم اصطلاح التخلف الاقتصادي بمعان متعددة اكثرها شيوعا انخفاض مستوى المعيشة ، أي انخفاض متوسط الاستهلاك من السلع والخدمات انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع البلاد المتقدمة ، والتخلف الاقتصادي كما يتضح من هذا التعريف وصف نسبي ولا يمكن ان يخلو اختيار اساس المقارنة جميع بعض التحكم (٢) .

١ـ معجم العلوم الاجتماعية (ص ٩٦) .

٢ـ معجم العلوم الاجتماعية (ص ١٣٤) .

ز ـ مفاهيم في التخطيـــــط :

١ ـ التخطيـــط :

يعرف التخطيط بأنه " عملية منظمة تتضمن " :

أ ـ اتخاذ مجموعة من الاجراءات والقرارات .

ب ـ للوصول الى اهداف محددة .

ج ـ على مراحل زمنيـــــــــة .

د ـ خلال فترة او فترات مقدرة .

هـ ـ مستخدمة الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة حاليا ومستقبـــلا احسن استخدام .

ويستخدم اصطلاح التخطيط ايضا للدلالة على منهج من مناهج التغير أو الانتقال من وضع معين الى وضع آخر في الحياة الاجتماعية ، او في حدود المجتمع المعمول بالتخطيط ، فهو غاية في ذاته ، وهو أداة او وسيلة للتغير هو اداة ارادية للتغير الاجتماعي ، ووسيلة تساعده في توجيه السلوك الانساني والموارد الفنية والمادية وجهة منظمة تساعد في اشباع الحاجات والعمل على الموازنة بين الموارد والحاجات بصورة تعمل على النهوض والتقدم ، وهو عملية تعاونية تهدف الى الاسراع في التغير الاجتماعي لتحقيق حياة افضل والوصول الى مستوى اعلى من الرفاهية . وهو عبارة عن عملية المواءمة التي تتم بين الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع وبين موارده . (١)

فالتخطيط وسيلة مستمرة تلعب فيها الحكومة الدور الاداري في تعبئة المجتمع ، وهكذا من اجل تحقيق سلسلة من المشروعات المبنية على والمواجهة لتحقيق الاهداف التي تنظمها هذه الخطة .

٢ـ التخطيط الاجتماعي :

يتضمن معنى التخطيط الاجتماعي معالجة المشاكل الاجتماعية ووضع خطة ثابتة لمقابلة احتياجات الافراد في ميادين الصحة والثقافة والدين والعمل على رفع مستوى المعيشة بين الافراد ومحاربة الجريمة ، والبطالة ،ونشر العدالة وتقديم الوسائل لقضاء اوقات الفراغ فهو يعني بتنسيق خدمات المجتمع بعد الكشف عن حاجاته وامكانياته ووضع هذه الامكانيات في خدمة مطالب المجتمع وحاجاته . (١)

٣ـ التخطيط الاقتصادي :

يهدف التخطيط الاقتصادي الى اقصى زيادة ممكنة في معدل التنمية الاقتصادية ، مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعيةوالاقتصادية والعمل بكل الوسائل لتوفير الرفاهية للمجتمع واشراك الشعب بالمشاريع الاقتصادية ويهتم بالعمل على رفع مستوى المعيشة بزيادة الدخل القومي وعلاج المشكلات الاقتصادية وتيسير الحاجات الضرورية للافراد ورسم سياسة اقتصادية موجهة للقضاء على الازمات الاقتصادية والمالية والبطالة ، فهو يتركز على تنمية المجتمع اقتصاديا بزيادة دخله القومي وبالتالي زيادة دخل الفرد وهو يهدف الى تحقيق نمو متوازن في الاقتصاد القومي ،ويقصد بالتوازن ضمان اتفاق معدلات النمو في جميع الانشطة بحيث لاتتخلف احداها لتعوق الاخرى او تزيد مطالبها عن امكانياتها (٢) .

١ـ بديع محمود مبارك ، دورالتعليم في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي .

٢ـ المرجع السابق .

ويعتمد معجم العلوم الاجتماعية تعريفا لمفهوم التخطيط الاقتصادي ويرى انه قيام هيئة مركزية بتقرير اهداف معينة للنشاط الاقتصادي مع تحديد الوسائل التي تتبع للوصول الى هذه الاهداف ويتضمن ذلك استخدام الموارد الاقتصادية وتوزيعها بين الفروع والقطاعات والوحدات المختلفة للنشاط الاقتصادي (١) .

٤- التخطيط الاقتصادي والاجتماعي :

يشير اصطلاح التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الى عملية وضع خطط العمل للاستفادة من كافة الطاقات والموارد التطورية الموجودة لدى البلد وتعبئتها في مختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ذات النفع المادي والنوعي للمجتمع على ان يجرى توزيع الموارد على الفروع الانتاجية بصورة متوازنة بحيث تتحقق عملية التطوير عن اقصى نفع ممكن للمجتمع خلال فترة زمنية معينة (٢)

٥- تخطيط القوى العاملة :

يحدد مفهوم تخطيط القوى العاملة بانه العملية المنظمة المستمرة التي يتم بها حصر وتقدير موارد مجتمع ما من القوى البشرية ، ثم تصنيف هذه القوى واستغلالها اوتشغيلها وتوجيهها او توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بواسطة هيئة مركزية ، وفقا لخطة محدودة بقصد تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة في اقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة اجتماعية واقتصادية

١- معجم العلوم الاجتماعية ص (١٣٢) .
٢- الدكتور محمد الحمصي ، التخطيط الاقتصادي ص (١٦) .

ويتضمن تخطيط القوى العاملة تحديد احتياجات المجتمع الاساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ كما وكيفا ـ في مجالات المعرفة والخبرة والمهارة والتدريب وبيان اساليب تأمين هذه الاحتياجات بغية تحقيق الاستخدام الكامل المنتج للقوى العاملة خلال فترة قادمة ومعينة (١) .

٦ـ التخطيط الهيكلي :

يعبر هذا المفهوم عن تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وخلق اوضاع جديدة للنظام الاجتماعي والاقتصادي ، فهو لا يقتصر على مجرد الترميم والاصلاح في الكيان القائم بل يهدف الى تغيير جذري في المجتمع (٢) .

٧ـ التخطيط الوظيفي :

يهدف التخطيط الوظيفي الى احداث تعديلات في الشكل والوظائف التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم مع الاخذ بمبدأ التطور البطيء والاصلاح التدريجي (٣) .

٨ـ التنظيم الاقتصادي :

يورد معجم العلوم الاجتماعية تعريفا للتنظيم الاقتصادي يتحدد في معنيين يشير المعنى الاول الى اعتبار التنظيم الاقتصادي هو عبارة عن اية وحدة من وحدات النشاط الاقتصادي مكونة من عدة من الاشخاص يعملون جماعيا للوصول الى

١ـ د . عبد الغني عبد الفتاح ومحمد النوري ، الخبير بادارة التربية بالمنظمة العربية والثقافة والعلوم ، النمو السكاني وعلاقته بمشاكل القوى العاملة في البلاد العربية .
٢ـ بديع محمود مبارك القاسم دور التعليم في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي
٣ـ المرجع السابق ،

غرض منشود وبهذا المعنى يعتبر المشروع او (نقابة العمال) تنظيما اقتصاديا ويتضمن المعنى الثاني الاشارة الى اعتبار التنظيم الاجتماعي نوع من السلوك الذى تتبعه جماعة من الناس في استعمال مواردها الاقتصادية تحقيقا لغاياتها (١)

٩ـ الخطـــة :

يتضمن مفهوم الخطة في رأى بعض الباحثين مجموعة من التدابير المحددة التي تتخذ من اجل تنفيذ هدف معين وهذا معناه ان مفهوم الخطة يحدد عنصران الاول وجود هدف اى غاية نريد الوصول اليها والثاني وضع تدابير معينة ووسائل مرسومة من اجل تحقيق هذا الهدف . (٢)

كما يعتمد معجم العلوم الاجتماعية على تعريف للخطة يرى فيه ان الخطـــة بوجه عام هي وثيقة تحدد اهدافا يرجى تحقيقها كما انها غالبا ماتحـــدد الوسائل التي تستخدم لبلوغ هذه الاهداف وقد يتعلق بالاقتصاد القومي في مجموعة (الخطة الخمسية) او بقطاع معين من قطاعات الانتاج (خطة استثمار الثروة الزراعية او المائية ،) . . . ويساعد التخطيط عادة على اعادة تركيب الهيكل الاقتصادى على اسس علمية ، كما يعمل على استغلال جميع الموارد وجميع المواهب والحصول منها على اقصى طاقة للانتاج . (٣) .

١ـ معجم العلوم الاجتماعية ص (١٨٦) .

٢ـ د . عبدالله عبدالدايم (التخطيط التربوى) ص ١٨

٣ـ معجم العلوم الاجتماعية ص (١٣٢) .

الفصل الرابع

ـ طرق تحليل المسائل السكانيـــة ـ

انتهينا في الفصل الثالث الى تحديد الاطر النظرية والمنهجية التـــي تحدد فهمنا لأصول السكان وسوف نعكف في هذا الفصل الى دراسة طـــرق تحليل المسائل السكانية وهي بذلك تشكل الادوات والوسائل التقنية التـــي تعيننا في فهم مسائل السكان وتقدير توزعاتهم من حيث النوع والعمر وكـــل مايرتبط بمجالات تركيب وبنية السكان ، كما تشمل طرق تحليل المسائـــل السكانية حساب الانتاجية وحركية العمل والاستخدام في نطاق الهيكل الوظيفي للسكان وحالاتهم المعيشية وتأتي طرق تحديد الهيكل الحركي للسكان لتتم المجالين السابقين بما تشمله من حساب المعدلات الولادة والوفاة والخصوبـــة وحركة السكان الداخلية والخارجية ويمدنا تصنيف السكان حسب النشـــاط الاقتصادي والتوزع المهني بصورة شعاعية تدعم معرفتنا من خلال تحليـــل تلك المسائل السكانية بالطرائق سالفة الذكر ، وبذا تتعدد طرائق التحليـــل للمسائل السكانية حسب الوجهة التي يطل من خلالها الباحث لكنها تبقـــى طرائق متكاملة تستعين بها لفهم مسائل السكان ونشاطاتهم وبنيتهم ووظيفتهم في أطوار حياتية متباينة ومجالات نشاطات مختلفة .

اولا ـ تحليل الهيكل التركيبي للسكـــان :

يشمل تحليل الهيكل التركيبي للسكان دراسة بنية السكان العمريةوتركيبها النوعي وتوزعاتها بين الريف والحضر ، وتركيبها التعليمي والزواجي ويتم تصوير التركيب العمري والنوعي للسكان باشكال متعددة ، تبرز على شكل جداول احصائية او رسوم بيانية ، او صور ايضاحية فيران ابرز تلك الاشكال واكثرها شيوعا هو ما يعرف بشجرة الاعمار او الهرم السكاني .

ويعتبر الهرم السكاني لمجتمع ما صورة شعاعية له ، يستطيع خبير السكان ان يستقرىء من خلاله حالة السكان من فتوة او نضج او شيخوخه كما يستطيع ان يعرف مايمر بالسكان عموما من احداث طبيعية كالولادات والوفيات والهجـــرة ومايطرأ عليهم من حوادث عارضة كالاوبئة والحروب والمجاعات والازمـــــات الاقتصادية .

وتكمن أهمية دراسة وتحليل الهيكل التركيبي للسكان فيما يمكن ان يستدل منه من دلالات اقتصادية واجتماعية ، الى جانب دلالاته الديموغرافية ويعتبـــر توزع السكان حسب العمر والنوع من اهم مايتضمنه الهيكل التركيبي للسكان .

أ ـ توزيع السكان حسب التركيب العمري :

يعتبر التركيب العمري من ابرز الخصائص الديموغرافية التي يهتم بدراستها الباحث الديموغرافي والمخطط الاجتماعي فهو يفصح عن حجم القوة البشرية في المجتمع ، الحالية منها والمستقبلية ، التي تؤثر في حجم الناتج المحلي والدخل القومي وفي مستوى المعيشة .

ويتسم توزيع الاعمار في الهرم السكاني بتصنيف اعمار السكان في فئات عمرية اصطلح على ان يكون مدى الفئة فيها خمس سنوات وذلك على النحو التالي :

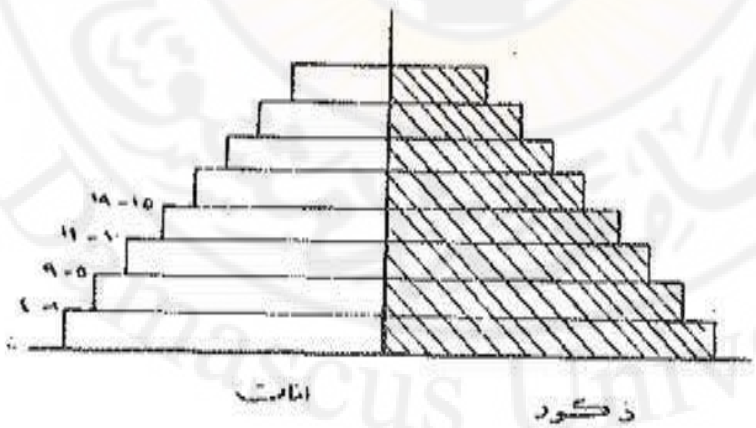
من (٠ الى ٤) ومن (٥ الى ٩) ومن (١٠ الى ١٤) وهكذا الى ان نصل الى فئة (٦٥) او (٧٥) سنة فما فوق ، وتوضع فئات الاعمار بالترتيب على مقياس رأسي على ان توضع اصغر فئات الاعمار في اسفل الشكل واكبرها في اعلاه وتتوزع تلك الاعمار حسب فئاتها المصنفة على عمود افقي تشكل قاعدته عدد الافراد في كل فئة ويتم اتخاذ وحدة طولية مناسبة للقاعدة ، كأن نعتبر مثلا ان كل سنتمتر واحد من طول القاعدة يمثل مدى الفئة ، وتدون النسب المئوية التي تخص كل فئة من مجموع السكان وحيث ان النسبة الطبيعية لتوزع الذكور والاناث في المجتمع هي (٥٠٪) تقريبا لكل منهما فلذلك ينصف ارتفاع القاعدة في جانبين اصطلح على أن يكون احدهما للذكور والاخر للاناث ، ثم تحول النسب المئوية الى اعمدة تمثل نصيب كل من الذكور والاناث في العدد الكلي في كل فئة من فئات العمر ، ويمثل الهرم السكاني نفسه المجموع الكلي للسكان في قرن من الزمن ، كما أنه لا يصور فئات السن فحسب بل يقسمها الى ذكور واناث ايضا .

ب ـ توزع السكان حسب النوع :

ترجع اهمية دراسة التركيب النوعي للسكان الى ان كون الفرد ذكرا او انثى يعد دا اساسيا لالوان نشاطه والادوار الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها في حياته كما ان عدم توازن نسبة النوع في السكان تؤثر في تكوين شكل جماعة معينة وسرعة حركتها ، وأنماط العلاقات الاجتماعية التي تسود فيها ، اذ أن كثيرا من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الهامة تتوقف على وجود توازن في نسبة الجنس او عدمه .

وتختلف نسبة النوع من مجتمع لآخر فقد تتساوى اعداد الذكور والاناث وقد تختلف لصالح الاناث دون الذكور او العكس ولكنها في معظم المجتمعات تخضع لقانون الاحتمال ، ولما كان كل تعداد للسكان يقوم بتحديد اعداد الذكور والاناث ولما كان الاستفسار عن نوع الفرد هو ابسط الاسئلة في استمارة التعداد كان التقويس النوعي للسكان هو اكثر التقويمات صحة ودقة وبوجه قانون الاحتمال ان نسبة الذكور الى الاناث متساوية تقريبا في أى مجتمع متوازن بنسبة (١) الى (١) فلو اخذنا مثلا اعمار السكان في مجتمع ما وصنفناها في فئات عمرية من (٠ الى ٤) ومن (٥ الى ٩) ومن (١٠ الى ١٤) ومن (١٥ الى ١٩) ... الخ ... ورسمناها في شكل بياني نجد الشكل الناتج عبارة عن مثلث قائم فاذا فعلنا هذا بالنسبة للذكور وطبقناه على الاناث فان الشكل الناتج سوف يكون نظيرا للمثلث الاول ومن المثلثين معا يتكون الشكل العام للهرم السكاني (انظر الشكل التالي للهرم السكاني) .

شكل توضيحي للهرم السكاني



ج- نسبة الجنس :

تحسب نسبة الجنس بشكل عام بقسمة عدد الذكور على عدد الاناث وضرب الناتج في مائة .

نسبة النوع = $\frac{\text{ذ}}{\text{نا}} \times \text{ك}$ ، حيث :

(ذ) عدد الذكور في مجتمع ما

(نا) عدد الاناث في نفس المجتمع

(ك) معامل اختياري = ١٠٠

فاذا كانت نسبة الجنس (١٠٠) فهذا يشير الى التوازن التام بين اعداد الذكور والاناث أما اذا تجاوزت النسبة المائة فهذا يعني ان النسبة ارتفعت لصالح الذكور واذا انخفضت عن المائة فهذا يعني ان النسبة ارتفعت لصالح الاناث ولا يقتصر حساب نسبة الجنس لمجموع السكان فحسب ، بل يتعداه الى حساب نسبة الجنس المقابلة لكل فئة عمرية ، وحسابها عند الميلاد فحساب نسبة الجنس عند الميلاد هي عبارة عن عدد الذكور منسوبا الى عدد الاناث الذين تقل اعمارهم عن السنة الواحدة ومن المعلوم ان عدد المواليد الذكور في هذه السن اكثر بقليل من عدد المواليد الاناث ، بحيث تصل نسبة الجنس الى حوالي (١٠٥) .

اما نسبة الجنس المقابلة لكل فئة عمرية فهي عبارة عن عدد الذكور لكل مائة انثى هن من نفس الفئة العمرية واما نسبة الجنس لدى مجموع السكان فتشمل جميع السكان الذكور والاناث بغض النظر عن الفئة العمرية التي ينتمون اليها .

د ـ اصناف الهرم السكاني :

يصنف الهرم السكاني في ثلاثة اصناف رئيسية : صنف يتميز بتركيز (٤٧٪) من السكان او أكثر في فئات العمر من (٠ الى ١٤) سنة (و٤٨٪) من السكان في فئات السن من (١٥ الى ٦٤) سنة و ٥٪ من السكان في فئة العمر (٦٥ فما فوق) ويسود هذا النوع من الهرم في المجتمعات الزراعية والبلدان النامية حيث ترتفع نسبة المواليد بين السكان مما يجعل قاعدة الهرم عريضة .

ويعتبر السكان في هذه الحالة في دور الشباب او الفتوة حيث يتميزون بالحيوية وبالقدرة على الانجاب كما ان وفرة المواليد تقدم لبنات الاجيال القادمة فهم يتجهون نحو الازدياد ويوجه معظم النشاط الاقتصادي لدى هؤلاء السكان نحو التعمير للمستقبل ، لبناء المدارس والمعاهد والمساكن لأطفال جدد يفدون باستمرار وربما خفف من عبء العاملين من هؤلاء السكان أنهم يربون اجيالا مقبلة مستهلكة في الوقت الحاضر ولكنها منتجة في المستقبل .

ويتميز الصنف الثاني بقاعدة ليست عريضة وجوانب ترتفع رأسيا قبلان تصل الى فئات السن العليا ، أي الى قمة الهرم ومعنى هذا ان السكان يتركزون في هذا النوع في فئات السن الوسطى ، من ١٥ الى ٦٤ سنة ، ويمتاز هؤلاء ايضا بقلة المواليد وقلة الوفيات ، ولكن لديهم من المواليد ما يكفي لنمو السكان وتجدد الاجيال ويعتبر السكان في هذا القسم بحالة النضج او الكهولة .

اما الصنف الثالث فهو الهرم في حالة الشيخوخة حيث لا يشكل صغار السن اكثر من ١٥٪ من السكان ، وحيث يتركز السكان في الفئة الوسطى والمتقدمة في السن .

هـ ـ العوامل التي تؤثر في الهرم السكاني :

للهرم السكاني حركة خاصة به وحركة اخرى تتفاعل مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فبالحركة الاولى تبرز الوفيات والولادات من اهم العوامل التي تؤثر في شكل الهرم ، اما الحركة الاخرى فهي تلك التي ترتبط بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، مثل التصنيع وأثره في الهجرة واختلال التوازن السكاني في الريف والمدينة . كما تلعب العوامل السياسية مثل الحروب دورها في شكل الهرم السكاني ، فالمجتمعات التي عانت من الحروب يتميز هرمها السكاني بشكل غير متوازن وخاصة في جانب الذكور وفي فئات الاعمار الشابة ، ان الحرب العالمية الثانية ، مثلا ، تركت آثارا كثيرة على شكل الهرم السكاني في اوروبا ، ولذلك يلاحظ الباحث السكاني ضمورا في فئات الشباب من الذكور للاعوام التي تلت الحرب وقد أثر ذلك التركيب على طبيعة العمالة والاستخدام في تلك المجتمعات وسياستها نحو تحديد النسل .

ويؤثر التخطيط العقلاني لبعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في شكل الهرم السكاني فالتخطيط لدخول المرأة ميدان العمل والتعليم يرفع سن الزواج عندها وبالتالي تتحجم فترة الخصوبة وتقل عدد الاطفال فتضيق قاعدة الهرم السكاني على المدى الطويل كما تعمل السياسات السكانية باتجاهين متعاكسين فالسياسات التي تعمل على ضبط النسل وتحديده ، تجعل الفوارق محدودة ما بين الفئات العمرية المختلفة والقاعدة السكانية اما السياسات التي تعمل على تشجيع النسل دون ضابط فتجعل الهرم السكاني متسعا في قاعدته وشديد الانحدار في كلا جانبيه .

ثانيا ـ تحليل الهيكل الوظيفي للسكـــان :

يرتبط الهيكل الوظيفي للسكان ارتباطا وثيقا بعملية الانتاج والعمالـــة والاستخدام ، وبتنمية الموارد البشرية ويتطلب البحث في الهيكل الوظيفـــي للسكان دراسة من هم في سوق العمل وخارجه ، ودراسة الفئات التي تنتظـــر دورها للدخول في سوق العمل ، وأولئك الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونـــه وكذلك دراسة بعض الفئات العاملة التي تصنف تحت اسم البطالة المقنعة والفئـــات العاملـــة مـــن تحتـــاج الـــى تأهيل وتدريب مهني ، ناهيك عن دراسة حركية العمال من قطاع الى آخر ومن مهنة الى اخرى .

ويتم حساب السكان داخل القوة البشرية بحصر السكان ممن تتراوح اعمارهم من ١٠ او من ١٢ الى ٦٥ سنة وذلك حسب التعريف الاجرائي المستخدم في مرحلة زمنية معينة ، ويطرح من هذه الفئات الاشخاص غير القادرين على العمل بسبب عجز دائم .

ويندرج ضمن القوة البشرية فئتان رئيسيتان هما : فئة من هم داخل قوة العمل وفئة من هم خارجها ويتم حساب الاشخاص داخل قوة العمل بجمع المشتغلين والمتعطلين في فترة زمنية معينة واذا كان حساب المشتغلين لا يشكل اشكـــالا كبيرا فان حساب فئات المتعطلين يحتم علينا ان نحدد تعريفها الاجرائـــي وحساب نسبة التعطل والدخول او الخروج من سوق العمل .

ويبرز مفهوم الاعالة كأحد المداخل الاساسية في تحليل الهيكل الوظيفـــي للسكان لارتباطه الوثيق بنسبة المساهمة في قوة العمل بالنسبة الى مجموع السكان

ان دراسة وتحليل الهيكل الوظيفي للسكان تستدعي ايجاد مؤشـــرات تمكننا من التعرف على واقع التركيب الوظيفي للسكان وتشخيص مشكلاته ومن اهم تلك المؤشرات نسبة المساهمة في قوة العمل ، ومعدل الاستخدام وطبيعته ودرجتـــه والانتاجية والاجر الحقيقي ، والانتاج واخيرا حركية العمل .

آ ـ نسبة المساهمة في قوة العمل الى مجموع السكان :

تشير نسبة المساهمة في قوة العمل الى قوة العمل المتاحة والتي يمكن ان تشارك في عملية الانتاج ، فهي تشمل مجموع العاملين والمتعطلين في فترة زمنية معينة حسب فئات الاعمار والنوع والجنسية ،

ويوضح هذا المؤشر نسبة المساهمة بين الذكور والاناث حسب الجنسيـــات المختلفة خلال سنوات متعددة مما يسمح لنا برصد الفئات التي تنخفض فيها نسبة المساهمة فنعمل على رفعها بما يتناسب وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتعتبر زيادة نسبة المساهمة في قوة العمل وبخاصة في فئات الانـــــات وانخفاض معدل او نسبة الاعالة من المؤشرات الايجابية للتطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .

ب ـ معدل الاستخدام :

يشير هذا المؤشر الى قياس العمالة بشقيها الكامل والجزئي ويمكن حساب معدل الاستخدام من النسبة الكلية لقوة العمل .

ويعرف الاقتصاديون العاطل كليا عن العمل بأنه ذلك الشخص الذي يكون في مرحلة سن العمل وهو قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه ولكنه لا يجده ان عـــدم تشغيل هذه الفئة من السكان يؤدي الى ضياع عناصر بشرية كان يمكن ان تستخـدم

في عملية الانتاج فتزيد منه حيث ان العناصر البشرية تصبح عالة على المجتمع بدلا من ان تستخدم فيما اذا اتيحت لها الفرصة لتعمل كجزء من قوة الاستخدام الفعلية وغالبا ماتكون البطالة الكاملة من فئات العمال غير المؤهلين فنيا .

ومن هنا تبرز قيمة معرفة اعداد البطالة ، ومؤهلات العاطلين ، وعلى هذا الاساس يمكن تدريب العاطلين بتوجيههم الى انماط عمل يحتاجها المجتمع وكذلك من الممكن اتاحة الفرصة لتصور المستقبل وكيفية توجيه المنتسبين الى الجامعات والمدارس الفنية الاخرى .

ج ـ طبيعة الاستخدام :

يشير هذا المؤشر الى تحليل الاستخدام من زوايا متعددة فهو يمكننا من دراسة الاستخدام حسب النشاطات الاقتصادية وحسب المهنة والحالة العملية والمستوى التعليمي .

ومن هنا فان هذا المؤشر يمكننا من دراسة العمود الفقري لقوة العمل ما يسمح بتنظير جوانب الاستخدام وتمركزها او تخلخلها في المهن والنشاطات الاقتصادية المختلفة وجلي ان هذا التنظير يساعد الى حد بعيد في رسم سياسة للاستخدام تعتمد اولا على واقع الاستخدام وتمكن ثانيا من مواءمتها لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحوي مؤشر طبيعة الاستخدام اسسا متعددة من اهمها

١ ـ توزع الاستخدام حسب ابواب المهن واقسامها :

يعتبر التوزع المهني احد الادوات الاساسية في تحليل الهيكل الوظيفي للسكان ، فهو يكشف عن الصور الشعاعية للاستخدام بتوزيعها الفني والاداري والوظيفي ويبرز تمركز المشتغلين في مهنة دون اخرى ونصيب كل قسم من اقسام

المهن من القوة العاملة ، فيعطي اساسا سليما للمقارنة بين مختلف الوظائف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .

ويستدل عليه من خلال مؤشرات واسس تطرح على شكل اسئلة واضحة وانطلاقا من تعاريف اجرائية منسجمة والواقع الميداني . ويتم القياس العملي للتوزع المهني بحساب المشتغلين في كل مهنة الى مجمل المشتغلين في جميع المهن .

وتتم عملية تخطيط التوزيع المهني بمقارنته مع الاحتياجات والامكانيات التي على ضوئها توضع خطط التنمية طويلة وقصيرة الاجل .

٢- توزيع الاستخدام حسب ابواب النشاط الاقتصادي :

يعطي توزيع الاستخدام حسب النشاط الاقتصادي صورة للتوزيع النسبي للاستخدام في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وهذا يبين مدى اعتماد المجتمع على نشاطات اقتصادية معينة دون سواها فيوضح نمط النشاط السائد في المجتمع من خلال تمركز عدد المشتغلين فيه ويتم حساب التوزيع النسبي للاستخدام حسب ابواب النشاط الاقتصادي بحساب نسبة عدد المشتغلين في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية بالنسبة الى مجمل عدد المشتغلين في مختلف القطاعات .

وهناك طريقتان لتمييز نوع النشاط :

١- مهنة كل فرد (نوع العمل الذي يزاوله فعلا : فلاح ، بناء ، عامل على ماكينة ، كاتب على الالة الكاتبة) .

٢- والصناعة التي يعمل بها الشخص (الزراعة ، تشييد وبناء ، معمل ماكينات اوموسسة مالية) .

ان هذين النوعين من التصنيف ليسا سواء ، فبعض المهن يمكن ان توجد في الصناعات المتعددة ذلك ان التصنيف الصناعي للمشتغلين ليس له دلالة عن نوع العمل الذي يؤدونه وعلى سبيل المثال (تستخدم بعض مؤسسات البناء والتشييد او المزارع ذات الدرجة العالية من التنظيم عددا كبيرا من الكتبة والعمال الاخرين) (١)

٣- توزع الاستخدام حسب الحالة العملية :

يوضح توزع الاستخدام حسب الحالة العملية تركز المشتغلين حسب حالتهم العملية فيما اذا كانوا يعملون لحسابهم او بأجر او اصحاب عمل او يعملون لدى الغير بدون اجر ، فتوضح لنا معرفة تلك النسبة مدى انكماش او توسع فئة ما بالنسبة الى بقية الفئات الاخرى . فالتوسع الكمي مثلا لفئات اصحاب العمل يدل على مدى اتساع وتركز النشاط الاقتصادي المعتمد على القطاع الخاص كما ان تطور نسبة من يعمل لحسابه الى مجموع عدد المشتغلين خلال سنوات متعددة يبين فيما اذا كانت بعض فئات المهن في هذه الحالة العملية تميل نحو الانحسار او الزيادة وبعبارة اخرى ان ايجاد نسبة من يعمل لحسابه تشير الى توسع او انخفاض نسبة اصحاب العمل ممن لا يوظفون لديهم مشتغلين ، وعلى هذا يصبح القياس العملي لهذه الفئة هو ايجاد نسبة المشتغلين في فئة من يعمل لحسابه الى مجموع عدد المشتغلين ويوضح تطور الفئة الخاصة بمن يعمل باجر بشكل عام

---

(١) جورج باركلي ، اساليب تحليل البيانات السكانية ، ترجمة سعد زغلول امين عبد الخالق محمود ذكري ، محمد السعدي الخضيري ، مراجعة عبد المنعم ناصر الشافعي ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ١٩٦٨ ص (٦) .

مدى اقبال المشتغلين او ابتعادهم عن العمل لدى الغير سواء اكان في قطـــاع الحكومة او في القطاع الخاص .

٤- توزيع الاستخدام حسب الحالة التعليمية :

يوضح توزيع الاستخدام حسب الحالة التعليمية الوضع التعليمي للمشتغلين والمستوى التعليمي لهم كما يصور السياسات المرجوة لزيادة نسبة عدد المتعلمين في المشتغلين ، واذا كان ربط سياسة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة من اهم ماتسعى اليه الخطة فان التعرف على المستوى التعليمي للمشتغلين يمكن من رسم سياسة محو الامية بين المشتغلين في قطاعات من (لايقرأ ويكتب) حسب النوع كما يدل هذا الاسّ على التطور الاجتماعي من خلال معرفة تطور نسبة المتعلميـــن من المشتغلين عبر سنوات متعددة الى مجموع عدد المشتغلين وتطور نسبـــــة المؤهلات العليا وتعطينا هذه التطورات ايضا توقعات المستوى التعليمي للمشتغلين في سنوات قادمة بناء على دراسات التطور في السنوات الماضية ، كما وتدنا بتحديـد الاهداف التي يرجى تحقيقها ، ويتم القياس العملي لهذا الاسّ بنفس الطـــرق السابقة اى باستخراج النسب المئوية للحالة التعليمية الى مجموع عدد المشتغلين .

د- درجة الاستخدام :

يوضح هذا المؤشر القياس الكمي للاستخدام مما يمكننا من تصنيف المشتغلين في فئات ساعات عمل تتدرج ممن يعمل من ساعة الى ١٥ ساعة في الاسبوع ومـــن ١٦ ساعة الى ٢٥ ساعة ومن ٢٦ الى ٣٩ ساعة وهذا الفئات تتدرج تحت اسم البطالة الجزئية ، اما من يعمل اكثر من ٤٠ ساعة مدفوعة باجر فيصطلح عليـه احصائيا بانه ضمن فئة العمالة الكاملة .

ويلاحظ الاقتصاديون على هذا التعريف عدم اخذه بعين الاعتبار التطابق بين الوظيفة والمؤهل العلمي والفني اضافة الى ان عدد الساعات المدفوعة باجر لا يشير الى عدد الساعات الفعلية الموضوعة في العمل ، وعلى هذا يعرفون العمالة الكاملة بأنها تتمثل بمجموعة الاشخاص العاملين طوال ساعات العمل المقررة في الاسبوع في وظائف تناسب مؤهلاتهم ومستواهم العلمي والفني مما يسمح بالتمييز بين العمالة الكاملة والبطالة المستترة ، والتمييز بين النوعين ضروري من الوجهة العملية ، لاهمية البطالة المستترة في خفض الانتاج فاذا اعتمدنا على التعريف الاحصائي وحده تصبح البطالة المستترة مطموسة المعالم ضمن اعداد العمالة الكاملة وتبرز في الدول النامية مشكلة البطالة المستترة لتصبح من اهم المعيقات في وجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومع اخذنا بالتعريف الاقتصادي الا اننا نرى اهمية التأكيد على ربط التطور التكنولوجي المستمر بأداء الوظيفة حيث أن التطور التكنولوجي وطرق اداء العمل يسيران في النصف الثاني من القرن العشرين بسرعة تخلق تفاوتا بين المهارات الفنية المكتسبة وظروف اداء العمل وطرقه مما يستدعي تدريبا مستمرا لملاحقة ذلك التطور ، وعلية فان العمالة الكاملة من الوجهة النظرية يجب ان تقاس بعدد ساعات العمل الفعلية مع اخذنا بعين التطابق بين الوظيفة والمؤهل العلمي تطابقا يتطور مع تطور التكنولوجيا الحديثة

هـ ـ الانتاجيـــة :

يعتبر مؤشر الانتاجية من اهم المؤشرات في تحديد سياسة الاستخدام والتوظيف وفي تحديد العناصر التي تدخل في حسابات تنمية الموارد البشريـــة كما ويمكننا بواسطة هذا المؤشر ان نتعرف على الانتاجية في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة فتحدد اى القطاعات اقل انتاجية من القطاعات الاخرى وأيها

اكثر انتاجية ، كما تحدد اسباب ازدياد او انخفاض الانتاجية لتتلافى مايعيق التقدم الانتاجي في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية ، ويتيح لنا هذا المؤشر ايضا بنقل الايدى العاملة من القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة الى قطاعات اخرى تعتبر مجالا ومصدرا لقوة بشرية عاملة يحتاجها المجتمع ولمؤشر الانتاجية فائدة اخرى تتمثل في تحديد سياسة تنمية الموارد البشرية حيث يمكننا باستعماله ان نعدل التنبوءات المستقبلية التي تخص الطلب على العمل . ويمكن قياس هذا المؤشر بقسمة عدد ساعات العمل الفعلية في كل قطاع على الانتاج الحقيقي في القطاع اى على الانتاج الكلي مطروحا منه نسبة الزيادة في الانتاج العائدة الى التضخم المالي وتعطينا هذه الطريقة عدد ساعات العمل المطلوبة لانتاج كمية معينة فمثلا ان انتاج الف ليرة سورية في قطاع (آ) يحتاج الى ٤٠ ساعة عمل بينما يحتاج انتاج المبلغ نفسه في قطاع (ب) الى ٥٠ ساعة عمل ومعنى هذا ان الانتاجية في القطاع (آ) هي اعلى منه في القطاع (ب)

وهناك طريقة اخرى لقياس الانتاجية تتمثل في قسمة الانتاج الحقيقي في كل قطاع على عدد ساعات العمل الفعلية ، وتعطي هذه الطريقة عدد الليرات السورية المنتجة لكل ساعة عمل فمثلا بالرجوع الى مثالنا السابق نجد ان كل ساعة عمل في قطاع (آ) تنتج خمسة وعشرين ليرة بينما تنتج كل ساعة عمل في قطاع (ب) عشرين ليرة فقط .

وعندما نتكلم عن الانتاجية لابد من الاشارة الى العوامل التي تؤثر في خفضها او زيادتها ومن تلك العوامل نذكر العمالة الكاملة والبطالة بأنواعها (كاملة - جزئية - مستترة) وبرامج التدريب التي تسمح بنقل العمال من قطاع الى آخر وهناك عوامل اخرى تلعب دورا اساسيا في زيادة الانتاج او خفضه وتحتاج الى

دراسة ميدانية مفصلة اهمها : كفاءة الادارة والجانب الانساني والاجتماعي في العمل ، ونسبة الغياب ، وعدد الاستقالات وما الى ذلك من تغيرات تدل على الاتجاه نحو العمل والرغبة فيه .

و ـ الاجر الحقيقي والانتاج :

يدل هذا المؤشر على توضيح العلاقة بين ما يقدمه العامل من انتاج وما يعود عليه في المقابل ، واهمية هذا المؤشر تكمن في دراسة توزيع عائدات الانتاج حسب العمل الموظف في الانتاج ، ان اختلال تلك العلاقة بين ما يقدم العامل وما يحصل عليه انعكاسات اجتماعية واقتصادية متعددة منها الدافع الى العمل والحافز على الانتاج ، فاذا كان اجر العامل اقل مما يقدم من انتاج أثر في حوافزه على العمل واذا كان الاجر اكثر مما يقدم أثر في انخفاض الدخل القومي .

ز ـ حركية العمل :

ان لحركية قوة العمل دلالات اجتماعية الى جانب دلالاتها الاقتصادية الواضحة في امكانية نقل وسهولة حركة فئات العمل من حرفة الى اخرى من خلال التدريب والتأهيل المهني ويتمثل الجانب الاجتماعي في امكانية انتقال فئات المشتغلين من قطاع الى آخر او من فئة اجتماعية الى فئة اجتماعية اخرى اعلى منها وهو ما يسمى عادة بالحراك الاجتماعي .

ويمكن دراسة هذا المؤشر عمليا باستخراج نسبة عدد المنتقلين من حرفة الى اخرى وهذا لو امكن دراسة الانتقال من بعض المهن غير الفنية الى مهن فنية تتطلب كفاءة معينة ، والاسس الثاني في حركية العمل يتمثل في دراسة عدد المنتقلين من المشتغلين من نشاط اقتصادي الى نشاط آخر .

ثالثا ـ تحليل الهيكل الحركي للسكان :

يصرف التغير في حجم السكان سواء بالزيادة او النقصان بالحركة والحركة السكانية محصلة عوامل ثلاثة : هي الولادات والوفيات والهجرة وتتجدد المجتمعات تبعا لهذه العوامل فهي تفقد في كل حين عددا من افرادها وتعتاض عنهم بالولادة وتشبه في هذا التجدد الجسم الحي الذي يفقد بعض خلاياه ويستعيض عنها بخلايا حديثة فالولادات تعمل على زيادة عدد السكان او ثباته في حين تعمل الوفيات على تناقص عددهم اما الهجرة فهي تعمل على زيادة عدد السكان في البلد المهاجر اليه ونقصانه في البلد المهاجر منه ، وتتميز عن الولادات والوفيات في انها حركة سكانية يقتصر تأثيرها على حجم السكان وتوزعه في البلد المهاجر منه واليه في حين ان الولادات والوفيات ظاهرتان حيويتان وحركتان ذاتيتان تؤثران في كم السكان وتركيبه النوعي في المجتمعات ككل وليس في بلد دون آخر .

وسوف نتعرض الى تحليل الحركة السكانية في اشكالها الثلاثة مع شرح لمعناها ومؤشراتها دون ان نتعرض قوانينها الرياضية .

آ ـ الـولادات :

تعتبر الولادات من اهم اشكال الحركة السكانية في تأثيرها على نمو المجتمعات وزيادة حجم السكان او ثباته وتحديد نوعه ، وتتأثر الولادات بعوامل ومتغيرات عديدة ، تبرز في مقدمتها التحولات التي تتم في البنى الاقتصادية والاجتماعية وتتفاوت معدلات المواليد من مجتمع لآخر فهي تشكل في بعض المجتمعات (٣٠ بالالف وتصل في مجتمعات اخرى الى (٤٠ بالالف) وذلك كما في بعض المجتمعات الزراعية والدول النامية ويرتبط مفهوم الولادات بمفاهيم اخرى مثل التوالد والخصوبة والقدرة على التوالد والخصب ، ويستخدم مفهوم التوالد للدلالة على القوة الكامنة

في السكان ، والخصوبة للدلالة على التكاثر الفعلي للسكان ، ويستخدم مفهوم الخصب كمرادف لتكاثر السكان ، اما مفهوم معدل المواليد فيستخدم في اللغة الديموغرافية للدلالة على التكاثر بشكل عام ، ويستخدم علميا للدلالة على طريقة محددة لقياس خصوبة السكان او لبيانها ، .

ويعتبر مقياس المواليد الخام من أبسط المقاييس استخداما واكثرها شيوعا للدلالة على معدل التكاثر ، ويتم حسابه باستخراج معدل عدد المواليد خلال سنة معينة منسوبا الى عدد السكان المقدر على الغالب في منتصف تلك السنة مضروبا بمائة .

ولكن هذا المقياس ، محمل بالغموض والبلبلة وخاصة فيما يتعلق بماهية المولود الحي ، وتعريفه الاجرائي ، فمعدل المواليد الخام قد يشتمل على المواليد الاحياء والمواليد الاموات ، وتبعا لذلك لا يمكن الاعتماد عليه في قياس الخصوبة البشرية ، لذا يعتمد على مقياس الخصوبة الخاص الذى يمكن من حساب معدل الخصوبة الكلي ومعدل التكاثر الاجمالي ، الا ان معدل التكاثر الاجمالي هذا نظرى بحت لا يحسب حساب من يتوفين من النساء خلال سنوات الحمل ، اللواتي لابد من أخذهن بعين الاعتبار ليكون المقياس اقرب الى الدقة ، لذا يعتمد على مقياس المعدل الصافي او الحقيقي للتكاثر الذى يأخذ في الحسبان النساء اللواتي على قيد الحياة في كل سنة من سنوات الحمل ، ثم تحسب الخصوبة الكلية على اساس النساء الباقيات على قيد الحياة .

ب ـ الوفيات :

تلعب الوفيات دورا كبيرا في التأثير على حجم السكان وتركيبه النوعي فهي من اهم العوامل التي تعمل على تناقص عدد السكان والتأثير في تركيبهم النوعي وتختلف معدلات الوفيات من مجتمع لآخر ، ومن فترة زمنية لاخرى في المجتمع نفسه

نظرا لانها يحدث - بالاضافة الى الاسباب الطبيعية - نتيجة امراض او حوادث سيارات او انتحار أو جرائم قتل ، أو حروب .. الخ .. كما انها تتأثر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية باتجاهات متعددة .

وتستخدم في تحليل حركة الوفيات وحساب معدلاتها طرق وقياس متعددة من اهمها مقياس الوفيات الخام ، ومقياس وفيات الرضع ومقياس توقعات الحياة ويستخدم مقياس الوفيات الخام للدلالة على المستوى العام للوفيات ومدى ارتفاعه او انخفاضه ولكنه لا يفسر التغير التي تحدث في بنية السكان وفي البنى الاقتصادية والاجتماعية ، كما انه لا يصلح للمقارنة بين معدلات وفيات الذكور ووفيات الاناث وكذلك بين معدلات الوفيات في الفئات العمرية المختلفة وتبعا لذلك فهو مؤشر ذو قيمة محدودة ، لذا يعتمد على مقياس وفيات الاطفال والرضع باعتباره اكثر دقة وحساسية من مقياس الوفيات الخام ، حيث يوضح مدى تفاوت معدلات وفيات الاطفال والرضع من فترة الى اخرى ومن مجتمع الى آخر ومدى تفاوت معدلات الوفيات بين الذكور والاناث ، كما يعتبر مؤشرا حساسا لمدى تقدم المجتمع من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، كذلك يعتمد في حساب معدلات الوفيات على مقياس توقعات الحياة ، فيفيد في معرفة متوسط عدد السنوات المتوقع ان يعيشها عدد من الاشخاص ولدوا في وقت واحد ويتم حساب هذا المقياس بحساب :

$$\frac{\text{عدد الاشخاص الاحياء في بداية سنة معينة من العمر}}{\text{مجمل عدد سنوات الحياة الباقية للمجموعة ككل}} \times ١٠٠$$

ج - الهجـــــرة :

ترتبط الهجرة ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم في نطاق البلاد المهاجر منها والبها على حد سواء فهي شكل من اشكال الحركـــة

السكانية ونموذج من تحرك السكان من مكان الى اخر مدفوعين في البحث عن فرص في العمل وأنماط من الحياة تختلف عن الانماط التي اعتادوا عليها فالهجرة بهذا المعنى سلوك فردي يتأثر بعوامل الدفع من المكان المهاجر منه ومجذوبا بعوامل الجذب في البلد المهاجر اليه ، لذلك يربط علماء الديموغرافيا والاجتماع تفسير الهجرة وتحديد عواملها بتحليل عوامل الدفع والجذب لاستخلاص المعطيات التي تمكن من التخطيط للهجرة للحد منها لوضع سياسة سكانية تخطط للهجرة حسب الاهداف والبرامج الاقتصادية المحددة في مشاريع التنمية .

وتؤثر الهجرة بدورها في اتجاه التغير الاقتصادي والاجتماعي بما تحدثه من آثار في الهرم السكاني وحجم السكان وتركيبهم في المكان المهاجر منه والمكان المهاجر اليه وبصفة خاصة اذا كانت الهجرة من فئة عمرية محدودة في الهرم السكاني دون فئات اخرى فاتجاه الهجرة يجذب عادة فئات الذكور من السكان دون الاناث مما يترك فجوات في الهرم السكاني في فئات الذكور الشابة والمجتمع المهاجر منه ، واستطالة غير طبيعية في جسم الهرم السكاني للمجتمع المهاجر اليه وكلا الامرين (الاستطالات والفجوات) يعملان فعلهما في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالمجتمع الذي يتسم بفجوات كبيرة في الهرم السكاني في فئات الاعمار من الذكور يشكو من قلة في اليد العاملة ، وضمور في النشاطات الحيوية للمجتمع فتترك تلك النشاطات وتولد بدورها عوامل دفع جديدة لسلسلة من الهجرات هذا من حيث تأثير الهجرة على جسم سكان المجتمع المهاجر منه اما تأثيرها على جسم المجتمع المهاجر اليه فيبرز في اختلال الموازنة مابين الفئات العمرية وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية وضغط السكان على الخدمات الاجتماعية والمنافسة في سوق العمل .

ان الهجرة التي لا تصطحب بخطط تنموية تستوعب الفئات العاملة المهاجرة تتسبب في انتشار البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للافراد المهاجرين كما تؤثر الهجرة غير المبرمجة في خلق اوضاع اجتماعية غير متجانسة وضغوط على المساكن والمرافق العامة ، ان حركة السكان من مكان الى آخر اسرع بكثير من قدرة المجتمع على بناء المرافق والخدمات للزيادة غير الطبيعية في حجم السكان وتركيبهم ان الزيادة الطبيعية للسكان تمكن المخطط من التنبؤ بنمط التغير السكاني واستيعابه بعض الشيء في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اما الزيادة العامة للسكان بما تشمله من زيادة طبيعية وبما يضاف اليها من حركة سكانية فهي زيادة متأرجحة متذبذبة يصعب التخطيط لاستيعاب اعدادها .

وتصنف الهجرة حسب حركتها المكانية الى نوعين رئيسيين : هجرة داخلية وهجرة خارجية ، فالهجرة الداخلية تتميز بالانتقال المكاني من وحدة اجتماعية الى وحدة اجتماعية اخرى داخل حدود الدولة الواحدة ، اما الهجرة الخارجية فهي انتقال الافراد من دولة لاخرى عبر الحدود حيث ينسلخ الفرد من وسطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والاداري ويدخل وسطا اجتماعيا مختلفا عن الوسط الاصلي .

وترتبط الهجرة بعنصر الزمان اضافة الى ارتباطها بعنصر المكان ، فمن الهجرة ما هو مؤقت وهو أقرب ما يكون الى الحركة السكانية منه الى الاستقرار السكاني ومنها ما يكون هجرة دائمة يخرج المهاجر من ارض الى اخرى دون نية الرجوع الى بلده الاصلي ، وهذا النوع من الهجرة ينظم عادة في ظل اتفاقات دولية ويحدد بقوانين ونظم ادارية تنظم دخول وخروج المهاجرين ، وما بين الهجرة الدائمة والمؤقتة تبرز حالات تتداخل فيها عناصر الزمن . ونميز في تلك الحالات بين نوعين

آخرين هما : الهجرة الدائمة المؤقتة ، والهجرة المؤقتة الدائمة ففي الحالة الأولى تكون في نية المهاجر ان يستقر ابدا في البلد المهاجر اليه ولكنه يعكف عن ذلك بعد فترة ، فيعود انا الى وطنه الام او ينتقل الى مكان اخر وفي الحالة الثانية يكون اتجاه المهاجر نحو الاستقرار الى أمد محدود ، ثم يتفاعل مع المجتمع المهاجر اليه ، وتنقلب الهجرة المحدودة الى امد لتصبح هجرة دائمة .

ان التمييز بين الحالات الاربع السابقة في مضمار الهجرة مهم من حيث ارتباطه بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسكاني فمع ان التصنيف النهائي الديموغرافي للشخص يكون اما مهاجرا هجرة دائمة او مؤقتة لكن حركة السكان تلزمنا بأن نرصد احتمال الحركة من صنف الى آخر لذلك لابد من رصد حركتها وأماكن استقرارها ، ان بحوث الهجرة التقليدية كانت غالبا ماتعالج النمطين السابقين اما البحوث المعاصرة فعليها ان تتخطى المرحلة السابقة لترصد وتتبع المهاجر في موطنه الجديد وتفاعله مع ذلك الموطن وتحركه منه الى موطن آخر ان الدراسة الجادة لبعض اسماك البحار تعدت نطاق الرقم الاحصائي بأن سمك (السلمون) مثلا ، يغادر منطقة ما بأعداد معينة ويعود الى منطقة اخرى بأعداد اخرى ان الدراسات الجادة حتى لأسماك البحار بدأت منذ أمد بعيد باقتفاء سير حركة الاسماك وتفاعلها مع البيئات المتعددة التي تجتازها من موطنها الاصلي الى نهايتها الجغرافية او عودتها منها .

وتتعدد طرق تقدير صافي الهجرة كما تتعدد مصادر البيانات المعتمدة في حساب معدلاتها ، فقد يعتمد في تقدير صافي الهجرة على طريقة مقارنة مكان الاقامة السابقة مع مكان الاقامة الحالية او مقارنة مكان الميلاد مع مكان الاقامة الحالية ، أو مقارنة مكان التسجيل مع مكان الاقامة الحالية وذلك حسب مايتوفر

من بيانات وتتوقف صحة هذه الطريقة على مدى صحة التسجيل وتغيير النفوس (السجل المدني)

وقد يتم حساب صافي الهجرة برصد اعداد السكان في تعداد معين في كل الفئات العمرية او في فئات عمرية معينة ، ولتكن مثلا فئات العمر من (٥ الى ١٩) سنة ومن (٢٠ الى ٢٤) سنة ومن (٢٥ الى ٢٩) سنة ، ويحسب العدد المتوقع للوفيات في كل فئة عمرية موضوع الدراسة ، خلال عشر سنوات ، ثم تجرى الاسقاطات السكانية للوفيات في كل فئة عمرية فنحصل على عدد السكان الباقين على قيد الحياة بعد عشر سنوات في الفئات العمرية المدروسة وبين اعدادها نفسها بعد عشر سنوات حسب التعداد الثاني ويعزى الفارق الى صافي الهجرة وتعتمد دقة هذه الطريقة على دقة الرقم المتوقع للوفيات في كل فئة عمرية وعلى صحة ودقة اعداد السكان حسب فئات العمر في كلا التعدادين وقد يعتمد في حساب صافي الهجرة طريقة المقارنة بين معدل الزيادة الطبيعية وبين معدل الزيادة العامة لمجمل السكان خلال عشر سنوات ويكون الفارق بين كلا المعدلين صافي الهجرة .

ولتوضيح هذه الطريقة وتبيان كيفية حساب معدلات الزيادة الطبيعية والعامة خلال عشر سنوات نطبقها عمليا لحساب صافي الهجرة في مدينة دمشق خلال عشر سنوات فنحسب الزيادة الطبيعية لسكان مدينة دمشق خلال عشر سنوات انطلاقا من تعداد سكانها في عام ١٩٦٠ والبالغ (٥٢٩٩٦٣) نسمة وبالاعتماد على معدل الزيادة الطبيعية في القطر والبالغ ٣٣ بالالف يكون معدل الزيادة الطبيعية لسكان مدينة دمشق في عام ١٩٦٠ على النحو التالي :

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية} = \frac{٥٢٩٩٦٣ \times ٣٣}{١٠٠} = ١٧٤٨٨$$

يضاف هذا المعدل الى عدد سكان ١٩٦٠ في مدينة دمشق فنحصل على عدد السكان في عام (١٩٦١)

عدد سكان مدينة دمشق عام ١٩٦١ = ٥٢٩٩٦٣ + ١٧٤٨٨ = ٥٤٧٤٥١

ثم نحسب معدل الزيادة الطبيعية للسكان في عام ١٩٦١ فيكون معدل الزيادة الطبيعية = $\frac{٥٤٧٤٥١ \times ٣٣}{١٠٠}$ = ١٨٦٥٨ يضاف هذا المعدل الى عدد سكان ١٩٦١ فنحصل على عدد سكان ١٩٦٢ .

عدد سكان ١٩٦٢ = ٥٤٧٤٥١ + ١٨٦٥٨ = ٥٦٦١٠٩

وهكذا الى ان نصل الى عام ١٩٧٠ فنحصل على حجم الزيادة الطبيعية للسكان في مدينة دمشق خلال عشر سنوات منذ عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ وقد بلغ ١٨٤٣٤٥ .

ثم نحسب الزيادة العامة للسكان في مدينة دمشق المتضمنة الزيادة الطبيعية والزيادة العامة وذلك بحساب الفارق بين عدد السكان في عام ١٩٦٠ وعدد هم في عام ١٩٧٠ .

فتكون الزيادة العامة = ٨٣٦٦٦٨ - ٥٢٩٩٦٣ = ٣٠٦٧٠٥

ثم نطرح الزيادة الطبيعية التي حصلنا عليها خلال عشر سنوات من الزيادة العامة فنحصل على صافي الهجرة .

صافي الهجرة في مدينة دمشق خلال عشر سنوات :

٣٠٦٧٠٥ - ١٨٤٣٤٥ = ١٢٢٣٦٠

ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان صافي الهجرة هذا يتضمن المكتومين والمتجنسين الذين لم يدخلوا في تعداد ١٩٦٠ ودخلوا في تعداد ١٩٧٠.

ان طرق وادوات تحليل الحركة السكانية ، وخاصة تحليل الهجرة الداخلية والخارجية مازالت تعاني من صعوبات كبيرة من ضبط مجمل المتغيرات التي تدخل في حساب صافي الهجرة واذا كان البحث في تطوير طرق وأدوات تحليل البيانات السكانية ضروريا في تحليل كافة المعطيات الديموغرافية فهو اشد ضرورة في تحليل بيانات الهجرة خاصة وان الهجرة تتفاعل مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تحول اجتماعي اضافة الى كونها حركة سكانية .

رابعا ـ الاقسام الرئيسية لدليل تصنيف النشاط الاقتصادي في القطر العربي السوري .

تشمل النشاطات الاقتصادية لأي مجتمع كان اقساما رئيسية تتحدد بطبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وقد حدد القرار (١٧٧) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ـ ١٩٧٠/٥/١١ ، تصنيف النشاط الاقتصادي في القطر حيث أوضح مجموعة من الاقسام الرئيسية وما ينجم عن كل قسم من فروع ثانوية اذ يبين هذا التصنيف توزع قوة العمل حسب الابواب المذكورة والتي ترسم صورة التوزيع النسبي للاستخدام في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى اعتماد المجتمع على نشاطات اقتصادية معينة دون سواها وسوف نوضح فيما يلي الاقسام الرئيسية لتلك النشاطات وفروعها الاساسية :

١) قسم الزراعة والغابات والصيد البري وصيد الاسماك :

ـ الزراعة :

- الانتاج الزراعي والحيواني
- الانتاج الحيواني
- الانتاج الزراعي
- الخدمات الزراعية والحيوانية
- خدمات زراعية
- خدمات حيوانية (لا تدخل ضمنها الخدمات البيطرية)
- الغابات وتقطيع الاخشاب
- الغابات والاحراج
- تقطيع الاخشاب

- الصيـــــد المائـــــي :
  - صيد المحيطات والمواحل
  - صيد الاسماك من المياه الداخلية
  - مزارع الاسماك والصدفيات
  - الصيد البري والقنص
  - القنص (بالفخ)

٢) قسم المناجم واستخراج البترول الخام والغاز الطبيعي والمحاجر :

- مناجم الفحـــــــم :
  - البترول الخام والغاز الطبيعي
  - استخراج البترول الخام والغاز الطبيعي
  - استخراج المعادن
  - استخراج المعادن الخام غير الحديد
  - استخراج خامات المعادن المشعة (عدا الرمال السوداء)
  - استخراج الأحجار والطينة والرمل والجص (استخراج مواد البناء والانشاءات والفخار) وتشمل تكسير وتقطيع الاحجار في المقالع آليا او يدويا اذا كان مقرونا مع الاستخراج .
  - استخراج الاحجار
  - استخراج الطينة بانواعها
  - استخراج الرمل والجص
  - استخراج الملح
  - استخراج الخامات الاخرى غير المعدنية من المناجم والمحاجر
  - استخراج خامات اخرى

٣ـ قسم الصناعات التحويليـــــة :

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
- صناعة المواد الغذائيـة
- ذبح الحيوانات والطيور وتهيئة وحفظ لحمها
- صناعة منتجات الحليب
- تعبئـة وحفظ الـ فواكه والخضروات والبقول ومنتجاتها
- تعبئـة وحفظ الاسماك وتملـحها
- صناعة الزيوت الحيوانية والنباتية والـدهون
- طحن الغلال والبن وتهيئة الحبوب الغذائية
- صناعة الخبز ومنتجات المخابز
- صناعة الـ سكر وتكريره
- صناعة الكاكاو والشوكلاته والحلويات والسكاكر
- تابع صناعة المواد الـ غذائية
- صناعات غذائيـة متنوعة اخرى
- صناعات اغذية الحيوانات والطيور
- صناعة المشروبات (الروحية وغير الروحية)
- صناعة العـــــرق
- المشروبات الغير روحية والمشروبات الغازية
- صناعة الـ تبـــــغ .
- صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود (يشمل الحلج والكبس)
- صناعات المنسوجات (لا تشمل الحلج والكبس)
- صناعة الغزل والنسيج للخيوط الطبيعية والصناعية
- صناعات المنسوجات الجاهزة ماعدا الملابس (تشمل المنشآت) التي لا تعمـل في النسيج ولكن في تصنيع نسيج جاهز مشترى) .

- صناعة التريكو والعقادة وشغل السنارة
- صناعة السجاد والكليم (البسط)
- صناعة الحبال وخيوط المصيص والشباك
- صناعة منسوجات اخرى
- صناعة الملابس الجاهزة والازياء ماعدا البسة القدم (الجوارب)
- ملابس الرجال والاولاد
- ملابس النساء والبنات
- صناعة اغطية الرأس
- صناعة الجلود ومنتجاتها وشبيهات الجلود والفراء (ماعدا الاحذية والملابس من الجلود والفراء)
- صناعة ومنتجات الجلود وشبيهاتها (ماعدا الاحذية والملابس الجلدية)
- صناعة الاحذية (ماعدا المصنوعة من الكاوتشوك والبلاستيك)
- الاحذية الجلدية (يدخل فيها درز الاحذية)
- حلج الاقطان وكبسها
- تنظيف سقط القطن وعوادمه
- تعطين وفصل الالياف
- صناعة الخشب ومنتجاته والموبيليا والاثاث
- صناعة الخشب (منتجات الخشب والفلين) ماعدا الاثاث
- ورش النجارة (تشمل نشر وتسوية الخشب) المنشرة
- صناعة الصناديق والبراميل والاوعية من الخشب او الخيزران والقصب
- صناعة الخشب والفلين ومنتجاتها غير المصنفة سابقا
- صناعة الموبيليا والاثاث والادوات الثابتة (عدا تلك المصنوعة اساسا من المعادن والبلاستيك)
- صناعة الورق ومنتجاته والطبع والنشر

- صناعة الورق ومنتجاته
- صناعة عجينة الورق ومنتجاته والورق والكرتون
- صناعة الاوعية والصناديق من الورق ومن الكرتون
- صناعة الاوعية والصناديق من الورق والكرتسون
- صناعة منتجات من عجينة الورق او من الورق المقوى اوالورق غيرماذكر
- صناعة الطباعة والنشر والصناعات المتصلة بهما
- الطباعة (تشمل طباعة الكتب وطبع ورق اللف ـ التقاويم والنتائج والاعلانات ـ والخرائط)
- الطباعة على الحجر والمعدن والتصوير الحجرى والمعدني ونقش النماذج
- التجليد (يشمل تجليد الكتب والمجلدات للمكتبات)
- تسطير وصناعة الكراسات والدفاتر
- الصناعات الكيماوية والمنتجات الكيماوية للبترول والفحم والمطاط والبلاستيك
- الصناعات الكيماوية
- الصناعات الكيماوية الاساسية (عدا الاسمنت)
- صناعة الاسمدة ومبيدات الآفات
- صناعة المنتجات الكيماوية الاخرى والمدهانات
- صناعة البويات والورنيش والانامل
- صناعة مواد التخدير والادوية
- صناعة الصابون ومواد النظافة وتعبئتها والعطور ومستحضرات الزينة
- صناعة الخازات السائلة
- صناعة المنتجات الكيماوية الاخرى
- صناعة المنتجات المتنوعة للبترول والفحم
- صناعة منتجات الكاوتشوك (الطبيعي والصناعي)

- صناعة الاطارات الخارجية والداخلية
- صناعة منتجات الكاوتشوك الاخرى
- صناعة منتجات البلاستيك غير ما صنف سابقا
- صناعات منتجات غير معدنية عدا البترول والفحم
- صناعات الصيني والخزف والفخار والقيشاني
- صناعات الزجاج ومنتجاته
- صناعة منتجات الاسمنت
- طحن الاحجار والالوان وتكسير الالوان
- صناعة الرخام ومنتجاته
- منتجات من الطوب المصنوع من الطينة والرمل المستعملة في البناء
- صناعات اخرى من الخامات غير المعدنية
- الصناعات المعدنية الاساسية
- الصناعات الاساسية للمعادن غير الحديدية : وتشمل العمليات ابتداء من الصهر والتنقية والسحب والتشكيل من صور كتل او شرائط او اسلاك ....
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة فيما عدا الماكينات والمعدات
- صناعة ادوات المائدة والعدد اليدوية
- صناعة الانشاءات المعدنية والاطعمة الثابتة التي تكون اساسا من المعدن
- صناعة المنتجات المعدنية الانشائية
- صناعة الادوات الصحية المعدنية ومستلزمات الصحة العامة
- صناعة الحلب المعدنية والبراميل والجرادل بجميع انواعها .
- صناعة المنتجات المعدنية والتي لم تذكر سابقا (فيما عدا الماكينات والالات)

- صناعة واصلاح الماكينات غير الكهربائية ولوازمها
- صناعة واصلاح الآلات والتوربينات (الغنفات)
- صناعة واصلاح الآلات الزراعية ولوازمها
- صناعة واصلاح ماكينات ورش النجارة والمعادن
- صناعة واصلاح ماكينات ومعدات خاصة لورش النجارة والمعادن
- صناعة واصلاح الماكينات الكاتبة والحاسبة وماكينات تسجيل النقد
- صناعة الافران والسخانات والخمالات والثلاجات
- صناعة واصلاح اجهزة التكييف والتهوية
- صناعة واصلاح الماكينات والمعدات غير الكهربائية وغير ماصنف سابقا
- صناعة الماكينات الكهربائية والاجهزة ومستلزماتها
- صناعة الماكينات الصناعية الكهربائية والاجهزة
- صناعة اجهزة الراديو والتلفزيون واجهزة الاتصال
- صناعة اجهزة ولوازم المنازل الكهربائية
- صناعة البطاريات الجافة والسائلة
- صناعة المصابيح الكهربائية والانابيب
- صناعة الاجهزة الكهربائية والمستلزمات غير ماصنف سابقا
- صناعة معدات النقل
- صناعة بناء السفن واصلاحها (لا تشمل قوارب المطاط)
- صناعة معدات السكك الحديدية
- صناعة السيارات تشمل الصناعة والتجميع والتعديل ولا تشمل الاصلاح
- صناعة الدراجات والدرجات النارية : تشمل الصناعة والتجميع واعادة التكوين والتعديلات الرئيسية ولا تشمل الاصلاح .
- صناعة الطائرات تشمل الصناعة والتجميع واعادة التكوين والتعديل والاصلاح

- صناعة وسائل النقل التي يجرها الحيوان وعربات اليد
- صناعة معدات نقل غير ما صنف سابقا
- صناعة المعدات المهنية والعلمية واجهزة القياس والتحكم غير ما صنف سابقا واجهزة التصوير والعدسات
- صناعة المعدات المهنية والعلمية واجهزة القياس والتحكم غير ما صنف سابقا
- صناعة مستلزمات التصوير والعدسات
- صناعة الساعات والمنبهات
- صناعات متنوعة اخرى
- صناعة المصوغات والمجوهرات وسك النقود
- صناعة الآلات الموسيقية
- صناعة ادوات الرياضة والجمباز
- صناعة التحف الشرقية
- صناعة الفراشي والمكانس
- صناعات اخرى غير ما صنف سابقا

٤ـ قسم الكهرباء والغاز والمياه :

- الكهرباء والغاز والبخار
- التوتر الكهربائي والقوى الكهربائية
- صناعة الغاز وتوزيعه
- انتاج البخار والمياه الساخنة
- شبكات المياه وتوزيعها

٥ـ قسم التشييد والبناء :

- مقاولات الانشاءات العامة

- مقاولات انشاءات النقل والمواصلات
- مقاولات انشاءات الري والصرف
- مقاولات المرافق العامة
- مقاولات عامة للمباني (تشمل الانشاء والاصلاح والهدم)
- مقاولات فرعية (تخصصية)
- مقاولات المباني
- مقاولات الخرسانة المسلحة
- مقاولات اعمال تشطيب (تكميل) المباني

٦ـ قسم تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق :

- تجارة الجملة :

تتضمن عادة بيع السلع الجديدة والمستعملة (بدون اجراء اي عمليات تحويلية عليها) الى تجار المفرق او تجار جملة آخرين او توريد سلع للمنشآت الصناعية والتجارية والمهنية وغيرها .

- تجارة الجملة عموما في الحاصلات الزراعية :
- تجارة الجملة في المواشي والانعام والدواجن والاسماك ومنتجاتها
- تجارة الجملة في المواد الغذائية والمشروبات
- تجارة الجملة من الاقمشة والملبوسات والاحذية والمفروشات
- تجارة الجملة في الادوات المنزلية
- تجارة الجملة في الاخشاب والادوات الصحية والكهربائية ومواد البناء
- تجارة الجملة في المعادن والآلات والماكينات والاسلحة
- تجارة الجملة في مواد كيماوية غير ما سبق تصنيفه
- انواع اخرى من تجارة الجملة

- تجارة التجزئة (المفـــــرق) :

وهي تتضمن عملية بيع السلع والبضائع للمستهلك مباشرة لاستعمالـــــه الشخصي او المنزلي دون اجراء اى عملية تحويلية عليها

- تجارة التجزئة في الحاصلات الزراعية
- تجارة التجزئة في المواشي والاغنام والدواجن والاسماك
- تجارة التجزئة في المواد الغذائية والمشروبات
- تجارة التجزئة في الاقمشة والملبوسات والاحذية والمفروشات
- تجارة التجزئة في الادوات المنزلية
- تجارة التجزئة في الاخشاب والادوات الصحية والكهربائية ومواد البناء
- تجارة التجزئة في المعادن والالات والماكينات والاسلحة
- تجارة التجزئة في مواد متنوعة
- انواع اخرى من تجارة التجزئة
- المطاعم والفنـــــادق
- المطاعم والمقاهي واماكن الاكل والشرب الاخرى
- الفنادق والانسيونات والمعسكرات (المخيمات)
- اعمال وخدمات متصلة بالتجارة
- مكاتب وكلاء البيع والشراء والكومسيونجية والمحمولات ووكلاء المنتجين (وتشمل مكاتب بيع وشراء السيارات وامثال ذلك)
- مكاتب السماسرة (السلع والبضائع)
- مكاتب الاستيراد والتصدير (عام وخاص)
- مكاتب التخليص
- صالات ومكاتب البيع بالمزاد العلني والاسواق العمومية
- مكاتب القبان والكيال والوزن .

- اعمال الفرز والحزم وتعبئة السلع
- اعمال التعهدات التجارية فقط
- خدمات تجارية اخـــــــرى

٧ـ قسم النقل والتخزين والمواصلات

- النقل والتخزيـــــن
- النقل البري
- النقل بالسكك الحديدية
- نقل الركاب داخل المدن وضواحيها وبين الاقاليم بالاتوبيس والترام والمترو
- النقل البري للركاب والبضائع بوسائل اخرى
- نقل البضائع بالطرق البرية
- النقل بخطوط الانابيب
- الخدمات المتصلة بالنقل البري
- النقل المائي
- النقل البحري (الركاب والبضائع)
- النقل المائي الداخلي
- الخدمات المتصلة بالنقل المائي
- النقل الجوي
- الخدمات المتصلة بالنقل الجوي
- التخزيـــــن
- خدمات اخرى متصلة بالنقل
- خدمات عرضية للنقل
- المواصـــــلات

٨ــ قسم المال والتأمين والخدمات المتصلة بالعقارات والاعمال :

- المؤسسات المالية
- مؤسسات المال
- مؤسسات مالية اخرى
- خدمات المال
- التأمين (او الضمان)
- العقارات وخدمات الاعمال
- العقارات
- خدمات الاعمال عدا الخدمات الميكانيكية وتأجير المعدات
- الخدمات القانونية
- الخدمات الهندسية والمعمارية والفنية
- خدمات الاعلان
- خدمات اعمال اخرى ــ عدا تأجير الالات والمعدات والتي لم تصنف في مكان آخر
- تأجير الماكينات والمعدات

٩ــ قسم الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية :

- الادارة العامة : وتشمل الوزارات والمؤسسات العامة والادارات والهيئات الحكومية التي لم تذكر في مكان آخر) .
- خدمات الصحة العامة وما يماثلها
- الخدمات الاجتماعية والخدمات المتعلقة بالجماعات
- خدمات التعليم
- دور الحضانة والمرحلة الاولى
- مدارس المرحلة الثانوية العامة

- مدارس المرحلة الثانوية الفنية ودور المعلمين
- الكليات الجامعية والمعاهد العليا
- المعاهد العلمية ومراكز البحوث
- الخدمات الطبية وطب الاسنان والطبية البيطرية والخدمات الطبية الاخرى .
- الخدمات البيطرية
- المؤسسات الخيرية
- تنظيمات الاعمال والتنظيمات العمالية والمهنية
- الاتحادات والتنظيمات الزراعية
- النقابات والتنظيمات المهنية
- اتحادات وتنظيمات العمال
- اتحادات وتنظيمات اخرى للمهن العلمية والفنية
- نشاط الصحافة (تشمل دور الصحف)
- الخدمات الاجتماعية والجماعية الاخرى (تشمل الدينية والسياسية وغيرها)
- التنظيمات الدينية
- الخدمات الجماعية والاجتماعية الاخرى
- خدمات الترفيه والخدمات الثقافية
- السينما وخدمات التسلية الاخرى
- الانتاج السينمائي
- توزيع وعرض الافلام السينمائية
- الاذاعة والتلفزيون
- الانتاج المسرحي والخدمات الترفيهية

— نشاط التأليف والتلحين وغير ذلك من الانشطة المستقلة للفنانين والتي لم تذكر آنفا يشمل نشاط الفنانين الذين يعملون لحساب انفسهم .

— المكتبات والمتاحف والحدائق النباتية والحيوانية والخدمات الثقافية الاخرى وغير ماصنف سابقا

— خدمات التسلية والترويح غير ماصنف سابقا

— الخدمات الشخصية والمنزلية

— خدمات التصليح غير ماصنف سابقا

— اصلاح البسة القدم والمنتجات الجلدية الاخرى

— محلات التصليحات الكهربائية

— اصلاح السيارات والدراجات الدارية

— اصلاح الساعات والمنبهات والمجوهرات

— محلات تصليحات الادوات الشخصية والمنزلية غير الكهربائية

— محلات التصليح الاخرى غير ماصنف سابقا

— الغسيل والكي والرتي والصباغة

— الخدمات المنزلية

— خدمات شخصية متنوعة

— نشاط الحلاقة والتجميل

— الاجهزة الدولية والاجهزة فوق الاقليمية وممثلاتها

— نشاط الاجهزة الدولية ووكالاتها المتخصصة

— نشاط المنظمات فوق الاقليمية

— نشاط السفارات الاجنبية واجهزتها

القسم صفر : انشطة غير واضحة

خامسا ـ الاقسام الرئيسية لدليل تصنيف المهني في القطر العربي السوري :

رأينا فيما سبق ان التوزع المهني لقوة العمل يكشف عن مجموعة من الظواهر الهامة فهو يعين في ارقامه الاجمالية تصنيف كل قسم من اقسام المهن في القوة العاملة وتمييز التركيب المهني لقوة العمل في جميع الاقطار العربية وفي القطر العربي السوري خاصة بارتفاع نسبة العاملين في مجال الزراعة والمهن المرتبطة بها . وتتوزع الاقسام الرئيسية لدليل التصنيف المهني بما يلي :

١ـ المهنيون والفنيون والعمال المتصلون بهم :

المشتغلون في هذين القسمين يقودون البحث ويطبقون المعرفة العلمية في حل مختلف المشاكل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والصناعية وينجزون وظائف اخرى مهنية وتكنيكية وفنية في مجالات كالفيزياء والعلوم الطبيعية والهندسة والقانون والطب والدين والتعليم والادب والفن والترفيه والرياضة . يصنف هؤلاء المشتغلون في الابواب المدونة ادناه :

- علماء الفيزياء والفنيون المرتبطون بهم
- المعماريون والمهندسون الفنيون المرتبطون بهم
- ضباط الطيران والسفن
- علماء الحياة والفنيون المتعلقون بهم .
- الاطباء واطباء الاسنان والبيطريون والممرضات والعاملون المرتبطون بهم
- الاخصائيون والرياضيون والمحللون النطقيون والفنيون المرتبطون بهم
- الاقتصاديون
- المحاسبون
- رجال القانون
- المدرسون

- رجال الدين
- المؤلفون والصحفيون والكتاب والمرتبطون بهم
- الممثلون (فنيو التماثيل) ورسامو اللوحات والمصورون والفنانون الانشائيون (الخلاقون) المرتبطون بهم
- الملحنون وفنانو الاداء
- الرياضيون المحترفون والمشتغلون بالرياضة ومن اليهم
- المهنيون والعمال الفنيون غير المصنفين في مكان آخر.

٢ـ المديرون المشتغلون بالاعمال الادارية والتنفيذية:

المشتغلون في هذا القسم يؤلفون الاشخاص المنتخبين او المعينين كأعضاء في الحكومة المركزية والمحافظة والبلدية او الحكومات المحلية يشتغلون اساسا في اقرار او الاشتراك في صياغة سياسة الحكومة وفي وضع واصلاح القوانين والتنظيمات الرسمية مع المسؤولين بالحكومة الذين ينظمون ويوجهون تفسير وتنفيذ سياسة الحكومة والذين يعملون كمدراء تنفيذيين يخططون وينظمون ويقسمون ويوجهون نشاطات المشاريع الخاصة او العامة او المنظمات على واحد او اكثر من اقسامها (مع بعض الاستثناءات) يصنفون في الابواب المدونة ادناه

- الموظفون التشريعيون ورجال الادارة الحكومية
- المديرون

الموظفون التشريعيون ورجال الادارة الحكومية :

المشتغلون في هذا الباب يقررون او يشتركون في صياغة سياسة الحكومة يدخلون التعديلات او يلغون القوانين والتنظيمات الرسمية ويوجهون تسيير الدوائر الحكومية لتنفيذ سياسة وقوانين الحكومة والاحكام والتنظيمات العامة ويجرى انتخابهم وتعيينهم ويعملون في المحافظة والحكومة المحلية والتنظيمات الحكومية يصنفون في الفصول المدونة ادناه :

الموظفون التشريعيون (ارباب الفتوى القانونية في الادارات والمصالح والاجهزة التي تشرع القوانين والتي تقوم على تفسيرها) ورجال الادارة الحكومية (الذين يشرفون ويقومون بتنفيذ السياسات الحكومية المعتمدة بتشريعات واحكام ونظم في مجالات كالمجالات المالية والصحية والتعليمية والعمالية) .

بحسب المبادىء العامة للتصنيف الصناعي الموحد للمهن فان الاشخاص الذين يشتغلون جزء من الوقت كرسميين تشريعيين واساسا المشتغلون في مهنة اخرى يصنفون في مكان آخر في القسم المناسب لمهنتهم الاساسية

٢ـ المشتغلون بالاعمال الكتابية ومن المهم :

(المشتغلون بالاشراف على اعمال المشتغلين المكتبيين) :

المشتغلون في هذا القسم يضعون موضع تنفيذ القوانين والاحكام والتنظيمات المعدة من قبل الحكومات المركزية او المحلية يشرفون على الاعمال الكتابية وما يتصل بها وعمليات خدمات النقل والمواصلات ، يؤلفون ويحفظون السجلات المالية ومعاملات اخرى يديرون المال بالنيابة عن المنظمة وزبائنها يسجلون المادة المكتوبة او الشفهية بطريق الاختزال والالة الكاتبة ووسائل اخرى يشغلون الالات المكتبية والتلفون ومعدات التغراف يقودون عربات نقل الركاب يشتركون في العمل البريدي وتوزيع البريد ويقومون بوظائف اخرى مرتبطة بما سبق ذكره .

ـ يصنفون في الابواب المدونة ادناه :

ـ المشرفون الكتابيون

ـ الموظفون التنفيذيون في الحكومة

ـ كتبة الاختزال والضاربون على الالات الكاتبة وعمال تشغيل ماكينات تثقيب البطاقات والاشرطة .

ماسكو الدفاتر (كتبة الحسابات) والصرافون ومن المهم من المشتغلين

- عمال تشغيل الالات الحاسبة
- المشرفون على النقل والمواصلات
- المحصلون في النقل (الكمساري اوالجابي)
- كتبة توزيع البريد
- عمال تشغيل الهاتف والبرق
- المشتغلون في الاعمال الكتابية ومن المهم ممن لم يصنفوا في مكان آخر

٤- عمال البيـــــع :

المشتغلون في هذا القسم يعملون او يرتبطون مباشرة ببيع وشراء البضاعة والخدمات من كل الانواع وفي قيادة اعمال بيع الجملة والمفرق على حسابهم اوبالنيابة عن الآخرين يصنفون في الابواب المدونة ادناه :

المديرون (تجارة الجملة والمفرق) الذين يقومون بالاعمال نيابة عن اصحاب التجـــارة .

اصحاب الاعمال التجارية (تجارة الجملة والمفرق)

- المشرفون على اعمال البيع والشراء
- رجال البيع والفنيون والجوالون التجاريون ووكلاء المنتجين
- وسطاء بيع عقود التأمين والعقارات والاوراق المالية وخدمات الاعمـــال ودلالو المزاودات
- الباعة والمساعدون في المحلات ومن المهم .
- عمال البيع الذين لم يصنفوا في مكان اخر

٥ ــ المشتغلون بالخدمات (وهم الذين يتصلون بخدمات الحماية والخدمات الفردية وخدمات المنازل (نيابة عن اصحابها) :

ــ المشتغلون في هذا القسم يوجهون و ينظمون ويشرفون اويقومون بخدمات تأمين الطعام والمنازل والخدمات الفردية والحماية

ــ يصنفون في الابواب المدونة ادناه :

ــ مديروا الفنادق والبنسيونات والمقاهي والمطاعم والبارات وما اليها

ــ اصحاب الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهي ومتعهدو خدمة الطعام والشراب والاقامة في الفنادق والمقاهي والمطاعم والموفهات واصحاب بيع الشرابات ودور الاذاعة والمنشآت المشابهة وذلك لحسابهم الخاص او كشركاء

ــ المشرفون على ادارة الاعمال المنزلية في الفنادق والنوادي والمؤسسات المماثلة وعلى ظهر السفن وفي المنازل الخاصة

ــ الطباخون والسفرجية والقائمون بالخدمة في البارات ومن اليهم من العمال

ــ الخادمات ومن اليهن من عمال خدمة المنازل الذين لم يصنفوا في مكان آخر

ــ عمال رعاية المباني وتنظيف مداخلها ومن اليهم من العمال .

ــ المشتغلون بغسل الملابس وتنظيف على البخار والكي .

ــ المشتغلون في تصفيف الشعر والحلاقة والتجميل ومن اليهم من عمال النظافة الشخصية .

ــ عمال خدمات الامن

ــ عمال الخدمات الذين لم يصنفوا في مكان آخر .

٦ــ عمال الزراعة وتربية الحيوان والغابات وصيد الاسماك والصيد البري :

ــ المشتغلون في هذا القسم يديرون المزارع لحسابهم اومع شركاء يشرفون او يقومون بوظائف زراعة وتربية الحيوان والغابات يصطادون ويصيدون الشراك للسمك والحيوانات ويقومون بوظائف مرتبطة بذلك يصنفون في الابواب المدونة ادناه

- مديرو المزارع والمشرفون عليها
- المزارعـــون
- عمال الزراعة وتربية الحيوان
- عمال الغابات
- صياد و الاسماك وصياد و البرومن اليهم من العمال

٧ـ عمال الانتاج ومن اليهم وعمال تشغيل وسائل النقل والدفعلة:

المشتغلون في هذه الاقسام يشتغلون او يرتبطون مباشرة باستخراج المعادن والبترول والغاز الطبيعي من الارض ومعالجتها وعمليات التصنيع وتشييد وصيانـــة واصلاح مختلف انواع الطرق والابنية والماكينات والمنتجات الاخرى وتضم ايضـــا الذين يسلمون المواد ويقومون بتشغيل معدات النقل وغيرها ويقومون باعمال تتطلب اساسا جهدا عضليا

- يصنفون في الابواب المدونة ادناه
- مشرفو الانتاج والرؤساء العاملون للعمال
- عمال المناجم والمحاجر وحفاروا الابار ومن اليهم من العمال
- عمال تجهيز المعادن
- عمال تجهيز الخشب وصناعة الورق
- عمال التجهيز الكيميائي ومن يتعلق بهم
- الغزاولون والنساجون وعمال التريكو وعمال الصباغة ومن اليهم
- عمال الدباغة وعمال تجهيز الفراء والجلود
- عمال تجهيز الغذاء والمشروبات
- عمال تجهيز التبغ وصناعة منتجاته
- عمال التفصيل وصناعة الملابس والخياطون وعمال تنجيد المفروشات ومن اليهم
- عمال صنع الاحذية الجلدية وعمال صنع البضائع الجلدية (عدا الاحذية الخشبية والبلاستيكية والملابس الجلدية) .

- عمال صنع الاثاث وعمال المشغولات الخشبية المتعلقون بهم
- عمال قطع الاحجار وحفرها
- الحدادون وصانعو العدد وعمال تشغيل الماكينات اليدوية
- عمال تركيب المعدات ومن يقومون بتجميع الماكينات وصنع الآلات الدقيقة (عدا الكهربائية)
- عمال التركيبات الكهربائية وعمال الكهرباء والكترونيات المتعلقون بهم
- عمال تشغيل محطات الاذاعة (راديو وتلفزيون) وعمال معدات الصوت وآلات العرض السينمائي
- السمكرية واللحامون الذين يعدون الالواح المعدنية والاشياء المعدنية والانشائية ويقومون بتركيبها .
- الجواهرجية (الصياغ) وعمال تشكيل المعادن الثمينة
- عمال تشكيل الزجاج والاواني الفخارية وما اليها
- عمال صنع المطاط والبلاستيك
- عمال صنع منتجات الورق والورق المقوى
- الطباعون ومن اليهم
- الدهانون وعمال الطلاء
- عمال الانتاج ومن اليهم ممن لم يصنفوا في مكان آخر .
- صانعو القوميد (الاجر) والنجارون وعمال الانشاءات الاخرون
- عمال تشغيل الالات الثابتة وما اليها من المعدات
- عمال تشغيل معدات الشحن والتفريغ في الموانيء وعمال نقل البضائع
- عمال تشغيل معدات النقل
- العمال الذين لم يصنفوا فمي مكان آخر

٨ـ عمال لم يصنفوا بحسب المهن :

العاملون في هذا القسم هم العمال المستجدون الباحثون عن الاستخدام والعمال الذين يذكرون مهنا لا يمكن تمييزها والعمال الذين يذكرون مهنا لم توصف وصفا كافيا يسمح بتصنيفها في احد الاقسام الرئيسية السابقة وكذلك العمال الذين لم يذكروا اى مهنة يصنفون في الابواب المذكورة ادناة :

- العمال المستجدون الباحثون عن الاستخدام
- العمال الذين يذكرون مهنا غير مميزة او لم تشرح شرحا كافيا (غير واضح)
- العمال الذين لم يذكروا مهنا اطلاقا (غير مبين)
- العمال ذوى خبرة في عمل وليس لهم عمل حاليا او يبحثون عن عمل يمكن تصنيفهم في احد الاقسام السابقة وفقا لمهنهم المعتادة .

- الباب الثاني -

- سكان الوطن العربي -

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

ـ الفصـــــل الاوّل ـ

السكـــان

ـ وقـــــوة العمـــــل في الوطن العربي .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

السكان وقوة العمل في الوطن العربي :

يؤلف الوطن العربي وحدة اقتصادية واجتماعية بالاضافة الى الشعور القومي عند ابنائه بالانتماء الى الامة العربية والوطن العربي الواحد وهذه الوحدة الاقتصادية والاجتماعية ترتكز على بنية سكانية متوازنة تجمع خصائص الاقطار العربية من جهة وتتميز عن كل منها منفردة من جهة اخرى من هنا يبرز الاساس الموضوعي للمناداة بوطن عربي واحد تتسم فيه الاقطار العربية بعضها البعض الآخر ويصبح التمايز ما بينها تمايزا في نطاق الكل وليس تنافرا بين الوحدات المجزأة .

ويبرز امامنا استنادا الى الاطار السابق اتجاهان في فهم الواقع الديموغرافي للوطن العربي ، اتجاه تقليدي يسرد الخصائص السكانية ووظائفها وحركة السكان في كل قطر على حده واتجاه آخر ينظر الى الاقطار العربية في نطاق المقارنة بعضها مع البعض الآخر استنادا الى نسق تبنيناه في دراستنا السكانية يتمثل بتحديد البنية السكانية والوظائف والحركة في اطار التكامل الاقتصادي والاجتماعي وقد آثرنا المدخل الثاني لانه يمكننا من تحديد الخصائص العامة للمجتمع العربي وتلك التي تنفرد بها بعض الاقطار دون البعض الآخر ، كما ان هذا الاتجاه يسمح لنا باستخلاص قواعد عامة في السياسة السكانية على نطاق المجتمع العربي تشكل منطلقا لنا في نهاية هذا السفر للربط بين مناهج علم السكان وادواته التحليلية والواقع السكاني في الوطن العربي والطموحات الجادة لابناء هذا الوطن في خلق وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية خطواتها المرحلية تتدعم في نطاق التكامل الاقتصادي والاجتماعي .

والمقارنة بين الاقطار العربية في المسائل السكانية لا تخلو من الصعوبات جمة

ندركها منذ البداية ولعل من اهمها اختلاف التعاريف الاجرائية التي تجمع البيانات الاحصائية على اساسها وعدم توافق سنوات التعداد العامة للسكان بين الاقطار العربية ، وندرة البيانات السكانية لدى البعض الاخر كما نود ان نؤكد ضرورة التنبه الى مسألة منهجية في المقارنة ألا وهي ان المعلومات التي سوف نوردها محددة باطار التعاريف الاجرائية المستخدمة في كل قطر كما انها تتعلق بحقبتين هما من اوائل الى منتصف الستينات واوائل السبعينات وقد كانت المقارنة بين بعض الاقطار غير ممكنة لعدم توفر البيانات عنها لنفس السنوات .

ان تلك الصعوبات تجعلنا نؤكد على ان الغرض من هذا الفصل هو رسم الصورة العامة للتركيب السكاني العربي ، ولقوة العمل العربية في حقبتين مختلفتين من خلال تحليلنا للبنية السكانية والوظائف العامة للسكان وتوزعاتهم بين الريف والحضر ومساهمتهم في النشاطات الاقتصادية المختلفة .

اولا ـ الخصائص العامة للسكان في الوطن العربي :

بلغ مجموع السكان في الوطن العربي حسب احصاءات عام ١٩٧٥ (١٤٦) مليون نسمة ومن المتوقع ان يصل هذا العدد الى (٢٠٩٫٦) مليون نسمة في عام ١٩٨٥ (١) ويتوزع السكان في اقطار الوطن العربي باعداد متفاوتة فقد بلغ مجموع السكان في سورية (٦٫٣٠٥٫٠٠٠) نسمة حسب احصاءات عام ١٩٧٠ وفي العراق (١٠٫٤١٣٫٠٠٠) نسمة وفي البحرين (٢١٦) الف نسمة وفي الكويت

---

(١) الدكتور يونس حمادي ، سكان المجتمع العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية (٢) تموز ١٩٧٨

(٧٣٨) الف نسمة وفي قطر (١١١) الف نسمة وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٫٤٣٦٫٠٠٠) نسمة وفي الجمهورية العربية اليمنية (٥٫٧٦٧٫٠٠٠) نسمة وفي دولة الامارات العربية (١٨٠) الف نسمة وفي عمان (٦٧٥) الف نسمة (١)

وقد شهد الوطن العربي في العقود الاخيرة ارتفاعات في معدلات الزيادة الطبيعية تراوحت بين ٢٫٥ ٪ في بعض الاقطار و ٣ ٪ في البعض الاخر (٢) وقد سجلت كل من الجمهورية العربية اليمنية ولبنان ادنى معدل للزيادة الطبيعية حيث كانت ٢٫٤ ٪ في الجمهورية العربية اليمنية و ٢٫٥ ٪ في لبنان ومع ان كلا القطرين سجلا نفس المعدل الا ان الاسباب التي ادت الى ذلك متباينة كل التباين فبينما كان السبب في انخفاض المعدل في الجمهورية العربية اليمنية يعود الى ارتفاع مستوى الوفيات نجد ان السبب في لبنان يعود الى انخفاض معدل الولادات .

اما معدلات الزيادة الطبيعية في العراق وسلطنة عمان وقطر والسعودية وسورية والامارات العربية وجمهورية اليمن الديمقراطية فقد كانت في حدود ٣ ٪ وسجلت الاردن والبحرين والكويت اعلى معدلات في الزيادة الطبيعية حيث كانت ٣٫٥ ٪ للاولى و ٣٫٨ ٪ للثانية و ٤ ٪ للثالثة .

هذا من حيث الاشارة الى معدلات الزيادة الطبيعية اما فيما يتعلق بالزيادة العامة فقد كان تأثيرها اشد على التركيب السكاني في بعض الاقطار العربية وخاصة تلك التي تتأثر بالهجرة الاقليمية والدولية بالاضافة الى الهجرة الداخلية ، وأبرز مثال على ذلك دول منطقة الخليج العربي الذي بلغت نسبة الزيادة العامة في بعض اقطاره حوالي ١١ ٪ سنويا (٣)

---

١ ـ الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا النشرة السكانية تموز ١٩٧٥

٢ ـ = = = = = = = = = كانون ٢ (١٩٧٧)

٣ ـ = = = = = = = = = ص (١١)

وتتم داخل الوطن العربي تحركات سكانية ضمن الاقطار اضافة الى تلـــك التحركات التي تتم بين اقطاره وتتمثل تلك التحركات في النزوح من المناطق الريفية الى المدن او من المدن الى مدن اخرى فشهدت بعض المناطق الحضريـــة معدلات زيادة سكانية مرتفعة وصلت الى اكثر من ٤ر٥٪ مما ادى الى نمو بعـــض المدن بشكل سريع واكتظاظ السكان فيها وتشير دراسة الهرم السكاني لسكان الوطن العربي الى تميز ذلك الهرم باتساع القاعدة حيث تشكل فئات الاعمار لمن هم اقل من (١٥) سنة نسبة تتراوح من (٤٥٪) الى (٤٩٪) من مجموع السكان ويعلل ذلك بارتفاع معدلات الخصوبة واتجاه معدلات الوفيات نحو الانخفاض فمعدل الولادات الذى يتأثر في وقت واحد بعاملي التركيب العمرى ومستوى الخصوبة ـ مرتفع جدا وتتراوح معدلات الولادات في الوطن العربي مابين (٤٥و٥٠) بالالف هذا وماتزال معدلات الوفيات مرتفعة نسبيا رغم التقدم السريع الذى حققته بعض الاقطار العربية في الفترة الاخيرة حيث مازالت معدلاتها تتجاوز الـ(١٥) بالالف في معظم الاقطار العربية كما ولا يزال معدل وفيات الرضع يتجاوز الـ (١٠٠) بالالف سنويا وتشكـــل فئة السكان البالغين حوالي (٥٠٪) من مجموع السكان بينما يشكل المســـنون اقل من (٥٪) .

ونظرا لان الفئات العمرية من (٠ الى ١٤) سنة تشكل حيزا واسعا مـــن السكان في المجتمع العربي تتراوح من (٤٠ الى ٤٩٪) من مجموع السكان وهـــذه الفئات هي خارج القوة البشرية العربية فان القوة البشرية لا تتجاوز (٦٠٪) مـــن مجموع السكان .

ان الاثار التي تترتب على هذا النوع من البيئة السكانية عديدة سواء فـــي الوقت الحاضر او المستقبل ففي الوقت الحاضر يتحمل عدد قليل من السكان المنتجين عبء عدد اكبر من السكان غير المنتجيـــن .

وتتجلى هذه الاعباء خصوصا على مستوى التعليم وفي سوق العمل ، اما في المستقبل فبالنظر الى ضخامة عدد صغار السن فان اى انخفاض في معدلات المواليد لا يترك اثره الملحوظ الا بعد فترة زمنية طويلة .

وتشير دراسة الهرم السكاني في الوطن العربي الى تواجد نوع من التوازن ما بين الذكور والاناث بشكل عام ، حيث نلاحظ ان كل الاحصاءات المتوفرة حول التوزع النوعي للسكان تشير الى ان هناك توازنا في نسبة الذكور الى الاناث فيما ان دراسة ذلك التوازن حسب التوزيع العمري يشير الى ان النمط السائد هو زيادة عدد الذكور على عدد الاناث في كل الفئات العمرية فيما عدا الفئات العمرية (من ٦٥ سنة فأكثر) حيث ينخفض عدد الذكور بالنسبة الى عدد الاناث ، وتستثنى من هذا الاتجاه العام بعض الاقطار العربية التي تتميز ايضا بتعادل في التوزيع ما بين الريف والحضر .

وتتراوح نسبة القوة البشرية القادرة على العمل الى مجموع السكان في الوطن العربي من (٤٤٪ الى ٦٥٪) وتشير الاحصاءات المتوفرة في عام ١٩٧٠ الى أن مجموع القوة العاملة في الوطن العربي بلغ حوالي (٣٣٫٦) مليون شخص ومن المتوقع ان يصل العدد الى (٥١٫٧) مليون شخص في عام ١٩٨٥ وواضح ان تلك الزيادة لا تتساوى مع الزيادة العامة في حجم السكان ويعزى انخفاض نسبة المساهمة في قوة العمل الى طبيعة التركيب العمري للسكان وانخفاض نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل حيث يؤلف الذكور الذين تزيد اعمارهم عن ١٥ سنة نسبة تتراوح بين ٧٠٫٥ ٪ من مجموع القوة العاملة العربية .

وتتميز بعض الاقطار العربية كالكويت والبحرين ودولة الامارات بوجود عدد كبير من العمال الوافدين لديها ، فقد شكلت نسبة هؤلاء (٣٧٪) من مجموع

السكان العاملين في البحرين في عام ١٩٧١ ووصلت نسبتهم الى (٧٣٪) في الكويت في عام ١٩٧٠ وبالاضافة الى ذلك فان نسبة المساهمة في النشاطات الاقتصادية بين السكان الوافدين تصل الى حدود (٩٥٪) للرجال و(٢٠٪) للنساء كما أن غالبية اولئك العمال المهاجرين هي من فئات العمال اليدويين غير الزراعيين والمستخدمين المتخصصين في قطاع الخدمات هذا وان قطاعات البناء والصناعة والتجارة هي القطاعات الاكثر استجلابا للعمال الوافدين وتتميز كل من الكويت والبحرين ولبنان ودولة الامارات العربية بهيمنة قطاع الخدمات حيث يعمل اكثر من (٥٠٪) من السكان العاملين في ذلك القطاع اما بقية الاقطار العربية فتتميز بهيمنة قطاع الزراعة مع اتجاه واضح نحو التصنيع .

ثانيا ـ البنية السكانية للوطن العربي :

يتميز سكان المجتمع العربي بالفتوة والشباب واتساع قاعدة الهرم السكاني وهذه سمة قد تكون عامة في كل الاقطار منفردة ومجتمعة ، وتضم هذه القاعدة فئات الاعمار من (٠ الى ١٤) سنة ، اى فئة العاملين الذين يعتمدون على الاخرين في معيشتهم ولا يستطيعون اعالة انفسهم ، وتعلو هذه القاعدة طبقة اقل اتساعا من القاعدة الاولى وتضم فئة السكان في سن الشباب من (١٤ ـ ٤٥) سنة وتتراوح نسبتها مابين (٣٦٪) و (٤٠٪) الى مجموع السكان ، اما طبقة الهرم الثالثة فتضم فئات الاعمار من (٤٥ الى ٦٥) سنة وهي عبارة عن شريحة ضيقة تتراوح نسبتها مابين (٩٪) الى (١١٪) من مجموع السكان وتعلو الهرم طبقة رابعة ضيقة جدا تمثل فئة الكهول والمسنين ممن تزيد اعمارهم عن (٦٥) سنة وتتراوح نسبتها مابين (٣٪ و ٥٪) من مجموع السكان .

ويتميز التركيب النوعي للسكان في الوطن العربي باتجاهه نحو التوازن في نسبة الذكور الى الاناث ، وتتراوح نسبة الجنس من (١٠١ الى ١٠٥) وتختلف من فئة عمرية الى اخرى فنهي تصبح لصالح الاناث في الفئة العمرية ٦٥ فما فوق مثلا وهي لصالح الذكور في الفئة العمرية الادنى ، كما وتتأثر هذه النسب بالحركة السكانية وخاصة الهجرة ، كما هو الحال في منطقة الخليج العربي وسوف نعرض الى دراسة البنية السكانية حسب عنصريها الرئيسيين الا وهما : التركيب العمري والنوعي للسكان .

١ـ التركيب العمري للسكان :

١ـ فئات الاعمار من (٠ الى ١٤ سنة) ٪

يشير الهرم السكاني في الاردن الى كبر حجم هذه الفئات ، فقد بلغت نسبتها الى مجموع السكان في عام ١٩٦١ (٥ر٤٥٪) في حين بلغت نسبتها في عام ١٩٧٢ (١ر١٥٪) من مجموع السكان اى أن حجم هذه الفئة آخذ بالتزايد ويعلل ذلك بارتفاع معدل الخصوبة ، وانخفاض معدل الوفيات والهجرة كما يدل الهرم السكاني في سوريـة على اتساع حجم هذه الفئات فقد بلغت نسبتها الى مجموع السكان (٤٦٪) في عام ١٩٦٠ ، وارتفعت هذه النسبة الى (٤٩٪) في كل من عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤ ، أى بزيادة قدرها ٣ ٪ ويعزى سبب زيادة حجم هذه الفئات اساسا الى انخفاض معدل الوفيات وخصوصا عند الرضع وارتفاع الوعي الصحي والاجتماعي لدى السكان .

وتعتبر العراق ايضا ضمن مجموع الاقطار الفتية التي تتميز باتساع قاعدة الهرم فيها ، فقد دلت الاحصاءات على تزايد نسبة هذه الفئات من (٤١ ٪)

في عام ١٩٤٧ الى (٤٧٫٨٪) في عام ١٩٦٥ والى (٤٨٪) في عام (١٩٧٥) الامر الذى يدل على تزايد معدلات الخصوبة بين سكان العراق في هذه الفترة او تناقص معدلات الوفاة فيها او على الامرين معا وان كان من المرجح ان تلك الزيادة تعود الى انخفاض معدلات الوفاة بين الاطفال نتيجة تحسن الاحوال الصحية والاجتماعية .

ويتميز عن تلك الاقطار الكويت والبحرين ومعظم الاقطار العربية في منطقة الخليج والجزيرة العربية بالاضافة الى ليبيا حيث تبرز بعض الانتفاخات في جوانب الهرم السكاني في بعض فئات الاعمار وخاصة الشابة منها نظرا لحركة السكان المستمرة في تلك الاقطار فاذا نظرنا الى الهرم السكاني العام في الكويت (كويتيين وغيركويتيين) في عام ١٩٦٥ نلاحظ ان قاعدة الهرم اضيق من وسطه المنتفخ فقد شكلت نسبة هذه الفئة فيه (٣٨ ٪) من مجموع السكان وقد خضع الهرم السكاني العام في الكويت الى قدر اكبر من التغيرات بالمقارنة مع الاقطار العربية فيما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ نتيجة للتغير في التركيب الديموغرافي للسكان غيرالكويتيين ويتمثل هذا التغير في ميل هؤلاء الى استخدام عائلاتهم للاقامة في الكويت فارتفعت نسبة هذه الفئة من (٣٨٪) في عام ١٩٦٥ الى (٤٣٫٢٪) في عام ١٩٧٠ اى بزيادة قدرها (٥٪) وتماثل الكويت قطر في ضيق القاعدة السكانية حيث اشارت احصاءات عام ١٩٧١ الى أن نسبة هذه الفئات بلغت (٣٦٫٦٪) من مجموع السكان .

بينما يتميز الهرم السكاني في البحرين كغيره من البلاد النامية بالفتوة حيث يشكل السكان البحرانيون صغار السن نسبيا والاطفال الذين لاتزيد اعمارهم عن (١٥) عاما نسبة (٤٨٪) من مجموع السكان البحرانيين في عام ١٩٧١ ويختلف الوضع الى حد كبير فيما بين الاقسام السكانية غير البحرانية حيث تبلغ نسبة السكان

دون الـ (١٥) عاما (٢٥٪) فقط اما الهرم السكاني في اليمن فيشير الى قاعدة عريضة حيث شكلت نسبة هذه الفئات فيه (٥٠٪) من مجموع السكان حسب احصاءات عام ١٩٧٣ .

٢ـ فئات الاعمار من (١٥ الى ٦٤) نسبة :

تعلو قاعدة الهرم السكاني في المجتمع العربي طبقة اضيق بعض الشيء من القاعدة السفلى وتتدرج بالضيق كلما ارتفعنا الى اعلى الهرم وتضم السكان في فئات الشباب من تتراوح اعمارهم من (١٥ الى ٦٤) سنة وقد بلغت نسبة هذه الفئات في سورية (٤٩ ٪) من مجموع السكان في عام ١٩٦٠ و (٤٦٪) في عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤ اى بانخفاض قدره (٣٪) عن عام ١٩٦٠ ، ويعود انخفاض نسبة هذه الفئات الى اسباب متعددة اهمها انخفاض نسبة الوفيات عند الاطفال اقل من ١٥ سنة وبشكل خاص عند الرضع الامر الذي أدى الى ارتفاع نسبة هذه الفئة مما ترك أثره على فئات السن من (١٥ الى ٦٤) سنة بالنسبة الى مجموع السكان ويلاحظ ان هذه النسبة منخفضة اذا ما قورنت مع مثيلاتها في البلدان المتقدمة حيث تمثل القوة البشرية فيها نسبة كبيرة بالنسبة لمجموع سكانها وهذا الانخفاض يزيد من الاعباء الملقاة على عاتق هذه الفئة ، حيث يتطلب منها تأمين كمية من الانتاج كافية لها ولبقية الفئات العمرية وتبرز خطورة هذا الانخفاض وانعكاساتها على مسائل الاستخدام والعمالة اذا ادركنا مدى انخفاض نسبة مساهمة الاناث في قوة العمل .

وتشير احصاءات الاردن لعام ١٩٦١ الى ان نسبة هذه الفئات شكلت (٥٠٪) من مجموع السكان بينما انخفضت الى (٤٤٫١٪) من مجموع السكان في عام ١٩٧٢ وفي العراق بلغت (٤١٫٥٪) من مجموع السكان حسب احصاءات ١٩٦٥ وارتفعت

الى (٤٦ر٧٪) في عام ١٩٧٠ .

اما في الكويت فنلاحظ ان التركيب السكاني لهذه الفئات طبيعي بالنسبة للسكان الكويتيين ، لكنه غير طبيعي بالنسبة للسكان غير الكويتيين لان هؤلاء يأتون للكويت للعمل فترة تطول او تقصر ، يعودون بعدها الى بلادهم ومعظمهم يقع في سن العمل من (١٥) الى (٤٤) سنة ويشكل الشباب من فئة العمر (١٥ الى ٤٤) سنة (٩ر٦٤٪) من مجموع السكان غير الكويتيين في عام ١٩٦٥ بينما تنخفض نسبة فئات الاعمار من غير الكويتيين ممن تتراوح اعمارهم من (٤٥ الى ٦٤) سنة ، لان معظم هذه الفئات العمرية لا تفد باعداد كبيرة الى الكويت كما ان بعض من يبلغون هذه السن يبدؤون بالعودة الى بلادهم وتشكل نسبة هذه الفئات الى مجموع السكان (٥ر٤٦٪) في البحرين وتتميز قطر كذلك عن بقية الاقطار العربية في ارتفاع نسبة هذه الفئات لديها ، حيث تشكل (٣ر٦٥٪) من مجموع السكان حسب احصاءات ١٩٧١ ويعود ذلك لارتفاع نسبة الوافدين اليها .

٣ـ فئات الاعمار من ٦٥ سنة فما فوق :

تشكل هذه الفئات طبقة الهرم الاخيرة وتضم الكبار والكهول المسنين وتتراوح نسبة هذه الفئة في الوطن العربي بين (٣٪) و (٥٪) من مجموع السكان وقد بلغت نسبة هذه الفئة من مجموع السكان في سورية (٥٪) في عام ١٩٦٠ وانخفضت الى (٤٪) في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ ويعزى سبب ذلك الانخفاض الى اتساع قاعدة الهرم السكانية وزيادة عدد الاطفال كما شكلت هذه النسبة في الاردن (٤ر٤٪) من مجموع السكان حسب احصاءات عامي ١٩٦١ و١٩٦٢ في حين كانت هذه النسبة في العراق والبحرين (٥٪) في عام ١٩٦٥ ، وانخفضت نسبة هذه الفئات بالنسبة الى مجموع السكان في قطر حيث بلغت (١ر٣٪) حسب

احصائيات ١٩٧١ وانخفضت نسبة هذه الفئة في الكويت حيث بلغت نسبتهـــا (٢ر٩ ٪) للسكان الكويتيين وهي اقل من ذلك بالنسبة للسكان غير الكويتيين .

ان هذه الملامح العامة للبنية السكانية تمثل في مجموعها التركيب النمطي للمجتمعات ذات الخصوبة المرتفعة وهي صفة تنطبق على الاقطار العربية منفـردة ومجتمعة وقد لاحظنا من خلال مقارنتنا للتركيب السكاني في الاقطار العربية خلال حقبتين من الزمن انه لم يطرأ اى تغيير جذرى على هذا التركيب فقد ظل شكـــل الهرم السكاني على حاله اساسا : الاطفال يشكلون نصف مجموع السكان تقريبـا والشباب يشكلون (٤٠ ٪) من مجموع السكان تقريبـا والكبار والكهول يشكـلون (١٠٪) وقد حصل في نفس الوقت تغيير طفيف داخل التركيب السكاني لهـــذه الدول باتجاه ترسيخ التركيب النمطي للمجتمعات ذات الخصوبة المرتفعة وكـان هذا التغيير باتجاه زيادة نسبة الصغار من (٠ الى ١٤) سنة من مجموع السكان وزيادة نسبة الشباب من (١٥ الى ٤٤) سنة بدرجة اقل على حساب الفئات العمرية الاخرى ، فقد ارتفعت نسبة الصغار في الكويت من (٤٩٪) الى (٥٠ر١٪) من مجموع السكان خلال خمس سنوات من (١٩٦٥ — ١٩٧٠) بينما انخفضت نسبـــة الكبار من (٤٥ — ٦٤) سنة من (٩٪) الى (٨٪) في الفترة نفسها وكان هـــذا التغيير في سوريا اكبر اذا ارتفعت نسبة الصغار من (٤٦ر٢٪) الى (٤٩ر٢٪) خلال عشرة اعوام (١٩٦٠ — ١٩٧٠) بينما انخفضت نسبة الكبار من (١١٪) الى (٩ر٥٪) وارتفعت نسبة الصغار في الاردن من (٤٥ر٣٪) الى (٤٧ر١٪) مابين عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٥ اما في العراق فقد اظهرت التقديرات السكانية لعـام ١٩٧٠ ان نسبة الصغار لم تتغير بينما ارتفعت نسبة الشباب بمقدار (٢٪) وانخفضـت نسبة الكهول بنفس المقدار ويوضح الجدولان (١ و ٢) التركيب العمري للسكـان في الوطن العربي .

ب ـ التركيب النوعي للسكان :

تشير الاحصاءات المتوفرة حول التوزيع النوعي للسكان الى وجود توازن بين اعداد الذكور واعداد الاناث في مجمل الاقطار العربية بشكل عام كما نلاحظ ان النمط السائد يشير الى زيادة عدد الذكور على عدد الاناث في مجمل الفئات العمرية وانخفاض عدد الذكور نسبة الى عدد الاناث في الفئات العمرية من ٦٥ سنة فأكثر ، كما نلاحظ اتجاها الى زيادة في عدد الاناث من مجموع سكان الاقطار العربية موضوع الدراسة خلال الخمس عشرة عاما الماضية وقد بلغت نسبة الجنس في سوريا (١٠٥ر٦) حسب احصاءات عام ١٩٦٠ ثم انخفضت الى (١٠٥ر٣) في عام ١٩٧٠ وشكلت النسبة (١٠٤ر٢) في العراق في عام ١٩٦٥ وابرزت التقديرات السكانية انخفاض هذه النسبة الى (١٠١ر٤) في عام ١٩٧٥ وشكلت نسبة الجنس في الاردن (١٠٣ر٤) في عام ١٩٦٢ وبقيت هذه النسبة على حالها في عام ١٩٧٥ كما بلغت هذه النسبة (١٠٣) في اليمن حسب تقديرات عام ١٩٧٣ و (١٠٨) في ليبيا لنفس العام وقد شكلت نسبة الجنس في الكويت (بالنسبة للسكان الكويتيين) (١٠٤ر٧) في عام ١٩٦٥ وانخفضت الى (١٠٢ر١) في عام ١٩٧٠ اما بالنسبة للسكان غير الكويتيين فنلاحظ ان نسبة الذكور تزيد بكثير وبشكل غير طبيعي عن نسبة الاناث فقد بلغت نسبة الجنس (٢٣٦) في عام ١٩٦٥ وشكلت (٣٤٩) في الفئات العمرية من (١٥ الى ٤٤) سنة و (٣٠٦) في الفئات العمرية من (٤٥ الى ٦٤) سنة وقد اثر ذلك على بنية الهرم السكاني العام في الكويت الا ان ميل الوافدين لاستقدام عائلاتهم للاقامة في الكويت قد غير في نسبة الجنس في الفترة مابين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ فقد انخفضت نسبة الذكور

جدول رقم /١/

التركيب العمري للسكان في بعض الاقطار العربية

١٩٦٠ـ١٩٦٥

الفئة العمرية	الاردن ١٩٦٢		سوريا ١٩٦٠		الكويت ١٩٦٥ كويتيون		العراق ١٩٦٥	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
٠ـ ١٤	٧٧٤٥١٦	٤٥٫٣	٢٫١١٢٫٥٢١	٤٦٫٢	١٠٧٩٤٢	٤٩٫٠	٣٫٨٧٥٫١٣٤	٤٧٫٨
١٥ـ٤٤	٦٨٠١١٦	٣٩٫٨	١٫٧٣٢٫٠٩٩	٣٧٫٩	٨٥٨٣١	٣٩٫٠	٢٫٩٤٧٫٠٠٢	٣٦٫٣
٤٥ـ٦٤	١٧٥٥٣٧	١٠٫٣	٥٠٣٠٧٣	١١٫٠	١٩٨٦٤	٩٫٠	٨٤٧٢٩٥	١٠٫٤
٦٥ واكثر	٧٦٠٤٧	٤٫٤	٢١٧٤٢٨	٤٫٧	٦٤٢٣	٢٫٩	٤٢٧٧٩٩	٥٫٢
مجموع السكان	١٫٧٠٦٫٢٦٦	٩٩٫٧	٤٫٥٦٥٫١٢١	٩٩٫٨	٢٢٠٠٥٩	٩٩٫٩	٨٫٠٩٧٫٢٣٠	٩٩٫٧

جدول رقـــم /٢/

التركيـــب العمري للسكان في بعض الاقطار العربية

١٩٧٠ ـ ١٩٧٥

الفئة العمرية	الاردن ١٩٧٥ (تقدير)		سوريا ١٩٧٠ (تعداد)		الكويت ١٩٧٠ (كويتيون)		العراق ١٩٧٥ (تقدير)	
	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية
٠ـ١٤	١ر٢٩١ر٠٠٠	٤٧ر١	٣ر١٠٦ر١٢٠	٤٩ر٢	١٧٤٠٦٣	٥٠ر١	٥ر٣٣٦ر٠٠٠	٤٧ر٩
١٥ـ٤٤	١ر١١٩ر٠٠٠	٤٠ر٨	٢ر٣١٨ر٤٤٨	٣٦ر٧	١٣٥٢٣٢	٣٨ر٩	٤ر٢٦١ر٠٠٠	٣٨ر٣
٤٥ـ٦٤	٢٤٩ر٠٠٠	٩ر٠	٦٠٤ر١١٣	٩ر٥	٢٨١٨٧	٨ر١	١ر١٥٩ر٠٠٠	١٠ر٣
٦٥ فاكثر	٧٩ر٠٠٠	٢ر٨	٢٧٦٠٠٦	٤ر٣	٩٨٦٥	٢ر٨	٣٧٢ر٠٠٠	٣ر٣
مجموع السكان	٢ر٣٧٨ر٠٠٠	٩٩ر٧	٦ر٣٠٤ر٦٨٧	٩٩ر٧	٣٤٧٣٣٧	٩٩ر٩	١١ر١٢٤ر٠٠٠	٩٩ر٨

الى الاناث في فئة العمر من (١٥ الى ٤٤) سنة من (٢١٦) ذكرا لكل مائة انثى عام ١٩٦٥ الى (١٥٩) ذكرا لكل مائة انثى وانخفضت نسبتهم لكافة الفئات العمرية من (٢٣٦) ذكرا لكل مائة انثى عام ١٩٦٥ الى (١٦٦) ذكرا لكل مائة انثى .

كما ان نسبة الجنس لدى السكان غير البحرانيين اكبر بكثير منها بين السكان البحرانيين الاصليين وتبلغ هذه النسبة ١٠٢ للبحرانيين مقابل (٣٤) لغير البحرانيين ويأتي رجحان عدد الذكور غير البحرانيين خاصة ضمن الفئات المتوسطة نتيجة الاعداد الضخمة من المهاجرين الذين قدموا الى البحرين من اجل فرص العمالة ويبلغ عدد التوازن أشده في فئات الاعمار من (٣٥ الى ٤٤) حيث يوجد تقريبا اربعة ذكور مقابل كل انثى واحدة وعلى الرغم من تفوق عدد الذكور الى عدد الاناث بين السكان البحرانيين الاصليين فان هناك اختلافا كبيرا في نسبة الجنس داخل فئات الاعمار فوفقا لبيانات تعداد عام ١٩٧١ بلغت نسبة الجنس لمن لم يكمل عامه الاول (١٠٥ر٧) ثم ان نسبة الاناث الى الذكور في فئات الاعمار (الى ٩) و (٢٥ الى ٤٤) و (٧٠) فما فوق تنخفض بشكل ملحوظ حيث تشكل هذه النسبة (٩٩ر٨) وانخفاض هذه النسبة مسألة مثيرة باعتبار انه يحتمل عموما النقص في حصر الاناث اكثر من الذكور كما ان الانخفاض النسبي في عدد الذكور في فئة الاعمار من (٢٠ الى ٢٤) سنة قد يكون مرجعه الى هجرة الذكور البحرانيين الى البلدان المجاورة .

ويصعب تفسير الزيادة التالية في نسبة الجنس بين الاعمار من (٤٥ الى ٦٥) سنة وأحد التفسيرات الممكنة هو ان يكون قد تم تعداد عدد ضخم من الذكور غير البحرانيين على انهم بحرانيون اصليون (١)

وتشكل نسبة الجنس في قطر (١٨٢) حسب احصاءات عام ١٩٧٠ ويعود عدم التوازن في نسبة الجنس هذه الى تدفق تيار الهجرة الذكور خاصة الى اقطار الضفة الخليجية يوضح الجدول رقم (٣) التوزع السكاني في الوطن العربي .

جدول رقـــم (٣)

التوزع النوعي للسكان (نسبـة الذكور الى الاناث)

سوريـــــا

الفئة العمرية	١٩٦٠			١٩٧٠		
	ذكور	اناث	عدد الذكور لكل ١٠٠ انثى	ذكور	اناث	عدد الذكور لكل ١٠٠ انثى
٠ـــ١٤	١ر١١٣ر٢٧٤	٩٩٩ر٢٤٧	١١١ر٤	١ر٦١٦ر٢٠٢	١ر٤٨٩ر٩١٨	١٠٨ر٤
١٥ـــ٤٤	٨٧٠٩٥٢	٨٦١١٤٤	١٠١ر٦	١ر١٦٧ر٤٠٧	١ر١٥١ر٠٤١	١٠١ر٤
٤٥ـــ٦٤	٢٤٧٨٧٠	٢٥٥٢٠٣	٩٧ر١	٣١٠٩٣٨	٢٩٣١٧٣	١٠٦ر٠
٦٥ فاكثر	١١٢١٢٥	١٠٥٣٠٣	١٠٦ر٤	١٣٨٥٦٣	١٣٧٤٤٣	١٠٠ر٨
مجموع السكان	٢ر٣٤٤ر٢٢٤	٢ر٢٤٠ر٨٩٧	١٠٥ر٥	٣ر٢٣٣ر١١٠	٣ر٠٧١ر٥٧٥	١٠٥ر٢

تابع الجدول رقم (٣)

التركيب النوعي للسكـــــان (نسبة الذكور الى الاناث)

العـــــراق

الفئة العمرية	١٩٦٥			١٩٧٥ (تقدير)		
	ذكور	اناث	عدد الذكور لكل ١٠٠ انثى	ذكور	اناث	عدد الذكور لكل ١٠٠ انثى
١٤ـــ	٢ر٠١٥ر٨١٥	١ر٨٥٩ر٣١٩	١٠٨ر٤	٢ر٧٠٨ر٠٠٠	٢ر٦٢٨ر٠٠٠	١٠٣ر٨
٤٤ـــ١٥	١ر٤٧١ر١٣٨	١ر٤٧٥ر٨٦٤	٩٩ر٦	٢ر١٥٤ر٠٠٠	٢ر٢٠٧ر٠٠٠	١٠٢ر٢
٦٤ـــ٤٥	٤٤٥ر٠٨٧	٤٠٢ر٢٠٨	١١٠ر٦	٥٦٦ر٠٠٠	٥٨٩ر٠٠٠	٩٦ر٠
٦٥ واكثر	٢٠١ر١٢٢	٢٢٦ر٦٧٧	٨٨ر٧	١٧٥ر٠٠٠	١٩٧ر٠٠٠	٨٨ر٨
مجموع السكان	٤ر١٣٣ر١٦٢	٣ر٩٦٤ر٠٦٨	١٠٤ر٨	٥ر٦٠٣ر٠٠٠	٥ر٥٢١ر٠٠٠	١٠١ر٤

تابع جدول رقم /٣/

التركيب النوعي للسكان (نسبة الذكور الى الاناث)

الاردن

الفئة العمرية	١٩٦٥			١٩٧٥ (تقدير)		
	ذكور	اناث	عدد الذكور لكل ١٠٠ انثى	ذكور	اناث	عدد الذكور لكل ١٠٠ انثى
١٤-٠	٤٠٨٧٤٣	٣٦٥٧٧٣	١١١ر٧	٦٥٦ر٠٠٠	٦٣٥ر٠٠٠	١٠٣ر٣
٤٤-١٥	٣٣٠٦٢٢	٣٤٩٥٠٤	٩٤ر٥	٥٧٨ر٠٠٠	٥٤١ر٠٠٠	١٠٦ر٨
٦٤-٤٥	٨٩ر٣٦٩	٨٦١٦٨	١٠٣ر٧	١٢٠ر٠٠٠	١٢٩ر٠٠٠	٩٣ر٠
٦٥-واكثر	٣٨٨٦٣	٣٧١٨٤	١٠٤ر٥	٣٨ر٠٠٠	٤١ر٠٠٠	٩٢ر٦
مجموع السكان	٨٦٧ر٥٩٧	٨٣٨٦٢٩	١٠٣ر٤	١ر٣٩٢ر٠٠٠	١ر٣٩٢ر٠٠٠	١٠٣ر٤

تابع الجدول (٣٠)

التركيب النوعي للسكان (نسبة الذكور الى الاناث)
الكويت (السكان الكويتيون)

الفئة العمرية	١٩٦٥			١٩٧٠		
	ذكور	اناث	عدد الذكور لكل ١٠٠ انثى	ذكور	اناث	عدد الذكور لكل ١٠٠ انثى
٠ـ١٤	٥٥١٣٢	٥٢٨١٠	١٠٤٫٣	٨٨٣٧١	٨٥٦٩٢	١٠٣٫١
١٥ـ٤٤	٤٣٦٥٨	٤٢١٧٣	١٠٣٫٥	٦٧٣٢٧	٦٧٨٩٥	٩٩٫١
٤٥ـ٦٤	١٠٥٥٧	٩٣٠٦	١١٣٫٤	١٤٩١٠	١٣٢٧٧	١١٢٫٣
٦٥ واكثر	٣٢٢٢	٣٢٠١	١٠٠٫٦	٤٨٧١	٤٩٨٩	٩٧٫٦
مجموع السكان	١١٢٥٦٩	١٠٧٤٩٠	١٠٤٫٧	١٧٥٤٧٩	١٧١٨٥٣	١٠٢٫١

ج ـ توزع السكان بين الريف والحضر :

تشكل مسألة التحضر واحدة من اهم المسائل السكانية الاساسية في الوطن العربي كما ويعتبر ظهور المدن الكبيرة من اهم السمات التي يتصف بها نمو المدن في الدول العربية ، حيث تشكل تلك المدن ثقلا كبيرا في العدد السكاني وتمركزا في النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقد باتت مسألة توزع السكان بين الريف والحضر محورا لبحوث عديدة في نطاق الامم المتحدة وخارجها نظرا لارتباطها الشديد بمسائل الهجرة الداخلية والخارجية من جهة وبقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من جهة اخرى ، وقد ادى النمو المتزايد الكبير من المدن على حساب المراكز السكانية الاخرى الى بروز اتجاهات متناقضة في التنمية الشاملة للاقطار العربية ساعدا بتلك الاقطار الى اتخاذ سياسة تدعم نمو المدن المتوسطة والصغيرة الحجم وذلك بتشجيع دعم بناء المصانع وجذب الايدي العاملة الى المناطق الصناعية(١) وتؤكد احصاءات توزع السكان بين الريف والمدينة على ان هناك اتجاها مستمرا ومتزايدا نحو ارتفاع مستوى التحضر ففي حين كان عدد سكان الحضر (١٨) مليون نسمة في عام ١٩٥٠ ارتفع ذلك العدد الى حوالي (٤٣) مليون نسمة عام (١٩٧٠) اي بزيادة قدرها (٢٥) مليون نسمة بينما بلغ مقدار الزيادة في سكان الريف خلال الفترة نفسها حوالي (٢٣) مليون نسمة فقط ويبدو لنا ان الزيادة المطلقة بين السكان الحضر تفوق الزيادة بين سكان الريف بما يقارب المليوني نسمة وبمقارنة نسبة سكان الحضر مع نسبة سكان الريف تبين أن نسبة السكان الحضر بلغت (٢٥٪) في

---

١ ـ الدكتور اسحق القطب ، التحضر ونمو المدن في الدول العربية الطبعة الاولى ١٩٦٨ ـ عمان ـ ص (٥١) .

عام ١٩٥٠ ثم ارتفعت الى (٣٥٪) في عام ١٩٧٠ بينما انخفضت نسبة سكان الريف من (٧٥٪) في عام ١٩٥٠ الى (٦٥٪) في عام ١٩٧٠ ، وعلى الرغم من انخفاض نسبة سكان الريف خلال الفترة المذكورة الا أن الزيادة المطلقة استمرت وذلك بسبب ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وتختلف نسبة التحضر من قطر الى آخر ، ففي الكويت تشكل نسبة التحضر (٨٦٪) وفي قطر (٨٠٪) وفي الامارات العربية (٦٥٪) كما اشارت احصاءات عام ١٩٧١ في البحرين على ان حوالي ٨٠ ٪ من السكان البحرانيين الاصليين و (٩٧٪) من السكان غير البحرانيين يقطنون في المراكز الحضرية (١) ويعود ارتفاع مستوى التحضر في هذه الاقطار الى الدور الذي تلعبه الهجرة الخارجية في تعجيل حركة التحضر بسبب مواردها النفطية كما تشير احصاءات العراق الى ان نسبة السكان الريفيين الى جملة السكان في تناقص مستمر منذ عام ١٩٤٧ ، حيث شكلت نسبتهم (٦٤٪) في عام ١٩٤٧ و (٦١ر٢٪) في عام ١٩٥٧ وانخفضت الى (٤٨ر٩٪) و (٤٢ر٢٪) و (٣٦ر٣٪) حسب تقديرات ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥

وبلغ مجموع السكان الريفيين في سوريا حسب تعداد ١٩٦٠ (٢ر٨٨٠ر١٦٥) نسمة شكلوا نسبة (٦٣ر١٪) من مجموع السكان ، وانخفضت نسبتهم في عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٤ الى (٥٦ر٥٪) من مجموع السكان اى بمعدل انخفاض (٦ر٦٪) عن عام ١٩٦٠ كما انخفضت نسبتهم في عام ١٩٧٧ حسب التقدير بالعينة بمقدار (٥ر٥٪) عن عام ١٩٧٤ حيث شكلت نسبتهم في عام ١٩٧٧ (٥٠٪) وبالرغم من الانخفاض المستمر في عدد السكان في الريف الا أن عددهم مازال يفوق عدد السكان في الحضر ويعود تقلص عدد السكان في الريف وارتفاعه في الحضر الى عامل الهجرة الداخلية وانتشار التصنيع .

( ) المصدر السابق ص (٧٠)

وينخفض مستوى التحضر في كل من السعودية وليبيا وموريتانيا والصومال والسودان واليمن الجنوبية والشمالية حيث تؤكد الاحصاءات لتلك الدول ان اغلبية سكانها يعيشون خارج المدن وفي الأرياف ففي جمهورية اليمن مثلا يبلغ عدد المشتغلين بالزراعة حوالي (٦٥٪) من السكان ، اما البدو الرحل فيشكلون نسبة ليست صغيرة من السكان وهم يقومون بتربية الماشية والرعي لكسب عيشهم ، كما أن نسبة الحضر في جمهورية اليمن الديمقراطية لا تزال ضئيلة الى جانب سكان الريف والبدو الرحل وهذا ما يشير الى جسامة المعقبات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية الاجتماعية السريعة ، ان الريف في معظم الاقطار العربية لازال يعاني من التخلف في كثير من جوانب الحياة اذا ماقارناه بالمناطق الحضرية الاخرى ، ولهذا لابد من ان توجه اليه الجهود لرفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي ، ويبين الجدول رقم (٤) توزع السكان بين الريف والحضر

جـــدول رقم (٤) (١)

التوزع النسبي للسكان بين الريف والحضر لعام ١٩٧٠

القطـــر	مجموع السكان	نسبة الحضر	نسبة الريـف
سوريـــــة	٦١٧١ ٢٧٤	٪ ٤٣ر٥	٪ ٥٦ر٥
العـــراق	٩٤٤٠٠٩٨	٪٥٧ر٨	٪٤٢ر٢
اليمن الجنوبي *	١٥٩٠٢٧٥	٪٣٣ر٤٧	٪٥٦ر٨٩
البحرين	٢١٦٠٠٠	٪٧٧ر١	٪٢٢ر٩
الكويـــت	٧٣٨٠٠٠	٪ ٨٤ر٨	٪ ١٥ر٢
الاردن	٢٢٨٠٠٠٠	٪٥٢	٪٤٨
العربية السعودية	٧٧٤٠٠٠٠	٪١٧ر٨	٪٨٢ر٢

ثالثا ـ السكان والقوة البشرية وقوة العمل :

يؤلف الوطن العربي وحدة قومية وسكانية متكاملة تتفاعل فيها العناصر البشرية

١ ـ استخلص هذا الجدول من المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا ١٩٧٠ انظر الامم المتحدة ـ النشرة السكانية تموز ١٩٧٥

* احصاءات اليمن الجنوبي تمت في عام ١٩٧١ والبيانات السكانية تحوى البدو الرحل ونسبتهم ١٪

مع الامكانات المادية وتشكل الاقطار العربية وحدة اجتماعية واقتصادية يكمل بعضها البعض الاخر تكاملا يسد حاجة الاقطار من الموارد والامكانات المادية حيث ان بعض الاقطار العربية يعاني من قصور في القاعدة السكانية بالنسبة لطموحاتها في المشاريع الاقتصادية كما يتميز البعض الاخر بقاعدة واسعة من الموارد البشرية مع امكانات مادية لا تتناسب وتلك القاعدة .

ان وضع سياسة للتكامل الاقتصادي على المستويين القطري والقومي وتحقيق الاستراتيجية العربية للتنمية الشاملة والاستفادة المثلى من الموارد البشرية والمادية يستدعي دراسة واقع القوة البشرية وقوة العمل في الوطن العربي من خلال مؤشرات تقيس مستوى القوة البشرية ونسبة مساهمة المرأة في قوة العمل ونسبة البطالة وكذلك دراسة تركيب قوة العمل المهني والعلمي وتوزعاتها حسب النشاطات الاقتصادية من اجل رفع الكفاءة الانتاجية للقوة العاملة ، وتدريبها بما يتناسب والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ويحقق طموحات الجماهير العاملة بوطن عربي اشتراكي تتفاعل فيه كل امكانات الاقطار العربية .

آ ـ السكان والقوة البشرية :

ينقسم السكان عادة في كل مجتمع الى قسمين رئيسيين : السكان داخل القوة البشرية والسكان خارج القوة البشرية. والقوة البشرية ، بالتعريف ، هي القوة القادرة على العمل من حيث السن والمقدرة الجسدية والذهنية اما السكان خارج القوة البشرية فينقسمون الى ثلاث فئات رئيسية هي : الاطفال والكهول الذين تزيد اعمارهم على (٦٥) سنة وذوو العاهات وغالبا ما تشكل فئة الاطفال الغالبية العظمى لغير القادرين على العمل تليها فئة الكهول ثم فئة ذوي العاهات الذين يشكلون نسبة ضئيلة جدا من هذه القوى .

وقد تراوحت نسبة القوة البشرية الى السكان في الوطن العربي في اوائل السبعينات مابين (٤٤٪) الى (٦٥٪) ففي سوريـة مثلا تشير الاحصاءات الى أن مجموع الافراد داخل القوة البشرية كان في عام ١٩٧٠ (٤٠٣٩٤٦٢) شخصا اى بنسبة (٦٤٪) من مجموع السكان وبلغت نسبتهم في عام (١٩٧٤) ٦٥ر٦٪ من مجموع السكان اى بزيادة قدرها (١ر٦٪) عن عام ١٩٧٠ امـا في عام ١٩٧٧ ، فقد شكلوا نسبة (٦٧٪) من مجموع السكان .

وفي الاردن بلغ حجم القوة البشرية في عام ١٩٦١ (٤٥٠٣٨٧) شخصا شكلوا نسبة (٥٠٪) من مجموع السكان بينما بلغت نسبتهم في عام ١٩٧٢ (٢ر٤٤٪) اى ان القوة البشرية انخفضت في عام ١٩٧٢ بمقدار (٨ر٥٪) عما كانت عليه في عام (١٩٦١) وقد يرجع السبب في ذلك الى ترابط التعريف الاجرائي لمفهوم القوة البشرية بارتفاع نسبة عدد المتعلمين ممن هم في سن التعليم ، اذ بلغت نسبة الاشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة من بين الذين تزيد اعمارهم عن (١٥) سنة للضفة الشرقية وحدها (٩ر٤١٪) في عام ١٩٦١ مقابل (٦٢٪ في عام ١٩٧٢ وقد شكلت القوة البشرية الى مجموع السكان في العراق في عام ١٩٦٥ مانسبته (٧ر٥١٪) في حين بلغت (٨ر٥٣٪) في عام ١٩٧٣ اى بزيادة قدرها (١ر٢٪) عن عام ١٩٦٥ وبلغ مجموع القوة البشرية في اليمن الديمقراطي (٨٢٠٧٦٤) شخصا في عام ١٩٧١ اى مانسبته (٥٤٪) من مجموع السكان .

بينما بلغت نسبة القوة البشرية في الجمهورية العربية اليمنية بموجب تعداد ١٩٧٣ (٤٥٪) بالنسبة الى مجموع السكان وكان عدد الافراد داخل القوة البشرية في ليبيا (٨٤٧٠٣٦) شخصا عام ١٩٦٤ احتلوا نسبة (١ر٥٤٪) الى مجموع السكان بينما بلغت نسبتهم في عام ١٩٧٣ (٢ر٤٤٪) من مجموع السكـان

اى بانخفاض قدره (٩ر٩٪) عن عام ١٩٦٤ (١).

وبلغ عدد سكان الكويت (كويتيين وغير كويتيين) (٤٦٧٣٣٩) نسمة في عام ١٩٦٥ وارتفع عددهم في عام ١٩٧٠ الى (٧٣٨٦٦٢) نسمة وبلغ عدد السكان الكويتيين فقط (٢٢٠٠٥٩) نسمة في عام ١٩٦٥ و (٣٤٧٣٩٦) نسمة في عام ١٩٧٠ وكان عدد الافراد داخل القوة البشرية للكويتيين فقط (١٢٦٥٢١) شخصا في عام ١٩٦٥ ، أى بنسبة (٤ر٥٧٪) الى مجموع السكان الكويتيين بينما بلغت نسبتهم في عام ١٩٧٠ (٩ر٥٤٪) من مجموع السكان الكويتيين أى بانخفاض قدره (٥ر٣٪) عن عام ١٩٦٥ ، اما في السودان فقد بلغت نسبة القوة البشرية في عام ١٩٦٧ (١ر٦٤٪) من مجموع السكان ، بينما بلغت (٩ر٥٨٪ في عام ١٩٧٣ اى بانخفاض قدره (٢ر٥٪) عن عام ١٩٦٧ ، اما في البحرين والصومال فقد بلغت نسبة القوة البشرية الى السكان في عام ١٩٧١ (٤ر٥٤٪) بالنسبة الى البحرين و (٣ر٥٦٪) بالنسبة الى الصومال والجدول رقم (٥) يوضح توزع القوى البشرية ونسبتها الى السكان في الوطن العربي في الستينات والسبعينات

ب ـ قوة العمل :

يعتبر مقياس قوة العمل الى السكان اهم وأشمل من مقياس قوة العمل الى القوة البشرية ، لانه يدلنا على حجم القوة المنتجة في المجتمع ككل ، وعلى طاقة المجتمع

---

١ ـ اعتمادنا في تحليلنا للقوى البشرية وقوة العمل على البيانات السكانية التي تم جمعها في نطاق اعمالنا في المعهد العربي للتخطيط في الكويت خبيرا لهيئة الامم المتحدة لشؤون التخطيط والتنمية الاجتماعية واستاذا في المعهد المذكور .

الانتاجية وتشمل قوة العمل جميع الافراد الذين يعملون فعلا من أرباب عمل وعمال ومستخدمين وكذلك الاشخاص الذين لا يعملون الا أنهم قادرون على العمل وراغبون فيه ويباحثون عنه وتتميز الاقطار العربية منفردة ومجتمعة بقوة عمل ضئيلة قياسا الى السكان فقد تراوحت نسبة قوة العمل العربية الى السكان في الستينات والسبعينات مابين (١٩٪) و (٣٠٪) باستثناء الصومال الذي بلغت فيه نسبة قوة العمل الى السكان (٣٨ر٧٪) عام ١٩٧٠ ففي سوريا بلغ حجم قوة العمل في عام (١٩٧٠) حوالي (١ر٥٧٠ر٧٧٦) شخصا اى بنسبة (٢٤ر٩٪) من مجموع السكان وذلك مقابل (٢٦ر٣٪) في عام ١٩٦٠ ويعكس هذا الانخفاض زيادة الاقبال على التعليم بمراحله المختلفة وزيادة عدد الاطفال كما يبين هذا الانخفاض في قوة العمل العبء الذي تتحمله الفئة المنتجة من السكان ، علما بأن نسبة الاناث العاملات تشكل (١١٪) من حجم قوة العمل و (٣٪) من مجموع السكان اما نسبة قوة العمل في عام ١٩٧٤ فقد بلغت (٢٤٪) من مجموع السكان بينما شكلت (٢٣ر٦٪) من مجموع السكان في عام ١٩٧٦ وبلغ حجم قوة العمل في الاردن عام ١٩٦١ (٢٠٧١٧٦) شخصا اى مانسبته (٢٢ر٩٪) من مجموع السكان . وهذا يعني ان اقل من نصف القوة البشرية الاردنية هي داخل قوة العمل والباقي خارج قوة العمل وقدرت القوة العاملة في الاردن عام ١٩٧٢

جدول رقم (٥)

القوة البشرية في الوطن العربي

آ ـ في السنيات

القطر	القوة البشرية		غيرقادرين على العمل	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
العراق ١٩٦٥	٤ر١٩٢ر٣١٣	٥١ر٧	٣ر٩٠٤ر٩١٧	٤٨ر٢٪
السودان ٩٦٧	٨ر٢٣٨ر١٦٠	٦٤ر١	٤ر٦٠٩ر٨٧٣	٣٥ر٨
ليبيا ١٩٦٤	٨٤٧٠٣٦	٥٤ر١	٧٦٥٠٥٨	٤٥ر٨
الاردن ٩٦١	٤٥٠٣٨٧	٤٩ر٩	٤٥٠ر٣٨٨	٥٠ر٠
الكويت ٩٦٥ *	١٢٦٥٢١	٥٧ر٤	٩٣٥٣٨	٤٢ر٥

* السكان الكويتيون فقط .

ب ـ في السبعينات

القطر	القوة البشرية		غيرقادرين على العمل	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
العراق ٩٧٣	٥ر٥٩٨ر٦٥٥	٥٣ر٧٪	٤ر٨١٣ر٩٣١	٤٦ر٢٪
السودان ٩٧٣	٧ر٤٧٩ر٨٠٠	٥٠ر٢	٧ر٤٢٠ر٢٠٠	٤٩ر٧
ليبيا ٩٧٣	١ر٠١٣ر٨٥٢	٤٤ر٢	١ر٢٧٦ر٨٨٢	٥٥ر٧
سوريا ١٩٧٤	٤ر٧٠٥ر٨٦٢	٦٥ر٦	٢ر٤٦٢ر١٩٨	٣٤ر٣
الصومال ١٩٧٠	١ر٥٧٧ر٠٠٠	٥٦ر٣	١ر٢٣٠ر٠٠٠	٤٣ر٦
البحرين ١٩٧١	٠٩٦٩٨٦	٥٤ر٤	٨١٢٠٧	٤٥ر٥
الاردن ١٩٧٢	٧٨٢٨٥٦	٤٤ر١	٩٩١١٤٤	٥٥ر٨
اليمن الديمقراطي (١٩٧٣)	٧٥٦٨٧١	٤٧ر٦	٨٣٣٤٠٤	٥٢ر٣
الكويت ١٩٧٠ *	١٩٠٩٩٠	٥٤ر٩	١٥٦٤٠٣	٤٥ر٠

* السكان الكويتيون فقط .

ب (٥٣٠٠٠٠) شخصا او بالنسبة (٢٩ر٨٪) من مجموع السكان اى ان القوة العاملة المقدرة لعام ١٩٧٢ قد زادت نسبتها الى مجموع السكان بمقدار ٦ر٩٪ عن عام ١٩٦١ (١)

اما في الكويت فقد بلغ حجم قوة العمل حسب نتائج تعداد السكان لعام ١٩٧٠ (٢٤٢ر٢) الف شخصا شكلوا نسبة (٣٢ر٨٪) من مجموع السكان وذلك مقابل (٣٩ر٤٪) في عام ١٩٦٥ ويلاحظ ان نسبة الزيادة في حجم قوة العمل لم تتماشى مع نسبة الزيادة السكانية وتعليل ذلك تناقص نسبة مساهمة السكان بصفة عامة في قوة العمل فبينما كانت الزيادة في قوة العمل من (١٩٦٥) الى (١٩٧٠) ما يقرب من ٥٨ الف شخص انخفضت نسبة مساهمة السكان في قوة العمل من (٣٩ر٤٪) الى (٣٢ر٨٪) ويرجع ذلك الى انخفاض مساهمة الزيادة السكانية الجديدة خلال تلك الفترة في قوة العمل نتيجة ازدياد عدد الاطفال بشكل خاص والاقبال على التعليم بمراحله المختلفة واما في ليبيا فقد كان حجم قوة العمل في عام ١٩٦٤ (٤٢٢٩٠٠) شخصا ، أى بالنسبة (٢٧٪) من مجموع السكان وانخفضت هذه النسبة الى (٢٤ر١٪) في عام ١٩٧٣ كما قدرت هذه النسبة بـ(٢٥ر٨٪) في عام ١٩٧٥ وقد شكلت نسبة قوة العمل للسكان الاصليين ٢٤ر٩٪ في عام ١٩٦٤ و (٢٠ر٣٪) من مجموع السكان في عام ١٩٧٤ أما بالنسبة لغير الليبين فقد كانت نسبة قوة العمل (٣٤ر٤٪) من مجموع السكان في عام ١٩٦٤ و (٦١ر١٪) في عام ١٩٧٤ أى ان هناك زيادة ملحوظة في قوة العمل غير المحلية .

١ــ دائرة الاحصاءات العامة ، الاردن ، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٢

وتشير احصاءات عام ١٩٦٠ الى ان حجم قوة العمل في العراق كان (١٦٣١١٠٠) شخصا ، اى مانسبته (٢٣ر٦٪) من مجموع السكان وارتفع عدد افراد القوة العاملة حسب تقدير ١٩٧٣ الى (٢٩٦٢٣٠٠) شخصا اى مانسبته (٢٨ر٤٪) من مجموع السكان كما قدرت هذه النسبة بـ (٢٨ر٦٪) في عام (١٩٧٥) (١)
وفي اليمن الديمقراطية الشعبية بلغ حجم قوة العمل في عام ١٩٧٢ (٣٩٥٥٠٠) شخصا اى مانسبته (٢٤ر٨٪) من مجموع السكان ، كما شكلت في عام (١٩٧٣) ٢٥٪ من مجموع السكان وهذا يعني ان ٧٥٪ من السكان يعيشون على ماينتجه ٢٥٪ منهم اى ان القوة العاملة في اليمن تختل عبئا كبيرا ومسؤولية ضخمة في اعالة الفئات الاخرى المعتمدة عليها وفي السودان بلغ مجموع القوة العاملة في عام ١٩٦٧ (٣٧٦٦١٠) شخصا اى مانسبته (٢٩ر٢٪) من مجموع السكان بينما بلغت هذه النسبة في عام ١٩٧٣ (٢٧ر٤٪) من مجموع السكان وهذا يعني ان هناك انخفاضا في نسبة قوة العمل الى السكان في السودان في عام (١٩٧٣) بمقدار (٢ر٢٪) عن عام ١٩٦٧ .

اما نسبة قوة العمل من القوة البشرية العربية فقد تراوحت في الستينات مابين (٣١٪) و(٥٠٪) وهذا يعني ان مابين ثلثي او نصف القوة البشرية العربية كانت خارج قوة العمل وكان الكويت وسوريا في مؤخرة الدول العربية من حيث نسبة قوة العمل البشرية ، اما نسبة قوة العمل الى القوة البشرية في كل من السودان والاردن فكانت (٤٥٪) تقريبا في عامي ١٩٦٧و١٩٦١ وبلغت نسبتها (٥٠٪) تقريبا في كل من ليبيا والعراق في عامي ١٩٦٤و١٩٦٥ .

١ـ تقرير مقدم الى وزارة التخطيط ـ الجمهورية العراقية (٥) مايس (١٩٧٠)

وقد طرأ تحسن طفيف على الصورة العامة لقوة العمل العربية قياسا الى القوة البشرية في السبعينات ، اذ تراوحت هذه النسبة ما بين (٣٤٪) و(٦٨٪) وقد برز هذا التحسن في السودان ، اذا ارتفعت نسبة قوة العمل فيه من (٤٥٪) عام ١٩٦٧ الى (٥٤٪) تقريبا عام ١٩٧٣ وفي الاردن ارتفعت نسبة قوة العمل من (٤٦٪) عام ١٩٦٦ الى (٦٨٪) عام ١٩٧٢ والجدولين رقم (٦ - ٧) يوضحان توزع قوة العمل الى السكان في بعض الاقطار العربية ونسبتها الى السكان في الستينات والسبعينات .

ج- الافراد خارج قوة العمل :

تمكننا دراسة السكان خارج قوة العمل من الوصول الى بعض المؤشرات التي تعرفنا على نسبة الطلاب المتغرغين ومدى تقاربها او تباعدها ما بين الاقطار العربية وكذلك تمكننا من معرفة نسبة ربات البيوت وفئات المتقاعدين والزاهدين في العمل وغير القادرين عليه وتشير الاحصاءات عموما الى تفاوت نسبة هذه الفئات بين الاقطار منفردة فقد تراوحت نسبة الطلاب المتغرغين في الوطن العربي في الستينات ما بين (٥ ٪) و (٢٩٪) من مجموع الفئات خارج قوة العمل باستثناء اليمن الديمقراطية الشعبية حيث بلغت نسبة الطلاب فيها (٢٫٣٪) من مجموع هذه الفئات مما شكل تفاوتا كبيرا ما بين الاقطار العربية في نسب الطلاب المتغرغين فقد بلغ مجموع الطلاب المتغرغين في سورية عام ١٩٧٤ (٥٣٩٥٩٠) طالبا ويمثلون نسبة (١٨٪) من الافراد خارج قوة العمل وبمقارنة هذه النسبة مع مثيلتها في الستوات السابقة يلاحظ ان هذه النسبة آخذة في الارتفاع مما يدل على مدى العناية الزائدة التي توليها الدولة لنشر التعليم وبشكل خاص التعليم العالي بما يتماشى مع تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة اذا لاحظنا الاعداد المتزايدة من طلبة المعاهد الفنية التي لم تكن موجودة مطلقا في عام ١٩٧٠ الامر الذي يدعو للتفاؤل

اما في الاردن فقد بلغت نسبة الطلاب المتغرفين في عام ١٩٦١ (٥ر٤٪) من مجموع الفئات خارج قوة العمل وارتفعت النسبة الى (٩ر٢٩٪) في عام ١٩٧٢ وتعود هذه الزيادة الى توفير فرص التعليم بمراحله المختلفة لمجموع الطلاب وكذلك زيادة نسبة الطلاب الراغبين بمواصلة تعليمهم العالي في الجامعات والمعاهد. كما بلغت نسبة الطلاب المتغرفين في العراق في عام ١٩٦٥ (٥ر١٢٪) وارتفعت في عام ١٩٧٣ الى (١٦٪ كما ازدادت نسبة الاناث المتغرغات للتعليم حيث كن يشكلن نسبة (٥ر٢٣٪) في عام ١٩٦٥ من مجموع الطلبة المتغرغين ، في حين اصبحت (٩ر٢٧٪) في عام ١٩٧٣ وذلك كنتيجة للسياسة الهادفة الى نشر التعليم ولتهيئة الظروف لاستيعاب جميع الطلاب بغية تهيئة الكوادر العلمية والفنية لدخولها في سوق العمل .

وقد شكلت هذه النسبة في السودان (٨ر٢٨٪) اما في الصومال والبحرين فقد تقاربت هذه النسبة (٥ر١٤٪) في الصومال و(٤ر١٤٪) في البحرين في عام ١٩٧١ .

اما نسبة ربات البيوت المتغرغات للتدبير المنزلي واللواتي لا يمارسن اي عمل (١) فقد تراوحت نسبتهن من (٣٤٪) الى (٨٣٪) من مجموع الفئات خارج قوة العمل وقد بلغت نسبتهن في سوريا في عام ١٩٧٤ (٣ر٣٨٪) من مجموع الفئات خارج قوة العمل ، اما في الاردن فقد بلغت نسبتهن (٢ر٦٩٪) من مجموع الافراد خارج قوة العمل في عام ١٩٦١ ، لكنها انخفضت في عام ١٩٧٢ الى ٢ر٤٦٪ وتجدر الاشارة الى ان العديد من ربات البيوت والفتيات في الاردن

---

١ ـ مازالت الاختلافات كبيرة حول تعريف ربات البيوت مما يؤدي الى تباين في الاحصاءات في القطر الواحد وبين الاقطار العربية .

جدول رقـــــم (٦)

قوة العمل الـــى السكان في الوطن العربي

آ ـ في التقديـــــرات

القطـــــر	قوة العمـــــل	السكـــان	نسبة قوة العمل للسكان
العراق ١٩٦٥	٢٫٢٤٨٫٠٠٠	٨٫٠٩٧٫٢٣٠	٢٦٫٥٪
السودان ١٩٦٧	٣٫٧٦٠٫٦١٠	١٢٫٨٤٨٫٠٣٣	٢٩٫٢
ليبيا ١٩٦٤	٤٢٢٫٩٠٠	١٫٥٦٤٫٣٦٩	٢٧٫٠
الاردن ١٩٦١	٢٠٧٫١٧٦	٩٠٠٫٧٧٥	٢٣٫٩
الكويت ١٩٦٥	٤٠٫١٦٦	٢٢٠٫٠٥٩	١٨٫٢

ب ـ في التقديـــــرات

القطـــــر	قوة العمل	السكان	نسبة قوة العمل للسكان
العراق ١٩٧٣	٢٫٩٦٢٫٣٠٠	١٠٫٤١٢٫٥٨٦	٢٨٫٤
السودان ١٩٧٣	٤٫٠٨٣٫٩٧١	١٤٫٩٠٠٫٠٠٠	٢٧٫٤
ليبيا ١٩٧٣	٥٥٤٫٠٠٠	٢٫٢٩٠٫٧٣٤	٢٤٫١
سوريا ١٩٧٤	١٫٧١٨٫٥٥٣	٧٫١٦٨٫٠٦٠	٢٣٫٩
الصومال ١٩٧٠	١٫٠٨٤٫٠٠٠	٢٫٨٠٠٫٠٠٠	٣٨٫٧
البحرين ١٩٧١	٣٧٩٥٠	١٧٨٫١٨٣	٢١٫٣
الاردن ١٩٧٢	٥٣٠٫٠٠٠	١٫٧٧٤٫٠٠٠	٢٩٫٨
اليمن ١٩٧٢	٣٩٥٫٥٠٠	١٫٥٩٠٫٢٧٥	٢٤٫٨
الديمقراطي			
الكويت ١٩٧٠	٦٥٣٦٩	٣٤٧٫٣٩٣	١٨٫٨

جدول رقم /٧/

توزيع قوة العمل في الوطن العربي

آ ـ في الستينات

القطر	داخل قوة العمل		خارج قوة العمل	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
العراق ١٩٦٥	٢ر١٤٨ر٠٠٠	٥١ر٢	٢ر٠٤٤ر٣١٣	٤٨ر٧
السودان ٩٦٧	٣ر٧٦٠ر٦١٠	٤٥ر٦	٤ر٤٧٧ر٥٤١	٥٤ر٣
ليبيا	٤٢٢ر٩٠٠	٤٩ر٩	٤٢٤١٣٦	٥٠ر٠
الاردن ١٩٦١	٢٠٧ر١٧٦	٤٥ر٩	٢٤٣٢٠٩	٥٤ر٠
الكويت ١٩٦٥	٤٠ر١٦٦	٣١ر٧	٨٦٣٥٥	٦٨ر٢

ب في السبعينات

القطر	داخل قوة العمل		خارج قوة العمل	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
العراق ٩٧٣	٢٩٦٢ر٣٠٠	٥٢ر٩	٢ر٦٣٦ر٢٥٥	٤٧ر٠
السودان ٩٧٣	٤ر٠٨٣ر٩٧١	٥٤ر٦	٣ر٣٩٥ر٨٢٩	٤٥ر٣
ليبيا ١٩٧٣	٥٥٤ر٠٠٠	٥٤ر٦	٤٦٠ر٩٥٢	٤٥ر٣
سوريا ١٩٧٤	١ر٧١٨ر٥٥٣	٣٦ر٥	٢ر٩٨٧ر٣٠٩	٦٣ر٤
الصومال ١٩٧٠	١ر٠٨٤ر٠٠٠	٦٨ر٧	٤٨٦ر٠٠٠	٣١ر٢
البحرين ١٩٧١	٣٧٩٥٠	٣٩ر١	٥٩٠٣٦	٦٠ر٨
الاردن ١٩٧٢	٥٣٠ر٠٠٠	٦٧ر٧	٢٥٢ر٨٥٦	٣٢ر٣
اليمن الديمقراطي ١٩٧٣	٣٩٥ر٥٠٠	٥٢ر٣	٣٦١ر٣٧١	٤٧ر٧
الكويت ١٩٧٠	٦٥٣٦٩	٣٤ر٢	١٢٥ر٦٢١	٦٥ر٧

وخاصة في الريف يقمن باعمال انتاجية ذات اثر كبير في حياة الاسرة وتحسين معدل دخلها وشكلت نسبة ربات البيوت في العراق (٨٢ر٢٪) في عام ١٩٦٥ بينما انخفضت الى (٧٦ر٦٪) في عام ١٩٧٣ وما تجدر الاشارة اليه هو ان العراق يمتلك اكبر نسبة من الاناث في قوة العمل لديه وكذلك فهو يمتلك اكبر نسبة من ربات البيوت في القوة البشرية خارج قوة العمل ، مما يدل على ان المرأة العراقية المتزوجة مازالت خارج نطاق العمل وان العراقيات العاملات هن من فئة العازبات وغير المتزوجات اما نسبة ربات البيوت في اليمن الديمقراطية فقد بلغت (٧٥ر٣٪) في عام ١٩٧٢ في حين شكلت (٥٥ر٩٪) في الكويت في عام ١٩٧٠ وباختصار فان الاحصاءات تشير عموما الى ان المرأة العربية المتزوجة في الوطن العربي ماتزال خارج نطاق العمل الى حد كبير ، ولكنها تظهر في الوقت نفسه نمط تطور ايجابي باتجاه المشاركة في العمل .

اما فئات المتقاعدين والزاهدين في العمل وغير القادرين عليه (١) فقد تراوحت

---

(١) ان هذه التسمية تجعل دراسة الفئة الثالثة من القوة البشرية خارج قوة العمل غير ممكنة لاننا لانعرف ماذا تضم مجموعة " غير القادرين على العمل " فلو كان افراد هذه المجموعة غير قادرين على العمل لاسباب جسدية اوعاهات لكان يتوجب اخراجهم من القوة البشرية اساسا واضافتهم الى القطاع العريض من السكان غير القادرين على العمل كالاطفال والكهول واصحاب العاهات المستديمة وكذلك نحن نتحفظ كثيرا في معالجة احصاءات الصومال لعام ١٩٧٠ واحصاء سوريا لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ فالاحصاء الصومالي يضم القوة البشرية خارج قوة العمل الى ربات بيوت (٣٥٪) وطلاب (١٥٪) وغير قادرين على العمل (٥٠٪) كما ان الاحصاء السوري قد اضاف فئة الى فئات القوة البشرية خارج قوة العمل سماها (اخرى) وهذه التسمية

نسبتهم مابين (٣ر١) و (٦ر٥٠) من مجموع الفئات خارج قوة العمـــل فقد بلغت نسبتهم في العراق في عام ١٩٦٥ (٢ر٣٪) من مجموع الفئات خارج قوة العمل وارتفعت هذه النسبة الى (٣ر٧٪) في عام ١٩٧٣ ، كما شكلت فـي سورية (٩ر٨٪) في عام ١٩٧٤ ، في حين بلغت في الاردن (٦ر٢٤٪) فـي عام ١٩٦١ وانخفضت الى (٦ر٢٠٪) في عام ١٩٧٢ ويماثل اليمن الديمقراطي الاردن من حيث نسبة هذه الفئة حيث شكلت (٣ر٢٢٪) في عام ١٩٧٠ اما السودان والبحرين والكويت فقد تميزت بانخفاض هذه النسبة حيـــث شكلت في الكويت (٥ر٥٪) في عام ١٩٧٠ وبلغت في البحرين (٨ر١٪) فـي عام ١٩٧١ ، كما شكلت في السودان (٣ر١٪) في عام ١٩٦٧ وتميزت الصومال عن جميع الاقطار العربية حيث احتلت النسبة الاولى وشكلت فيها هذه الفئـة (٦ر٥٠٪) في عام ١٩٧٠ والجدول رقم (٨) يوضح توزع القوة البشرية خـارج قوة العمل في الستينات والسبعينات .

غامضة جدا ولا ندري من تضم ، وكانت هذه الفئة كبيرة لدرجة احتلت بنسبة ربات البيوت من القوة البشرية خارج قوة العمل . فقد بلغت في عام ١٩٧٠ نسبة ربـات البيوت (٨ر٤٠٪) بينما بلغت نسبة اخرى (٣٦٪) وبلغت في عام ١٩٧٤ نسبـة ربات البيوت (٣٨٪) بينما بلغت نسبة اخرى (٣٥٪) من القوة البشرية السورية خارج قوة العمل .

جدول رقم (٨)

توزيع القوة البشرية العربية خارج قوة العمل

آلاف في التقديرات

القطر	خارج قوة العمل	ربات البيوت		طلاب		متقاعدون وزاهدون في العمل وغير قادرين على العمل	
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
العراق ١٩٦٥	٢٠٤٤ر٣١٣ر٢	١٦٨٢ر٢٥٣ر١	٨٢ر٢	٢٥٦٢١٠	١٢ر٥	١٠٥٨٥٠	٣ر٢
السودان ١٩٦٧	٤٧٧ر٥٤١ر٤	٣ر١٢٩ر٧٨٠	٦٩ر٨	١ر٢٩٣ر٧٩٧	٢٨ر٨	٥٣٩٦٠	١ر٣
الاردن ١٩٦١	٢٤٣ر٢٠٩	١٦٦ر٠٠٠	٦٩ر٢	١٣١٥٢	٥ر٤	٦٠٠٥٧	٢٤ر٦

ب ـ في السبعينـــــــات

القطـــــر	خارج قوة العمل	ربات البيوت		طـلاب		متقاعدون وزائدون في العمل وغير قادرين على العمل	
		عـــدد	نسبة	عدد	نسبة	عـــدد	نسبة
العراق ٩٧٣	٢٫٦٣٦٫٣٥٥	٢٫٠٢١٫٧٣١	٧٦٫٦	٤٢١٨٨١	١٦٫٠	١٩٢٧٤٣	٧٫٣
* سوريا ٩٧٤	٢٫٩٨٧٫٣٠٩	١٫١٤٦٫٢٤٩	٣٨٫٣	٥٣٩٥٩٠	١٨٫٠	٢٦٥٩٥٨	٨٫٩
الصومال ٩٧٠	٤٨٦٫٠٠٠	١٦٨٫٨٠٠	٣٤٫٧	٧٠٫٨٤٤	١٤٫٥	٢٤٦٫٣٥٦	٥٠٫٦
البحرين ٩٧١	٥٩٠٣٦	٤٩٤٠٦	٨٣٫٦	٨٥١٠	١٤٫٤	١١٢٠	١٫٨
الاردن ١٩٧٢	٢٥٢٫٨٥٦	١٢٥٫٠٠٠	٤٩٫٤	٧٥٧٦٣	٢٩٫٩	٥١٫٢٠	٢٠٫٦
اليمن الديمقراطي ١٩٧٣	٣٦١٫٣٧١	٢٧٢٤١٢	٧٥٫٣	٨٣٥٩	٢٫٣	٨٠٦٠٠	٢٢٫٣
الكويت ١٩٧٠	١٢٥٫٦٢١	٧٠٢٨٢	٥٥٫٩	٤٨٤٠٧	٣٨٫٥	٦٩٣٢	٥٫٥

* اضافت سوريا فئة بعنوان (اخرى) بلغ مجموعها ١٫٠٣٥٫٥١٢ وتعادل نسبتها (٣٤٫٦٪) من القوة البشرية السورية خارج قوة العمل .

د ـ البطالـــــــة :

توجه عناية خاصة لدراسة البطالة في المجتمع العربي لأن البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية في آن واحد ، فهي تعكس وضعا سلبيا للاقتصاد بنعكس بدوره على الوضع الاجتماعي للعاطلين عن العمل ولمن حولهم وتتصف قوة العمل العربية عموما بنسبة مرتفعة من البطالة قياسا الى الدول المتقدمة اقتصاديا ولكن هناك تفاوت على الصعيد القطري تبعا لوضع اقتصاد كل قطر على حده وقد تراوحت نسبة البطالة في قوة العمل العربية مابين (٣٪) و(١٨٪) باستثناء ليبيا حيث بلغت نسبة البطالة فيها عام ١٩٧٣ (١ر٠٪) وقد بلغت نسبة البطالة في سوريا في عام ١٩٧٠ (٤٪) من مجموع قوة العمل ، وانخفضت هذه النسبة الى (٣٪) من مجموع قوة العمل في عام (١٩٧٤) ، ويعود النقص في هذه النسبة الى تنفيذ خطط التنمية في القطر ، وبشكل خاص الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧١ـ١٩٧٥) مما أدى الى استخدام اعداد كبيرة من العمال اما في الكويت فقد بلغت نسبة المتعطلين (٣ر٤٪) من مجموع المشتغلين في عام (١٩٧٠) اما نسبة المتعطلين في قوة العمل الكويتية فقد شكلت (٩ر٨٪) للكويتين مقابل (٣ر١٪) لغير الكويتيين ذلك ان معدلات التعطل لغير الكويتيين اقل من نظيرتها لقوة العمل الكويتية نظرا لأن الغالبية العظمى من غير الكويتيين يفدون الى البلاد بقصد العمل ، اما في الاردن فقد بلغت نسبة البطالة (٥ر١٣٪) من مجموع قوة العمل في عام ١٩٦١ ، بينما انخفضت هذه النسبة الى (٣ر٥٪) في عام ١٩٧٢ وهي نسبة ضئيلة اذا ماقورنت بنسبة البطالة في الاقطار المجاورة ولا يخفى ان هناك بطالة مقنعة متفشية في معظم اوجه النشاط الاقتصادي ولدى الغالبية العظمى من العاملين ، وفي العراق بلغت نسبة البطالة (٩٣ر١٪) من مجموع قوة العمل في عام ١٩٦٠ وارتفعت هذه النسبة الى (٦٧ر٣٪) في عام ١٩٦١ واستمرت

جدول رقم /٩/

البطالة في الوطن العربي

آ ـ في السنينات

القطر	قوة العمل	العاطلين عن العمل	نسبة البطالة
العراق ١٩٦٥	٢ر١٤٨ر٠٠٠	١٦٢٧٠٠	٧ر٥ ٪
السودان ٩٦٧	٣ر٧٦٠ر٦١٠	١٠٧٩٢٣	٢ر٩
ليبيا ١٩٦٤	٤٢٠٢ر٩٠٥	٢٨٦٠٠	٦ر٧
الاردن ١٩٦١	٢٠٧ر١٧٦	٢٨١٧٦	١٣ر٥
الكويت ١٩٦٥	٤٠ر١٦٦	٢٨٦٨	٧ر١

ب ـ في السبعينات

القطر	قوة العمل	العاطلين عن العمل	نسبة البطالة
العراق ١٩٧٣	٢ر٩٦٢ر٣٠٠	٢٠٠ر١٠٠	٦ر٧٪
السودان ١٩٧٣	٤ر٠٨٣ر٩٧١	٢٦٥ر٤٥٨	٦ر٤
ليبيا ١٩٧٣	٥٥٤ر٠٠٠	١١٠٠	٠ر١
سوريا ١٩٧٤	١ر٧١٨ر٥٥٣	٥٢٥٩٩	٣ر٠
الصومال ١٩٧٠	١ر٠٨٤ر٠٠٠	٤٣٩ر٩٦٠	٣٢ر٢
البحرين ١٩٧١	٣٧٩٥٠	٩٠١	٢ر٣
الاردن ١٩٧٢	٥٣٠ر٠٠٠	٢٨٢٤٢	٥ر٣
اليمن ١٩٧٣ الديمقراطية	٣٩٥ر٥٠٠	٧١٥٠٠	١٨ر٠
الكويت ١٩٧٠	٦٥٣٦٩	٢٠٥٥	٣ر٣

في الزيادة الى ان وصلت الى (٤٢ر٩٪) في عام ١٩٦٤ ، ثم انخفضت هذه النسبة الى (٧ر٥٪) في عام ١٩٧٥ والى (٧ر٥٪) في عام ١٩٧٣ (١) وقد تميزت جمهورية اليمن الديمقراطية بارتفاع البطالة فيها ، حيث بلغ عدد المتعطلين (٢١٥٢٢) متعطلا أي بنسبة (١٨٪) من مجموع قوة العمل ، يتركز معظمهم في الريف ، وذلك لبدائية وسائل الانتاج واستغلال الارض الزراعية وتتألف معظم القوة العاطلة من الذكور حيث بلغ عدد الذكور العاطلين عن العمل (٥٥٥٩٣) شخصا وبلغ عدد الاناث العاطلات عن العمل (١٥٩٢٩) انثى والجدول رقم (٩) يوضح نسبة البطالة في الوطن العربي الى مجموع قوة العمل .

رابعا ـ الهيكل الوظيفي للسكان :

آ ـ التركيب المهني لقوة العمل :

يكشف التوزع المهني لقوة العمل عن مجموعة من الظواهر الهامة فهو يعين في ارقابة الاجمالية نصيب كل قسم من اقسام المهن في القوة العاملة ويتميز التركيب المهني لقوة العمل في الاقطار العربية بارتفاع نسبة العاملين في مجال الزراعة والمهن المرتبطة بها من جهة وانخفاض نسبة العمال والحرفيين والعاملين في المهن الفنية والعلمية والادارية من جهة اخرى حيث تتراوح نسبة العاملين في هذه المهن من (٢ر٤٪) الى (١ر١٨٪) ويبلغ مقدار الوسيط (٥ر٤٪) بينما لا تقل هذه النسبة عن (١٥٪) في البلدان المتقدمة صناعيا (٢) ففي سورية يشكل المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان المرتبة الاولى بينما يشكل المرتبة الثانية الصناع والمشتغلون في معدات النقل ثم المشتغلون باعمال البيع والشراء ثم يأتي بعد ذلك المهنيون والفنيون فالمشتغلون بقطاع الخدمات واخيرا المشتغلون بالاعمال الكتابية والادارية وهذا يعني

١ ـ مذكرة مقدمة الى وزارة التخطيط ، الجمهورية العراقية رقم (٢١) آب ١٩٧٠
٢ ـ الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، النشرة السكانية ،

أن الصناعة في سورية بدأت تنافس القطاع التقليدي الزراعي من حيث توزع قوة العمل وهذا يشير الى تغير واضح في البنية الاقتصادية والاجتماعية ويشكل عمال الانتاج ، في العراق ومن يرتبط بهم وعمال تشغيل معدات النقل والمواصلات والعمال العاديون حسب تعداد ١٩٦٥ اعلى نسبة في قوة العمل العراقية حيث تشكل نسبتهم (٣٨ر٥٠٪) من مجموع المشتغلين وتبلغ نسبة المشتغلين بالخدمات والترفيه (١٨ر٢٥٪) ويلي ذلك المشتغلون باعمال البيع حيث تبلغ نسبتهم ١٩ر٩٪ من مجموع المشتغلين ، كما تشير احصاءات ١٩٧٠ الى ان عمال الانتاج وعمال تشغيل معدات النقل والعمال العاديون يشكلون نسبة عالية تصل الى (٥٥ر٥٦٪) ويلي ذلك المشتغلون باعمال الخدمات اذ تبلغ نسبتهم ٣٢ر٢٣٪ ومن ثم الموظفون التنفيذيون في الحكومة والمشتغلون بالاعمال الكتابية حيث تبلغ نسبتهم ٣٢ر٦٪ في حين تبلغ نسبة المشتغلين باعمال البيع (٩٨ر٥٪) اما في الاردن فتشير احصاءات عام ١٩٧٣ الى أن قطاع الخدمات يستأثر بالنصيب الاكبر من حجم قوة العمل ، حيث بلغ عدد العاملين فيه (١٨٤ر٥٦٠) شخصا او ما نسبته ٤٨ر٩٩٪ من مجموع قوة العمل ويعود ارتفاع هذه النسبة الى انتشار هذا القطاع وسيطرته على القطاعات الاقتصادية الاخرى مما ادى الى وجود اختلاف في الهياكل الانتاجية ، ويشكل المشتغلون باعمال البيع وما نسبته (٩ر١٤٪) من مجموع المشتغلين كما يشكل اصحاب المهن الفنية والعلمية نسبة (٢٥ر١١٪) من مجموع المشتغلين في حقول الخدمات المختلفة ، اما المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية فيشكلون ما نسبته (٣٨ر٤٪) من مجموع قوة العمل ويشكل العاملون في قطاع المهن الانتاجية نسبة (٩٥ر٤٣٪) من مجموع قوة العمل وارتفع عدد العاملين في هذا الحقل من (٦٥) الفا عام ١٩٧٠ الى (٩٦) الفا عام ١٩٧٣ وقد كانت الزيادة في

حجم هذه الفئة على حساب النقص في فئة العاملين بالقطاع الزراعي الذي انخفض عددهم من (١٤١) الفا عام ١٩٧٠ الى (٦٦) الفا عام ١٩٧٣ (١)

ولعل السبب في ذلك يعود الى الهجرة الواسعة من الارياف الى المدن بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، الامر الذي نتج عنه ازدحام المدن وارتفاع تكاليف المعيشة وظهور المناطق الشعبية الفقيرة بالخدمات وغير ذلك من النتائج الاقتصادية والاجتماعية ، وجدير بالذكر ان الاردن بلد زراعي بالدرجة الاولى تلعب الزراعة دورا هاما فيه ، حيث كان يستوعب اكبر نسبة من حجم قوة العمل لا سيما غير المؤهلة وبالاضافة الى ذلك فأن الزراعة تساهم بما نسبته (١٨٪) من الناتج القومي الاجمالي ، كما أن المنتجات الزراعية تشكل مانسبته (٦٥-٧٠٪) من قيمة الصادرات الخارجية ، ان الاهتمام بهذا القطاع الحيوي يوجب على الجهات المسؤولة ان تتخذ كافة مايلزم من اجراءات لتطويره وتحسينه والخطوة الاولى تكمن باغراء المواطنين الريفيين على البقاء في الارياف عن طريق توسيع نطاق الخدمات فيها واقامة العديد من المشروعات الزراعية والصناعية التي تعود على المواطنين بالنفع الخاص وعلى الاقتصاد الوطني بالنفع العام (٢)

ويختلف التوزيع المهني في مجموعة السكان الكويتيين عن غير الكويتيين فنسبة ذوي المهن العلمية والفنية من الكويتيين (١٦٪) اي اقل من نسبة غير الكويتيين التي

١- الاردن - التصنيف المهني للقوة العاملة ، البيان رقم ١ (١٩٧٣)

٢- وزارة الثقافة والاعلام ، مجلة التنمية ، الاردن ، العدد ١٦ حزيران ١٩٧٤

تصل الى (٤ر١٢٪) كما ان نسبة المديرين الكويتيين تزيد قليلا عن نسبة المديرين غير الكويتيين وتكاد نسبة المشتغلين بالاعمال الكتابية من الكويتيين تصل الى ضعف نسبة غير الكويتيين (٦ر١٨٪) مقابل (٥ر٩٪) وينطبق هذا ايضا على المشتغلين بالخدمات (٦ر٣٧٪) مقابل (٦ر١٩٪) اما نسبة العمال الكويتيين المشتغلين بالانتاج فتقل عن نصف نسبة العمال غير الكويتيين حيث تبلغ الاولى (٧ر٢١٪) مقابل (٥ر٤٧٪) للثانية ويشير هيكل القوة العاملة في ليبيا الى ارتفاع نسبة اليد العاملة الى حد كبير بين عامي ١٩٦٤ - ١٩٧٣ فقد ازداد عدد المهنيين بمقدار اربعة اضعاف ونصف كما ازداد عدد العمال الفنيين اكثر من ثلاثة اضعاف ومن جهة اخرى انخفضت مساهمة العمال غير المهرة في مجموع القوة العاملة من (٢ر٣٣٪) في عام ١٩٦٤ الى (٢ر٣١٪) في عام ١٩٧٣ اما مجموع الزيادة في القوة العاملة للسكان الاصليين بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٣ فبلغت (٧١٥٠٠) عاملا منهم (٢٥٥٠٠) عاملا ماهرا وارتفع حجم العمالة غير المحلية في كل اقسام المهن بنسب عالية ، عدا المشتغلين بالاعمال المكتبية خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٣ ، كما برزت ظاهرة جديدة تمثلت بارتفاع عدد العمال غير المهرة من غير السكان الاصليين اكثر من (٢٠) ضعفا في عام ١٩٧٣ والجدول رقم (١٠) يوضح التوزيع النسبي لقوة العمل حسب ابواب المهن في الوطن العربي .

جدول رقم (١٠)

التوزع النسبي لقوة العمل حسب ابواب المهن في الوطن العربي

ابواب المهن	سورية ١٩٧٠	العراق ١٩٧٠	الاردن ١٩٧٣	الكويت ١٩٧٠	ليبيا ١٩٧٣	البحرين ١٩٦٥
العاملون المهنيون والفنيون وما شبههم	٤ر٥	٤ر٢٣	١١ر٢٥	١٠ر٨	٤ر٣	١ر١
العاملون الاداريون والتنفيذيون والمديرون	٠ر٣٧	٠ر٣١	٤ر٣٨	٠ر٧	٨ر٢	١٢ر٩
الكتبة	٤	٦ر٣٢	٥ر٨٦	١١ر٩	٥ر٨	—
العاملون في المبيعات	٧	٥ر٩٨	١٤ر٢٩	٨ر٩	—	٩ر٤
المزارعون وصيادو الاسماك والحيوانات	٤٧ر٨	٣ر١	١٧ر٦٣	١ر٦	—	٧ر٨
العاملون في المناجم والمقالع وما شابههم	—	—	٠ر٧٨	—	—	—
العاملون في وسائل النقل والمواصلات	٤ر١	×(٣)	٦ر٨٩	—	—	٢٢ر٨
الحرفيون والعاملون في الانتاج والتصنيع	٢٧ر٧(١)	٥٦ر٠٥(٢)	٢٥ر٥٤	٤٠ر٨(٤)	—	٤١ر٤
العاملون في الخدمات والاعمال الترفيهية	٤ر٥	٣٣ر٢٢	٦ر٣٣	٢٤ر٣	—	٤ر٦

١ــ ضمن هذا الحقل العاملون في المناجم والمحاجر

٢ــ هذه النسبة لكل من العمال في الانتاج ووسائل النقل والمواصلات

٣ــ تشمل الكويتيين الاصليين والسكان غير الكويتيين

٤ــ وضع مع هذا الحقل العاملون في وسائل النقل والمحاجر

٥ــ تشمل السكان المحليين وغير المحليين .

ب ـ توزع قوة العمل حسب الحالة العملية :

تبين دراسة توزع قوة العمل حسب الحالة العملية تمركز المشتغلين حسب حالتهم العملية فيما اذا كانوا يعملون لحسابهم اومستخدمون بأجر او اصحاب عمل او يعملون لدى الغير بدون اجر فتوضح لنا مثلا مدى انكماش او توسع فئات اصحاب العمل الى بقية الفئات الاخرى ، فتوسع فئات اصحاب العمل يدل على مدى اتساع وتمركز النشاط الاقتصادي المعتمد على القطاع الخاص كما ان تطور نسبة من يعمل لحسابه بالنسبة الى مجموع المشتغلين خلال سنوات متعددة يبين فيما اذا كانت بعض فئات المهن تميل نحو الاندثار او الزيادة اي تشير الى مدى توسع او انخفاض نسبة اصحاب العمل ممن لا يوظفون لديهم مشتغلين .

وتطور الفئة الخاصة بمن يعمل بأجر بشكل عام يوضح مدى اقبال المشتغلين او ابتعادهم عن العمل لدى الغير سواء أكان في قطاع الحكومة اوفي القطاع الخاص ، وتشير الاحصاءات عموما في الوطن العربي الى ان اغلب القوة العاملة تعمل لدى الغير باجر سواء أكان نقديا ام عينيا . ففي سورية مثلا شكل الذين يعملون بأجر في عام ١٩٧٠ نسبة (٤٢٪) من مجموع القوة العاملة يليهم الذين يعملون لحسابهم ويشكلون نسبة (٣٦,٥ ٪) من مجموع القوة العاملة ويليهم الذين يعملون لدى ذويهم بدون اجر وتبلغ نسبتهم (١٥٪) من مجموع القوة العاملة ثم اصحاب العمل وتبلغ نسبتهم (٢٪) اما الذين يعملون لدى الغير بأجر عيني او بدون اجر فيشكلون نسبة ضئيلة لا تتجاوز (٠,٥) من مجموع المشتغلين كما تشير احصاءات عام ١٩٧٦ الى أن الافراد الذين يمارسون اعمالا بالتعاون مع اسرهم بدون اجر يمثلون نسبة (٩٪) اي بانخفاض قدره (٦٪) عن عام ١٩٧٠ كما شكلت فئة الافراد الذين يملكون متاجر خاصة اومزارع

يعملون فيها ويستعينون ببعض العمال لمساعدتهم نسبة (٧٪) في عام ١٩٧٤ اي بزيادة قدرها (٥٪) مما يدل على اتجاه العمال الى تأسيس مشاغل خاصة لحسابهم بعد ان لاقوا عناية من قبل الدولة عن طريق الجمعيات الحرفية في الفترة الاخيرة وتشير الاحصاءات لاعوام ١٩٧٠ -١٩٧٦ ان هناك تناقصا في نسبة الافراد الذين يعملون لدى الغير بدون اجر ليس فقط في النسبة العامة لهذه الفئة ولكن حتى في الاعداد المطلقة ، بينما يشكل الافراد الذين يملكون محلات تجارية صغيرة وغيرها ممن يمكن ادارتها بواسطة شخص واحد هو صاحبها بدون تشغيل أي فرد معه بالاجرة نسبة (٣٣٪) من مجموع المشتغلين في عام ١٩٧٦ ، أي بانخفاض قدره (٣٪) عن عام ١٩٧٠ ويشكل الافراد الذين يمارسون اعمالا لدى الحكومة أو مؤسساتها ، أو لدى أفراد يعملون باجوريومية او شهرية تدفع لهم نسبة (٥٣٪) من مجموع المشتغلين في عام ١٩٧٦ ويعود هذا الارتفاع الى التوسع في التخديم في مؤسسات الدولة والقطاع العام .

أما في الاردن فيتوزع المشتغلون حسب الحالة العملية الى العمل لدى اسرهم بدون اجر محدد ويبرز في هذا القطاع الزراعي ، وخاصة زراعة المحاصيل الشتوية كالحبوب لكون غالبية ارباب الاسر يحوزون ملكيات زراعية ، والى العمل لحسابهم الخاص خاصة في الاعمال التجارية ، والى اللذين يعملون لدى الغير بأجر وهم موزعون على مختلف المجالات الزراعية والصناعة ، بعض التاجر ويشاركهم فيها اصحابها المشرفين ومعاونين واداريين (١) .

اما توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية في الكويت فيدل على ان نسبة اصحاب العمل تزيد في قوة العمل الكويتية عن غير الكويتية .

---

١ - دائرة الاحصاءات العامة القوة العاملة ، الاردن ١٩٧٠ - ١٩٧٢

اما نسبة الذين يعملون لحسابهم ولا يستخدمون احدا فتزيد عند غير الكويتيين عنها لدى الكويتيين وتكاد تتماثل نسبة الذين يعملون بأجر في المجموعتين .

ج- توزع قوة العمل حسب ابواب النشاط الاقتصادي :

يكشف توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي عن صورة التوزيع النسبي للاستخدام في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما يبين مدى اعتماد المجتمع على نشاطات اقتصادية معينة دون سواها (١) فيوضح نمط النشاط السائد في المجتمع من خلال تمركز عدد المشتغلين فيه .

وتتمركز قوة العمل الاساسية في الوطن العربي في مجالي الزراعة وقطاع الخدمات وتشير احصاءات ١٩٧٠ في سورية الى ان قطاع الزراعة والغابات والصيد احتل المرتبة الاولى في عامي ١٩٦٠ - ١٩٧٠ حيث كانت نسبته (٥ر٤٥٪) في عام ١٩٦٠ وارتفعت هذه النسبة الى (٩ر٤٧٪) في عام ١٩٧٠ واحتل المرتبة الثانية قطاع الخدمات حيث كانت نسبته في عام ١٩٦٠ (٦ر١٢) وارتفع الى ٥ر١٣٪ في عام ١٩٧٠ ، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع الصناعات التحويلية وبلغت نسبة العاملين فيه (٩ر١٠٪) في عام ١٩٦٠ وارتفعت الى (١ر١٢٪) في عام ١٩٧٠ .

بينما تشير احصاءات ١٩٦٥ في العراق الى ان قطاع الخدمات يشكل اعلى نسبة من مجموع المشتغلين اذ تبلغ نسبة المشتغلين فيه (٨٩ر٣٥٪) ويليهم المشتغلون في قطاع التجارة ، اذ تبلغ نسبتهم (٨٧ر١١٪) وفي الصناعات التحويلية (١١ر ٩٪) كما ان تعداد ١٩٧٠ اشار الى ان قطاع الخدمات

١- تجب الاشارة الى ان الدور الكبير الذي تلعبه بعض النشاطات الاقتصادية مثل النفط في الاقتصاد القومي دون ضرورة تمركز عدد المشتغلين فيها مقارنة بنشاطات اقتصادية اخرى .

استوعب الجانب الاكبر من قوة العمل العراقية حيث بلغت نسبة المشتغلين فيه (٣٢ر٨٧٪) تلاه المشتغلون في قطاع التشييد والبناء اذ بلغت نسبتهم (٢٤ر١٣٪) كما بلغت نسبة المشتغلين في الصناعات التحويلية (١٤ر٣٤٪) وفي التجارة (١١ر٥٪) وفي المناجم والمحاجر (٨ر٢٣٪) .

ان التحليل الذي يبرز امامنا حيال انتشار قطاع الخدمات في العراق هو أن اليد العاملة الفائضة في القطاع الزراعي حين تركها للريف تلجأ الى قطاع الخدمات كي تحصل على دخل معاشي افضل خاصة وان العمل في هذا القطاع لا يتطلب مستوى عال من المهارة ، ولا يخفى ما لهذه الظاهرة من أثر سيء على عملية التطور الاقتصادي فمن ناحية اولى ان الانتاجية في قطاع الخدمات متدنية ومن ناحية ثانية ان الدخل الذي يقبضه هؤلاء المهاجرون عند عطلهم في قطاع الخدمات متدن ايضا ولذا فان مستواهم المعاشي يبقى منخفضا ان السياسة الاقتصادية في الاقطار العربية لا بد لها من أن تخصص مبالغ كبيرة لتأهيل اليد العاملة وللقيام بتنفيذ برامج تدريب وتطوير المهارات المتنوعة لهذه الايدي العاملة الفائضة التي يضخها القطاع الزراعي الى المدن لكي توفر لها فرصا اوسع للعمل في القطاع الصناعي .

وتشير احصاءات الاردن في عام ١٩٧١ الى ان نسبة العاملين في قطاع الخدمات (ويشمل المياه والكهرباء والادارة والدفاع والمصارف والتعليم) قد احتلت المركز الأول فقد بلغت (٤٢ر٦٪) من مجمل المشتغلين ، تلتها نسبة العاملين في القطاع الزراعي واحتلت نسبة (٣٣ر٥٪) اما نسبة كل من قطاعي الصناعة والتعدين والانشاءات فاحتلت المركز الثالث حيث بلغت (١٠ر٢٪) من مجموع المشتغلين ، كما أن احصاءات عام ١٩٧٢ (وطبقا للدراسة المتعددة الاهداف

للاسرة (عينه احصائية) التي نشرتها دائرة الاحصاءات العامة الاردنية) اشارت الى ان قطاع الخدمات احتل المركز الأول ، وبلغت نسبته (٣ر٦٥٪) تلاه قطاع الصناعة والتعدين (٤ر١٠٪) فقطاع الانشاءات (٩ر٨٪) (١) ويعود ارتفاع نسبة المشتغلين في قطاع الانشاءات الى التوسع في المشاريع القائمة وانتشار مشاريع جديدة ، والتوسع في نشاط البناء للمساكن وزيادة الهجرة من الريف الى المدن ، كما ان قطاع الخدمات يحتل المركز الأول لزيادة حجم المؤسسات العامة والخاصة وازدياد عدد السكان والهجرة وزيادة نسبة مساهمة المرأة في هذا القطاع .

أما في الكويت فتدل الاحصاءات على ان قطاع الخدمات يستوعب الجانب الاكبر من قوة العمل ، حيث تبلغ نسبة المشتغلين في هذا القطاع (٤ر٤٤٪) وهو يشمل الخدمات العامة بالحكومة والهيئات وتبلغ نسبة المشتغلين في التجارة (٠ر١٤٪) كما تبلغ نسبة المشتغلين في التشييد والبناء (٣ر١٤٪) ويلي ذلك المشتغلون في الصناعات التحويلية وتشكل نسبتهم (٦ر١٣٪) ثم العاملون في قطاع النقل والمواصلات والتخزين وتشكل نسبتهم (٢ر٥٪) من قوة العمل ويليهم العاملون في قطاع النفط

---

١ ـ دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، الاردن (١٩٧٢) ؛

والمناجم والمحاجر وتبلغ نسبتهم (٣ر٥٪) واخيرا الزراعة وتربية الحيوان والصيد وتبلغ (٣٪) من قوة العمل ، وتدل مقارنة مجموعتي السكان (الكويتيون وغير الكويتيين) على اختلاف توزيع قوة العمل في كل منهما على اقسام النشاط الاقتصادي ، فرغم ان قطاع الخدمات يستوعب اكبر نسبة من قوة العمل في المجموعتين الا أن نسبة المشتغلين بالخدمات من الكويتيين تزيد كثيرا عن نسبة غير الكويتيين حيث تبلغ في الفئة الاولى (٧ر٦١٪) مقابل (٥ر ٣٨٪) للفئة الثانية وفي حين ان التشييد والبناء يلي في الاهمية قطاع الخدمات في قوة العمل غير الكويتية حيث يعمل فيه (٢ر١٨٪) فان نسبة المشتغلين في هذا القطاع من الكويتيين لا تتجاوز (٣ر٧ ٪) ويشغل قطاع التجارة نفس الاهمية التي يشغلها قطاع الصناعات التحويلية من حيث استيعابه لقوة العمل غير الكويتية حيث تبلغ النسبة في كل منهما (٨ر١٤٪) اما في قوة العمل الكويتية فان نصيب التجارة يزيد قليلا على نصيب الصناعات التحويلية (٣ر١٢٪) مقابل ٣ر١٠ ٪ والجدول رقم (١١) يبين التوزع النسبي لقوة العمل حسب ابواب النشاط الاقتصادي .

جدول رقم /١١/

التوزع النسبي لقوة العمل حسب ابواب النشاط الاقتصادي في الوطن العربي

ابواب النشاط الاقتصادي	سورية ١٩٧٠	الاردن ١٩٧٢	العراق ١٩٧٠	الكويت* ١٩٧٠
الزراعة والمخابات والصيد	٤٧ر٩	٧ر٨	٢ر٢٣	١ر٦
المناجم والمحاجر	٠ر٦	—	٨ر٢٣	٣ر٥
الصناعات التحويلية	١٢ر١	١٠ر٤	١٤ر٣٤	١٣ر٦
الكهرباء والغاز والمياه	٠ر٥	—	٢ر٣٥	٣ر٠
التشييد والبناء	٧ر٣	٨ر٩	٢٤ر١٣	١٤ر٣
تجارة الجملة والمفرق	٩ر١	—	١١ر١٥	١٤ر٠
النقل والتخزين والمواصلات	٤ر١	٧ر٦	٤ر١٦	٥ر٢
المال والتأمين	٠ر٦	—	٠ر٥٢	٠ر٤
الخدمات الجماعية	١٣ر٥	٦٥ر٤	٣٢ر٨٧	٤٤ر٤

د ـ توزع قوة العمل حسب الحالة التعليمية :

يشكل توزع قوة العمل حسب الحالة التعليمية موشرا اساسيا في الكشف عن الوضع التعليمي للمشتغلين من اجل وضع السياسات المرجوة لزيادة نسبة عدد المتعلمين في قوة العمل ، ويمكن من رسم سياسة لمحو الامية بين المشتغلين كما يدل هذا الموشر على التطور الاجتماعي وذلك من خلال معرفة تطور نسبة

* يشمل السكان الكويتيين الاصليين وغير الاصليين .

المتعلمين من المشتغلين عبر سنوات متعددة الى مجموع عدد المشتغلين وتطور نسبة المؤهلات العليا كما تعطينا هذه التطورات توقعات المستوى التعليمي المشتغلين في السنوات القادمة .

وتتميز قوة العمل السورية عموما في العقبة الاخيرة بالاتجاه نحو ارتفاع مستويات التعليم فيها وانخفاض نسبة الفئات التي لا تعرف القراءة والكتابة .

ففي سورية مثلا تشير احصاءات عام ١٩٧٠ الى انتشار التعليم في القطر في معظم القطاعات وارتفاع نسبة المؤهلين من جميع المستويات . كما تشير تلك الاحصاءات الى انخفاض نسبة الامية في مجمل القوة البشرية من (١ر٦٦٪) في عام ١٩٦٠ الى (٤ر٥٣٪) في عام ١٩٧٠ .

اما في الكويت فقد بلغت نسبة الامين في قوة العمل (٣ر٣٧٪) وبلغت نسبة غير الامين الذين يحملون مؤهلات دراسية (١ر٣٢٪) اما افراد قوة العمل من المؤهلين فان (٢٧٪) منهم يحملون الشهادة الابتدائية وحوالي (٢٠٪) يحملون الشهادة المتوسطة و (٣٢٪) يحملون مؤهلات من مستوى الثانوية وتبلغ نسبة الجامعيين حوالي (١٨٪) من جملة ذوي المؤهلات في قوة العمل منهم (٨٪) حاصلون على درجات جامعية عليا . كما ان نسبة الحاصلين على مؤهلات من مستوى الثانوية في قوة العمل غير الكويتية تزيد على ضعف النسبة المناظرة في قوة العمل الكويتية ، كما تزيد نسبة الحاصلين على درجات جامعية من غير الكويتيين على نسبتهم في قوة العمل الكويتية وقد انخفضت نسبة الامية في قوة العمل من (٤٣٪) في عام ١٩٦٥ الى (٣ر٣٧٪) في عام ١٩٧٠ وزادت نسبة المؤهلين من جميع المستويات زيادة ملموسة وتضاعفت نسبة الحاصلين على درجات جامعية في كل من قوة العمل الكويتية وغير الكويتية على السواء .

وفي ليبيا بلـــغ عدد الاميين من الذكور والاناث العاملين (١٩٧٥٦٠) شخصا منهم (١٧٦٠١١) من الذكور أي بنسبة (٤٣ر٨٪) الى مجموع الذكور العاملين و(٢١٥٤٩) من الاناث ، أي بنسبة (٦٩ر٩٪) الى مجموع الاناث العامـــلات ومنه يتضح ان نسبة الامية عالية جدا بين النساء الليبيات العاملات وتبلغ حوالي (٧٠٪) من مجموع الاناث وكذلك فان نسبة الامية بين الذكور العاملين اقتصاديا لاتزال مرتفعة اذ تبلغ (٤٣ر٨٪) .

هـ ـ مساهمة المرأة في قوة العمل :

تعتبر دراسة حجم الاناث في قوة العمل من المظاهر الاساسية التي تجـــب معالجتها عند أية دراسة لوضع قوة العمل في مجتمعما ، فالاناث يشكلن نصف السكان تقريبا ويشكلن نصف القوة البشرية القادرة على العمل والانتاج في أي مجتمع وبالتالي فان تزايد وارتفاع نسبتهن داخل قوة العمل دليل على صحة المجتمع اقتصاديـــا واجتماعيا فارتفاع نسبة الاناث في قوة العمل يدل على ان هذا المجتمع قد بـــدأ يستغل قواه البشرية بشكل كامل ، كما يدل على انه بدأ يتحرر وينطلق اجتماعيا وتتصف قوة العمل العربية عموما بانخفاض نسبـــة مساهمة المرأة في بعض الاقطـــار انخفاضا شديدا وارتفاعها نسبيا في البعض الآخر ، ففي حين تبلغ نسبة مساهمـــة المرأة في قوة العمل في الكويت (٢ر٧ ٪) وفي البحرين ٣ر٧٪) في عام ١٩٦٥ تصل الى (٦ر١٤ ٪) في العراق في عام ١٩٦٥ وبينما تشكل هذه النسبة (١ر٣٪) في الكويت في عام ١٩٧٠ فانها تشكل (٢١٪) في العراق في عام ١٩٧٣ وتـــــد اشارت احصاءات عام ١٩٧٠ في سوريا الى ان قوة العمل النسائية فيها قد بلغت في عام ١٩٦٠ (١٦٧٨٧٧) عاملة اي مانسبته (٦ر١٠٪) من مجموع قوة العمـــل وتبلغ نسبة الذكور في الكويت في قوة العمل السي جملة الذكور غير الكويتيين (٤ر٦٦٪)

وتنخفض لدى الكويتيين الى (٣٦ر١٪) بينما تبلغ نسبة الاناث (٦ر٠٪) من مجموع قوة العمل للكويتيات و (٣ر٧٪) لغير الكويتيات وقد ارتفعت نسبة مساهمة المرأة الكويتية ارتفاعا طفيفا من (٠٢ر١٪) الى (٢٢ر١٪) في عام ١٩٧٠ في حين انخفضت نسبة مساهمة النساء الوافدات انخفاضا طفيفا وذلك من (٤٨ر١٠٪) الى (٨٧ر٩٪) فقد اخذت نسبة النساء الكويتيات في التزايد اذ كانت (٦٥ر٠٪) في سنة ١٩٥٧ واصبحت (٠٢ر١٪) في عام ١٩٦٥ ثم (٢٠ر١٪) في عام (١٩٧٠)

وبلغ عدد الاناث العاملات في اجهزة الدولة العراقية (٤٨١٣١) انثى توزعن على معظم النشاطات الاقتصادية ولكن تركزهن كان في التدريس والتعليم بنسبة (٥٧ر٨٪) من الاناث العاملات في الجهاز الحكومي ثم الكتبة والمهن المرتبطة بها (٢١ر٤٪) ويليهن المشتغلات في الانتاج (٧ر٥٪) ثم الفنيات كالمهندسات والكيميائيات والفيزيائيات والصيادلة والطبيبات والعاملات بالاقتصاد والمحاسبة (٦ر٥٪) ويليهن المشتغلات في الخدمات (٤ر٧٪) ومن ثم المشتغلات بالزراعة (٢ر١٪) اما المشتغلات في البيع والمديرات والاداريات من الاناث فقد بلغت نسبتهن (٣ر٠٪) و (٢ر٠٪) على التوالي . (١) وتشير تلك البيانات ان المرأة العراقية العاملة ماتزال منشغلة اساسا في مهن تعرف بالمهن (التقليدية) كالتدريس والتمريض والاعمال الكتابية اذ أن (٨٠٪) من العراقيات العاملات في الجهاز الحكومي عام ١٩٧٢ تركزن في هذه المهن ومازال تواجد المرأة العراقية العاملة في المهن والقطاعات الاقتصادية الاخرى ضئيلا .

---

١ ـ الجمهورية العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء نتائج مسح العاملين في اجهزة الدولة ١٩٧٢

وتشكل المرأة الليبية (٥٠٪) من الموارد البشرية المحلية المتوفرة وبالرغم من هذا فان مساهمتها في القوة العاملة لا تزيد عن (٥ر٥٪) من مجموع القوة العاملة ويتركز استخدام المرأة الليبية في الزراعة ، حيث تبلغ نسبة مساهمتها في الزراعة (٤٦ر٨٪) في عام ١٩٧٣ ويليها الخدمات التعليمية (٢١٪) فالخدمات الصحية (١٤ر٧٪) كما بلغ عدد المستخدمات الليبيات بأجر عام (١٩٧٣) ١٤٥١١ عاملة اى بنسبة ٤٨ر٧٪ وبلغ عدد العاملات بدون اجر (١٣٥٩٩ عاملة ، وهن في الغالب من افراد الاسر ان اتجاه المرأة الليبية نحو العمل باجر اخذ يبرز في كثير من ميادين العمل المهني وقد بلغت نسبة المشتغلات من الاناث في المهن الزراعية حوالي (٤٧٪) من مجموع العاملات وتجدر الاشارة الى ان مهنة التدريس تجتذب المرأة الليبية وتستوعبها اذ ان نسبة المدرسات في عام ١٩٧٥ بلغت (٢٥٪) من مجموع المدرسين كما ان ما يقرب من (٨٪) من مجموع النساء المستخدمات يشتغلن كعاملات في عمليات الانتاج وتجهيزه وكعاملات ملابس ومشتغلات بالحرف اليدوية وفي مجال التعليم نلاحظ ان المساهمة في العمالة تتزايد في اوساط المتعلمات حيث ان نسبة المستخدمات من خريجات المدارس الابتدائية والثانوية تعادل الثلث ومن خريجات الجامعة تعادل الثلثين فقد تحقق تقدم ملموس في ميدان محو الامية بين الفتيات ممن هن في سن العمل والواقع ان ليبيا حققت تقدما كبيرا في مجال ادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا ان هذا النجاح يجب ان يقاس على اساس مدى التطور الذى وصلت اليه البلاد والعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع .

والجدول رقم (١٢) يوضح توزع الاناث في قوة العمل في بعض الاقطـــار العربية في الستينات والسبعينات .

خاتمة ونتيجـــــة :

رأينا فيما سبق ان توزع السكان في الاقطار العربية يتراوح بين الكثافة المرتفعة جدا وبين الكثافة المنخفضة نسبيا لذلك كان لابد من الربط بين السياســـات السكانية المحلية والسياسات السكانية القومية .

فالسياسات السكانية المحلية للاقطـار ذات الكثافة البالغة يجب ان تأخـــذ بعين الاعتبار حل مسألة الموازنة مابين الموارد المتوفرة والنموالسكاني في اتجاهين رئيسيين : اتجاه قطري يعمل على الربط بين الموارد المحلية والسياسات السكانية واتجاه قومي يحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي .

وقد اوضحت بحوث عديدة اهمية الربط بين السياسات السكانيـــــــة والنشاطات الاقتصادية في الاقطـار العربيـة حيث اكـــدت علـــى أهميـــة

جدول رقم (١٢)

توزع الاناث في قوة العمل في الوطن العربي

آ ـ في الستينات

القطر	قوة العمل	الاناث في قوة العمل	
		عدد	نسبة
العراق ١٩٦٥	٢ر١٤٨ر٠٠٠	٣١٣ر٦٠٨	١٤ر٦٪
البحرين ١٩٦٥	٥٣ر٢٧٤	٢٠٢٣	٣ر٧
الاردن ١٩٦١	٢٠٧ر١٧٨	١١ر٣٩٥	٥ر٥
الكويت ١٩٦٥	٤٠ر١٦٦	١٠٩٢	٢ر٧

ب في السبعينات

القطر	قوة العمل	الاناث في قوة العمل	
		عدد	نسبة
العراق ١٩٧٣	٢ر٩٦٢ر٣٠٠	٦٢٢ر٠٨٣	٢١ر٠٪
سوريا ١٩٧٠	١ر٥٧٠ر٧٧٦	١٦٧ر٨٧٧	١٠ر٦
الاردن ١٩٧٢	٥٣٠ر٠٠٠	٣٠ر٤١٥	٥ر٧
الكويت ١٩٧٠	٦٥ر٣٦٩	٢٠٥٥	٣ر١

العلاقة المتبادلة بين السكان والاقتصاد في اطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم في اطار الوطن العربي (١)

وقد اتسم الوطن العربي في الحقبة الاخيرة بتحولات ديموغرافية

١ ـ الامم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ـ النشرة السكانية كانون الثاني ١٩٧٥ ـ الصفحات من (٧٤ حتى ٩٢) .

في نطاق البنية السكانية والوظائف والنشاطات الاساسية التي يمارسها السكان فارتفعت معدلات الزيادة الطبيعية وتزايد عدد السكان بمعدلات مرتفعة واتجه التركيب النوعي للسكان نحو التوازن كما اتجهت نسبة السكان الحضر نحو الزيادة الملحوظة وتعود تلك الزيادة الى عدة عوامل من اهمها عامل الهجرة الداخلية في بعض الاقطار والخارجية في اقطار اخرى(١)

فقد كان التوسع الحضري في عدد من البلدان العربية وبصفة خاصة في بلدان الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي وليبيا ليس نتيجة للهجرة الداخلية من الريف الى المدينة بل نتيجة لتدفع المهاجرين من الخارج اما في اقطار اخرى فقد كان للهجرة الداخلية الاثر البارز في زيادة عدد سكان الحضر ولا يخفى اثر المنعكسات الاقتصادية والاجتماعية على استمرار ارتفاع معدل الهجرة الداخلية وعدم ترابط الهجرة مابين الاقطار العربية بسياسة تكاملية اقتصادية واجتماعية وسكانية .

وفي نطاق التحولات الوظيفية للسكان فقد ارتفعت نسبة المتعلمين والمتدربين وزاد عدد الطلاب في مختلف المراحل التعليمية ، واتسمت القوة العاملة بزيادة مساهمتها في القطاع الصناعي كما حدثت تغيرات في الحالة التعليمية حيث ارتفعت نسبة الذين يعملون باجر لدى الدولة ومؤسساتها المختلفة مما يشير الى دخولها مجال الاستثمارات وقيادة بعض المشاريع التنموية بشكل واسع .

١ ـ انظر التقرير النهائي لاجتماع هيئة الخبراء حول النواحي الديموغرافية للتحضر والهجرة الداخلية بيروت ٩ ـ الى ١٣ كانون الاول ١٩٧٤ .

الفصل الثاني

السكان

وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية في سورية

ـ السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية في سورية :

تتفاعل المعطيات الديموغرافية مع عناصر التنمية تفاعلا وثيقا في ارساء قواعد استراتيجية التنمية والتخطيط لها ، اذ يلعب الواقع السكاني دورا في تحديد وتوفير الحاجات المتزايدة للسكان ، من حيث رصد اعدادهم ، وتوقع نسبة زيادتهم .. الخ ... كما انه لابد لأي خطة في التنمية من أن تأخذ بعين الاعتبار قوة العمل المتوفرة من خلال دراسة الحالة العملية وحصر العاطلين عن العمل ، واولئك الذين يصنفون عادة خارج قوة العمل ، فمن المعلوم أن أي خطة للتنمية يجب أن تحسب بشكل دقيق الاعداد المتزايدة التي ستطرح في سوق العمل ، وما قد يلحظ من انخفاض في قوة العمل نتيجة سياسات اقتصادية او اجتماعية متباينة ، فازدياد الاقبال على التعليم مثلا يطرح امام المخطط من ضرورة ايجاد عمل لاعداد كبيرة سوف تدخل في اطار قوة العمل بعد انتهاء المرحلة التعليمية المخطط لها وفي نفس الوقت يطرح امامهم تحديد متمثلا بخروجهم مؤقتا من سوق العمل ، ان التفاعل بين عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعطيات الديموغرافية تتطلب باستمرار توفير قوة عمل متعلمة ومتدربة وبالتالي فلا بد من الربط بين التعليم العام والفني والتدريب المهني والاحتياجات المقدرة لتنفيذ برامج التنمية .

وتأتي معرفة الواقع السكاني بشكل دقيق وصحيح في سلم الاولويات التي يجب ان يلتفت اليها المخطط والباحث الديموغرافي ان العدد السكاني وتوقعات نموه وحركته والنشاطات الاقتصادية التي يقوم بها السكان تعتبر حجر الزاوية في كل خطة تنموية شاملة ، ويعتبر التعداد العام للسكان من اهم مصادر البيانات

السكانية التي يعتمد عليها في التعرف على الواقع السكاني فهو وسيلة يلجأ اليها المخطط في فترات زمنية معينة من أجل مسح الموارد البشرية والاقتصادية والجغرافية والمناخية والادارية لمجتمع ما .

وقد جرى اول احصاء رسمي للسكان في سورية عام ١٨٥٤ لكنه اقتصر على الرجال الذين هم في سن الجندية ثم اعقبه احصاء للسكان عام ١٨٨٥ شمل لاول مرة جملة السكان ، وتلاه احصاء ثالث عام ١٩٠٥ وفي عام ١٩٢٢ جرى احصاء للسكان تم على اساسه تنظيم سجلات الاحوال المدنية السورية وفي عهد الاستقلال اجرت الحكومة السورية في عام ١٩٤٧ احصاء عاما للسكان اقتصرت اهدافه على تسجيل (النفوس) وضبط سجلات الاحوال المدنية ، الا أن نتائجه لم تنشر كما انها لم تستخدم للغرض الذي اجريت من اجله وكان اول تعداد عام للسكان في سورية وفق اسس علمية وعلى اساس الحصر الشامل حسب اسلوب العد الفعلي في ايلول ١٩٦٠ وكذلك في عام ١٩٧٠ جرى تعداد ثان وفق نفس الاسلوب وهذان التعدادان بما كان بينهما من فواصل زمنية يمكننا من معرفة عدد السكان وسماتهم الديموغرافية كما يمكننا من استخلاص معدل النمو الطبيعي ومعدل الوفيات والولادات وما الى ذلك من متغيرات سكانية متعددة .

اولا ـ الخصائص الاساسية للتركيب الديموغرافي في القطر العربي السوري .

تعتبر معرفة الخصائص الاساسية للتركيب الديموغرافي في القطر العربي السوري من اهم المنطلقات الرئيسية في توضيح الاساس الاجتماعي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط لها ، فهي تمكن من رصد عدد السكان وتركيبهم النوعي وحجم القوة البشرية ، وحجم الفئات العمالة واستخلاص معدل النمو الطبيعي ومعدل الوفيات ، والولادات وما الى ذلك من متغيرات ديموغرافية تتعلق بالهيكل التركيبي للسكان وحركته ووظيفته .

١ـ الهرم السكاني :

يتميز مجتمع القطر العربي السوري بأنه مجتمع شاب ، فشكل الهرم السكاني فيه عام (١٩٧٠) يشير الى قاعدة عريضة واسعة ، حيث تشكل فئة السكان في سن الشباب اي مابين (١٥ الى ٦٤) سنة نسبة (٦ر٤٦٪) بينما يشكل السكان الذين تتراوح اعمارهم مابين (٥ الى ١٤) سنة نسبة (٤ر٣٠٪) والاطفال الذين تقل اعمارهم عن (٥) سنوات يشكلون نسبة (٩ر١٨٪) من مجموع السكان وتبلغ نسبة الشيوخ الذين تزيد اعمارهم عن (٦٤) سنة حوالي (١ر٤٪) من المجموع.

ويبدو لنا من مقارنة التركيب العمري للسكان في عام ١٩٧٠ مع مثيله في عام ١٩٦٠ ان ثمة تغيرات هامة قد طرأت على هذا التركيب في الفترة المذكورة وتتجلى هذه التغيرات في زيادة نسبة الاطفال على حساب البالغين ، كما ويبدو لنا من مقارنة التركيب العمري في عام ١٩٧٠ مع مثيله في عام ١٩٧٧ ، حسب تقدير السكان بالعينة ، أن ثمة تغيرات بسيطة حدثت في شكل الهرم تتمثل في انخفاض نسبة الاطفال بمقدار (١ر١٪) في عام ١٩٧٧ عنه في عام ١٩٧٠ وارتفاع نسبة الشباب بمقدار ١٪ في عام ١٩٧٧ وارتفاع بسيط في فئة العمر ٦٥ فما فوق كما في الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

يبين تطور التركيب العمري للسكان ونسبهم المئوية من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٧

نسبة العمر	نسبة السكان ١٩٦٠	نسبة السكان ١٩٧٠	نسبة السكان ١٩٧٧
٠ـ١٤	٤٦ر٥٪	٤٩ر٣٪	٤٨٪
١٥ـ٦٤	٤٨ر٨	٤٦ر٦	٤٧ر٧
٦٥ فاكثر	٤ر٧	٤ر١	٤ر٣

هذا ويعود ارتفاع نسبة الاطفال في عام ١٩٧٠ عنه في عام ١٩٦٠ الى عاملين رئيسيين : الاول هو ارتفاع مستوى الخصوبة والثاني هبوط معدلات الوفيات وخاصة وفيات الرضع دون السنة من العمر ، ويمكن القول ان ارتفاع نسبة الاطفال في عام ١٩٧٠ هو محصلة طبيعية لمعدلات المواليد المرتفعة في سورية والتي تعتبر بدورها نتيجة لعوامل متعددة منها ارتفاع نسبة الاناث المتجبات من مجموع الاناث والتي تصل الى اكثر من ٤١٪ .

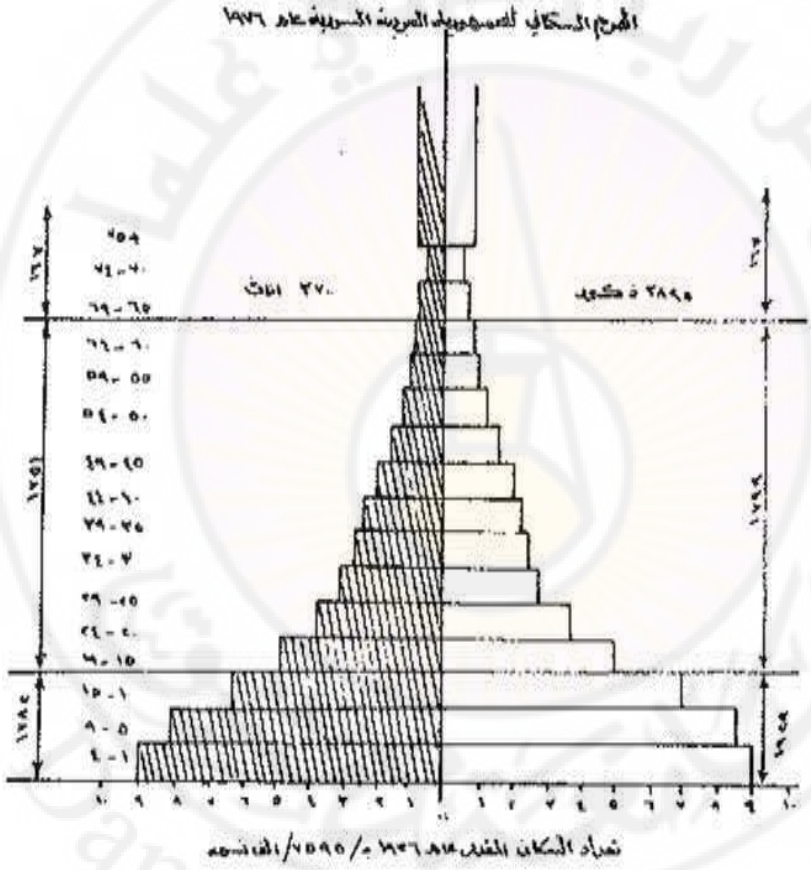
وتشير دراسة التطور السكاني في القطر العربي السوري الى ان عدد السكان قد ازداد زيادة طبيعية بمعدل ٣ر٣٪ سنويا خلال التعدادين ١٩٦٠ و١٩٧٠ حيث ارتفع عدد السكان من (٤ر٥٦٥ر١٢١) نسمة عام ١٩٦٠ الى (٦ر٣٠٤ر٦٨٥) نسمة عام ١٩٧٠ كما ويقدر انه ارتفع الى (٣٤) بالالف سنويا مابين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٦ ومن اجل دراسة التغيرات السكانية في القطر العربي السوري عمدنا الى رسم الهرم السكاني خلال السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ لنتمكن من تقديم صورة واضحة عن التركيب العمري للسكان والتغيرات الحاصلة خلال الفترة المذكورة (انظر الاشكال ١ـ٢ـ٣)

ب ـ فئات الاعمار :

تكشف دراسة السكان حسب فئات الاعمار عن عدد الاطفال في سن التعليم الالزامي

شكل رقم (٧) الهرم السكاني للجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٠

ذكور
إناث
٧٥+
٧٠-٧٤
٦٥-٦٩
٦٠-٦٤
٥٥-٥٩
٥٠-٥٤
٤٥-٤٩
٤٠-٤٤
٣٥-٣٩
٣٠-٣٤
٢٥-٢٩
٢٠-٢٤
١٥-١٩
١٠-١٤
٥-٩
١-٤


الهرم السكاني للمجموعة السورية عام ١٩٧٦
٢٧٠ الف
٢٨٩٥ ف كم
نمو السكان المقدر عام ٢٠٠٦ م/ ٧٥٩٥/ الف نسمة

و حجم الفئات المعالة وكذلك حجم القوة البشرية وتشير احصاءات ١٩٧٧ الى قوة بنية السكان العمرى في القطر حيث تشكل نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة ٤٨٪ ، وتشكل نسبة السكان في مرحلة الشباب ٤٧ر٧٪ من مجموع السكان بينما يمثل من هم فوق ٦٥ عاما ٤ر٣٪ من مجموع السكان ويرجع اتساع قاعدة الهرم الى ارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات وخاصة وفيات الرضع .

أ- فئات الاعمار من (٠ــ١٤) سنة :

بلغ عدد السكان لهذه الفئات خلال السنوات المذكورة كما في الجدول رقم (٢) .

جدول رقـــم (٢)

يبين تطور فئات الاعمار من ٠ ــ ١٤ من عام ١٩٦٠ وحتـــى ١٩٧٧

العمـــار	العـــدد	النسبة الى عدد السكان
تعداد ١٩٦٠	٢ر١١٣ر٨٤٨	٤٦٪
تعداد ١٩٧٠	٣ر١٠٦ر٧٥٦	٤٩٪
تقدير ١٩٧٤	٣ر٥٠٨ر٢٢٦	٤٩٪
تقدير ١٩٧٧	٣ر٨٣٢ر٠٠٠	٤٨٪

وبمقارنة هذه الارقام نلاحظ ان نسبة تعداد هذه الفئات الى عدد السكان قد ازدادت في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ عما كانت عليه في عام ١٩٦٠ بمعدل ٣٪ وقد يظن لاول وهلة ان هذه الزيادة متأتية من ارتفاع معدل الولادات الخام في العامين المذكورين ويعزى سبب الزيادة اساسا الى انخفاض معدل الوفيات عند الرضع حسب ما يشير اليه الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

يبين معدل وفيات الرضع من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٠

العام	المعدلات بالالف	
	ذكور	اناث
١٩٦٠	١٥٤٫٣٨	١٣٧٫٢٩
١٩٧٠	١٣٠٫٤٦	١١٥٫٨٣
١٩٧٥	١١٩٫٢٩	١٠٥٫٨٠
١٩٨٠	١٠٨٫٧٣	٩٦٫٤٨

توضح هذه الارقام ان معدل وفيات الرضع قد انخفض في عام ١٩٧٠ عند الذكور بمقدار ٢٣٫٤٦ لكل الف من الاطفال عن عام ١٩٦٠ ، وعند الاناث بمعدل ٢١٫٤٦ لكل الف من الاطفال ، ويعود هذا الانخفاض الى انتشار وسائل رعاية الاطفال وبشكل عام الى ارتفاع الوعي الصحي والاجتماعي عند السكان .

٢- فئات الاعمار من (١٥ الى ٦٤) سنة :

بلغ تعداد السكان في هذه الفئات من العمر كما في الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)

يبين تطور فئات الاعمار من ١٥-٦٤ سنة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٧

العام	التعداد	النسبة الى عدد السكان
١٩٦٠	٢٫٢٣٣٫٩٦١	٤٩٪
١٩٧٠	٢٫٩٢٢٫٥٥٩	٤٦٪
١٩٧٤	٣٫٣٠٠٫٩٨٢	٤٦٪
١٩٧٧	٣٫٦٥٩٫٠٠٠	٤٧٫٧٪

ان نسبة هذه الفئات في عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤ قد انخفضت بمقدار (٣٪) عنها في عام ١٩٦٠ لاسباب متعددة اهمها انخفاض نسبة الوفيات عند الاطفال

اقل من (١٥) سنة وبشكل خاص عند الرضع الامر الذي ادى الى ارتفاع نسبة هذه الفئة مما ترك اثره على فئات السن بين ١٥ الى ٦٥ سنة بالنسبة الى مجموع السكان كما يلاحظ ارتفاع هذه النسبة بمقدار ١٪ في عام ١٩٧٧ عنه في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ .

وتعتبر هذه النسبة منخفضة اذا ماقورنت مع مثيلاتها في البلدان المتقدمة حيث تمثل القوة البشرية فيها نسبة كبيرة بالنسبة لمجموع سكانها وهذا الانخفاض يزيد من الاعباء الملقاة على عاتق هذه الفئات ، حيث يتطلب منها تأمين كمية من الانتاج كافية لها ولبقية الفئات العمرية وتبرز خطورة هذا الانخفاض وانعكاساته على مسائل التشغيل والعمالة اذ لاحظنا ان نصف عدد الفئات (١٥ الى ٦٥) سنة هو من الاناث ونسبة مساهمتهم في قوة العمل كما هو معلوم منخفضة كما ان عدد الطلاب من الذكور والذين تقع اعمارهم ضمن حدود هذا السن يشكلون نسبة غير قليلة

٣ـ فئات الاعمار من ٦٥ سنة فما فوق :

يبلغ عدد السكان في هذه الفئات من العمر كما في الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)

يبين تطور فئات الاعمار اكثر من ٦٥ سنة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٧

العام	التعداد	النسبة الى عدد السكان
١٩٦٠	٢١٧,٣١٢	٥٪
١٩٧٠	٢٧٥,٣٧٠	٤٪
١٩٧٤	٣١١,٧٤٥	٤٪
١٩٧٧	٣٤٥,٠٠٠	٤,٣٪

ان النسبة في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ قد انخفضت عنها في عام ١٩٦٠ بمقدار ١٪ ويعزى سبب الانخفاض الى نفس العوامل التي ذكرناها من انخفاض نسبة فئات

العمر بين ١٥ و٦٥ سنة وبصفة خاصة الى اتساع قاعدة الهرم السكاني وزيـــاد : عدد الاطفال بين ٠ و ١٤ سنة

ج ــ نسبة الجنس :

تكشف معرفة التركيب النوعي للسكان عن عدد الاناث والذكور بشكل عام وكذلك عددهم في كل فئة عمرية على حده وترجع اهمية هذه المعرفة الى ان كـــون الفرد ذكرا ام انثى يعتبر محددا لألوان نشاطه وللادوار الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها في حياته ٠

وقد بلغت نسبة الجنس في سورية في عام ١٩٦٠ (١٠٥ر٦) وذلك مقابـــل (١٠٥ر٣) في عام ١٩٧٠ و (١٠١ر٢) في عام ١٩٧٥ مما يدل على ان هنـــاك اتجاها نحو التوازن بين اعداد الاناث كما هو مبين في الجدول رقم (٦)

جدول رقم (٦)

يبين نسبة الجنس وتطورها منذ عام ١٩٦٠ وحتـــى ١٩٧٥

الاعوام	مجموع السكان	مجموع الذكور	مجموع الاناث	نسبة الجنس
١٩٦٠	٤٥٦٥١١٠	٢٣٤٤٢١٣	٢٢٢٠٨٩٧	١٠٥ر٦
١٩٧٠	٦٣٠٤٦٨٥	٣٢٣٣١١٠	٣٠٧١٥٧٥	١٠٥ر٣
١٩٧٥	٧٤١٠١١٩	٣٧٢٧٣٣٩	٣٦٨٢٧٨٠	١٠١ر٢

د ــ مستويات الخصوبة والوفيات :

تعتبر الخصوبة والوفاة من اهم العوامل المحددة لقوة المجتمع السكاني وتشيـــر الاحصاءات المتوفرة لدينا في القطر الى زيادة معدل الخصوبة الكلي للمرأة الواحدة من ٧ر١٣ في عام ١٩٦٠ الى ٧ر٥٨ في عامي ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥

جدول رقم (٧)

يبين تطور معدل المواليد الخام من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٠

العـــام	معدل المواليد الخام
١٩٦٠	٤٧٫٨٦٪
١٩٧٠	٤٧٫٧٨٪
١٩٧٥	٤٧٫٧٨٪
١٩٨٠	٤٧٫٧٨٪

ونلاحظ هنا ان معدل الولادات في القطر العربي السوري كان عام ١٩٦٠ (٤٧٫٨٦) اما في بقية الاعوام فقد حافظ على نفس النسبة (٤٧٫٧٨٪) ونلاحظ ان معدل الولادات في انخفض بمعدل ٨ بالعشرة الاف عن عام ١٩٦٠ انظر الجدول رقم (٧) .

اما بالنسبة لمعدل الوفيات فنلاحظ ان هناك تذبذبا اوسع واتجاها نحو الانخفاض كما هو مبين في الجدول رقم(٨)

جدول رقم (٨)

يبين معدل الوفيات الخام منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٨٠

معدل الوفيات الخام	عام ١٩٦٥	عام ١٩٧٠	
	ذكور+ اناث	ذكور	اناث
	١٧٫٠٨	١٥٫٩٢	١٥٫١٩
معدل الوفيات الخام	عام ١٩٧٥	عام ١٩٨٠	
	ذكور اناث	ذكور	اناث
	١٥٫١٢ ١٤٫٤٣	١٤٫٣٦	١٣٫٧١

ونجد من المقارنات السابقة ان معدل الوفيات بشكل عام قد انخفض في الاعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ عن عام ١٩٦٠ كما ان معدل وفيات الرضع بين الاناث اقل منه بين الذكور كما هو مبين ادناه في الجدول رقم(٩)

جدول رقم (٩)

يبين معدل وفيات الرضع حسب الجنس من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٠ (بالالوف)

الاعـــوام ١٩٦٠		١٩٦٥		١٩٧٠	
ذكـــور	انـــاث	ذكـــور	انـــاث	ذكـــور	انـــاث
١٠٤ر٣٨	١٣٧ر٢٤	١٤٢ر١٤	١٢٦ر٣٢	١٣٠ر٤٦	١١٥ر٨٣

الاعـــوام ١٩٧٥		١٩٨٠	
ذكـــور	انـــاث	ذكـــور	انـــاث
١١٩ر٢٩	١٠٥ر٨٠	١٠٨ر٧٣	٩٦ر٤٨

هـ ـ معدل الزيادة الطبيعية :

كانت نتائج تعداد سكان القطر العربي السوري خلال الاعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ كما في الجدول رقم (١٠)

جـدول رقم (١٠)

يبين تطور عدد السكان منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٧

العـــام	التعـــداد
١٩٦٠	٤ر٥٦٥ر١٢١
١٩٧٠	٦ر٣٠٤ر٦٨٥
١٩٧٤	٧ر١٢٠ر٩٥٣
١٩٧٧	٧ر٨٤٥ر٠٠٠

من هذه الارقام نجد ان معدل الزيادة السنوية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ بلغ ٣ر٣٪ بينما اجريت الاسقاطات السكانية لعام ١٩٧٤ بالاستناد الى التعداد الفعلي لعام ١٩٧٠ وباعتماد معدل تزايد سنوي مقداره ٣ر٣٪ ويمكن بالاستناد الى نفس المعلومات السابقة اسقاط السكان في منتصف عام ١٩٨٠ والحصول على تعداد قدره (٨ر٦٤٣ر٠٠٠) نسمة

و ـ توزع السكان بين الريف والحضر :

يلعب توزع السكان بين الحضر والريف دوراً كبيراً في تحديد معدل الولادات حيث اصبح من المعلوم ان سكان الحضر اقل انجاباً من سكان الريف على ذلك كلما ازداد عدد الحضر على حساب عدد الريف فان معدل الولادة ينخفض كما ان معدل الوفاة ينخفض ايضاً .

وقد بلغ مجموع السكان في الريف في عام ١٩٦٠ (٢٨٨٠١٦٥) نسمة اي بنسبة ٦٣ر١ ٪ من مجموع السكان ، وبلغت نسبتهم في عامي (١٩٧٠) و (١٩٧٤) (٥٦ر٥٪) من مجموع السكان اي بانخفاض قدره (٧ر٤٪) عن عام ١٩٦٠ كما انخفضت نسبتهم في عام ١٩٧٧ حسب التقدير بالعينة بمقدار ٥ر٥٪ عن عام ١٩٧٤ وبالرغم من الانخفاض المستمر في عدد السكان في الريف الا ان عددهم مازال يفوق عدد السكان في الحضر ويعود انخفاض عدد السكان في الريف الى عامل الهجرة بشكل خاص من الريف الى المدينة والذي يتأثر بعوامل عديدة من اهمها التصنيع والعصرنة والتحضر وعمل المرأة ، والجدول رقم (١١) يبين توزع سكان سورية حسب الحضر والريف في الاعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧

جدول رقم (١١)

يبين توزع سكان سورية حسب الحضر والريف

السنة	مجموع السكان	الحضر		الريف	
	عدد	عدد	نسبة	عدد	نسبة
١٩٦٠	٤٥٦٥١٢١	١٦٨٤٩٥٦	٣٦ر٩٪	٢٨٨٠١٦٥	٦٣ر١٪
١٩٧٠	٦٣٠٤٦٨٥	٢٧٤١١٧١	٤٣ر٥٪	٣٥٦٣٥١٤	٥٦ر٥٪
١٩٧٤	٧١٢٠٩٥٣	٣٠٩٦٠٤٢	٤٣ر٥٪	٤٠٢٤٩١١	٥٦ر٥٪
١٩٧٧	٧ر٨٤٥ر٠٠٠	٣ر٧٩٦ر٠٠٠	٤٩٪	٤ر٠٧٦ر٠٠٠	٥١٪

ثانيا ـ السكان والقوة البشرية وقوة العمل :

تعد الاحصاءات الديموغرافية بالمعلومات الاساسية التي تمكننا من معرفة حجم السكان داخل القوة البشرية وخارجها في المجتمع وعلى هذا يمكننا ان نتعرف على الافراد القادرين على المساهمة في النشاط الاقتصادي من خلال التركيب العمري والنوعي لفئات السكان وتشكل القوة العاملة حيزا واسعا من القوة البشرية باعتبارها تشمل جميع الداخلين في قوة العمل من مشتغلين ومتعطلين ويجرى عادة تحديد السن القانونية الاجرائية لمن هم داخل القوة البشرية وخارجها بقواعد تنظيمية تتباين من مجتمع لآخر ، وبالمجتمع نفسه احيانا وقد اتفق على تحديد القوة البشرية في القطر العربي السوري بانها ذلك الجزء من السكان الذين يمكن الاعتماد على قدراتهم الجسمية او الفكرية في اداء عمل انتاجي معين وقد اعتبر كل شخص بلغ عشر سنوات من العمر فأكثر من افراد القوة البشرية (وهو نفس التعريف المعتمد في المكتب المركزي للاحصاء في تعداد السكان عام ١٩٧٠)

على اننا نعتقد ان هذا التحديد يجب ان يعدل في الاحصاءات القادمة ليتناسب مع الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ، ومع تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وسن العمل ، ونقترح ان يكون تعداد عام ١٩٨٠ منطلقا لذلك فتصبح القوة البشرية محددة بفئات الاعمار من ١٢ سنة فاكثر .

آ ـ السكان والقوة البشرية :

بلغ عدد السكان في سورية (٦٫٣٠٤٫٦٨٥) نسمة في عام ١٩٧٠ وارتفع هذا العدد الى (٧٫١٢٠٫٩٥٣) نسمة في عام ١٩٧٤ والى (٧٫٨٤٥٫٠٠٠) نسمة في عام ١٩٧٧ اي بمعدل تزايد سنوي قدره (٣٣) بالالف وتعتبر هذه النسبة عالية اذا قورنت مع معدلات تزايد السكان في البلدان المتقدمة مع ذلك فهي لا تشكل ظاهرة سيئة بالنسبة للقطر العربي السوري الذي يمتاز باتساع اراضيه بالنسبة لعدد

سكانه وتوفر بعض الثروات المعدنية التي تحتاج الى أيد عاملة كثيرة من اجل استغلالها ، ناهيك عن المسؤوليات القومية المتعددة للقطر في اطار التنمية الشاملة للمجتمع العربي .

١) الافراد داخل القوة البشرية :

تشمل القوة البشرية ، كما اسلفنا فئات الاعمار اعتبارا من (١٠) سنوات فاكثر ممن يمكن الاعتماد على قدراتهم الجسمية او الفكرية في اداء عمل انتاجي معين .

وقد بلغ مجموع افراد القوة البشرية في عام ١٩٧٠ (٤٦٢ر٠٣٩ر٤) نسمة ويمثلون نسبة (٦٤٪) من مجموع السكان لهذا العام[1] بينما وصل عددهم في عام ١٩٧٤ الى (٨٦٢ر٧٠٥ر٤) نسمة اى بنسبة (٦ر٦٥٪) من مجموع السكان اى بزيادة ٠٦ر١ ٪ عن عام ١٩٧٠ وحافظت على نفس النسبة تقريبا في عام ١٩٧٧ .

٢ـ الافراد خارج القوة البشرية :

وتشمل هذه الفئة :

آـ الاطفال اقل من عشر سنوات اى الاطفال في سن التعليم الابتدائي حيث ان الزامية التعليم الابتدائي في القطر تفرض بقاء هؤلاء خارج القوة البشرية وقد بلغ عددهم حسب احصاء ١٩٧٠ (٢٢٣ر٢٦٥ر٢) نسمة

١ـ يجب ان نشير هنا الى انه مع اختلافنا في التعاريف الاجرائية حول مفاهيم القوة البشرية من هم داخلها ومن هم خارجها ، اعتمدنا الاحصاءات التي جمعها المكتب المركزي للاحصاء استنادا الى تعاريفه ، وواضح من الارقام المعتمدة ان المكتب المركزي للاحصاء يعتمد العمر فقط للتمييز بين من هم خارج وداخل القوة البشرية (١٠) سنوات فاقل واكثر من عشر سنوات)

انظر المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٥ .

ب ــ الافراد غيرالقادرين على العمل بسبب عجز دائم اوعاهة تمنعهم كلية عن الانخراط في قوة العمل (١)

ج ــ فئات كبار السن الذين تزيد اعمارهم عن الخامسة والستين والذين لا يمارسون عملا مثيـــرا (٢)

ب ــ السكان داخل قوة العمل :

تشمل قوة العمل جميع الافراد الذين يعملون فعلا من ارباب عمل وعمال ومستخدمين وكذلك الاشخاص الذين لا يعملون الا انهم قادرون على العمل وراغبون فيه ويباحثون عنه وتسمى هذه الفئة القوة العاملة .

وقد بلغ حجم قوة العمل في عام ١٩٧٠ حوالي (١ر٥٧٠ر٧٧٦) نسمة وذلك مقابل (١ر١٤١ر٢٦٥) نسمة في عام ١٩٦٠ اى بزيادة قدرها (٤٢٩ر٥١١) اى ان نسبة قوة العمل من مجموع السكان قد انخفضت من ٣ر٢٦٪ في عام ١٩٦٠ الى ٩ر٢٤٪ في عام ١٩٧٠ ويعكس هذا الانخفاض زيادة الاقبال على التعليم بمراحله المختلفة وزيادة عدد الاطفال وقد بلغ عدد الذكور داخل قوة العمل في عام ١٩٧٠ (١ر٤٠٢ر٨٩٩) نسمة وعدد الاناث (١٦٧ر٨٧٧) ومع ان نسبة الاناث في قوة العمل لم تتعد ١٥ ٪ عام ١٩٧٠ غير انها اعلى مما كانت عليه في عام ١٩٦٠ كما بلغ مجموع قوة العمل عام ١٩٧٥ (حسب العينة السكانيـــة) م(١ر٨٣٨ر٩٤٨) شخصا منهم (١ر٤٥١ر٥١٩) ذكرا و (٣٨٧ر٤٢٩) انثـــى وهذا يظهر العبء الذى تتحمله هذه الفئة من السكان علما ان نسبة الاناث

(١ــ٢) ان اعداد هاتين المجموعتين متضمنة في القوة البشرية ونحن نعتقد انه يجب ان نحصل على هذا العدد ونطرحه من مجموعة افراد القوة البشرية للصل الى تحديد ادق لهذا المفهوم .

العاملات تشكل (١١٪) من حجم قوة العمل و (٣٪) من مجموع السكان اما في عام ١٩٧٦ فقد بلغت نسبة قوة العمل (٢٣ر٦٪) من مجموع السكان و (٣٦ر٣٪) من مجموع القوة البشرية والجدول رقم (١٢) يبين لنا حجم قوة العمل من مجموع السكان من (١٩٧٠) الى ١٩٧٧)

جدول رقم (١٢)

يبين حجم قوة العمل والقوة البشرية منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٧

الاعوام	مجموع قوة العمل	القوة البشرية	مجموع السكان
١٩٧٠	١٥٧٠٧٧٦	٤٠٣٩٤٦٢	٦٣٠٤٦٨٥
١٩٧٣	١٦٨٨٥٦٤	٤٥٧٦٠١٦	٦٩٤٩٦٥٣
١٩٧٤	١٧١٨٥٥٣	٤٧٠٥٨٦٢	٧١٦٨٠٦٠
١٩٧٥	١٨٣٨٩٤٨	٤٩٦٦٩٢٣	٧٤١٠١١٩
١٩٧٦	١٨٢٧٩٢٤	٥٠٣٤٥٢٣	٧٧٢٥٧٦٦
١٩٧٧	١٩٩٤٧٥٩	٥٣٣١١٢١	٧٨٤٥٠٠٠

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧

ج = توزعات قوة العمل :

تتفرع قوة العمل الى متعطلين ويمثلون ٤٪ من قوة العمل في عام ٩٧٠ ا و(٣٪ ا ويعود النقص في السبب الى تنفيذ خطط التنمية في القطر وبشكل خاص الخطة الخمسية الثالثة من (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) مما ادى الى استخدام اعداد كبيرة

من العمال كما تشمل قوة العمل ايضا المشتغلين فعلا اى الذين يتحملون العبء الاكبر في تأمين ودعم متطلبات الحياة لجميع فئات الشعب في القطر العربي السوري وتمثل نسبتهم في عام ١٩٧٠ مايعادل ٢٤٪ من مجموع السكان وبلغت نسبتهم في عام ١٩٧٤ (٢٣٪) من مجموع السكان وفي عام ١٩٧٦ كانت نسبة هذه الفئة ٢٢٪ من مجموع السكان وبلغت ٢٣٪ في عام ١٩٧٧ .

١ــ توزع قوة العمل حسب فئات الاعمار :

تشير البيانات الى ان نسبة مساهمة الفئات العمرية في قوة العمل تتخذ نمطا محددا واضحا فمساهمة الاطفال (اقل من ١٥ سنة) ضئيلة في جميع الحالات ومن المعروف ان هذه الفئة تتوافق وسن التعليم الالزامي ويمكن اعتبار مساهمتها في قوة العمل معدومة من الناحية العملية .

وتبلغ نسبة قوة العمل في فئة السن من ١٥ ــ ١٩ سنة (٢ر١٢٪) ومساهمة الذكور في هذه الفئة اعلى من مساهمة الاناث بكثير والمعروف ان هذه الفئة من فئات الاعمار توافق مرحلة الدراسة الثانوية لذلك فان انخفاض مساهمتها في قوة العمل امر متوقع وترتفع نسبة قوة العمل في فئة السن (٢٠ ــ ٢٤) سنة اذ تشكل نسبة (٢ر١٣٪) وتستمر نسبة مساهمة قوة العمل في الارتفاع الى مايعتبر حدا اقصى في الاعمار الواقعة مابين (٢٥ ــ ٤٩) سنة فتعود بعدها الى التناقص تدريجيا ، والجدول رقم (١٣) يبين توزع قوة العمل حسب الجنس وفئات الاعمار عام (١٩٧٠) .

جدول رقـــــم (١٣)

توزع قوة العمل حسب الجنس وفئات الاعمار ١٩٧٠

فئات السن	ذكـور	انـــاث	المجمـــوع
١٠ــ١١	١٩٥٠٩	٩١٥١	٢٨٦٦٠
١٢ــ١٤	٦٢٣٢٨	٢٢٩٠٧	٨٥٢٣٥
١٥ــ١٩	١٦٠٠٧٩	٣٢٨٤٠	١٩٢٩١٩
٢٠ــ٢٤	١٨٦٥٩٥	٢١٧٥٦	٢٠٨٣٥١
٢٥ــ٢٩	١٥٢٦٧٦	١٦٢٠٠	١٦٨٨٧٦
٣٠ــ٣٤	١٤٦٥٨١	١٤٠٢١	١٦٠٦٠٢
٣٥ــ٣٩	١٥٠٢٩٧	١٣٠٢٢	١٦٣٣١٩
٤٠ــ٤٤	١٣٠٦٣٣	٩٩١٠	١٤٠٥٤٣
٤٥ــ٤٩	٩٩٧٢٩	٧٤٥٦	١٠٧١٨٥
٥٠ــ٥٤	٧١٥٥٧	٥٥٣٧	٧٧٠٩٤
٥٥ــ٥٩	٥٤٠٢٥	٣٢٩٢	٥٧٣١٧
٦٠ــ٦٤	٥٠٩١٤	٣٥٥٥	٥٤٤٦٩
٦٥ــ٦٩	٣٠٣١٢	١٦٨٩	٣٢٠٠١
٧٠ــ٧٤	٢٥٠٩٩	١٤٧٢	٢٦٥٧١
٧٥ــ٧٩	١٠٣٦٢	٥١٤	١٠٨٧٦
٨٠ــ٨٤	٦٣٦٨	٣٣٨	٦٧٠٦
٨٥فما فوق	٣٣٩٩	١٨٤	٣٥٨٣
غير مبين	٢٢٣	٢٢	٢٤٥
المجموع الكلي	١ر٣٦٠ر٦٨٦	١٦٣ر٨٦٦	١ر٥٢٤ر٥٥٢

٢ــ توزع قوة العمل حسب الحالة التعليمية :

ان انتشار التعليم بدأ يأخذ طريقة لينعكس على معظم القطاعات وبصفة خاصة القطاع الاداري وبالمقابل فان نسبة الامية قد انخفضت في مجموعة قوة العمل عن السنوات السابقة وتشير الاحصاءات الى ان نسبة الاميين في قوة العمل تبلغ (٩ ٤٪) وتبلغ نسبة غير الاميين الذين لا يحملون مؤهلات دراسية (علم) ٣٠٪ من مجموع قوة العمل ، اما افراد قوة العمل من المؤهلين فان ٥٢٪ منهم يحملون الشهادة الابتدائية وحوالي ٣٪ منهم يحملون الشهادة المتوسطة و٣٪ يحملون الشهادة الثانوية وتبلغ نسبة المؤهلين فنيا والجامعيين ٣٪ .

هذا وقد انخفضت نسبة الاميين في مجمل القوة البشرية من (١ر٦٦٪) عام ١٩٦٠ الى (٤ر٥٣٪) عام ١٩٧٠ كما ازدادت نسبة المؤهلين من جميع المستويات الى زيادة ملموسة والجدول رقم (١٤) يبين توزع قوة العمل حسب الجنس والحالة التعليمية في عام ١٩٧٠

جدول قـــم / ١٤ /

قوة العمـــل حسب الجنـــس والحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ذكـــور	اناث	المجموع
امي	٦١٦٨٥٠	١٢٨١٩٥	٧٤٥٠٤٥
علم	٤٥١٨٥٥	١٠٢٢٤	٤٦٢٠٧٩
ابتدائية	١٧٩٦٣٠	٦٠٣١	١٨٥٦٦١
اعدادية	٣٨٦٧٥	٣٨١٤	٤٢٤٨٩
ثانوية	٣٨٢٧٨	٤٩٤٤	٤٣٢٢٢
مؤهل في اواعدادي	١٣٢١٠	٧١٧٦	٢٠٣٨٦
جامعية اوماجستير	٢٠٣٦٧	٣٣٦٥	٢٣٧٣٢
دكتوراه	١٧٠٥	١٠٨	١٨١٣
غير مبين	١١٦	٩	١٢٥
المجموع العام	١٣٦٠٦٨٦	١٦٣٨٦٠	١٥٢٤٥٥٢

٣ــ توزع قوة العمل حسب الحالة المهنية :

يكشف التوزع المهني لقوة العمل عن مجموعة من الظواهر الهامة من وجهة نظر الدراسة فهو يحين في ارقامه الاجمالية نصيب كل قسم من اقسام المهن من القوة العاملة حيث نجد أن المشتغلين بالزراعة وتربية الحيوان يحتلون المرتبة الاولى ويحتل المرتبة الثانية الصناع والمشتغلون في معدات النقل ثم المشتغلون باعمال البيع والشراء ثم يأتي بعد ذلك المهنيون والفنيون فالمشتغلون بقطاع الخدمات واخيرا المشتغلون بالاعمال الكتابية والادارية .

ان النتيجة الاساسية التي يوضحها التحليل السابق أن الصناعة بدأت تنافس القطاع التقليدي الزراعي من حيث توزع العمل وهذا يشير الى تغير واضح في البنية الاقتصادية والاجتماعية والجدولين رقم (١٥) و(١٦) يوضحان تطور تركيب قوة العمل حسب المهنة وقوة العمل حسب الجنس واقسام المهن لعامي ١٩٦٠ــ١٩٧٠ .

جدول رقم / ١٥ /

تطور وتركيب قوة العمل حسب المهنة

المهنة	التوزع النسبي لقوة العمل حسب المهنة ١٩٦٠	١٩٧٠
المهنيون والفنيون	٣ر٣	٥ر٤
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية	٦ر٠	٤ر٠
المشتغلون بالاعمال الكتابية	٩ر٢	٤ر٠
عمال البيع	٧ر٧	٧ر٠
المشتغلون بالخدمات	٥ر٤	٤ر٤
المشتغلون بالزراعة والغابات والصيد	٧ر٤٤	٤٧ر٨
عمال الانتاج وعمال تشغيل وسائط النقل	٣ر٢٤	٢٧ر٨
آخرون	٠ر١٣	١ر٤
المجموع	١٠٠	١٠٠
مجموع قوة العمل	١ر١٤١ر٢٦٥	١ر٥٧٠ر٧٧٦

جدول رقم /١٦/

قوة العمل حسب الجنس واقسام المهن لعام ١٩٧٠

المهن	ذكور	اناث	المجموع
المهنيون والفنيون	٥٥٥١٥	١٦٣٥٧	٧١٨٧٢
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية	٥٨١٨	١١٦	٥٩٣٤
المشتغلون بالاعمال الكتابية	٥٦٨٢٠	٦١٩٤	٦٣٠١٤
المشتغلون بالبيع والشراء	١٠٩٢٢٣	٧٣٣	١٠٩٩٥٦
المشتغلون بالخدمات	٦٤٠٨٧	٧٠٨٩	٧١٧٧٦
المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان	٦٤٤٢٨٢	١٠٧٢٣٧	٧٥١٥١٩
الصناع والمشتغلون في معدات النقل	٤١٣٤٦٢	٢٣٠٢٩	٤٣٦٤٩١
غيرمبين	٢٠٦٦	٩٥	٢١٦١
متعطلون لم يسبق لهم العمل	٥٨٦٢٦	٧٠٢٧	٥٨٦٥٣
المجموع العام	١٤٠٢٨٩٩	١٦٧٨٧٧	١٥٧٠٧٧٦

د — توزع قوة العمل حسب الحالة العملية :

يتضح لنا من جدول توزع قوة العمل حسب الحالة العملية ان اغلب القوة العاملة تعمل لدى الغير بأجر سواء أكان نقديا ام عينيا ويشكلون نسبة (٤٢٪) من مجموع القوة العاملة يلي ذلك الذين يعملون لحسابهم ويشكلون نسبة ٣٦ر٥٪ من مجموع القوة العاملة يلي ذلك الذين يعملون لدى ذويهم بدون اجر وتبلغ نسبتهم (١٥٪) من مجموع القوة العاملة واخيرا اصحاب العمل انفسهم وتبلغ نسبتهم (٢٪) اما الذين يعملون لدى الغير بدون اجر فيشكلون نسبة خفيفة من مجموع القوة العاملة (الاحصاءات العامة لعام ١٩٧٠) .

ويتوزع المشتغلون على الفئات التالية :

١ ـ يعملون لحساب الاسرة بدون اجر :

تمثل هذه الفئة الافراد الذين يمارسون اعمالا بالتعاون مع اسرتهم كالعمل في الزراعة وغيرها ويمثلون ١٦ ٪ من مجموع المشتغلين في عام ١٩٧٠ (بينما بلغت نسبتهم (٢٢٪) من مجموع المشتغلين في عام ١٩٧٤ .

٢ ـ اصحاب اعمال يديرونها ويعملون فيها :

وتمثل هذه الفئة الافراد الذين يملكون متاجر خاصة او مزارع يعملون فيها ويستعينون ببعض العمال لمساعدتهم وقد بلغت نسبتهم (٢٪) من مجموع المشتغلين في عام ١٩٧٠ كما بلغت نسبتهن في عام ١٩٧٤ حوالي ٧٪ من مجموع المشتغلين اى بزيادة قدرها (٥٪) مما يدل على اتجاه العمال الى تأسيس مشاغل خاصة لحسابهم بعد ان لاقوا عناية من قبل الدولة عن طريق الجمعيات الحرفية في الفترة الاخيرة .

٣ ـ يعملون لدى الغير بدون اجر :

وتمثل هذه الفئة الافراد الذين يمارسون اعمالا لدى الدولة او الغير دون ان يحصلوا على أي اجر وعلى الغالب تمثل هذه الفئة الافراد الذين يتبعون دورات تدريبية وتشير الاحصاءات لاعوام ١٩٧٠ـ١٩٧٦ ان هناك تناقصا ليس فقط في النسبة العامة لهذه الفئة لكن حتى في الاعداد المطلقة اذ تدل دراسة الحالة العملية لقوة العمل ان عدد افراد هذه الفئة كان في عام ١٩٧٠ قد بلغ (٣٤٧٤) وانخفض هذا العدد الى (٢١٨٥) عام ١٩٧٦ .

٤ ـ يعملون لحسابهم :

وتمثل هذه الفئة الافراد الذين يملكون محلات تجارية صغيرة وغيرها مما يمكن ادارتها بواسطة فرد واحد هو صاحبها بدون تشغيل اى فرد معه باجرة وتمثل هذه الفئة ٣٨٪ من مجموع المشتغلين في عام ١٩٧٠ بينما انخفضت هذه النسبة الى ٣٣٪ من مجموع المشتغلين في عام ١٩٧٤ .

٥ــ مستخدمون باجـر :

ويمثلون الافراد الذين يمارسون اعمالا لدى الحكومة او موسساتها اولـدى افراد يعملون باجور يومية او شهرية تدفع لهم ويمثلون نسبة ٤٤٪ من مجمـوع المشتغلين عام ١٩٧٠ بينما انخفضت نسبتهم الى حوالي ٣٧٪ من مجموع المشتغلين في عام ١٩٧٤ وعادت للارتفاع عام ١٩٧٦ الى ٥٣٪ من مجموع المشتغلين ويعود ذلك الى التوسع في التخديم في موسسات الدولة والقطاع العام (١) .

والجدول رقم /١٧/ يوضح توزع قوة العمل حسب الجنس والحالة العملية .

جدول رقم (١٧)

قوة العمل حسب الجنس والحالـة العمليـة

المهن	ذكور	اناث	المجموع
صاحب عمـل	٣١٩٨٤	٨٠٥	٣٢٧٨٩
يعمل لحسابه	٥٤٣٢٣٥	٣٠٧٨٥	٥٧٤٠٢٠
يعمل باجر عيني	٨٦٧٧	٤٥٠	٩١٢٧
يعمل باجر نقدي	٥٩٠٧٣٢	٦٤٦٤٣	٦٥٥٣٧٥
يعمل لدى ذويه بدون اجر	١٧٣٢١٢	٦٢٨١٧	٢٣٦٠٢٩
يعمل لدى الغير بدون اجر	٢٢٠٣	١٢٧١	٣٤٧٤
متعطلون لم يسبق لهم العمل	٥١٦٢٦	٧٠٢٧	٥٨٦٥٣
غير مبين	١٢٣٠	٧٩	١٣٠٩
المجموع العام			١٥٧٠٧٧٦

(١) ان عدم اتساق احصاءات عام ١٩٧٤ مع منطق التحليل الذي اوردناه سابقا يجعلنا نوكد مرة ثانية ضرورة اعادة النظر بكل الارقام المقدرة لذلك العام .

توزع السكان حسب بعض الحالات العملية
لعام ١٩٧٠ في سوريا

المصدر : استخلصت الارقام من المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٥

هـ ـ الافراد خارج قوة العمل :

وتشمل اولئك الاشخاص القادرين على العمل الا انهم لا يبحثون عنه وذلك كربات البيوت والطلبة المتفرغين والذين يعيشون من معونة والمكتفين والمتقاعدين وكذلك الزاهدين بالعمل وسوف نستعرض كلا من هذه الفئات مع بيان نسبة كل منها الى مجموع السكان .

١ ـ ربات البيوت : وتمثل هذه الفئة الاناث المتزوجات الذواتي لا يزاولن اي عمل وانما متفرغات للاعمال المنزلية فقط ، وبلغت نسبتهن في عام ١٩٧٠ ما يعادل ١٦٪ من مجموع السكان كما يمثل عددهن نفس النسبة في عام ١٩٧٤ وقد تم حساب عددهن في هذا العام بعد اخذ نسبتهن في عام ١٩٧٠ وتطبيقها على عدد السكان في عام ١٩٧٤ نظرا لعدم تمكننا من الحصول على عددهن من الاحصائيات الموجودة لدينا الان اما في عام ١٩٧٦ فقد بلغت نسبتهن ٢٣٪ من مجموع السكان .

ب ـ الطلبة المتفرغون : وهم الافراد الذين تقع اعمارهم ضمن حدود سن العمل ولكنهم لا يمارسون عملا وانما تفرغوا لمتابعة دراساتهم المتوسطة والثانوية والعالية وقد بلغ عددهم في عام ١٩٧٠ حوالي (٥٤٧٫٥١٧) طالبا ويمثلون (٩٪) من تعداد السكان وهذا العدد موزع الى (٢١٥٠٦٩) طالبا في المرحلة الابتدائية (الخامس والسادس والابتدائي فقط) وهم الذين تقع اعمارهم فوق السن العاشرة ولهم دخل عددهم ضمن فئة الافراد غير القادرين على العمل و (٢٠٦٫١٦٩) طالبا في المرحلة الاعدادية و (٨٥٠٧٥) طالبا في المرحلة الثانوية و (٣٨٦٦٢) طالبا يتابعون تحصيلهم العالي في الجامعات العربية والاجنبية و (١٠٤٤٥) طالبا في اقسام التعليم الفني المختلفة من صناعي وزراعي وبيطري وغيرها و (٢٠٨٧) طالبا في دور المعلمين والمعلمات اما تعداد الطلاب المتفرغين في عام ١٩٧٤ فقد بلغ (١٠٢٫٨٢٨) طالبا ويمثل هذا العدد ١٢٪ من مجموع السكان وهو موزع كما يلي : (٢٨٨٫٥١٢) طالبا في المرحلة الابتدائية (الخامس والسادس الابتدائي) ممن تتجاوز

اعمارهم العاشرة و (٣٠٧٫٤٥٢) طالبا في المرحلة الاعدادية و(١٠٨٫٣٦٤) طالبا في المرحلة الثانوية و (١٩٦٠٥) طالبا في المعاهد الفنية (٥٣٦٨) طالبا في دور المعلمين والمعلمات و (١٥٠٤٣) طالبا في معاهد التدريب المختلفة (معاهد متوسطة ومعاهد تدريب مهني وغيرها) و(٥٣٣٨٢) طالبا في الجامعات السورية بالاضافة الى (٢٩٠٧٦) طالبا يتابعون تحصيلهم الجامعي والعالي خارج الجمهورية العربية السورية على نفقة الدولة او على نفقتهم الخاصة وتحت اشراف وزارة التعليم العالي في القطر .

وبالقاء نظرة سريعة على هذه الفئة نجد ان الارتفاع في النسبة خلال الاربع سنوات قد بلغ (٣٪) وهذا يدل على العناية الزائدة التي توليها الدولة للشؤون التعليمية وبشكل خاص التعليم العالي بما يتماشى مع تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي خاصة اذا لاحظنا الاعداد المتزايدة من طلبة المعاهد الفنية التي لم تكن موجودة مطلقا في عام ١٩٧٠ الامر الذي يدعو للتفاؤل اما في عام (١٩٧٦) فقد بلغ عدد الطلاب المتفرغين (١٫٣٦٦٫٢٧٧) اي بنسبة (١٨٪) من مجموع السكان اي بزيادة ٦٪ عن عام ١٩٧٤ و٩٪ عن عام ١٩٧٠ .

واخيرا يمكن القول ان الوضع الديموغرافي لم يتغير كثيرا في عام ١٩٧٤ عنه في عام ١٩٧٣ وبشكل خاص في الهيكل العام ولكن هناك اختلافا واضحا في نوعية وثقافة هذه الفئة واكثر مايدل على تلك الزيادة في نسبة التعليم انتشار التعليم الفني بشكل واسع وارتفاع عدد الطلاب في مستويات التعليم العالي وانخفاض نسبة الريف لصالح الحضر فقد انخفضت نسبة الريف في عام ١٩٥٠ الى ٥٦٫٥٪ من مجموع السكان بعد ان كانت ٦٣٪ في عام ١٩٦٠ كما ان نسبة الامية انخفضت من ٥٨٪ في عام ١٩٦٠ الى ٥٠٪ في عام ١٩٧٤ (تشمل النسبة الاشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة والافراد الملمين) .

٣ـ المتقاعدون وارباب المعاشات الذين لا يمارسون عملا :

وتشمل هذه الفئة الافراد الذين احيلوا على التقاعد بعد قضاء فترة معينة بالعمل وقبل بلوغهم سن الخامسة والستين وكذلك الذين لا يحملون ولا يبحثون عن عمل وينتظمون دخلا ثابتا من نشاط سبق لهم ممارسته

٤ــ غير القادرين على العمل حاليا :

وتشمل هذه الفئة الافراد الذين لا يستطيعون ممارسة العمل بسبب مرضهم او اصابتهم بعجز غير دائم يحول دون ممارستهم العمل ولكن من الممكن تأهيلهم مهنيا واد خالهم سوق العمل او ممن تجاوزوا الخامسة والستين وبامكانهم آن يمارسوا عملا مثمرا وقد بلغ عددهم في عام ١٩٧٠ حوالي (٢١٤٫٠٤٤) شخصا ويمثلون (٣٪) من مجموع السكان وهذا العدد موزع الى (١٩٥٫٦٣٣) ممن تزيد اعمارهم عن الـ ٦٥ سنة ولا يمارسون عملا و (١٢٫٦١٠) من ذوي العاهات و(٦٨٠١) من العناصر غير القادرة على العمل لاسباب مختلفة كالاصابات والامراض والمسا جين وغيرهم اما في عام ١٩٧٤ فقد بلغ عددهم (٢٣٧٫٩٥٨) شخصا يمثلون نسبة (٣ ٪) من مجموع السكان موزعين الى (٢١٤٫٩٨٧) شخصا تجاوزوا سن الخامس والستين والباقي يمثل بقية الفئات من العناصر غير القادرة على العمل وفي عام (١٩٧٦ بلغ عدد هذه الفئة (١٥٢٫٠٢١) اى بنسبة ٢٪ من مجموع السكان .

٥ــ المكتفون : هم الذين يكتفون بما يدره عليهم ايجار ارض او عقار او ايراد مال مستثمر وقد بلغ عددهم عام (١٩٧٠) (١٦٫١٣٨) شخصا .

٦ــ الزاهدون في العمل : وهم الاشخاص القادرون على العمل وغير الراغبين فيه ولا يبحثون عنه ولم نتمكن من وضع رقم معين لهم نظرا لعدم ورود اية بيانات تتعلق بهم او أية نسبة خاصة بذلك .

وفي النهاية لابد من الاشارة الى ان البيانات المذكورة ترتبط بالتعاريف الاجرائية التي تجمع البيانات على اساسها وقد ظهور بعض التناقضات في الارقام وميزانها الاحصائي العام نقترح بأن تعدل تلك التناقضات على ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد اتجاه النمو السكاني وتوزعاته المختلفة وواضح ان بعض تعاريفنا الاجرائية لم تتطابق مع تعاريف المكتب المركزي للاحصاء مما جعل المقارنة بين تعاريفنا وأرقام المكتب غير متطابقة دائما .

من هذا المنطلق استخلصنا جدولين لتوزيع الحالة العملية احدهما يتماشى مع احصاءات المكتب والاخر يتماشى مع تعاريفنا الاجرائية وطوعنا ارقام الاحصاءات المتواجدة للاطار الجديد ، وتجدر الاشارة ايضا الى ان هناك بعض التناقضات بين تعاريف الاحصاء والبيانات المتوافرة في الاحصاءات الحيوية .

فمع ان تعريف القوة البشرية مثلا ورد في الاحصاءات الحيوية على ان يحدد من عشر سنوات فأكثر ، الا اننا عندما رجعنا الى عدد من اهم اقل من عشر سنوات وجدنا ان هذا الرقم يطابق بدقة من هم خارج القوة البشرية على ان هذه الفئة يجب ان يضاف اليها فئات العاجزين بشكل دائم ومن بلغ سنا لايمكنه من ممارسة اي عمل مثمر .

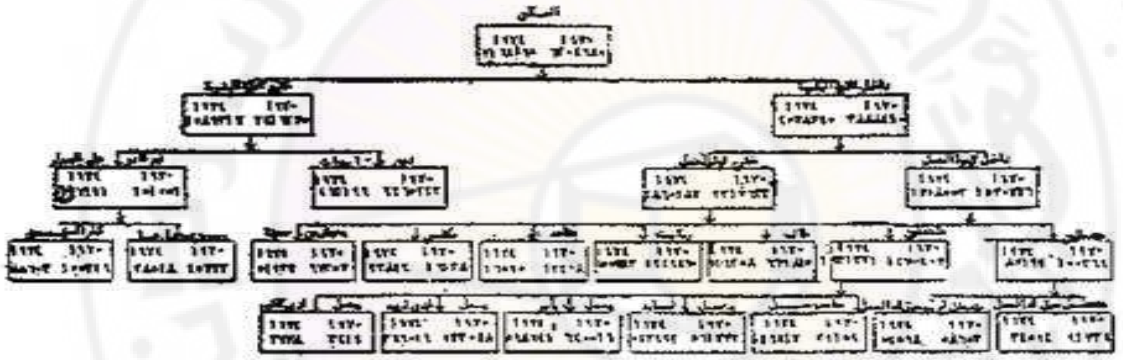
ثالثا ـ السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية :

تلعب العوامل الاجتماعية دورا كبيرا في التأثير على معدلات النمو السكاني في اتجاهين متعاكسين فهي اما ان تعمل على زيادة النمو او تحد منها ويكون فعل العوامل الاجتماعية في الاتجاه الاول بزيادة الخدمات الصحية والانخفاض الكبير في معدل الوفيات بشكل عام ووفيات الرضع بشكل خاص .

من هنا يجب عند تقدير الزيادة الطبيعية للسكان ان نأخذ بعين الاعتبار أثر تلك العوامل فتضاف الى نسبة تواتر الزيادة الطبيعية عند القياس خلال سنوات التعداد السابقة والتي تمت في ظروف اجتماعية وصحية مغايرة لجهة التقدم في السنوات المقبلة .

ونشير كمثال تطبيقي على ذلك الى الدراسة التي اعدتها وزارة التموين (دائرة الدراسات والتخطيط) في سوريا ، حيث قدرت فيها تعداد السكان لعام ١٩٧٠ بـ (٥ر٦٧٤ر٩٢٢) نسمة استنادا الى التعداد العام للسكان في عام ١٩٦٠ ومضافا اليه نسبة تزايد طبيعي بمعدل (٢٢ بالالف) وقد رفع التقدم الصحي الكبير الذي شهده القطر بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ معدل الزيادة الطبيعية الى ٣٣ بالالف مما اوجد اختلافا بينا بين توقعات وزارة التموين لعدد السكان في القطر والتعداد الفعلي بما يقارب من (٦٣٠ر٠٠٠) نسمة واضح ان خطط الوزارة لابد وانها تأثرت بهذا التباين. ان دقة توقعاتنا لاتجاهات نمو السكان ، وخاصة في مجال التموين ، امر حيوي في مجتمع يحاول ان يهيء لجميع المواطنين المواد التموينية الضرورية .

ان عدم توفر تلك الموارد بشكل متوازن مع توقعات نمو السكان يخلق ارباكات في مجال العرض والطلب كما انه يربك الميزانية العامة للدولة عند رصد مبالغ معينة تدعم فيها أسعار السلع في محاولة لتثبيت أسعارها بناء على تقديرات غير واقعية للنمو السكاني .



المصدر : نتائج تعداد ١٩٧٠ والعينة السكانية لعام ١٩٧٤

(١) توزع غير العاملين الى كل من ربات المنازل والمتعطلين عن العمل من سبق لهم العمل وفق [٢٠٠٤٠٥] ألف ، ٢٢٠ ألف و ٢٢٥ ألف على التوالي .

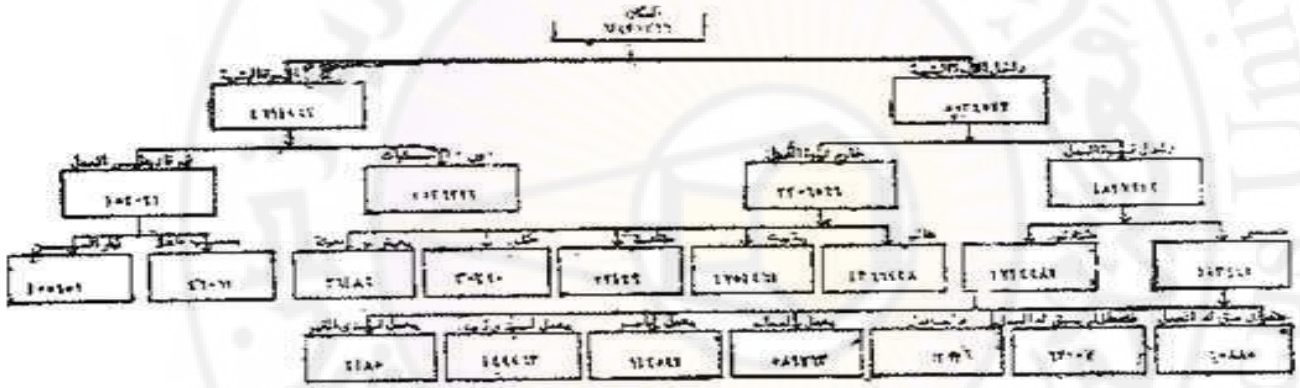
(٢) تشمل الساكنة النشيطة المتعطلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل وفق التعداد حسب الحالة العملية التالي :

أ - حتى عدد المتعطلين (عدا الذين سبق لهم العمل) حسب البيانات المتوفرة لدينا .

ب - وزع الباقي الذي يمثل الذين سبق لهم العمل بنسبة توزع الباقي الذي يمثل المتعطلين من الشكل نفسه .

ملاحظة : هذا تطبيق لميزان العددي بين أصول الذات وفروعها بشرح وجود بعض الفوارق العددية ، أن هذه الفوارق في بعض الحالات كانت طفيفة جداً ولم تتجاوز المئات لتتوافق طالات أخرى كانت تحدد أحياناً بمئات الألوف كما هو الحال في فئة المتعطلين ، حيث كان الفرق بحدود الستين ألف أي : ٢٠٠٤٢٩ بدلاً عن ٢٢٠٠٠٠ .

السكان والقوة البشرية والعمل لعام ١٩٧٦



المصدر : نتائج تعداد السكان بالعينة لعام ١٩٧٦

هذا من حيث تأثير العوامل الاجتماعية في جهة رفع معدل الزيادة الطبيعية وقد تعمل تلك العوامل في مرحلة تالية على الحد من تلك الزيادة وذلك عندما تتأكد عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويدتشر التصنيع وتدخل المرأة مجال العمل وتنطلق بأعداد كبيرة الى التعليم العام وخاصة التعليم الجامعي فيرتفع الوعي ويرتفع ايضا سن الزواج وتقل نسبة الزواج المبكر وتتحدد سنوات الحمل عند المرأة فتميل العائلة الى حجم محدود وتنقص معدلات النمو وانطلاقا من ذلك لابد من دراسة اثر العوامل الاجتماعية وجهة تغيرها باستمرار لرصد آثارها على الخصائص السكانية بشكل عام ومعدلات الزيادة بشكل خاص وسوف نحدد فيما يلي بعض المجالات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالمسائل السكانية ورصد جهة تغيرها وأبعادها في القطر العربي السوري .

آ- الصحة :

يعتبر المجال الصحي من اهم المجالات التي ترتبط بانتاجية العنصر البشري نظرا لاحتوائه على متغيرات متعددة تشكل حلقات اساسية في عملية الانتاج فالمجال الصحي يتضمن معدل الوفيات ومستوى الغذاء ونوعيته والمحافظة الوقائية والصحة العلاجية ومعدل الاعمار ... .. الخ .

وان تأمين الخدمات الصحية المناسبة يتطلب تأمين الكادر الفني والهندسي ومن هنا تبرز اهمية دراسة هذا المجال .. فهي اولا تعمل على تحسين الخدمات الصحية لارتباطها بعملية الانتاج ... وهي ثانيا تعمل على التخطيط لسد حاجة هذا القطاع من الفنيين والاطباء وغيرهم .

ولتحقيق الهدفين السابقين سوف نستخلص مؤشرات وأسسا نتمكن من قياس ابعاد تطور الخدمات الصحية واحتياجاتها لتوائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١- معدل الوفيات : ان انخفاض معدل الوفيات يشير الى تحسن المستوى

الصحي مما يزيد في حجم قوة العمل وخاصة بين فئات السكان العاملة وتلك التي ترفد هافي المستقبل ويشتمل هذا المؤشر على ثلاثة عناصر :

١ـ وفيات الرضع

٢ـ وفيات الاطفال

٣ـ وفيات الشباب (قوة العمل)

٢ـ معدل الحياة : يعطي مؤشر معدل الحياة دليلا على تطور العمر الزمني لقوة العمل ، مما يسهم في الاستفادة الكبرى من الموارد البشرية ، ومن هنا كان هذا المؤشر من اهم المؤشرات التي تعتمد ها الدول لقياس تقدمها الصحي والاقتصادي والاجتماعي ، وارتباط هذا المؤشر بقوة العمل يتمثل بامكانية زيادة الفترة الزمنية لانتاج قوة العمل في فترة نضوجها العلمي والفني والمهني والعقلي .

٣ـ التغذية : (مقيسه بعدد الوحدات الحرارية) :

قد يظن لاوّل وهلة أن مؤشرات التغذية لا ترتبط بقوة العمل وتنمية الموارد البشرية غير ان دراسات متعددة اثبتت ان اسلوب التغذية ونوع الغذاء وكميته من أهم ما يساعد على تقوية الجسم واطالة العمر الزمني للانسان فالجسم الصحيح اقوى وأقدر على الانتاج واكثر مقاومة ضد الامراض .

فتغيب العامل عن عمله بسبب المرض يؤثر في عملية الانتاج وهو مؤشر هام وان وباء يجتاح المجتمع يهز الاقتصاد بدرجة لا تقل عن متقلبات اقتصادية وسياسية اخرى .

٤ـ نسبة المشتغلين بالخدمات الصحية الى السكان :

تشير نسبة المشتغلين بالخدمات الصحية الى عدد السكان الى نوع

الخدمات ومستواها فكلما ازدادت نسبتهم الى عدد السكان ارتفع مستوى الخدمات الصحية وقلت الوفيات • هذا من جهة ومن جهة اخرى فان هذا المؤشر يمكننا من دراسة قوة العمل حسب التخصصات المختلفة في المجال الصحي فنستطيع ان نقرر ان المهن الطبية تزيد او تنقص الحاجة اليها تبعا لاهداف خطة التنمية •

ويحتوي هذا المؤشر على اسس متعددة ترتبط كلها بعضها مع البعض الاخر ترابطا وظيفيا تتجه كلها نحو تحقيق هدف واحد وهو رفع مستوى الخدمات الصحية ومن اهمها :

١ـ نسبة عدد الاطباء على عدد السكان
٢ـ نسبة عدد الصيادلة الى عدد السكان
٣ـ نسبة عدد افراد الهيئة التمريضية الى عدد السكان •
٤ـ نسبة عدد اطباء الاسنان الى عدد السكان
٥ـ نسبة عدد المساعدين الصحيين والملاحظين الى عدد السكان •

وقد ازداد عدد الاطباء وذوي المهن الطبية بشكل ملحوظ في العقد الاخير والجدول رقم(١٨) يبين عدد ذوي المهن الطبية ومتوسط عدد السكان بالنسبة لكل منهم خلال السنوات (١٩٦٠ـ١٩٧٠ـ١٩٧٤)•

جدول رقـــــم /١٨/

ذوو المهن الطبيـــــــة ١٩٦٠أ-١٩٧٠ ــ ١٩٧٤

السنة	اطباء الصحـــة		اطباء الاسنان		صيادلـــــــة		قابلات مجازات	ممرضات وممرضون
	عدد	متوسط عدد السكان لكل طبيب	عدد	متوسط عدد السكان لكل طبيب	عدد	متوسط عدد السكان لكل طبيب		
٩٦٠	٩٨٥	٤٦٠٠	٢١٩	٢٠٦٨٩	٣٥٠	١٢٩٤٦	٢٩٩	٦٨٥
٩٧٠	١٢٢٣	٣٨٥٨	٣٧٦	١٦٦٤٤	٨٥٧	٧٣٠٢	٥٦٦٠	١٤٠١
٩٧٤	٢٦٦٦	٢٦٧١	٦٨٢	١٠٤٤١	١٠٩٦	٦٤٩٧	١١٦١	٣١٠٢

أما الجدول رقم (١٩) فانه يبين عدد المؤسسات الصحية في القطر خلال نفس السنوات

جدول رقـــــم (١٩)

المشافي والمصحات والاسرة خلال الاعـــوام ١٩٦٠اعـ١٩٧٠ــ ١٩٧٤

السنة	مشافي حكومية		مشافي خاصة		مصحات		المجمـــــــوع		عدد السكان لكل سرير
	عدد	عدد الاسرة	عدد	عدد الاسرة	عـــدد	عدد الاسرة	عـــدد	عدد الاسرة	
٩٦٠	٢٤	٢٩٥٤	٤٩	١٢٥٣	٥	٨٦٠	٧٨	٥٠٦٧	٨٩٤
٩٧٠	٢٨	٤٢٥٧	٤٩	١١٩٦	٤	٧٦٣	٨١	٦٢١٦	١٠٠٧
٩٧٤	٢٩	٤٦٢٣	٦٥	١٣٥٠	٤	٧٨٠	٩٨	٦٧٥٣	١٠٥٤

٥ــ عدد افراد الهيئة التمريضية الى الاسرّة :

ان نسبة عدد الهيئة التمريضية مع انه يتفق والمؤشر السابق في تقسيماته متعددة وخاصة في مجال مستوى الخدمات الصحية الا انه يختلف عنه في انه يحدد بشكل اكثر تفصيلا علاقة الهيئة التمريضية بعدد الاسرة .. فالمؤشر هنا يحسب عدد افراد الهيئة التمريضية الى عدد الاسرة وليس الى عدد السكان ونحن على علم بأن بعض افراد الهيئة التمريضية يعملون في اعمال اخرى غير رعاية المرضى كمساعدة الاطباء في اعمالهم اليومية غير اننا نفترض ان الغالبية العظمى منهم ينصرفون الى رعاية المرضى في المستشفيات .

٦ــ نوع الخدمات الصحية :

تعطي دراسة نوع الخدمات الصحية مؤشرا لتوزعها حسب الخدمات العلاجية والوقائية التي تقدمها الدولة والطريقة العملية لقياس ذلك تكمن من خلال دراسة نفقات وزارة الصحة لكل فرد في كلا المجالين والافتراض الذي مدانا الى استعمال النفقات كأس للخدمات العلاجية والوقائية هو عدم تمكننا من قياسها عمليا الا عن طريق النفقات وأهمية هذا المؤشر بالنسبة لتنمية الموارد البشرية لاتحتاج الى كثير من التحليل حيث ان مردود النفقات في كلا المجالين سوف يزيد من المستوى الصحي ويعمل على زيادة الطاقة الانتاجية فهو استثمار لايقل اهمية عن الاستثمار في مجالات اقتصادية تعطي مردودا ماديا مباشرا او الموازنة بين النوعين من النفقات مع مقارنتها بدول اخرى ضرورة اساسية نستشف منها مستوى الخدمات الوقائية بالنسبة للعلاجية فمعلوم ان الدول المتخلفة تعطي الاولوية للثانية مع اعمال الاولى علما بأنهما مترابطان (ودرهم وقاية خير من قنطار علاج) .

٧ــ نسبة اصابات العمل :

ان تطور المجتمع نحو صناعات ومهن ترتبط بشروط التقدم الجديدة اوجد اوضاعا اجتماعية وصحية تختلف عن تلك التي كانت في الماضي .

ومن ابرز تلك الاوضاع تلازم اصابات العمل مع الصناعات الحديثة • وان كانت العلاقة بين المتغيرين واقعا كائنا الا أن تزايد نسبة الاصابات في المهن الجديدة يشكل مؤشرا تحوتد هورمستوى الارشادات الصحية في المصانع والهيئات الانتاجية الاخرى وكذلك عدم كفاية وسائل حماية العامل من اخطار المهن المختلفة وواضح ان تزايد نسبة اصابات العمل يفقد المجتمع اعضاء عاملين ومنتجين كما ان مسؤولية المجتمع تجاههم اصبحت مسؤولية انسانية •

ان تأهيل المصابين اثناء العمل تأهيلا مهنيا يمكنهم من العودة الى سوق العمل فيفيد المجتمع من انتاجهم بصور مختلفة •

ويحتوى مؤشر اصابات العمل اسسا متعددة ترتبط بنوع المهنة التي نراهـــا في التنقيب عن البترول والمطاحن والتشييد والبناء •• • الخ

وباختصار فان زيادة الارشادات الصحية ووضع المواصفات المهنية كنوع اللباس الذى يرتديه العامل مثلا واتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان سلامة العامل مـــن اهم مايجب ان تعنى به الهيئات الصحية في كل من وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحية ، ان التقليل من اصابات العمل يجب ان يكون هدفا تسعى اليه خطط التنمية الاجتماعية والصحية نظرا لارتباطه بحطية الانتاج مباشرة اضافة الى الخسارة الانسانية الكبيرة التي تصيب الموارد البشرية •

واخيرا فان اهتمام المجتمع بأمور الصحة يضع افراد المجتمع امام مسؤوليـــات جديدة تتجاوب مع المؤسسات الاجتماعية الجديدة المتمثلة بانشاء المشافي والمصحات والمدارس ومن اهم تلك المسؤوليات تواجد الوعي الصحي عند المواطنين مما يدعم التفاعل الجديد بين المؤسسات المنشأة والظروف المتجددة •

ومن هنا فان المؤسسات تأخذ وظيفتها الاجتماعية عند ما يتفاعل الافراد معهـــا وتصبح جزءا من سلوكهم الذى يسايرالتقدم ويستوعبه ويعمل على خلق المزيد منه وتلك

هي عملية التنمية المتجددة المتطورة فالصحة بالاضافة الى انها عنصر اساسي من عناصر التنمية الاجتماعية فانها تعتبر ايضا مؤشرا هاما في التنمية لارتباطها بالانتاجية وتقليل نسبة الوفيات واطالة العمر الزمني .

ب- التعليم ومحو الامية :

يؤدي ارتفاع معدل التعليم الى عدة مسائل متشابكة يعمل بعضها على انخفاض معدل الخصوبة وبالتالي انخفاض معدل الولادات بسبب تأخر سن الزواج عند المرأة ودخولها مجالات التعليم في مراحله المختلفة وخاصة في المراحل الثانوية والجامعية كما انه يؤدي الى انخفاض معدل الوفيات نظرا لكون التعليم يرفع من الوعي الصحي والمستوى المعيشي وكلاهما يؤدي الى رفع نسبة زيادة الطبيعية للسكان في المراحل الاول من عملية التنمية .

وتأسيسا على ذلك يجب على الباحث ان يحدد على المستوى الاجمالي اثر التعليم في ابراز اتجاه دون آخر في زيادة السكان وهذا ما أكدناه في اطارنا التحليلي حيث يستوجب البحث في السكان والتنمية دراسات ميدانية مقارنة تربط المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية بعضها مع البعض الآخر .

ان مؤشرات التعليم متداخل بعضها مع البعض الاخر كما انها مؤشرات لمجالات اخرى تتعدى التعليم فرفع المستوى التعليمي مثلا يزيد من دخل الفرد ويعمل ايضا على رفع مستواه الصحي والمعيشي ، كما انه يزيد من قدرته على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ولذلك فسوف نحاول استخلاص بعض المؤشرات في مجال التعليم والتي نعتقد انها ترتبط وبشكل مباشر بتنمية الموارد البشرية وعناصر التنمية الاجتماعية ومن اهم تلك المؤشرات نذكر مايلي :

١- نسبة الامية : ان خفض نسبة الامية في المجتمع يعمل على تنمية الموارد

البشرية بتأهيلها لدخول سوق العمل بحد معقول من التعليم يمكنها من استيعاب معطيات الحضارة الحديثة ومن المعلوم ان التعليم هو احد المتطلبات الاساسية لتدريب المهني العالي وتوسيع آفاق الانسان ، ولذلك فان دراسة هذا المؤشر تساعدنا على التعرف على الواقع الحالي بالنسبة للمتعلمين في قوة العمل وفي السكان فاطبة حسب الاعمار والنوع ويشمل المتغيرات التالية :

١) العملة التعليمية (امي ـ غير امي)

٢) النوع

٣) فئات الاعمار

والجدول رقم (٢٠) يظهر تناقص نسبة الامية في سورية مابين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠

السنة	عدد السكان	عدد الاميين	النسبة المئوية الى مجمل عدد السكان
١٩٦٠	٤ر٥٦٥ر١٢١	١٨٨٣٤٩٦	٤١٪
١٩٧٠	٦ر٣٠٤ر٦٨٥	٢١٥٨١٨٧	٣٤٪

ان نسبة الامية كما نلاحظ من الجدول السابق قد انخفضت بمعدل (٧٪) خلال عشر سنوات من المتوقع ان تكون هذه النسبة قد انخفضت اكثر .

٢ ـ نسبة عدد الطلاب المسجلين في المراحل التعليمية المختلفة الى فئات الاعمار السكانية المناسبة :

ان ارتفاع عدد المسجلين في المراحل التعليمية المختلفة يعتبر مؤشرا يبين قدرة النظام التعليمي على استيعاب فئات الاعمار المناسبة في المدارس واعدادهم لسوق العمل ، كما أنه يبين ايضا مدى فعالية نظام التعليم الالزامي واسلوب تطبيقه ومدى كفاءته وسوف نعمل الى دراسة هذا المؤشر حسب النوع والاعمار بدءا من سن التعليم الالزامي (٧) سنوات

والمراحل التعليمية (ابتدائي ـ متوسط ـ ثانوى) .

والجدول رقم(٢١) يبين عدد طلاب المدارس وعدد المعلمين والمدرسين خلال الاعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ وفيه نلمح الارتفاع الكبيرفي عدد الطلاب المنتسبين الى المدارس حيث وصلت النسبة في عام ١٩٧٤ الى ٢٥٪ من مجموع عدد السكان .

جدول رقم (٢١)

السنة	ابتدائي	اعدادى	ثانوى	مهني
١٩٦٠	٤٢٣٩٥٨	٥٢٤٢٨	١٧١٤٠	٦٢٤٨
١٩٧٠	٨٤٥١٣٠	٢٠٦١٦٩	٧٥٠٨٥	١٠٤٤٥
١٩٧٤	١١٣٠٠٨٨	٣٠٧٤٥٢	١٠٨٣٦٤	١٩٦٠٥

السنة	دور المعلمين والمعلمات	معاهد متوسطة	جامعي	عدد المعلمين
١٩٦٠	١٥٩٩	—	٩٩٦٣	١٧٢٠٨
١٩٧٠	٢٠٨٧	—	٣٦٧٦١	٤١٤٠٥
١٩٧٤	٥٣٦٨	١٥٠٤٧	٨٣٧٥٤	٥٥٦٣١

٣ـ الحالة التعليمية للسكان حسب النوع :

ان دراسة التركيب السكاني حسب الحالة التعليمية والنوع يعطي صورة واضحة عن الحالة التعليمية ابتداء من القراءة والكتابة وحتى الدرجات الجامعية العليا ويمكننا من توضيح توزع السكان حسب المراحل التعليمية المختلفة للذكور والاناث .

٤ـ نسبة المدرسين الى الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة ، الابتدائي المتوسط الثانوى ، دون ذكر التعليم الفني والمهني :

ان تحقيق توزان بين نسبة المدرسين الى الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة

من اهم مايسعى اليه المخططون التربويون لتحقيق افضل النتائج التربويـــــة والتعليمية لتنمية الموارد البشرية كما انه يوضح عدد المدرسين اللازمين للقيـــام باعباء التدريس حسب النسبة المقررة باهداف الخطة .

والدراسات العالمية تشير ـ خاصة منظمة اليونسكو ـ الى أن النسبة (١) الـى (٢٢) و (١) الى (٢٧) هي افضل النسب المرجوة .

٥ـ نسبة الطلاب الى الصفوف في المراحل التعليمية المختلفة :

(الابتدائية ـ المتوسطة ـ الثانوية) حسب النوع

أن تحقيق التوازن مابين عدد الطلاب والصفوف يهيء الجو المكاني المناسب لاستيعاب الطلاب للمعلومات الملقاة عليها ، فازدياد عدد الطلاب عن سعة الصف يقلل من امكانية استيعاب الطلبة ، كما انه اذا نقص عدد الطلاب عن سعة الصفوف فان ذلك يؤدي الى عدم الاستفادة الكاملة من الوسائل المتوفرة ويتم ذلك عـــادة بتقسيم مجموع عدد الطلبة على عدد الصفوف الدراسية فنحصل على معدل الطلبة في كل صف .

٦ـ نسبة المدرسين الى الصفوف المختلفة (الابتدائي ـ المتوسط ـ الثانوي) حسب النوع :

ان هذا المؤشر يوضح مع المؤشرين ٤ ، ٥ الاستفادة المثلى من عدد المدرسين ويوضح بعض الدراسات ان الهدف الامثل للمرحلة الابتدائية هو ١ر٢ وفي المرحلـة المتوسطة ١ر٣ وفي الثانوية ١ر٤ بمعنى انه في المرحلة الابتدائية يستحسن ان يكون هناك ٢٢ مدرسا لكل عشرة صفوف وفي المرحلة المتوسطة ١٣ مدرسا لكل عشـــرة صفوف وفي الثانوية ١٤ مدرسا لكل ١٠ صفوف .

٧ـ نسبة عدد الطلاب الناجحين الى عدد الطلاب المسجلين في كل مرحلة تعليمية حسب النوع :

يعطي هذا المؤشر نظريا دلالتين في آن واحد الدلالة الاولى هـــي

عدد المتخرجين من المراحل النهائية الى سوق العمل والدلالة الثانية هي كفاءة النظام التعليمي في تنمية القدرات الذهنية وتحقيق الاهداف التعليمية غير ان الدلالة الثانية يجب ان تعدل في اطار الواقع الاجتماعي للدول النامية حيث تتعدل نسبة النجاح تبعا للظروف العامة للمجتمع .

وواضح ان تقدير نسبة النجاح الى عدد المسجلين سوف تعطي الوجه الاخر لهذا المؤشر الا وهو نسبة عدد المتسربين والراسبين والفرضية هنا انه اذا ما زادت النسبة الاولى فان النسبة الثانية سوف تنخفض لمجموع عدد الداخلين .

٨ـ مخرجات التعليم حسب المراحل التعليمية والتخصص العلمي :

ان هذا المؤشر يعتبر من اهم المؤشرات التي تربط خطة التعليم بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو الذي يوفر المعايير الاساسية لحاجة خطة التنمية من الفنيين والمهرة ، بمعنى انه من خلال هذا المؤشر نستطيع ان نتبين أي الفئات التعليمية تفيض عن حاجة المجتمع وايها تنقص عن حاجة بعض القطاعات الاقتصادية لتشكل عقبة في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا فان التعرف على مخرجات التعليم يمكننا من التخطيط لسد هذا العجز .

٩ـ تكلفة التعليم لكل طالب حسب المراحل التعليمية العامة والتعليم الفني والمهني من عام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥

ان نفقات التعليم تشكل مؤشرا يدل على مدى اهتمام الدولة بالنظام التعليمي وان هذه الفئات تشكل استثمارا في رأس المال البشري الذي يعطي مردودا مباشرا في عملية الانتاج حيث تزداد الحاجة الى تنمية الموارد البشرية لتدعم الموارد الطبيعية فتعمل على استغلالها الاستغلال الامثل .

ومما لا شك فيه ان المقارنة بين التعليم العام والفني والمهني سوف توضح مدى اهتمام الخطة بالتعليم الفني والمهني الذي يشكل احد الركائز الاساسية للاقتصاد الحديث .

ج- العمالة والاستخدام ورفع نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي:

يعتبر مجال الاستخدام وقوة العمل من اهم المجالات التي تبحث في تنمية الموارد البشرية ذلك انها ترتبط بشكل مباشر بعملية الانتاج ، والعمل من اهم عناصره وهناك من يعتبره في مقدمة هذه العناصر .

ومن اجل تحقيق مردود اعلى في الانتاج نلاحظ ان معظم خطط التنمية واستراتيجيتها تؤكد على ضرورة هذا المجال وتعطيه الاولوية في موضوعات التدريب والتأهيل ومن هنا نلاحظ ان اهمية موضوع الاستخدام وقوة العمل تنبع من الجوانب التالية:

١- انه عنصر من عناصر الانتاج الرئيسية ولا انتاج بدونه

٢- انه موضوع الانتاج في برامج التدريب والتأهيل

٣- ان تحقيق عمالة كاملة هو هدف اجتماعي تسعى اليه كل الدول وتفاخر باقترابها منه .

٤- الاعتقاد بأن البحث في موضوع الاستخدام يستلزم دراسة من هم في سوق العمل وخارجه ممن يحتاجون الى تأهيل وتدريب ، واولئك الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه وايضا الفئات التي تنتظر دورها للدخول في سوق العمل ناهيك عن دراسة بعض الفئات العاملة والتي تصنف عادة تحت اسم البطالة المقنعة .

٥- كون دراسة الاستخدام وقوة العمل تتطلب البحث في حركية العمال من قطاع الى اخر ومن مهنة الى اخرى .

ان دراسة مجال الاستخدام وقوة العمل تستدعي ايجاد مؤشرات تمكننا من التعرف على واقعه وتشخيص مشكلاته ولعل من اهم المؤشرات :

نسبة المساهمة في قوة العمل حيث تشير الى قوة العمل المتاحة والتي يمكن ان تشارك في عملية الانتاج وان ازدياد نسبة المساهمة

في قوة العمل وبخاصة في فئات الاناث من المؤشرات الايجابية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والمؤشر الثاني الذي يرتبط بالمؤشر الاول ولكنه اكثر تخصصا هو معدل الاستخدام اى عدد المشتغلين الى قوة العمل والمؤشر الثالث هو طبيعة الاستخدام بما يحويه من اسس متعددة تعلل تلك الطبيعة حسب النشاط ، وحسب المهنة وحسب الحالة العملية والمستوى التعليمي واذا كان مؤشر طبيعة الاستخدام يعطينا وصفا كيفيا للواقع فان درجة الاستخدام وهي المؤشر الرابع تعطينا بعدا جديدا في تحديد ساعات العمل الاسبوعية بشكل كمي ومحدود والمؤشر الخامس الذى لا يقل اهمية عن المؤشرات السابقة بل قد يزيد عنها هو الانتاجية التي بواسطتها يمكن قياس مدى كفاءة المشتغلين في القطاعات المختلفة وتتضح اهمية هذا المؤشر بامكانية التعرف على واقع الانتاج في سنة معينة وتطوره خلال سنوات متعددة مما يسمح لنا في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ان نقرر في أى اتجاه ينبغي ان تسير خطة التنمية ومن المؤشرات ذات الاهمية والتي ترتبط بالانتاجية تذكر الاجر الحقيقي والمؤشر الاخير الهام في نطاق الاستخدام وقوة العمل هو : حركية قوة العمل ، التي تبرز لنا دلالات اجتماعية الى جانب دلالاتها الاقتصادية الواضحة في امكانية نقل وحركة فئات العمال من حرفة الى اخرى من خلال التدريب في المراكز وفي المصنع اما الجانب الاجتماعي منها فانه يتمثل في امكانية الانتقال من قطاع الى اخر ومن فئة اجتماعية الى فئة اخرى اعلى منها وهو ما يسمى عادة بالحراك الاجتماعي وقد سبق ان تعرضنا لهذا المؤشر عند الحديث عن طرق تحليل الهيكل الوظيفي للسكان .

د ـ التدريب :

تعتمد تنمية الموارد البشرية على اكثر من وسيلة وقد ذكرنا سابقا التعليم كأحد الوسائل الهامة لتنمية الموارد والشطر الثاني الذى لا يقل اهمية عنه هو التدريب المهني والفني فهو الذى يمد سوق العمل

بالمهارات الفنية اللازمة لسد احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات المختلفة .

ان تحديد موشرات خاصة بالتدريب المهني يمكننا بالاضافة الى دراسة الوضع المهني في القطاعات المختلفة من وضع برنامج تدريبي مرن وكفء لتنمية القوى البشرية وخاصة العمالية منها باعتبارها احدى الركائز الاساسية لتنفيذ خطط التنمية والتدريب المهني شأنه شأن التعليم يرفع من كفاءة العامل الانتاجية ويعوض بهذا عن النقص في قوة العمل في بعض القطاعات اى ان الافتراض العملي هنا ان التدريب المهني اذا ما احسن تخطيطه وتنفيذه يمكن ان يسهم في تنمية الموارد البشرية ويعوض عن النقص في حجم القوة العاملة .

ان دراسة الواقع الحالي لمؤسسات ومراكز التدريب المهني من خلال المؤشرات العملية يمكننا من وضع سياسة وبرامج محددة لسد العجز في بعض المهن الحيوية فتؤسس مراكز تدريب وتدخل برامج على المراكز الموجودة وتعدل سياسات التدريب تبعا لحاجة واهداف الخطة ونستطيع ان ندرج تحت التدريب المهني المؤشرات التالية :

١ــ الطاقة الاستيعابية لمراكز التدريب :

يشمل هذا المؤشر اكثر من اساس وأحد الاسس الهامة هو عدد الطلاب المنتظمين حاليا في المراكز التدريبية وعدد الفصول والمشرفين على البرامج التدريبية ونوع تلك البرامج ولعل اقصر طريق عملي لقياس الطاقة الاستيعابية هو الرجوع الى المراكز التدريبية نفسها ومعرفة الاستيعاب الحالي مع مقارنته بالحد الاقصى للاستيعاب

٢ــ المخرجات :

يستلزم هذا المؤشر حساب مستوى وتخصص خريجي المراكز التدريبية حسب المهن المختلفة كما يوضح ايضا نسبة الناجحين عبر سنوات متعددة .

٣ــ كفاءة المؤسسات التدريبية :

يتناول هذا المؤشر بالدراسة العناصر التالية :

آــ متابعة خريجي مراكز التدريب المهني الذين يعملون في مجال تدريبهم بعد تخرجهم والافتراض العملي هنا ان احد المؤشرات الاساسية لقياس كفاءة مراكز التدريب المهني هو تمكنها من ربط خريجيها باعمال ترتبط بنوع التدريب الذي مارسوه في المركز .

ب ــ والمعيار الثاني لقياس مؤشر الكفاءة هو دراسة عدد المنتسبين الى عدد الناجحين والافتراض النظري هنا كان كفاءة المركز التدريبي تتمثل في دفعه الى المجتمع باعداد من الخريجين تسد حاجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ج ــ والمعيار الثالث لدراسة كفاءة المؤسسات التدريبية هو دراسة الدوافع والحوافز التي تخلقها تلك المؤسسات في نفوس المتدربين لمزاولة ومتابعة اعمالهم التدريبية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان اعتراف المجتمع بالخريجين الفنيين من المعاهد الفنية والمراكز التدريبية وزيادة رواتبهم ومنحهم الامتيازات المشابهة للخريجين من معاهد تعليمية اخرى كل ذلك من اهم مايخلق دوافع وحوافز جديدة للمتدربين .

٤ــ اهتمام الدولة بالمؤسسات والمراكز التدريبية :

يعكس اهتمام الدولة بالمراكز التدريبية موقع تلك المراكز في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتمثل المقياس العملي لهذا المؤشر بما يلي :

آــ دراسة نفقات التدريب المهني مع مقارنتها بنفقات التعليم العام حسب المهارات المختلفة ومن المقارنة ومن خلال دراسة نتائجها عبر سنوات متعددة نستطيع ان نوضح مدى اهتمام الدولة بتلك الفئات .

ب ــ والمعيار الثاني لقياس هذا المؤشر هو دراسة النفقات الخاصة بكل متدرب عبر سنوات متعددة واختصاصات مختلفة .

فنية كانت اصلا معطلة وتشكل عبئا على المجتمع وخطط التنمية وتقوم المعاهد الخاصة في دول كثيرة بتخريج اعداد من المهرة والفنيين في اعمال مختلفة اثبتت جدارتها فيها والدولة التي تطمح الى زيادة نسبة المساهمة في قوة العمل تلجأ الى كل الفئات ومن ضمنها اولئك الذين اعجزتهم الظروف لسبب او لآخر عن دخول الحياة العملية .

٦ـ القوات المسلحة :

تقوم القوات المسلحة في معظم الدول باعداد المتدربين في مهن مختلفة ترتبط اصلا بالعمل العسكري ولكنها تتعدى ذلك الى المجال المدني في قطاعات مختلفة وقد اصبح للقوات المسلحة دور اساسي في اختصاصات متعددة تزود حاجة القطاع العسكري وتؤمن احتياجات المجتمع من بعض المهارات .

رابعا ـ خلاصة ونتائج عامة :

مما سبق نستطيع ان نصل الى بعض النتائج العامة التي تلقي اضواء على الخصائص الاساسية لتركيب السكان وقوة العمل في القطر وضرورة الترابط بين خطط التنمية والوعاء السكاني الذي هو في آن واحد هدف اي خطة واداة تنفيذها .

آ ـ في التعاريف النظرية والتطبيق العملي :

١ـ ضرورة التنسيق بين التعاريف الاجرائية المتعارف عليها في احصاءات المكتب المركزي للاحصاء وقضايا التطور الاقتصادي والاجتماعي فلا زالت الاحصاءات المتداولة تعتبر القوة البشرية تبدأ من سن العاشرة وتنتهي في سن الخامسة والستين مع ان التطور الاجتماعي يقضي بأن تبدأ من سن الثانية عشرة على الاقل نتيجة لتطبيق الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية التي تنتهي في سن الثانية عشرة كما ان قانون العمل والمؤكد ببلاغ رئاسة مجلس الوزراء

١١٧/ب- ١٥/٣٩٧٥ تاريخ ١٩٧٧/٩/٢٢ يعين الحد الادنى لسن التعيين في العمل بين ١٢و١٥و١٨ عاما تبعا لاختلاف شروط العمل ومخاطره بين صناعة واخرى .

٢- ان المؤشرات يجب ان تصاغ بطريقة تعكس فعلا التطورات الذي تتم في المجتمع فانخفاض نسبة مساهمة القوة البشرية في قوة العمل مع انه يحمل انعكاسات سلبية الا انه قد ينم فعلا عن تطورات ايجابية في مجالات اخرى ، فالزامية التعليم تسلخ من قوة العمل عددا كبيرا مما يضعف حجمها في المجتمع فهي مؤشر ايجابي لارتفاع نسبة التعليم الا انها تحمل المجتمع اعباء على المدى القصير من هنا يجب ان نفسح اكثر من اس او دليل في نطاق المؤشر الواحد لنبين الجوانب السلبية والايجابية ونرصد ابعاد كل منها والمثال الواضح الذي يذكره دائما ان ارتفاع نسبة الجريمة في الواقع الاحصائي قد لا يعكس اختلالات في السلوك الاجتماعي بل قد يكون نتيجة مباشرة لازدياد رجال الضابطة الادارية فالعدد الاجتماعي للجريمة لم يتغير بل تغير العدد الاحصائي من خلال ضبط الجريمة

٣- ضرورة الربط بين التعريف الاجرائي والتعريف النظري فالمطلوب ليس تلبيس المجتمع لمفاهيم نظرية في ذهن الباحث ولكن ان نجعل لهذه المفاهيم قدرة تحليلية وجهها الاول مفهومها النظري ، ووجهها الاخر الواقع العملي وهذا يتطلب تعديلا مستمر لتلك التعاريف حسب تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

٤- المقابلة بين التعاريف المستخدمة في البحث وتعاريف المكتب المركزي للاحصاء كتعريف ربات البيوت اللواتي يعرفن (بانهن النساء المتزوجات اللواتي لا عمل لهن الا التدبير المنزلي) وهذا يعني ان كل انثى يزيد عمرها عن (١٨) سنة تصنف في هذه الفئة على اننا نعتقد ان هذا المفهوم يجب ان يعدل ويرتبط بمفهوم ربه المنزل ليعطينا صورة ادق عن وضع القوة العاملة والبشرية .

ان الفئة غير العاملة التي زاد عمرها عن ١٨ عاما تعد بهذا القياس للمفهوم السابق علما بأنها يمكن ان تصنف في عداد العاطلين عن العمل اوفي فئات احصائية اجتماعية اخرى كأن تكون طالبة او خلافه .

٥ــ ان التقديرات الاحصائية يجب ان تمتحن بشكل دائم مع منحى التغير الاقتصادي والاجتماعي وتصحح تلك الارقام تبعا لذلك وما وجدناه من تذبذب وتأرجح في بعض الاحصاءات العامة لتقديرات عام ١٩٧٠ يؤكد لنا ضرورة تعديل تلك الارقام بما يتسق والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمنحى الذي ترسمه احصاءات عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٦

ب ــ الخصائص العامة للسكان في القطر :

١ــ النمو السكاني السريع حيث تشير الاحصاءات الواردة الى نسبة زيادة سنوية تصل الى ٣ر٣٪ ومع ان هذه النسبة عالية الا انها لاتشكل ظاهرة سيئة في القطر الذي يمتاز باتساع اراضيه بالنسبة لسكانه .

٢ــ فئوية السكان : حيث نجد ان نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة بلغت ٤٩٪ عام ١٩٧٤ بينما بلغت نسبة من هم فوق ٦٥ عاما ٤٪ من السكان في نفس العام .

٣ــ توازن عدد الاناث والذكور : اذ ان النساء شكلن ٨ر٩٨٪ من الذكور عام ١٩٧٥

٤ــ ارتفاع نسبة الولادات نسبيا مع ميلها الى الهبوط ولكن ليس على نحو عام اذ بلغ معدل الولادات الخام ٨٦ر٤٧ بالالف عام ١٩٦٠ واصبح ٧٨ر٤٧ بالالف عام ١٩٧٥

٥ــ انخفاض نسبة الوفيات بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٥ اذ كانت النسبة عام ١٩٦٠ (٨ور١٧) بالالف واصبحت في عام ١٩٧٥ (١٢ر١٥) بالالف للذكور و ٤٣ر١٤ للاناث وهذا عائد في تقديرنا الى انخفاض وفيات الاطفال والرضع نتيجة ازدياد الوعي الصحي .

ج- الخصائص الاساسية لقوة العمل في القطر :

١- ان هناك انخفاضا ملحوظا في نسبة مساهمة السكان في قوة العمل كما ان هذه النسبة تزداد انخفاضا ولا تتوائم مع التطور السكاني فقد كانت قوة العمل تشكل ٢ر٢٦٪ من مجموع السكان عام ١٩٦٠ وانخفضت الى ٩ر٢٤٪ عام ١٩٧٠ والى ٦ر٢٣٪ عام ١٩٧٦ وتدل هذه النسبة على مدى العبء الذي تتحمله قوة العمل ، اذ يتعين على الفرد ان يعيل اكثر من ثلاثة افراد مع نفسه ، وليس من الممكن حصر هذا الانخفاض في سبب واحد او اعتباره موشرا سلبيا فقط حيث ان الزامية التعليم وازدياد الاقبال عليه بمراحله المتوسطة والعالية يمتصان من قوة العمل نسبة كبيرة كما انه يمكن ان ندخل الهجرة الى خارج القطر كسبب في هذا الانخفاض وكذلك هجرة ابناء الريف الى المدينة اذ ان زوجة الريفي وبناته يمكن ان تدخل في عداد قوة العمل الزراعية قبل هجرتة واصبحت متفرغة للتدبير المنزلي بعد سكنه في المدينة .

٢- انخفاض نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل فرغم ازدياد اقبال المرأة على العمل فان نسبة المشاركة لا تزال ضعيفة حيث بلغت ١٧٪ من مجموع قوة العمل و ٤٪ من السكان .

٣- ان الامية لا تزال متفشية في صفوف قوة العمل كما ان نسبة الملمين الذين لا يحملون اي مؤهل تعليمي تشكل ٣٠٪ من قوة العمل وتبقى نسبة ٢٠٪ هي مجموع الذين يحملون مؤهلا تعليميا بكافة مستوياته ولا يخفى ما لهذه الظاهرة من اثر سيء فالتطور الاقتصادي والتقني لا يبقي مجالا امام الامي للتعامل مع الآلة التي تزداد تعقيدا وحاجة للخبرة والمران يوما بعد يوم .

٤- ان الذين يعملون في الزراعة يحتلون المرتبة الاولى في عداد المشتغلين اذ يضم هذا القطاع اكثر من نصف قوة العمل وهذا يستدعي الاهتمام الكبير بهذا القطاع لزيادة مساهمته في الدخل القومي ورفع الكفاءة الانتاجية للعاملين فيه من خلال المكننة الزراعية وسياسة التكثيف الزراعي .

٥ــ يلاحظ ارتفاع في نسبة من يعملون لحسابهم اذ بلغت هذه النسبة ٣٣٪ من مجموع المشتغلين عام ١٩٧٤ و ٣٤٪ عام ١٩٧٦ ولا بد من الاشارة هنا الى ان التطور الاقتصادي القائم على المشروعات الكبرى يفرض دوما انخفاضا في نسبة هذه الفئة لصالح من يعملون باجر نقدي .

٦ــ كما يلاحظ ارتفاع في نسبة الذين يعملون بدون اجر لدى ذويهم اذ بلغت نسبتهم ٣٣٪ عام ١٩٧٤ من مجموع قوة العمل وفي تقديرنا ان هذا العدد متضمن في عداد الذين يعملون في الزراعة بمساعدة ذويهم وهنا لا بد من تعريف اكثر دقة لهذه الفئة من المشتغلين وقد بلغت نسبتهم نتيجة التعداد بالعينة الذي قام به المكتب المركزي للاحصاء عام ١٩٧٦ (٩٪) ونجد الاشارة الى ان المقارنة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٦ حول هذه الفئة تشير فعلا الى انخفاض النسبة غير اننا نعتقد ان النسبة المشار اليها في احصاءات عام ١٩٧٤ تحتاج الى تعديل اساسي

د ــ الترابط بين خطط التنمية والسكان وقوة العمل :

لا بد لأي خطة تنمية ان تأخذ بعين الاعتبار الواقع العددي للسكان وقوة العمل المتوفرة لما يجب ان توفره من الحاجات المتزايدة للسكان نتيجة ازدياد عددهم من جهة والتطور المعاشي من جهة ثانية كما يجب ان تهيء باستمرار فرص العمل للاعداد المتزايدة من السكان الذين يدخلون في نطاق قوة العمل وتبعا لذلك :

أ ــ فان التقدير الصحيح لحجم النمو السكاني يجب ان يأخذ بعين الاعتبار عند تقدير الزيادة الطبيعية اثر العوامل الاجتماعية والصحية التي تؤثر في نمو السكان باتجاهات متعددة ليتم تأمين المواد الضرورية بشكل متوازن مع عدد السكان فلا تخلق ارباكات بين العرض والطلب .

٢ ــ ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب باستمرار توفير قوة عمل متعلمة ومتدربة وبالتالي لابد من الربط بين التعليم بشكل عام والتعليم الفني والتدريب المهني بشكل خاص للحصول على قوة عمل قادرة على التعامل مع المكننة والتقنية الحديثة .

٣ــ ان اى خطة للتنمية يجب ان تحسب بشكل دقيق الاعداد المتزايدة التي ستطرح في سوق العمل ، وما قد يلحظ من انخفاض في قوة العمل والذى يعود الى ازدياد الاقبال على التعليم والهجرة الخارجية مما يطرح امام المخططين ضرورة ايجاد عمل لاعداد كبيرة سوف تدخل في اطار قوة العمل .

٤ــ ايجاد كل الوسائل التي تتيح للمرأة المساهمة اكبر في قوة العمل وهذا شرط اساسي لتطور اقتصادى واجتماعي سليم ، اذ ان النساء يمثلن نصف المجتمع و هذا يتطلب تأمين شروط عمل سليمة للمرأة مع تأمين العناية باطفالها من خلال التوسع في دور الحضانة ورياض الاطفال وما الى ذلك .

Damascus University

السكان وقوة العمل في الكويت :

ان الوعاء السكاني هو المنطلق الرئيسي للتخطيط كما انه هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واذا كانت دراسة الوعاء السكاني مهمة وضرورية في كل المجتمعات لمعرفة التوزع النوعي والجنسي للسكان واستخلاص نسبة مساهمة قوة العمل في النشاطات الاساسية فان دراسة الوعاء السكاني الكويتي اكثر ضرورة وذلك للاستفادة المثلى من طاقاته كافة لانه مجتمع محدود صغير الحجم ويتميز بندرة المهارات والخبرات والمعارف الحديثة .

كما أن تلون المجتمع الكويتي ديموغرافيا وتمايز الفئات الوافدة اليه سكانيا واجتماعيا واقتصادية واختلاف تواتر قدومها الى ارض الكويت ومغادرتها لها من الأمور التي تحتم علينا ان ندرس بكثير من العناية ، الاوضاع السكانية لهؤلاء باعتبارهم يشكلون العنصر الاخر للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الكويت وسوف نتناول في هذا الفصل تحليلا للخصائص الاساسية للتركيب الديموغرافي ولقوة العمل وتوزعاتها المختلفة .

اولا ـ بعض الخصائص الاساسية للتركيب الديموغرافي للمجتمع السكاني في الكويت

لقد قامت الكويت بأول تعداد للسكان في عام ١٩٥٧ ثم قامت بتعداد آخر في عام ١٩٦١ وكان التعداد الثالث عام ١٩٦٥ اما التعداد الرابع فقد كان في عام ١٩٧٠ ، كما انها قامت بتعداد سكاني قائم على اساس معدلات النمو بأسلوب العينة في عام ١٩٧٣ وقد قدر عدد السكان في تلك السنة بـ ٨٥٦ر٨٢٥ نسمة وهي الآن على ابواب تعداد خامس .

وهذه التعدادات بما كان بينها من فواصل زمنية تمكننا من رصد تطور عدد السكان واستخلاص معدل النمو الطبيعي ، ومعدل الوفيات والولادات وما الى ذلك من متغيرات سكانية ، ومعرفة شكل الهرم السكاني بصورة دقيقة نسبيا .

غير ان دراسة تلك الفواصل الزمنية يجب الا تدفعنا الى اعتماد تقديرات وتعميمات بعيدة المدى مبنية على معدلات الاحصاء فقط نظرا لتدخل متغيرات اجتماعية هامة في حساب معدلات النمو السكاني مثل عاملي الهجرة والتجنس ومن هنا تصبح المعادلة الحقيقية للنمو السكاني في الكويت تمثل الزيادة الطبيعية للسكان يضاف اليها عاملا الهجرة والتجنس وكلاهما من المتغيرات الاجتماعية التي ينبغي ان ننتبه اليها باستمرار .

آ ـ حجم النمو السكاني في المجتمع الكويتي .

ان دراسة التطور السكاني لمجتمع الكويت تشير الى ان عدد السكان قد تضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال سبعة اعوام فقط انظر الجدول رقم (١)

وهذا التطور يشير الى نمو سريع وكبير في حجم سكان الكويت يقدر بـ (٩ ٪) سنويا وهو يزيد (٥ ٪) عن أعلى معدل للنمو الطبيعي الذى يقدر بـ (٤ ٪) سنويا وهذا التفاوت ما بين المعدلين ناجم عن بعض العوامل الاجتماعية كالتجنس بينما يقدر معدل نمو غير الكويتيين بـ (٧ر١١ ٪) والذى يرجع الى النمو الطبيعي للسكان غير الكويتيين يضاف اليها عامل الهجرة .

---

١ ـ عادل عبد السلام بلدان الخليج العربي دراسة ديموغرافية ، بحث قدم الى ندوة تنمية الموارد البشرية في البحرين والتي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع حكومة البحرين وذلك في الفترة الواقعة ما بين ١٥ ـ ١٨ فبراير (شباط) ١٩٧٥ .

الجدول رقم (١)

يبين تطور عدد السكان منذ عـــام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٧٤

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٩٥٧	٢٠٦ر٤٧٣	١٩٦٦	٥١١ر٥٥٧
١٩٥٨	٢٣٠ر٣٠٠	١٩٦٧	٥٦١ر٠٤٧
١٩٥٩	٢٥٧ر١٤٠	١٩٦٨	٦١٣ر٩٨٨
١٩٦٠	٢٨٧ر٤٢٠	١٩٦٩	٦٧٣ر٢٤٤
١٩٦١	٣٢١ر٦٢١	١٩٧٠	٧٣٨ر٦٦٢
١٩٦٢	٣٥٢ر٩١٦	١٩٧١	٧٨٠ر٧٠٦
١٩٦٣	٣٨٧ر٤٠٠	١٩٧٢	٨٢٥ر٥٦٨
١٩٦٤	٤٢٥ر٣٢٤	١٩٧٣	٨٧٣ر٤٧٤
١٩٦٥	٤٦٧ر٣٣٩	١٩٧٤	٩٢٤ر٦٦٨

المصدر: مجلس التخطيط ، المجموعة الاحصائية عام ١٩٧٤ والمفكرة الاحصائية لعام ١٩٧٥ ص (١٠٠)

ب- الهرم السكاني :

يتميز مجتمع السكان الكويتيين بأنه مجتمع شاب فشكل الهرم السكاني فيه يشير الى قاعدة عريضة واسعة ، مما يدل على ان العمر الوسيط للسكان لا يزيد عن ١٥ سنة حسب تعداد ١٩٧٠ ونسبة السكان في سن الشباب (أي بين ١٥ــ٤٤ سنة) تبلغ ٣٨ر٩٪ بينما تنخفض نسبة السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ٤٥ــ٦٤ سنـــة الى ٨ر١٪ اما كبار السن الذين تبلغ اعمارهم ٦٥ سنة فاكثر فتبلغ نسبتهم ٢ر٩ ٪ . هذه الملامح في مجموعها تمثل التركيب النمطي للمجتمعات ذات الخصوبة المرتفعة ويؤكد ذلك ايضا ارتفاع متوسط حجم الاسرة الكويتية فقد كان ٦ر٤ في عام ١٩٥٧ ثم ارتفع الى ٧ر٢ في ١٩٦٥ وبلغ ٧ر٦ سنة ١٩٧٠ اما نسبة النوع للسكان الكويتيين

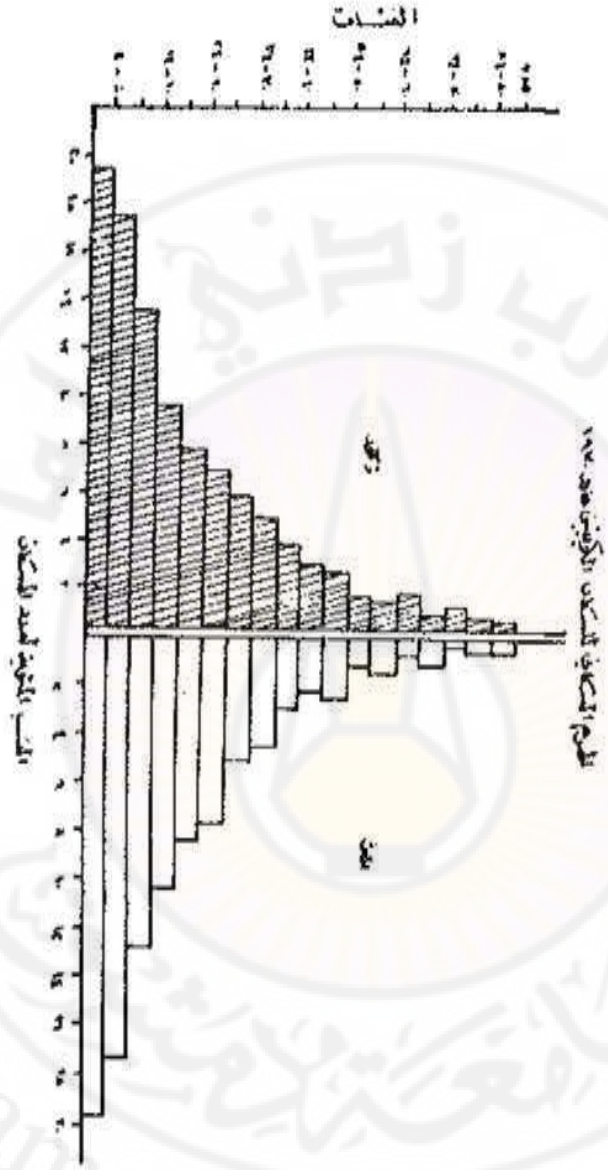
فتبلغ (١٠٢) من الذكور لكل مائة انثى ، وهي نسبة متوازنة بكل تأكيد

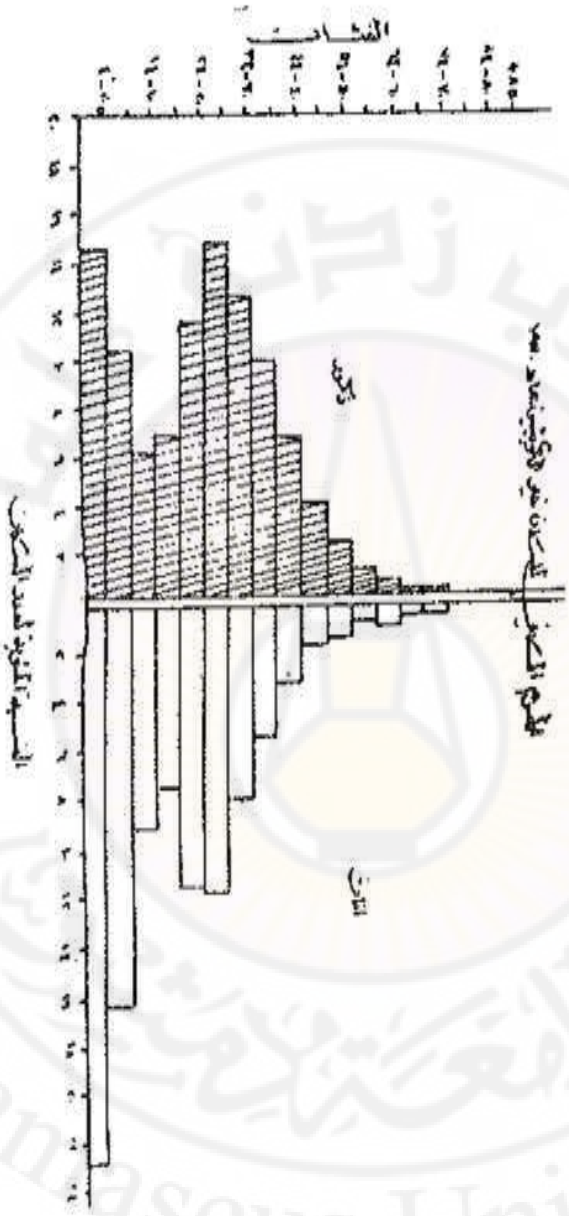
ويختلف التركيب الديموغرافي لمجتمع السكان غير الكويتيين عن مجتمع السكان الكويتيين فنلاحظ ان الهرم السكاني للوافدين ضيق القاعدة ومنتفخ الوسط في ناحية الذكور حيث تغلب على الوافدين الفئة السكانية بين ١٥ الى ٦٤ سنة وقد بلغ العمر الوسيط للسكان غير الكويتيين ٦ر١٧ سنة حسب تعداد ١٩٧٠ (٥ر٢٠) سنة للذكور ومتوسط حجم الاسرة ٢ر٢ عام ١٩٧٠ اما نسبة النوع فتبلغ (١٦٦) من الذكور لكل مائة انثى .

ج ـ نسبة الاناث الى الذكور :

ان الخاصة الثالثة للمجتمع الكويتي تتمثل في تزايد نسبة الاناث الى الذكور فالجدول رقم (٢) يشير الى تزايد نسبة الاناث في المجتمع خلال سنوات الاحصاء المشار اليها بـ (٣٥ر٥٦ ٪) ، ٢٣ر٦٦٪ الى ٢ر٧٥٪ ، ٢٥ر٨٢٪ وهذه الزيادة ترجع غالبا لزيادة معدل الهجرة في مجتمع الاناث غير الكويتيات اساسا نسبة الاناث الكويتيات الى الذكور الكويتيين فتشير الى وضع متوازن تقريبا حوالي (٥٠٪ لكلا الطرفين) بينما اشارت الاحصاءات الى تضاعف نسبة الاناث غير الكويتيات لو قورنت بنسبة الذكور (غير الكويتيين) خلال الاعوام من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥ فكانت ٣٦ر٢٧٪ في عام ١٩٥٧ ومن ثم اصبحت ٣٣ر٤٢٪ في عام ١٩٦٥ ، كما ان نسبة الذكور الى الاناث بدأت تهبط منذ عام ١٩٦٥ بالنسبة للفئات غير الكويتية هبوطا ملحوظا مما يشير الى تزايد حجم الاناث في المجتمع الوافد وبداية تشكل الشرائح السكانية فقد ازدادت نسبة الاناث من (٣٣ر٤٢٪) الى ١١ر٦٠٪ في عام ١٩٧٠ ثم الى ٩٥ر٧٠٪ في عام ١٩٧٣ .

(١) نفس المصدر السابق .


السنات



جدول رقـــــم/ ٢/

يبين نسبة النوع من الذكور والاناث في اعـــوام

٥٧ــ ٦٥ــ ٧٠ ــ ١٩٧٣

عام (١٩٥٧)	المجموع	الذكور	الاناث (١)	نسبة الاناث الى الذكور٪
جميع السكان	٢٠٦ر٤٧٣	١٣٢ر٠٥٨	٧٤ر٤١٥	٥٦ر٣٥٪
الكويتيين	١١٣ر٢٢٢	٥٩ر١٥٤	٥٤ر٤٦٨	٩٢ر٠٨
غير الكويتيين	٩٢ر٨٥١	٧٢ر٩٠٤	١٩ر٩٤٧	٢٧ر٣٦
عام ١٩٦٥				
جميع السكان	٤٦٧ر٣٢٩	٢٨٦ر٣١٢	١٨١ر٠٢٧	٦٣ر٢٣
الكويتيون	٢٢٠ر٠٥٩	١١٢ر٥٦٩	١٠٧ر٤٩٠	٩٥ر٤٩
غير الكويتيون	٢٤٧ر٢٨٠	١٧٣ر٧٤٣	٧٣ر٥٣٧	٤٢ر٣٣
عام ١٩٧٠				
جميع السكان	٧٣٨ر٦٦٢	٤١٩ر٨٨١	٣١٨ر٧٨١	٧٥ر٩٢
الكويتيون	٣٤٧ر٣٩٦	١٧٥ر٥١٣	١٧١ر٨٨٣	٩٧ر٩٣
غير الكويتيون	٣٩١ر٢٦٦	٢٤٤ر٣٦٨	١٤٦ر٨٩٨	٦٠ر١١
عام ١٩٧٣				
جميع السكان	٨٧٣ر٤٧٤	٤٧٩ر٢٧٤	٣٩٤ر٢٠٠	٨٢ر٢٥
الكويتيون	٣٩٥ر٧٨٣	١٩٩ر٨٤٢	١٩٥ر٩٤١	٩٨ر٠٥
لكويتيون	٤٧٧ر٦٩١	٢٧٩ر٤٣٢	١٩٨ر٢٥٩	٧٠ر٩٥

(١) المصدر : مجلس التخطيط ــ المجموعات الاحصائية السنوية ــ الكويت

د ـ نسبة الولادات والوفيات:

وتشير الخاصة الرابعة الى تذبذب في نسبة الولادات والوفيات لدى الكويتيين وغير الكويتيين على حد سواء فنلاحظ من الجدول رقم/ ٣/ ان معدل الولادات للكويتيين في عام ١٩٥٧ كان (٤٥ر٤) في الالف وهبط الى ٤٣ر٦ بالالف في عام ١٩٦١ ثم ارتفع مرة اخرى الى ٥٢ر٨ بالالف في عام ١٩٦٥ وانخفض بعد ذلك الى ٤٦ر٣ في عام ١٩٧٠ ، ثم عاود الارتفاع الى ٥٠ر٥ بالالف في عام ١٩٧٢ .

اما معدلات الوفيات فقد اشارت الى تذبذب اوسع اذ كانت ٦ر٢ بالالف في عام ١٩٥٧ وارتفعت الى ٧ر٧ بالالف في عام ١٩٦١ ، واستمر هذا التذبذب حتى بلغ في عام ١٩٧٢ (٦ر٧) بالالف .

وقد يرجع هذا التذبذب ، سواء في معدلات الولادات او الوفيات الى كثير من القيم الاجتماعية السائدة التي قد تدفع الافراد الى عدم تسجيل الولادات والوفيات وهذه الظاهرة تعم معظم المجتمعات النامية ولذلك كان من الضروري ان يتنبه اليه العاملون في مجالات تنمية الموارد البشرية ، كما أشارت معدلات الولادات والوفيات لغير الكويتيين ايضا الى وضع متذبذب ، فبعد ان كان معدل الولادات يشير الى نسبة قدرها (٥٠ر٤٠) بالالف في سنة ١٩٦٥ يقابلها معدل للوفيات قدره (٤ر٣) بالالف في السنة نفسها ، ارتفع المعدلان في سنة (١٩٧٥) الى ٤٧ر٤ بالالف (٤ر٤) بالالف على الترتيب وفي عام ١٩٧٢ اصبح معدل الولادات ٤٣ر٢٪ بالالف ومعدل الوفيات ٣ر٧ بالالف .

جدوع قم (٣)

يبين معدلات الولادات والوفيات والزيادة الطبيعية للكويتيين

وغير الكويتيين

خلال اعوام : ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢

	السنة	٩٥٧	٩٦١	٩٦٥	٩٧٠	٩٧٢
كويتيون	المعدل الاجمالي للمواليد بالالف	٤٥ر٤	٤٣ر٦	٥٢ر٨	٤٦ر٣	٥ر٠
	معدل الوفيات بالالف	٦ر٢	٧ر٧	٧ر٢	٥ر٨	٦ر٧
	معدل الزيادة بالالف	٣٩ر٢	٣٥ر٩	٤٥ر٦	٤٠ر٥	٣ر٨
غير كويتيين	معدل الولادات بالالف	—	—	٤٠ر٥	٤٤ر٧	٤٣ر٢
	= الوفيات بالالف	—	—	٣ر٤	٤ر٤	٣ر٧
	= الزيادة بالالف	—	—	٣٧ر١	٤٠ر٣	٣٩ر٥

المصدر : مجلس التخطيط ـ الاحصاءات الحيوية لسنوات المقارنة

هـ ـ التركيب الجنسي (حسب الجنسيات) :

اما الخاصة الخامسة للمجتمع السكاني الكويتي فتشير الى تلونه بفئات وافدة متعددة فقد بلغ عدد سكان الكويت حسب التعداد العام لسنة ١٩٧٠ (٧٣٨ر٦٦٢) نسمة منهم (٣٩٦ر٣٤٧) نسمة كويتيون اى بنسبة (٤٧٪) الى جملة السكان و(٣٦٦ر٣٩١) نسمة غير كويتيين بنسبة قدرها ٥٣٪ . الى مجمل السكان تنتمي غالبيتهم العظمى الى الدول العربية اذ يبلغ عدد الوافدين العرب (٨٤٩ر٣١٢) نسمة اى بنسبة ٨٠٪ الى مجموع الوافدين عموما .

ويختلف حجم الفئات الوافدة حسب الجنسيات فقد جاء الفلسطينيون والاردنيون في المرتبة الاولى ، تلاهم العراقيون ثم المصريون ثم السوريون ، وجاء في المراتب الاخيرة اليمانيون الجنوبيون والشماليون والبحرينيون فالوافدون من دول المغرب العربي .

اما الوافدون من غير العرب ، فقد احتل الايرانيون والهنود والباكستانيون المراتب الاولى من الوافدين ، ثم جاء اليابانيون في الترتيب الاخير .

ولعل من ابرز ملامح التركيب الديموغرافي لمجتمع السكان غير الكويتيين ذلك النمو الكبير في عدد السكان غير الكويتيين في الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٧٠ فقد بلغ عددهم ٩٢٫٨٥١ في تعداد السكان لعام ١٩٥٧ ثم ٣٩١٫٢٦٦ في تعداد عام ١٩٧٠ ، وهذا يعني ان الزيادة في عدد السكان غير الكويتيين بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٧٠ بلغت ٢٩٨٫٤١٥ نسمة اى ما يعادل ٥٦٪ من الزيادة الكلية للسكان خلال تلك الفترة (١)

ومن المهم ان نشير هنا الى ان استمرار تدفق الوافدين لا يعني بالضرورة استمرار تدفق نسبة الزيادة في سكانهم ، بل لعل العكس هو الظاهر ، حيث بدات نسبة تزايد قدوم الوافدين بالهبوط بدءا من اواخر الستينات اذ هبطت الزيادة السنوية من ٩٪ في عام ١٩٦٥ الى ٦٫٥ ٪ في عام ١٩٧٠ وهناك توقعات باستمرار ذلك الهبوط النسبي في قدوم الوافدين الى الكويت (٢)

---

١ ـ مجلس التخطيط المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٤ جدول رقم (٨)

٢ ـ انظر بحوث وتقارير استراتيجية قوة العمل ـ مجلس التخطيط ـ بحوث غير منشورة .

و ــ التركيب العمرى لسكان الكويت :

يشير التركيب العمرى لسكان الكويت الى كبر الفئة الممثلة في الاعمار مابين ٠ ــ ١٤ ــ حيث يبلغ عددهم (٣١٩ر٣٠١) نسمة اى مايعادل (٢ر٤٣٪) من مجموع سكان الكويت ، وتنخفض هذه النسبة لدى غيرالكويتيين فتصبح (١ر٣٧ ٪) بينما هي عالية لدى الكويتيين اذ تتجاوز ١ر٥٠٪ وهذا يؤكد ان المجتمع الكويتي بسكانه المحليين مجتمع شاب فتي ٠

ولو انتقلنا الى الفئات العمرية التالية ١٥ ــ ٦٤ لوجدنا أن نسبة الكويتيين منخفضة نسبيا (٤٧٪) من المجموع بالقياس الى ارتفاع نسبة غيرالكويتيين (١ر٦٢) من مجموعهم العام ، اما الفئة العمرية الثالثة ٦٥ فأكثر فان النسبة تنعكس حيث تبلغ ٩ر٢٪ عدد الكويتيين و (٨ر٠٪) لدى غيرالكويتيين (انظر الجدول رقم ٤) ٠

الجدول رقم (٤)

يبين التركيب العمرى للسكان في دولة الكويت سنة ١٩٧٠

فئات العمر	الكويتيون	غيرالكويتيون	المجموع
٠ ــ ٤	٦٧٨٦٦	٦٨٥٩٩	١٣٦٤٦٥
٥ ــ ١٤	١٠٦١٩٧	٧٦٦٣٩	١٨٢٨٣٦
١٥ ــ ١٩	٣٤٨٨٧	٢٦٨٧٠	٦١٧٥٧
٢٠ ــ ٢٩	٥٣٤٢٨	٩٧٥٦٦	١٥٠٩٩٤
٣٠ ــ ٣٩	٣٥٤٦٥	٧٣٤٢٤	١٠٨٨٨٩
٤٠ ــ ٤٩	٢٠٨٤٤	٣٢٠٧١	٥٢٩١٥
٥٠ ــ ٥٩	١٣٤٧٢	١٠٤٨٧	٢٣٩٥٩
٦٠ ــ ٦٤	٥٣١٣	٢٦٧٦	٧٩٨٩
٦٥ فاكثر	٩٩٢٤	٢٩٣٥	١٢٨٥٩
كل الاعمار	٣٤٧ر٣٩٦	٣٩١ر٢٦٦	٧٣٨ر٦٦٢

المصدر : مجلس التخطيط ــ المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٤

ولم يطرأ على التوزيع العمري التقديري لعام ١٩٧٣ في الكويت تغيير جوهري بل ظلت النسب والاعداد متقاربة كما في الارقام التالية :

فئات العمر	الكويتيون	غير الكويتيين	المجموع
٠ـ١٤	١٩٦٫٨٥٠	١٧٦٫٢٦٠	٣٧٣٫١١٠
١٥ـ٦٤	١٨٣٫٥٨٠	٢٨٩٫٩٣٠	٤٧٣٫٥١٠
٦٥ فاكثر	١١٫٠٧٠	٣٫٥١٠	١٤٫٥٨٠

وبتحويل هذه الارقام الى نسب مئوية نجد مايلي :

فئات العمر	الكويتيون	غير الكويتيين	المجموع
٠ـ١٤	٥٠٫٣٪	٣٧٫٥٪	٤٣٫٤٪
١٥ـ ٦٤	٤٦٫٩٪	٦١٫٨٪	٥٤٫٩٪
٦٥ فاكثر	٢٫٨٪	٠٫٧٪	١٫٧٪
المجموع	١٠٠٫٠٪	١٠٠٫٠٪	١٠٠٫٠٪

ز ـ الحالة التعليمية للسكان :

ان دراسة التركيب السكاني حسب الحالة التعليمية تعطي صورة واضحة عن المستوى التعليمي الذى وصل اليه الافراد فهو الصورة الشعاعية التي يمكن للمخطط على اساسها ان يبحث في تنمية الموارد البشرية .

ودراسة التركيب السكاني حسب الحالة التعليمية تشمل تحليل مستويات تعليمية عدة ابتداء من نسبة الامية في مجمل السكان وانتهاء بالمراحل التعليمية العليا ، وسوف نحاول ان نركز على نسبة الامية ، وتوزعها النوعي والعمري لاعتقادنا بانها من أعتى القصبات الاجتماعية التي تقف في طريق التنمية وتشير احصاءات السكان في سنة ١٩٦٥ الى ان مجموع الكويتيين الذين تزيد اعمارهم عن (١٢) سنة (١) (١٢٦٫٨٩٥) نسمة عدد الاميين منهم (٧٢٥٠٨) اى بنسبة

---

١ ـ اعتمدنا هذا التعريف الاجرائي العمري للامية نظرا لتطابقه مع الاحصاءات الحيوية المتوافرة لدينا ونريد ان ننوه الى ان العمر الاجرائي للامية بالنسبة لتعريف الهيئات الدولية وبصفة خاصة الامم المتحدة هو عشر سنوات .

(٥٧ر١٪) الى مجموع الكويتيين وهم موزعون بنسب مختلفة حسب النوع اذ بلغت نسبة الذكور الاميين الى الجملة (٢١ر٤٪) بينما بلغت نسبة الاناث (٣٥ر٧٪) اما في سنة (١٩٧٠) فقد ارتفعت درجة التعليم بحوالي (٧٪) تقريبا فانخفضت بذلك نسبة الامية في الكويتيين الى (٥٠ر٣٪) وسبب هذا الانخفاض راجع بالدرجة الاولى الى زيادة اقبال الكويتيين من الذكور على التعليم فانخفضت نسبة الاميين بينهم الى (١٧ر٤٪) بينما اصبحت نسبة الاميات الاناث (٣٢ر٩٪) من مجمل الاميين .

وعلى الرغم من هذا الانخفاض النسبي في نسبة الامية الا اننا مازلنا نلاحظ انها تمتد لتشمل اكثر من نصف عدد السكان ممن تزيد اعمارهم عن ١٢ سنة .

ان ترسبات الماضي بما تحمله من قيود اجتماعية على تعليم الفتاة بالاضافة الى انخفاض المستوى التعليمي عند فئات الاعمار المتقدمة في السن تتكاثف جميعها لتولد هذه الظاهرة الواسعة الانتشار .

ونلاحظ ان بوادر التكلس الاجتماعي حول الهرم السكاني قد بدأت تتحطم بانتشار التعليم الالزامي وتوسع نطاق برامج محو الامية ، حيث توضح الدراسة التحليلية للجدول رقم (٥) والذي يبين نسبة الامية في مجمل السكان حسب النوع وفئات الاعمار للكويتيين ، انخفاض نسبة الامية في فئات الذكور لفئات الاعمار السكان الاولى ففي فئة الاعمار من (١٢ - ١٤) سنة للكويتيين ، نجد ان نسبة الامية كانت لا تتعدى (٢ر١٧٪) من جملة السكان لتلك الفئة من الحصر في سنة ١٩٦٥ وانخفضت الى (٩ر١٣٪) في سنة ١٩٧٠ اما فئة الاعمار التالية وهي ما بين (١٥ - ١٩) سنة فان نسبة الامية فيها ارتفعت حتى بلغت في سنة ١٩٦٥

---

١ - اعتمدنا هذا التعريف الاجرائي العمري للامية نظرا لتطابقه مع الاحصاءات الحيوية المتوافرة لدينا ونريد ان ننوه هنا ان العمر الاجرائي للامية بالنسبة لتعريف الهيئات الدولية وبصفة خاصة الامم المتحدة هو عشر سنوات .

(٣٤٫٥٪) من مجمل السكان التابعين لتلك الفئة من الاعمار ثم انخفضت الى (٢٧٫٧٪) في سنة ١٩٧٠ .

ويلاحظ انه كلما ازدادت فئة الاعمار ارتفاعا زادت معها نسبة الامية للفئة التي تمثلها ، ففي فئة الاعمار التي تمثل (٦٥) سنة فاكثر نجد ان نسبة الامية في سنة (١٩٦٥) بلغت (٩٠٪) الى جملة السكان الممثلين لتلك الفئة من العمر وازدادت الى (٩١٫٣٪) في سنة ١٩٧٠ ، ويتضح ايضا ان نسبة الامية في فئات الاعمار من (١٢ — ٤٠) كانت تزداد بشكل ملحوظ ، وبصورة كبيرة من فئة الى اخرى خلال تلك الاعمار فقد ازدادت نسبة الامية في سنة (٦٥) في فئة الاعمار من (١٢ — ١٤) الى (١٥ — ١٩) بنسبة ١٧٫٣٪ اى بنسبة مضاعفة تقريبا أما في سنة (١٩٧٠) فقد تضاعفت النسبة ايضا ، فبعد ان كانت (١٣٫٩٪) في فئات الاعمار من (١٢ — ١٤) اصبحت (٢٧٫٧٪) في فئة الاعمار من ١٥ — ١٩ وتقل تلك الفوارق كلما تقدمنا في فئات الاعمار نظرا لاتساع حدة الامية في هذه الفئات ، ولدى مقارنة نسبة الامية بين الكويتيين (من ذكور واناث) وحسب فئات الاعمار في سنة ١٩٦٥ و ١٩٧٠ تجد ان الفوارق بينهما في فئات الاعمار من ١٢—١٩ قد قلت ، فبعد ان كان الفارق في فئات الاعمار من (١٢ — ١٤) في سنة ١٩٦٥ حوالي (٩٪) لصالح الاناث انخفض الى ٧٫٩٪ في عام ١٩٧٠ اما في فئات الاعمار من (١٥ — ١٩) فكان الفارق حوالي ٢٠٪ سنة ١٩٦٥ وانخفض الى ١٧٪ في سنة ١٩٧٠ وهذا يشير الى تقدم اجتماعي ملحوظ في مجاراة الفتاة الكويتية للشاب الكويتي في مجال التحصيل العلمي .

غير ان الفوارق ما بين الجنسين بقيت في حجمها الكبير بالنسبة لفئات الاعمار التي تتعدى سن العشرين وحتى سن الـ ٤٠ ، كما نلاحظ اتساع نسبة الامية في الجنسين على حد سواء في فئات الاعمار التي تليها .

اما فيما يتعلق بالوافدين فان نسبة الامية في مجمل السكان سنة ١٩٦٥ كانت ١ر٤٠٪ ثم انخفضت الى ٣٤٪ في سنة ١٩٧٠. وبمقارنة هذه النسب مع مايقابلها لدى الكويتيين نجد ان هناك فارقا بحدود ١٧٪ حسب تعداد ١٩٦٥ و١٩٧٠ (انظر الجدول رقم ٦) .

ونلاحظ ايضا ان نسبة الامية للوافدين منخفضة في جميع فئات الاعمار لدى مقارنتها بما يقابلها من الكويتيين ـ ماعدا فئة الاعمار من (١٥–١٩) فهي متساوية مع قرينتها لدى الكويتيين ، اذ بلغت النسبتان ٧ر٢٧٪ عام (١٩٧٠) ولعل السبب يعود الى ان قوة العمل الوافدة جاءت لتلبية حاجات مهنية محدودة وهذا يتطلب الوصول الى مستوى علمي معين .

واذا ماحللنا الجدول من وجهة نظر اخرى (حسب النوع) فاننا نلاحظ ان نسبة الامية بين الوافدين بلغت اقصاها عند الذكور ، فاذا كانت نسبة الامية لدى الوافدين عام ١٩٧٠ (٣٤٪) فاننا نجد ان نسبة الامية في الذكور ٣ر٢٢٪ بينما كانت نسبة الاناث (٧ر١١٪) وهذه النسبة معكوسة عند الكويتيين فقد بلغت نسبة الاميات في المجتمع الكويتي حوالي ضعف نسبة الاميين من الذكور .

ولعل سبب هذا التخلخل في النسبة بين الاناث والذكور يعود الى طبيعة الهرم السكاني لدى الوافدين اذ يشير دائما الى ارتفاع نسبة الذكور الى الاناث .

ومهما يكن من امر هذا الانخفاض النسبي لدى الوافدين في نسبة الامية الا انه يلاحظ انها عالية جدا ، وبخاصة في فئات الاعمار من ١٥ سنة فاكثر ودراسة فئات الاعمار من (١٢–١٤) للوافدين تشير الى تدني نسبة الامية في هذه الفئة في عام (١٩٧٠) بالمقارنة مع عام ١٩٦٥ .

جدول رقـــم (٥)

يبين نسبة الامية في مجمل السكان حسب النوع وفئات العمر للكويتيين

	عام ١٩٦٥				عام ١٩٧٠			
	جملـــة السكـان	السكان الاميون			جملـة السكـان	السكـــان الاميون		
		جملـــة	ذكـــور	اناث		جملـة	ذكور	اناث
١٢ـــ١٤	١٤ ٧٧٦	٢٥٤٦	٦٢٤	١٩٢٢	٢٦٢٩٥	٣٦٦٩	٧٨٢	٢٨٨٧
	٪١٠٠	٪١٧٫٢	٪٤٫٢	٪١٣٫٠	٪١٠٠	٪١٣٫٩	٪٣٫٠	٪١٠٫٩
١٥ـــ١٩	٢٠١٩٧	٦٩١٨	٤٣٩	٥٥٢٩	٣٤٨٨٧	٩٦٧٤	٨٩٢	٧٧٨٢
	٪١٠٠	٪٣٤٫٥	٪٧٫١	٪٢٧٫٤	٪١٠٠	٪٢٧٫٧	٪٥٫٤	٪٢٢٫٣
٢٠ـــ٢٤	١٧٧٧٥	٩٣٣٧	٢٦٤٢	٦٦٩٥	٢٨٠٧٧	١١٨٩٤	٣٠١٢	٨٨٨٢
	٪١٠٠	٪٥٢٫٥	٪١٤٫٨	٪٣٧٫٧	٪١٠٠	٪٤٢٫٣	٪١٠٫٧	٪٣١٫٦
٢٥ـــ٢٩	١٧٦٦٢	١٠٨٤٨	٣٦٦٧	٧١٨١	٢٥٣٥١	١٤٠٧٨	٣٧٢٠	١٠٣٥٨
	٪١٠٠	٪٦١٫٤	٪٢٠٫٨	٪٤٠٫٦	٪١٠٠	٪٥٥٫٥	٪١٤٫٧	٪٤٠٫٨
٣٠ـــ٣٤	١٣٠١٩	٧٨١١	٣١١٣	٤٧٧٨	١٨٧٩٠	١٠٩٦٨	٣٦٦٠	٧٢٠٨
	٪١٠٠	٪٦٠٫٦	٪٢٥٫٩	٪٣٩٫٧	٪١٠٠	٪٥٨٫٤	٪١٩٫٥	٪٣٨٫٩
٣٥ـــ٣٩	١٠٥٩٨	٧٢٢٣	٣١٢٩	٤١٩٤	١٦٦٧٥	١٠٧٠٤	٣٩٨٧	٦٧١٧
	٪١٠٠	٪٦٩٫١	٪٢٩٫٥	٪٣٩٫٦	٪١٠٠	٪٦٤٫٢	٪٢٣٫٩	٪٤٠٫٣

تابع الجدول قسم (٥)

٤٠ـ٤٤	٧٥٨٠	٥٦٩٦	٢٥٠٥	٣١٩١	١١٤٤٢	٧٨٩٥	٣٥٠٣	٤٤٩٢
	١٠٠٪	٧٥٫١٪	٣٣٫٠٪	٤٢٫١٪	١٠٠٪	٦٩٫٩٪	٣٠٫٦٪	٣٩٫٣٪
٤٥ـ٤٩	٦٥١٨	٤٩٠٧	٢٣٩٣	٢٥١٤	٩٤٠٢	٦٩١٥	٣١٠٣	٣٨١٢
	١٠٠٪	٧٥٫٣٪	٣٦٫٧٪	٣٨٫٦٪	١٠٠٪	٧٣٫٥٪	٣٣٫٠٪	٤٠٫٥٪
٥٠ـ٥٤	٦٠١١	٤٩٣٨	٢٠٨٨	٢٨٥٠	٨٩١٥	٧٢٢٧	٣١٠١	٤١٢٦
	١٠٠٪	٨٢٫١٪	٣٤٫٧٪	٤٧٫٤٪	١٠٠٪	٨١٫٢٪	٣٤٫٨٪	٤٦٫٤٪
٥٥ـ٥٩	٣١٥١	٢٥٨٩	١٢٥٨	١٣٣١	٤٠٥٧	٣٦٧٥	١٧٥٦	١٩١٩
	١٠٠٪	٨٢٫٢٪	٣٩٫٩٪	٤٢٫٣٪	١٠٠٪	٨٠٫٦٪	٣٨٫٥٪	٤٢٫١٪
٦٠ـ٦٤	٤١٨١	٣٦٨٣	١٥٨٤	٢٠٩٩	٥٣١٥	٤٦٤٠	٢٠٠٥	٢٦٣٥
	١٠٠٪	٨٨٫١٪	٣٧٫٩٪	٥٠٫٢٪	١٠٠٪	٨٧٫٣٪	٣٧٫٧٪	٤٩٫٦٪
٦٥+	٦٤٢٧	٥٧٨٢	٢٧١٣	٣٠٦٩	٩٩٢٢	٩٠٤٨	٤١٥٧	٤٨٩١
	١٠٠٪	٩٠٫٠٪	٤٢٫٢٪	٤٧٫٨٪	١٠٠٪	٩١٫٣٪	٤٢٫٠٪	٤٩٫٣٪
جملة	١٢٦٨٩٥	٢٢٥٠٨	٢٧١٥٥	٤٥٣٥٣	١٩٩٢٢٨	١٠٠٤٩٧	٣٤٦٧٨	٦٥٨١٩
	١٠٠٪	٥٧٫١٪	٣١٫٤٪	٣٥٫٧٪	١٠٠٪-	٥٠٫٣٪	١٧٫٤٪	٣٢٫٩٪

ان اتساع نسبة الامية في فئات الاعمار المختلفة للمجتمع السكاني الكويتي والوافد وبخاصة في فئات الاعمار الشابة يوجه انتباهنا الى ان برامج محو الامية يجب ان تنشط في هذا المجال ، لتحول هذا الجزء الفعال من الشريحة السكانية الى فئات متعلمة تقبل التغيير وتسهم فيه .

ثانيا ـ القوة العاملة وخصائصها الاجتماعية والمهنية :

تمدنا الاحصاءات الحيوية بالمعلومات الاساسية التي تمكننا من معرفة حجم القوة البشرية في المجتمع وعلى هذا يمكننا ان نتعرف على الافراد القادرين على المساهمة في النشاط الاقتصادي من خلال التركيب العمري والنوعي لفئات السكان وتشكل القوة العاملة حيزا واسعا من القوة البشرية باعتبارها تشمل جميع الداخلين في قوة العمل من مشتغلين وعاطلين ، ويجري عادة تحديد السن القانونية الاجرائية لمن هم داخل القوة البشرية وخارجها بقواعد تنظيمية تتباين من مجتمع الى آخر ومن فترة زمنية الى اخرى في المجتمع نفسه ، وقد اتفق على تحديد القوة البشرية في الكويت بفئة الاعمار التي تتراوح بين ١٢ و٦٥ سنة وسوف نتناول بالتحليل الخصائص الاجتماعية والمهنية لهذا الوعاء البشري .

أ ـ حجم قوة العمل وتركيبها النوعي والجنسي (١) :

بلغ حجم قوة العمل في سنة ١٩٧٠ حوالي ٢٤٢٫٢ الف وذلك مقابل ١٨٤٫٣ الف في سنة ١٩٦٥ ، أي بزيادة قدرها ٣١٫٤٪ خلال خمس سنوات .

وتشكل نسبة العاملين في الكويت لعام (١٩٧٠) ما يعادل (٣٢٫٨٪) من المجموع الكلي للسكان منهم (٢٢٥٫٦٠٠) ذكور (١٦٥٫٩٧) انثى اي بنسبة

(١) ـ اعتمدنا بصورة اساسية في تحليلنا لحجم قوة العمل وتركيبها النوعي والعمري واستخلاص نسبة المساهمة لكل من الذكور والاناث على بحث محمد ابو العلا السايح واقع الاستخدام للقوة العاملة ، مجلس التخطيط ، بحث غير منشور .

جدول رقـــم (٦)

يبين نسبة الاميـة في مجمل السكان وحسب النوع وفئات العمر لغير الكويتيـــن

	عام ١٩٦٥				عام ١٩٧٠			
	جملة السكان	السكان الاميون			جملة السكان	السكان الاميون		
		جملة	ذكور	اناث		جملة	ذكور	اناث
١٤ـ١٢	٧٤٧٩	١٩٣٦	١٣٤٥	٥٩١	١٤٩٧١	١٨٣١	٩٦٦	٨٦٥
	٪١٠٠	٪٢٥٫٩	٪١٨٫٠	٪٧٫٩	٪١٠٠	٪١٢٫٢	٪٦٫٤	٪٥٫٨
١٩ـ١٥	١٩١٩١	٦٣٨٦	٤٨٦٠	١٥٢٦	٢٦٨٧٠	٧٤٥٠	٥٠٦٤	٢٣٨٦
	٪١٠٠	٪٣٣٫٣	٪٢٥٫٣	٪٨٫٠	٪١٠٠	٪٢٧٫٧	٪١٨٫٨	٪٨٫٩
٢٤ـ٢٠	٣٨٥١٥	١٤٦٦٥	١١٦٤٢	٣٠٢٣	٤٤٩٨٢	١٥٢٢١	١٠٧١٨	٤٥٠٣
	٪١٠٠	٪٣٨٫١	٪٣٠٫٢	٪٧٫٩	٪١٠٠	٪٣٣٫٨	٪٢٣٫٨	٪١٠٫٠
٢٩ـ٢٥	٤١٥٢٢	١٦٧٦١	١٣٢٦٣	٣٤٩٨	٥٢٥٨٤	١٧٢٠٠	١١٤٧٢	٥٧٢٧
	٪١٠٠	٪٤٠٫٣	٪٣١٫٩	٪٨٫٤	٪١٠٠	٪٣٣٫٧	٪٢١٫٨	٪١٠٫٩
٣٤ـ٣٠	٢٩٩٧٠	١٢٠٣٢	٩٥٣١	٢٥٠١	٤١٧٠٩	١٣٦٩٥	٩١٦٠	٤٥٣٥
	٪١٠٠	٪٤٠٫١	٪٣١٫٨	٪٨٫٣	٪١٠٠	٪٣٢٫٨	٪٢٢٫٠	٪١٠٫٨
٤٤ـ٤٠	١١٩٧٥	٥١٥٨	٣٩٤٢	١٢١٦	٢٠١٢٩	٧٨٣٩	٥٢٧٤	٢٥٦٥
	٪١٠٠	٪٤٣٫١	٪٣٢٫٩	٪١٠٫٢	٪١٠٠	٪٣٨٫٩	٪٢٦٫٢	٪١٢٫٧

طبيعة جدول رقم (٦)

٤٥-٤٩	٦٨٠٢	٣٢١٤	٢٢٧٣	٩٣٩	١١٩٤٣	٤٨٢٦	٣٢٣٠	١٥٩٦
	١٠٠٪	٤٧٫٢٥٪	٣٣٫٠٤٪	١٣٫٨٪	١٠٠٪	٤٠٫٠٤٪	٢٧٫٠٪	١٣٫٤٪
٥٠-٥٤	٤٧١١	٢٦٦٦	٧٨٨٠	٨٧٨	٧١٤٨	٣٦٤٩	٢٢٧١	١٣٧٨
	١٠٠٪	٥٦٫٤٪	٣٨٫٠٪	١٢٫٤٪	١٠٠٪	٥٠٫٩٪	٣٤٫٦٪	١٩٫٣٪
٥٥-٥٩	٢١٦٧	١٢٣٥	٧٦٩	٦٦٣	٢٣٣٩	١٧٣٨	٩١٠	٧٦٨
	١٠٠٪	٥٧٫٠٪	٣٥٫٥٪	٢٥٫٥٪	١٠٠٪	٥١٫٧٪	٣٩٫٢٪	٣٣٫٠٪
٦٠-٦٤	١٧٨١	١٣٣٩	٦١٨	٦٤٦	٢٦٧٦	٢٦٨١	١٠٨٠	٦٦٩
	١٠٠٪	٧٥٫٢٪	٣٤٫٦٪	٣٦٫٣٪	١٠٠٪	٢٦٫٦٪	٤٠٫٠٪	٢٤٫٦٪
٦٥ +	١٨٥١	١٣٨١	٤٣٦	٧٨٨	٥٩٣٦	٣٤٤٦	١٦٦٦	١٣٨٦
	١٠٠٪	٧٤٫٠٪	٢٣٫٦٪	٤٢٫٦٪	١٠٠٪	٤٧٫٤٪	٢٩٫٣٪	٤٧٫١٪
جملة	٢٨٥١٠٨	٧٤٢٩٨	٥٦٤٦٩	١٧٨٢٩	٦٦٠٩٩٩	٨٨٨٢٣	٥٨٢٧٥	٣٠٥١٩
	١٠٠٪	٢٠٤٠٪	٣٠٥٠٪	٩٫٦٪	١٠٠٪	٣٤٫٠٪	٢٢٫٣٪	١١٫٧٪

تعادل (٩٣ر١٥ ٪) للذكور و (٦ر٨٥ ٪) للاناث ولقد بلغت نسبة المتعطلين عن العمل اثناء اجراء التعداد (٣ر٣٧ ٪) من مجموع عدد العاملين وتختلف هذه النسب عندما نقارن اعداد الكويتيين ضمن قوة العمل باعداد غيرالكويتيين حيث نجد ان عدد الكويتيين العاملين هو (٣٦٩ر٦٥) شخصاأي ما يعادل (١٨ر٨ ٪) من السكان الكويتيين بينما ترتفع نسبة غيرالكويتيين الى (٢ر٤٥ ٪) من مجموع غير الكويتيين . وتبلغ نسبة الذكور في قوة العمل الى جملة الذكور (٤ر٦٦ ٪) وتنخفض لدى الكويتيين الى (١ر٣٦ ٪) وتصبح نسبة الاناث (٦ر٠ ٪) للكويتيات و (٣ر٧ ٪) لغير الكويتيات .

ومما يلاحظ ان نسبة الزيادة في حجم قوة العمل لم تتماشى مع نسبة الزيادة السكانية وظل الفارق بينهما يعادل حوالي (٢٧ ٪) لصالح الزيادة السكانية ويشير ذلك الى تناقص نسبة مساهمة السكان بصفة عامة في قوة العمل فالجدول رقم (٧) يوضح انه بينما كانت الزيادة في قوة العمل في الفترة مابين عامي ١٩٦٥ - ١٩٧٠ مايقرب من ٥٨ الف ،انخفضت مساهمة السكان في قوة العمل من ٩ر٤٣ ٪ الى ٨ر٣٢ ٪ ، ويرجع ذلك الى انخفاض مساهمة الزيادة السكانية الجديدة خلال تلك الفترة في قوة العمل نتيجة زيادة عدد الاطفال بصفة خاصة .

ومع ان نسبة مساهمة الذكور في قوة العمل انخفضت من ٣ر٦١ ٪ في سنة ١٩٦٥ الى ٧ر٥٣ ٪ في سنة ١٩٧٠ غيران نسبة مساهمة الاناث على عكس ذلك ارتفعت من ٦ر٤٨ ٪ الى ٢ر٥١ ٪ ويرجع ذلك الى أن ارتفاع نسبة مساهمة الزيادة السكانية الجديدة من الاناث خلال تلك الفترة كما هوواضح من الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)

يبين اعداد السكان وقوة العمل ونسبة مساهمة السكان في قوة العمل لعامي ١٩٦٥ و١٩٧٠

السنة	العدد بالالوف		نسبة مساهمة السكان في قوة العمل
	السكان	قوة العمل	
١٩٦٥ ذ	٢٨٦ر٣	١٧٥ر٥	٦١ر٣٠
آ	١٨١ر٠	٨ر٨	٤ر٨٦
ج	٤٦٧ر٣	١٨٤ر٣	٣٩ر٤٤
١٩٧٠ ذ	٤١٩ر٩	٢٢٥ر٦	٥٣ر٧٣
آ	٣١٨ر٨	١٦ر٦	٥ر٢١
ج	٧٣٨ر٧	٢٤٢ر٢	٣٢ر٧٩
الزيادة ذ	١٣٣ر٦	٥٠ر١	٣٧ر٥٠
آ	١٣٧ر٨	٧ر٨	٥ر٦٦
ج	٢٧١ر٤	٥٧ر٩	٢١ر٣٢

المصدر : محمد ابو العلا السايح واقع الاستخدام للقوة العاملة مجلس التخطيط

ولعل صورة حجم قوة العمل وتركيبها تتضح اكثر عند دراستنا لتوزيع السكان وقوة العمل حسب الجنسية والنوع ونسبة مساهمة كل فئة في قوة العمل .

فقد انخفضت نسبة مساهمة الذكور الكويتيين من ٣٧ر٢ ٪ في سنة ١٩٦٥ الى ٣٦ر١٪ في سنة ١٩٧٠ كما انخفضت نسبة مساهمة الذكور الوافدين من ٧٦ر٩٪ الى ٦٦ر٤٪ بينما ارتفعت نسبة مساهمة المرأة الكويتية ارتفاعا طفيفا وذلك من (١ر٠٢ ٪) الى (١ر٢٢ ٪) في حين انخفضت نسبة مساهمة النساء الوافدات انخفاضا طفيفا وذلك من ١٠ر٤٨٪ الى ٨٧ ر٩٪

ويبدو ان هذه الاتجاهات اتخذت طابع الاستمرار منذ سنة ١٩٥٧ فقد اخذت نسبة مساهمة الذكور الكويتيين بقوة العمل في التناقص ، فبعد ان كانت تشكل نسبة قدرها ٦٠ر٤٣ ٪ في سنة ١٩٥٧ اصبحت تشكل ٠٧ر٣٦٪ في سنة ١٩٧٠ بينما اخذت نسبة النساء الكويتيات في التزايد اذ كانت ٦٥ر٠ ٪ في سنة ١٩٥٧ واصبحت ٠٢ر١٪ سنة ١٩٦٥ ثم ٢٠ر١٪ في سنة ١٩٧٠ كما تناقصت نسبة مساهمة الوافدين من الذكور والاناث على السواء (انظر الجدول رقم ٨)

الجدول رقم (٨)

يبين العلاقة بين قوة العمل والسكان حسب النوع والجنسية من سنة

	الكويتيون			الوافدون			جملة السكان		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
١٩٥٧									
السكان	٥٥١١١	٥٢١٣٥	١٠٧٢٤٦	٦٦٦٨٠	١٦٨٦٨	٨٣٥٤٨	١٢١٧٩١	٩٦٠٠٣	١٩٠٧٩٤
قوة العمل	٢٤٠٣٠	٣٤١	٢٤٣٧١	٥٤٧٢٠	١٥٧٧	٥٥٢٩٧	٧٧٧٥٠	١٩١٨	٧٩٦٦٨
النسبة٪	٤٣٫٦٠	٠٫٦٥	٢٢٫٧٢	٨٠٫٥٦	٩٫٣٥	٦٦٫١٩	٦٣٫٨٤	٢٫٧٨	٤١٫٧٦
١٩٦٥									
السكان	١١٢٥٦٩	١٠٧٤٩٠	٢٢٠٠٥٩	١٧٣٧٤٣	٧٣٥٣٧	٢٤٢٨٠	٢٨٦٣١٢	١٨١٠٢٧	٤٦٧٣٣٩
قوة العمل	٤١٩٤١	١٠٩٣	٤٢٠٣٤	١٣٣٧٦٩	٧١٨٣	١٤١٤٤٤	٣٥٧٠٢	٨٧٧٦	١٨٤٤٧٨
النسبة٪	٣٧٫٢٦	١٫٠٢	١٩٫٥٦	٧٧٫٠	١٠٫٤٥	٥٧٫٢٠	٦١٫٣٧	٤٫٨٥	٣٩٫٤٧
١٩٧٠									
السكان	١٧٥٥١٣	١٧١٨٨٣	٣٤٧٣٩٦	٢٤٤٣٦٨	٤٦٨٩٨	٣٩١٢٦٦	٤١٩٨٨١	٣١٨٧٨١	٧٣٨٦٦٢
قوة العمل	٦٣٣١٤	٢٠٥٥	٦٥٣٦٩	١٣٢٨٦	١٤٥٤١	١٧٦٨٢٧	٢٢٥٦٠٠	١٦٥٩٦	٢٤٢١٩٦
النسبة٪	٣٦٫٠٧	١٫٢٠	١٨٫٨٢	٦٦٫٤١	٩٫٩٠	٤٥٫١٩	٥٣٫٧٣	٥٫٢١	٣٢٫٧٩

ب ـ نسبة قوة العمل في فئات العمر :

تشير البيانات الى ان مساهمة الفئات العمرية لكل فئة من هذه الفئات في قوة العمل تتخذ نمطا واضحا محددا فمساهمة الاطفال (اقل من ١٥ سنة) ضئيلة في جميع الحالات والمعروف ان هذه الفئة توافق سن التعليم الالزامي ويمكن اعتبار مساهمتها في قوة العمل معدومة من الناحية العملية .

وتبلغ نسبة قوة العمل في فئة السن من (١٥ ـ ١٩) سنة ٧ر٩ ٪ للكويتيين مقابل ٢ر٤٢ ٪ لغير الكويتيين ، ومساهمة الذكور في الحالتين اعلى من مساهمة الاناث بكثير ففي حين يساهم الذكور الكويتيون بنسبة ٩ر١٨ ٪ فان الاناث الكويتيات يساهمن بنسبة ٢ر١ ٪ فقط ، وذلك مقابل ٠ر٦٤ ٪ للذكور الوافدين و ٠ر٩ ٪ للاناث الوافدات . والمعروف ان هذه الفئة من فئات العمر توافق ايضا مرحلة الدراسة الثانوية ولذلك فان انخفاض مساهمة افرادها في قوة العمل امر متوقع وخصوصا بالنسبة للسكان الوطنيين .

وترتفع نسبة قوة العمل في فئة السن من (٢٠ ـ ٢٤) سنة في كل المجموعات السكانية اذ تصل الى ٨ر٧٣ ٪ للذكور الكويتيين ، ٣ر٩٥ ٪ للذكور الوافدين وذلك مقابل ٥ر٥ ٪ و ٧ر١٥ ٪ على التوالي بالنسبة للاناث .

وتستمر مساهمة السكان في قوة العمل في الارتفاع الى ما يعتبر حدا اقصى في الاعمار الواقعة ما بين ٢ر٢٥ و ٩ر٤٩ سنة وتعود النسبة الى التناقص تدريجيا بعد ذلك .

وبمقارنة معدلات المساهمة في قوة العمل حسب النوع والعمر في سنة ١٩٧٠ بنظائرها في التعداد السابق في عام ١٩٦٥ وبالبيانات المستخرجه من بحث

القوة العاملة بالعينة في سنة ١٩٧٣ يتضح انها تتخذ في معظم الاحـــوال اتجاهات ثابتة يمكن تفسيرها في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية السابقة خلال تلك الفترة .

فالملاحظ ان مساهمة الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة تزداد ضآلة وكذلك يطرد انخفاض معدلات المساهمة للافراد الذين تقل اعمارهم عن ٢٠ سنة مع ازدياد الاقبال على التعليم كما انخفضت ايضا نسبة قوة العمل من الكويتيين الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٠- ٢٤ سنة بسبب الرغبة في التعليم الجامعـــي والعالي بصفة عامة .

ويتضح ايضا ان معدلات المساهمة في قوة العمل في جميع فئات العمر التالية حتى سن الرابعة والستين قد ارتفعت في سنة ١٩٧٠ عما كانت عليه في سنة ١٩٦٥ وينطبق هذا على جميع الكويتيين والوافدين كما ينطبق على الاناث الوافدات حتى الرابعة والخمسين اذ تشير البيانات الى انخفاض نسبة مساهمة الاناث في ســـن الخامسة والخمسين فاكثر في سنة ١٩٧٠ عما كانت عليه في سنة ١٩٦٥ امـــا الاناث الكويتيات اللواتي تقع اعمارهن مابين (٢٠- ٣٠سنة) فقد تضاعفت نسبة مساهمتهن في حين ان باقي الاعمار لم تتغير معدلات مساهمتها كثيرا بل ان بعضها مال نحو الانخفاض (انظر الجدول رقم٩) .

جدول رقم [٩]

يبين معدلات المساهمة في قوة العمل للكويتيين والوافدين في عامي ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠

فئات الاعمار	الكويتيون				الوافدون			
	ذكور		اناث		ذكور		اناث	
	١٩٦٥	١٩٧٠	٩٦٥	٩٦٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠
١٤ـ	٢ر٨	١ر٦	٢ر٨	١ر٤	٣٤ر٧	١٥ر٧	٨ر٤	٥ر٢
١٥ــ١٩	٢٠ر٧	١٨ر٩	١ر٩	١ر٢	٧٩ر٥	٦٤ر٠	٩ر٥	٩ر٠
٢٠ـ٢٤	٧١ر٥	٧٣ر٨	٣ر٠	٥ر٥	٩٧ر٩	٩٥ر٣	١٧ر٨	١٥ر٧
٢٥ـ٢٩	٩٤ر٢	٩٤ر٩	١ر٤	٣ر٢	٩٨ر٤	٩٩ر٤	٢٠ر٦	٢٠ر٨
٣٠ــ٣٤	٩٧ر٠	٩٨ر٢	١ر٥	١ر٧	٩٩ر٧	٩٩ر٨	١٨ر٣	١٩ر٤
٣٥ــ٣٩	٩٦ر٧	٩٨ر١	١ر٦	١ر٥	٩٩ر٣	٩٩ر٧	١٩ر٥	٢١ر٤
٤٠ــ٤٤	٩٥ر٠	٩٧ر٢	٢ر٣	١ر٨	٩٩ر١	٩٩ر٦	٢٦ر٨	٢٨ر٢
٤٥ــ٤٩	٩١ر٥	٩٥ر٩	٣ر٠	١ر٦	٩٨ر١	٩٩ر٥	٣٠ر٤	٣١ر٨
٥٠ــ٥٤	٨٣ر٢	٨٨ر٢	١ر٦	١ر٧	٩٧ر٤	٩٨ر٧	٢٦ر٢	٣٠ر٢
٥٥ــ٥٩	٧٧ر٢	٨٠ر٤	١ر٧	١ر٤	٩٣ر٥	٩٦ر٤	٢٢ر٢	١٩ر٦
٦٠ـ٦٤	٤٨ر٢	٥٩ر٠	١ر٩	١ر٥	٨٢ر٠	٨٧ر٧	١٦ر٠	١٤ر٨
٦٥فاكثر	٣٩ر١	٢٧ر١	١ر٠	٠ر٦	٥٤ر٤	٥٦ر٣	٧ر٥	٦ر٥

المصدر : محمد ابو العلا السايح ، واقع الاستخدام في قوة العمل ــ مجلس التخطيط ــ بحث غير منشور

ج ـ الحالة التعليمية لقوة العمل :

تبلغ نسبة الاميين في قوة العمل ٣ر٣٧٪ وتبلغ نسبة غير الاميين الذين لا يحملون مؤهلات دراسية ١ر٣٢٪ من جملة قوة العمل .

اما افراد قوة العمل من المؤهلين فان ٢٧٪ منهم يحملون الشهادة الابتدائية وحوالي ٢٠٪ يحملون الشهادة المتوسطة وحوالي ٣٢٪ يحملون مؤهلات من مستوى الثانوية وتبلغ نسبة الجامعيين حوالي ١٨٪ من جملة ذوى المؤهلات في قوة العمل منهم ٨٪ حاصلون على درجات جامعية عليا .

وبمقارنة مجموعتي السكان (الكويتية والوافدة) يتضح ان نسبة الحاصلين على مؤهلات فمن مستوى الثانوية في قوة العمل غير الكويتية تزيد على ضعف النسبة المناظرة في قوة العمل الكويتية ، كما تزيد نسبة الحاصلين على درجات جامعية من غير الكويتيين على نسبتهم في قوة العمل الكويتية كما في الجدول رقم (١٠)

وقد انخفضت نسبة الاميين في قوة العمل من ٠ر٤٣٪ في سنة ١٩٦٥ الى ٣ر٣٧٪ في سنة ١٩٧٠ . كما زادت نسبة المؤهلين من جميع المستويات زيادة ملموسة وتضاعفت نسبة الحاصلين على درجات جامعية في كل من قوة العمل الكويتية وغير الكويتية على السواء ، كما في الجدول رقم (١١) .

ان انتشار التعليم بدأ يأخذ طريقه لينعكس على معظم القطاعات وبصفة خاصة على الناحية الادارية في القطاع الحكومي وكما قد اشرنا في تحليلنا للتركيب الادارى في بحوث سابقة(١) الى ان اعداد الحاصلين على درجات جامعية بدأت تغد بنسب ملحوظة حتى اصبحت نسبة المديرين الاداريين ومديرى الاعمال من الكويتيين ممن يحملون

١ ـ د . محمد صفوح الاخرس الاتجاهات الاساسية للتغير الاجتماعي في الكويت ومدى انعكاسه على السلوك الادارى بحث مقدم الى الندوة الاولى للادارة العليا في الكويت مطبوعات المعهد العربي للتخطيط . الكويت ١٩٧٤ .

جـــدول رقـــم (١٠)

يبين التوزيع العددي لقوة العمل حسب الحالة التعليمية في

عامي ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠

الحالة التعليمية	١٩٦٥						١٩٧٠					
	كويتيون		غير كويتيين		جملة		كويتيون		غير كويتيين		جملة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
أمي	٢١١٤٠	٤٩٫١	٥٨١٧٩	٤١٫٢	٧٨٢١٩	٤٣٫٠	٢٨٢٥٥	٤٣٫٢	٦٢٠٢٥	٣٥٫١	٩٠٢٨٠	٣٧٫٢
يقرأ فقط	١٠٤٩	٢٫٤	٢٠٠٧	١٫٤	٣٠٥٦	١٫٧	٩٨٣	١٫٥	١٦٧٧	٠٫٩	٢٦٦٠	١٫١
يقرأ ويكتب	١٦٧٦٧	٣٩٫٠	٥٢٦٣٩	٣٧٫٢	٦٩٤٠٦	٣٧٫٢	٢٠٤٠٨	٣١٫٢	٥٤٦٦٧	٣٠٫٩	٧٥٠٧٥	٣١٫٠
الابتدائية	١٥٤٤	٣٫٦	٥٢١٩	٣٫٨	٦٨٦٣	٣٫٧	٦٧٤٠	١٠٫٣	١٢١٨٢	٧٫٥	١٩٩٢٢	٨٫٢
المتوسطة	١٣٦٤	٣٫٢	٥٢٢٣	٣٫٧	٦٥٩٦	٣٫٦	٤٢٧٥	٦٫٥	١٠٥٩٢	٦٫٠	١٤٨٦٧	٦٫١
الثانوية	٦١٦	١٫٤	١١١١٨	٧٫٩	١١٧٣٤	٦٫٤	٢٢٦٧	٣٫٠	٢١٠٤٦	١١٫٩	٢٤٣١٣	١٠٫٠
فوق الثانوية	١٥٩	٠٫٤	١٧٨٥	١٫٢	١٠٤٤	١٫١	٢٨٢	٠٫٤	١٢٦٧	٠٫٧	١٤٤٩	٠٫٦
ودون الجامعية												
الجامعية الاولى	٢٢٠	٠٫٧	٤٥٨٤	٣٫٢	٤٩٠٤	٢٫٧	١١٤٩	١٫٨	١١٠٨٧	٦٫٣	١٢٢٣٦	٥٫٢
جامعية عليا	٢٨	٠٫١	٣٦٥	٠٫٢	٣٩٣	٠٫٢	٢٠	٠٫٠	٩٢٩	٠٫٥	٩٩٩	٠٫٤
غير مبين	٣١	٠٫١	٦٩	٠٫٠	١٠٠	٠٫٠	٤٠	٠٫٠	٣٥٥	٠٫٢	٣٩٥	٠٫٢
الجملة	٤٣٠٦٨	١٠٠	١٤١٢٩٧	١٠٠	١٨٤٣٦٥	١٠٠	٦٥٢٦٩	١٠٠	١٧٦٨٢٧	١٠٠	٢٤٢١٩٦	١٠٠

شهادة جامعية اولى فمافوق اكثر من ٤١٪ من مجموع العاملين الكويتيين في هـــذا المجال غير انه من الملاحظ على مستوى الموظفين الذ تنفيذيين في الحكومة ومن يرتبط بهم ان هذه النسبة ضعيفة اذ لا تتجاوز نسبة من حصل على تعليم فوق الثانوى من العاملين الكويتيين في هذا المجال اكثر من ٣٪ (١) (انظر الجدول رقم ١٢)

جـــدول رقم (١١)

يبين عدد الكويتيين ذوى مهنة (موظفين تنفيذيين في الحكومة وكتبة ومن يرتبـــط بهم حسب المستوى العلمي وسنوات الخبرة .

سنوات الخبرة	حتى الثانوية	فوق الثانوية حتى الدكتـــوراة	جملـــة
٠ــ٢	١٥٣٣	٤١	١٥٧٤
٢ــ٥	٢٠٣٢	١٤١	٢١٧٣
٦ــ٩	٢٦٦٥	٦١	٢٧٢٦
١٠+	٤٠٣٠	٤٦	٤٠٧٦
جملة	١٠٢٦٠	٢٨٩	١٠٥٤٩

اما نسبة غير الكويتيين من ذوى مهنة الموظفين التنفيذيين في الحكومة من كتبة و من يرتبط بهم فقد كانت اعلى بمقدار ٩٪ تقريبا (انظر الجدولين رقم ١٣و١٤)

جدول رقم (١٢)

يبين التوزع النسبي للكويتيين من الموظفين التنفيذيين في الحكومة ومن يرتبـــط بهم حسب المستوى العلمي وسنوات الخبرة عام ١٩٧٢

سنوات الخبرة حتى الثانوية العامة		فوق الثانوية العامة حتى الدكتوراة	جملـــة
٠ــ٢	١٤ر٥	٠ر٤	١٤ر٩
٢ــ٥	١٩ر٣	١ر٣	٢٠ر٦
٦ــ٩	٢٥ر٢	٠ر٦	٢٥ر٨
١٠+	٣٨ر٢	٠ر٥	٣٨ر٧
جملـــة	٩٧ر٢	٢ر٨	١٠٠ر٠٠

(١) مجلس التخطيط استراتيجية قوة العمل في الكويت، مجموعة بحوث وتقارير غير منشورة

جدول رقم (١٣)

يبين التوزيع النسبي لغير الكويتيين ذوى مهنة (موظفين تنفيذيين) في الحكومة و(كتبة ومن يرتبط بهم) حسب المستوى العلمي وسنوات الخبرة عام ١٩٧٢ .

سنوات الخبرة	حتى الثانوية	فوق الثانوية حتى الدكتوراة	جملة
٠-٢	٥ر٦٧ ٪	٧٥ر٠	٦ر٤٢
٢-٥	١٢ر٤٧	٣ر٠٤	١٥ر٥١
٦-٩	٢١ر٣٠	٤ر٥٣	٢٥ر٨٣
١٠+	٤٧ر٧٣	٤ر٥١	٥٢ر٢٤
جملة	٨٧ر١٧ ٪	١٢ر٨٣ ٪	١٠٠ ٪

د ـ التوزيع المهني لقوة العمل :

يكشف التوزيع المهني لقوة العمل عن مجموعة من الظواهر الهامة من وجهة نظر هذه الدراسة فهو يبين في ارقامة الاجمالية نصيب كل قسم من اقسام المهنة من قوة العمل كما يكشف عن توزع الكويتيين وغير الكويتيين حسب المهن ونسبتهم في كل مهنة ، وبالتالي فانه يعتبر مؤشرا اساسيا لحالات القصور في قوة العمل المحلية .

ان التوزيع المهني يختلف في مجموعة السكان الكويتيين من غير الكويتيين فنسبة ذوى المهن العلمية والفنية من الكويتيين ١ر٦ ٪ اى اقل من نسبة غير الكويتيين التي تصل الى ٤ر١٢ ٪ كما ان نسبة المديرين الكويتيين تزيد قليلا عن نسبة غير الكويتيين وتكاد نسبة المشتغلين بالاعمال الكتابية من الكويتيين تصل الى ضعف نسبة غير الكويتيين (٦ر١٨ ٪) مقابل (٥ر٩ ٪) وينطبق هذا ايضا على المشتغلين بالخدمات (٦ر٣٧ ٪) مقابل (٦ر١٩ ٪) اما نسبة العمال الكويتيين المشتغلين بالانتاج فتقل عن نصف نسبة العمال غير الكويتيين حيث تبلغ الاولى ٧ر٢١ ٪ مقابل ٥ر٤٧ ٪ للثانية (انظر الجدول رقم ١٥)

ومن ناحية اخرى ، يكشف الجدول عن قصور العرض من قوة العمل الكويتية في الفئات كافة ولكنه يظهر بجلاء في الفئتين المهنيتين اللتين تعتبران عمود الانتاج وهما فئة المشتغلين بالمهن العلمية وفئة عمال الانتاج حيث نجد ان نسبة الكويتيين في هاتين الفئتين ٦ر١٤٪ ، ٨ر١٣ ٪ على التوالي :

جدول رقم (١٤)

يبين عدد غير الكويتيين ذوي مهنة (موظفين تنفيذيين في الحكومة وكتبه ومن يرتبط بهم) حسب المستوى العلمي وسنوات الخبرة عام ١٩٧٢ .

سنوات الخبرة	حتى الثانوية	فوق الثانوية وحتى الدكتوراة	جملة
٠ــ٢	٣١١	٤١	٣٥٢
٣ــ٥	٦٨٤	١٦٧	٨٥١
٦ــ٩	١١٦٨	٤٢٩	١٤١٧
١٠+	٢٦١٧	٢٤٨	٢٨٦٥
جملة	٤٧٨٠	٧٠٥	٥٤٨٥

— جدول رقم (١٥) —

بيان التوزيع العددى والنسبي لقوة العمل حسب اقسام المهنة في سنـــــة (١٩٧٠)

اقسام المهنة	كويتيـــون							
	عـدد	%	% على جملة قوة العمل	عـدد	%	% على جملة قوة العمل	عـدد	%
المشتغلون بالمهن العلمية والفنية	٣٧٣٤	٦ر١	١٤ر٦	٢١٨٨٨	١٢ر٤	٨٥ر٤	٢٥٦٢٢	١٠ر٨
المديرون والاداريون ومديرو الاعمال	٦١١	١ر٠	٣٤ر٩	١١٦٩	٠ر٧	٦٥ر١	١٧٨٠	٠ر٧
الموظفون التنفيذيـون والاعمال الكتابية	١١٤٧٤	١٨ر٦	٤٠ر٧	١٦٧٣٠	٩ر٥	٥٩ر٣	٢٨٢٠٤	١١ر٩
المشتغلون بالبيع	٦٥٤٨	١٠ر٦	٢ر٠	١٤٥٤٥	٨ر٣	٦٩ر٠	٢١٠٩٣	٨ر٩
المشتغلون باعمال الخدمات	٢٣٤١٦	٣٧ر٦	٤٠ر٢	٣٤٥٢١	١٩ر٦	٥٩ر٨	٥٧٧٣٧	٢٤ر٣
المشتغلون بالزراعة والصيد	٨٩٣	١ر٤	٢٢ر٦	٣٠٥٠	١ر٧	٧٧ر٤	٣٩٤٣	١ر٦
عمال الانتاج والعمال العاديون	١٣٣٨٥	٢١ر٧	١٣ر٨	٨٣٥٨١	٤٧ر٥	٨٦ر٢	٩٦٩٦٦	٤٠ر٨
غيرمبين	١٨٢١	٣ر٠		٥٨٩	٠ر٣		٢٤١٠	١ر٠
الجمـــــلة	٦١٦٨٢	١٠٠	٢٥ر٩	١٧٦٠٧٣	١٠٠	٧٤ر١	٢٣٧٧٥٥	١٠٠

ثالثا ـ قوة العمل الوافدة (١) :

الظاهرة الاساسية والملازمة لواقع القوة العاملة في الكويت هي ظاهرة القصور البين ـ كميا وكيفيا ـ في قوة العمل الكويتية بالنسبة لحجم الطلب على القوى العاملة في جملته فعلى مدى العشرين سنة الماضية لم تتجاوز قدرة المجتمع السكاني الكويتي ، والمعروض من قوة العمل المحلية ٢٥٪ من اجمالي الطلب على قوة العمل ففي عام ١٩٥٧ ، كانت نسبة قوة العمل الكويتية (العرض) الى اجمالي قوة العمل (الطلب الفعلي) لا تزيد على ٣٠ر٦٪ وفي عام ١٩٦٥ انخفضت الى ٢٣ر٣٪ وفي عام ١٩٧٠ ارتفعت حوالي ٢٧٪ كما يتضح من البيان التالي

الاعـــــداد

كويتي	غيركويتي	المجموع	السنة
٢٤٦٠٢	٥٥٦٨٦	٨٠٢٨٨	١٩٥٧
٤٣٠١٨	١٤١٢٧٩	١٨٤٢٩٧	١٩٦٥
٦٥٣٦٩	١٧٦٨٢٨	٢٤٢١٩٧	١٩٧٠

النســـــب

٣٠ر٦٤	٦٩ر٣٦	١٠٠ر٠	١٩٥٧
٢٣ر٣٤	٧٦ر٦٦	١٠٠ر٠	١٩٦٥
٢٦ر٩٩	٧٣ر٠١	١٠٠ر٠	١٩٧٠

وقد ظهرت لنا اشكال هذا القصور بوضوح من خلال عرضنا للتوزيع المهني لقوة العمل حيث لاحظنا ان نسبة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية من الكويتيين كانت ٦ر١٤٪ عام ١٩٧٠ مقابل ٤ر٨٥٪ من غير الكويتيين وكانت نسبة الكويتيين في مجموع عمال الانتاج ٨ر١٣٪ مقابل ٣ر٨٦٪ لغير الكويتيين وهكذا يستمر نمط القصور في اقسام المهن الاخرى كافة ويبلغ هذا القصور اقصى حدته في بعض المهن مثل مهنة التدريس حيث بلغت نسبة الكويتيين الى غير الكويتيين ١/٥ تقريبا عام ١٩٧٠

ومهنة المساعدين الفنيين في الهندسة وفروعها ١ / ٧ تقريبا وحتى في فئة الموظفين التنفيذيين في الحكومة والمشتغلين بالاعمال الكتابية نجد ان النسبة ٢ / ٣ تقريبا .

وبالمثل فقد لاحظنا مظاهر هذا القصور في توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي فقوة العمل الكويتية تكاد تنحصر عند قطاع التشييد والبناء (٦ر٥٪) وحيثما تبلغ اقصى مشاركتها كما هو الحال في قطاع الخدمات فان نسبتها لا تتجاوز ٣٥٪ .

تكوين قوة العمل الوافدة :

ان قصور القوى العاملة الكويتية بالشكل والحجم الذي صوره التحليل الاحصائي هو العامل الاساسي في تشكيل سوق العمل بالبلاد وجعله سوقا جاذبا لقوة العمل الوافدة فقصور قوة العمل الكويتية يعني في حقيقة الامر وجود عجز في العرض من القوة العاملة الوطنية ينبغي استكماله باستجلاب المزيد من قوة العمل الوافدة .

وتستأثر الحكومة بأكبر نصيب من قوة العمل الوافدة ، اذ تبلغ نسبة ذوي الجنسيات العربية في الحكومة ٦ر٨٨٪ من جملة قوة العمل غير الكويتية ونسبة الجنسيات غير العربية ٤ر١١٪ وذلك مقابل ٣ر٦٢٪ و ٧ر٣٧٪ على التوالي في القطاع الخاص .

ويمثل الاردنيون والفلسطينيون اعلى نسبة من الوافدين في الجهاز الحكومي (٦ر٣٨٪) ويليهم المصريون (٧ر١٥٪ ثم التسقطيون والعمانيون والقطريون (٩ر٨٪) فالعراقيون (٤ر٧٪) والسوريون (٠ر٥٪) واللبنانيون (٨ر٣٪) والهنود (٥ر٣٪) .

أما في القطاع الخاص فنجد ان الايرانيين يمثلون اعلى نسبة (٢٤ر٧ ٪) ويليهم الاردنيون والفلسطينيون (١٨ر٠) فالعراقيون (١٠ر٦ ٪) والسوريون والمصريون (٨ ٪) والهنود (٦ر٨ ٪) ثم اللبنانيون (٥ر٣ ٪) يليهم الوافدون من كل من اليمن الجنوبية وباكستان (حوالي ٤ر٥ ٪) .

ب ... التوزيع المهني للوافدين :

اذا كانت دراستنا لقوة العمل الوافدة من ناحية الحجم تكشف لنا عن مدى مساهمة كل جنسية في اجمالي قوة العمل ، فان ذلك لا يكفي لتصوير واقع قوة العمل الوافدة تصويرا واضحا ومحددا فقد تكون قوة العمل الوافدة من بلد من البلدان كبيرة نسبيا ولكنها من ناحية التوزيع المهني لا تسهم مساهمة كبيرة في ابواب المهن ذات التأثير في الانتاج ، وهذا يعني ان المساهمة الفعلية لقوة العمل الوافدة من بلد ما ، يجب الا تقاس فقط بحجمها وانما ينبغي ان تقاس بمكانتها ومساهمتها في المهن الرئيسية والاستراتيجية في عمليات الانتاج والخدمات

والاتجاه السائد - كما ينبغي ان نتوقع - هو ارتفاع نسبة من يعملون باجر في قوة العمل الوافدة وانخفاض نسبة الفئات الثلاث الاخرى . ففي اجمالي قوة العمل الوافدة نجد ان نسبة العاملين باجر تبلغ (٥ر٥٢ ٪) بينما تبلغ نسبة من يعملون لحسابهم ٤ر١٦ ٪ ونسبة اصحاب الاعمال ٦ر٢ ٪ ونسبة من يعملون لدى اسرهم (٥ر٠ ٪) .

ويختلف توزيع الوافدين من الجنسيات المختلفة حسب هذا التقسيم ففي مجموعة الوافدين العرب تنخفض نسبة العاملين باجر الى ١ر٤٨ ٪ وتقل نسبة من يعملون لحسابهم الى ١٣ ٪ بينما تتساوى نسبة اصحاب الاعمال من النسبة العامة وهي (٦ر٢ ٪) .

اما مجموعة الجنسيات غير العربية فترتفع نسبة العاملين باجر فيها الى (٩ر٦٢ ٪)

وترتفع ايضا نسبة من يعملون لحسابهم الى ١ر٢٤٪ وتنخفض نسبة اصحاب الاعمال بينها قليلا عن النسبة العامة حيث تصل الى ٥ر٢٪ .

وتتباين اتجاهات الوافدين من كل دولة من حيث توزعهم حسب هذا التقسيم كما هو مبين في الجدول رقم (١٦) .

وتشير بيانات هذا الجدول الى ان الاتجاه السائد هو ارتفاع نسبة العاملين باجر بين الجنسيات الوافدين كافة الا ان نسبة العاملين لحسابهم ترتفع في بعض الجنسيات مثل الايرانيين حيث تصل نسبة العاملين لحسابهم الى ٣ر٣٤٪ والمرجح ان هؤلاء من فئة الحرفيين المستقلين الذين يمارسون حرفهم دون استخدام عمال

وقد نشأ في الكويت ـ بسبب ذلك ـ مجتمع سكاني غير كويتي ، وساعد على نموه المطرد عوامل مساعدة تتصل بالاجور والحوافز وظروف الاستقرار فضلا عن عوامل الدفع المساعدة في الدول المصدرة لقوة العمل .

ولقد رأينا سابقا كيف نما المجتمع السكاني غير الكويتي بمعدل عال خلال هذه الفترة ، فقد ارتفع عدد السكان الوافدين من ٩٢٨٥١ نسمة في عام (١٩٥٧) الى ٢٤٧ر٢٨٠ نسمة في عام (١٩٦٥) والى ٣٩١ر٢٦٦ نسمة في عام ١٩٧٠ .

ومن هذا الوعاء السكاني استمدت الكويت قوة العمل الاضافية اللازمة والتي بلغ حجمها ٥٥٦٨٦ عام ١٩٥٧ و ١٤١٢٧٩ عام ١٩٦٥ و ١٧٦٨٢٨ عام ١٩٧٠ وهذا يعني ان الزيادة في قوة العمل غير الكويتية بين ١٩٥٧ ـ ١٩٧٠ بلغت ١٢١ر١٤١ وهي تعادل ٨ر٧٤٪ من جملة الزيادة في قوة العمل والتي بلغت ١٦١ر٩٠٨ خلال الفترة ذاتها .

جدول رقم (١٦)

يبين النسبة المؤية للوافدين المشتغلين حسب القطاعات (تعداد ١٩٧٠)

الجنسية			في القطاع الخاص			
الاردن وفلسطين	٤٥٫٨	٤٣٫٨	١٫٩	٨٫٥	—	٥٤٫٢
العراق	٢١٫٦	٥٦٫٥	٢٫٨	١٥٫٨	٤٫٣	٧٩٫٤
مصر	٤٣٫٣	٤٢٫٥	١٫٢	١٣٫٠	—	٥٦٫٧
سوريا	١٩٫٣	٤٨٫٤	٥٫٨	٢٦٫٠	٠٫٥	٨٠٫٧
لبنان	٢٢٫٠	٤٧٫٦	٩٫٨	٢٠٫٦	—	٧٨٫٠
قطر ومسقط وعمان	٤٥٫٩	٥٠٫٨	٠٫٤	٣٫٢	—	٥٤٫٤
السعودية	٢٨٫٠	٥٥٫٢	٢٫٠	١٤٫٥	٠٫٣	٧٢٫٠
اليمن الجنوبية	١٩٫٨	٦٢٫٥	٠٫٢	١٧٫٥	—	٨٠٫٢
امارات الخليج	٥١٫٠	٤٠٫٨	١٫٧	٦٫٤	٠٫١	٤٩٫٠
اليمن الشمالية	٥٥٫٠	٤٤٫٥	٠٫٥	١٠٫٠	—	٥٥٫٠
السودان	٣٦٫٥	٦٢٫٣	٠٫٩	٠٫٧	—	٦٣٫٨
المغرب العربي	٤٦٫٤	٤٦٫٤	—	٧٫٢	—	٥٣٫٦
جملة البلاد العربية	٣٦٫٣	٤٨٫١	٢٫٦	١٣٫٠	—	٦٣٫٧
ايران	٦٫٠	٥٧٫٤	٢٫٣	٣٤٫٣	—	٩٤٫٠
باكستان	١٩٫٤	٦١٫٣	٤٫٧	١٤٫٤	٠٫٢	٨٠٫٦
الهند	١٦٫٣	٧٦٫٦	٢٫٤	٤٫٦	٠٫١	٨٣٫٧
بلاد اخرى	١٧٫٩	٧٨٫٣	١٫١	٢٫٧	—	٨٢٫١
جملة البلاد غير العربية	١٠٫٤	٦٢٫٩	٢٫٥	٢٤٫١	٠٫١	٨٩٫٦
الجملة	٢٨٫٠	٥٢٫٥	٢٫٦	١٦٫٤	٠٫٥	٧٢٫٠

والحقيقة ان قوة العمل الوافدة لم تأت من مصدر واحد او من مجموعة محددة من المصادر بل انها وفدت من البلدان العربية كافة بنسب متفاوتة بالطبع ومن عدد من البلدان الاسيوية المجاورة وعدد من البلدان الاوروبية .

ولاشك ان موقع الكويت الجغرافي وعلاقاتها التاريخية ببعض البلـــــدان قد لعبت دورا اساسيا في تحديد مصادرها من قوة العمل وفي ترتيب اهميـــة كل مصدر حسب حجم قوة العمل التي وفدت منه وعلى ضوء هذه الحقيقة يمكننا مثلا تفسير او فهم سبب وجود قطاعات كبيرة من القوة العاملة التي تنتمي الـــى ايران والهند والباكستان والعراق ومصر والسعودية وعمان .

ويبين الجدول رقم(١٧) توزيع المجتمعات السكانية الوافدة حسب الجنسيـة ونصيب كل مجتمع من القوة العاملة في البلاد عام ١٩٧٠ .

ويمكن استقراء الحقائق الاساسية التالية من هذا الجدول :

١ــ باستثناء الجنسيات الاردنية والفلسطينية التي تمثل ٣٨ ٪ من السكـــان فان كلا من الجنسيتين العراقية والايرانية تمثل اعلى نسبة للوافدين (١٠ ٪) يليها المصريون (٨٪) ثم كل من السوريين واللبنانيين (حوالي ٧٪) وتمثـــل الدول الخليجية وجنوب الجزيرة العربية مجتمعة (السعودية ــ قطـــــر اليمن الجنوبية ــ امارات الخليج ــ اليمن الشمالية ــ مسقط وعمان) نحـــو ١١٪ وكل من الهند وباكستان (٥ر٣٪) وكذلك باقي الجنسيات غير العربية .

٢ــ تسهم الجنسيات الاردنية ــ الفلسطينية باعلى نسبة في قوة العمل حوالـــي ٢٤٪ تليها ايران (١٩٪) ثم كل من مصر والعـــراق (١٠٪) تليها سوريـــا (٧٪) وتسهم بلدان الخليج العربي (مسقط وعمان ــ قطر ــ الامـــــارات) بنحو ٨٪ والهند ٦٪ ولبنان ٥ ٪ وكل من اليمن الجنوبي وباكستان ٤٪ وباقـــي الدول غير العربية ٥ر١٪ .

جدول رقم (١٧)

يبين توزيع المجتمعات السكانية الوافدة حسب الجنسية ومدى مساهمتها في قوة العمل في عام (١٩٧٠)

الجنسية	عدد السكان	قوة العمل	المتعطلون	التوزيع النسبي		
الاردن وفلسطين	١٤٧٦٩٦	٤١٥٢٣	٤٧٩	٣٧٫٧٥	٢٣٫٧٦	٢٠٫٥٤
العراق	٣٩٠٦٦	١٧٢٩٥	٥٢٩	٩٫٩٨	٩٫٩٠	٢٢٫٦٨
مصر	٣٠٤٠١	١٧٧٠٢	١٢٥	٧٫٧٨	١٠٫١٣	٥٫٣٦
سوريا	٢٧٢١٧	١٢٧٢٩	٢٠٠	٦٫٩٦	٧٫٢٨	٨٫٥٨
لبنان	٢٥٣٨٧	٨٤٣٢	٧٩	٦٫٤٩	٤٫٨٣	٣٫٣٩
سلطنة مسقط وعمان	١٤٧٨٧	١٠٥٨٨	١٤٣	٣٫٧٨	٦٫٠٦	٦٫١٣
السعودية	١٠٨٩٧	٢٧٠٩	١٣٥	٢٫٧٩	١٫٥٥	٥٫٧٩
اليمن الجنوبية	٨٦٠٤	٦٩٨٩	٩٣	٢٫٢٠	٤٫٠٠	٤٫٠٠
امارات الخليج	٥٤٠١	١٩٧٩	٣٤	١٫٣٨	١٫١٣	١٫٤٩
اليمن الشمالية	٢٣٦٣	١٦٩٩	٣٥	٠٫٦٠	٠٫٩٧	١٫٥٠
السودان	٧٧٣	٤٤٤	١٠	٠٫٢٠	٠٫٢٥	٠٫٤٣
المغرب العربي	٢٣٧	٨٥	٥	٠٫٠٥	٠٫٠٣	٠٫٢١
جملة البلاد العربية	٣١٢٨٤٩	١٢٢١٧٤	١٨٦٧	٧٩٫٩٦	٦٩٫٨٩	٨٠٫١٠
ايران	٣٩١٢٩	٣٢٧٥٤	٢٢٧	١٠٫٠٠	١٨٫٧٤	٩٫٧٣
باكستان	١٤٧١٢	٦٦٥٣	١٠٦	٣٫٧٦	٣٫٨١	مخ ٤٫٥
الهند	١٧٣٣٦	١٠٢٢٣	١٠٥	٣٫٤٣	٥٫٨٥	٤٫٥٠
بلاد أخرى غير عربية	٧١٦٤	٢٨٨٧	٢٥	١٫٨٣	١٫٦٥	١٫٠٧
جملة بلاد غير عربية	٧٨٣٤١	٥٢٥١٧	٤٦٣	٢٠٫٠٢	٣٠٫٠٥	١٩٫٨٠
غير معروفين	٧٦	٤٩	٢	٠٫٠٢	٠٫٠٦	٠٫١٠
جملة الوافدين	٣٩١٢٦٦	١٧٤٧٤٠	٢٣٣٢	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠

ج- الحالة العملية للوافدين :

ينبغي الا ينصرف الذهن ونحن نستعرض واقع قوة العمل الوافدة الى أن اغلب افرادها يعملون بأجر وذلك لانها تضم الى جانب هؤلاء ثلاث فئات اخرى لها اهميتها في سوق العمل المحلي وهي فئة اصحاب الاعمال وفئة من يعملون لحسابهم وفئة من يعملون بدون اجر لدى اسرهم .

وقد يكون من المفيد ، قبل مقارنة التوزع النسبي للوافدين من كل جنسية حسب اقسام المهن ، ان نشير الى الصورة الاحصائية العامة لقوة العمل الوافدة حسب التوزيع المهني والجنسية التي يبينها الجدول رقم (١٩) .

فتوضح بيانات هذا الجدول اهمية قوة العمل العربية الوافدة اذ أنهـا تمثل ٧٠٪ من جملة ذوي المهن مقابل ٣٠٪ لغير العرب .

وتبرز قوة العمل الاردنية والفلسطينية باعلى نسبة في جملة ذوي المهن حيث بلغت ٢٣٫٥٢٪ وتليها قوة العمل الوافدة من مصر بفارق واضح حيث بلغـت حوالي (١٠٪) واقتربت منها العراق بفارق بسيط جدا ثم قوة العمل الوافـدة من سوريا ثم الوافدين العاملين من مسقط وقطر وعمان ، وجاء في الترتيب الاخير قوة العمل الوافدة من المغرب العربي حيث بلغت جملتهم ٠٫٠٥ ٪ .

اما الوافدين العاملين من غير العرب فقد شكلت ايران المصدر الاول لهم حيث بلغت نسبتهم الى اجمالي ذوي المهن (١٩٫٠٧ ٪) تلاها الوافدون من الهند بفارق واضح حيث بلغت نسبتهم ٩١٫٥ ٪ ثم الباكستانيون بنسبـة ٣٫٨١ ٪ من جملة ذوي المهن .

ويبرز التوزع النسبي لكل جنسية بوضوح اذا ما استعرضنا كل مجموعة على حده حسب اقسام المهن كما يلي :

١ ـ المشتغلون بالمهن العلمية والفنية :

احتل ذوو الجنسيتين الاردنية والفلسطينية المرتبة الاولى في هذا القسم من المهن اذ بلغت نسبتهم ٣٧٫٨٣٪ ، تلاهم في المرتبة الثانية نسبة ذوي الجنسية المصرية التي كانت تشكل ٣٫٠٤٪ من جملة العاملين بهذا القسم من المهن وجاءت لبنان في المرتبة الثالثة ولكن بنسبة منخفضة كثيرا عن المرتبة الاولى والثانية ، اذ بلغت ٤٫٦٪ ثم توالت الجنسيات الاخرى بنسب متفاوتة شكلت فيها سوريا ٣٫٩٪ فالعراق ٣٫٣٪ وبقية الدول العربية بنسبة لا تتجاوز مجتمعة ١٫٥ ٪ ، ويتضح من هذا الجدول ايضا تضاءل نسبة الجنسيات غير العربية في رفدها لقوة العمل من المشتغلين بالمهن العلمية والفنية حيث كانت تشكل في مجموعها ١٧٫٨٦ ٪ .

جدول رقم (١٨)

يبين التوزيع النسبي للوافدين حسب اقسام المهنة والجنسيات (تعداد ١٩٧٠)

الجنسية							
الاردن وفلسطين	٢٧٫٨٣	٤٣٫٣٣	٢٣٫٤٥	١٢٫٣٧	٣٠٫٩٨	١٩٫٩٥	١٣٫٥٤
العراق	٣٫٣٣	٤٫٥٤	٧٫٠٩	١١٫٦٤	١٦٫٩٨	١١٫٥٥	٩٫٧٨
مصر	٣٠٫٤٦	١٤٫٠٩	١٤٫٣١	٨٫٢٢	٤٫٧٥	٧٫٦٢	١٠٫٠٨
سوريا	٣٫٩٨	٥٫٦٦	٨٫٣٤	٤٫٧١	٥٫٤٥	٨٫٦٨	٧٫٢٢
لبنان	٣٫٦٣	١٧٫١٥	٤٫٨٠	٦٫٩٣	٠٫٤٩	٤٫٩٨	٤٫٨٠
مسقط وقطر وعمان	٠٫٣٨	٠٫٣٤	٢٫٨٦	١٫٤٨	٨٫٤٦	٤٫١٥	٦٫٠٠
السعودية	٠٫٣٧	١٫٩٧	٢٫٧٧	٧٫٩٦	٤٫٠٧	٤٫١٥	١٫٥٥
عدن	٠٫٤١	٠٫٣٤	٤٫٧٤	١٠٫٤٦	٢٫٣٠	٠٫٠٦	٣٫٩٣
امارات الخليج	٠٫٣٠	٠٫٣٤	٠٫٩٧	١٫١٤	١٫٤١	٠٫٦٧	٢٫١٥
اليمن	٠٫٠٩	٠٫١٧	٠٫٦٧	١٫٠٧	٢٫١٣	٠٫٧٧	٠٫٩٦
السودان	٠٫٣٧	٠٫٨٦	٠٫٤٣	٠٫٠٦	٠٫٠٣	٠٫١١	٠٫٤٥
المغرب العربي	٠٫١٧	٠٫٥١	٠٫٠٧	٠٫٠٣	—	٠٫٠٢	٠٫٠٥
جملة العرب	٨٢٫١٤	٦٧٫٣٠	٨٠٫٢٨	٢٤٫٩٤	٧١٫٤٦	٢٤٫٦٥	٦٩٫٢٨

تابع جدول رقـــم (١٨)

إيران	٠٫٩١	٠٫٨٦	١٫٦٧	١٩٫٥٨	١٢٫٠٣	٢٥٫٠٥	٢٩٫٨٥	١٩٫٠٧
باكستان	٢٫١٢	٢٫١٤	٢٫٩٩	١٫٣٥	٣٫٣١	٣٫٦١	٥٫٤٠	٣٫٨١
الهند	٦٫٧٥	٧٫٨٠	١٣٫٢٠١	٥٫٣٦	١١٫٤٤	٠٫٠٧	٢٫٢٥	٥٫٩١
اخـــرى	٨٫٠٨	٢٠١٫٩٠	١٫٨٥	٠٫٧٧	٠٫٦٨	١٫٨٠	٠٫٦٧	١٫٩١
جملة غيرالعرب	١٧٫٨٦	٣٢٫٧٠	١٩٫٧٢	٢٧٫٠٦	٢٨٫٤٧	٢٧٫٢٨	٣٧٫٩٧	٣٠٫٧٠
غيرمبيـــن	—	—	—	—	٠٫٠٧	٠٫٠٧	٠٫٠٢	٠٫٠٢
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (١٩)

يبين توزيع اقسام المهن حسب الجنسيات سنة ١٩٧٠

الجنسية	مشتغلون مهن الخدمة المنزلية وغير مرتبطين بهم برابطة	المعدمون ورواد الاعمال	الموظفون التقنيون والحكوميون والاداريون	المشتغلون باعمال البيع	المشتغلون باعمال الخدمات	عمال الانتاج وغير مرتبطين بهم برابطة	غير مبين	جملة ذوي المهن
الاردن وفلسطين	٨٢٨١	٢٧٢٢	٧٤٧٨	٣٣٨٢	٤٢٦٩	١٦٦٧٢	١١٦	١٤١٤٥
العراق	٣٠	٥٣	١٠٨٩	١٠٣١	٤٠١٧	٩٣٥٦	١٣٣	١٧٢٢٧
مصر	٦٦٦٨	١٤١	١٣٠٢	٣١١	٢٨٣٦	٦٣٧٢	٢٨	١٧٧٤٢
سوريا	٨٧٠١	٦٦	٦٠٢	٢٠٨٢	١٦٤٦	٧٢٥٢	٥١	١٢٧١٠
لبنان	١٠١٣	٢٠٠	٨٨١	١٢١٣	٩٣٧	٤١٦	٢٨	٨٦٤٧
مسقط وعمان وقطر	٨٤	٤	٤٦٩	٤٠٧	٥٨٤٥	٣٤٧٠	٣٧	١٠٥٦٨
السعودية	٨٢	٢٢	٤٦٣	٣٣٠	٥١٠	١٢١٥	٣٧	٢٧٢٣
عدن	٤٧	٤	٧٩٠	١٥٢١	٢٧٤٩	١٧١٧	٩	٦٩٠٧
امارات الخليج	٦٦	٤	١٦٤	١٦٢	١٠١٥	٥٥٨	١٠	٢٠٢٠
اليمن	١٩	٢	١١٢	١٥٥	٦٧٣	٦٤٧	١١	١٦٨٤
السودان	٨٠	١٠	٧١	٩	١٨٥	٨٨	٢	٤٤٦
المغرب العربي	٣٧	٦	١٢	٤	٨	٢٠	١	٨٨
جملة العرب	١٧٩٧٨	٧٨٥	١٣٤٣١	١٠٦٠٧	٢٤٦٧٠	٥١٨٢٧	٤٦٣	١٢١٦٧٧

تابع الجدول رقم (١٩)

ايران	٢٠٠	١٠	٢٨٠	٢٨٤٨	٤٤٩٩	٧٦٤	٢٤٩٤٤	٢٣٥٧٦
باكستان	٤٦٣	٢٥	٤٩٩	١٩٦	١١٤٣	١١	٤٣٤٩	٦٧٠٦
الهند	٧٧	٩١	٢٢٠٨	٧٧٩	٣٩٥٠	٢	١٨٨٤	١٠٤٠٨
اخـــرى	١٧٦٩	٢٥٨	٣١٠	١١٢	٢٣٥	٥٥	٥٦٤	٣٣٥٧
جملةغيرالعرب	٣٩٠٩	٣٨٤	٣٢٩٧	٣٩٣٥	٩٨٢٧	٨٣٢	٣١٧٤١	٥٤٠٤٧
غيرمبـــين	١	—	٢	٣	٢٤	٢	١٣	٤٩
جملةغيركويتي	٢١٨٨٨	١١٦٩	١٦٧٣٠	١٤٥٤٥	٣٤٥٢١	٣٠٥٠	٨٣٥٨١	١٧٦٠٧٣
دولة الكويت	٣٧٣٤	٦١١	١١٤٧٤	٦٥٤٨	٢٣٢١٦	٧٨٩٣	١٢٣٨٥	٦١٦٨٢
الجملة العمومية	٢٥٦٢٢	١٧٨٠	٢٨٢٠٤	٢١٠٩٣	٥٧٧٣٧	٣٩٤٣	٩٦٩٦٦	٢٣٧٧٥٢

٢ـ المديرون الاداريون ومديرو الاعمال :

احتل الوافدون من الاردن وفلسطين المرتبة الاولى من جملة العاملين بهذا القسم من المهن حيث بلغت نسبتهم ٢٣ر٣٣٪ اى بما يعادل ثلث المشتغلين العرب بهذه الاعمال ، تلاهم اللبنانيون بنسبة قدرها ١٥ر١٧ ثم المصريون بنسبة ٠٩ر١٢٪ من جملة المشتغلين بهذه الاعمال وتوالت الجنسيات العربية الاخرى في الترتيب بفارق واضح عن المراتب الثلاث الاولى حيث شكل السوريون ٦٦ر٥٪ فالعراقيون ٥٤ر٤٪ واستمرت هذه النسب في الانخفاض الى أن بلغت نسبة مساهمة اليمنيين في هذا القسم من المهن ١٧ر٠٪ اما نسبة غير العرب من المديرين ومديري الاعمال فقد بلغت ٣٢ر٧٪ وهي تفوق هنا الى نسبة منفردة من الجنسيات العربية .

٣ـ الموظفون التنفيذيون في الحكومة والمشتغلون بالاعمال الكتابية ومن يرتبط بهم :

احتل الوافدون من الاردن وفلسطين اعلى نسبة من مجمل العاملين بهذه المهن اذ بلغت ٠ر٤٤٪ وهي بذلك تشكل اكثر من نصف العاملين العرب في هذه المهن تلتها وبانخفاض كبير المرتبة الثانية التي احتلها الوافدون من مصر الذين بلغت نسبتهم ٧٨ر٧٪ فالعراق في المرتبة الثالثة بنسبة ١ ٥ر٦٪ ثم لبنان ٢٦ر٥٪ فالوافدون من عدن بنسبة ٧٢ر٤٪ وتوالت هذه النسب في الانخفاض الى ان بلغت في امارات الخليج واليمن والسودان والمغرب العربي مجتمعة في حدود (٢٪) هذا وقد بلغت نسبة مساهمة ذوى الجنسيات غير العربية بهذا القسم من الاعمال في مجموعها حوالي ٢٠٪ شكل فيها الوافدون من الهند النسبة الكبرى اذ بلغت ٢١ر١٣٪

٤ـ المشتغلون باعمال البيع :

احتل الوافدون من الاردن وفلسطين المرتبة الاولى بهذه المهن ايضا اذ بلغت نسبتهم ٢٣ر٢٥٪ من مجمل العاملين بهذا القسم من المهن تلاهم في المرتبة الثانية وبانخفاض ملحوظ الوافدون من سوريا حيث بلغت نسبتهم ١٤ر٣٪ اما المرتبة الثالثة فقد احتلها الوافدون من عدن بنسبة قدرها ١٠ر٤٦٪ ثم احتلت لبنان المرتبة الرابعة بنسبة ٨ر٣٤٪ من جملة العاملين بهذه المهن وتوالت هذه النسب بالانخفاض الى ان توصلت في المغرب العربي الى نسبة لم تتجاوز ٠ر٠٣٪ اما الوافدون من غير العرب فقد احتلت ايران المرتبة الاولى بنسبة بلغت ١٩ر٥٨٪ اى بما يفوق ثلثي العاملين العرب .

٥ـ المشتغلون باعمال الخدمات :

احتل الوافدون من مسقط وقطر وعمان المرتبة الاولى من جملة العاملين بهذا القسم من المهن اذ بلغت نسبة مساهمتهم ١٦ر٩٣٪ تلاهم الوافدون من الاردن وفلسطين اذ كانت مساهمتهم ١٢ر٣٧٪ ، ثم جاء العراقيون بنسبة مساهمة قدرها ١١ر٦٤٪ وقد توالت الجنسيات العربية الاخرى في الترتيب بنسب متفاوتة شكلت فيها مصر ٨ر٢٢٪ فعدن ٧ر٩٦٪ ثم سوريا بنسبة بلغت ٤ر٧١٪ واستمرت في الانخفاض الى ان بلغت نسبة مساهمة المغرب العربي ٠ر٠٢٪ .

اما الدول غير العربية فقد شكلت بمجموعها نسبة مساهمة قدرها ٢٨ر٤٧٪ ساهمت فيها ايران والهند باعلى نسب اذ بلغت على الترتيب ١٣ر٣٪ ـ ١١ر٤٤٪

٦ ـ المشتغلون بالزراعة والصيد :

ساهم ذوو الجنسيتين الاردنية والفلسطينية بالنسبة الكبرى بهذا القسم من المهن حيث بلغت ٣ر٠٩٨٪ تلتها في المرتبة الثانية العراق بفارق بلغ ١٤٪

ثم جاء الوافدون من مسقط وقطر وعمان في المرتبة الثالثة وبفارق ملحوظ اذ بلغت نسبة مساهمتهم ٨ر٢٦ ٪ ثم سوريا بنسبة ٥ر٢٥ ٪ وتضاءلت نسبة مساهمة الجنسيات الاخرى الى ان انعدم تواجد قوة العمل الوافدة من المغرب العربي

اما الوافدون من غير الدول العربية فقد بلغت نسبة مساهمتهم الاجمالية ٢٧ر٢٨٪ شكلت ايران فيها الحيز الاكبر اذ بلغت ٥ر٢٥٪ ، وفي هذا الصدد جاءت في الترتيب الثاني بعد قوة العمل الوافدة من الاردن وفلسطين بالنسبة لمجموع الجنسيات .

٧ـ عمال الانتاج والعمال العاديون :

ساهم الاردنيون والفلسطينيون باعلى نسبة من سجل هذه الاعمال اذ بلغت مساهمتهم ١٩ر٩٥٪ تلاهم العراقيون بنسبة بلغت ١١ر٥٥٪ ثم جاءت سوريا في الترتيب الثالث بنسبة ٨ر٦٨٪ فمصر ٧ر٦٢٪ ثم لبنان ٤ر٩٨٪ واحتلت كل من مسقط وقطر وعمان والسعودية نفس الترتيب اذ بلغت نسبة كل منهما ٤ر١٥ ٪ وقد استمرت هذه النسب في الانخفاض الى ان وصلت الى ٠ر٠٢٪ للوافدين من المغرب العربي اما الوافدون من غير الدول العربية فقد شكلوا اكثر من ثلث الاجمالي العام للوافدين العاملين بهذا القسم من المهن اذ بلغت نسبة مساهمتهم ٣٧ر٩٧٪ وقد مثل الايرانيون منهم اعلى نسبة حيث بلغت ٢٩ر٨٥٪

رابعا ـ خلاصة ونتيجة :

مما سبق نستطيع ان نخلص الى النتائج التالية :

١ـ تحتل فئات قوة العمل الوافدة من الاردن وفلسطين المراتب الاولى في جميع اقسام المهن فيما عدا المشتغلين باعمال الخدمات وهذه النتيجة تعكس ترتيبهم الاولي في جملة ذوى المهن (٢٣ر٥٢٪) .

٢ـ ان توزع قوة العمل الوافدة من الجنسيات العربية لم يسر على نسق واحد ويلاحظ تمركز بعض فئات قوة العمل الوافدة من جنسيات معينة في بعض اقسام دون اقسام اخرى فكان تمركز قوة العمل الوافدة من مصر مثلا في فئة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية واضحا بالمقارنة مع توزعهم في اقسام المهن الاخرى وكذلك بالنسبة للعراق اذ تمركزت في فئات المشتغلين باعمال الزراعة والصيد بنسبة ١٧٪ تقريبا .

٣ـ يلاحظ ايضا من الجدول السابق ان توزع قوة العمل من منطقة الخليج وجنوب الجزيرة العربية في اعمال تتفاعل مع الظروف المتماثلة لهذه المنطقة وبصفة خاصة في اقسام المهن التي ترتبط بالزراعة والبحر والصيد ونستطيع ان نفترض هنا ان هذه الفئات تميل الى التفاعل الاجتماعي والاستقرار اكثر من غيرها .

٤ـ لقد احتلت ايران المرتبة الاولى من جملة ذوي المهن غير العربية والمرتبة الثانية بعد الاردن وفلسطين من جملة الجنسيات وبرز هذا الحيز في اقسام معينة كان اهمها عمال الانتاج ومن يرتبط بهم والمشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان ثم المشتغلون باعمال البيع والخدمات .

ـ الباب الثالث ـ

السكان

واتجاهات التغير الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

مظاهر استقرار قوة العمل الوافدة

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مظاهـــر استقرار قوة العمل الوافـــدة :

يعتبر البحث في مظاهر استقرار قوة العمل وعوامله من اهم الموضوعـات التي تشغل بال المخططين في ميدان القوى العاملة في معظم الدول وبصفـة خاصـة تلك التي تعتمد على قوى عاملة وافدة ، واهمية هذا الموضوع ترجع اولا الى ان دراسة مظاهر استقرار القوى العاملة تسمح بالتنبؤ بحجم القوى العاملـة التي يمكن الاعتماد عليها في التخطيط والتنمية وثانيا الى ضرورة تلبية حاجاتهـا من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية واستخداماتها للمرافق العامة .

والعلاقة بين نمو السكان وحجم القوى البشرية اصبحت معروفة وتزود المخططين بمعادلات سهلة لدراسة حجم القوى العاملة وتطورها ، وذلك بالرجوع الى نسبـة الزيادة الطبيعية في السكان وتوزعها النوعي والعمري ، اى دراسة الهـرم السكاني واستخلاص نسبة قوة العمل فيه بالنسبة لمجموع السكان ومن ثم تحديـد القوة العاملة ونسبـة العمالة في المجتمع واخيرا التوزع المهني للفئة العاملة .

فاذا كان البحث في توقعات نمو القوى العاملة في مجتمع تعتمد النشاطات الاساسية فيه على السكان الاصليين ما هو الا عبارة عن دراسة لنمو السكان وتطـوره فان دراسة تطور حجم القوى العاملة في مجتمع يشكل الوافدون فيه اكثر من نصـف السكان الاصليين تصبح أمرا مختلفا نظرا لدخول متغيرات اجتماعية اخرى فـي التحليل غير متغيرات النمو الطبيعي للسكان .

ان دراسـة مظاهر استقرار القوى العاملة لا يمكن فصلها عن تحليل المتغيرات التي تعمل على استقرارها ، اى دراسة عوامل الاستقرار ذاتها اذ ان دراسـة المظاهر هي دراسة الواقع في لحظة معينة ، اى تصويره ساكنا اذا امكن التعبير

عن ذلك ودراسة العوامل هي محاولة لرصد حركة القوى العاملة وبمعنى آخر ان المظاهر مؤشرات لقياس الاستقرار بينما تحدد العوامل وضع القوى العاملة فتدفعها الى الحركة الخارجية ان كانت سلبية او الى الاستقرار الكامل وتكوين شريحة سكانية في المجتمع ان كانت ايجابية .

اولا ـ الاطار التحليلي :

يعتمد الاطار التحليلي لدراسة مظاهر استقرار قوة العمل وعوامله على افتراضات اساسية نجملها بمايلي :

١ـ ان العامل الاساسي في حركة القوى العاملة من الكويت واليها يكمن في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها الكويت .

٢ـ ان دول منطقة الخليج العربي تشكل المنافس المباشر والقوى على سوق العمل

٣ـ ان النشاط الاقتصادي وبصفة خاصة حق التملك والاستثمار وحرية مزاولة المهن الحرة كل ذلك ، يدعم تحول قوة العمل في تلك النشاطات من قوة متحركة الى قوة مستقرة .

٤ـ ان الوضع الاجتماعي العام الذي يشتمل على وسائل ترويح متنوعة يشكل منطقة جذب هامة للعاملين الوافدين وابناء البلاد الاصليين وبصفة خاصة في هذه المرحلة من التطور التي اصبح استثمار اوقات الفراغ فيها من اهم سمات العصر الحديث .

٥ـ ان انخراط الوافدين في النوادي والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية ، يساعد على الصهر الاجتماعي بين الكويتيين وغير الكويتيين ويدفع الى ذوبان الافراد في بوتقة واحدة .

٦ـ ان تقلص الخدمات التعليمية والصحية له آثار سلبية على استقرار قوة العمل وتحولها الى شريحة سكانية في قلب المجتمع الكويتي .

٧ـ ان التفاوت الاجتماعي بين فئات المجتمع يعمل على تفككه ويذر العداء بين فئاته ولا نغالي اذا قلنا ان بداية الصراع الاجتماعي تكمن في شعور بعض الفئات

الاجتماعية انها مغبونة ومستغلة من الفئات الاخرى .

٨ـ ان من اهم عوامل جذب القوى الوافدة تحقيق اكبر قدر ممكن من الوفر المالي وفي حالة تدني قيمة الوفر تتعرض قوة العمل الى الميل نحو الحركة في اتجاه افضل لتحقيق المعادلة التالية :

الوفـــــر = الأجر (الدخل) ـ النفقـات

ومن تلك الافتراضات نستطيع ان نحدد معنى اساسيا للاستقرار يتعدى العدد الاحصائي المتمثل بتحديد فترة اقامة معينة الى اضافة عامل الرغبة في الاقامة والى تأكيـد عامل التفاعل الاجتماعي لتكوين شريحة سكانية ضمن المجتمع المحلي .

ثانيا ـ مظاهر استقرار قوة العمل :

ان استقرار قوة العمل يأخذ مظاهر متعددة منها :

١) مدة الاقامـــــة

٢) حجم الاسرة (أو عدد المرافقين) .

٣) نسبة الاناث الى الذكور في مجموع السكان الوافدين .

٤) الطموح الى المواطنة او طلب الجنسية .

٥) القبول اجتماعيا بالوافدين في الزواج والتزاور والتجاور ، ومع اهمية تلـــك المظاهر الا انه يصعب اعتبارها مؤشرات لها آثار منفردة ومضطردة بمعنى ان مدة الاقامة مثلا لاتعطي مؤشرا وحيـدا على الاستقرار المضطرد ولاتشكل بحد ذاتها علاقـة ترابط مستقيمة مع الميل الى الاستقرار بل قد يتدخل في تحديد تلك العلاقة عوامل اخرى عديدة اهمها :

اولا : اصطدام الرغبة في الاقامة بمعوقات اجتماعية تتعلق اصلا بطول الاقامـــة وما ينتج عنها ، مثل تعليم الاطفال في المدارس ومن ثم في الجامعة وهم شباب

ثانيا : تحقيق الغرض الاصلي من القدوم الى الكويت الا وهو تحقيق الوفـــر المادي المناسب .

والمثال الافتراضي التالي يوضح المسألة بالتفصيل :

ان الوافد الى الكويت بصحبة طفلين عمر احدهما اربع سنوات وعمر الثاني خمس سنوات عام ١٩٦٠ سوف يجد نفسه في عام ١٩٧٤ مضطرا لتعليم اولاده في الجامعة وهو في ظل الظروف الاجتماعية والتعليمية القائمة حاليا سوف يجابه بأحد امرين فهو اما :

١ــ ان يتمكن من تعليم ابنائه في جامعة الكويت .

٢ــ او أن تحد القواعد المنظمة للالتحاق بالجامعة الكويت دون ذلك .

وفي الحالة الثانية يبرز اتجاهان :

آ ــ اما ان ينفق على تحصيل ابنائه في الخارج ويبقى هو يعمل في الكويت .

ب ــ او ان يحد من طموحه وطموح ابنائه في التعليم العالي ويدخلهم سوق العمل بعد التحصيل الثانوي .

وواضح ان البديل الاول هو الوحيد الذي يساعد على استقرار قوة العمل الوافدة وتفاعلها في المجتمع بينما يخلق البديل الثاني باتجاهيه توترا اجتماعيا قد يدفعه الى الرحيل عن الكويت الى مجتمع يسمح لابنائه بالتعليم العالي .

ومن هنا يتضح أن مدة الاقامة وحدها لا تشكل مؤشرا نهائيا للاستقرار بل يجب أن تفهم في ضوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وبلغة اخرى ليس هناك قيمة مطلقة للمؤشرات التي نستخدمها للدلالة على مظاهر الاستقرار بل تتفاعل بعضها مع بعض باتجاهات متعددة بعضها ايجابي وبعضها سلبي ضمن المنظومة الاجتماعية .

وما ينطبق على عامل مدة الاقامة والاستقرار ينطبق على حجم الاسرة (عدد المرافقين ونوعهم) ولعل المؤشرين الانساسيين لدراسة مظاهر الاستقرار يكمنان في طلب المواطنة او الجنسية والزواج المختلط فهما يعبران عن رغبة اكيدة في الانضمام الى الشريحة السكانية الاصلية وعلى هذا تصبح لدينا علاقة ترابط ــ في ظل الظروف

التعليمية القائمة ـ على شكل الجرس بين مدة الاقامة والاستقرار وعلاقة ترابط مستقيمة بين طلب المواطنة او الجنسية والمتزوجين اجتماعيا عن طريق الزواج من جهة وبين الميل نحو الاستقرار من جهة اخرى .

وبناء على ماتقدم نستطيع ان نضع الافتراضات العلمية التالية :

اولا : مع ثبات المتغيرات الاخرى كلما ازدادت فترة الاقامة زاد ميل الانسان للاستقرار .

ثانيا : مع ثبات المتغيرات الاخرى ان ازدياد عدد حجم الاسرة (أوعدد المرافقين) يصاحبه عادة رغبة في البقاء ، ولعل توفر الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية من اهم العوامل التي توكد العلاقة .

ثالثا : ان ازدياد نسبة الاناث في المجتمع السكاني الوافد يعطي موشرا لتولد (حركة سكانية) وبداية للميل نحو الاستقرار .

رابعا : ان طلبات المواطنة تمثل العدد الاحصائي للراغبين في الاستقرار (١)

خامسا : ان الزواج المختلط وبصفة خاصة زواج غير كويتي من كويتية يعتبر موشرا اجتماعيا هاما للدلالة على الرغبة في الاستقرار الاجتماعي وتكوين شريحة سكانية في المجتمع الاصلي .

ومن المفيد ان نوكد مرة ثانية ان العوامل السابقة لاترتبط فيما بينهما ترابطا ايجابيا ، فحجم الاسرة في قوة العمل السودانية مثلا لايرتبط مع طول فترة الاقامة ، بل نلاحظ ان حجم الاسرة في الاقامات القصيرة اكبر منها في الاقامات الطويلة .

---

١ ـ لم يتمكن المؤلف من دراسة هذا المؤشر لعدم تمكنه من الحصول على البيانات الاحصائية المطلوبة .

ولهذا فسوف نعمل على دراسة كل من تلك العوامل السابقة منفصلة اذ ان البيانات الموجودة لاتسمح الا بدراستها على ذلك النحو ، ومن الواضح ان الدراسة الميدانية هي الوحيدة التي تمكننا من معرفة ترابط معظم تلك العوامل بعضها مع بعض من جهة ، وبينها وبين الميل نحو الاستقرار من جهة ثانية .

ان تشكيل جدول يحوي اكثر من متغير واحد هو من سمات الدراسات الميدانية ، بعكس التحليل المعتمد على التعداد الاحصائي الذي يمدنا ببيانات تسمح باجراء علاقة ترابط بين متغيرين على الأكثر ، والجدول المتعدد المتغيرات يمكننا ايضا من ضبط العلاقة ومقارنتها بفئات اخرى بطريقة تشبه الى حد بعيد طريقة المنهج التجريبي ، ان منطق البحث في كليهما واحد وهو يمدنا بامتحان منهجي قوي لعلاقة الترابط بين المتغيرات الاساسية مضبوطة بمتغيرات اخرى انظر الجدول رقم (١) الذي يوضح نموذجا للعلاقة بين مدة الاقامة وحجم الاسرة ونسبة الذكور الى الاناث حسب الجنسية .

جدول رقم (١)

يوضح نموذجا للعلاقة بين مدة الاقامة وحجم الاسرة ونسبة الذكور الى الاناث حسب الجنسية ـ مدة الاقامة لاكثر من (١٠) سنوات (١)

متغيرات مدة الاقامة وحجم الاسرة ونسبة الذكور الى الاناث الجنسية	مدة الاقامة					
	حجم الاسرة* اقل من ٢		حجم الاسرة اقل من ٢		حجم الاسرة اقل من ٢	
	عدد السكان		عدد السكان		عدد السكان	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
الاردن وفلسطين						
العراق						
مصر						
سوريا						
لبنان						
الخ						

١ ـ يمكن اعادة الجدول نفسه لمدد اقامة مختلفة كما ويمكن وضع جدول واحد لمدة اقامة اقل من (٥) سنوات ومن ٥ـ٩ ومن ١٠ـ١٤ـ و ١٥ سنة فاكثر مع ترك المتغيرات الاخرى كما هي

(*) التعريف الاجرائي المستخدم للاسرة في هذا البحث يعني الوحدة السكنية وهذا المعنى يختلف عن المعنى الدارج للعائلة اذ قد يقطن في الوحدة السكنية شخص بمفرد • او اكثر وهذه الوحدة تشكل امتدادا لمفهوم العائلة في الموطن الاصلي وقد يتلازم المعنيان بمعنى ان الاسرة بالاضافة الى اشارتها لمضمون الوحدة السكنية فهي تدل على روابط اسرية (عائلية) •

٢ـ مدة الاقامـــة :

تشكل مدة الاقامة كما اشرنا سابقا مؤشرا نحو دراسة مظاهر استقرار قوة العمل وسوف نعمل على دراسة ابعاد هذا المؤشر مع متغيرات اخرى مثل المهنة وتقرر حجم فئات السكان وقوة العمل حسب فترة اقامتها .

فمن الجدول رقم (٢) نلاحظ ان السكان غير الكويتيين الذين مكثوا في الكويت فترة اقل من (٥) سنوات بلغ عددهم (١١٨ر١٤٦) نسمة وهذا العدد يشكل (٤٥ر٣٪) من مجموع السكان الوافدين حسب تعداد ١٩٧٠ وقد انخفضت هذه النسبة الى (٣١ر٣٪) من مجموع السكان في الفئة التي عاشت في الكويت فترة تتراوح بين ٥ الى ١٠ سنوات كما بلغت نسبة الذين مضى على اقامتهم في الكويت اكثر من ١٠ سنوات ٢٢ر٤٪ وهي نسبة تشير الى اعداد مرتفعة نوعا ما ، حيث بلغت جملة السكان غير الكويتيين ممن امضوا في الكويت فترة من الزمن تزيد عن عشر سنوات ٦١ر٢٨٦ نسمة .

هذا وان تحليل الصورة السكانية حسب مدة الاقامة وجملة ذوى المهن ومن ليس لهم مهنة يعطي تأكيدا للصورة السابقة فقد بلغ عدد السكان الوافدين الذين ليس لهم مهنة وامضوا في الكويت مدة اقل من خمس سنوات (٣٧ر٨٢٠) نسمة من مجموع السكان اى بنسبة قدرها (٤٤ر٥٪) بينما يتراوح عدد السكان غير الكويتيين الذين تبلغ مدة اقامتهم اقل من خمس سنوات من ذوى المهن (٨٠ر٢٣٦) نسمة اى بنسبة ٤٥ر٦٪ وكانت هذه النسب تتقارب كثيرا فيما بينها ، وبالتالي محسبة مجمل عدد السكان وهذا الاتساق يتماشى مع مدة الاقامة مجملة ذوى المهن ومن ليس لهم مهنة ، فقد بلغ عدد السكان الذين ليس لهم مهنة وعاشوا في الكويت مدة تتراوح بين ٥ الى ١٠ سنوات (٢٧ر٥٨٦) نسمة اى بنسبة (٣١ر٥٪) وتصبح نسبة الذين لهم مهنة ومدة اقامتهم من ٥ الى ١٠ سنوات ٣٠ر٧٪ الى مجموع السكان غير الكويتيين ذوى المهن ، هذا بينما بلغت نسبة ذوى المهن من السكان

جدول رقـــم (٢)

يبين توزيع السكان غير الكويتيـــن ١٢ سنـة فأكثر حسـب مدة الاقامـــة

(جملة ذوى المهن / من ليس لديهم مهنة)

تعـــداد ١٩٧٠

مدة الاقامـــة	جملة ذوى المهن	%	ليس لهم مهنة *	%	جملة السكان	%
أقل من ٥ سنوات	٨٠٣٢٦	٤٥٫٦	٣٧٨٢٠	٤٤٫٥	١١٨١٤٦	٤٥٫٣
٥ـ١٠ سنوات	٥٣٩٨١	٣٠٫٧	٢٧٥٨٦	٣٢٫٥	٨١٥٦٧	٣١٫٣
أكثر من ١٠ سنوات	٤١٧٦٦	٢٣٫٧	١٩٥٤٠	٢٣٫٠	٦١٢٨٦	٢٣٫٤
جملة	١٧٦٠٧٣	٪١٠٠	٨٤٩٢٦	٪١٠٠	٢٦٠٩٩٩	٪١٠٠

* تحوى هذه الفئة ربات البيوت والزاهدون في العمل وارباب المعاشات وغير القادرين على العمل والطلبـــة المتفرغون وتعرف هذه الفئات عادة بمن هم خارج قوة العمل .

غير الكويتيين الذين بلغت مدة اقامتهم اكثر من ١٠ سنوات (٧ر٢٣ ٪) وهي نسبة تماثل نسبة فئات السكان الذين ليس لهم مهنة وعاشوا في الكويت اكثر من ١٠ سنوات اذ بلغت نسبتهم (٢٣٪) من مجموع السكان غير الكويتيين الذين ليس لهم مهنة .

ونستخلص من تحليل هذا الجدول ان حوالي نصف اجمالي ذوي المهن لم تتعد اقامتها الخمس سنوات ، وهي مدة اقامة ضعيفة نوعا ما ونشير الى ان هذه الاعداد قد توافدت الى الكويت فيسي غضون الاعوام من ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ (١)

ولعل الجدول رقم (٣) يعطينا تفصيلا اكثر لتلك الصورة الكلية ، فاذا نظرنا الى هذا الجدول نرى ان عدد السكان غير الكويتيين الذين اقاموا في الكويت اقل من ٣ سنوات بلغت جملتهم (٢٦ر٥٠٧) نسمة ، وهي تفوق كثيرا نسبة من أمضوا فترة اربع سنوات وهذا يعود اصلا الى الهجرة الواسعة التي تدفقت الى الكويت بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

والجدولان (٤،٣) يبرزان ايضا تدفق الهجرة بشكل واسع لجملة ذوي المهن في عام ١٩٦٨ حيث بلغ عدد جملة ذوي المهن ممن امضوا في الكويت سنتين حسب تعداد سنة ١٩٧٠ (١٩ر٧٧١) نسمة واذا تابعنا النظر الى بقية الفئات من السكان الذين

---

١ ــ عند تحليلنا للجدول رقم (٣) باستخلاص النسبة المئوية لجملة ذوي المهن مع متغير مدة الاقامة لاحظنا عدم وجود اي علاقة بين متغيري مدة الاقامة وجملة ذوي المهن فكان حوالي (٦٨ ٪) ممن امضوا في الكويت فترة اقل من ٥ سنوات من جملة ذوي المهن عند ما انتقلنا الى فترة اقامة من ٥ ــ ١٠ سنوات كانت النسبة ١٧ر٦٦٪ والى اكثر من ١٠ سنوات كانت النسبة (١٤ر٦٨ ٪) اي ان مدة الاقامة لا تكون عاملا مفسرا لاصحاب المهن اوممن ليس لهم مهنة .

تتراوح فترة اقامتهم مابين ٥ الى ١٠ سنوات ومابين ١٠ سنوات الى ١٤ سنة نرى بانه ليس هناك شيء بارز يخالف سياق التحليل من الجدول رقم (٢) والملاحظة الهامة هنا ان عدد فئات السكان الذين تزيد مدة اقامتهم عن ١٥ سنة بلغت (٢٥٫٦٠٢) نسمة غالبيتهم ممن يعملون في مهن مختلفة حيث بلغت جملتهم (١٩٫٣٤٠) نسمة وهي نسبة هامة يجب العمل على رعايتها اذ انها بدأت تشكل ولا شك شريحة سكانية في المجتمع الكويتي ، تعتبر من اهم مظاهر استقرار قوة العمل .

والجدول رقم (٥) يؤكد لنا ان متوسط مدة الاقامة هو متوسط عال نسبيا (١) فقد بلغ لذوي المهن من الذكور (٦٫١) وممن ليس لهم مهنة من النوع نفسه ٧ سنوات وقد كان متوسط مدة الاقامة بالنسبة للاناث لذوي المهن اوممن ليس لهن مهنة اكثر من خمس سنوات .

كما يوضح الجدول نفسه ان اكثر من ٢٤٪ من ذوي المهن من الذكور امضوا فترة تزيد عن عشر سنوات ولعل تفصيل متوسط مدة الاقامة حسب الجنسية تعطي صورة اوضح لتوزع فئات السكان غير الكويتيين ففي الجدول رقم (٦) الذي يتضمن متوسط مدة الاقامة بالنسبة لغير الكويتيين موزعين حسب جنسياتهم نرى ان فئة سكان امارات الخليج العربي بلغ متوسط مدة اقامتها في الكويت (٩٫٧) وهي اعلى نسبة لمدة اقامة السكان غير الكويتيين ، مما يعني انه لدى هذه الفئة رغبة في الاقامة في الكويت اكثر من اية فئة اخرى وبالتالي فهي اكثر ميلا للاستقرار في الكويت من غيرها وتأتي في المرتبة التالية بعدها المملكة العربية السعودية حيث بلغ متوسط مدة اقامة هذه الفئة (٧٫٤) وقد جاءت الفئة اللبنانية في المرتبة الثالثة فبلغ متوسط مدة اقامة اللبنانيين (٦٫٩) ونلتها في المرتبة الرابعة فئة السكان العراقيين حيث بلغ متوسط مدة اقامتهم (٦٫٥) واحتل المرتبة السادسة التي هي الوسطى بين فئة

١ـ ان فترة اقامة المدة خمس سنوات تعتبر في الدول التي تجتذب اليها قوة عمل وافدة والتي يسمح نظامها الاقتصادي والاجتماعي للوافدين بالتفاعل مع المجتمع تعتبر عادة فترة كافية للتكيف مع البيئة الجديدة .

جدول رقم (٣)

يبين عدد السكان (غير الكويتيين ١٢ سنة فأكثر) حسب مدة الاقامة

(جملة ذوى المهن / ليس لهم مهنة) تعداد ١٩٧٠ *

مدة الاقامة بالسنوات	جملة ذوى المهن	ليس لهم مهنة	جملة السكان	نسبة مئوية
اقل من سنة	١٦١٨٦	٧٦٦٥	٢٣٨٥١	٩٫١
١	١٧٣٨٣	٥٣٠٢	٢٣٦٨٥	٨٫٧
٢	١٩٧٧١	٨٠٠٧	٢٧٧٧٨	١٠٫٦
٣	١٥٥٧٩	١٠٩٢٨	٢٦٥٠٧	١٠٫٢
٤	١١٤٠٧	٥٩١٨	١٧٣٢٥	٦٫١
٥	١٠٩٥٥	٦٢٨٥	١٧٢٤٠	٦٫٦
٦	٧٧٧٤	٤٥٠٧	١٢٢٨١	٤٫٧
٧	٨٢٨٩	٤٧٥٥	١٣٠٤٤	٥٫٠
٨	٨٥٨٣	٤٣٨٤	١٢٩٦٧	٥٫٠
٩	٦١٠٧	٣٠٩٧	٩٢٠٤	٣٫٥
١٠	١٢٢٧٣	٤٥٥٨	١٦٨٣١	٦٫٤
١١	٥٨٦٩	٢٥٠٣	٨٣٧٢	٣٫٢
١٢	٧٢٦٦	٤٦٩٨	١١٩٦٤	٤٫٦
١٣	٤٧٥٩	٣٢٣٧	٧٩٩٦	٣٫١
١٤	٤١٣٤	٢٤١٣	٦٥٤٧	٢٫٥
١٥ فاكثر	١٩٣٤٠	٦٢٦٢	٢٥٦٠٢	٩٫٨
غير مبين	٣٩٨	٤٠٧	٨٠٥	٠٫٣
الاجمالي	١٧٦٠٧٣	٨٤٩٢٦	٢٦٠٩٩٩	١٠٠٫٠

* تعداد الكويت ١٩٧٠ ـ جدول رقم/٥٥/ ص/٠/٤٢٠/٠

جدول رقم (٤)

يبين عدد السكان غير الكويتيين ١٢ سنة فاكثر حسب النوع ومدة الاقامة لذوى المهن ومن ليس لهم مهنة تعداد ١٩٧٠

مدة الاقامة بسنوات	جملة ذوى المهن			جملة من ليس لهم مهنة			جملة السكان		
	ذكور	اناث	جملة	نسبة%	ذكور	اناث	جملة	نسبة%	ذكور	اناث	جملة
اقل من سنة	١٤٣٥٧	١٨٢٩	١٦١٨٦	٩ر٢	١٦١٢	٦٠٥٣	٧٦٦٥	١ر٩	١٥٩٦٩	٧٨٨٢	٢٣٨٥١
١	١٥٦١١	١٧٧٢	١٧٣٨٣	٩ر٩	٦٦٠	٤٦٤٢	٥٣٠٢	٦ر٣	١٦٢٧١	٦٤١٤	٢٢٦٨٥
٢	١٧٨٨٧	١٨٨٤	١٩٧٧١	١١ر٢	١٠٥٣	٦٩٥٤	٨٠٠٧	٩ر٤	١٨٩٤٠	٨٨٣٨	٢٧٧٧٨
٣	١٤١٢٠	١٤٥٩	١٥٥٧٩	٨ر٨	١٦٣٦	٩٢٩٢	١٠٩٢٨	١٢ر٩	١٥٧٥٦	١٠٧٥١	٢٦٥٠٧
٤	١٠٣٥٥	١٠٥٢	١١٤٠٧	٦ر٥	٧٩٠	٥١٢٨	٥٩١٨	٧ر٠	١١١٤٥	٦١٨٠	١٧٣٢٥
٥	١٠٠١٠	٩٤٥	١٠٩٥٥	٦ر٢	٩٥٠	٥٢٣٥	٦٢٨٥	٧ر٤	١٠٩٦٠	٦٢٨٠	١٧٢٤٠
٦	٧٠٨٤	٦٩٠	٧٧٧٤	٤ر٤	٦٦٩	٣٨٣٨	٤٥٠٦	٥ر٣	٧٧٥٣	٤٥٣٨	١٢٢٨١
٧	٧٦١٣	٦٧٦	٨٢٨٩	٤ر٧	٩١٧	٣٨٣٨	٤٧٥٥	٥ر٦	٨٥٣٠	٤٥١٤	١٣٠٤٤
٨	٧٩٣٩	٦٤٤	٨٥٨٣	٤ر٩	٨٥٥	٣٥٢٩	٤٣٨٤	٥ر٢	٨٧٩٤	٤١٧٣	١٢٩٦٧
٩	٥٦٦١	٤٤٦	٦١٠٧	٣ر٥	٥٦٥	٢٥٣٢	٣٠٩٧	٣ر٦	٦٢٢٦	٢٩٧٨	٩٢٠٤
١٠	١١٥٩٤	٦٧٩	١٢٢٧٣	٧ر٠	٨١٠	٣٦٩٨	٤٥٥٨	٥ر٤	١٢٤٥٤	٤٢٧٧	١٦٨٣١
١١	٥٥٣١	٣٢٨	٥٨٦٩	٣ر٢	٥٦٤	١٩٣٩	٢٥٠٣	٢ر٩	٦٠٩٥	٢٢٧٧	٨٢٧٢
١٢	٦٨٣٨	٤٢٨	٧٢٦٦	٤ر١	١٥٤٨	٣١٥٠	٤٦٩٨	٥ر٥	٨٣٨٦	٣٥٧٨	١١٩٦٤
١٣	٤٤٣٣	٣٣٦	٤٧٥٩	٢ر٧	١٠٣٣	٢٢٠٤	٣٢٣٧	٣ر٨	٥٤٥٦	٢٥٤٠	٧٩٩٦
١٤	٣٨٦١	٢٧٣	٤١٣٤	٢ر٣	٧٤١	١٦٧٢	٢٤١٣	٣ر٨	٤٦٠٢	١٩٤٥	٦٥٤٧
١٥ فاكثر	١١٨٧٠٠	١٠٢٨	١٩٧٢٨	١١ر٣	١٥٦٦	٥١٠٣	٦٦٦٩	٧ر٨	٢٠٢٦٦	٦١٤١	٢٦٤٠٧
جملة	١٦١٥٨٤	١٤٤٨٩	١٧٦٠٧٣	١٠٠ر٠	١٦٠١٩	٦٨٩٠٧	٨٤٩٢٦	١٠٠ر٠	١٧٧٦٠٣	٨٣٢٩٦	٢٦٠٩٩٩

* اضيف اليها غير مبين ــ المصدر جدول رقم/٥٥/ من تعداد ١٩٧٠ .

جدول رقم /٥/

بين توزيع السكان غير الكويتيين (١٢) سنة فاكثر حسب النوع ومدة الاقامة لذوو المهن ومن ليس لهم مهنة تعداد (١٩٧٠)

مدة الاقامة بالسنوات	ذوى المهن				ليس لهم مهنة				نسبة مئوية عامة
	ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%
اقل من سنة	١٤٣٥٧	٨ر٩	١٨٢٩	١٢ر٦	١٦١٢	١٠ر١	٦٠٥٣	٨ر٨
١ـ٤	٥٧٩٧٣	٣٥ر٩	٦١٦٧	٤٢ر٦	٤١٣٩	٢٥ر٨	٢٦٠١٦	٣٧ر٨٪
٥ـ١٠	٤٩٩٠١	٣٠ر٩	٤٠٨٠	٢٨ر١	٤٨١٦	٣٠ر١	٢٢٧٧٠	٣٣ر٠
اكثر من ١٠	٣٩٣٥٣	٢٤ر٣	٢٤١٣	١٦ر٧	٥٤٥٢	٣٤ر٠	١٤٠٦٨	٢٠ر٤
جملة	١٦١٥٨٤	١٠٠ر٠	١٤٤٨٩	١٠٠ر٠	١٦٠١٩	١٠٠ر٠	٦٨٩٠٧	١٠٠ر٠
متوسط مدة الاقامة	٦ر١		٥ر١سنة		٧ر٠سنة		٥ر٨سنة	

السكان وغير الكويتيين ، سكان مسقط وعمان حيث بلغ متوسط مدة اقامتهم (٦ر٣) و جاء في المرتبة السابعة سكان الجمهورية العربية اليمنية والاردنيون والفلسطينيون فقد بلغ متوسط اقامتهم (٧ر٥) وتلتهافئة سكان الهند اذ بلغ متوسط اقامة هذه الفئة (٤ر٥) ويليها في المرتبة العاشرة المملكة المتحدة وبلغ متوسط اقامة هذه الفئة (٣ر٥) وتأتي في المرتبة الحادية عشرة فئة السكان السوريين حيث بلغ متوسط مدة اقامتهم (٠ر٥) وتأتي في المرتبة الثانية عشرة فئة السكان الايرانيين ، حيث بلغ متوسط مدة اقامتهم (٨ر٤) وتليها فئة سكان جمهورية اليمن الجنوبية ومتوسط مدة اقامتهم (٧ر٤) وفي المرتبة الرابعة عشرة فئة السكان المصريين حيث بلغ متوسط مدة اقامتهم (٦ر٣) وهي اقل نسبة بين البلدان العربية وتليها دول غرب اوروبا حيث بلغ متوسط مدة اقامتها (٦ر٢) ونرى ان متوسط اقامة جملة البلاد العربية بلغ (٨ر٥٥) وهي اعلى نسبة بالنسبة لفئات السكان غير الكويتيين ولديها ميل للبقاء والاستقرار والانخراط في المجتمع الكويتي اكثر من فئات سكان البلاد غير العربية ونحن نعتقد ان هذا الترتيب لمتوسط مدة الاقامة سوف يتغير في المستقبل القريب وخاصة في الترتيب الرابع عشر لفئات المصريين فالتفاعل العربي وانطلاق المصريين بشكل فعال خارج حدودهم ، سوف يعوض عن الفترات السابقة من اقامة محدودة لعدد محدود ، وباختصار فان جدول متوسط الاقامة حسب الجنسيات وترتيبها تعداد (١٩٧٠) يعطي النتائج التالية :

١ــ ان اعلى نسبة لمدة الاقامة جاء من جملة البلاد العربية .

٢ــ لقد احتلت منطقة الخليج العربي المكان الاول بين البلاد العربية وهذا ماتؤكده ايضا الدراسات التفصيلية لمدة الاقامة حسب الجنسيات (١)

١ــ انظر الدراسات المتعلقة بقوة العمل حسب الجنسيات

عبد الله الباش ، نجاة البدر ، ملوحة حسين ، هشام رزوقي ، من بحوث استراتيجية قوة العمل وتقاريرها مجلس التخطيط ــ الكويت .

جدول رقـــم (٦)

يبين متوسط مدة الاقامة حسب الجنسيـات وترتيبها تعـداد / ١٩٧٠ /

الترتيب	الدولـــة	المتوسط (سنة)
١	امارات الخليج	٧ر٩
٢	المملكة العربية السعودية	٧ر٤
٣	الجمهورية اللبنانيـــة	٦ر٩
٤	الجمهورية العراقيـــة	٦ر٦
٥	باكستـــان	٦ر٥
٦	مسقط وعمان	٦ر٣
٧	الجمهورية العربية اليمنية	٥ر٧
٨	المملكة الاردنية وفلسطين	٥ر٧
٩	الهنـــد	٥ر٤
١٠	المملكة المتحدة	٥ر٢
١١	الجمهورية العربية السورية	٥ر٠
١٢	ايـــران	٤ر٨
١٣	جمهورية اليمن الجنوبية	٤ر٧
١٤	جمهورية مصر العربيـــة	٣ر٦
١٥	دول غرب اوروبـــا	٢ر٦
	جملة البلاد العربيـــة	٥ر٨
	جملة البلاد غير العربية	٥ر٣
	جملة غير الكويتيـــين	٥ر٧

٣ــ ان لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي احتل الترتيب الثالث قبل العراق ولعل تفسير ذلك يمكن في انطلاق اللبنانيين ومنذ زمن نحو الهجرة الخارجية

ان النتائج السابقة تؤكد حقيقة اجتماعية واقتصادية وسياسية ، الا وهي ان دول

منطقة الخليج العربي تسير نحو تكوين سوق عمالية مشتركة تتفاعل فيها خبرات المنطقة مع الخبرات العربية من البلاد الاخرى فالاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمناخية المتشابهة تدفع فئات السكان للتنقل بين بلاد منطقة الخليج والاستقرار حيثما تطيب لهم الاقامة .

ب ـ حجم الاسرة او عدد المرافقين :

يشكل حجم الاسرة مؤشرا هاما في قياس ظواهر استقرار قوة العمل فهو يدل على ان قوة العمل بدأت تميل نحو بناء شريحة سكانية لها بعض خصائص المجتمع المحلي فالعامل الذي يأتي الى الكويت تاركا وراءه اهله وذويه في موطنه الاصلي لابد له من ان يفكر دائما بالعودة اليهم اما اذا اصطحب معه زوجته وأولاده او ارسل في طلبهم بعد مضي فترة على اقامته ، فان هذا يظهر رغبته في البقاء والاقامة لمدة أطول فهو مال الى الاستقرار اذا ما كون اسرة لها تركيب يماثل ذلك الذي تفرعت منه في وطنه الاصلي . ولعلنا لا نخالي اذا قلنا ان تحول قوة العمل المتحركة الى شريحة سكانية تتجلى باقوى صورها في دراسة حجم الاسرة بالنسبة الى حجمها في الوطن الاصلي والمقارنة بين الحجمين ضرورة ملحة ، اذ اننا لا نستطيع ان نعتبر حجم الاسرة بشكل مطلق و مؤشرا لدراسة مظاهر الاستقرار نظرا لاختلاف المعايير الاجتماعية في الفئات الوافدة وميلها المختلف نحو تحديد حجم الاسرة .

ويتبين من دراسة الجدولين رقم (٧) ورقم (٨) ان جملة الاسر التي يقل عدد افرادها عن خمسة اشخاص بالنسبة للسكان غير الكويتيين بلغت (٣٣٫٧٨٩) اسرة منها (٣٣٫٥٣٦) من ذوي المهن و (٢٥٣) ممن ليس لهم مهنة وتشكل تلك الجملة نسبة قدرها (٥٠٫١) من مجموع الاسر .

جدول رقم (٧)

يبين الاسر غير الكويتية حسب حجم الاسرة

حجم الاسرة	جملة ذوي المهن	ليس لهم مهن	جملة الاسر	نسبة مئوية
١	٦٥١٣	٤٠	٦٥٥٣	٩٧
٢	٨٦٩٤	٦٨	٨٧٦٢	١٣٫٠
٣	٨٧٤٠	٧١	٨٨١١	١٣٫١
٤	٩٥٨٩	٧٤	٩٦٦٣	١٤٫٣
٥	٨٨٢٧	٦٦	٨٨٩٣	١٣٫٢
٦	٧٦٠٨	٦٦	٧٦٧٤	١١٫٤
٧	٥٩١٨	٤٩	٥٩٦٧	٨٫٨
٨	٤٢٦٨	٣٦	٤٣٠٤	٦٫٤
٩	٢٧٣٢	٢٣	٢٧٥٨	٤٫١
١٠	١٧٤٥	٢١	١٧٦٦	٢٫٦
١١	٩٢٩	١٧	٩٤٦	١٫٤
١٢	٥٣٩	١٥	٥٥٤	٠٫٨
١٣	٢٩٤	٦	٣٠٠	٠٫٤
١٥ فاكثر	٣٣٤	١٤	٣٤٨	٠٫٥
جملة	٦٦٩١٦	٥٧١	٦٧٤٨٧	١٠٠٫٠ ٪

واذا تابعنا قراءة هذين الجدولين رأينا ان جملة الاسر التي حجم افرادها من (٥–٩) بلغت (٢٩٥٩٦) بنسبة قدرها (٤٣٫٩ ٪) وهذا يشير الى حجم كبير

كبير متسق وحجم العائلة العربية ، اى ما يقارب نصف جملة الاسر يميل نحـــو حجم يتراوح بين خمسة افراد الى تسعة هذا ونرى عدد الاسر التي يزيد حجمها عن عشرة افراد يبلغ (٤١١٢) اسرة ، بنسبة (٦٪) من مجموع عدد الاسر.

جدول رقـــم (٨)

يبين عدد الاسر غير الكويتية موزعة حسب حجم الاسرة / ذو والمهن

	ذو والمهن		ليس لهم مهنة		جملـــــة	
	العدد	٪	العـــدد	٪	العدد	٪
اقل من ٥ افراد	٣٣٥٣٦	٥٠ر٢	٢٥٣	٤٤ر٢	٣٣٧٨٩	٥٠ر١
من ٥—٩	٢٩٣٥٦	٤٣ر٩	٢٤٠	٤٢ر٠	٢٩٥٩٦	٤٣ر٩
١٠—١٤	٣٦٩٠	٥ر٥	٦٤	١١ر٢	٣٧٥٤	٥ر٥
١٥ فأكثر	٣٣٤	٠ر٤	١٤	٢ر٦	٣٤٨	٠ر٥
جملة عدد الاسر	٦٦٩١٦	١٠٠ر٠	٥٧١	١٠٠ر٠	٦٧٤٨٧	١٠٠ر٠

واذا نظرنا الى الجدول (٩) الذى يتضمن متوسط حجم الاسرة حسب الجنسيات نرى ان فئة سكان السعودية يبلغ متوسط عدد افرادها (٣ر٧) وهي اعلى نسبـــة لفئات السكان غير الكويتيين وتليها في المرتبة الثانية المملكة الاردنية الهاشميـــة وفلسطين ، حيث بلغ متوسط عدد افرادها (٣ر٥) ويأتي لبنان في المرتبـــــة الثالثة ، حيث بلغ متوسط عدد افراد الاسرة اللبنانية ثلاثة افراد ، والفئـــة الباكستانية والعراقية تأتي في المرتبة الرابعة ، حيث بلغ متوسط عدد افراد الاسرة فيها (٢ر٢) ثم تأتي في المرتبة الخامسة سورية ويبلغ متوسط عدد الافراد فيهـــا (٢ر١) تليها في المرتبة مصر ومتوسط عدد افراد الاسرة فيها (١ر٧ ثم الهند حيث

بلغ متوسط عدد الافراد فيها (٦ر١) وتليها مسقط بعمان ومتوسط عدد افراد الاسرة فيها (٤ر١) وتأتي في المرتبة التاسعة فئة سكان اليمن الشمالي حيث بلغ عدد الاسرة فيها (٣ر١) وفي المرتبة العاشرة والاخيرة فئة سكان ايران واليمن الجنوبي (١) حيث بلغ عدد افراد الاسرة فيها (٢ر١) ان هاتين الفئتين ترسمان في مؤشر حجم الاسرة اقل مظاهر الاستقرار من الفئات الاخرى لقلة عدد افرادها وعدم التفكير او التمكن من جلبهم من الموطن الاصلي هذا وقد بلغ متوسط عدد افراد الاسرة بالنسبة للسكان غيرالكويتيين (٢ ، ٢) بينما ارتفعت النسبة الى (٥ ، ٢) في السكان غيرالكويتيين من العرب وانخفضت الى (٤ ، ١) بالنسبة لسكان البلاد غيرالعربية ، واذا ماقارنا حجم الاسرة غيرالكويتية في الكويت مع حجمها في الموطن الاصلي وجدنا ان حجم الاسرة في الموطن الاصلي اعلى منه في الكويت بنسبة تبلغ الضعف تقريبا فمتوسط حجم الاسرة في الجمهورية اللبنانية مثلا في لبنان هو (٨ ، ٥) بينما كان في الكويت (٣) فقط وكذلك الامر النسبة للمملكة الاردنية الهاشمية وفلسطين فقد بلغ متوسط حجم الاسرة في الموطن الاصلي (٦ ، ٦) وفي الكويت (٥ ، ٣) فقط .

ج ـ نسبة الذكور الى الاناث :

تشكل نسبة الذكور الى الاناث المؤشر الثالث لمظاهر الاستقرار في قوة العمل حيث توضح ان هذه القوة بدأت تميل نحو تكوين شريحة سكانية لها خصائص التولد الذاتي ودراسة الجدول رقم (١٠) توضح ان نسبة الذكور الى الاناث في فئات السن دون سن العمل ، اى أقل من ١٤ سنة هي في حدود التوزع الطبيعي للسكان

١ ـ من المعلوم ان بعض الدول وبخاصة اليمن الجنوبي تضع قيودا على اصطحاب الزوجات الى مكان العمل .

جدول رقم (٩).

يبين تقدير متوسط حجم الاسرة حسب الجنسيات وترتيبها تعداد (١٩٧٠)

الترتيب	الجنسية	متوسط حجم الاسرة*
١	المملكة العربية السعودية	٣ر٧
٢	المملكة الاردنية وفلسطين	٣ر٥
٣	الجمهورية اللبنانية	٣ر٠
٤	باكستان	٢ر٢
٥	الجمهورية العراقية	٢ر٢
٦	الجمهورية العربية السورية	٢ر١
٧	جمهورية مصر العربية	١ر٧
٨	الهند	١ر٦
٩	مسقط وعمان	١ر٤
١٠	اليمن الشمالي	١ر٣
١١	اليمن الجنوبي	١ر٢
١٢	ايران	١ر٢
	جملة البلاد العربية	٢ر٥
	جملة البلاد الغيرعربية	١ر٤
	جملة غير الكويتيين	٢ر٢

* اسم التقدير = جملة السكان للبلد / (جملة السكان ـ المرافقين) لنفس البلد

ولكن الصورة تنقلب كلية في فئات الاعمار التي تتراوح بين (٣٥-٣٩ ، ٤٠-٤٤ ، ٤٥-٤٩) فكانت نسبة الذكور الى الاناث تعادل اكثر من ثلاثة امثالها اى أن لكل مائة انثى ٣٠٤ و ٣٤٨ و ٣٦٩ ذكرا لفئات الاعمار السابقة على التوالي وهي تشير الى حالة غير متوازنة من الاستقرار كما تشير الى بعد كبير عن التوزع الطبيعي غير ان هذه النسبة تتغير مرة ثالثة في فئات الاعمار المتقدمة في السن لتصبح الى جانب الاناث ، فنرى ان فئات الاعمار اكثر من ٦٥ سنة سجلت حسب تعداد ١٩٧٠ أن لكل (١٠٠) انثى مايقارب (٨٠) ذكرا .

وفي الجدول رقم (١١) الذى يبين لنا نسبة الذكور لكل مائة من الاناث حسب الجنسيات للسكان غير الكويتيين من البلاد العربية ، نرى أن أكبر نسبة للاناث موجودة بالنسبة لفئة سكان دولة البحرين ، حيث بلغت نسبة الذكور الى الاناث ١١١ أى أن لدى هذه الفئة من السكان ميلا للاستقرار اكثر من أى فئة اخرى من سكان البلاد العربية الموجودين في الكويت وبالتالي فأنها من الممكن ان تشكل شريحة سكانية لها قدرة التوالد الذاتي ما يمكنها من أن تتفاعل مع المجتمع المحلي ، وتأتي في المرتبة الثانية فئة سكان المملكة الاردنية الهاشمية وفلسطين حيث بلغت النسبة (١١٨) وتليها في المرتبة المملكة العربية السعودية حيث بلغت نسبة الذكور الى الاناث (١٢٤) وتأتي في المرتبة الرابعة فئة سكان الجمهورية اللبنانية حيث بلغت نسبة الذكور الى الاناث (١٢٦) وتليها فئة سكان جمهورية مصر العربية التي تأتي في المرتبة الخامسة وتليها في المرتبة السادسة فئة سكان العراق حيث بلغت نسبة الذكور الى الاناث (١٥٢) وتليها في المرتبة السابعة سورية التي بلغت نسبة الذكور الى الاناث (١٧١) ثم امارات الخليج العربي التي تأتي في المرتبة الثامنة وبلغت النسبة فيها (١٧٩) ثم تأتي في المرتبة التاسعة

جدول رقم (١٠)

يبين نسبة الذكور الى الاناث للسكان غير الكويتيين حسب فئات السن

فئات السن	النسبة ٪
اقل من ٥	١٠٥
٥ – ٩	١٠٥
١٠ – ١٤	١١٢
١٥ – ١٩	١٥٣
٢٠ – ٢٤	١٦٨
٢٥ – ٢٩	٢٠٧
٣٠ – ٣٤	٢٦٥
٣٥ – ٣٩	٣٠٤
٤٠ – ٤٤	٣٤٨
٤٥ – ٤٩	٣٦٩
٥٠ – ٥٤	٢٧٥
٥٥ – ٥٩	٢٣٨
٦٠ – ٦٤	١٣٠
٦٥ – ٦٩	٠٩٧
٧٠ – ٧٤	٠٧٢
٧٥ – ٧٩	٠٨٠
٨٠ – ٨٤	٠٧٣
٨٥ – فأكثر	٠٩٣
غير مبين	٤٦١
جملة	١٦٦

تونس وقطر اذ بلغت نسبة الذكور الى الاناث فيها (٢٠٨) تليها جمهورية السودان التي تأتي في المرتبة العاشرة حيث بلغت نسبة الذكور الى الاناث فيها

(٢٦٦) ثم تأتي الجزائر في المرتبة الحادية عشرة وبلغت نسبة الذكور الى الاناث فيها (٥٥٥) وفي المرتبة الثالثة عشرة تأتي الجمهورية العربية اليمنية حيث بلغت نسبة الذكور الى الاناث لدى فئاتها السكانية (٦٠١) وتليها في المرتبة الرابعة عشرة والاخيرة جمهورية اليمن الشعبية الجنوبية حيث بلغت نسبة الذكور الى الاناث (١٠٢٥) وهي اقل نسبة موجودة لدى فئات سكان البلاد العربية الموجودين في الكويت وبالتالي فان هذه الفئة اكثر الفئات اختلالا في التوازن السكاني ، أما بالنسبة للبلاد غير العربية فأن فئات سكان تركيا تأتي في المرتبة الاولى ، حيث بلغت نسبة الذكور الى الاناث فيها (٧٧) وتليها المملكة المتحدة حيث بلغت نسبة الذكور الى الاناث فيها (١٠٥) وتليها في المرتبة الثالثة دول غرب اوربا حيث بلغت النسبة لديها (١٢١) ومن ثم الهند في المرتبة الرابعة حيث بلغت النسبة (١٥٤) ومن ثم باكستان في المرتبة الخامسة حيث بلغت نسبة الذكور الى الاناث (١٧٩) وتأتي ايران في المرتبة السادسة والاخيرة حيث بلغت نسبة الذكور الى الاناث فيها (٩٩١) ونلاحظ ان اقل نسبة للاناث موجودة في هذه الفئة وبالتالي فهي اقل ميلا للاستقرار من غيرها من البلاد العربية .

جدول رقم (١١)

يبين نسبة الذكور (لكل مائة انثى) حسب الجنسيات عام ١٩٧٠

	الكويت	١٠٢	البلاد غير العربية	٣١٨	
	الدول العربية	١٢٠	تركيا	٧٧	
١	دولة البحرين	١١١	المملكة المتحدة	١٠٥	
٢	المملكة الاردنية الهاشمية وفلسطين	١١٨	دول غرب اوروبا	١٢١	
٣	المملكة العربية السعودية	١٣٤	الهند	١٥٤	
٤	الجمهورية اللبنانية	١٢٦	باكستان	١٧٩	
٥	جمهورية مصر العربية	١٣٢	ايران	٩٩١	
٦	العراق	١٥٢			
٧	سوريا	١٧١			
٨	امارات الخليج العربي	١٧٩			
٩	دولة قطر	٢٠٨			
١٠	جمهورية السودان	٢٦٦			
١١	الجزائر	٣٩٢			
١٢	مسقط وعمان	٥٥٥			
١٣	الجمهورية العربية اليمنية	٦٠١			
١٤	جمهورية اليمن الشعبية الجنوبية	١٠٢٥			
	جملة عمومية	١٣٢			

د ـ الزواج المختلـــط :

تعتبر حالات الزواج الخارجي معيارا اجتماعيا للتفاعل الاجتماعي أي أن الزواج المختلط من جنسيات متعددة يشكل محور تفاعل اجتماعي ومن الملاحظ ان القيود الاجتماعية في الكويت تحد من زواج الكويتي من فتاة غير كويتية ، وتزداد الصعوبة عندما تفكر ايضا الكويتية في الزواج من غير كويتي وتتضح لنا هذه الصورة من دراسة الجدول رقم (١٢) الذى يتضمن حالات زواج الكويتي من غير الكويتية حسب جنسيات الزوجة وذلك عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ فبالنسبة لعام ١٩٧١ نرى أن أعلى نسبة للتزاوج بين الشباب الكويتي والفتاة غير الكويتية كانت من فئة السكان العراقيين ، حيث بلغ عدد المتزوجات من الكويتيين (١٣٨) فتاة ، وازداد هذا العدد في عام ١٩٧٢ الى (١٦٦) عراقية وتليها في المرتبة فئة السكان المصريين حيث بلغ عدد المصريات المتزوجات من كويتيين في عام ١٩٧١ (٢٧ مصرية) وازداد هذا العدد الى (٥١) مصرية في عام ١٩٧٢ ، وتأتي سوريا في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد السوريات المتزوجات من كويتيين في عام ١٩٧١ (٢٢) سورية وازداد هذا العدد الى (٢٧) في عام ١٩٧٢ ولا شك ان تزاوج هذه الفئات غير الكويتية من فئات كويتية يوجد لديها رغبة في البقاء والاستقرار اكثر من الفئات الاخرى حيث يصبح موطن الزوجة هو موطن الزوج وتحصل على جنسيته وربما تفكر الزوجة حث أهلها وذويها على القدوم الى الكويت للاستقرار فيها وتأتي السعودية في المرتبة الرابعة حيث بلغ عدد السعوديات المتزوجات من كويتيين في عام ١٩٧١ (١٢) سعودية وازداد هذا العدد الى (٢١) سعودية في عام ١٩٧٢ ، وتليها الاردن وفلسطين ثم ايران حيث بلغ عدد الايرانيات المتزوجات من كويتيين في عام ١٩٧١ (٦) ، وازداد هذا العدد في عام ١٩٧٢ الى (١٣) ثم تأتي عمان وتليها السواحل حيث ازداد عدد المتزوجات من سكان

جدول رقم (١٢)

يبين حالات زواج الكويتي حسب جنسيات الزوجة في عامي ١٩٧٢ و١٩٧١

جنسية الزوجة	١٩٧٢		١٩٧١	
كويتية	٢٥٣٩		١٩٤٣	
عراقية	١٦٦		١٣٨	
سعودية	٢١		١٢	
اردنية وفلسطينية	١٥		٩	
سورية	٢٧		٢٢	
لبنانية	٥		٤	
مصرية	٥١		٣٧	
بحرانية	٣		٢	
قطرية	١		—	
عمانية	٨		٦	
السواحل	٥		١	
دول عربية اخرى	٢		—	
ايرانية	١٣		٦	
هندية	٣		٢	
دول اخرى	٦		٤	
غير مبين	٥		١٦	
جملة	٢٨٧٠	١٠٠٫٠٪	٢١٩٢	١٠٠٫٠٪
كويتية	٢٥٣٩	٨٨٫٥	١٩٤٣	٨٨٫٦
غير كويتية	٣٣١	١١٫٥	٢٤٩	١١٫٤

السواحل من شباب كويتيين في عام ١٩٧١ من (١) الى (٥) عام ١٩٧٢ ، وتقل نسبة الهنديات المتزوجات من كويتيين اذ بلغ عددهن هنديتين فقط في عام ١٩٧١ وفي عام ١٩٧٢ اصبح العدد ثلاث هنديات ونرى أن أقل فئة من السكان غير الكويتيين الذين حدث تزاوج بين فتياتها وشبان كويتيين هي قطر ، ففي عام ١٩٧١ لم يحدث أي زواج وفي عام ١٩٧٢ تم زواج واحد فقط .

واذا ما انتقلنا الى ظاهرة زواج الكويتيات من شباب غير كويتيين نرى ان هذه الظاهرة قليلة جدا بسبب القيود التي لا تزال موجودة حتى الآن والتي يفرضها أهل الفتاة ، ومانعتهم الشديدة لها من الزواج بشاب غير كويتي ويتجلى لنا ذلك من دراسة الجدول رقم (١٣) الذي يبين حالات الزواج الكويتية حسب جنسيات الزوج في عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ ومنه نرى ان اكبر عدد من الشباب غير الكويتيين المتزوجين من فتيات كويتيات موجود لدى فئات سكان العراق حيث بلغ عدد العراقيين المتزوجين من كويتيات في عام ١٩٧١ (٩) وازداد هذا العدد الى (٢٠) في عام ١٩٧٢ ثم السعوديون اذ بلغ عدد المتزوجين فيهم من كويتيات عام ١٩٧١ (١٠) ثم يليها فئات السكان الفلسطينيين الذين بلغ عدد المتزوجين من هذه الفئة من كويتيات عام ١٩٧٢ (٩) ، ثم يأتي الساحل وعمان حيث بلغ عدد المتزوجين من هذه الفئة من كويتيات في عام ١٩٧٢ (٨) ثم سوريا حيث بلغ عدد السوريين المتزوجين من كويتيات في عام ١٩٧٢ (٧) سوريين ولا شك ان لدى هذه الفئات ميلا للاستقرار اكثر من غيرها من الفئات التي لم يحدث اختلاط بينها وبين المجتمع الكويتي عن طريق التزاوج لأن الزوج بعد زواجه من كويتية تصبح لديه رغبة في الاستقرار والبقاء والعمل على زيادة افراد عائلته وربما فكر بالحصول على الاقامة الدائمة والتي يصبح الحصول عليها سهلا لزواجه من كويتية .

ومن هنا نستطيع ان نقول ان مظاهر الاستقرار بشكل التزاوج كدليل على التفاعل الاجتماعي هي في صورتها الدنيا ، ولا زالت القيود

جـــدول رقـــم (١٣)

يبين حالات زواج الكويتية حسب جنسيات الزوج في عام ١٩٧١ و ١٩٧٢

جنسيـــة الزوج	١٩٧٢	١٩٧١
كويتي	٢٥٣٩	١٩٤٢
عراقي	٢٠	٩
سعودي	١٦	١٠
اردني وفلسطيني	٩	٥
ســـوري	٧	٢
لبنـــاني	١	١
مصري	٤	٩
بحراني	٢	١
قطري	١	—
عماني	٨	٩
السواحل	٨	٥
دول عربية اخرى	٤	٣
ايراني	١١	—
باكستاني	٢	—
هنـــدي	١	—
دول اسيوية اخرى	١	—
غير مبين	٥	١

جملـــة		٪		٪
كويتي	٢٦٣٩	١٠٠ر٠	١٩٩٨	١٠٠ر٠
غير كويتي	٢٥٣٩	٩٦ر٢	١٩٤٣	٩٧ر٢
	١٠٠	٣ر٨	٥٥	٢ر٨

المصدر : * النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية عام ١٩٧٢، جدول(٣٠).

* المجموعة السنوية لعام ١٩٧٣ ، جدول (٣٢) .

الاجتماعية تحد كثير من الزواج الخارجي اى زواج الكويتية من غير الكويتي او الكويتي من غيرالكويتية ، وان تكوين شريحة سكانية من قوى عاملية وافدة لا يمكن ان يتم في شروط العمل فقط بل لابد ايضا من تفاعل اجتماعي يكسر طوق العزلة ويخلق مجتمعا جديدا تنصهر فيه الفئات السكانية لبناء مجتمع الكويت الحديث .

ثالثا ـ مؤشرات مظاهر الاستقرار ومدى ترابطها :

لقد كان أهم النتائج التي توصلنا اليها من دراسة مظاهر استقرار قوة العمل ان هناك قطاعا من قوة العمل يميل نحو تكوين شريحة سكانية في المجتمع الكويتي وقد كانت مؤشرات الاستقرار قوية في بعض الجوانب وضعيفة في بعضها الآخر كما ان التفاوت بين المؤشرات اظهر تباينا حسب الجنسية وكان لا يمكن لنا اعتمادا على المؤشرات التي درسناها منفردة ان نحدد أى الفئات الاجتماعية والاقليمية اكثر استقرارا (١) ، بل كما نلاحظ دوما ان بعض هذه الفئات يسجل ترتيبا اوليا على مؤشر معين لمظاهر الاستقرار ولا يحتفظ به عند تطبيق مؤشر آخر فمثلا عند دراستنا للجدول رقم (١٤) الذى يتضمن ترتيبا لمدة الاقامة ولحجم الاسرة حسب الجنسيات لعام ١٩٧٠ ، نلاحظ ان امارات الخليج العربي التي احتلت الترتيب الاول في متوسط الاقامة قد احتلت الرابع في متوسط حجم الاسرة ثم نرى ان المملكة العربية السعودية التي جاء ترتيبها الثاني في متوسط مدة الاقامة قد احتلت المرتبة الاولى في متوسط حجم الاسرة وقد كانت الجمهورية اللبنانية وجمهورية اليمن الجنوبية البلدان العربيان اللذان احتفظا بالترتيب نفسه فقد جاءت الجمهورية اللبنانية في المرتبة الثالثة سواء في ترتيب متوسط مدة الاقامة ام في ترتيب متوسط حجم الاسرة وجاءت جمهورية اليمن

١ ـ من الممكن ان نعمد الى وضع قياس لتلك المؤشرات حسب قوتها الاجتماعية ودلالتها لمظاهر الاستقرار اذا ما تبين اهمية ذلك احصائيا او الى ايجاد معامل الترابط بين تلك المؤشرات .

جدول رقم (١٤)

يبين العلاقة بين ترتيب مدة الاقامة وحجم الاسرة الوافدة الى الكويت حسب الجنسيات لعام ١٩٧٠

الجنسية	ترتيب متوسط مدة الاقامة	ترتيب متوسط حجم الاسرة
امارات الخليج	١	٤
المملكة العربية السعودية	٢	١
الجمهورية اللبنانية	٣	٣
الجمهورية العراقية	٤	٥
باكستان	٥	٤
مسقط عمان	٦	٩
الجمهورية العربية اليمنية	٧	١٠
المملكة الاردنية وفلسطين	٧	٢
الهند	٨	٨
سوريا	٩	٦
ايران	١٠	١٢
جمهورية اليمن الجنوبية	١١	١١
جمهورية مصر العربية	١٢	٧
جملة البلاد العربية	٥ر٨	٢ر٥
جملة البلاد غير العربية	٥ر٣	١ر٤
جملة السكان غير الكويتيين	٥ر٧	٢ر٢

الجنوبية في المرتبة الحادية عشرة في ترتيب متوسط مدة الاقامة وترتيب حجم الاسرة على السواء كما نرى ان الجمهورية العراقية التي جاء ترتيبها الرابع في متوسط مدة الاقامة قد اصبحت في المرتبة الخامسة في ترتيب متوسط حجم الاسرة واذا تابعنا قراءة هذا الجدول قد يجيا نرى ان هناك تفاوتا كبيرا

في النسب بين المؤشرين بالنسبة لمسقط وعمان فبعدان كانتا تحتلان المرتبة السادسة في ترتيب متوسط مدة الاقامة اصبحتا تحتلان المرتبة التاسعة في ترتيب متوسط حجم الاسرة ، وكذلك الحال بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية فبعد ان احتلت المرتبة السابعة في ترتيب مدة الاقامة جاءت في المرتبة العاشرة في ترتيب متوسط حجم الاسرة .

وتأسيسا على ذلك كان لابد لنا من وضع جدول بين تلك المؤشرات مجتمعة لنقرر بشكل اولي وعام أى الفئات تظهر ميلا للاستقرار اكثر من غيرها معتمدين في ذلك على ترتيبها في سلم الاقامة وحجم الاسرة ونسبة الجنس .

ويوضح الجدول رقم (١٤) اضافة الى ماسبق واشرنا اليه ان المملكة الاردنية وفلسطين اللتين كانتا قد احتلتا المرتبة السابعة في ترتيب متوسط مدة الاقامة اصبحتا في المرتبة الثانية في ترتيب متوسط حجم الاسرة ولعل السبب في هذا التفاوت بالنسبة لهذه الفئة واحتلالها المراتب الاولى في حجم الاسرة يعود الى الهجرة السكانية الواسعة التي تدفقت على الكويت بعد عام ١٩٦٧ حيث جاء منها اعداد كبيرة من المهاجرين مع عائلاتهم واخذت تستقر في الكويت وتكون فئة سكانية متوازنة بعض الشيء كما يلاحظ من الجدول نفسه ايضا ان ايران اظهرت ترتيبا متأخرا بالنسبة لكل من متوسط مدة الاقامة وحجم الاسرة فهي تحتل المرتبة العاشرة في ترتيب متوسط الاقامة والمرتبة الثانية عشرة في ترتيب متوسط حجم الاسرة اى ان هناك تقاربا كبيرا بين النسب وهي في الوقت نفسه ضئيلة على المؤشرين المذكورين .

واذا نظرنا الى الجدولين (١٥ ، ١٦) اللذين يتضمنان توازنا بين مدة الاقامة وحجم الاسرة وترتيب نسبة الجنس مبتدئين مرة بالترتيب حسب مدة الاقامة جدول رقم (١٥) ومرة بالترتيب حسب حجم الاسرة جدول رقم (١٦)

جدول رقم (١٥)

العلاقة بين مدة الاقامة وحجم الاسرة ونسبة الجنس حسب الجنسيات

لعـــام ١٩٧٠

الجنسية	ترتيب مدة الاقامة	ترتيب حجم الاسرة	ترتيب نسبة الذكور الى الاناث
امـارات الخليج	١	٤	٨
المملكة العربية السعودية	٢	١	٢
الجمهورية اللبنانية	٣	٣	٣
الجمهورية العراقية	٤	٥	٥
باكستان	٥	٤	٨
مسقط وعمان	٦	٩	٩
الجمهورية العربية اليمنية	٧	١٠	١٠
المملكة الاردنية الهاشمية وفلسطين	٧	٢	١
الهند	٨	٨	٦
سوريـــا	٩	٦	٧
ايران	١٠	١٢	١١
جمهورية اليمن الجنوبيـة	١١	١١	١٢
جمهورية مصر العربيـة	١٢	٧	٤
جملة البلاد العربية	٨ر٥	٥ر٢	١٢٠
جملة البلاد غير العربية	٣ر٥	٤ر١	٣١٨
جملة السكان غير الكويتيين	٧ر٥	٢ر٢	١٣٢

جدول رقم (١٦)

العلاقة بين مدة الاقامة وحجم الاسرة ونسبة الذكور الى الاناث استنادا الى ترتيب حجم الاسرة حسب الجنسيات (عام ١٩٧٠)

الجنسية	حجم الاسرة		نسبة ذ/ن ×١٠٠		مدة الاقامة	
	المتوسط	الترتيب	النسبة	الترتيب	المتوسط	الترتيب
السعودية	٣ر٧	(١)	١٢٤	(٢)	٧ر٤	(٢)
الاردن وفلسطين	٣ر٥	(٢)	١١٨	(١)	٥ر٧	(٧)
لبنان	٣ر٠	(٣)	١٢٦	(٣)	٦ر٩	(٣)
امارات الخليج	٢ر٤	(٤)	١٧٩	(٨)	٧ر٩	(١)
الباكستان	٢ر٤	(٤)	١٧٩	(٨)	٦ر٥	(٥)
العراق	٢ر٢	(٥)	١٥٢	(٥)	٦ر٦	(٤)
سوريا	٢ر١	(٦)	١٧١	(٧)	٥ر٠	(٩)
جمهورية مصر العربية	١ر٧	(٧)	١٣٣	(٤)	٣ر٦	(٨)
الهند	١ر٦	(٨)	١٥٤	(٦)	٥ر٤	
مسقط وعمان	١ر٤	(٩)	٥٥٥	(٩)	٦ر٣	(٦)
اليمن الشمالي	١ر٣	(١٠)	٦٠١	(١٠)	٥ر٧	(٧)
اليمن الجنوبي	١ر٢	(١١)	١٢٥	(١٢)	٤ر٧	(١١)
ايران	١ر٢	(١٢)	٩٩١	(١١)	٤ر٨	(١٠)
جملة البلاد العربية	٢ر٥	—	١٢٠	—	٥ر١٨	—
جملة البلاد غير العربية	١ر٤	—	٣١٨	—	٥ر٣	—
جملة السكان غير الكويتيين	٢ر٢	—	١٣٢	—	٥ر٧	—

نرى ان امارات الخليج العربي التي احتلت المرتبة الاولى في ترتيب متوسط مدة الاقامة المرتبة الرابعة في ترتيب متوسط حجم الاسرة اصبح ترتيبها الثامن في ترتيب نسبة الجنس وهي نسب متفاوته الى درجة كبيرة وقد اظهرت المملكة العربية السعودية ولبنان تقاربا في الترتيب على المؤشرات الثلاثة فنرى ان المملكة العربية السعودية التي جاءت في المرتبة الثانية من حيث ترتيب مدة الاقامتوا حتلت المرتبة الاولى في ترتيب حجم الاسرة قد اصبحت في المرتبة الثانية في ترتيب نسبة الجنس ، واذا انتقلنا الى الجمهورية اللبنانية نرى انها دائما هي البد الوحيد الذى يحتفظ بنسب يماثل بعضها بعضا في المؤشرات الثلاثة فبعد ان جاء ترتيبها الثالث في ترتيب متوسط مدة الاقامة وترتيب متوسط حجم الاسرى نرى انها اصبحت في المرتبة الثالثة ايضا في ترتيب نسبة الجنس . وبالنسبة للعراق الذى جاء ترتيبه في المرتبة الرابعة في متوسط مدة الاقامة وفي المرتبة الخامسة في ترتيب حجم الاسرة اصبح ترتيبه الخامس في نسبة الجنس ، وهذه النسب كذلك متقاربة بعضها من بعض وبخاصة على مؤشرى حجم الاسرة ونسبة الجنس ثم نرى ان المملكة الاردنية وفلسطين اللتان جاء ترتيبهما السابع في مدة الاقامة قد احتلتا المرتبة الاولى في ترتيب نسبة الجنس وهو يقارب الترتيب الذى احتلتاه بالنسبة لترتيب حجم الاسرة ، بينما نلاحظ ان ايران قد اصبح ترتيبها الحادى عشر في نسبة الجنس بينما كان ترتيبها الثاني عشر في متوسط حجم الاسرة والعاشر في متوسط مدة الاقامة اى ان الترتيب متأخر جدا على المؤشرات الثلاثة وتماثلها في هذه الحالة جمهورية اليمن الجنوبية التي احتلت المرتبة الثانية عشرة في ترتيب نسبة الجنس بينما كانت تحتل المرتبة الحادية عشرة في ترتيب متوسط حجم الاسرة والحادية عشرة في ترتيب مدة الاقامة ، وهنى كذلك نسبة متقاربة وضئيلة على المؤشرات الثلاثة الاتية الذكر .

ونستطيع ان نستخلص مما سبق النتائج التالية :

١) لقد كانت لبنان والمملكة العربية السعودية من الدول العربية القليلة التي حافظت على ترتيبها المتقدم بالنسبة لمظاهر الاستقرار.

٢) لقد اظهرت ايران واليمن الجنوبي اقل مظاهر الاستقرار فجاء ترتيبهما الاخير على تلك المؤشرات (١)

٣) ان التناسق بين ترتيب الدول كان كبيرا على مؤشرى حجم الاسرة ونسبة الجنس ، وقد تطابقت تلك الرتب في حالات الاردن وفلسطين وسقط وعمان والجمهورية العربية اليمنية وايران ويدل ذلك التناسق على ترابط بين المؤشرين المذكورين .

---

١ — من المفيد ان نؤكد هنا ان ترتيب مظاهر الاستقرار يشمل العناصر المسجلة فعلا لدى مراكز الاحصاء والتي تعكس نفسها في التعدادات الرسمية دون الارقام الاخرى المسجلة رسميا .

ـ الفصل الثانـــــــــي ـ

الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعوامل استقرار قوة العمل الوافدة

Damascus University

الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعوامل استقرار قوة العمل الوافدة :

يحلل هذا الفصل الاتجاهات الاساسية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال دراسة تطور بعض النشاطات الحيوية مثل التجارة والصناعة والتعليم والاسكان والخدمات الصحية حيث درسنا في فصل سابق السكان وأحوالهم وقوة العمل ومناشطها ومظاهر استقرار قوة العمل الوافدة وعوامله فكان بالامكان اعتمادا على ذلك ان نحدد تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في حجم القوى العاملة بالكويت ، ثم انتقلنا بعدها الى دراسة انعكاس تلك التطورات على حجم السكان وقوة العمل المحلية والوافدة وارتباطها بمظاهر استقرار قوة العمل الوافدة وعوامله .

اولا ـ الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في حجم القوى العاملة :

ان البحث في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الكويت يتطلب دراسة مرحلتين اساسيتين نعتقد بأنهما متميزتين اقتصاديا واجتماعيا هما مرحلة ماقبل تسويق النفط وتصديره في عام ١٩٤٦ وما بعد ذلك ، والتمييز بين المرحلتين ضروري ليس فقط من الوجهة التحليلية بل ايضا من الوجهة العملية وبخاصة في مدى حاجة المجتمع واستيعابه الى القوة العاملة في هاتين المرحلتين .

فالمجتمع الكويتي قبل تسويق النفط يتصف بأنه مجتمع قبلي زراعي تجاري ترتبط الحياة فيه ارتباطا وثيقا بالبحر ، فاقتصادياته كانت تقوم على الغوص لصيد اللؤلؤ والنقل البحري وبناء السفن الشراعية والتجارة مع صناعات محدودة جدا . وتبعا لذلك فأن القدرة الاستيعابية للمجتمع من القوى العاملة في ذلك الوقت كانت محدودة بالخلايا الاقتصادية المنتشرة فيه فكان هناك شبه تكافؤ أوتوازن بين النشاطات الاقتصادية والاحتياجات من القوى العاملة ، غير ان اكتشاف

البترول وتسويقه في عام ١٩٤٦ غير الموقف الاقتصادي تغييرا مفاجئا فأحدث فائضا في الدخل القومي بصورة لم يشهدها المجتمع من قبل ، الامر الذي مكن من انشاء مشاريع اقتصادية جديدة لا ترتبط في اغلبها بالخلايا الاقتصادية السابقة وطبيعي ان هذه النشاطات (الوافدة) احتاجت الى قوى عاملة وافدة فالاجور المغرية والاستقرار السياسي وامكانية التوظف مع التمتع بالخدمات الاجتماعية كانت من أهم العوامل التي عملت على جذب الوافدين الى هذه المنطقة بالاضافة الى عوامل أخرى خاصة بالمناطق التي وفد العاملون منها واستمرت الهجرة الى الكويت وبشكل متزايد حتى بلغت ذروتها في سنوات مابعد حرب ١٩٦٧ فأصبحت القوى العاملة الوافدة اكثر من الطاقة الاستيعابية للنشاطات القائمة هذا المنحى في الموازنة بين قوة العمل واحتياجات النشاط الاقتصادي والاجتماعي بدأ يتغير في الآونة الاخيرة مما استلزم ايجاد صيغ اقتصادية واجتماعية معينة جديدة لتحقيق التوازن بين القوى العاملة الوافدة والنشاطات الاقتصادية المتزايدة وحتى تتضح هذه الصورة بأبعادها الحقيقية فسوف نعكف على دراسة المرحلتين السابقتين مع الاهتمام دوما بمدى استيعاب المجتمع وحاجته من القوة العاملة .

آ ـ المجتمع الكويتي قبل اكتشاف النفط :

تشير الاحصاءات حول المجتمع الكويتي بقطاعاته السكانية ونشاطاته الاقتصادية الى أن عدد السكان في عام (١٩٣٧) لم يتجاوز (٧٥٠٠٠) نسمة (١) تتوزع نشاطاتهم بشكل اساسي حول الغوص لصيد اللؤلؤ والنشاط البحري المتمثل بالنقل وبناء السفن الشراعية والتجارة وكانت تلك النشاطات تمتص القسم الاكبر من القوى العاملة في الكويت والتي قدرت بـ (٨٠٠ الى ١٠٠٠٠) رجل (٢)

١ ـ حسن الابراهيم ، الكويت دراسة سياسية مؤسسة سجل العرب الكويت ص ١٣٤
٢ ـ نفس المرجع السابق ص ١٠٩ .

وقد ذهبت احدى التقديرات الى أن عملية البحث عن اللؤلؤ واصطياده شغلت حوالي (٨٠٠٠٠) نسمة من سكان المجتمع في مطلع القرن الحالي يستخدمون في عملية الانتاج اكثر من (٨٥٠) مركبا (٣) .

وكان الانتاج منظما تنظيما حرفيا من حيث علاقاته بنظام الطوائف والاصناف فالغوص مثلا وهو من الحرف الرئيسية في المجتمع كان يقوم على ثلاث مراتب هي :

١ــ مرتبة النواخذة : وهم قباطنة مراكب الغوص والعارفون لاسرار المهنة وخاصة مناطق اللؤلؤ والمالكون لسفن الغوص فهم عمال وأرباب عمل في آن واحد .

٢ــ مرتبة البحارة : وتضم الغواصين والسيوب والرضافة ، وهم الذين يقومون بالانتاج فالغواصون يغوصون لصيد اللؤلؤ والسيوب يساعدونهم بسحبهم من الماء والرضافة يساعدون السيوب .(١)

٣ــ مرتبة الشابين : وهم الصبيان الذين يرافقون المراكب لتعلم الحرفة والقيام ببعض الخدمات . (٢)

وقد سيطر الطواشون في مرحلة لاحقة على تجارة اللؤلؤ وتحول أسطول الغوص الى اسطول تجاري ينقل اللؤلؤ الى العالم الخارجي وبظهور فئة الطواشين تبلور وجود الرأسمال التجاري الكويتي في قلب المجتمع القبلي ، غير ان هذا الجنين لم يستكمل نموه الطبيعي لعجزه عن مناقشة اللؤلؤ المولد الياباني في الاسواق العالمية والمحلية فهبطت قيمته وانحسر النشاط الاقتصادي في الكويت بتدهور احد أعمدة نشاطاته (٣) واستمر ذلك الانحسار حتى استثمار النفط وفي

١ــ فوزي قدري اضواء على تاريخ الكويت ، دار الكاتب العربي (ص ١٢٤)

٢ــ امين عزالدين ، عمال الكويت في اللؤلؤ الى البترول (الفصل الاول)

٣ــ سيف مرزوق الشملان من تاريخ الكويت ، مطبعة نهضة مصر القاهرة ١٩٥٩

اثناء ذلك تحولت سفن الغوص الى سفن تجارية تنقل البضائع والسلع بين موانئ آسيا وافريقيا ، وكانت معظم العلاقات التجارية هي بين الهند والعـــراق(١) وقد مكن موقع الكويت الجغرافي ومهارة الكويتيين في الشجارة من التعويض بعض الشيء عن الخسارة الكبيرة في هبوط قيمة اللؤلؤ في الاسواق العالمية وقد اتجه نتيجة لذلك عدد من الكويتيين الى صناعة السفن والشباك وهي صناعات ترتبـــط الى حد بعيد بالبيئة التي تركت طابعها المميز على المجتمع الكويتي .

١ــ النشاط الصناعي في الكويت :

لا يوجد للصناعة في الكويت تاريخ متصل ومستمر فالمشتغلون بالحدادة والنجارة والبناء تلقوا معرفتهم بالممارسة لهذه الحرفة وهي ممارسة بقيت فـــي نطاق الجيل الذي يمتهنها كما انه لم تتطور تلك الخلايا الصناعية تطورا طبيعيا الى خلايا اكثر تعقيدا اذ انها لم تتعد المحور الاصلي لها الا وهو صناعة السفن الشراعية والشباك (٢) والسبب في ذلك يعود الى مجموعة من العوامل اهمها عـدم توفر المواد الاولية اللازمة لانشاء الصناعة ولغياب المؤسسات الاقتصادية التـــي ترعاها اضف الى ذلك ان القيم الاجتماعية السائدة في المرحلة التقليدية لم تكن لتشجع على انخراط الافراد في حرف ومهن اقتصادية ترتبط بالاعمال اليدوية فالمهن لغويا تشتق من المهانة والحرفة أسلوب التحايل والخداع لكسب العيش(٣)

ويمكن تقسيم الصناعات المتواجد في الكويت الى صناعات قديمة قدم الكويـــت والى صناعات مستحدثة وصناعات لا تزال على الطرق البدائية (٤) .

١ــ يوسف بن عيسى القناعي ، صفحات من تاريخ الكويت ، مطبعة حكومة الكويت الكويت ، ص٥٩ .

٢ــ عبد الله الحاتم من هنا بدأت الكويت المطبعة العمومية دمشق ص١٢٨ــ١٣٠

٣ــ من نقاش دار في ندوة ازمة التطور الحضاري في الكويت ١٩٧٤ .

٤ــ عبد الله الحاتم من هنا بدأت الكويت المطبعة العمومية دمشق ص٤٧ــ٧٥

فأقدم صناعة في الكويت هي صناعة الادوات الحديدية من مسامير وآلات الهدم والبناء بالاضافة الى الادوات اللازمة لبناء السفن وقد كان لهذه الصناعة شأن كبير في حياة الكويت باعتبار ان التجارة البحرية كانت عماد النشاط الاقتصادي فيها ، وقد اقلع اصحاب هذه الصناعات عنها بسبب مزاحمة البضائع الأجنبية لها ويلي تلك الصناعة في المرتبة من حيث القدم والاهمية ، صناعة النحاس وخاصة للادوات المنزلية وهذه الصناعة كانت تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتصدر بعض منتجاتها الى البلاد المجاورة كما أن تطور الكويت الاجتماعي والاقتصادي (١) اقتضى الى قيام بعض اعمال جديدة لم يكن للكويت سابق علم بها وخاصة في شؤون الكهرباء ورصف الطرق وانتاج بعض الصناعات الضرورية لانشاء المباني الحديثة .

اما بالنسبة للخدمات الصناعية التي يحتاج اليها السكان في الكويت فقد كانت محدودة جدا فالكهرباء مثلا ، بدأت في مدينة الكويت سنة (١٩٣٤) وتولتها آنذاك شركة أهلية وكان انتاجها محدودا ، اذ كان مجموع القوة المنتجة لا تزيد عن (٣٠) كيلوات ولم يزد عدد المستهلكين عن (٦٠) مستهلكا وحين توسعت الشركة في اعمالها ، زاد عدد المستهلكين الى ٧٠٠ مشترك في بداية الحرب العالمية الثانية (٢) .

وقد دخل اول تيار كهربائي المنازل في الكويت في ١/٤/١٩٣٤ (٣) ومن بعد هذه المرحلة زاد النشاط الصناعي فيها وأخذ يمتص عددا اكثر من قبل القوة العاملة في البلاد وتجلى اثر ذلك بصورة واضحة على النشاط المالي في الكويت حيث تأسست اول شركة للنقل والتنزيل (٤) في سنة ١٩٣٧ وافتتح اول بنك في الكويت في عام ١٩٤٢ وهو فرع من البنك الشاهي البريطاني المؤسس في لندن عام ١٩٨٩ (٥)

١ ـ ابراهيم عبده ، دولة الكويت الحديثة مؤسسة سجل العرب ، الكويت ص ٤٩
٢ ـ يوسف بن عيسى القناعي صفحات من تاريخ الكويت مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٨
٣ ـ ابراهيم عبده ، دولة الكويت الحديثة مؤسسة سجل العرب الكويت ص ١٠٢
٤ ـ عبد الله الخاتم من هنا بدأت الكويت المطبعة العمومية دمشق ص ٣٨٣

وهكذا يعتبر تطورا للنشاط المالي الذى كان سائدا في عهد التجارة والغوص عن اللؤلؤ واستدانا له ، حيث كان التجار يعتمدون على نظام الاستدانة الذى كان يبتلع اغلب ارباح البحارة ، ان الاستدانة من الامور المألوفة في حياة الملاحة في الكويت فالبحارة مدينون للربابنة والربابنة للتجار والتجار لمن هم اعلى منهم ، يعتمد الجميع على مبدأ التسليف المشبع الآن في المصارف على شكل اوضح ، وهذا يعطينا فكرة عن مدى تطور النشاط المالي في الكويت قبل اكتشاف النفط وتوفر الفوائض المالية امتدادا يصل الى مرحلة الغوص لصيد اللؤلؤ وتسويقه الى الخارج (١) .

واذا انتقلنا من النشاط الصناعي الى النشاط الزراعي وتربية الماشية وصيد الاسماك نرى ان هذه النشاطات لا تغطي الا قسما ضئيلا جدا من اقتصاديات الكويت ولا تمثل الا جزءا صغيرا من القوة العاملة في المجال الاقتصادى للمجتمع الكويتي .

٢ ـ الخدمات الاجتماعية :

من المعلوم ان لكل مرحلة تطور اقتصادى نشاطات اجتماعية تعمل على تزويد من يعمل بالنشاط الاقتصادى بأسباب البقاء والاستمرار ومن هنا يصبح الجانب الاجتماعي الجزء المتمم لعملية الانتاج بل هو وعاؤها الذى يحويها .

وقد ارتبطت النشاطات الاجتماعية في الكويت في المرحلة التقليدية بالنظام الحرفي فعملت على سد احتياجاته ومتطلباته فقد كان التعليم مثلا يرتبط باشد الارتباطات بمتطلبات حساب الغوص وقطع المسافات وتنظيم الفاتورة حساب اللؤلؤ

١ ـ قدرى قلعجي اضواء على تاريخ الكويت ـ دار الكاتب العربي ص ٤٨

وتسجيل اسماء المشترين والبائعين الى جانب الوقوف على تعاليم الشريعة الاسلامية وكان يتم ذلك عن طريق المطوع (المعلم) في الكتاب بالطرق التقليدية المعهودة .

وقد انشئت أول مدرسة في الكويت على النمط الحديث في عام (١٩١٢) (١) شارك فيها بعض المدرسين من ابناء البلاد العربية واذا رجعنا الى الاحصائيات نرى ان عدد المدارس في الكويت مابين سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ كان مدرستين ابتدائيتين للبنين وكان عدد المدرسين مابين عام ٣٦-١٩٣٧ (٢٩) تسعة وعشرين مدرسا وعدد التلاميذ (٢) ٦٠٠ تلميذ وكانت ميزانية التعليم عام ١٩٤٢ (١٢٩٫٣١) دينارا وقد تمت اول بعثه علمية طلابية للدراسة خارج الكويت عام ١٣٤٣ هـ الى العراق للالتحاق في مدارسها (٣) .

وقد تأثر التعليم بالوضع الاقتصادى ابان الازمة العالمية الاقتصادية التي استمرت من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦) فأثر على تطوره (٤) ولما زالت هذه الازمة وبدأ الرخاء يعود الى الكويت مرة اخرى واشتد اتصالها التجارى بالهند والبلاد

١ ـ ابراهيم عبدو دولة الكويت الحديثة مؤسسة سجل العرب ص ٢٥/٢٦/٢٧ ذكرت ايضا في كتاب من هنا بدأت الكويت (عبد الله الحاتم) ص ١٦٦-١٦٧-١٦٨

٢ ـ ابراهيم عبدو دولة الكويت الحديثة مؤسسة سجل العرب الكويت ص ٢٨-٢٩

٣ ـ عبد الله الحاتم من هنا بدأ الكويت المطبعة العمومية دمشق ص ٢٥١ . ذكرت ايضا في كتاب من تاريخ الكويت (سيف مرزوق الشملان) ١٩٠٩ مطبعة النهضة القاهرة ص ٢٠٣ .

٤ ـ ابراهيم عبد ، دولة الكويت الحديثة مؤسسة سجل العرب الكويت ص ٢٥/٢٦/٢٧ .

المجاورة ، عاد التجار واتفقوا على النهوض بالتعليم فاقترحوا فرض ضريبة لذلك فاستجابت لها حكومتهم ثم تألف بعد ذلك أول مجلس للتعليم بالكويت واستخدم هذا المجلس أول بعثة عربية للتعليم .

اما النشاطات الادبية فكانت ضعيفة جدا حيث تأسس اول مكتبة اهلية[1] في عهد الشيخ مبارك الصباح في سنة ١٩١٣ ثم قام جماعة من الكويتيين وعلى رأسهم الشيخ القناعي بتأسيس المكتبة الاهلية[2] ثم تأسست دار المعارف وضمت المكتبة الاهلية اليها واصبحت تشمل مكتب المعارف واول مكتبة خاصة بناها الشيخ ناصر ابن مبارك الصباح وهي تحوى على ثلاثة آلاف كتاب ، كما أسست مكتبة لبيع الكتب والادوات الكتابية وسميت المكتبة الوطنية في عهد الشيخ احمد الجابر وتأسس أول نادٍ ادبي في الكويت سنة ١٩٢٤[3] اما بالنسبة للنشاطات الاجتماعية الاخرى كالجمعيات والنوادى فلم يكن هناك شيء يذكر بالنسبة لتاريخ الكويت قبل اكتشاف النفط وكانت اول جمعية خيرية قد تأسست في سنة ١٣٣١ هـ[4] .

٣ـ الخدمات الصحية :

لقد كان مستوى الخدمات الصحية في الكويت سيئا للغاية فحتى عام ١٩٥٠ لم يكن هناك سوى صيدلي واحد يعاونه بعض المساعدين[5] وفي ذلك العام اتسع قسم الصيدلة واصبح كل مستشفى او مركز صحي مزودا بصيدلية أو أكثر.

٢ـ سيف مرزوق الشملان من تاريخ الكويت مطبعة نهضة مصر القاهرة ص ٢٠٢

٣ـ عبدالله الحاتم من هنا بدأت الكويت مطبعة العمومية دمشق ص ٣١ .

٣ـ نفس المرجع السابق ص ٥٢ .

٤ـ عبدالله الحاتم من هنا بدأت الكويت المطبعة العمومية دمشق ص ١٥٢ .

٥ ـ حسن ابراهيم الكويت دراسة سياسية ، دارالهنا للنشر بيروت دارالبيان للنشر الكويت ١٩٧٢ ص ١٢٤ .

كما أن اول مستشفى تم تأسيسه كان في عام ١٩١١ (١) وفي عام ١٩٢٤ سجلت الارسالية (٢) بأن حوالي ٥٠٠ شخص قد عولجوا وأن حوالي ١٠٠ عملية جراحية قد اجريت وفي عام ١٩١٧ أسست مستشفى خاصة بالنساء (٣).

٤ـ النظام الاداري :

لقد كان النشاط الاداري منسجما مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الكويتي فلم تكن الكويت تعرف نظاما اداريا منظما وكانت شؤون البلاد تدار بشكل مباشر من الشيوخ والامراء وبوساطة مجالس شورى وفي عام ١٩٣٨ وجدت بعض دوائر حكومية يمكن اعتبارها نواة التركيب الاداري الحديث في الكويت (٤) فلم يكن هناك وزارات بالمعنى الحديث وانما بعض الادارات وتعتبر وزارة الجمارك (٥) والموانيء أقدم الوزارات في تاريخ الكويت فقد اسست في عهد الشيخ مبارك الصباح منذ اكثر من ستين سنة وكانت انذاك نواة ادارية صغيرة وفي اواخر عهد الامير جابر المبارك الصباح تم الاتفاق على تأسيس اول دائرة للبريد في الكويت فتأسست هذه الدائرة المتفرعة من دائرة البريد والبرق الهندية وفي عام ١٩١٢ بدلت بدائرة بريد عراقية (٦) كما ان هناك بعض المحاكم انشئت بالمعنى الصحيح عام ١٩٥٨ واخذت تتدرج في الاتساع والزيادة مع تعقد مشكلات الحياة ونتيجة نزوح كثير من ابناء البلاد العربية المجاورة الى الكويت .

١ـ الدكتور ابراهيم عبده ، دولة الكويت الحديثة ، مؤسسة سجل العرب الكويت ص ٧٦ .
٢ـ عبد الله الحاتم من هنا بدأت الكويت المطبعة العمومية دمشق ص ١٠٥
٣ـ نفس المرجع السابق ص ١٠٨
٤ـ حسن ابراهيم الكويت دراسة سياسية ـ دار الهنا للنشر ـ بيروت ـ دار البيان للنشر ـ الكويت عام ١٩٧٢ ص ١٤٦
٥ ـ عبد الله الحاتم ـ من هنا بدأت الكويت ـ المطبعة العمومية ـ دمشق
٦ـ ابراهيم عبده ـ دولة الكويت الحديثة ـ مؤسسة سجل العرب الكويت ص ١٤

ماتقدم نستطيع ان نوجز الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الكويتي قبل تصدير النفط في عام ١٩٤٦ بما يلي :

اولا ـ ان المجتمع الكويتي في المرحلة التقليدية مجتمع قبلي تجاري في الدرجة الاولى .

ثانيا ـ لقد كان التعليم الحرفي اساس المجتمع مع اعماله التجارية التي تشابكت معه وقد نقول انها ولدت منه .

ثالثا ـ لقد شهد المجتمع الكويتي نشاطا ماليا رافق التطور الحضاري فخدمات البنوك والمصارف في المعنى الحديث لها جذور عميقة في المجتمع الكويتي . وقد برهن الرأسمال التجاري الكويتي على مرونته في الحركة من نشاط اقتصادي الى نشاط آخر وبخاصة خلال مراحل الكساد .

رابعا ـ لقد كانت القوى العاملة الوافدة الى الكويت ، مع قلتها ، تعمل جنبا الى جنب مع الكويتيين في اعمال التجارة والغوص لصيد اللؤلؤ .

خامسا ـ ان مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية كان محدودا جدا وتأثر الى حد كبير بالاطر السابقة .

سادسا ـ لقد كانت المرافق ووسائل الاتصال الداخلية والخارجية في حدودها الدنيا ، وباتت تشكل عنق الزجاجة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الكويتي .

ب ـ المجتمع الكويتي والاقتصاد النفطي :

لقد ادى تسويق النفط في عام ١٩٤٦ والزيادة الهائلة في انتاجه في اوائل الخمسينات الى حدوث تغييرات جذرية وتحولات اساسية في الاقتصاد الكويتي وأول

هذه التحولات هو اعتماد الاقتصاد القومي اعتمادا كليا على عائدات النفط فشكلت ايراداته وعائدات استثماراته المصدر الهام لواردات الميزانية الحكومية من العملة الاجنبية في البلاد ، ويلاحظ من تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير[1] بهذا الصدد عام ١٩٤٦ و١٩٤٩ بلغت عائدات النفط (١٤) مليون دولار وحقق قفزة نوعية في عام ١٩٥١ حيث بلغت العائدات (١٦٫٨) مليون دولار وفي عام ١٩٥٢ بلغت (٢٨١٫٧) وقفزت الى (٣٠٧٫٩) مليون دولار في عام ١٩٥٧ الى ان بلغت في عام ١٩٦٢ (٤٨٤٫٤) مليون (١) دولار .

وتحصل الحكومة الكمبيتية على عائدات النفط بالعملات الاجنبية مما يسمح لها بتوظيف نسب منها في الخارج وتحويل معظم الباقي من عائدات النفط الى عملة محلية بوساطة الجهاز المصرفي تنفقه الحكومة محليا في المشاريع الانمائية التي تقوم بها في شراء الاراضي من القطاع الخاص ، كما ويستخدم النقد الاجنبي في تحويل الواردات وتحويل الرساميل الى الخارج مما يسهل عملية التجارة الى حد بعيد .

ولقد كان اولى المهام الاساسية التي وضعتها الدولة في برامجها بعد توفر رأس المال الفائض بناء الاساس المادي للمجتمع الحديث فاتجهها الاهتمام الى انشاء المدارس والمشافي وربط المجتمع بشبكة خطوط داخلية وخارجية ، سلكية ولاسلكية ، وانشاء الموانيء ومطار يربط الكويت بالعالم الخارجي ، ثم عمدت الدولة الى تنظيم الجهاز الاداري وتطويره وتوفير الخدمات الاجتماعية المناسبة للسكان ، او باختصار بناء ما يسمى عادة بالقاعدة الاساسية فقد تم خلال اعوام

---

١ ــ تقرير البعثتين اللتين نظمهما البنك الدولي للانشاء والتعمير حول التنمية الاقتصادية في الكويت (ترجمة الدكتور صلاح الدين الدباغ) صفحة ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ .

مابين ٥٣ – ١٩٥٦ رصف طرق بلغت مساحتها اكثرمن (٢٠٠٠ر٧٣ر٢) مترا مربعا ومنذ ذلك التاريخ تقوم وزارة الاشغال برصف طرق بلغ مجموعها في عام ١٩٦٧ حوالي (٩) ملايين مترا مربعا غطت الفترة مابين ٥٧–١٩٦٧ فقط ومن عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٣ تم رصف حوالي (٦) ملايين مترا مربعا من الطرق اضافة الى ماذكر وعلى هذا تكون مساحة الطرق المرصوفة في دولة الكويت من عام ٥٣–١٩٧٣ ما يقارب من (٢٠) مليون مترا مربعا (١)

وبالاضافة الى بناء تلك الشبكة من المواصلات فقد تم انجاز مشاريع هامة تمتد من انشاء ميناء الكويت في عام ١٩٦٠ الى المطار الدولي عام ١٩٦٨ كما تم بناء المشافي والمصحات والمصارف والبنوك والاندية وغيرذلك من الخدمات الاجتماعية ، فبلغت قيمة ما أنفق على بعض المشاريع الهامة خلال اعوام ٦٠ – ١٩٦٩ حوالي (٥٠) مليون دينار كويتي ، كما ازداد عدد المدارس فبلغ عدد المدارس التي شيدت حتى عام ١٩٦٥ اكثر من ٥٠ مدرسة تشمل المدارس الحكومية ورياض الاطفال والمعاهد المهنية والتعليم الصناعي والتجاري وقد ارتفع هذا العدد الى ٢٧٣ مدرسة في عام ٧٢/٧٣ .

وازداد عدد الطلاب في المدارس الحكومية من (٣٦٢٥) في عام ١٩٤٦ الى (٥٢٤٠) طالبا في عام ١٩٥٠ وبلغ مجموع الطلاب في عام ١٩٥٦ (٢٠٣٠٢) طالب وصاحب ازدياد عدد الطلاب ازدياد عدد المدرسين فارتفع من ٢٤ مدرسا عام ١٩٤٦ الى ٢٢٢ مدرسا عام ١٩٥٠ وفي عام ١٩٥٦ بلغ المجموع (١١٦٠) مدرسا وانتشرت المدارس الاهلية / العربية والاجنبية فبلغ عددها في عام ١٩٧٢ ١٩٦٨ (٢٧) مدرسة وقفز هذا العدد في عام ١٩٧٠ الى ٦٣ مدرسة عربية واجنبية

---

١ – وزارة الاشغال العامة – ادارة المشاريع الكبرى ومشاريعها ص (٩)
٢ – دولة الكويت – المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٣ ، الكويت

وامتد نطاق الخدمات في مجال التعليم الى بناء المعاهد العربية والاجنبية حيث ازداد عدد هذه المعاهد من (٨) معاهد عام ٦٧-١٩٦٨ الى (١٧) معهدا عام ١٩٧٣

كما تطورت الخدمات الصحية تطورا كبيرا فقد تم انشاء اكثر من (١٢٥) وحدة صحية ومستشفى الى ٢٢١ وحدة صحية تشتمل على المصحات وعيادات الاسنان ومراكز رعاية الامومة ومراكز الصحة الوقائية وعيادات المدارس وفي عام ١٩٦٧ تم انشاء (٣٠٥) وحدات صحية ، وبلغ مجموع الوحدات الصحية التي انشئت من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧١ (١٥٧٢) وحدة صحية (١)

وفي نطاق الخدمات الاجتماعية ايضا تم تشييد اكثر من (٧٦) مسجدا بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٧٣ ولا يزال (١٥) مسجدا قيد التنفيذ هذا وقد بلغ عدد رخص البناء التي صدرت في عام ١٩٦٤ (٣٠٧٧) رخصة بناء وقفز عدد هذه الرخص في عام ١٩٦٧ الى (٦٢٧١) رخصة بناء وقد بلغ مجموع الرخص التي صدرت من الدولة من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٢ (٤٤٣٨٩) رخصة بناء (٢)

كما امتد بناء الخدمات الى انشاء بيوت لذوى الدخل المحدود فتم انشاء ٢٢ منزلا ومن عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٢ تم انشاء ٣٢٥٤ منزلا ومنذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٣ تم بناء ٧٣٦٦ منزلا أى أنه تم انشاء اكثر من (١٠٠٠٠) منزلا في غضون اقل من ٢٠ عاما .

وقد رافق الاستثمار الداخلي في أعمال الانشاء والتعمير نشاط تجارى كبير فتحول قسم كبير من الرأسمال التجارى من النقل البحرى الى استثمارات في أعمال المقاولات والالتزام وتأمين استيراد البضائع والمعدات التي يحتاج اليها المجتمع

١ - دولة الكويت - المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٣ .
٢ - المصدر السابق .

الحديث ولم تقتصر اعمال الرأسمال التجاري في السوق المحلية بل تعدى ذلك الى المناطق المجاورة العربية منها والاجنبية .

وقد أفاد التجار افادة كبيرة من خبراتهم الماضية في اعمال المصارف فأخذوا بالوسائل الحديثة في ميادين الادارة ، وأعمال الاستيراد والتصدير وانشاء الشركات المساهمة وأضافوها الى خبراتهم السابقة ، فأسست البنوك والمصارف واصبح لها فروع متعددة فبينما كان لا يوجد سوى بنك واحد في عام ١٩٥٢ برأسمال قدره ١١ مليون روبية (١) ارتفع العدد الى (٧٦) ما بين بنوك وفروع في عام ١٩٧٢/٧١ (٢)

كما تميز النشاط المصرفي في الكويت بدخوله المجال العربي وتأكد ذلك بشكل ملحوظ منذ انشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية سنة ١٩٦١ واخذ طابعا مميزا بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث وجدت ظروف مناسبة في كثير من الدول العربية تسمح باستثمارات واسعة فيها ومشروع القرار الخاص بانشاء صندوق التضامن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول عدم الانحياز ، والمساهمة الفعالة في انشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وصندوق المعونة الفنية انها دلائل واضحة على طموح الكويت في المساهمة بنشاطات اقتصادية خارج حدودها الاقليمية معتمدة على التسهيلات المصرفية واعمال البنوك وانشاء العمارات وصناعة الخدمات وصناعات استهلاكية وتحويلية صغيرة وقد جاء قانون الصناعة في عام ١٩٦٥ ليؤكد دور الدولة في عملية التصنيع ويتمثل ذلك بما يلي :

١ - اقامة مناطق صناعية .

٢ - انشاء هيئة وطنية للمواصفات والمقاييس ونشر الوعي التكنولوجي ورفع انتاجية القطاع الصناعي .

٣ - تقديم قروض صناعية لآجال (طويلة - متوسطة - قصيرة) (انشاء مصرف للتنمية الصناعية) .

---

١ - امين عزالدين العرب - نفس المرجع السابق الفصل الاول

٢ - دولة الكويت - المجموعة الاحصائية - ١٩٧٣

٤- اقامة مركز للتدريب المهني .

٥- اعفاء مستوردات وصادرات ومنتجات المنشآت الصناعية من الرسوم الجمركية

٦- الاسهام في رأس المال الخاص بالمشاريع الصناعية الهامة .

٧- ضمان حد ادنى من الارباح في بعض المنشآت الهامة (١)

غير ان النمو الصناعي لا يتوقع له ان يتطور في اتجاه الصناعات الثقيلة لاصطدامه بعوامل سبقت الاشارة اليها ، وأهم تلك العوامل يتعلق بالموارد الطبيعية وقوة العمل وارتفاع الاجور وضيق السوق المحلية ، وعوامل اجتماعية واقتصادية اخرى .

وهكذا فان تطور التصنيع في الكويت سوف يرتبط الى مدى بعيد بمجالات السلع الاستهلاكية وبالصناعات البتروكيماوية ، دون الصناعات الثقيلة وقد نما النشاط الصناعي نموا ملحوظا في تلك المجالات فتطورت صناعة الطابوق والبلاط وكل تلك الصناعات التي تتصل بأعمال البناء تطورا كبيرا ، فبلغ عدد مؤسسات صناعة الطابوق الرملي والجيري في عام ١٩٧٠ (٦٦) مؤسسة يعمل فيها (٩٧٦) عاملا (٢) وفي صناعة البلاط والكاشي (٧٧) مؤسسة يعمل فيها ١٢٨٦ عاملا (٣) وفي صناعة الاسمنت ثلاث مؤسسات يعمل فيها (٦٣٨) عاملا (٤) ويتم تلك المجالات الصناعية المعدنية المرتبطة بتشييد المنازل وصناعة الانابيب الغازية وخلاف ذلك .

والمجال الثاني لتطور الصناعة في الكويت يتمثل في الصناعات الغذائية فأنشئت شركة المطاحن والدقيق لصناعة الخبز والمعجنات فبلغ عدد تلك المؤسسات (٣٩٨) مؤسسة في عام ١٩٧٠ يعمل فيها (١٨٣١) عاملا (٥) وتطورت كذلك

١- محمود الغربللي - اقتصاديات الكويت (مطبعة مقهوي - الكويت) ص ١١٦-١٦٠

٢- مجلس التخطيط - الحصر العام للمؤسسات ص ٧

٣- نفس المصدر السابق ص ٨

٤- نفس المصدر السابق ص ٨

٥- مجلس التخطيط - الحصر العام للمؤسسات لعام ١٩٧٠ ص ٥

صناعة الالبان والمشروبات الغازية بنسب متشابهة غير ان التطور البارز كان في صناعة الاسماك فزاد عدد المؤسسات العاملة فيها من (٧) مؤسسات في عام ١٩٦٥ الى (١٢) مؤسسة في عام ١٩٧٠ بمعدل (٢١٣) عاملا في كل مؤسسة (١)

والمجال الثالث الهام في تطور الصناعة الكويتية كان في الصناعات البتروكيميائية وصناعة الغازات فاستخدمت فيها احدث الالات واستوعبت الكثير من الطاقات الفنية والمهنية فتصدرت كافة فروع الصناعة في الكويت ومن أهم الصناعات صناعة الاصبغة المنزلية والصناعية والبحرية وصناعة طين الحفر والكلورين وغاز الاوكسجين (٢) الخ .....

ويضاف الى هذا المجال الصناعات البترولية التي تقوم اصلا على معالجة البترول وتكريره لسد حاجة السوق المحلية من مشتقاته المختلفة فتأسست مصافي البترول على أحدث الطرق وأدخلت شركة البترول الوطنية صناعة تكرير البتروول وأنشأت شركتها الخاصة بها هذا وقد بلغ عدد العاملين في صناعة النفط ٦٥٠٠ ـ ٧٠٠٠ عامل منهم ٢٠٪ من الكويتيين و٣٤٪ من العرب والباقي من جنسيات مختلفة كما وقد نشأت في الكويت ورش متعددة ارتبطت باستيراد سلع مثل السيارات والتلفزيونات واجهزة الراديو وكثير من الادوات الكهربائية والمنزلية الاخرى ، فبلغ عدد الورش عام ١٩٦٨ (١٣) مؤسسة عدد المشتغلين فيها (١٧١) وفي عام ١٩٧٠ ارتفع العدد الى (١٨) مؤسسة ارتفع عدد المشتغلين فيها الى (٥٥٩) عاملا (٣)، وهكذا واكب نمو الرأسمال التجاري تطور في خلايا صناعية جديدة ومع هاتين الفئتين نما النظام الاداري معتمدا على جمهرة الحارة

---

١ ـ محمود الخربطلي ، اقتصاديات الكويت ، مطبعة مقهوي ـ الكويت ص. ١٤

٢ ـ نفس المرجع السابق ص (١٤) .

٣ ـ المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٣ ـ ص ٢٦٨

من النواخذة وعلى فنيين واداريين وافدين من خارج الكويت .

اما نواة الطبقة العاملة الوطنية في الكويت فقد تشكلت من جمهور من البحارة القداسى ومن انضم اليهم من البدو وأرباب الحرف البحرية المندثرة (١) وقد واكب هذه التطورات الاقتصادية في المجتمع الكويتي تغيرات اجتماعية متعددة لها معظم السمات التي توصف بها عادة المجتمعات التي تعبر من " المرحلة التقليدية " الى " مرحلة التحديث " فدخلت المرأة الكويتية مجال العلم والعمل فارتفعت نسبة الاناث في المدارس كما أن نسبة العاملات منهن تزايدت بشكل ملحوظ ، فبدأت الفتاة الكويتية تكسر الطوق القديم الذى يحدد حياتها في المنزل اولاً واخيرا .

ان هذا المنحى في التغير الاجتماعي يدل على ان قوة العمل المحلية سوف يضاف اليها نسبة متزايدة من مجتمع الاناث وعلى طريق التغير نلاحظ ايضا ميلا نحو الاسرة المحدودة وانتماءات اجتماعية تتعدى حدود العائلة للانتساب الى النوادى والجمعيات وخلافها فازداد عدد الجمعيات زيادة كبيرة وبدأ المجتمع الكويتي يشهد مؤسسات اجتماعية ترتبط بشروط الحياة الجديدة .

١ ــ امين عز الدين نفس المرجع السابق ــ الفصل الاول

ثانيا ـ الخصائص السكانيـة :

يتميز مجتمع الكويت بصغر حجمه السكاني فقد بلغ عدد السكان حسب تقديرات عام ١٩٧٣ (٨٧٣،٤٧٤) نسمة ، يشكل الوافدون فيه (٤٧٧،٦٩١) نسمة أي مايزيد عن (٥٤٪) من مجمل عدد السكان .

وتشير الدراسات الاحصائية لتطور عدد السكان منذ عام ١٩٥٧ الى نمو سريع وكبير يقدر بـ (٩٪) سنويا ، تشكل الزيادة الطبيعية فيه (٤٪) والباقي يعود الى عوامل اجتماعية كالتجنس والهجرة ، وتشير بعض الدراسات والاحصائيات العامة الى ان عامل الهجرة بدأ يشير الى هبوط نسبي في قدوم الوافدين الى الكويت ، ويتميز مجتمع السكان الكويتيين بأنه مجتمع شاب فشكل الهرم السكاني فيه يشير الى قاعدة عريضة واسعة كما يدل هذا الهرم على ملامح تمثل التركيب النمطي للمجتمعات ذات الخصوبة المرتفعة اما الهرم السكاني لمجتمع السكان غير الكويتيين فهو ضيق القاعدة ومنتفخ الوسط في ناحية الذكور غير ان نسبة الاناث بدأت تتزايد في السنين الفائتة لترمم بعض الفجوات المحدثة في الهرم السكاني

ولعل من اهم الخصائص الديموغرافية للمجتمع السكاني هو تلونه بفئات وافدة متعددة تنتمي غالبيتها العظمى الى الدول العربية ، فقد جاء الفلسطينيون والاردنيون في تعداد عام ١٩٧٠ في المرتبة الاولى وتلاهم العراقيون فالمصريون ثم السوريون ... وجاء في المراتب الاخيرة اليمانيون الشماليون والجنوبيون واليمانيون .

وتشير التحليلات الاجتماعية الى ارتفاع نسبة الامية بين الكويتيين وغير الكويتيين في فئات الاعمار التي تشكل قاعدة الهرم السكاني وخاصة بالنسبة للاناث من الكويتيات وقد يرجع ذلك بصفة اساسية الى امتداد القيم الاجتماعية

التي كانت سائدة قديما والتي تقف في طريق تعليم الاناث اما الوافدون فيلاحظ ارتفاع نسبة المؤهلين منهم نتيجة المتطلبات التي يستلزمها الدخول في قوة العمل .

وقد بدأت الفئات الكويتية تقبل على التعليم بكافة مستوياته ، مما ادى الى ارتفاع نسبة المؤهلين منهم في مجمل السكان وقوة العمل في سنا شطها المختلفة ويجب ان نؤكد ان ماذهبنا اليه في تحليلنا للاوضاع السكانية من ان مقارنة الخصائص بين عامي ١٩٦٥ — ١٩٧٠ يجب الا تؤخذ على انها مقارنة حرفية بين ارقام مطلقة لتدخل عوامل اجتماعية تحد من المقارنة المطلقة بين تطور فئات الاعمار المختلفة ، فأعداد فئات الاعمار من (١٥—١٩) في سنة ١٩٦٥ كانت ٢٠١٩٧ شخصا واصبحت بعد مرور خمسة اعوام أى في عام ١٩٧٠ في فئات الاعمار من (٢٠—٢٤) (٢٨٠٧٧) شخصا وهذا لا يمكن ان يعلل احصائيا اذا ما سلمنا بصحة الاحصاءات الحيوية لتلك الاعوام .

ان تدخل عوامل التجنس وتسجيل المكتومين وما اليها من عوامل اجتماعية اخرى تفسر ذلك التفاوت في تدرج فئات الاعمار من عام الى اخر .

وتحليلنا لنسبة الامية في مجمل السكان يأخذ بعين الاعتبار تلك العوامل فنلاحظ ان نسبة الامية في التحليل السكاني حسب النمط السابق تزداد وهذا امر لا يتفق ومنطق التطور الاجتماعي الذى يحدث في الكويت من الزامية التعليم وفتح مراكز الامية ، بل يجب ان يفسر على انه مرتبط بتسجيل فئات مجنسة اميه وبشكل عام نستطيع ان نقرر انه حتى مع بروز تلك العوامل الا اننا نلاحظ الانخفاض النسبي لنسبة الامية من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ كان يقارب (٧٪) .

ثالثا ـ قوة العمل وخصائصها الاجتماعية والمهنية :

تشكل القوة العاملة حيزا واسعا من القوة البشرية باعتبارها تشمل جميع الداخلين في قوة العمل من مشتغلين ومتعطلين وقد بلغ حجم قوة العمل في سنة ١٩٧٠ حوالي (٢٤٢ر٢) الفا وذلك مقابل (١٨٤ر٣) الفا في سنة ١٩٦٥ اى بزيادة قدرها (٣١ر٤٪) في خلال خمس سنوات .

ومما يلاحظ ان نسبة الزيادة في حجم قوة العمل لم تتماشى مع نسبة الزيادة السكانية ، ولقد ظل الفارق بينهما يعادل حوالي (٢٧٪) لصالح الزيادة السكانية .

وقد أدت زيادة عدد الاطفال الى انخفاض نسبة مساهمة السكان في قوة العمل ، غير انها بدأت ترتفع في جانب الاناث ارتفاعا طفيفا ويبدو ان هذه الاتجاهات اتخذت طابع الاستمرار منذ عام ١٩٥٧ ، فقد اخذت نسبة مساهمة الذكور الكويتيين في قوة العمل في التناقص بينما اخذت نسبة المساهمة للاناث الكويتيات في التزايد ، كما تناقصت مساهمة الوافدين من الذكور والاناث على السواء .

وتشير البيانات الى ان مساهمة الفئات العمرية لكل فئة من هذه الفئات في قوة العمل تتخذ نمطا واضحا محددا فمساهمة الاطفال الذين هم (اقل من ١٥ سنة) ضئيلة في جميع الحالات ، والمعروف ان هذه الفئة توافق سن التعليم الاجبارى ويمكن اعتبار مساهمتها في قوة العمل معدومة من الناحية العلمية .

كما يلاحظ انخفاض المستوى التعليمي لقوة العمل الكويتية بصفة عامة فكانت نسبة الامية في سنة ١٩٧٠ تعادل (٤٣ر٢٪) مقابل (٣٥ر١٪) لغير

الكويتيين وان نسبة الخريجين لاتتجاوز (١٫٩٪) (مقابل ٦٫٨٪ لغير الكويتيين) ومع ذلك فأن المستوى التعليمي لقوة العمل آخذ في التحسن المطرد .

ويكشف التوزيع المهني لقوة العمل عن مجموعة من الظواهر العامة لعل من أهمها قصور العرض لقوة العمل الكويتية في الفئات كافة وخاصة في الفئتين المهنيتين اللتين تعتبران عمود الانتاج وهما فئة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية وفئة عمال الانتاج .

كما يلاحظ اختلاف التوزيع المهني في مجموعة السكان الكويتيين وغير الكويتيين فنسبة ذوى المهن العلمية والفنية للكويتيين تبلغ (١٫٦٪) اى اقل من نصف نسبة غير الكويتيين التي تصل الى (٤٫١٢٪) وتكاد نسبة المشتغلين بالاعمال الكتابية من الكويتيين تصل الى ضعف نسبة غير الكويتيين وينطبق هذا ايضا على المشتغلين بالخدمات .

رابعا - قوة العمل الوافدة :

لقد تمت عملية التحديث في بعض جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني بكثير وقد ادى ذلك الى استكمال النقص في قوة العمل من خارج البلاد فزادت قوة العمل غير الكويتية من (٥٥٦٨٦) في سنة ١٩٥٧ الى (١٧٦٨٢٨) في سنة ١٩٦٠ أى بمعدل سنوى قدره (١٥٫٥٪) وكان قصور القوى العاملة الكويتية من اهم العوامل الاساسية في تشكيل سوق العمل وجعله سوقا جاذبا لقوة العمل الوافدة وتستأثر الحكومة بأكبر نصيب من قوة العمل الوافدة ، حيث يمثل الاردنيون والفلسطينيون اعلى نسبة من الوافدين في الجهاز الحكومي يليهم المصريون ثم السعوديون والعمانيون والقطريون فالعراقيون والسوريون ، اما في القطاع الخاص فنجد ان الايرانيين يمثلون اعلى نسبة يليهم

الاردنيون والفلسطينيون فالعراقيون والسوريون والمصريون .

وقد اوضح التوزيع المهني للوافدين ان نسبة العاملين باجر تبلغ (٨٠ر٥٪) من اجمالي قوة العمل الوافدة ، بينما تبلغ نسبة من يعملون لحسابهم (١٦ر٤٪) ونسبة اصحاب الاعمال (٢ر٦٪) ونسبة من يعملون لدى اسرهم (٠ر٥٪) ويختلف توزيع الوافدين من الجنسيات المختلفة حسب هذا التقسيم ففي مجموعة الوافدين العرب ترتفع نسبة العاملين باجر الى (٨٤ر٤٪) وتقل نسبة من يعملون لحسابهم الى (١٣٪) بينما تتساوى نسبة اصحاب الاعمال من النسبة العامة وهي ٢ر٦٪ .

وقد نما المجتمع السكاني الوافد من مصادر متعددة ويمكن بشكل عام ان نقرر ان توزيع المجتمعات السكانية الوافدة حسب الجنسية في عام ١٩٧٠ كان يدل على الحقيقتين التاليتين :

آ ـ باستثناء الجنسيات الاردنية والفلسطينية التي تمثل (٣٨٪) من السكان فان كلا من الجنسيتين العراقية والايرانية تمثل اعلى نسبة للوافدين (١٠٪) يليها المصريون (٨٪) ثم كل من السوريين واللبنانيين حوالي (٧٪) وتمثل الدول الخليجية مجتمعة (السعودية ـ قطر ـ اليمن الجنوبية ـ امارات الخليج ـ اليمن الشمالية ـ مسقط ـ وعمان) نحو (١١٪) وكل من الهند وباكستان (٣ر٥٪) وباقي الجنسيات (٢٪) .

ب ـ تسهم الجنسيات الاردنية الفلسطينية بأعلى نسبة في قوة العمل وتبلغ حوالي (٢٤٪) تليها ايران (١٩٪) ثم كل من مصر والعراق (١٠٪) يليها سوريا (٧٪) وتسهم بلدان الخليج العربي (مسقط وعمان وقطر والامارات) بنحو (٨٪) والهند (٦٪) ولبنان (٥٪) وكل من اليمن الجنوبي وباكستان (٤٪) وباقي الدول غير العربية (١ر٥٪) .

خامسا : مظاهر استقرار قوة العمل الوافدة :

ان تفسير الواقع الاجتماعي لا يتم بصورة كلية دون اطار نظرى فالمقولات النظرية تحدد طريقة الدراسة وترشد الباحث الى المجالات التي ينبغي عليه ان يسلكها كي يستشف الواقع الاجتماعي كما انها تحدد نوع البيانات التي ينبغي على الباحث ان يختارها من المجتمع للبرهنة على صحة فرضياته الاولية .

ان الواقع الاجتماعي مملوء بحوادث وبيانات ومعطيات اجتماعية ، غير ان بعض هذه البيانات والمعطيات هو الذى يستحق الدراسة والاهتمام فاستخدا البيانات الاجتماعية بدون تمحيص واختيار سوف يطمس كثيرا من معالم تلك العلاقات الاجتماعية وهكذا فأن اهمية المقولات النظرية تكمن في ثلاث خطوات على الاقل من خطوات البحث العلمي وهي :

١ـ تحديد الفرضيات الاولية .

٢ـ تحديد العلاقة بين المتغيرات ومنع أى تناقض منطقي وتحليلي بينها .

٣ـ تجريد الواقع الاجتماعي بشكل قوانين .

والبحث في مظاهر استقرار قوة العمل لا يمكن ان يعتمد على مؤشرات ذات دلالات احصائية رقمية مطلقة ، بل لابد من وضع تلك المؤشرات في اطارها التحليلي الصحيح ، فلقد كان من المتعارف عليه ان مظاهر الاستقرار المتمثلة بمؤشر مدة الاقامة وحجم الاسرة ونسبة الاناث في المجتمع السكاني الوافد والزواج المختلط مترابط بعضها مع بعض ترابطا يوحي بالاطلاق والتعميم دون الاخذ بعين الاعتبار المضمون الاجتماعي لتلك المؤشرات فيرانا نعتقد ان تلك المؤشرات عند اصطدامها بالواقع الاجتماعي قد تختلف اتجاهاتها فيدفع بعضها في اتجاه الاستقرار ويبقى بعضها الاخر حياديا وقد

تصبح في احيان اخرى ذات دلالة سلبية .

فمثلا حجم الاسرة وهو مؤشر ايجابي يدفع نحو الاستقرار ولكنه عندما يصطدم بظروف اقتصادية واجتماعية قد ينقلب الى مؤشر ذى دلالة حيادية او سلبيـــة ومن تلك الظروف التشدد في قبول ابناء الوافدين في المراحل التعليمية المختلفة واقتصاد القبول على بعض الابناء فقط دون البقية فيصبح الوالد الذى يرعى اسرة ذات حجم كبير مثقلا بالقيود التعليمية والاعباء المالية .

وما ينطبق على عامل مؤشر حجم الاسرة ينطبق على مؤشر مدة الاقامة فطـــول الاقامة يستدعي تعليم الابناء في الجامعة وهي ان كانت موصدة امام ابناء الوافدين ينقلب هذا المؤشر الايجابي ليصبح سلبيا وخاصة اذا ماتوفرت امكنة اخرى تنافس المجتمع الكويتي في هذه المجالات وهنا تصطدم الرغبة في الاقامة بمعوقات اجتماعية تتعلق اصلا بطول الاقامة وناتجة عنها .

وتأسيسا على ذلك فقد خلصنا الى تحديد اساسي لمعنى مظاهر الاستقرار فوضعنا تعريفا متقدما لمعنى الاستقرار يتعدى العدد الاحصائي المتمثل بتحديد فترة اقامة معينة الى اضافة عامل الرغبـة في الاقامة والتي تحددها عادة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ومن هذا المنطلق لتحديد معنى الاستقرار امكننا ان نرفض عدة آراء حـــول مظاهر الاستقرار وعوامله فميزنا بين مظاهر الاستقرار وعوامل الاستقرار من جهـــة ووضعنا مؤشرات لمظاهر الاستقرار وخلصنا بتحديد لعوامله وقد وجدنا صدى لهذا التحليل في البيانات المتواجدة لدينا فحجم الاسرة في قوة العمل السودانية مثـلا لا يرتبط مع طول فترة الاقامة بل نلاحظ ان حجم الاسرة في الاقامات القصيـــرة اكبر منه في الاقامات الطويلة .

ولقد تمكنا في ضوء البيانات المتوفرة لدينا ان نحدد افتراضات عملية يمكن ان تمتحن بدراسات ميدانية لاحقة اذ أن تلك الدراسات هي الوحيدة التي تمكننا من معرفة ترابط معظم تلك العوامل بعضها مع بعض من جهة وبينها وبين الميل نحو الاستقرار من جهة اخرى ومن اهم تلك الافتراضات مايلي :

آ ـ مع ثبات المتغيرات الاخرى كلما ازدادت فترة الاقامة زاد ميل الانسان للاستقرار .

ب ـ مع ثبات المتغيرات الاخرى ، ان ازدياد عدد حجم الاسرة او (عدد المرافقين) يصاحبه رغبة في البقاء ولعل توفر الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية من أهم العوامل التي تؤكد على تلك العلاقة .

ج ـ ان ازدياد نسبة الاناث في المجتمع السكاني الوافد يعطي مؤشرا لتولد حركة سكانية وميلا للاستقرار .

د ـ ان الزواج المختلط وبصفة خاصة زواج غير الكويتي من كويتية يعتبر مؤشرا اجتماعيا هاما للدلالة على الرغبة في الاستقرار الاجتماعي وتكوين شريحة سكانية في المجتمع الاصلي ولذكان من اهم النتائج التي توصلنا اليها من دراسة مظاهر استقرار قوة العمل ، أن هناك قطاعا يميل نحو تكوين شريحة سكانية في المجتمع الكويتي . وقد كانت مؤشرات الاستقرار في بعض الجوانب قوية وفي بعضها ضعيفة ، كما ان التفاوت بين المؤشرات اظهرتها ينسا حسب الجنسية وكان لا يمكن لنا اعتمادا على المؤشرات التي درسناها منفردة ان نحدد اي الفئات الاجتماعية والاقليمية اكثر استقرارا ، بل كنا نلاحظ دوما ان بعض الفئات تسجل ترتيبا اوليا على مؤشر معين لمظاهر الاستقرار ، لا تحتفظ به عند تطبيق مؤشر آخر ، فمثلا عند دراستنا لمدة الاقامة ولحجم الاسرة حسب الجنسيات لعام ١٩٧٠ لاحظنا ان امارات

الخليج العربي التي احتلت الترتيب الاول في متوسط مدة الاقامة ، قد احتلت الترتيب الاول في متوسط مدة الاقامة ، قد احتلت الترتيب الرابع في متوسط حجم الاسرة ثم نرى ان المملكة العربية السعودية التي جاء ترتيبها الثاني في متوسط مدة الاقامة قد احتلت المرتبة الاولى في متوسط حجم الاسرة وقد كانت الجمهورية اللبنانية البلد الوحيد الذى احتفظ بالترتيب نفسه بين البلدان العربية ، فقد جاءت في المرتبة الثالثة سواء في ترتيب متوسط مدة الاقامة أو في ترتيب متوسط حجم الاسرة .

وتأسيسا على ذلك كان لابد لنا من وضع جدول يقارن بين تلك المؤشرات مجتمعة لنقرر ، أى الفئات تظهر ميلا للاستقرار اكثر من غيرها معتمدين في ذلك على ترتيبها في سلم الاقامة وحجم الاسرة ونسبة الجنس فكان ان خلصنا الى النتائج التالية :

١ـ لقد كانت لبنان والمملكة العربية السعودية من الدول العربية القليلة التي حافظت على ترتيبها المتقدم بالنسبة لمظاهر الاستقرار .

٢ـ لقد اظهرت ايران واليمن الجنوبي اقل مظاهر الاستقرار فجاء ترتيبها الاخير استنادا الى تلك المؤشرات .

٣ـ ان التناسق بين ترتيب الدول كان كبيرا على مؤشرى حجم الاسرة ونسبة الجنس وقد تطابقت تلك الرتب في حالات الاردن وفلسطين وسلطنة عمان والجمهورية العربية اليمنية وايران ، ويدخل ذلك التناسق على ترابط بين المؤشرين المذكورين في الدول المذكورة .

٤ـ ان مظاهر الاستقرار بشكل التزاوج كدليل على التفاعل الاجتماعي هي في صورتها الدنيا ولا زالت القيود الاجتماعية تحد كثيرا من الزواج الخارجي .

سادسا ـ عوامل الاستقرار :

ان دراسة مظاهر استقرار القوى العاملة لا يمكن فصلها عن تحليل المتغيرات التي تعمل على استقرارها اى دراسة عوامل الاستقرار ذاتها حيث ان دراسة الواقع في لحظة معينة ، اى تصويره ساكنا اذا امكن التعبير عن ذلك ودراسة العوامل هي محاولة لرصد حركة القوى العاملة وبمعنى آخر ان المظاهر مؤشرات لقياس الاستقرار بينما تحدد العوامل وضع القوى العاملة ، فتد فعها الى الحركة الخارجية ان كانت سلبية او الى الاستقرار وتكوين شريحة سكانية ان كانت ايجابية .

وقد توفرت في الكويت عوامل ايجابية عملت على جذب الوافدين اليها من مناطق عربية واجنبية متعددة انفردت بها الكويت لفترة غير قصيرة وكان من اهم تلك العوامل توفر فرص العمل والاجور المرتفعة نسبيا الى جانب توفر خدمات تعليمية وصحية للوافدين وابنائهم .

غير انه مع نهاية الستينات وبداية السبعينات برزت عوامل ثلاثة حدت من توافد قوة العمل بنفس النسبة التي كانت عليها ، وهذه العوامل هي :

١ ـ بروز دول خليجية تنافس الكويت في سوق العمل .

٢ ـ نشاط اعمال التنمية في كثير من الدول المصدرة لقوة العمل الوافدة .

٣ ـ تواجد عوامل دفع محلية .

وقد كان بحثنا منصبا على العامل الثالث فقسمنا تلك العوامل الى متغيرات ترتبط بالاوضاع التعليمية والصحية وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي والسياسي والقوانين والانظمة الخاصة بالنوادي والجمعيات ذات النفع العام والجو الاجتماعي ثم قوانين التوظيف .

آ ـ الاطار التحليلي لعوامل الاستقرار :

ان دراسة عوامل الاستقرار تتطلب منا تحليلا للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تحتضن نشاط قوة العمل الوافدة ، وسوف نتبع في التحليل اسلوبا مماثلا لدراسة مظاهر الاستقرار أي أن الاطار التحليلي الناظم لمظاهر الاستقرار هو نفسه الذي اتبع في دراسة عوامل الاستقرار غير ان عوامل الاستقرار بعكس مؤشراتها يفترض انها تتفاعل بعضها مع بعض في اتجاه ايجابي واحد أي أن أي تحسن في أحد عوامل الاستقرار سوف ينعكس على العامل الاخر وعلى مجموعة العوامل ككل ليخلق جوا اجتماعيا اقتصاديا يحقق الاستقرار لقوة العمل ومن ثم يعمل على جذب قوة عمل جديدة .

ومن هنا كانت دراسة عوامل الاستقرار هي دراسة لعوامل جذب قوى عاملة جديدة لتجابه متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ، بالاضافة الى كونها دراسة في محاولة تأمين جو اقتصادي واجتماعي يعمل على استقرار قوة العمل الحالية ويجب ان نشير هنا الى أن بعض هذه العوامل قابل للقياس الكمي وبعضها سوف يبقى على مستوى التحليل الكيفي لافتقارنا الى البيانات المطلوبة وتعذر الدراسة الميدانية وهذا لن يؤثر بالطبع على الاهمية العلمية للمتغير المستخدم في التحليل وانما على قدرتنا على التنبؤ وصياغة نتائجها بشكل كمي . وطبيعي ان الدراسة لا تقاس ابدا بتوقعاتها بل بمنهجها التحليلي .

ب ـ عوامل استقرار قوة العمل الوافدة الى الكويت :

لقد كانت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الكويت بعد تسويق النفط في عام ١٩٤٦ من اهم العوامل التي عملت على جذب الوافدين اليها ، ولقد كان لتوافر فرص العمل وارتفاع الاجور وتوفر حدود معقولة من

الحركة والحرية الاقتصادية للوافدين الاثر الكبير في تشجيع هجرة الوافدين من ديارهم الى مواطنهم الجديدة .

وقد دعم هذا الاساس الموضوعي علاقات اجتماعية وولاءات ضاعفت من تزايد الرغبة الى الحركة باتجاه السوق الجديدة ومن ذلك نستخلص امرين اثنين :

اولهما : ان العامل الاول في جذب قوة العمل الوافدة كان مشروط بتوفر بيئة اقتصادية مرنة تستوعب طاقات الوافدين وتسمح لهم بمزاولة نشاطاتهم التجارية والصناعية والحرفية والقيام باعمال البناء والتعهدات ضمن اطار التنسيق الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت .

ثانيهما : ان انخراط الوافدين أمور المجتمع من خلال مؤسساته الاجتماعية والثقافية يولد ولاءات اجتماعية وسياسية وقومية تتفاعل مع المصالح المادية فتدعمها وتضيف اليها ابعادا جديدة .

وكان من جراء تواجد عوامل الاستقرار بشقيها الاقتصادي والاجتماعي بالاضافة الى عوامل الدفع في الدول المصدرة ان تواكبت جموع الوافدين حتى بلغت في اوائل السبعينات حجما اكبر مما كان يتوقعه المخططون فبات عدد الوافدين يشكل اكثر من نصف مجموع السكان الاصليين وقوة عملهم اكثر من (٧٠٪) من مجموع قوة العمل .

وجاء رد الفعل ليحد من عوامل الجذب فوضعت قواعد وشروط معينة لقبول الوافدين تتوازن وحاجة المجتمع اليهم ولو بقي الموضوع عند هذا الحد لما كان هناك من حاجة الى هذه الدراسة اصلا بمعنى انه لو اتبعت سياسة توازن دائما بين قبول الوافدين وحاجة المجتمع اليهم لما نجم عن ذلك ما يسمى الآن (بالهجرة

العاكسة) ان الغرض اصلا من القواعد هو تنظيم دخول الوافدين وليس التسبب في هجرتهم وتركهم الموطن الجديد وهذا ما حدث بالضبط بصورة غير مباشرة عندما وضعت قوانين اقتصادية تحد من نشاطاتهم التجارية والصناعية المهنية .

ان تنظيم قواعد قبول الوافدين يتمشى مع كل المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الدول ، فهران للتميز الاقتصادي والاجتماعي ردود اتتعدى الغاية التي توضع من أجلها ، فتخلق مضاعفات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى تؤثر على العلاقات الاجتماعية بين القوى الوافدة والمحلية ، وتعمل على ابعاد خبرات وقوى فنية ضرورية للمساهمة في بناء مجتمع الكويت الحديث وهنا تكمن المشكلة الاساسية من هذا المنطلق ننظر الى العوامل التي تحد من نشاط القوى الوافدة على انها معوقات في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا نغالي اذا قلنا انها تؤثر على المجتمع الكويتي اكثر مما تؤثر على الوافدين انفسهم .

ان ايجاد صيغة من التوازن بين حاجة المجتمع من القوى العاملة الوافدة وسياسة التعامل مع الوافدين ضرورة ملحة تستوجب وضع سياسة تميز بين تحديد عدد الوافدين واسلوب التعامل معهم بعد أن أصبحوا مساهمين في انجاز المهمات الموكولة اليهم .

وعوامل الاستقرار متعددة وسوف نبحث في بعضها عسى ان نتمكن من توضيح الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الخدمات التعليمية والصحية المتوفرة لقوة العمل الوافدة الى الكويت (١) .

---

١ ـ يجب ان نشير هنا الى ان تحليل هذه العوامل يعتمد على البيانات والقرارات والانظمة التي كانت تسود حتى منتصف عام ١٩٧٤ ، اى اننا نبحث في اثر تلك الظروف التي سادت قبل هذه المرحلة على استقرار قوة العمل الوافدة .

١ ـ الخدمات التعليميـــة :

يعتبر التعليم وسيلة للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الحديث فعلى مقاعد الدراسة تتكون قيم اجتماعية تترك آثارها حتى بعد التخرج وهناك دراسات متعددة في مجال التعليم ، وكلها تؤكد ان المجتمع الجديد يظهر من خلال خلق جيل جديد وتبرز اهمية التعليم باعتباره وسيلة للتماسك الاجتماعي لتوحيد القيم والاهداف وبصفة خاصة في الكويت حيث تجتمع فئات متعددة من الجنسيات متباينة الاهداف والقيم .

ان صهر هذه الفئات في بوتقة المجتمع الكويتي الحديث يحتاج الى جهود كبيرة وفي مقدمتها جهود المربين والمعلمين في صفوف مدرسية تجتمع فيها كل تلك الفئات دون تمييز .

والتعليم اضافة الى ذلك استثمار للطاقة البشرية التي مازالت تمثل اهم عناصر الانتاج ، استثمارا يعتمد على اسس ديموقراطية ولا يفرق بين جنسية وأخرى اوبين مستوى اجتماعي معين وآخر .

وما يهمنا هنا في نطاق مجال هذا البحث هو بيان الخدمات التعليميـــة التي تقدمها الدولة للوافدين واثر هذه الخدمات في استقرارهم وزيادة معـــدل انتاجهم وجذب المزيد من الخبرات التي تحتاج اليها الدولة لتنفيذ خطط التنمية في المستقبل ان الوافدين كما سبق واوضحنا يشكلون نسبة عالية تزيد عن (٧٤٪) من مجموع القوة العاملة في قطاعات الانتاج كما تمثل بالتبعية نسبة تزيد علـــى ٥٠٪ من نسبة تعداد السكان .

فمما لا شك فيه ان لتطور الخدمات التعليمية اثرا كبيرا في استقرار قـــوة العمل الوافدة وجذب المزيد منها نظرا لارتباط هذه الخدمات بمستقبل ابنائها

ومن هنا كان من اهم العوامل الاساسية في تحديد جهة الاستقرار والحركة للقوى العمالية الوافدة هو مستوى الخدمات التعليمية وتطورها .

ومن وجدنا من تحليلنا للاوضاع التعليمية في الكويت ان هناك قيودا مفروضة على أبناء الوافدين في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية وان هذه القيود تسير نحو التشدد ، وأن ازدياد معدل غير الكويتيين المقبولين بمراحل التعليم العام كان نتيجة للتسهيلات المقدمة لابناء الوافدين في الخمسينات واوائل الستينات ، غير اننا نتوقع بعد هذا التشدد ان هذا العدد سوف يتناقص بمعدل مرتفع .

ان فرض قيود على الانتساب الى المدارس لابناء الوافدين يعتبر عاملا هاما من عوامل ترك الوافد لعمله في الكويت رغم توفر الشروط والظروف المادية المناسبة له والبحث عن مستقبل تعليمي افضل لابنائه في الخارج ، أو العودة الى وطنه حيث تتوفر لهم خدمات تعليمية مناسبة .

هذا ومع ان المجال مفتوح نسبيا امام ابناء الوافدين في المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية الا أن المرحلة الجامعية تشكل عنق الزجاجة في طلب العلم عند ابناء الوافدين نظرا للقيود المفروضة عليهم فيها .

ان التعليم وهو من اهم الخدمات الاجتماعية التي تقدم للافراد ، يصبح بوضعه الحالي عاملا لدفع قوة العمل الوافدة نحو الحركة الى جهات توفر سبلا افضل لابنائها .

ونحن نعتقد ان العامل الاساسي في تحديد جهة الاستقرار والحركة للقوى العمالية الوافدة هو التعليم فبقدر ما تمنح الدولة خدماتها وتيسر انتساب ابناء الوافدين الى المدارس بقدر ما تساهم في استقرار قوة العمل الوافد وتواضر اطها في المجتمع .

٢ـ الخدمات الصحيـــة :

تعتبر الخدمات الصحية من اهم الخدمات الاجتماعية التي تقدمهـــا الدولة للافراد لارتباطها ارتباطا مباشرا بالعمل والانتاج وقد تنبهت لهـذه الناحية معظم الدول وأصبحت تنظر الى صحة العامل علـى انها مسألة ضروريـة يجب العناية بها ليس فقط لتحقيق الجانب الانساني ، بل لضمان كفايـــة انتاجية عالية ايضا ناهيك عما يسببه المرض الجسمي من انعكاسات نفسية تؤثـــر على العلاقـات الاجتماعية وبصفة خاصة على قوة عمل وافدة تعيش في ظـــروف بيئية واجتماعية ونفسية غير مستقرة .

وعندما نتكلم عن الخدمات الصحية فنعني بذلك مجموعة الضمانات والتسهيلات المادية وغير المادية التي تقدم من قبل الدولة ، أو من بعض المؤسســـات الاجتماعية الخاصة لافراد المجتمع والغرض من تقديم هذه الخدمات هو ضمـان الناحيتين الوقائية والعلاجيـة .

ولقد مرت الخدمات الصحية في الكويت من ناحية شروط انتفاع الوافديـــن منها بثلاث مراحل متميزة :

آـ مرحلة لم يكن بها قواعد مقررة بشأن فرض أجور أو رسوم على الانتفاع بالخدمات الصحية .

بـ مرحلة فرضت خلالها رسوم على العلاج بالنسبة للوافدين الذين لا يعملـون في هيئات حكومية ، كما تقررت هذه الرسوم على ابناء العاملين باجهـــزة الدولة وزوجاتهم من الوافدين .

جـ مرحلة امتدت حتى منتصف السبعينات خفضت فيها الخدمات الصحية لقرار وزير الصحة الخاص بتحديد اجور العلاج ومختلف الرسوم الصحية .

وقد واكب المرحلة الاخيرة انخفاض في مستوى الخدمات الصحية عامة والحكومية منها خاصة فهبط عدد الاطباء في بعض التخصصات كما انخفضت نسبتهم بالنسبة لعدد السكان في كل التخصصات ، ومتى ما التحسن البطيء في الخدمات الصحية في السنوات الاخيرة الفائتة ، الا أن مستواها لم يكن كما كان عليه في عام ١٩٦٥ وقد أصاب هذا التدهور في مستوى الخدمات الصحية جميع القاطنين في الكويت من كويتيين وغيركويتيين الا اننا نعتقد انه كان اقسى على الوافدين منهم بشكل خاص بسبب الاختلاف في تكاليف العلاج والتفاوت في مستوى اداء الخدمات او التفاوت بالتمتع بميزة الايفاد للخارج بقصد المعالجة من الامراض المستعصية .

لقد كانت الخدمات الصحية في الكويت تشكل عامل جذب لقوة العمل الوافدة نظرا لتطورها النسبي للخدمات التي كانت تمنحها للوافدين غير ان تدهور مستوى تلك الخدمات والقيود المالية المفروضة على الوافدين ومايمكن ان يتوفر في دول اخرى من خدمات صحية افضل يجعلنا نعتقد ان هذا العامل ضمن الشروط المذكورة ، سوف يفقد اهميته كعامل جذب ليصبح عامل دفع في النهاية .

ويتعدى اثر تلك العوامل السابقة على استقرار قوة العمل الوافدة الى انخفاض انتاجيتها ناهيك عن آثارها المحتملة في القلق النفسي والشعور بالخوف من المستقبل وعدم الاطمئنان والتذمر الاجتماعي .

وعندما نحلل الخدمات الصحية في الكويت فاننا سوف نركز على النقاط التالية

١ـ تنظيم الخدمات الصحية وتطورها .

٢ـ منحى تقديم الخدمات الصحية للوافدين .

٣ـ نفقات العلاج لفئات الوافدين بالمقارنة مع الكويتيين .

٤ـ نزوح بعض الاطباء واثره في مستوى الخدمات الصحية .

٥ـ اثر التفاوت في اداء الخدمات الصحية على قوة العمل الوافدة .

٦ـ تنظيم الخدمات الصحية بدولة الكويت وتطورها :

أوجز تقرير البحث الاستطلاعي لمشكلات التسجيل الصحي الصادر عن مجلس التخطيط في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ نقاطا عديدة يستشف منها القارئ تطورا ملحوظا في مجال الخدمات الصحية في الحجم والمستوى حيث ازداد عدد الاطباء زيادة ملحوظة وازدادت كذلك المشافي والمصحات والمجمعات والعيادات الخاصة (١) وارتفعت نوعيتها .

ب ـ الاتجاه نحو تقليص الخدمات الصحية للوافدين :

يلاحظ انه في الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧١ بدأ مستوى الخدمات الصحية عامة والحكومية منها خاصة يأخذ في الانخفاض فقد كان في عام ١٩٦٥ (١٣) طبيبا لكل (١٠٠٠٠) نسمة من السكان ثم اصبح في عام ١٩٧١ (١٠) اطباء لكل (١٠٠٠٠) نسمة من السكان وبعد ذلك العام بدأ الوضع يتحسن بعض الشيء غير انه لم يعد كما كان عليه في عام ١٩٦٥ ، مما اظهر عدم الرضى عن مستوى الخدمات التي توفرها الاجهزة المعنية ، واذا كان بحث الاسباب التي ادت الى ذلك لا يدخل ضمن اطار هذا البحث الا أننا نؤكد ان مستوى الخدمات الصحية يؤثر تأثيرا مباشرا على القوى العاملة وانتاجيتها واستقرارها بغض النظر عن الجنسية والنوع .

وتشير الدراسات الى ارتفاع أعداد المرضى المقبولين بالاقسام الداخلية من

(١) لتفصيل اكثر يرجع الى تقرير البحث الاستطلاعي لمشكلات التسجيل الصحي الصادر عن مجلس التخطيط في ابريل عام ١٩٧٤ صفحة (٤٠)

الكويتيين وغيرالكويتيين على حد سواء فقد بلغ عددهم في المستشفيات الحكومية وحدها (٨٢٠١٥) مريضا وذلك في عام ١٩٧٢ منهم (٣٤٩٥٥) كويتيون و(٤٧٠٦٠) من غيرالكويتيين، أي أن نسبة المرضى المقبولين في الاقسام الداخلية في المستشفيات الحكومية من الوافدين تفوق نسبة الكويتيين كما انها تفوق نسبتهم الى عدد السكان.

فاذا تم الربط بين اعباء العلاج وتكاليفه المفروضة بموجب انظمة اجور العلاج ونفقاته على غيرالكويتيين وارتفاع عدد المرضى المقبولين يتبين مدى ماينفقه غير الكويتيين من دخلهم على الخدمات الطبية المتاحة لهم (١).

وتشير نتائج البحث الاستطلاعي لمشكلات التسجيل الصحي الصادر عن مجلس التخطيط في عام ١٩٧٤ الى ان نسبة من يقومون بمراجعة الاطباء الخصوصيين والمستشفيات الخاصة من غير الكويتيين تبلغ (٩١ر١٪) بالنسبة لمجموع الذين يراجعون هذه الجهات وقد اتضح ذلك من البحث الذي اجري على العينات التي تم اختيارها للاستطلاع هذا وان نسبة تمثل (٨٨٪) من غيرالكويتيين ينفقون على العلاج (٢٥) دينارا فأقل و (٢٠٪) من غيرالكويتيين ينفقون على العلاج مايتراوح بين (٢٥-٥٠) دينارا، و (٧٪٦٩٪) من غيرالكويتيين ينفقون بين (٥٠-١٠٠) دينارا (هذه نسبة من العينات التي تم الاستقصاء عنها في البحث الاستطلاعي).

١- يرجع الى ايرادات وزارة الصحة العامة من اجور الاقامة بالمستشفيات التي حصلتها من غيرالكويتيين عام ١٩٧٢ ومقارنتها باجور الكويتيين.

٢- البحث الاستطلاعي لمشكلات التسجيل الصحي الصادرة عن المجلس في ابريل عام ١٩٧٤ صفحة ٣١-٣٢.

ج ـ انخفاض مستوى الخدمات الصحية وانخفاض عدد الاطباء :

أقر المسؤولون بوزارة الصحة بانخفاض مستوى الخدمات الطبية وتدنيه وعزوا ذلك الى أسباب عدة ومشاكل فنية وادارية .

ومن اهم تلك الاسباب تقلص عدد ونسبة الاطباء في بعض التخصصات الهامة ومن ذلك الجراحة العامة .

وتشير الاحصاءات الى ثبات عدد الاطباء في معظم التخصصات الاخرى منذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧٢ والى زيادة في عدد الاطباء في بعض التخصصات زيادة طفيفة لاتتناسب مع نسبة الزيادة في عدد السكان خلال تلك الفترة (١)

وقد يظن للوهلة الاولى ان القطاع الاهلي قد امتص تخصصات متعددة في المجال الصحي غير ان الامر الثابت هو ان بعض التخصصات في عام ١٩٧٢ قد انخفضت عما كانت عليه في عام ١٩٧٠ ، وقد انعكس ذلك العجز ، في المجمل الكلي للتخصصات فبعد ان كانت في عام ١٩٧٠ (١٨٦) طبيبا اصبحت في عام ١٩٧٢ (١٨٢) طبيبا (٢)

واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة المضطردة لعدد السكان اتضحت لنا الصورة السابقة بالنتائج التالية :

آ ـ لم يصاحب تزايد السكان تزايد في عدد الاطباء المتخصصين .

---

١ ـ راجع الجدول رقم (٥٣) من احصاءات الخدمات العامة الصادرة في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٢ .

٢ ـ ان دراسة العلاقة بين القطاعين الاهلي والحكومي في مجال الخدمات الصحية تحتاج الى بحث منفرد ونستطيع ان نعزو سبب عدم نمو القطاع الاهلي في مجال الخدمات الصحية مع ضمور القطاع الحكومي الى ندرة تلك التخصصات اولا والى الانظمة المحددة لنشاطهم ثانيا .

ب- في بعض الاختصاصات الفنية ، حدث هبوط في عدد الاطباء فاصبحت الخدمات الصحية تعاني من ضغط السكان ، ونزوح الاطباء من المؤسسات الحكومية والاهلية على حد سواء .

والنتيجة الاساسية التي تفرض نفسها علينا هي ان تلك المؤسسات قد فقدت بالنسبة لهذه الفئة وضعها كمنطقة جذب للخبرات الفنية الوافدة العاملة في هذا الحقل وأن الاطباء المختصين من الوافدين قد تحولوا الى مناطق اخرى توفر لهم شروطا افضل مما أثر على مستوى الخدمات الطبية التي تقدمها الدولة والتي أخذت في التقلص والانخفاض عن الحد والمستوى الملائم .

٢- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي والمهني :

يشكل النشاط الاقتصادي الحدود الفقرى لتفاعل الافراد في المجتمع فانخراطهم في النشاط الاقتصادية يولد لديهم ولاءات مهنية واجتماعية تعمل على تذويب الفوارق في بوتقة المجتمع الحديث ، ومن هنا كانت القوانين واللوائح المحددة لنشاطات الافراد من العقبات التي تقف في طريق تحولهم الى شريحة سكانية ضمن المجتمع المحلي .

وتشير دراسة التركيب المهني في الكويت الى ان فئة اصحاب الاعمال وفئة العاملين لحسابهم يشكلون نسبة قدرها (٦ر٦ ٪) ، (١٦ر٤ ٪) على التوالي من اجمالي قوة العمل ، واستقرار هاتين الفئتين (اللتين تمثلان معا غير الاجراء) مرتبط في الاساس بمدى توفر حرية ممارسة النشاط الاقتصادي لهم في البلاد مثل حق تملك المنشآت التجارية وممارسة النشاط الحرفي والمهني والصناعي وحق تملك العقارات وتكوين الشركات التجارية والتداول في الاوراق المالية . . . . الخ

ولقد تمكن عدد من الوافدين خلال الخمسينات وبداية الستينات من الحصول على تراخيص لممارسة بعض اشكال النشاط الاقتصادى التجارى والصناعي في الكويت كما سمحت حاجة المجتمع حينذاك لعدد اكبر من الوافدين بممارسة بعض الحرف البسيطة التي لا ينجذب اليها المواطن الكويتي .

وقد اتجهت حكومة الكويت منذ منتصف الستينات نحو وضع قواعد لتنظيم ممارسة الوافدين لاشكال النشاط الاقتصادى المختلفة ، كان من أهمها تلك التي تناولت النشاط التجارى والحرفي وحق تملك المنشآت الصناعية والعقارية واسلوب تكوين الشركات التجارية والتداول المالي فقد حظر على غير الكويتيين امتلاك المحال التجارية ، او ممارسة النشاط التجارى لحسابهم كما حظر عليهم اقامة المنشآت الصناعية وتملكها ايا كانت سعتها او حجمها او مكان اقامتها او الغرض الصناعي منها ، فلا يجوز حكما منح هذه التراخيص الا للكويتيين سواء أكانوا افرادا ام شركات مؤسسة طبقا لاحكام قانون الشركات التجارية .

هذا ولم يقتصر الحظر على غير الكويتيين باقامة المنشآت الصناعية وتملكها فحسب وانما تجاوزها الى وضع قيود على غير الكويتيين في تملك العقارات والتداول فيها .

وان كان في حظر تلك المؤسسات الصناعية ما يؤثر في النشاط الاقتصادى لقوى العمل الوافدة ، الا أن وضع القيود المتشددة على غير الكويتيين في تملك العقارات يترك آثارا سلبية اعمق على الاستقرار النفسي والاجتماعي ذلك ان تلك السكن يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار ويؤثر على المدى البعيد في خلق ولاءات اجتماعية تساعد كثيرا في تطوير الانتاج ورفع مستواه .

ولقد امتدت القيود ايضا الى القوانين والانظمة المتعلقة بالمهن الحرة

فحدت من نشاط الفئات المهنية وفاعليتها والتي تعتبر عادة من أهم مظاهر التحديث وبناء المجتمع الكويتي المعاصر .

وفيما يتعلق بتكوين الشركات التجارية والتداول بالأوراق المالية (الاسهم والسندات) نرى انه قد وضعت قيود متعددة على تكوين الشركات التجارية على اختلاف انواعها بالنسبة لغير الكويتيين ، سواء كانت شركات تضامن او شركات محاصة ، فقد حظر على غير الكويتيين الاكتتاب في اسهم الشركات المساهمة التي تطرح اسهمها للجمهور في اكتتاب عام غير انه يجوز وفقا لبعض الاستثناءات الاكتتاب في اسهم الشركات التي لا تطرح اسهمها في اكتتاب عام (الشركات المساهمة المغلقة) (١) .

واذا اجاز القانون بيع الاسهم والسندات المؤقتة على ان يكون المشتري كويتي الجنسية (٢) ويحق للشركات المؤسسة خارج الكويت ان يكون لها وكالات في الكويت ، غير انه يشترط في الوكيل ان يكون كويتيا (٣)

كما سرى تطبيق الحظر على الانشطة المتعلقة بالمهن الحرة فلا يجوز تقييد اسم المحامي غير الكويتي الا في جدول المحامين المؤقت فقط دون جدول المحامين الدائم اذ انه يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين الدائم أن يكون كويتيا بيد انه لو اتيحت الفرصة للمحامي غير الكويتي ان يقيد اسمه بجدول المحامين الدائم ولو كان له الحق في التمتع بنفس حقوق المحامي الكويتي لساعده ذلك على تحسين ظروفه المادية والمعنوية ولاستطاع ان يبرز في مجال القانون

---

١ ـ المادة ٩٤ من قانون الشركات التجارية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ .
٢ ـ المادة ١٠٦ من قانون الشركات التجارية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ .
٣ ـ المادة ١٨٠ من قانون الشركات التجارية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ .

والمحامات ولافاد المجتمع من خبرته وكفاءته .

وقد عمدنا الى دراسة وضع مهنة المحاماة دون سواها لما لها من اهمية كبرى في الدفاع عن حقوق المواطنين كويتيين كانوا أم غير كويتيين فالمساواة امام القانون وتطبيق معادلة الحقوق والواجبات لجميع المواطنين تستلزم السماح للمحامين بغض النظر عن جنسياتهم ان يساهموا في الدفاع عن حقوق المواطنين ايا كان منشؤهم .

٤ـ القوانين والانظمة الخاصة بالنوادي والجمعيات ذات النفع العام :

ان استقرار قوة العمل الوافدة لا يتوقف على ممارستها للنشاط الاقتصادي فقد وانما يتعداه الى الانخراط في الحياة الاجتماعية والتمتع بحرية ممارسة هذا النشاط الاجتماعي على الوجه الصحيح في جميع مجالاته كالاشتراك في النوادي والجمعيات ذات النفع العام .

وقد جاءت معظم اللوائح والاحكام الخاصة بالنوادي والجمعيات الاجتماعية والادبية والثقافية والرياضية في الكويت لتحد من انخراط الوافدين وفعاليتهم في نشاط تلك المؤسسات الاجتماعية ولعلنا لانغالي اذا قلنا ان مجال الاشتراك في الجمعيات التعاونية يشكل اهم النشاطات التي تربط بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية لكونها اشتراكا اختياريا منظما على اسس ديموقراطية بين الافراد لخدمة مصالحهم عن طريق جهودهم المشتركة اذ انها بالتعريف تقوم بانتاج الثروة وتوزيعها بدافع الخدمة لا بدافع تحقيق الربح . ومن هنا كان التمييز بين فئات المجتمع في مجال الاستهلاك الذي ساد قبل توزيع البطاقة التموينية (١)

١ ـ لجأ الحكومة مؤخرا الى توزيع البطاقة التموينية على جميع افراد المجتمع الكويتي بصورة لاتميز فيها بين الكويتيين والوافدين ، مما يعيد في هذا الجانب الى الجمعيات التعاونية جانبا من صفتها الاجتماعية والاقتصادية .

وفي مجال العضوية الذى مازال قائما حتى الآن ينفي عن الجمعيات التعاونية صفة النفع العام ويجعلها ذات نفع خاص ، كما ينفي عنها ايضا صفة الديمقراطية والمساواة والمتوخاة منها ، مما يترك آثارا بعيدة المدى على استقرار قوة العمل الوافدة وانخراطها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ان تطور عدد الاعضاء في الجمعيات التعاونية يعتبر من اهم المؤشرات الدالة على مدى نجاح الحركة التعاونية ، ذلك ان ازدياد عدد المساهمين وارتفاع معدل انضمامهم الى الحركة التعاونية العامة ، يؤكد ثقة المواطنين بها ومؤازرتهم لها وهذا يكون عن طريق (فتح باب الانتساب في هذه الجمعيات بالنسبة لغير الكويتيين (١) كما أن الجمعية التعاونية هي اشتراك اختيارى منظم على اساس ديمقراطية بين الافراد ولخدمة مصالحهم بواسطة جهودهم المشتركة وهي تقوم بانتاج الثروة وتوزيعها بدافع الخدمة لا بدافع تحقيق الربح ، فهي شكل من اشكال النظام ترتبط فيه جماعة من الناس ارتباطا اختياريا باعتبارهم افراد على اساس من المساواة لتحسين احوالهم الاقتصادية والاجتماعية ان من أهم اهداف الجمعية التعاونية والثقافية والاجتماعية أن باب الدخول مفتوح امام الجميع وانه يجب ان يتساوى جميع أعضاء الجمعية في الحقوق والواجبات ، لذا فان التفاضل في هذا المجال كما ذكرنا سابقا ينفي عن هذه النوادى والجمعيات صفة النفع العام ويجعلها ذات نفع خاص كما ينفي عنها ايضا صفة الديموقراطية ، والمساواة المتوخاة منها والتي هي من اهدافها الاولية .

٥ـ الجو الاجتماعي واثره في قوة العمل :

لا شك فيه ان للجو الاجتماعية اثرا فعالا في استقرار قوة العمل الوافدة

١ ـ التقرير السنوى لعام ١٩٧٢ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتعاون

والمحلية على حد سواء فهو متنفسها في وقت الراحة وسبيلها في تفريغ شحناتها النفسية وتوتراتها الاجتماعية الناجمة عن عناء العمل والاجواء الطبيعية القاسية في الكويت ويخطيء من يظن ان العمل والترويح منفصلان بعضهما عن بل انه لمن المؤكد ان بينهما علاقة عضوية تتحد عناصرها بعناصر العمل والترويح في نطاق اجتماعي مربح والمحصلة النهائية لتلك العلاقة هي الانتاج .

ولعل من ابرز العوامل التي تدفع الناس الى الحركة والهجرة ، الملل والضجر الاجتماعي والقلق النفسي الذي ينشأ عادة عن عدم تنظيم اوقات الفراغ واستثمارها والشعور بأن الوقت لاقيمة له ولا معنى ، ويقرر معظم علماء النفس والاجتماع معا بأن الاستفادة من عنصر الزمن يعتبر من اهم العوامل التي تسعد الانسان في جميع مراحل حياته وتمكنه من تفجير طاقته في خدمة المجتمع وبنائه ، ويذهب بعض علماء الاجتماع الى حد القول بأنه لايمكن بلوغ مرحلة مرضية في الانتاج و كفاية عالية فيه دون تنظيم لاوقات العمل والراحة على حد سواء وقد طور بعضهم هذه الاراء في نظرية عن تنظيم الادارة اسلوب الانتاج واهمية البيئة الاجتماعية في تحديد ذلك .

ويكون القضاء على الملل والضجر عن طريق شغل اوقات الفراغ او مايسمى بالترويح الذي هو نشاط اجتماعي يهدف الى استثمار اوقات الفراغ استثمارا نافعا .

وتبرز اهمية الترويح والجو الاجتماعي العام في مجتمعات الخليج العربي ومن ضمنها الكويت ، نظرا لقسوة مناخها والحر المتواصل الذي يشمل معظم فصول السنة وللتطورات الكبيرة التي تحدث في مضمار نقل المجتمع من المرحلة التقليدية الى المرحلة العصرية ، وما تتطلبه هذه المرحلة من نشاطات تروح عن النفس عناء العمل وتخفف من التوترات التي اضحت سمة اساسية من سمات المجتمعات العصرية .

ومن هنا كان لابد من التوسع في النشاطات الترويحية وتنويعها بالقدر الملائم لمواجهة الحاجات المتغيرة لفئات المجتمع المتعددة في مختلف مناطق تجمعاتهم طبقا لتغير الظروف السكانية والاقتصادية والاجتماعية وان تتجه السياسة الترويحية الى تنويع المؤسسات الاجتماعية .

والترويح مسؤولية اجتماعية تشارك فيها الدولة والهيئات الاهلية المختلفة والافراد ، ولما كانت الكويت ملتقى لنشاط فكرى واجتماعي وثقافي وتحوى نسبة كبيرة من الوافدين لذلك يجب العمل على توفير وسائل ترويح متنوعة ومتجددة تستوعب حاجات افراد المنطقة والوافدين اليها ، مما يدعم التفاعل بين افراد المجتمع ويشبع احتياجات افراده بمختلف الفئات ومختلف الاعمار (الاطفال الشباب ـ الكهول ـ الاناث والذكور) دونما عوائق مادية واجتماعية بقدر الامكان مع الاخذ بعين الاعتبار ظروفهم المادية ومستواهم الثقافي ، كما أن السياسة الترويحية يجب ان تواجه الحاجات المتغيرة لفئات المجتمع المتعددة في مختلف مناطق مجتمعاتهم تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والاساليب الترويحية المتواجدة في الكويت لا زالت قليلة وتعاني من مشكلات كثيرة بسبب نقص في نوعية المرافق الترويحية الموجودة فيها من جهة وسوء توزيعها الجغرافي والسكاني من جهة ثانية .

أما بالنسبة للسواحل فبالرغم من ان للشواطيء البحرية في الكويت النصيب الاكبر في امكانية القيام بالادارة الترويحية نظرا للعوامل الطبيعية التي تعاني منها الكويت ولطول فترة الاستجمام الصيفي الان معظم هذه السواحل مهملة وغير منظمة وبعضها غير صالح واستغلالها غير ملائم لطبيعة المنطقة وقد قدر ان اكثر من (٩٦٪) من سكان الكويت لا يستفيدون منها نظرا لعدم توفر الخدمات العامة

ووسائل الانقاذ هذا بالاضافة الى قلة الحدائق الاطفال ، وعدم وجود اندية خاصة بهم ، ومراكز للتسلية وعدم وجود بلاجات ومنتزهات او (كازينوهات) على البحر يستفيد منها الناس وخاصة بعض فئات المجتمع ممن لا تساعدهم ظروفهم المادية على الذهاب الى نوادٍ خاصة تفرض قيودا مالية واجتماعية معينة (١)

ان كل هذه العوامل مجتمعة بالاضافة الى قسوة مناخ الكويت والحر المتواصل والذي يشمل معظم فصول السنة تترك اثرا كبيرا على قوة العمل الوافدة ومستوى انتاجها ، اذ أن هناك ترابط قويا بين الراحة من جهة وبين العمل والانتاج من جهة ثانية ، فمن المعلوم ان تلبية حاجات النفس والفكر والجسد عن طريق النشاط الترويحي يمنح النفس والفكر والجسد شيئا من الراحة التي تهيء الانسان لمتابعة العمل الجدي المنتج وتتيح للطاقات الكامنة ان تتفتح وتعطي عطاءها المتجدد وهكذا فان النشاط الترويحي جزء متمم للعمل وحلقة من حلقات الانتاج لذلك نرى كثيرا من العاملين في مثل هذه الظروف ، وفي ظل الظروف الطبيعية التي تؤثر على مناخ الكويت وبسبب عدم وجود ما يرفه عنهم ويخفف عناء التعب بعد العمل المتواصل يضطرون في معظم الاحيان وبسبب الارهاق الى ترك الكويت والبحث عن اجواء أفضل واكثر ملائمة وفيها مجالات للترويح تتفق اكثر مع ميولهم او يفضلون العودة الى بلادهم ولو كانت الكويت توفر لهم ظروفا مادية افضل .

وعلى هذا فانه يتوجب توجه الاهتمام الكافي لرسم سياسة للترويح ذات مرونة بالقدر الملائم لمواجهة الحاجات المتغيرة لفئات المجتمع المتعددة في مختلف مناطق تجمعاتهم ، وطبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية وان تكون تلك

١ ـ انظر الجدول والخرائط التي توضح توزيع المنشآت الترويحية حسب المناطق الجغرافية في الكويت (المصدر) اعمال لجنة الترويح في مجلس التخطيط والتي شارك المؤلف في اعمالها بصورة مستمرة .

السياسة ايضا ملائمة لفئات المجتمع المتعددة في مختلف مناطق تجمعهم وان تتجه في سياستها هذه الى تنويع المؤسسات بحيث تتيح كل فرص الترويح امام فئات الشعب كلها ليصبح لكل فرد في الكويت وافد ومواطن الحق في التمتع بنشاطات ترويحية ملائمة مما يجعل حياة الوافدين اكثر متعة وسرورا .

٦ـ قوانين التوظيف وانعكاساتها الاجتماعية :

لعلنا لا نغالي اذا قلنا ان من أهم عوامل التذمر في المجتمع ، الشعور بأن هناك فئة اجتماعية تميز نفسها اقتصاديا واجتماعيا عن فئة اجتماعية اخرى ولذلك فأننا نعتبر ان تواجد التميز في أي مجتمع كان يتعدى حدود استقرار قوة العمل الى مستقبل العلاقات الاجتماعية ذاتها .

ومن هنا فأننا عندما نسلط الاضواء على عوامل التميز الاجتماعي ، نحب أن نؤكد اننا نبحث في نقطتين اساسيتين اولهما ان عوامل التميز هي عوامل الدفع وعدم الاستقرار وثانيهما ان استقرار المجتمع يتأثر الى حد بعيد بتكافؤ الفرص بين افراده وبخاصة في مجتمع الكويت الذي يشكل المجتمع السكاني الوافد اكثر من نصف سكانه .

ولم تعرف الكويت في مرحلتها التقليدية تمييزا بين القوى العاملة الوافدة وبين القوى الوطنية المحلية فقد كان (قانون الغوص) وهو الحرفة الرئيسية في المجتمع لا يميز بين الكويتي ضمن اعضاء الوحدة الانتاجية بل كانت المهارة وحدها هي التي تشجع (النواخذة) على التعاقد مع افراد طاقم البحارة من اعضاء فريق الانتاج .

اما بعد اكتشاف النفط وتسويقه فقد ادت التغيرات (١) الاجتماعية

١ ـ الدكتور محمد عبده محجوب (الهجرة والتغير البدائي في المجتمع الكويتي دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية) وكالة المطبوعات في الكويت عام ١٩٧٢ ص ٢٨٤

والاقتصادية في المجتمع الكويتي الحديث الى ظهور عوامل وأسس جديدة لترتيب الفئات الاجتماعية وتفاضلها ولعل من اهم الاسباب التي اوجدت ذلك التفاضل تطبيق (قوانين التوظيف) التي كانت تهدف اصلا الى توزيع جزء من عائدات النفط بشكل قانوني بين المواطنين فكان الغرض اذن من صدور هذه القوانين هو تأمين ظروف حياتية واقتصادية مناسبة للكويتيين ولكن نتج عن هذه السياسة على المدى البعيد اهتمام خاص بالكويتيين دون غيرهم مما ادى الى خلق تفرقة بين الكويتيين ولم تخلق تلك التشريعات الحديثة (١) مشكلات خاصة بوضع الوافدين المقيمين في الكويت فقط ، ولكنها انعكست على المجتمع الكويتي الاصلي ذاته حيث ترتب على تلك التشريعات انواع من التمييز تتعلق بفرص العمل وبالاجور والمزايا في المؤسسات الاقتصادية والادارية الحديثة .

ولعل من ابرز المشكلات التي يعانيها العاملون غير الكويتيين ويشكون منها انهم يقومون بالعمل نفسه ويتحملون المسؤوليات نفسها ولكنهم يتقاضون اجورا اقل ولا يتمتعون بالامتيازات والضمانات نفسها وتتمثل هذه التفرقة السالبة بصفة خاصة فيما يتعلق بالمرتبات والاجور فضلا عن مكافآت نهاية الخدمة والمساعدات المتعلقة بالاسكان (٢) ولعل ابرز مشكلة يعاني منها الموظفون غير الكويتيين هي مشكلة عدم الاستقرار النفسي فعقود العمل تمنح لهم لفترة سنة واحدة كفترة اولية وقابلة للتجديد لمدة سنة اخرى بعد ذلك بينما تتراوح مدة التعاقد الاولى بالنسبة للمستخدمين بين (٦) اشهر الى سنة ثم تجدد وللمدة نفسها بعد ذلك كما تستطيع الحكومة فسخ هذين النوعين من العقود بعد انقضاء شهرين على توجيه انذار للموظف بموجب هذه الترتيبات تستطيع الحكومة انهاء خدمات الموظفين غير الكويتيين بدون حاجة الى ابداء الاسباب .

١ ـ نفس المرجع السابق ص ٥٥

٢ ـ مرسوم اميري رقم (٧) لسنة ١٩٦٠ متعلق بقانون الوظائف العامة المدنية

وتأسيسا على ذلك يمكننا ان نستخلص النتيجتين التاليتين :

آ ـ ان ظاهرة منح الكويتيين امتيازات اقتصادية واجتماعية قد يكون لها سبب في الواقع المادي الذي شهدته الكويت بعد اكتشاف النفط اذ اعتبرفي بداية الامر وسيلة لتوزيع الثروة وخلق فئة اقتصادية تشارك الدولة والمجتمع بالثروة الطبيعية ، وقد تم ذلك من خلال قوانين التثمين وشراء الاراضي بأسعار تفوق قيمتها اضعاف السعر الحقيقي ومن خلال قوانين التوظيف ايضا .

ب ـ اذا كانت مبررات قوانين التوظيف واعطاء المواطنين امتيازات لها ما يسوغها في بداية الامر ، الا أن آثارا سلبية عديدة قد ترتبت على المدى البعيد من تلك السياسة ، وأصبحت الموازنة بين الحقوق والواجبات من جهة وتكافؤ الفرص من جهة ثانية امرا صعبا للغاية في المجتمع الكويتي المعاصر .

ان تحليلنا لعوامل الاستقرار السابقة يمدنا بمعطيات تسمح لنا بصياغة الفرضية التالية :

ان حق تملك مسكن والقيام بنشاطات اقتصادية مختلفة تشكل الاساس الموضوعي لعملية الاستقرار وهي اذا ما تفاعلت مع النشاطات الاجتماعية الاخرى حولت قوة العمل الوافدة الى شريحة سكانية وتلك هي ذروة الاستقرار اذ ان تكوين تلك الشريحة من القوى العمالية الوافدة لا يمكن ان يتم في تحسين شروط عملها فقط بل لا بد ايضا من تفاعل اجتماعي يكسر طوق العزلة ويخلق مجتمعا جديدا تنصهر فيه الفئات السكانية لوجه (مجتمع الكويت الحديث) .

ـ الفصـــــل الثالـــــث ـ

علـــم السكـــــان وتقييمـــه المـــــوارد البشرية في الوطـــن العربـــــي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

ـ علم السكان وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ـ

تطور علم السكان الى حد بعيد في النصف الثاني من القرن العشرين وقد اكتسب أهمية من خلال المسائل التي تصدى لها حتى غدا علما قائما بذاته له منهجه في البحث ومفاهيمه في التحليل وأدوات ووسائل تقنية تستخدم في التبويب والعرض وقد تطور هذا العلم بتطور العلوم من جهة وبتطور النظم والمبادىء التي يعتمد عليها من جهة ثانية فلكل علم نظامه واسسه الخاصة التي تعمل على تطويره وتقدمه كما ان تقدم مجمل العلوم الاخرى يؤثر في كل فرع من فروع المعرفة .

وقد كان لتطور البحث في اتجاهات دراسة المسائل السكانية أثر في تطور المفاهيم العلمية التي تستخدم في بناء النظرية السكانية .

فقد اتجه علم السكان بالاضافة الى دراسته الظواهر الديموغرافية وتسجيلها والبحث عن اسبابها ونتائجها الى دراسة العوامل الديموغرافية في تفاعلها مع المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هذا التفاعل الذي يمكننا من فهم آلية عمل المجتمع في لحظة تاريخية معينة بالاضافة الى توضيح اثر المسائل السكانية وتوزع السكان والاحتلالات التي تحدث في الحالة العملية للسكان في مجتمع ما ، اذ أن التحولات التي تتم في نطاق المجتمع تؤثر في البنية السكانية وتتأثر بها ، لذلك لابد من دراسة البنية ، في نطاق تلك الحركة الدائمة المستمرة ومعرفة مدى مواءمة التوزعات المهنية للسكان لاهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأسيسا على ذلك فقد اتجهنا في فهمنا لمسائل السكان في الوطن العربي ، اتجاها يربط بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة والمسائل

السكانية من جهة أخرى فهما يتحددان بتوضيح الابعاد البنيوية والوظيفية والحركية للسكان .

وقد قادنا هذا الفهم الى تحديد النماذج السكانية في الوطن العربي من منظور تتفاعل فيه الخصائص القطرية بالنظرة القومية الشاملة ، فعكفنا على تحليل تفاعل مسائل السكان والحركة السكانية في بناء مجتمع الكويت الحديث كنموذج لطموحات مجتمع يسعى الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدها موارد بشرية ضعيفة وقاعدة سكانية ضيقة ، ثم حللنا تفاعل السكان مع عناصر التنمية الاجتماعية في سوريا كنموذج يوضح عوامل التولد الذاتي ، من ولادات ووفيات في مجتمع متوازن سكانيا له طموحات في التنمية تتضح ابعادها وتترسخ في التأكيد على اهمية التخطيط وضرورة الربط بين السكان والتخطيط الشامل ، ليتم ترميم بعض الاختلالات التي قد تحدث من جراء تطور في احد المناطق لا يسايره بالضرورة تطور في المناطق الاخرى .

كما أرشدنا ذلك الفهم ايضا الى اطر تحليلية لمسألة النمو السكاني تعتمد على التوجيهات التنموية للاقطار العربية وجهودها نحو اعتماد سياسات سكانية تحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي وتعمل على تنمية مواردها البشرية .

اولا : الاطار القومي لدراسة المسائل السكانية :

آ ـ النظرة القومية والمفاهيم المعاصرة في علم السكان :

توضح النماذج النظرية للسكان الخصائص التي تفيد منها المخطط على ذلك المستوى الا أن النظرة القومية الشاملة للسكان في الوطن العربي تعطي بعدا أعمق في الفهم وتقويما لبعض المفاهيم المستخدمة في علم السكان التقليدي فتصبح ما يسمى بالهجرة الى منطقة الخليج العربي حركة سكانية ضمن الوطن العربي السوري مع الالتزامات القومية في بقية الاقطار العربية الاخرى مصدرا للتنمية

الموارد البشرية والاقتصادية ، تتفاعل مع ماينبغي ان توجه اليه الجهود من تخطيط للقوى العاملة ومراكز للتدريب المهني على مستوى الاقطار كافة هذا المنطلق القومي لفهم مسائل السكان لا يحقق فهما اعمق لتركيب السكان وبنيته واتجاه حركته وتوزعه المهني فحسب بل يضيف بعدا علميا جديدا في امتحان المفاهيم ، والوصول الى علم للسكان تصحح على اسسه نظريات تقليدية ، وتقوم مفاهيم خاطئة عن مظاهر الاستقرار وعوامله ان علم السكان كما نفهمه لا يتحدد فقط بتوضيح تلك الخصائص فحسب بل يلتزم بطرح سياسة سكانية تعمل على تفجير طاقات المجتمع العربي الكامنة فتحقق تكاملا ليس فقط على النطاق الاقتصادي بل وعلى المستوى الاجتماعي والبشري ايضا .

ولا تقف اهمية النماذج السابقة عند استخداماتها العملية في المجالين القطري والقومي بل تتعدى ذلك الى وضع لبنات اساسية في بناء علم السكان المعاصر المتداخلة مفاهيمه مع تفاهيم التنمية والتغير الاقتصادي والاجتماعي لقد مرّ علم السكان في تطوره بمراحل متباينة امتدت من الدراسات الوصفية العددية للسكان وتحركاتهم العامة الى علم قائم بذاته يعتمد على اصول البحث العلمي ويستخدم ادوات التحليل المتعارف عليها من طرائق البحث في ضبط وتصنيف وتبويب البيانات السكانية ونحن نضيف الى تلك المراحل لبنة اساسية تتمثل في ضرورة انطلاق علم السكان في دراسته لمسائل البنية والحركة السكانية والمناشط التي يقوم بها الافراد من منظور اجتماعي حركي وتنموي يربط بين المسائل السكانية واتجاهات التنمية في اطار التحولات التي تتم ضمن الركائز الاقتصادية والاجتماعية

ان علما لا يرتبط بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع ما ، يغدو نوعا من الترف الفكري وعلم السكان من وجهة نظرنا ايضا لا يتحدد فقد بطرح النظريات التقليدية ونقل بعض المفاهيم والمعادلات الرياضية المستخدمة في هذا المضمار

بل يجب اضافة الى ذلك أن يمتحن صحة تلك النظريات ومجدوى تلك المفاهيم ومطابقتها مع الواقع في ظل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستجدة .

ب ـ الاطار التحليلي لمسألة النمو السكاني :

كان التأكيد على ضرورة النظر الى المسألة السكانية من منظورين في آن واحد (منظور قطري ومنظور قومي) ان اتجهنا في تحديد النمطين السابقين كنماذج متفاعلة لا تفصل بينها حدود واضحة بل على العكس من ذلك ان تفاعل النمطين السابقين ضمن اطار المنظومة القومية أفادنا بتحليل مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار التكامل فالاختلال الذي أشرنا اليه في النمط الثاني تقومه تفاعلاته مع النمط الاول ، فيصبح الهرم السكاني على المستوى القومي هرما متسقا ، تتوازن فيه فئات الاعمار ونسبة الذكور الى الاناث مع سمات ديموغرافية تتصف باتساع القاعدة وما الى ذلك من مسائل سبق واشرنا اليها في تحليلنا لخصائص البنية السكانية في الوطن العربي .

ان هذا الامتحان المستمر لتحليل النماذج السكانية ضمن الاطار السابق هو الذي يربط دائما وأبدا مابين النظرية والواقع ويحقق التفاعل المستمر مابين المستويين القطري والقومي واعتمادا على هذا الاطار التحليلي نستطيع ان نربط بين السياسة السكانية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من منظور قومي بعد ان فصلناها في الفقرات السابقة على المستوى القطري .

فالاقطار العربية وهي تتجه نحو التصنيع فان تغيرا يطرأ على تركيب العائلة ومن ضمنه حجمها الذي يميل نحو الضمور ، ليتحقق التوازن بين أعمال المنزل وأعمال المجتمع كما أنه عند ما تنتقل العائلة من الريف الى المدينة تنتقل من حياة بسيطة الى حياة معقدة ، وهذا بحد ذاته يشعرنا بشيء من المسؤولية

تجاه كل فرد فيها ، كما أن انتقال العائلة من القرية الى المدينة له تأثير مزدوج ، في أنه يحرر المرأة من الالتزام التقليدي بالبيت ويشجعها على دخول معترك العمل ومن ناحية ثانية يخلق عندها حاجة للعمل ، ان دخول المرأة معترك العمل على نطاق واسع كان عاملا من عوامل تخفيض الانجاب فالعائلة في المجتمعات الصناعية اصبحت تنظم نفسها من حيث عدد الاطفال ومن حيث المسافة الزمنية بين طفل وآخر ومن هنا تعتبر سياسة التصنيع في الوطن العربي من الاسباب الاساسية التي جعلت العائلة تعيد النظر بعدد الاولاد الذين تستطيع ان تتعهدهم .

وقد اتضح لنا من البحث الميداني الذي اجريناه عن العائلة العربية في مدينة دمشق ان كثرة الاطفال كثيرا ما تقف عقبة في طريق عمل المرأة ، وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين اتجاه التعليم ومسألة النمو السكاني ، فقد رأينا انه كلما قلت نسبة التعليم بين الافراد ازداد ميلهم الى انجاب الاطفال وكلما ازدادت نسبة التعليم بين الافراد قل انجابهم للاطفال فالوعي العلمي يدفع الزوجين الى مقارنة مستمرة بين موارد هم وحاجات ابنائهم والعناية بالاطفال ضمن الامكانيات المتوفرة ان تلك النتائج مؤشرات على اتجاه التقدم الاقتصادي والاجتماعي وهي ايضا مؤشرات عن النمو السكاني .

ومن هذا النموذج في التحليل يتبين لنا عدم استيعاب انصار النظرية المالتوسية لطبيعة التطور الاجتماعي في الوطن العربي وعدم اخذ النظريات السابقة بنموذج تفاعل العلاقات الديموغرافية والاقتصادية ، فالزيادة الملحوظة في عدد السكان في الوطن العربي لن تستمر بشكلها الحالي طويلا حيث يحاول المجتمع مع تقدمه في التصنيع والعلم معا أن يعود الى توازن طبيعي في معدل الزيادة الطبيعية ، فتقل الولادات وتبقى معدلات الوفيات بين الرضع قليلة

ويكتسب المجتمع توازنا طبيعيا بين الولادات والوفيات .

ان مسألة النمو السكاني في الوطن العربي مسألة متشابكة معقدة ترتبط بتغيرات كثيرة لا ينفع فيها تشخيص مبني على سبب ونتيجة بل لا بد من النظر اليها في اطار تحليلي متكامل يأخذ في حسبانه عددا من المتغيرات التي تبرز في مقدمتها ارتباط النمو السكاني بمسألة التكامل الاقتصادي وحركة القوى العاملة من قطر الى آخر وتأثره بالتحولات الاجتماعية وفي مقدمتها تعليم المرأة ، ان تلك التحولات تؤثر على ارتفاع سن الزواج وتؤدي بالتالي الى تحجيم فترة الخصوبة كما ان التصنيع وما يفسحه من مجالات عديدة امام المرأة لدخولها سوق العمل سوف يؤدي الى الاقلال من انجاب الاطفال لانصراف اهتمامها الى خارج المنزل وداخله .

ان العلاقة بين النمو السكاني واتجاه التقدم الاقتصادي والاجتماعي علاقة وثيقة تسير نحو الاستقرار على المدى البعيد .

ثانيا : النماذج النظرية للدراسات السكانية في الوطن العربي :

يعتمد علم السكان أسس البحث العلمي الدقيق ، مستخدما آخر ما تتوصل اليه العلوم الاخرى وتطبيقاتها العملية من نتائج فهو من هذا المنظور علم نظرى وتطبيقي في آن واحد يستمد من النظرية الاجتماعية العامة اصوله الفكرية ومن فلسفة العلم منهجه في البحث ، ويطوع التكنولوجيا لطرق البحث العلمي ووسائله .

ويهدف علم السكان الوصول الى قواعد وقوانين عامة تفصح عن الارتباطات المختلفة القائمة بين المتغيرات الديموغرافية وبقية المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاخرى ، فهو من هذا المنظور يتعدى نطاق المجتمع الواحد الى المجتمعات فالقوانين العلمية لا تخص في شمولها مجتمعا بعينه بل يجب ان تمتحن صحتها عبر المجتمعات وفي المجتمع الواحد عبر العصور ، ان أركان العلم تتحدد بالعمومية والشمول ومدى الانطلاق من حوادث جزئية الى ظواهر عامة تفصح عن نماذج من الارتباطات بين متغيرات اساسية تشكل في تفاعلها انماطا معينة تتواتر بانتظام .

وفي محاولة للربط بين النظرية والواقع يستخدم الباحث في مجال الدراسات السكانية أنماطا من التحليل تمكنه من تقريب الفجوة بين المعرفة السكانية والواقع السكاني وكان نموذجنا (الذى يربط مابين النظرية والواقع والادوات والمنهج) أحد انماط التحليل التي إمتحنا ها في دراستنا لمظاهر استقرار قوة العمل وتفاعلها مع قضايا التحديث والعصرنة في منطقة الخليج العربي ، وكذلك في فهمنا لمسائل السكان وارتباطها بقضايا التنمية في القطر العربي السوري وللخصائص الديموغرافية في الوطن العربي ومدى تفاعلها مع الجهود المبذولة في نطاق التكامل الاقتصادى

والاجتماعي لتحقيق ماتسعى اليه الجماهيرالعربية من بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

كان بحثنا في مسائل السكان والقوى العاملة والتخطيط في نطاق الوطن العربي مدفوعا بتوضيح المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية العربية الشاملة فالوطن العربي يؤلف بنية سكانية متوازنة بالاضافة الى تكامل العناصرالاقتصادية و الاجتماعية بين اقطاره ، من هذا يبرز الاساس الموضوعي للشعور القومي عند ابنائه بالانتماء الى الامة العربية والوطن العربي الواحد فالاقطار العربية تتمم بعضها البعض اقتصاديا وبشريا واجتماعيا وكان لابد لنا آذ ذاك من تحليل أسس التكامل السكاني لتوضح مانتمازبه بعض الاقطار وتحتاج اليه بعض الاقطار الاخرى وقد سمح لنا هذا المدخل بتحديد الخصائص العامة للمجتمع العربي وتلك التي تنفرد بها بعض الاقطار دون البعض الآخر ، واستنادا الى ذلك استخلصنا ثلاثة نماذج نظرية في مجال الدراسات السكانية تتمثل بمايلي :

١ـ نموذج يحلل مسائل السكان في اقطار تسعى الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحد منها موارد بشرية ضعيفة وقاعدة سكانية ضيقة وتأتي اقطار الخليج العربي والجزيرة العربية وليبيا كأمثلة صالحة لتطبيق هذا النموذج وقد كانت دراستنا للحالة الممثلة لتلك الاقطار مبنية على مانوفر لدينا من احصاءات ومعلومات عن دولة الكويت .

٢ـ نموذج يحلل مسائل السكان في اطار التولد الذاتي وكانت دراسة الحالة من سورية فكان ماستخلصناه من نتائج عامة من ضرورة ربط السياسة السكانية مع عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهمية التأكيد على تنمية الموارد البشرية في نطاق التنمية الشاملة ينطبق ايضا على اقطار عربية اخرى مثل العراق والجزائر والاردن .

٣ـ نموذج يربط بين الخصائص القطرية والنظرة القومية الشاملة للسكان في الوطن العربي وقد مدنا هذا النموذج بفهم أعمق للخصائص القطرية وبحلول انجع

لسياساتها العملية كما سمح لنا بتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة في مجال علم السكان والدراسات السكانية التقليدية ، مثل مفاهيم الهجرة والاستقرار ومظاهره وعوامله الى آخر ما هنالك من مفاهيم سبق وان أشرنا اليها معرض تحليلنا للنموذج التفاعله مع المفاهيم العلمية والمؤشرات التطبيقية وقد اوضح لنا هذا النمـــوذج ايضا ضرورة تشابك التعليم والتدريب في الاقطار العربية مع السياسات التنموية في البلاد المصدرة للقوة العاملة وتلك التي تستقبلها ايضا من هنا يصبح التكامل بين الاقطار العربية مدعوما بتنمية للموارد البشرية فيها .

ثالثا ـ الخصائص الاساسية للتركيب الديموغرافي في الوطن العربي :

لقد اوضحت دراسة الخصائص الاساسية للتركيب الديموغرافي في الوطن العربي جملة من الصفات بعضها يتعلق بالهيكل التركيبي للسكان والبعض الآخر فـــي الوظائف والمناشط الاساسية التي يمارسها السكان وحركة السكان من قطر عربي الى آخر والتوالد الذاتي في نطاق البنية السكانية وسوف نعيد فيما يلي الى شـــرح لاهم الخصائص الاساسية للتركيب الديموغرافي في الوطن العربي :

آ ـ الهيكل التركيبي للسكان في الوطن العربي :

١ ـ التركيب العمري :

يشير الهيكل التركيبي للسكان الى ان الهرم السكاني للمجتمع العربـــي يتميز بقاعدة عريضة تعادل مابين ٤٥٪ و ٤٩٪ من مجموع السكان وتضـــم هذه القاعدة فئة الاطفال والصغار من (٠ ـ ١٤) سنة اى فئة المعالين الذين يعتمدون على الاخرين في معيشتهم ولا يستطيعون اعالة انفسهم وقد بلغت تلك النسبة في سورية حوالي ٤٩٫٣ عام ١٩٧٠ وفي الكويت ٤٩٫٠ ٪ عام ١٩٦٥ وفي العراق ٤٧٫٨٪ عام ١٩٦٥ وفي الاردن ٤٥٫٣٪ عام ١٩٦٢

وتعلو هذه القاعدة العريضة فئات عمرية اقل اتساعا تضم فئات السكان في سن الشباب من ١٥ــ٤٤ سنة وتتراوح نسبة هذه الفئات الى مجموع اعداد السكان مابين ٣٦٪ و ٤١٪ وقد بلغت هذه النسبة ٩ر٣٧٪ في سورية عام ١٩٦٢ و٣٩٪ في الكويت عام١٩٦٥ و ٣ر٣٦٪ في العراق عام ١٩٦٥ و ٨ر٣٩٪ عام ١٩٦٢ .

اما فئات الاعمار من (٤٥ــ٦٤) سنة فهي شريحة ضيقة وتتراوح نسبتها مابين ٩٪ و١١٪ الى مجموع السكان في الاقطار العربية وتعلو الهرم طبقة رابعة ضيقة جدا تمثل فئات الكهول والمسنين ((ممن تزيد اعمارهم عن ٦٥ سنة)) حيث تتراوح نسبتها الى مجموع السكان مابين ٣ــ ٥ ٪ وقد بلغت نسبة هذه الفئات الى مجموع السكان ٤٪ في سوريا عام ١٩٧٠ و٩ر٢٪ في الكويت عام١٩٦٥ و٢ر٥٪ عام ١٩٦٥ في العراق و ٤ر٤٪ في الاردن عام ١٩٦٢

وتمثل هذه الملامح في مجموعها التركيب النمطي للمجتمعات ذات الزيادة الطبيعية المرتفعة وهي صفة تنطبق على الاقطار العربية التي تتميز بخصوبة عالية تزيد على ٣٪ سنويا فالاطفال يشكلون نصف مجموع السكان تقريبا والشباب يشكلون ٤٠٪ من مجموع السكان والكبار والكهول يكشكلون النسبة الباقية وهي ١٠ ٪

٢ــ التركيب النوعي

يتميز التركيب النوعي الديموغرافي للمجتمع العربي باتجاهه نحو التوازن في نسبة الذكور الى الاناث في مجمل الفئات العمرية ويتفوق عدد الذكور على عدد الاناث في الفئات العمرية الثلاث (٠ــ١٤) و (١٥ــ٤٤) و(٤٥ــ٦٤) وانخفاض عدد الذكور عن عدد الاناث في الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر وتتراوح نسبة الذكور الى الاناث في المجتمع العربي من (١٠١) الى (١٠٥) ذكر لكل (١٠٠) انثى ففي سورية بلغت نسبة الذكور الى الاناث ٣ر١٠٥ عام ١٩٧٠ و٢ر١٠١ عام

١٩٧٥ كما كانت في الكويت ١٠٥ عام ١٩٦٥ واصبحت ١٠٢ عام ١٩٧٠ .
وبلغت هذه النسبة في الاردن ١٠٣ عام ١٩٦٢ .
وقد بلغت نسبة الاناث الى مجموع السكان ٤٨ر٧٪ في سورية عام ١٩٧٠
و٤٩ر٤٪ في الكويت عام ١٩٧٠ و ٤٩ر٦٪ في العراق عام ١٩٧٥ و ٤٨ر٩٪
في الاردن عام ١٩٧٥ .

٣- معدل الزيادة الطبيعية :

تشير البيانات الاحصائية الى ان درجة اختلاف معدلات نمو السكان في الاقطار العربية بين (١٩٧٠-١٩٧٥) تزيد نسبيا عن التفاوت الذي كان سائدا بينها خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٠-١٩٥٥ ويعزى ذلك الى اختلاف معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وانماط الهجرة الخارجية فمعدل النمو السكاني في مصر يقدر بحوالي ٢ر٢٪ سنويا وفي تونس ٢ر٤٪ وذلك بسبب ميل معدلات الولادة الى الانخفاض في هذين القطرين ومن جهة اخرى يرتفع معدل الزيادة السكانية الى حوالي ٦٪ سنويا في الكويت و٢ر٤٪ في ليبيا بسبب الهجرة .

اما من حيث الزيادة المطلقة للسكان فتشير التقديرات المذكورة الى ان المجموع الكلي للسكان لوطن العربي يبلغ حوالي (١٤٦) مليون نسمة عام ١٩٧٥ ومن المتوقع ان يصل المجموع الى اكثر من (٢٠٩ر٦) مليون نسمة سنة ١٩٨٥ أي بزيادة تبلغ اكثر من (٦٠) مليون نسمة .

ب- الهيكل الوظيفي للسكان :

تعتبر القوى العاملة المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فدرجة تقدم البلدان تعتمد من ضمن ماتعتمد على حجم القوى العاملة فيها والنشاطات الاقتصادية التي تقوم بها لذلك لابد من تحديد الملامح الاساسية للقوى البشرية وخصائص قوة العمل والتولد الذاتي وحركة السكان .

١ـ الملامح الاساسية للقوى البشرية العربية :

تشمل القوى البشرية جميع الافراد القادرين على العمل من حيث السن ومن حيث المقدرة الجسدية والذهنية اما القوى غير القادرة على العمل فتشمل فئات الاطفال والكهول وذوي العاهات وتتراوح نسبة القوى البشرية القادرة على العمل الى مجموع السكان في المجتمع العربي من ٤٤٪ الى ٦٥٪ .

فقد بلغت نسبتها في سوريا ٦٤٪ عام ١٩٧٠ ، (و٦٥٪) عام ١٩٧٦ وبلغت ٤٤٪ في الاردن عام ١٩٧٢ و ٤٤ر٢٪ عام ١٩٧٣ في ليبيا و٤٧ر٦٪ عام ١٩٧٣ في اليمن كما بلغت ٥٠ر٢٪ عام ١٩٧٣ في السودان و ٥٣ر٧٪ عام ١٩٧٣ في العراق و ٥٤ر٩٪ في الكويت والبحرين عام ١٩٧٠ـ١٩٧١ على التوالي .

وتبين الدراسة للقوى البشرية نسبة الطلاب المتفرغين ومدى تقاربها او تباعدها بين الاقطار العربية ونسبة ربات البيوت التي تشير الى مدى مشاركة المرأة في العمل ونسبة المتقاعدين والزاهدين فقد تراوحت نسبة الطلاب المتفرغين في السنيات مابين ٥٪ و ٢٩٪ من مجموع هذه القوى ، وهذا تفاوت كبير مابين الاقطار العربية في نسب الطلاب المتفرغين ، فقد بلغت نسبة الطلاب المتفرغين في الاردن ٤ر٥٪ من مجموع القوى البشرية خارج قوة العمل عام ١٩٦١ وبلغت نسبتهم ٥ر١٢٪ في العراق عام ١٩٦٥ وبلغت ٨ر٢٨٪ في السودان ١٩٦٧ واتسعت الهوة مابين الاقطار العربية في هذا المجال في السبعينات ومع ورود احصاءات لاقطار عربية اخرى تراوحت نسبة الطلاب المتفرغين مابين ٢٪ و ٣٩٪ فكانت ٣ر٢٪ لليمن الديموقراطي عام ١٩٧٣ ، و٥ر٣٨٪ للكويت عام ١٩٧٠ اما النسبة ذاتها في الاقطار العربية الاخرى فبلغت في الصومال والبحرين ٥ر١٤٪ عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ على التوالي وفي العراق ١٦٪ عام ١٩٧٣ وفي سوريا ١٨٪ عام ١٩٧٤ وفي الاردن ٩ر٢٩٪ عام ١٩٧٢ والقفزة الملفتة للنظر في ارتفاع نسبة الطلاب المتفرغين كانت في الاردن اذ ارتفعت من ٤ر٥٪ عام ١٩٦١ الى ٩ر٢٩٪ عام ١٩٧٢ وعلى أي حال تبقى نسبة الطلاب المتفرغين من مجموع القوى البشرية خارج قوة العمل.

...

منذ ديسة في كافة الاقطار العربية باستثناء الكويت والى حد ما الاردن .

وبلغت نسبة ربات البيوت من مجموع القوى البشرية خارج قوة العمل ٦٩ر٢٪ في الاردن عام ١٩٦١ و ٦٩ر٨٪ في السودان عام ١٩٦٧ و ٨٢ر٢٪ في العراق عام ١٩٦٥ و ٧٥ر٣٪ في اليمن الديمقراطي عام ١٩٧٣ و ٥٥ر٩٪ في الكويت عام ١٩٧٠ وحصل تطور ايجابي في هذا المجال في السبعينات اذ انخفضت نسبة ربات البيوت في الاردن الى ٤٩ر٤٪ عام ١٩٧٢ وفي العراق الى ٧٦ر٦٪ عام ١٩٧٣ ولم تتوفر بيانات مقارنة للاقطار العربية الاخرى ومما يلفت النظر أن العراق الذي يمتلك اكبر نسبة من الاناث في قوة العمل لديه ايضا اكبر نسبة من ربات البيوت في القوى البشرية خارج قوة العمل مما يدل على أن المرأة العراقية المتزوجة مازالت خارج نطاق العمل وأن العراقيات العاملات هن من فئة العازبات او غير المتزوجات وتظهر هذه الاحصاءات عموما ان المرأة العربية المتزوجة ماتزال خارج نطاق العمل الى حد كبير ولكنها تظهر في الوقت نفسه نمط تطور ايجابي باتجاه المشاركة في العمل وان يكون هذا التحرك بطيئا .

٢ـ خصائص القوة العاملة :

شهد الوطن العربي زيادة سريعة خلال ربع القرن الماضي في حجم القوى العاملة وتدل البيانات على أن مجموع القوى العاملة بالنسبة للاقطار العربية بلغ حوالي (٣٣ر٦) مليون شخص عام ١٩٧٠ ومن المتوقع ان يصل العدد الى (٥١ر٧) مليون في عام ١٩٨٥ وبذلك سيبلغ معدل الزيادة حوالي ٢ر٩ سنويا بالمقارنة مع ٥ر٩٪ في الاقطار المتقدمة للفترة (١٩٧٠ـ ١٩٩٠) ويعود السبب في ذلك الى طبيعة التركيب العمري للسكان .

وتشير البيانات الى ان معدلات نمو السكان في سن العمل تتراوح مابين ٢ر٧ ـ ٣ر٥ سنويا خلال الفترة (١٩٧٠ـ ١٩٧٥) باستثناء الكويت حيث تبلغ

النسبة (٩ر٥٪) .

ولكن من الملاحظ انه على الرغم من زيادة القوى العاملة الان نسبة المساهمين في النشاط الاقتصادي مازالت منخفضة نسبيا وخصوصا بين الاناث حيث يقدر متوسط نسبة مساهمة الجنسين في النشاط الاقتصادي بحوالي ٣٧٪ ويرجع انخفاض معدل الفعالية في الاقطار العربية الى طبيعة التركيب العمري الذي يضم نسبة اكبر من الاطفال غير الفعالين كما يعزى الى انخفاض نسبة مساهمة المرأة في العمل حيث تتراوح مابين ٣٪ و ٦٪ من مجموع القوى العاملة ، فقد بلغت ٣٪ في البحرين والكويت عامي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٥ على التوالي و٦٪ في الاردن عام ١٩٦١ اما العراق فقد تتمتع بنسبة مرتفعة من الاناث العاملات بلغت ٦ر١٤٪ عام ١٩٦٥ .

ان تطور مشاركة المرأة العربية في العمل مابين الستينات والسبعينات لا يعطينا صورة زاهية ايضا اذ كان هذا التطور بطيئا جدا كاد ان يكون غير ملموس، فقد ظلت نسبتهن في قوة العمل العربية مابين ٣٪ و٦٪ لكل من الكويت والبحرين والاردن بينما ارتفعت نسبتهن في العراق الى ٢١٪ وتوفرت احصاءات لاول مرة عن هذا الجانب في السبعينات في سوريا حيث بلغت نسبة الاناث في قوة عملها ٦ر١٠٪ عام ١٩٧٠ ولم تتوفر اية بيانات عن نسبة الاناث في قوة العمل في ليبيا واليمن الديموقراطي والصومال .

ان قوة العمل العربية تعتبر ضئيلة قياسا الى عدد السكان فقد تراوحت نسبة قوة العمل العربية الى السكان في الستينات مابين ١٨٪ و٢٩٪ فبلغت ١٨٪ في الكويت عام ١٩٦٥ بـ ٢٩٪ في السودان عام ١٩٧٦ ولم يطرأ أي تغير على وضع قوة العمل العربية الشاملة في السبعينات اذ ظلت هذه القوة تتراوح مابين ١٩٪ و ٣٠٪ حيث كانت ١٩٪ في الكويت عام ١٩٧٠ و ٣٠٪ في الاردن عام ١٩٧٢ وشذت الصومال عن هذه القاعدة ، اذ بلغت نسبة قوة العمل الى السكان فيها ٧ر٣٨٪ عام ١٩٧٠ هذا ولم تتوفر احصاءات عن وضع قوة العمل الصومالية في

الستينات اما تحسن وضع قوة العمل الى السكان على الصعيد القطرى فكان في العراق والسودان ٢١٪ وفي الاردن ٧٪ وحصل تراجع قطرى في نسبة قوة العمل الى السكان بلغ في السودان ٢٪ وفي ليبيا ٣٪ وفي سوريا ، ١٪ ، وظلت الكويت على حالها تقريبا .

كما تراوحت نسبة قوة العمل الى القوى البشرية العربية في الستينات مابين ٣١٪ و٥١٪ وهذا يعني ان مابين ثلثي ونصف القوى البشرية العربية كانت خارج قوة العمل ، أى قوة عمل معطلة وكانت الكويت وسوريا في مؤخرة الدول العربية من حيث نسبة قوة العمل الى القوة البشرية فبلغت ٣١٫٧٪ في الكويت عام ١٩٦٥ و٣٨٫٨٪ في سوريا عام ١٩٧٠ اما نسبة قوة العمل الى القوة البشرية في كل من السودان والاردن فكانت ٤٥٪ تقريبا عامي ١٩٦٧و١٩٦١ على التوالي وبلغت نسبتها ٥٠٪ في كل من ليبيا والعراق عامي ١٩٦٤و١٩٦٥ على التوالي .

وقد طرأ تحسن طفيف على الصورة العامة لقوة العمل العربية قياسا الى القوة البشرية في اوائل السبعينات اذ تراوحت هذه النسبة مابين ٣٤٪ و٦٨٪ حيث بلغت ٣٤٪ في الكويت و٦٨٪ في الاردن والصومال ، وقد برز التحسن في السودان اذ ارتفعت نسبة قوة العمل من ٤٥٪ عام ١٩٦٧ الى ٥٤٪ تقريبا عام ١٩٧٣ وفي الاردن نسبة قوة العمل من ٤٦٪ عام ١٩٦١ الى ٦٨٪ عام ١٩٧٢ اما نسبة التحسن في ليبيا والكويت فبلغت ٣٪ تقريبا وفي العراق ٢٪ وقد حصل تراجع في نسبة قوة العمل السورية اذ انخفضت من ٣٨٫٨٪ عام ١٩٧٠ الى ٣٦٫٥٪ عام ١٩٧٤ .

وتتصف قوة العمل العربية بنسبة مرتفعة من البطالة قياسا الى الدول المتقدمة اقتصاديا ولكن هناك تفاوتا على الصعيد القطرى تبعا لوضع اقتصاد كل قطر على حده وقد تراوحت نسبة البطالة في قوة العمل العربية في الستينات مابين ٣٪ و١٣٪ فقد كانت ٣٪ في السودان عام ١٩٦٧ و ١٣٪ في الاردن عام ١٩٦١ وظل وضع البطالة

في قوة العمل العربية رديئا وضئيلا في السبعينات ولم يطرأ عليه أي تحسن منتظم ومستمر باستثناء الكويت والاردن وليبيا اذ انخفضت نسبة البطالة في الكويت من ١ر٧٪ عام ١٩٦٥ الى ١ر٣٪ عام ١٩٧٠ كما انخفضت في الاردن من ٥ر١٣٪ عام ١٩٦١ الى ٣ر٥٪ عام ١٩٧٢ ، وانخفضت في ليبيا من ٧ر٦٪ عام ١٩٦٤ الى ١ر٠٪ عام ١٩٧٣ وحصل تحسن طفيف في نسبة البطالة في العراق اذ انخفضت ١٪ مابين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٣ كما دلت احصاءات ١٩٧١ على أن قوة العمل البحرينية في وضع ممتاز مقارنة بمعظم الاقطار العربية اذ بلغت نسبة البطالة فيها ٢ر٢٪ ، اما تردي حالة البطالة فقد ظهر في السودان حيث ارتفعت نسبة البطالة من ٩ر٢٪ عام ١٩٦٧ الى ٤ر٦٪ عام ١٩٧٣ .

كما توفرت احصاءات للمرة الاولى في السبعينات حول اقطار أخرى اظهرت سوء وضع قوة العمل في هذه الاقطار ونخص بالذكر اليمن الديمقراطية بلغت نسبة البطالة فيها ١٨٪ عام ١٩٧٣ والصومال التي بلغت نسبة البطالة فيها ٣٢٪ عام ١٩٧٠ .

ج- التولد الذاتي وحركة السكان :

اتصف الهيكل الحركي للسكان في المجتمع العربي بارتفاع معدلات الموالد وانخفاض معدلات الوفيات وعدم ثبات في معدلات الهجرة .

١- الولادات :

تتميز معدلات الولادات في الاقطار العربية بارتفاع مستوياتها بالنسبة الى الدول المتقدمة ويقدر متوسط معدل الولادة في الوطن العربي بما يقرب من (٤٥) بالالف وعلى الرغم من وجود علائم واضحة لانخفاض معدلات الولادات في مصر (٥ر٣٥ بالالف) وفي لبنان (٩ر٣٨ بالالف) وفي تونس (٤٠ بالالف) الا انه ليست هناك مؤشرات على حدوث مثل هذا الانخفاض في مستويات الخصب في بقية الاقطار العربية ويعود

ذلك الى فتوة الهرم السكاني العربـــي ٠

٢ـ الوفيـــــات :

شهدت معدلات الوفاة انخفاضا كبيرا في جميع الاقطار العربية حتى اصبح متوسط معدل الوفيات حوالي (١٥ بالالف) بين عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ بعد أن كان يزيد على (٢٥) بالالف وتعتبر هذه المعدلات عالية نسبيا بالمقارنة مع المعدلات في الدول المتقدمة (٩ بالالف) اما الحياة المتوقعة منذ الولادة فتبلـــغ ٥٠ سنة في اغلب الاقطار العربية بالمقارنة مع (٧١) سنة في الدول المتقدمـــة وتأتي الكويت في مقدمة الاقطار العربية من حيث انخفاض معدل الوفاة الذي يقـــدر بـ(٣ر٥ بالالف) اما في سوريا فنلاحظ انخفاضا في معدل الوفيات اذ بلغت عـــام ١٩٧٥ (١٥ بالالف) بعد ان كانت (١٧ بالالف) عام ١٩٦٥ وتدل معـــدلات الوفيات بين الرضع ان هناك تفاوتا كبيرا بين الاقطار العربية والدول المتقدمة ومع ذلك فمن المنتظر ان تنخفض معدلات الوفيات في الاقطار العربية الى ما يقرب من (١٠ بالالف) خلال السنوات العشر القادمة ٠

٣ـ الهجـــــــرة :

تعتبر ظاهرة الهجرة من العوامل التي تؤثر في حجم السكان وتوزعهم الجغرافي وتركيبهم الديموغرافي في المجتمع العربي عامة ، وفي الاقطار المنتجة للنفـــط خاصة مثل :

(الكويت وقطر ، والامارات العربية ، وليبيا) اذ يلاحظ تأثير الهجرة فـــي التركيب العمري والنوعي لهذه الاقطار فالهرم السكاني للوافدين في الخليج العربي يتميز بقاعدة ضيقة وانتفاخ في الوسط في ناحية الذكور حيث تغلب على الوافدين الفئة السكانية بين ١٥ ـ ٦٤ سنة وهذا يؤثر في تركيب ونوع الهرم السكاني لسكان الخليج العربي ٠

ان قصور القوى العاملة الخليجية كما ونوعا هو العامل الاساسي في تشكيل سوق العمل في البلاد وجعله سوقا جاذبا لقوة العمل الوافدة فقصور تلك القوى يعني وجود عجز في العرض من القوى العاملة الوطنية ينبغي استكماله بجذب المزيد من القوى العاملة من بقية الاقطار العربية .

رابعا : التحديث في الكويت وتفاعله مع مسائل السكان والحركة السكانية :

كان أول اتجاه للتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تعتبر ايضا تنفيذا " لسياسة مجتمع الرفاه " هو البدء في بناء الهيكل الاساسي للمجتمع الحديث ، فانتشرت الخدمات التعليمية على شكل لم تعهده الكويت من قبل وخرج قانون الالزام التعليمي وافتتحت المدارس وانخفضت نسبة الامية .

كما تطورت الخدمات الصحية تطورا كبيرا فازداد عدد المستشفيات والوحدات الصحية ازديادا ملحوظا وشمل ذلك المصحات وعيادات الاسنان ومراكز الصحة الوقائية وعيادات المدارس .

وقد رافق الاستثمار الداخلي في اعمال الانشاء والتعمير نشاط تجاري ملحوظ أدى الى تحويل قسم كبير من رأس المال التجاري من النقل البحري الى استثمارات في أعمال المقاولات واستيراد الهضائع والمعدات اللازمة لبناء المجتمع الحديث ولم يقتصر ذلك طبعا على السوق المحلية بل تعداها الى الاسواق العربية والاجنبية .

ومما لاشك فيه ان خبرة التجار السابقة في اعمال التجارة مكنتهم من التمرس بالوسائل الحديثة في ميادين الادارة واعمال الاستيراد والتصدير وانشاء الشركات المساهمة فتأسست البنوك وانتشرت فروعها في شتى انحاء البلاد .

هذا على مستوى الخدمات وبناء الهيكل الاساسي للمجتمع الحديث وعلى صعيد آخر ، ومن اجل تطبيق تلك السياسة صدرت قوانين التثمين والتوظيف والتي كانت محاولة لمشاركة الافراد في نصيبهم من الدخل القومي فاتسعت قاعدة المستهلكين من المواطنين المحليين وانضافت اليهم جموع الوافدين من

الدول العربية المجاورة فنشط السوق الاستهلاكي وازدهرت التجارة ودعمتها الحكومة بالبنوك والمصارف المالية ، وكان لتلك المنشطات المالية التي دفعتها الدول في المؤسسات المالية والاقتصادية رد فعل سريع اعتمد على خلايا اقتصادية تجاريه تعود في منشئها الى تاريخ طويل يمتد الى مجتمع الغوص على اللؤلؤ وتسويقه محليا وعالميا ، ومجتمع التجارة الذي كان يربط الكويت بالعراق والهند من جهة وبمنطقة الجزيرة العربية من جهة ثانية .

تمر المجتمعات عادة بفترات متلاحقة من التطور التاريخي والاجتماعي في غضون فترات زمنية قصيرة او متباعدة والكويت تنضم الى زمرة المجتمعات التي دخلت ميدان التغير الاقتصادي والاجتماعي من بابه الواسع ورأت أن يتم ذلك في فترة زمنية قصيرة فكان ذلك القرار بمثابة المنبه الاول لعملية التنمية .

ولتحقيق سياسة النمو السريع والانتقال الحثيث من " المجتمع التقليدي" الى " المجتمع الحديث " كان لابد مع توفر رأس المال ان تتدبر امر ندرة المهارات المحلية والتغلب على طبيعة المجتمع الكويتي المحدود سكانيا فاستقدمت كثيرا من المهارات والقوى العمالية الوافدة وخلقت مناخا من الظروف والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ساهم في جذب العديد من قوة العمل الوافدة .

ان تواجد قوة العمل الوافدة خلق وضعا اجتماعيا واداريا يتطلب المزيد من اتساع النشاط كالاستهلاكي والعمراني ومزيدا من الخدمات التعليمية والصحية ايضا وتواجد هذه الظروف تطلب مزيدا من قوة العمل وهكذا سارت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت تنمية اقتصادية وعمرانية وسياسية تتبنى نشر الخدمات الصحية والتعليمية وقوانين في التوظيف والتضمين لتوسيع القاعدة الاستهلاكية وتحقيق " مجتمع الرفاه " حد منها قلة الموارد البشرية والمهارات المحلية دعمتها بقوى عمالية وافدة ظلت تتصاعد حتى بلغت نتيجة عوامل الجذب هذه وعوامل الدفع خارج المجتمع الكويتي حدا زاد فيه عدد السكا

الوافدين على السكان المحليين وشكلت قوة العمل الوافدة فيه في عام ١٩٧٠ اكثر من ٧٣٪ من قوة العمل المحلية .

وجاء رد الفعل في نهاية الستينات ليحد من عوامل الجذب فوضعت قواعد وشروط معينة لقبول الوافدين تتوازن مع حاجة المجتمع اليهم ، ولو بقي الموضوع عند هذا الحد لما كان هناك من اشكالات كبرى بمعنى انه لو اتبعت سياسة توازن دائم بين قبول الوافدين وحاجة المجتمع اليهم لما نجم عن ذلك مايسمى الان " بالهجرة المعاكسة " اوبتقلص نسبة تزايد ورود المهارات الفنية وقوة العمل .

اذ يستدل من الاحصاءات العامة ان نسبة تزايد اعداد الوافدين كانت مطردة حتى عام ١٩٦٥ بنسبة قدرها ٩٪ سنويا وقد اشارت احصاءات عام ١٩٧٠ ان هذه النسبة قد تدنت الى ٦ر٥٪ سنويا وقد اطر هذا الانخفاض في نسبة زيادة قدوم الوافدين تساؤلات عديدة عن ارتباطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسياسة السكانية ، ونحن نعتقد ان البحث في تحديد حجم السكان ونوعيتهم وفئاتهم يتعدى نطاق هذه الدراسة الا اننا نؤمن في اطار السياسة الواضحة لخطط التنمية في الكويت وجهودها نحو التكامل الاقتصادي العربي ، وفي ضوء تحليلنا للقوى الوافدة اجتماعيا واقتصاديا ومهنيا ان البحث في مظاهر استقرار قوة العمل وعوامله يشكل نقطة المحرق في تنمية الموارد البشرية .

ان تنظيم قواعد قبول الوافدين يتمشى مع كل المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الدول غير ان لسياسة التمييز الاقتصادي والاجتماعي ردودا تتعدى الغاية التي توضع من اجلها فتخلق مضاعفات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى مايؤثر على العلاقات الاجتماعية بين القوى الوافدة والمحلية كما تعمل على ابعاد خبرات وقوى فنية ضرورية للمساهمة في بناء مجتمع الكويت الحديث وهنا تكمن المشكلة الاساسية .

من هذا المنطلق ننظر الى العوامل التي تحد من نشاط القوى الوافدة على انها معوقات في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا غالي اذا قلنا : انها تؤثر على المجتمع في الكويت عامة .

ان ايجاد صيغة من التوازن بين حاجة المجتمع من القوى العاملة الوافدة وسياسة التعامل مع الوافدين ضرورة ملحة تستوجب وضع سياسة تميز بين تحديد عدد الوافدين واسلوب التعامل معهم بعد ان اصبحوا مساهمين في انجاز المهمات الموكله اليهم .

وباختصار نستطيع القول بأنه قد رافق عملية التحول الاقتصادي والاستثمارات الجديدة في مجموعة من المشاريع الاقتصادية والعمرانية حتى منتصف الستينات تواجد خدمات اجتماعية مناسبة دعمت تلك التحولات غير ان سرعة انطلاق التحولات الاقتصادية فاقت سرعة التحولات الاجتماعية نظرا لحركية النظام الاقتصادي وسرعة استجابته وامكانية تحديثه والى اعطائه اهتماما فاق الى حد كبير الاهتمام بالنواحي الاجتماعية بالاضافة الى استمرار النظرة الى الجوانب الاجتماعية على انها مشكلات فردية وليست عناصر متكاملة في نطاق التنمية فكان من نتيجة ذلك ان تخلف القطاع الاجتماعي تخلفا احدث ارتباكات واضحة في نهاية الستينات عندما لم تتوازن التنمية الاجتماعية مع السياسة السكانية وكلاهما مع التنمية الاقتصادية .

وكان منهجنا في البحث يعتمد على التحليل الاحصائي للبيانات المتواجدة في مجلس التخطيط وفي وزارات الدولة ومؤسساتها المنشور منها وغير المنشور اضافة الى ذلك فقد لجأنا الى التحليل الكيفي واسلوب تحليل المضمون للقرارات الوزارية والقوانين المنظمة للخدمات التعليمية والصحية وفي دراستنا للمجتمع الكويتي في المرحلتين التقليدية والمعاصرة كنا امام اتجاهين : الاول هو دراسة المجتمع قبل النفط ومابعده ، والثاني دراسة الاتجاهات الاساسية للتغيرات

الاقتصادية والاجتماعية حسب قطاعات معينة وقد آثرنا الاتجاه الثاني لانه يساعدنا بشكل اكثر فاعلية على تحليل قوة العمل المحلية والوافدة في تلك النشاطات ويوضح لنا اتجاه التغير الاقتصادي والاجتماعي لسنوات قادمة .

لقد كان منهجنا وظيفيا في اطار حركي تطوري يعتمد على منطلقات نظرية اهمها :

اولا : اذا كان البحث في توقعات نمو القوى العاملة في مجتمع تعتمد النشاطات الاساسية فيه على السكان الاصليين ما هو الا عبارة عن دراسة لنمو السكان وتطوره فان دراسة تطور حجم القوى العاملة في مجتمع يشكل الوافدون فيه اكثر من نصف السكان الاصليين تصبح امرا مختلفا نظرا لدخول متغيرات اجتماعية اخرى في التحليل غير متغيرات النمو الطبيعي للسكان .

ثانيا : ان دراسة مظاهر استقرار القوى العاملة لا يمكن فصلها عن تحليل المتغيرات التي تعمل على استقرارها اي دراسة عوامل الاستقرار ذاتها حيث ان دراسة المظاهر هي دراسة الواقع في لحظة معينة اي تصويره ساكنا اذا امكن التعبير عن ذلك ، ودراسة العوامل هي محاولة لرصد حركة القوى العاملة وبمعنى آخر ان المظاهر مؤشرات لقياس الاستقرار بينما تحدد العوامل وضع القوى العاملة فتدفعها الى الحركة الخارجية ان كانت سلبية او الى الاستقرار الكامل وتكوين شريحة سكانية في المجتمع ان كانت ايجابية .

ويعتمد الاطار التحليلي لدراسة مظاهر استقرار قوة العمل الوافدة وعوامله على افتراضات اساسية نجملها بما يلي :

١ـ ان العامل الاساسي في حركة القوى العاملة من الكويت واليها يكمن في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها الكويت .

٢ـ ان دول منطقة الخليج العربي تشكل المنافس المباشر والقوى على سوق العمل

٣ــ ان النشاط الاقتصادي وبصفة خاصة حق تملك الوافدين للمسكن والاستثمار وحرية مزاولة المهن الحرة يدعم تحول قوة العمل الوافدة في تلك النشاطات من قوة متحركة الى قوة مستقرة .

٤ــ ان الوضع الاجتماعي العام الذي يشتمل على وسائل ترويح متنوعة يشكل منطقة جذب هامة للعاملين وابناء البلاد الاصليين وبصفة خاصة في هذه المرحلة من التطور التي اصبح استثمار اوقات الفراغ فيها من اهم سمات العصر الحديث .

٥ــ ان انخراط الوافدين في النوادي والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية يساعد على الصهر الاجتماعي بين الكويتيين وغير الكويتيين

٦ــ ان تقلص الخدمات التعليمية والصحية له آثار سلبية على استقرار قوة العمل وتحويلها الى شريحة سكانية في قلب المجتمع الكويتي .

٧ــ ان التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع يعمل على تفككه وبذر العداء بين قطاعاته ، ولا نغالي اذا قلنا ان بداية الصراعات الاجتماعية تكمن في شعور بعض الفئات الاجتماعية انها مغبونة ومضطهدة من الفئات الاخرى .

٨ــ ان من اهم عوامل جذب القوى الوافدة هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الوفر المالي وفي حال تدني قيمة الوفر تتعرض قوة العمل الى الميل نحو الحركة في اتجاه افضل .

ونحن نعتقد ان من اهم المسائل التي تربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت هي مسألة السياسة السكانية بصفة عامة واستقرار قوة العمل الوافدة وتكوينها شريحة سكانية بصفة خاصة ان التلازم بين السياسة السكانية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والقومي يشكل حجر الزاوية في مجتمع الكويت المحدود سكانيا والمتطلع الى التنمية وبناء المستقبل بخطى سريعة .

بعض خصائص المجتمع الكويتي في المرحلة التقليدية :

يتصف المجتمع الكويتي في المرحلة التقليدية بأنه مجتمع قبلي تجاري بالدرجة الاولى ، ترتبط مقومات الحياة فيه ارتباطا وثيقا بالبحر فقد كانت اقتصادياته تقوم على الغوص لصيد اللؤلؤ والنقل البحري وبناء السفن الشراعية مع صناعات محدودة جدا ، ولقد كان التعليم الحرفي في تلك المرحلة أساس المجتمع مع اعمال التجارة التي تشابكت معه وقد تقول ولدت منه ، وكان مستوى الخدمات التعليمية والصحية محدودا جدا كما ان المرافق ووسائل الاتصال الداخلية والخارجية كانت في حدودها الدنيا ايضا .

وتبعا لذلك فان القدرة الاستيعابية للمجتمع من القوى العاملة في ذلك الوقت كانت محدودة بالخلايا الاقتصادية المنتشرة فيه ، فكان هناك شبه تكافؤ وتوازن بين النشاطات الاقتصادية والاحتياجات من القوى العاملة وقد كان النشاط الاداري منسجما مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الكويتي فلم يكن النظام الاداري مسروقا ، اذ أن شؤون البلاد كانت تدار بشكل مباشر من قبل الشيوخ والامراء وبواسطة مجالس الشورى غير انه في عام ١٩٣٨/ وجدت بعض الدوائر الحكومية التي يمكن ان تعتبر نواة التركيب الاداري الحديث في الكويت .

ولقد حمل المجتمع الكويتي في المرحلة التقليدية معظم خصائص المجتمعات فالعلاقات كانت تعتمد على علاقة الوجه بالوجه والتركيب العائلي يرتبط الى حد بعيد بالمجتمع القبلي فالولاء لرباط الدم والتماسك الاجتماعي يتحدد بدرجة القرابة والسلطة في المنزل والمجتمع تتحدد بسلطة الرجل فهو المساهم الفعال في امور المجتمع وشؤونه .

ب ـ بعض خصائص المجتمع الكويتي في تحوله الى المرحلة العصرية :

ان اكتشاف النفط وتسويقه في عام ١٩٤٦ غير الموقف الاقتصادي تغييرا مفاجئا فأحدث فائضا في الدخل القومي بصورة لم يشهدها المجتمع من قبل الامر الذي

مكن من الاتجاه الى تحقيق سياسة " مجتمع الرفاه " والتي ترتبط بانجاز أقصى معدل في التنمية بأقصر فترة زمنية ممكنة متخطية الواقع السكاني المحدود والمهارات الفنية اللازمة ، وانشئت عدة مشاريع اقتصادية لا ترتبط في اغلبها بالخلايا الاقتصادية التي كانت متواجدة في المجتمع التقليدي فاتجه المجتمع نحو التصنيع وتأسست المنشآت المالية التي تضم بنوكا ومصارف تجارية وصناعية وانطلقت الكويت الى مساهمة فعالة خارج حدودها الاقليمية معتمدة على التسهيلات المصرفية ذات الطابع المحلي والاقليمي والدولي .

وفي نطاق الخدمات الاجتماعية وبناء الهيكل الاساسي فقد تم انشاء الموانيء وشبكة خطوط داخلية وخارجية سلكية ولاسلكية ومطار يربط الكويت بالعالم الخارجي ، كما تم انشاء المدارس والمشافي والمصحات وبنيت اعدة جديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية ونستطيع باختصار ان نحدد بعض المعالم الاساسية للمجتمع الكويتي وهو ينتقل نحو التحديث والعصرنة بما يلي :

١ـ ان العمود الفقري للنشاط الاقتصادي في المجتمع الكويتي (خارج مجال النفط) يعتمد اصلا على النشاط التجاري محليا وعربيا وهو امتداد لنشاط سابق يعود الى مرحلة ما قبل اكتشاف النفط وتسويقه .

٢ـ ان النظام المالي والمصرفي المعاصر ، له بعض المرتكزات الاجتماعية والتاريخية في نظام " الاستدانة " الذي شهده المجتمع الكويتي في المرحلة التي سبقت تسويق النفط .

٣ـ لقد شهد المجتمع الكويتي نشاطا ماليا رافق التطور الحضاري فخدمات البنوك والمصارف في المعنى الحديث لها جذور في المجتمع الكويتي وقد برهن رأس المال التجاري الكويتي على مرونته في الحركة من نشاط اقتصادي الى نشاط اقتصادي آخر وبخاصة خلال مراحل الكساد .

٤ـ ادى تطور الكويت الاقتصادى والاجتماعي الى قيام نشاطات اقتصادية جديدة زادت من القدرة الاستيعابية للمجتمع وتأكد وجود تلك النشاطات ونموها في قطاع الخدمات والصناعات الضرورية لانشاء المباني الحديثة وغير ذلك كما أن الصناعات التي تعتمد على الوقود الرخيص وجدت اساسا موضوعيا لنموها وتطورها .

٥ـ ان تدويج الاقتصاد القومي استوجب قيام صناعات استهلاكية غير ان انخفاض مقادير الربح النسبية والمطلقة في مجال الصناعات الاستهلاكية اضافة الى اقتصادية واجتماعية اخرى حد من نمو هذا القطاع ومن أهم تلك العوامل صغر الحجم السكاني ذلك ان الكويت كوحدة بشرية مجتمع محلي صغير .(١)

٦ـ ان تطور المجتمع الكويتي تطلب تطور الجهاز الادارى بما مكن هذا الجهاز ايضا من تأكيد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأوجد اوضاعا جديد تتطلب المزيد من تطور هذا الجهاز وتنميته .

ان العلاقة مابين الجهاز الادارى وحقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية علاقة عضوية وطبيعية فنمو احد القطاعات يؤثر على بقية القطاعات الاجتماعية ونمو تلك القطاعات يترك اثره على ذلك القطاع ايضا وهكذا تسير عملية التطور غير ان حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق الجهاز الادارى لم يكن بالامكان تلبيتها من القوى العاملة المحلية مما استلزم الاعتماد على قوة عمل وافدة .

٧ـ لم يكن المستوى التعليمي للأوائل بين الاداريين الكويتيين من الشروط الاساسية للانخراط في الجهاز الادارى فقد تمركزت النسبة العليا من الموظفين التنفيذيين في الحكومة من كتبة ومن يرتبط بهم في مستوى تعليمي لم يتعد

١ـ محمود الغريللي ـ اقتصاديات الكويت من ص ١١٦ الى ص ١٦٠

القراءة والكتابة ، غير انه من الملاحظ ان التحصيل العلمي قد بدأ يأخذ طريقه الى فئات المديرين والاداريين ومديري الاعمال بالرغم من تقلص عدد سنوات الخبرة .

٨ــ لقد شهد السلوك الاداري تغيرات ايجابية تحد منها سلبيات تتمثل في بعض الرواسب الاجتماعية من المرحلة التقليدية ، اذ أن التطور الاقتصادي كان أسرع خطا من التطور الاجتماعي فتخلف عنه بعض الشيء وبخاصة في مجال السلوك الاجتماعي ، مما ترك آثارا على السلوك الاداري .

٩ــ ان فرص العمل الجديدة وحاجة المجتمع الى دوعات معينة من المهارات الفنية في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية أوجد فراغا جذب اليه العديد من السكان الوافدين جذبا صار يتصاعد حتى بلغ ١٩٧٢ (٤٨٩،٩٠٠) وافدا .

خامسا ـ السكان و عناصر التنمية الاجتماعية والتخطيط لها في سورية :

يحقق علم السكان في اعتماده على اسس البحث العلمي والتزامه بقضايا التنمية فهما عميقا للواقع السكاني ، وانطلاقا من نظرتنا المتكاملة للدراسات السكانية كان فهمنا ان علم السكان لا يشمل تحليل الواقع السكاني والتعبير عنه بارقام كمية فحسب ، بل يتضمن ايضا دراسة تفاعل الواقع مع عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وامتحان صحة مفاهيم على ضوء التغير في الركائز الاساسية للمجتمع

واستنادا الى ذلك انطلقنا في تحليلنا للواقع السكاني في القطر العربي السوري من منظور تنموي فربطنا بين خصائص السكان وشكل الهرم وتركيبه وعناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورأينا ان العوامل الاجتماعية يمكن ان تؤثر على معدلات النمو باتجاهين مختلفين :

اتجاه في زيادتها وآخر في الحد منها فزيادة الخدمات الصحية يؤدي الى انخفاض معدل الوفيات عموما ووفيات الرضع بشكل خاص ، مما يعمل على زيادة النمو في السكان كما ان انتشار التصنيع ودخول المرأة في مجال العمل وانتشار التعليم يؤدي الى رفع سن الزواج وتحجيم فترة الخصوبة واقلال عدد الاطفال من هنا كان لابد من دراسة اثر العوامل الاجتماعية من وجهة تغيرها لرصد اثاره على الخصائص السكانية ومعدلات الزيادة ، والحالة العملية ، وتحليل لترابط شروط التقدم في نطاق التخطيط الاجتماعي .

أ ـ التخطيط الاجتماعي وشروط التقدم :

لقد بات من المؤكد لدى معظم الباحثين والمخططين ان شروط التقدم في المجتمع الانساني الحديث يرتبط بعضها مع بعض ارتباطا عضويا ووظيفيا .

بمعنى ان كل عنصر اجتماعي ينبغي ان يحقق ضمن وحدته الوظيفية حاجتين اساسيتين في آن واحد : فهو يقوم بوظيفة خاصة به تعمل على استمرار حياة الوحدة الاجتماعية من ناحية ، ووظيفة اخرى تتعلق بالمجتمع عامة فتضمن استمرار وجوده وتطوره من ناحية ثانية وعلى هذا فأن غياب بعض شروط التقدم يؤدي الى خلخلة واضطراب في حركة المجتمع وتطوره ، بل ربما ادى غيابها الى ضمور وعرقلة في نشاط الخلايا التي اسهمت في زرع بذور التقدم .

فللتصنيع مثلا ، متطلبات وشروط موضوعية ضمن اطار الخلية الصناعية وشروط اخرى تتعدى نطاق الخلية الصناعية لتمتد الى المجتمع فبالاضافة الى توفر رأس المال والمواد الخام ، والعمل ، والادارة لابد من توفر شروط اجتماعية تتصل بنظام القيم والعادات ووجود مؤسسات اجتماعية تدعم جهة التقدم الاقتصادي فتستوعبه وتعمل على تعميقه ومن تلك المؤسسات نذكر التعليم الذي يمد الخلية الصناعية بالمهنيين والفنيين والمختصين من الذكور والاناث على حد سواء فغياب التعليم الفني والمهني وقصور مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي يخلق معاقات تحد من قدرة المجتمع على التطور ، ترتد هذه المعاقات على الخلية الصناعية ذاتها فتعرقل نموها وانتشارها .

كما ان عمل المرأة هو اثر من آثار التغير الاجتماعي يعتبر شرطا اساسيا لتحقيق عملية التنمية بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي وبخاصة في المجتمعات التي تطمح نحو التصنيع اذ ان عملية التصنيع لا يمكن ان تأخذ ابعادها الكاملة الا بمشاركة المرأة والرجل في أمور المجتمع وشؤونه .

ومشاركة المرأة في هذا الميدان تستلزم وجود مؤسسات اجتماعية ترعى الاطفال وتقوم بالدور الذي تؤديه الأم في رعاية اطفالها وتنشئتهم وتعني بذلك ضرورة توفر رياض الاطفال ودور الحضانة فهناك اذا علاقة اساسية بين دور

الحضانة ورياض الاطفال وبين عملية التصنيع التي تبرز من خلال عمل المرأة فغياب المرأة عن ميادين العمل يعني غياب نصف افراد المجتمع عن القيام بعملية الانتاج وتوفر دور الحضانة يشجع الام على الخروج الى ميدان العمل وهي مطمئنة الى سير التنشئة سيرا سليما

هذا من حيث تلازم بعض الشروط الاجتماعية الضرورية لعملية التنمية مع الشروط الاقتصادية ولا بد من الاشارة الى عامل آخر لا يقل اهمية عن العامل الاول في دفع عجلة التقدم الى الامام وذلك هو دراسة التوازن بين معدل سرعتي التغير في الوحدات الاجتماعية وتخلف بعضها عن بعض فالتغيرات التي تطرأ على بنية المجتمع تحدث انعكاسات وردود فعل على مستويات اجتماعية عدة ، ذلك ان بعض تلك المستويات يتجاوب مع التغير بصورة سريعة وبعضها الاخر يستجيب للتغير استجابة بطيئة .

ان دراسة الاستجابات مهمة في تشخيص العوامل التي تحد من فعالية الوحدات المتخلفة وازالة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تقف في طريقها .

فاهتمام المجتمع بأمور الصحة والتعليم يضع افراد المجتمع امام مسؤوليات جديدة تتجاوب مع المؤسسات الاجتماعية الجديدة المتمثلة بانشاء المشافي والمصحات والمدارس ومن اهم تلك المسؤوليات تواجد الوعي الصحي والعلمي عند المواطنين مما يدعم التفاعل الجديد بين المؤسسات المنشأة والظروف المتجددة .

ومن هنا فان هذه المؤسسات تأخذ وظيفتها الاجتماعية عندما يتفاعل الافراد معها وتصبح جزءا من سلوكهم يسايرالتقدم ويستوعبه ويعمل على خلق المزيد منه وتلك هي عملية التنمية المتجددة المتطورة .

واذا كان تخلف بعض القطاعات الاجتماعية عن القطاعات الاقتصادية مسألة بارزة في المجتمعات كلها ، الا أنها تبدو اكثر بروزا لدى المجتمعات النامية وتلك

تأخذ باسباب التقدم الاقتصادي بمعطياته الحديثة .

وتصبح ظاهرة التخلف الحضاري من ابرز الموضوعات التي ينبغي ان تتصدى لدراستها والتعرف على موطنها وهذه النقلة السريعة تخلق مشكلات اجتماعية تربك الافراد وتولد توترات اجتماعية تنعكس على عملية التنمية فتحد من نموها .

ومما لاشك فيه ان التنبه المسبق لمثل تلك المشاكل الاجتماعية يضمن وضع الحلول المناسبة لها قبل استفحالها ، ويتم ذلك عادة بوضع استراتيجية عامة للتنمية تأخذ في حسبانها التكامل بين الظروف الاقتصادية وبين الاسس الاجتماعية التي تكمل الوجه الثاني لعملية التنمية .

ومهمة التخطيط الاجتماعي تتمثل في تحليل تلك الاسس الاجتماعية ودفعهما لتحقيق التقدم الاقتصادي من جهة ورسم وجهة التغير الاقتصادي والاجتماعي من جهة اخرى .

ب ـ التخطيط للتنمية الاجتماعية في القطر العربي السوري :

كان التركيز في مسائل التخطيط ولم يزل على الجوانب الاقتصادية دون المسائل الاجتماعية علما بأن المسألة الاجتماعية كانت ملازمة لاهداف الخطتين الثالثة والرابعة .

فالسلطة السياسية عندما تلح على تكامل اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فانها تطمح في ان تتحول تلك الاهداف النوعية على ايدي اجهزة التخطيط والجهات الادارية الى اهداف كمية ، وبالتالي الى برامج ومشاريع محددة غير ان التحول من الاهداف النوعية الى الاهداف الكمية لم يلحظ في معظم الخطط السابقة حتى بات شعار التنمية الاقتصادية والاجتماعية شعارا يرتبط بالجزء الاول من مفهوم التنمية (الاقتصادي) ويترك الجانب الثاني و هو الجانب الاجتماعي علما بأن للجانب

الاجتماعي اهدافا كبرى يسعى الى تحقيقها ومن اهم الاهداف التي سعت الى تحقيقها الخطة الخمسية الثانية ٦٦ــ٧٠ مايلي :

١ــ تحقيق الاستثمار الامثل للموارد البشرية وتدريبها وتأمين احتياجات الشعب

٢ــ تحقيق تنمية مدعمة ذاتيةمستمرة تؤدي الى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للشعـــــب .

٣ــ توجيه المجتمع العربي السوري عمليا نحو مجتمع اشتراكي متطوريستنـــــد الى تشجيع وتطوير العمل والانتاج الاشتراكيين واحلال الرابطة الانتاجية الموضوعية في العمل والالغاء المتواصل لظواهر استغلال الانسان لاخيـــه الانسان وتأمين تكافؤ الفـــرص بين جميع المواطنين .

٤ــ زيادة صافي الناتج بسعر السوق بمعدل وسطي قدره ٧ر٢٪ سنويا مقاسا بالاسعار الثابتة

٥ــ رفع الانتاجية الزراعية والعمل على نشر استخدام الآلات الزراعية الحديثة واستثمار الطاقات المائية لتنمية دعائم الزراعة المروية .

٦ــ اقامة قاعدة صناعية في البلاد تتجاوب مع امكانياتها الزراعية والطبيعيـــة تهدف تأمين الصناعات البديلة عن الاستيراد ورفع امكانات التصدير .

٧ــ زيادة الانتاجية الفردية للسكان وتكون امكانات بشرية فنية جديدة والقضاء على البطالة الظاهرة والمقنعة .

٨ــ النهوض بالريف ورفع مستواه عن طريق تحديث الزراعة فيه وزيادة الخدمات الاجتماعية ومكافحة الامية وزيادة فرص العمل .

٩ــ ارساء الاسس الكفيلة بتحقيق نهضة علمية شاملة وتأمين الخبرات والمهارات الفنيـــــة .

١٠ــ تحسين التوزيع المكاني لعوامل الانتاج

١١ــ تدعيم أمن القطر لمواجهة الاستعمار والصهيونية

١٢ـ المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية كخطوة اولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

١٣ـ زيادة الخدمات وتدعيم البناء الهيكلي لرفع مستوى الشعب المعاشي وتأمين حصوله على ضروريات الحياة الاساسية اللائقة (١).

وتبرز أهمية الاهداف السابقة في ترجمتها لقرارات السلطة السياسية وتحويل الاهداف الطموحة للاشتراكية العملية الى برامج محددة وهذا يعتمد على قدرة المخطط على الابداع في الوصول الى السياسة التنموية السليمة .

فمثلا يوجد اكثر من بديل تنموي في مضمار الرعاية الصحية لبلوغ الهدف الذي ترسمه السلطة السياسية الا وهو رفع المستوى الصحي للجماهير فالقيادة السياسية تعطي اهدافا نوعية كرفع المستوى التعليمي او الاجتماعي او الصحي وتتحول هذه الاهداف النوعية بفضل اجهزة التخطيط الى اهداف كمية ، فيحول الشعار الكيفي الى شعار كمي ، ومن المخططين من يحسب ان تحويل هذا الشعار من الكيف الى الكم يتم بزيادة عدد الاطباء والمشافي والاسرة فاذا كان المستوى الحالي للرعاية الصحية يقاس بموشر طبيب واحد لكل (٣٠٠٠) فرد يكون رفع المستوى الصحي بزيادة عدد الاطباء كأن نجعل النسبة طبيب واحد لكل (١٥٠٠) فرد ان مايجب على المخطط ان يفعله هو ان يحلل تلك الموشرات النوعية ويقارن مابين احتياجات المجتمع من الاطباء فاذا وجد ان طريق الخدمات العلاجية يكلف الى حد كبير ولا يعطي الثمار الناجعة فيحول كل المعطيات العلاجية الى وقائية .

---

(١) الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية ٩٦٦ـ٩٧٠ رئاسة مجلس الوزراء هيئة تخطيط الدولة المطبعة والجريدة الرسمية دمشق ٩٦٧ ص ١١ مادة (١)

فاذا كانت لدينا خطة لرفع المستوى الصحي فلن يكون حلها فقط بزيادة عدد الاطباء ذلك ان الهدف الكمي الذى يسمح لنا برفع المستوى الصحي يكمن في الرعاية الوقائية .

وتأسيسا على ذلك نؤكد انه اذا ماتخذنا قرارا برفع المستوى الصحي فيجب أن لا نلتفت الى الطريقة التقليدية التي تتمثل بزيادة عدد الاطباء والمشافي لاننا لا يمكن ان نقول انه كلما ازداد عدد الاطباء ارتفع المستوى الصحي فمثل هذه المقولة مقولة مغلوطة اذا ماخذت في الاطلاق دون تحديد للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع .

وانطلاقا من ذلك كله يجب بعد تحديد الهدف النوعي ان نقرر الاستراتيجية التنموية وان نحدد برامج معينة تجيب على اسئلة مثل كم من المشافي والاطباء ومن برامج التوعية المنطقة نحتاج من اجل الصحة الوقائية ؟ ..... الخ ....

ومن الطبيعي ان لكل مشروع استثمار معين والمشاريع مع الاستثمارات تعطينا احتياجات القطر من قوة العمل وبعدها نقرر عدد المشافي والاطباء والممرضات والاسرة التي نحتاجها وفق خطة سليمة مبرمجة فعلى المخطط اذن ان يحول الهدف النوعي الكبير الى خطة قابلة للتنفيذ ومحققة للبرامج التنموية في تخطيط شبكي متكامل وبهذه الطريقة نحرز فيها جديدا للسكان وتنمية الموارد البشرية وبدون هذه البرمجة تبقى الخطط تقليدية وعمياء .

لقد اكدت السلطة السياسية في اكثر من مناسبة وفي قمتها قرارات المكتب والتي عرض افكارها بوضوح كبير السيد الرئيس في خطابه الاخير امام مجلس الشعب عندما اكد على ضرورة تكامل عناصر التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية لتفجر طاقات شعبنا وارساء اسس حضارة عربية تنشر الخير لابنائها وللعالم اجمع"

ان ترجمة تلك الاهداف النوعية الى برامج محددة مهمة وطنية يجب ان يتبرى لها المتخصصون في العلوم الاجتماعية وكذلك المهتمون بشؤون التخطيط والقائمون عليه ويتضح عمق القصور الكبير ما بين ترجمة الاهداف النوعية للخطة وطموح السلطة السياسية في تحقيق استراتيجية التنمية في ضعف الاجهزة التي تعمل على ترجمتها في النطاق الاجتماعي فاذا ما تفحصنا المولدات الاولى لتلك الاجهزة الا وهي مراكز البحث العلمي والمؤسسات التعليمية التابعة لها نجدانها تعاني قصورا شديدا في امكانياتها المادية والفنية والعلمية كما ان بعضها لم تكتسب لحد اليوم التي تمكنه من اكتساب المعرفة بطريقة تراكمية .

ج- السكان وعناصر التنمية في سوريا :

توضح دراسة الخصائص الاساسية للتركيب الديموغرافي في القطر العربي السوري على ان هناك اتجاها نحو التوازن بين اعداد الذكور والاناث ويتميز الهرم السكاني بقاعدة عريضة واسعة ، مما يدل على ان المجتمع العربي مجتمع فتي وشاب .

وقد بلغت نسبة السكان لفئات الاعمار من (٠ ـ ١٤) سنة ٤٩٫٣ ٪ والسكان الذين تتراوح اعمارهم بين (١٥ـ٦٤) سنة ٤٦٫٦ ٪ واولئك الذين تزيد اعمارهم عن ٦٥ سنة ٤٫١ ٪ وذلك حسب التغذاذ العام للسكان لعام ١٩٧٠ .

ويعلل سبب الزيادة في نسبة الاطفال بعاملين هما ارتفاع نسبة الخصوبة وهبوط معدلات وفيات الاطفال وتشير دراسة التطور السكاني الى ان نسبة الزيادة السنوية الطبيعية تبلغ وسطيا حوالي ٣٣ بالالف مما يدل على نمو سريع في حجم السكان ، ويتأكد ذلك المعنى بدراسة تطور فئات الاعمار لمن هم اقل من (١٥) سنة في تعدادي عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٠ ، اذ يلاحظ ان نسبة تلك الفئات العمرية قد زادت من ٤٦٫٥ ٪ الى ٤٩٫٣ ٪ نتيجة لارتفاع معدل الولادات الخام وانخفاض معدل الوفيات عند الرضع بسبب انتشار وسائل رعاية الاطفال . وارتفاع الوعي

الصحي والاجتماعي ، وتدل مقارنة فئات الاعمار بين (١٥ــ٦٠) سنة مع مثيلاتها في البلدان المتقدمة على انخفاض تلك النسبة في القطر ولا يخفى اثر ذلك على مسائل التشغيل والعمالة ونسبة المساهمة في قوة العمل خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان نصف اعداد هذه الفئات هن من الاناث ونسبة مساهمتهن في قوة العمل منخفضة كما يشكل الطلاب الذكور نسبة غير قليلة من الفئات خارج قوة العمل .

وقد بلغ مجموع افراد القوة البشرية عام ١٩٧٦ (٥٢٣ر٠٣٤ر٥) نسمة أي بنسبة ٦٥٪ من مجموع السكان اما الافراد الذين اعتبروا خارج القوة البشرية في ذلك الوقت (وهم الاطفال دون سن العاشرة) وكبار السن ممن تزيد اعمارهم عن (٦٥) سنة ولا يمارسون عملا مثمرا ، وأولئك الذين اصيبوا بعجز دائم او عاهة اقعدتهم عن العمل) ٣٥٪ ممن مجموع السكان ولعل تحليل الحالة العملية للسكان بشكل اكثر تفصيلا يخطينا فهما اعمق للعلاقة بين نسبة المساهمة في قوة العمل واتساع القاعدة السكانية فقد بلغ عدد افراد قوة العمل (وتشمل هذه الفئة الافراد الذين يعملون فعلا ، والاشخاص الذين لا يعملون ولكنهم قادرون على العمل ويبحثون عنه) في عام ١٩٧٦ (٩٢٤ر٨٢٧ر١) شخصا ويمثلون ٦ر٣٣٪ من مجموع السكان و ٣ر٣٦٪ من القوة البشرية كما بلغت نسبة مساهمة المرأة في العمل من العام نفسه ١٧٪ من مجموع قوة العمل و ٤٪ من عدد السكان وتشير هذه النسبة الى ازدياد نسبة مشاركة المرأة في العمل عما كانت عليه في السنوات السابقة كما بلغت نسبة العاطلين عن العمل ٦٪ من قوة العمل في نفس العام ان نسبة العاملين فعلا والذين يتحملون العبء الاكبر في تأمين متطلبات الحياة لجميع فئات الشعب تبلغ ٢٢٪ من مجموع عدد السكان ويعدنا تحليل الافراد خارج قوة العمل بتشخيص لاماكن الخلل التي تعاني منها الحالة العملية للسكان ، مما يمكن من طرح علاج لها وتحويل الفئة الى داخل قوة العمل وتشمل تلك الفئة طلبة ربات

البيوت الزاهدون في العمل ، واصحاب المعاشات الذين لا يمارسون عملا والمعوقون جسديا الذين لا يستطيعون ممارسة العمل بسبب المرض او العاهة والطلبة المتفرغون) وقد بلغت نسبة ربات البيوت (وهن المتزوجات اللواتي لا يمارسن أى عمل عدا العمل المنزلي) حوالي ٢٣٪ من مجموع السكان لعام ١٩٧٦ ، كما بلغت نسبة غير القادرين على العمل بسبب كبر السن او الاعاقة الجسدية حوالي ٢٪ من عدد السكان وتشير الزيادة الكبيرة في فئات الطلبة المتفرغين الى العناية التي توليها الدولة لنشر التعليم بمختلف مراحله فقد بلغ عدد الطلاب المتفرغين في عام ١٩٧٦ (٢٧٧ر٣٦٦ر١) طالبا اى بنسبة ١٨٪ من السكان وهي تزيد بحوالي ٦٪ عن عام ١٩٧٤ و٩٪ عن عام ١٩٧٠ ان التطور الاقتصادى والاجتماعي للقطر والسياسة المتبعة في نطاق التعليم تفاعلت مع الحالة العملية للسكان ويفسر لنا سبب انخفاض نسبة المساهمة في قوة العمل انخفاضا مرحليا سوف يتبعه دخول هذه الفئة سوق العمل وهي مهيأة له ، ان التعليم يؤثر في الحالة العملية وفي تعريفنا الاجرائي لمن هم في قوة العمل لكنه يجب ان لا يطمس اتجاه التغير الاقتصادى والاجتماعي من هنا كان تأكيدنا على اهمية دراسة مسائل السكان في نطاق التطورات التي تتم في المجتمع وضرورة الربط بين التعريف الاجرائي والتعريف النظرى وتعديلهما بما يتواءم مع منحى التغير الاقتصادى والاجتماعي وننبه بشكل اخص عند اجراء المقارنات بين الاقوام في المجتمع الواحد وبين الاقطار الى اهمية امتحان التقديرات الاحصائية وارتباطها بالتعاريف الاجرائية المستخدمة .

ان التداخل بين عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسائل السكان تتضح ايضا عند تحليلنا لاثر التقدم الصحي واتجاهاته المتباينة على معدل النمو السكاني وكذلك اثر التدريب وانتشار التعليم ومحو الامية على معدل المساهمة في قوة العمل .

ويمدنا تحليل قوة العمل وتركيبها النوعي والجنسي بصورة اقتصادية واجتماعية عن اتجاهات التنمية وتطورها اضافة الى صورتها السكانية فقد بلغ حجم قوة العمل عام ١٩٧٠ حوالي (١٫٥٧٠٫٧٧٦) نسمة اى بزيادة قدرها (٤٢٠٫٥١١) نسمة عما كانت عليه في عام ١٩٦٠ وتعكس تلك الزيادة المطلقة انخفاضا في النسبة للزيادة في عدد السكان بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ذكرناها آنفا ، ومن اهمها زيادة الاقبال على التعليم وزيادة عدد الاطفال وتتخذ مساهمة كل فئة من الفئات العمرية في قوة العمل نمطا محددا ففئة الاطفال التي تتوافق وسن التعليم الالزامي يمكن اعتبارها معدومة نظريا ، غير أن ذلك لا يمنع من الناحية العملية وجود اعداد في هذه الفئات في سوق العمل خاصة في الريف ، وتشكل فئات الاعمار من (١٥ــ١٩) سنة ٢٫١٢٪ من قوة العمل يحظى الذكور بالنسبة الكبرى من نسبة المساهمة ويبرز توافق هذه الفئات مع مرحلة التعليم الثانوي انخفاضها النسبي وتستمر نسبة المساهمة في قوة العمل في الارتفاع لتصل الى حد اقصى في الاعمار من (٢٥ــ٤٩) سنة وبعدها تعود النسبة الى التناقص تدريجيا .

ويكشف التوزيع المهني لقوة العمل عن مجموعة من الظواهر الهامة التي تحدد نصيب كل قسم من اقسام المهن من قوة العمل ، وقد أوضح التحليل ان الصناعة بدأت تنافس الزراعة من حيث توزع قوة العمل كما يشير الى انخفاض نسبة الاميين في مجتمع قوة العمل عن السنوات السابقة وازدياد نسبة المؤهلين في جميع المستويات ، ويدل تحليل قوة العمل حسب الحالة العملية على تغير واضح في مجرى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد بلغت نسبة من يعمل لحساب الاسرة بدون اجر (وهم الذين يمارسون العمل بالتعاون مع اسرهم كالعمال في الزراعة مثلا) ٩٪ عام ١٩٧٦ ونسبة الافراد الذين يملكون متاجر خاصة او مزارع يعملون فيها مع بعض العمال ٧٪ في عام ١٩٧٠ من مجموع المشتغلين وانخفضت هذه النسبة

الى (٤٪) في عام ١٩٧٦ اما نسبة الافراد الذين يملكون محلات تجارية صغيرة او غيرها يمكن ادارتها بواسطة فرد واحد دون تشغيل اى فرد معه بالاجرة فقد بلغت ٣٤٪ من مجموع المشتغلين عام ١٩٧٦ .

ان هذه الصورة المتشابكة للهرم السكاني مع عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعد الباحث بفهم عميق للعوامل الديموغرافية ، وتعد المخطط برؤية واضحة للواقع السكاني وآفاق التطور الاقتصادى والاجتماعي وتكشف عن التناقضات التي قد تبدو غير معقولة في بعض الارقام الاحصائية ان مؤشرات العمالة والاستخدام والمساهمة في قوة العمل يجب ان تمتحن ضمن الرؤية الجديدة التي قدمناها في تحليل المسائل السكانية لتكشف عن الاتساق بين الرقم الاحصائي واتجاه التطور الاقتصادى فانخفاض نسبة المساهمة في قوة العمل يجب ان لا يؤخذ كمؤشر مطلق على الاتجاه السلبي للتقدم الاقتصادى بل يجب ان يمتحن على ضوء السياسة التعليمية المتبعة ، وجهود الدولة نحو دفع اعداد الطلبة الى العلم وتطبيق الزامية التعليم في بعض مراحله كما ان انخفاض نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل يجب ان يمتحن في تعريفنا لمفهوم ربات البيوت وطبيعة العمل الذى تمارسه المرأة ان هذه الرؤية الجديدة في تحليل المسائل السكانية هي الحارس النهائي لتحليل بعض الارتباكات التي قد تبدو عسيرة عند تحليلنا للرقم الاحصائي .

سادسا ـ السياسة السكانية والتكامل الاقتصادى والاجتماعي في الوطن العربي :

رأينا فيما سبق أن مسائل السكان كانت تعالج بنموذج بسيط يرجع العوامل السكانية الى متغير واحد وكان الاختلاف بين نظرية وأخرى يكمن في تحديد مصدر ونوع المتغيرات التي تؤثر في النمو السكاني فبعضها كان يرى ان عملية التحول الاقتصادى كفيلة وحدها بخلق تحول في تركيب السكان ووظائفه وحركته واستقراره بينما اتجهت بعض النظريات الاخرى الى القول بأن عملية التحول ذاتها ترتبط بمسائل النمو السكاني فالتقدم الاقتصادى والاجتماعي يتحقق عندما تتبع الدولة سياسة سكانية واضحة المعالم وتحدد الحجم الامثل للسكان وسرعة تواتر النمو السكاني ، ان ارجاع تلك المسائل السكانية الى متغير واحد حدد نمط السياسات السكانية المستندة الى تلك التفسيرات السابقة .

فأصحاب الاتجاه الاول وجدوا ان علاج كل المشكلات الاجتماعية ومن ضمنها المسائل السكانية يكمن في طبيعة النظام الاقتصادى وتأسيسا على ذلك أغفلوا الى حد بعيد دور السياسات السكانية في جهة التحول الاقتصادى والاجتماعي

اما انصار الاتجاه الثاني فقد وجدوا ان حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يكمن في حل المشكلات السكانية وبصفة خاصة حل مشكلة الموازنة بين سرعة تواتر النمو السكاني والنمو الاقتصادى ان مسائل التقدم الاقتصادى والاجتماعي تتشابك مع المسائل الديموغرافية وأن أى تفسير لتلك المشكلات بنمط ارجاعي ونموذج بسيط يطمس كثيرا من معالم المتغيرات الاخرى التي لها دورها البارز في تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية .

واستنادا الى ذلك قدمنا اتجاها ثالثا يربط بين كل المتغيرات السابقة وينظر اليها ضمن منظومة او نسق اجتماعي تتفاعل فيه كل تلك العناصر السابقة

وقد حاولنا اعتمادا على ذلك الاتجاه ان نفهم الواقع السكاني في الوطن العربي فصممنا نموذجا مبنيا على اسس علمية مستمدة من افتراضات نظرية تكمن جذورها في النظريات الاجتماعية ، ويحوى هذا النموذج مفاهيم وتعاريف اجرائية قابلة للقياس والامتحان في الواقع المادي كما انه يعتمد على معطيات البحث الاجتماعي الميداني ، من حيث امتحان طبيعة العلاقات بين المتغيرات الاجتماعية ووسائل قياسها .

وقد ارشدنا هذا النموذج الى تحديد نمطين متباينين : مجتمعات تبرز فيها التولد الذاتي كأحد السمات الاساسية في تجديد خلايا المجتمع السكانية وحركته ضمن الهرم السكاني ومجتمعات تعتمد ، اضافة الى عنصر التولد الذاتي ، على عامل حركة السكان من خارج اطارها السكاني ، فيضاف هذا العامل الى عامل التولد الذاتي ليشكل نمطا في الهرم السكاني لا تتوازن فيه فئات الاعمال بشكل متدرج ، كما ولا تتوازن فيه نسبة الذكور الى الاناث انه هرم سكاني متباين عن الهرم الاول في كل الخصائص الديمغرافية المعروفة .

أما عندما ننظر الى الوطن العربي كوحدة قومية وسكانية تبرز لدينا صورة التفاعل بين النمطين السابقين ، وانعكاس الاوضاع الاقتصادية في الوطن الكبير على التحولات السكانية ضمن كل قطر ، فقد رأينا كيف أن الخصائص السكانية في المجتمع الكويتي تفاعلت مع اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن الكويت وخارجها وأدت الى تغيير في تركيب السكان وبنيته كما ان هذا التركيب الجديد للسكان أخذ ينعكس على النظام الاقتصادي والاجتماعي ويتفاعل معه حتى بات سمة اقتصادية واجتماعية متلازمة للبنية السكانية ، ان الوطن العربي وحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة تتفاعل فيها العناصر البشرية مع الامكانات المادية ومن هذا المنطلق القومي يمكننا امتحان صحة بعض المقولات السكانية التي تصلح

على مستوى نموذج معين وتقصر عن تفسير المتغيرات في نموذج آخر ، ان القواعد السكانية التي استخلصناها من تحليلنا لنموذج الاقطار العربية التي تعاني من قصور في القاعدة السكانية بالنسبة لطموحها في المشاريع الاقتصادية يمكن أن تعمم على كل الاقطار العربية التي تتسم بتلك السمات كما ان النموذج المقترح لمعالجة المسائل السكانية في تفاعلها مع عناصر التنمية في المجتمعات التي تتسم بتوازن في الهرم السكاني يمكن ايضا ان يعمم على الاقطار التي تحمل تلك الخصائص غير ان هذه القواعد السكانية والمفاهيم التي نعتمد عليها في التحليل يجب ان تفهم ضمن اطار المنظومة القومية والتي تتفاعل ضمنها الاقطار العربية في نطاق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبشري .

سادساً ـ المسائل النمو السكاني واتجاهاته في الوطن العربي :

يعتبر الوطن العربي دون الحد الادنى للتزاحم السكاني فهو كوحدة قومية وكأقطار منفردة (فيما عدا جمهور يتمصر العربية) لا تتماشى كثافة السكان فيه مع اتساع الاراضي الممتدة والامكانات المادية الهائلة الكامنة فيه . كما تشكل الاقطار العربية وحدة اجتماعية واقتصادية ، تكمل الاقطار العربية بعضها الاخر تكاملا يسد حاجة بعض الاقطار من الموارد البشرية ويعمل على تعميق جذور التنمية الاقتصادية بالاستثمارات المالية في البعض الاخر .

والسياسة السكانية في اطار الوطن العربي تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للاقطار منفردة وعلى المستوى القومي ايضا ، وذلك عن طريق تنمية الموارد البشرية برفع مستواها التعليمي والتدريبي ، فدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب رفع الكفاءة الانتاجية للقوة العاملة وتدريبها بما يتناسب والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد بات معلوما أن توفير الضمان الاجتماعي والحاجات الاساسية للقوة العاملة يعتبر من الشروط الضرورية لرفع القدرة الانتاجية للطبقة العاملة .

وانتقال اليد العاملة من قطر لآخر توجب على الاقطار المصدرة لقوة العمل وتلك التي تستضيفها ان تدرس ذلك الانتقال في نطاق التكامل ، فتضع لذلك اسسه وتدرس نتائجه بما يمكنها من رسم سياسة لتخطيط القوى العاملة على المستوى القومي ، ترتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم فيها وبما يحقق الفوائد للاقطار دون احداث اى خلل سكاني او اجتماعي في احدها على حساب الاخر ان سياسة التكامل الاقتصادي دعم للاقطار منفردة ومجتمعة انها تفجر الطاقات الكامنة في كل قطر ، وتفيد من الميزات التي تتمتع بها بعض الاقطار دون البعض الآخر ان تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي يتعدى المطلب

السياسي والاجتماعي الى كونه عاملا اساسيا في تنمية الموارد البشرية في نطاق التخطيط الشامل لسياسة تنموية ترتبط بين الاهداف القطرية والقومية ان الاستفادة الكاملة من القوى العاملة العربية وتعبئتها يحقق كفاية في مجال الخبرات وتبادل الايدي العاملة المدربة ومن اهم المبادىء التي يجب ان تعتمد ها الهيئات التي تعنى بمسائل التنمية والتخطيط لها في الوطن العربي توضيح التخصصات المهنية والعلمية التي تتطلبها مشروعات التنمية بما يسمح بوضع سياسة في التدريب والتأهيل والتعليم من اجل تخريج تلك الكوادر ان التنسيق بين مؤسسات التعليم والتدريب وواضعي الخطط في المضمار الاقتصادي يبين المعروض والمطلوب من القوة العاملة وكيفية معالجة الخلل بين ميزان العرض والطلب •

ب ـ تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي :

اوضحت البحوث والندوات[1] التي تمت في نطاق السكان وتخطيط القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي وجوب الربط بين تخطيط القوى العاملة واستراتيجية التنمية ضمن تخطيط شامل وطويل الاجل لكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية •

ويبرز في هذا المجال ضرورة تحديد سياسة سكانية واضحة المعالم ليس فقط في اتجاه معدلات النمو السكاني وانما تتعدى ذلك الى معالجة قضايا التحركات

---

(١) انظر التوصيات التي توصلت اليها ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط في القطر العربي السوري ، الدكتور محمد صفوح الاخرس ، ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط لها في سورية وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٧٨

السكانية الداخلية والخارجية ، والآثار التي تنتج عنها في التوزيع والتركيب السكاني في الريف والحضر وبين الاقطار العربية • ان تخطيط القوى العاملة هو جزء من الجهود الهادفة لتنمية الموارد البشرية والمؤدية الى تطوير الانسان العربي وتحقيق الشخصية السوية القادرة على التطور الذاتي والتي تعمل في نفس الوقت على خلق الكفايات والمهارات اللازمة لتحقيق التنمية بوتائر متسارعة وتوفير الاحتياجات الاساسية للانسان العربي من حيث الغذاء الكافي والمسكن الملائم وتوفير التعليم والخدمات الصحية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل •

ولعل التعليم والتدريب من اهم الوشائج التي تربط بين مسائل السكان والنمو الاقتصادي ، فارتباط مسائل التعليم والتدريب بالنمو الاقتصادي اصبح مسلمة بديهية لا تحتاج الى برهان ، الا أن مسألة اشكال التعليم واتجاه نموه يحتل اقل وضوحا في بعض الاذهان فرغم النمو الكبير الذي حصل في مضمار التعليم والتدريب على مستوى الاقطار العربية خلال الحقبة الاخيرة الا أن النمو كان تضخما في التعليم التقليدي والنظري على حساب اشكال التعليم الاخرى وقد ادى ذلك الى مظهرين متناقضين :

١ــ النقص في الايدي العاملة الفنية •

٢ــ وجود فائض في بعض الاختصاصات العلمية النظرية ، غالبا مايتم امتصاصه في اعمال لا تتناسب وتلك الاختصاصات ويستدعي ازالة ذلك التناقض ضرورة اعادة النظر في السياسات والبرامج التعليمية بالشكل الذي يحقق الربط الوثيق بين التعليم والتدريب من جهة وحاجات التنمية من جهة اخرى •

وتعتبر قضية المرأة وزيادة نسبة مساهمتها في قوة العمل من اهم المبادىء الاساسية التي يجب ان يلتفت اليها المخطط في مجال السكان والقوى العاملة

فاذا كان عمل المرأة قد اصبح حقيقة ولا يثير كثيرا من الجدال والنقاش الان ازالة المعوقات التي تقف في طريق دخولها ميدان العمل لم يلق بعد الاهتمام الكبير والواضح في خطط التنمية واستراتيجيتها ، فلابد من سن التشريعات المناسبة برعاية المرأة اثناء الحمل وبعده وانشاء دور الحضانة قرب اماكن العمل الى آخر ما هناك من مسائل اجتماعية تربط ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ان شعار ازالة العقبات امام عمل المرأة وتحسين شروط العمل يجب ان يكون من اهم الشعارات التي تطرح على مستوى الوطن العربي في الحقبة القادمة وتؤكد الاحصاءات على ان التوسع في تعليم المرأة كان احد العوامل الحاسمة في زيادة فرص العمل امامها وارتفاع معدلات مساهمتها في القوة العاملة ان مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لا يتوقف فقط عند كونها تعمل خارج المنزل لان العمل المنزلي والذي تمارسه المرأة ايضا يعتبر في حد ذاته عملا حيويا للاسرة والمجتمع .

ويعتبر الرقم الاحصائي ووجود نظام احصائي يواكب عملية تخطيط القوى العاملة من أهم الاسس التي يعتمد عليها التخطيط فالرقم الاحصائي يمد القائمين على عملية التخطيط والباحثين في نطاق الدراسات الديموغرافية بالمعطيات الدقيقة التي تمكنهم من امتحان الواقع امتحانا سليما ورسم الخطط التي تعمل على تحقيق ادمج البرامج ، من اجل تنمية شاملة متكاملة لذلك لابد من توسيع قاعدة البيانات التي يتم جمعها ضمن البرنامج الاحصائي ووضع نظام احصائي متكامل يربط المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في اطار رؤية واضحة للعلاقة بين النظرية العامة لتطور المجتمع والتعاريف الاجرائية المستخدمة في جمع الرقم الاحصائي أن تحقيق ذلك النظام الاحصائي يتطلب اعتماد عدة اسس واضحة تشكل الركائز العملية والنظرية له ومن تلك الاسس مايلي :

١ــ مراجعة البيانات الاحصائية المتوفرة والتعرف على اوجه القصور فيها بواسطة المكتب المركزى للاحصاء والجهات المستخدمة للبيانات في تخطيط القوى العاملة وتوحيد التعريفات الاجرائية المستخدمة بين الجهات المعنية ، وتحديد أولويات جمع البيانات الاحصائية على ضوء اولويات الخطة ووضع برنامج زمني لتوفير هذه البيانات .

٢ــ خلق التنظيمات اللازمة لتخطيط القوى العاملة على مستوى الوحدات الانتاجية والمستوى القطاعي والربط بين هذه التنظيمات والمستوى المركزى .

٣ــ توفير الكوادر اللازمة لاجهزة الاحصاء وتخطيط القوى العاملة ، خلال برنامج تدريبي لتوفير هذه الكفاءات وتوفير الحوافز اللازمة للعمل بهذه الاجهزة

٤ــ العمل على ازالة العوائق التي تحد من توجه الدارسين الى الدراسات الفنية وخاصة في المرحلة بعد الاعدادية واعادة النظر في سياسة الاجور وفي النظام التعليمي بما يؤدى للقضاء على هذه العوائق .

٥ــ تضافر الجهود بين أجهزة الدولة والتنسيق فيما بينها في نطاق تخطيط القوى العاملة وما يتطلبه من توحيد للتعاريف الاجرائية وطرق استخداماتها وأساليب جمع البيانات وتوحيدها .

٦ــ امتداد جهود تخطيط القوى العاملة ليشمل التخطيط كلا من القطاعين العام والخاص .

واتباع اسلوب المحاكاة على المستوى الجمعي لتقدير الاحتياجات من القوى العاملة خلال الفترة القادمة حتى عام (٢٠٠٠) على اساس سلسلة من الفروض البديلة وذلك الى جانب الجهود الحالية لدراسة احتياجات الوحدات الانتاجية

٧ــ

٧ــ ويبغي تركيز برامج تخطيط القوى العاملة بصورة اقوى على صياغة وتنفيذ سياسة خاصة بالعاملة لاجل قصير وان اعداد التقارير والتحليلات بصورة متواصلة حول الاضطراب القصير الاجل في سوق العمالة وخاصة العوامل المؤثرة في انماط العرض والطلب للعمالة ليعتبر امرا في غاية الاهمية بالنسبة للمخطط فاذا ماتوفرت المعلومات بشكل افضل حول اختلال التوازن القائم في عرض العمالة والطلب عليها وتم تسجيل مؤشرات مثل طلب الانتساب للوظائف والشواغر الموجودة عددها ومعدلات الاجور والكسب وساعات العمل ، لامكن عندئذ اتخاذ التدابير المواجبة بسرعة لمعالجة الوضع ومن الممكن صياغة خطة ظرفية يمكن بواسطتها تعديل برامج التدريب وبرامج خلق الاستخدام المؤقت والقوانين الخاصة بالهجرة وتنقل الايدي العاملة بين المناطق والقطاعات وذلك بما يتفق مع المؤشرات التي ظهرت في مختلف اسواق العمالة العربية .

٨ــ ويبغي الا تقتصر برامج تقييم القوى العاملة على تلك القوى التي تعمل في القطاعات الحديثة (صناعة ــ خدمات بناء ...) كما هو الحال الى حد كبير ، ذلك ان نسبة كبيرة من سكان الجمهورية العربية السورية مازال تقيم في المناطق الريفية . وقد تكون عمليات تنمية المهارات في القطاعات التقليدية (الزراعة ، الحرف اليدوية ...) كالتدريب اثناء ممارسة العمل افضل استراتيجية يجب اتباعها لذا يتطلب تخطيط القوى العاملة الريفية انشاء مرافق للتدريب ، توفر التدريب المنهجي بشكل يمكن معه للفئات الريفية الفقيرة الاستفادة منه وبشكل كامل .

٩ــ متابعة تطورات العمالة في القطاعين العام والخاص وتحركات القوى العاملة والتغيرات في المؤشرات الاساسية في مجال تخطيطها وعدم الاكتفاء في متابعة الخطط الاقتصادية والاجتماعية على تنفيذ البرنامج الاستثماري .

١٠ــ العمل على تنسيق الجهود العربية في ميدان تنمية الموارد البشرية وتدريب القوى العاملة الفنية والمتخصصة حيث اصبحت التحركات السكانية والعمالية بين الدول العربية حقيقة واقعة ودعوة صناديق التنمية العربية ومنظمة العمل العربية لتوجيه جهد رئيسي لخلق مراكز التدريب اللازمة للوفاء بالاحتياجات العربية وخاصة في الاقطار العربية المصدرة لقوة العمل .

١١ــ انشاء مراكز للبحوث الاجتماعية من اجل التنمية والتخطيط لها على مستوى الوطن العربي يعمل على تنسيق الجهود المتعددة في هذا المجال و يوظف الطاقات المحلية المتوافرة على افضل وجه وطبقا لاولويات واحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الميادين المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وتخطيط القوى العاملة .

مراجع في علم السكان

و

سكان الوطن العربي

١ـ الابراهيم /حسن /الكويت دراسة سياسية ، موسسة سجل العرب الكويت .

٢ـ ابو عيانة /فتحي / المدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي ندوة السكان والتنمية عمان ١٩٧٨ .

٣ـ ابن خلدون / عبد الرحمن / (المقدمة) المجلد الاول ـ القسم الثالث ـ تاريخ العلامة ابن خلدون ـ دار الكتاب العربي بيروت ١٩٥٦

٤ـ احمد /علي يوسف/ تنمية الموارد البشرية في دولة البحرين معهد التخطيط الكويت ـ ١٩٧٥

٥ـ الاخرس / محمد صفوح (تركيب العائلة العربية ووظائفها ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٧٦

٦ـ الاخرس /محمد صفوح / موشرات تنمية الموارد البشرية ـ المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت ١٩٧٤

٧ـ الاخرس /محمد صفوح / (مظاهر استقرار قوة العمل في الكويت) المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت

٨ـ الاخرس /محمد صفوح / (ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية) وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٨

٩ـ ارسطو (السياسيات) ترجمة بربارة اليولسي / الاب اوغسطينس/اللجنة الدولية لترجمة الروائع ـ بيروت ١٩٥٧ .

١٠ــ استرلين / ريشتارد / (الخصوبة والتنمية ــ طريقة استرلين) ندوة السكان والتنمية ــ عمان ١٩٧٨

١١ــ الاطرقجي /محمد علي / (الاحصاءات الديموغرافية والحياتية والصحية) معهد التخطيط ــ الكويت ١٩٧٣٠

١٢ــ افلاطون (الجمهورية) ترجمة خباز /حنا / هدية المقتطف السنوية المقتطف والمقطم ــ مصر ١٩٢٩٠

١٣ــ الباش /عبدالله / ، البدر/نجاة / ، حسين /مليحة / رزوقي /هشام / (استراتيجية قوة العمل وتقاريرها) مجلس التخطيط ــ الكويت

١٤ــ الامم المتحدة ــ الشؤون الاجتماعية شعبة السكان (العوامل الديموغرافية والقوة البشرية) ترجمة مدحت/محمد علي / ذكرى/عبد الخالق / القاهرة ١٩٦٧

١٥ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ سكرتارية اللجنة (المؤتمر العالمي للسكان) (بنية وخصائص عمل اللجنة في الحقل الاقتصادي) الاردن عمان ٠

١٦ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ــ المؤتمر العالمي للسكان في منطقة غربي آسيا) التوصيات المنبثقة عن الاجتماعات والمؤتمرات في الحقل السكاني) ٠

١٧ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ــ قسم السكان و دائرة الاحصاءات العامة ــ والجامعة الاردنية (مقتطفات من اقوال الصحافة حول الندوة الاقليمية لجمع وتحليل البيانات السكانية ١٩٧٦) الاردن ١٩٧٦

١٨ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ شعبة السكان الوفيات واختلافاتها في دول غربي اسيا ــ ندوة السكان والتنمية عمان ١٩٧٨

١٩ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (النشرة السكانية) العدد /٧/ ١٩٧٤ .

٢٠ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (النشرة السكانية) العدد /٨/ ١٩٧٥ .

٢١ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا (النشرة السكانية) العدد /٩/ ١٩٧٥

٢٢ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (النشرة السكانية) العددان /١٠و١١/ ١٩٧٦

٢٣ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا (النشرة السكانية) العدد /١٢/ ١٩٧٧

٢٤ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا (النشرة السكانية) العدد /١٣/ ١٩٧٧

٢٥ــ الامم المتحدة ــ المؤتمر العالمي للسكان (اعمال مؤتمر بوخارست) الامم المتحدة ــ نيويورك ــ ١٩٧٤

٢٦ــ الانصاري/ عيسى عبد الله / (دراسة واقع القوة العاملة في البحرين) معهد التخطيط ــ الكويت ــ ١٩٧٥

٢٧ــ باركلي (جورج) اساليب تحليل البيانات السكانية ــ ترجمة امين /سعد زغلول / وذكر / عبد الخالق / والخضري/ محمد السعدي مراجعة الشافعي / عبد المنعم دار الكتب الجامعية الاسكندرية ١٩٦٨

٢٨ــ البستاني / فريد / وآخرون (عوامل النمو السكاني وتوقعاتها المستقبلية) المكتب المركزي للاحصاء ــ دمشق (على طريقة الستنسل) ١٩٧٨ .

٢٩- بروتزو /اود ين / ود ياب /سلطاني / (تطور العائلة المسلمة في الشرق العربي) ندوة السكان والتنمية - عمان ١٩٧٨

٣٠- بريستون /ساموبل / (الوفاة والمرض والتنمية) ندوة السكان والتنمية عمان ١٩٧٨

٣١- البنك الدولي للانشاء والتعمير (تقرير البعثتين حول التنمية الاقتصادية في الكويت) ترجمة الدباغ /صلاح الدين / .

٣٢- بنك الكويت المركزي (التقرير السنوي الرابع عن السنة المنتهية في ٣١/ اذار - مارس ١٩٧٣ .

٣٣- تابا /لبون / (العامل الديموغرافي في نظام المستقبل) ندوة السكان والتنمية عمان ١٩٧٨ .

٣٤- الجامعة الاردنية (برنامج الدراسات السكانية لعام ١٩٧٨-١٩٧٩ الجامعة الاردنية - الاردن ١٩٧٨ .

٣٥- جامعة دمشق - مكتب الاحصاء (المجموعة الاحصائية الخامسة) جامعة دمشق ١٩٧٠ .

٣٦- جامعة دمشق- مديرية التخطيط والاحصاء والدراسات (المجموعة الاحصائية للعام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧) جامعة دمشق دمشق ١٩٧٨

٣٧- جمعة / مال الله / (دراسة عن واقع القوى العاملة في سلطنة عمان) ندوة الموارد البشرية - البحرين ١٩٧٥ .

٣٨- الجوخان /حمد / (مشاكل التضخم الوظيفي بالحكومة وتخطيط العمالة) بحث قدم الى الندوة الاولى للادارة العليا - المعهد العربي للتخطيط الكويت ١٩٧٤ .

٣٩ـ الحاتم / عبدالله / (من هنا بدأت الكويت / المطبعة العمومية دمشق
٤٠ـ الحمر / عبدالملك يوسف / (التعليم العام والانماء البشري في الخليج العربي من الجانب الكيفي) ندوة الموارد البشرية البحرين ـ ١٩٧٥ .
٤١ـ الخرس / محمد علي / (دراسة سكانية لخصائص وسمات المجتمع الكويتي) ادارة التخطيط الاجتماعي ـ مجلس التخطيط ـ الكويت ١٩٧٥ .
٤٢ـ الخريجي / عبدالله / (والجوهري / محمد / (مقدمة في علم السكان) دارالجيل ـ مصر ١٩٧٧ .
٤٣ـ الخصوصي / بدرالدين عباس / (دراسات في تاريخ الكويت)
٤٤ـ دائرة الاحصاءات بالاردن ـ المؤتمر العالمي للسكان في منطقة غربي آسيا (خطة العمل العالمية ووضع النشاطات السكانية واحتياجاتها في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) الاردن .
٤٥ـ دوغراماسي / امل / جامعة حاجي تبه ـ انقرة (الهجرات الى سورية في اواخر القرن التاسع عشر) المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ـ دمشق ١٩٧٨ .
٤٦ـ ديب / جورج / ندوة السكان والتنمية في غربي آسيا (قوانين الهجرة والتجنس الخاصة بمصر ولبنان وسوريا والاردن والكويت ودولة الامارات) عمان ١٩٧٨ .
٤٧ـ ربيع / محمد / (هجرة الكفايات العلمية) جامعة الكويت ـ الكويت ١٩٧٢
٤٨ـ رجائي / احمد / (السياسات السكانية المقترحة في ضوء الواقع الراهن (اثر التغيرات السكانية على الاحصاء والتخطيط ـ دمشق ١٩٧٤ .
٤٩ـ رضى / منصور محمود / (التعليم والقوى العاملة في البحرين) معهد التخطيط ـ الكويت ١٩٧٢ .

٥٠ــ الرميحي / محمد / (نحو تكامل اقليمي لتنمية الموارد البشرية) ندوة الموارد البشرية ــ البحرين ١٩٧٥ .

٥١ــ زين الدين / احمد / (اثر الهجرات الداخلية والخارجية على التنمية) حلقة دراسية عن اثر التغيرات السكانية على الاحصاء والتخطيط دمشق ١٩٧٤ .

٥٢ــ الساعاتي / حسن / ولطفي / عبد الحميد / (دراسات في علم السكان) دار المعارف بمصر ــ مصر ١٩٥٩

٥٣ــ سالامن / رفائيل / (الاختيار معالجة دولية للمسألة السكانية) صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية المترجم النحال / عاكف اباد بير / المركز الديموغرافي ــ مصر ١٩٧٧

٥٤ــ سلامة / محمود / (العامل السكاني وخطط التموين) اثر التغيرات السكانية على الاحصاء والتخطيط ــ دمشق ١٩٧٤ .

٥٥ــ السايح / محمد ابو العلا / (تقرير العرض والطلب من قوة العمل في عامي ١٩٧٥ــ١٩٨٠ مجلس التخطيط ــ ادارة تخطيط القوى العاملة ــ الكويت ١٩٧٥ .

٥٦ــ سدني / هـ كونتز / ترجمة : عيسى / احمد ابراهيم / (النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي) دار الكتاب العربي ــ مصر

٥٧ــ سميث / لين / (اساسيات في علم السكان) ترجمة غلاب / محمد السيد / واسكندر / فؤاد / مراجعة وتقديم فريد / عزالدين / المكتب المصري الحديث ــ مصر ١٩٧١ .

٥٨ــ السنة العالمية للسكان (السكان والانماء العربي) بيروت ١٩٧٤ .

٥٩ــ الشملان / سيف مرزوق / (من تاريخ الكويت) مطبعة النهضة القاهرة / ١٩٥٩

٦٠ــ عبد السلام /عادل / (بلدان الخليج العربي) دراسة ديموغرافية ندوة تنمية الموارد البشرية في البحرين ١٩٧٥ .

٦١ــ عبد الله /ابراهيم سعد الدين / (الاطار التنظيمي لتخطيط القوى العاملة في دول الخليج) ندوة الموارد البشرية ــ البحرين ١٩٧٥ .

٦٢ــ عبد الله / ابراهيم سعد الدين / (مشاكل التنمية الاقتصادية في دول الخليج) البرنامج الاول للتنمية لقيادات ضباط الشرطة من ٨ شباط الى ١٩ اذار ١٩٧٥ــ الكويت ١٩٧٥ .

٦٣ــ عبده / ابراهيم / (دولة الكويت الحديثة) مؤسسة سجل العرب الكويت .

٦٤ــ عزام / هنري / (نماذج للتخطيط الاقتصادي الشامل ــ نظرة في الخبرة العربية) ندوة السكان والتنمية ــ عمان ١٩٧٨ .

٦٥ــ عزالدين /امين / (عمال الكويت من اللؤلؤ الى البترول) الكويت

٦٦ــ عزالدين / امين / (نحو خلق سوق عمل خليجية مشتركة) ندوة الموارد البشرية ــ البحرين ١٩٧٥ .

٦٧ــ الغربللي /محمود / (اقتصاديات الكويت) مطبعة مقهوى ــ الكويت

٦٨ــ قلعجي / قدري / (اضواء على تاريخ الكويت) دار الكتاب العربي .

٦٩ــ كالدويل /جون / و/بات/ (انتقال الخصوبة مع اشارة خاصة الى منطقة غربي آسيا ــ عمان ١٩٧٨ .

٧٠ــ كول /فريمن / جاهودة / بافيت / (الرد على مالتوس) دراسة نقدية لكتاب (حدود التنمية) ترجمة خوري/ ابراهيم) وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٨ .

٧١ــ لجنة السنة العالمية للسكان في بيروت (السكان والانماء العربي السنة العالمية للسكان) بيروت ١٩٧٤ .

٧٢ــ مؤسسة المشاريع والانماء العربية (عرض لتطوير سياسة الطاقة البشرية والاستيطان والهجرة ووسائل تنفيذها) تقرير مرفوع الى وزارتي التخطيط والداخلية في الامارات ــ بيروت ١٩٧٤ .

٧٣ــ مالتوس / توماس / وهكسلي / جوليان / واوزبون / فريد ريك / (ثلاث مقالات عن السكان) ترجمة ابو الليل / محمد مرسي / دار الكرنك مصر .

٧٤ــ العبيض / ممدوح / (النمو السكاني وتكلفة خدمة التعليم في ج ع س) دمشق ــ معهد التخطيط ١٩٧٦ .

٧٥ــ مجلس التخطيط (الاحصاءات الحيوية لسنوات المقارنة خلال اعوام ٥٧ــ٦١ــ٦٥ــ٧٠ــ٧٢) الكويت ١٩٧٢ .

٧٦ــ مجلس التخطيط (احصاء الخدمات) الكويت .

٧٧ــ مجلس التخطيط (احصاء القوى العاملة بالعينة) الكويت ١٩٧٣ .

٧٨ــ مجلس التخطيط (احصائيات الخدمات العامة) الكويت ١٩٧٣ .

٧٩ــ مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصاء (تقدير اعداد السكان بالعينة) الكويت ــ ١٩٧٣ .

٨٠ــ مجلس التخطيط (تقرير البحث الاستطلاعي لمشكلات التسجيل الصحي) الكويت ١٩٧٤ .

٨١ــ مجلس التخطيط (الحصر العام للمؤسسات) لعام ١٩٧٠ ــ الكويت .

٨٢ــ مجلس التخطيط (المجموعة السنوية لعام ١٩٧٣) الكويت ١٩٧٣ .

٨٣ــ مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصاء (النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية) الكويت ١٩٦٩ .

٨٤ــ مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصاء (النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية) الكويت ١٩٧١ .

٨٥ــ مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصاء (النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية) الكويت ١٩٧٢ .

٨٦ــ مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصاء (المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٣) مجلس التخطيط ــ الكويت ١٩٧٣ .

٨٧ــ مجلس التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصاء (المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٤) مقهوى ــ الكويت ١٩٧٤ .

٨٨ــ مجلس التخطيط (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٤ والمذكرة الاحصائية لعام ١٩٧٥) الكويت ١٩٧٥ .

٨٩ــ محجوب /محمد عبده / (الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية ــ وكالة المطبوعات ــ الكويت ١٩٧٢

٩٠ــ مديرية الاحصاء ــ وزارة الاقتصاد الوطني (المجموعة الاحصائية السورية ١٩٥٠ ــ السنة الثالثة) دمشق ١٩٥٠ .

٩١ــ مديرية الاحصاء ــ وزارة الاقتصاد الوطني (المجموعة الاحصائية السورية ١٩٥١ و ١٩٥٢ السنتان الرابعة والخامسة) دمشق ١٩٥٢

٩٢ــ مديرية الاحصاء ــ وزارة الاقتصاد الوطني (المجموعة الاحصائية السورية ١٩٥٣ السنة السادسة) دمشق ١٩٥٤ .

٩٣ــ مديرية الاحصاء ــ وزارة الاقتصاد الوطني (المجموعة الاحصائية السورية ١٩٥٤ السنة السابعة) دمشق ١٩٥٥

٩٤ــ مديرية الاحصاء ــ وزارة التخطيط القومي (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٥٧ السنة العاشرة) الحكومة ــ دمشق ١٩٥٨ .

٩٥ــ مديرية الاحصاء ــ وزارة التخطيط (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٥٨ السنة الحادية عشر) الحكومة ــ دمشق ١٩٥٩

٩٦ــ مديرية الاحصاء وزارة التخطيط (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٥٩ السنة الثانية عشرة) الحكومة ــ دمشق ١٩٦٠ .

٩٧ــ مديرية الاحصاء ــ وزارة التخطيط (المجموعة الاحصائية لعام ٩٦٠ السنة الثالثة عشرة) الحكومة ــ دمشق (١٩٦١

٩٨ــ مديرية الاحصاء وزارة التخطيط (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦١ السنة الرابعة عشرة) الحكومة ــ دمشق ١٩٦٢

٩٩ــ مديرية الاحصاء وزارة التخطيط (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٢ السنة الخامسة عشرة) الحكومة ــ دمشق ١٩٦٣ .

١٠٠ــ مديرية الاحصاء وزارة التخطيط (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٣ السنة السادسة عشرة) الحكومة دمشق ١٩٦٤ .

١٠١ــ مديرية الاحصاء وزارة التخطيط (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٤ السنة السابعة عشرة) الحكومة دمشق ١٩٦٥

١٠٢ــ مديرية الاحصاء وزارة التخطيط (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٥ السنة الثامنة عشرة) الحكومة ــ دمشق ١٩٦٦

١٠٣ــ مديرية الاحصاء وزارة التخطيط (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٦ السنة التاسعة عشر) الحكومة ــ دمشق ١٩٦٧

١٠٤ــ مديرية الاحصاء التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (محافظة ادلب) الجمهورية ــ دمشق .

١٠٥ــ مديرية الاحصاء ــ التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (محافظة الحسكة) الجمهورية دمشق ١٩٦٠ .

١٠٦ــ مديرية الاحصاء ــ التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (محافظة حلب) الجمهورية ــ دمشق ١٩٦٠ .

١٠٧ــ مديرية الاحصاء ــ التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (محافظة حمساه ، الجمهورية ــ دمشق ــ ١٩٦٠ .

١٠٨ــ مديرية الاحصاء ــ التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (محافظة حماه)
الجمهورية ــ دمشق ١٩٦٠ .

١٠٩ــ مديرية الاحصاء ــ التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (محافظة حمص)
الجمهورية دمشق ــ ١٩٦٠ .

١١٠ــ مديرية الاحصاء ــ التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (محافظة درعا)
الجمهورية ــ دمشق ١٩٦٠ .

١١١ــ مديرية الاحصاء ــ التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (محافظة دمشق)
الجمهورية ــ دمشق ١٩٦٠ .

١١٢ــ مديرية الاحصاء ــ التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠ (مديرية
دمشق) الجمهورية ــ دمشق ١٩٦٠ .

١١٣ــ مديرية الاحصاء التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (محافظة ديرالزور)
الجمهورية ــ دمشق ــ ١٩٦٠ .

١١٤ــ مديرية الاحصاء ــ التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (محافظة الرقة)
الجمهورية ــ دمشق ــ ١٩٦٠ .

١١٥ــ مديرية الاحصاء التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (محافظة السويداء)
الجمهورية ــ دمشق ــ ١٩٦٠ .

١١٦ــ مديرية الاحصاء ــ التعداد العام للسكان ١٩٦٠) (محافظة اللاذقية)
الجمهورية ــ دمشق ١٩٦٠ .

١١٧ــ مديرية الاحصاء ــ التعداد العام للسكان ١٩٦٠ (العشائر)
الجمهورية ــ دمشق ١٩٦٠ .

١١٨ــ مديرية الاحصاء والتعداد ، وزارة التخطيط (نتائج عملية حصر
المؤسسات في الجمهورية العربية السورية) دمشق ١٩٦٠

١١٩ــ المكتب المركزي للاحصاء نتائج (التعداد العام للسكان ١٩٧٠
الكتاب الاول محافظة مدينة دمشق ــ دمشق ١٩٧٠

١٢٠ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠
(الكتاب الثاني محافظة دمشق) دمشق ١٩٧٠.
١٢١ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠
(الكتاب الثالث محافظة حلب) دمشق ١٩٧٠.
١٢٢ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠
(التجمعات السكانية في محافظة حلب ملحق الكتاب (٣)
دمشق ١٩٧٠.
١٢٣ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠
الكتاب الرابع محافظة حماه) دمشق ١٩٧٠.
١٢٤ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠.
(الكتاب الخامس محافظة حمص) دمشق ١٩٧٠.
١٢٥ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠.
(الكتاب السادس محافظة الرقة) دمشق ١٩٧٠.
١٢٦ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠
(الكتاب السابع محافظة طرطوس) دمشق ١٩٧٠.
١٢٧ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠
(الكتاب الثامن محافظة اللاذقية) دمشق ١٩٧٠.
١٢٨ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠
(الكتاب التاسع محافظة ادلب) دمشق ١٩٧٠
١٢٩ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠
(الكتاب العاشر محافظة ديرالزور) دمشق ١٩٧٠.
١٣٠ـ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠
(الكتاب الحادي عشر محافظة الحسكة) دمشق ١٩٧٠.

١٣١ــ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠ (الكتاب الثاني عشر محافظة السويداء) دمشق ١٩٧٠ .

١٣٢ــ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠ (محافظة السويداء نشرة موجزة) دمشق ١٩٧٠ .

١٣٣ــ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠ الكتاب الثالث عشر محافظة درعا) دمشق ١٩٧٠

١٣٤ــ المكتب المركزي للاحصاء نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠ (الكتاب الرابع عشر محافظة القنيطرة) دمشق ١٩٧٠

١٣٥ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم ٦٥ /الاتجاه العام للنمـــو السكان والناتج المحلي في القطر) دمشق .

١٣٦ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم ٣٢ خاص (اثر العوامـــل الاجتماعية والاقتصادية على الخصوبة في ج .ع.س) دمشق

١٣٧ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم ٥٨ (اضواء على التجمعات السكانية في سورية) دمشق .

١٣٨ــ المكتب المركزي للاحصاء جليلاتي /مصطفى / (اهمية الخصوبة واثرها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ج .ع.س) دمشق ١٩٧٦

١٣٩ــ المكتب المركزي للاحصاء اعداد : كانستور/فاينور/ (بحـــث العينة الديموغرافية المستمرة نتائج السنة الاولى) دمشق ١٩٧٨

١٤٠ــ المكتب المركزي للاحصاء ، واللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الامم المتحدة (بحث وفيات الاطفال والرضع في مدينة دمشق لعام ١٩٧٣) دمشق ١٩٧٦ .

١٤١ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم ٨٦ (تحليل واختبار بيانات التركيب العمري والجنسي للسكان في ج .ع.س بين تعدادي ١٩٦٠ــ١٩٧٠ دمشق ١٩٧٣

١٤٢ــ المكتب المركزي للاحصاء اعداد : لبابيدي/نزار/. (التركيب التعليمي للسكان في القطر العربي السوري حسب الجنس والمحافظات حضر وريف ١٩٧٠) دمشق) دمشق ١٩٧٤.

١٤٣ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم ٧٢ (التصورات المستقبلية لاستهلاك القطر من اهم الموارد الغذائية) دمشق ١٩٧٣.

١٤٤ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم ٨٥ (تطور الخصائص الاقتصادية للسكان تقدير القوة العاملة للمستقبل في ج ع س) دمشق ١٩٧٣

١٤٥ــ المكتب المركزي للاحصاء (التعليم واثره على مستويات الدخل الفردي (ذكور مدينة دمشق) دمشق ١٩٧٥

١٤٦ــ المكتب المركزي للاحصاء اعداد : مامش/محي الدين/ (تقدير اعداد السكان في القطر حسب الجنس وفئات السن من ١٩٧٠ــ٢٠٠٠ دمشق ١٩٧٤.

١٤٧ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم ٣٦ (تقديرات عن السكان في القطر العربي السوري) دمشق ١٩٧٠

١٤٨ــ المكتب المركزي للاحصاء ، تعداد السكان بالعينة لعام ١٩٧٦ (الجداول النهائية في مجال الخصائص العامة للسكان على مستوى المجتمع) دمشق .

١٤٩ــ المكتب المركزي للاحصاء تعداد السكان بالعينة لعام ١٩٧٦ الجداول النهائية في مجال الخصوبة والهجرة الداخلية على مستوى العينة ــ دمشق ١٩٧٧

١٥٠ــ المكتب المركزي للاحصاء (ج ع س في ارقام وسطور لعامي ١٩٧٣ـ١٩٧٤ دمشق ١٩٧٥)

١٥١ــ المكتب المركزي للاحصاء اعداد : حنبلي /نهاد (الحضرفسي القطر ــ النمو والخصائص) دمشق ١٩٧٤ .

١٥٢ــ المكتب المركزي للاحصاء (دليل التصنيف المهني لعام ١٩٧٠) دمشق ١٩٧٠

١٥٣ــ المكتب المركزي للاحصاء (الدليل الهجائي للمدن والقرى والمزارع في القطر العربي السوري لعام ١٩٧٣) دمشق ١٩٧٤

١٥٤ــ المكتب المركزي للاحصاء (السلاسل الزمنية ــ القسم الثاني ــ السكان والاحصاءات الحيوية) دمشق ١٩٧٤ .

١٥٥ــ المكتب المركزي للاحصاء (السكان والاستهلاك الغذائي في القطر العربي السوري) دمشق ١٩٧٤ .

١٥٦ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم ١٥ حول اهمية تعداد ١٩٧٠ (الطريق الى المسح الشامل للموارد البشرية في القطر) دمشق .

١٥٧ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم٨٨ (القوة العاملة بالعينة السكانية للاعوام ١٩٦١ــ١٩٦٩) دمشق ١٩٧٦

١٥٨ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم ١٨ (القوة العاملة والقوة البشرية في القطر لعام١٩٦٨) دمشق ١٩٦٩=

١٥٩ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم٣٦ (القوة العامة والقوة البشرية في القطر العربي السوري لعام١٩٦٩) دمشق .

١٦٠ــ المكتب المركزي للاحصاء (كتاب خبرات التعداد العام للمساكن والسكان قسم (١) ١٩٧٠) دمشق ١٩٧٣ .

١٦١ــ المكتب المركزي للاحصاء (المجموعة الاحصائية لعام١٩٦٧ السنة العشرون) الحكومة ــ دمشق ١٩٦٩ .

١٦٢ــ المكتب المركزى للاحصاء (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٨ ــ السنة الحادية والعشرون) الحكومة ــ دمشق ــ ١٩٦٩

١٦٣ــ المكتب المركزى للاحصاء (المجموعة الاحصائية لعامي ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ السنتان الثانية والعشرون والثالثة والعشرون) الحكومة دمشق ١٩٧١

١٦٤ــ المكتب المركزى للاحصاء (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧١ السنة الرابعة والعشرون) الحكومة ــ دمشق ــ ١٩٧١ .

١٦٥ــ المكتب المركزى للاحصاء (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٢ ــ السنة الخامسة والعشرون) الحكومة ــ دمشق ١٩٧٢

١٦٦ــ المكتب المركزى للاحصاء ــ مديرية احصاء حلب (المجموعة الاحصائية السنوية الثانية لمحافظة حلب) حلب ١٩٧٣ .

١٦٧ــ المكتب المركزى للاحصاء المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٣ السنة السادسة والعشرون) دمشق ١٩٧٣ .

١٦٨ــ المكتب المركزى للاحصاء (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٤ ــ السنة السابعة والعشرون) دمشق ١٩٧٤ .

١٦٩ــ المكتب المركزى للاحصاء ــ مديرية احصاء حلب (المجموعة الاحصائية السنوية الرابعة لمحافظة حلب ١٩٧٤) حلب ١٩٧٥ .

١٧٠ــ المكتب المركزى للاحصاء (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٥ ــ السنة الثامنة والعشرون) دمشق ١٩٧٥ .

١٧١ــ المكتب المركزى للاحصاء مديرية احصاء اللاذقية (المجموعة الاحصائية لمحافظة اللاذقية ١٩٧٦) اللاذقية ١٩٧٧

١٧٢ المكتب المركزى للاحصاء ــ مديرية احصاء اللاذقية (المجموعة الاحصائية لمحافظة اللاذقية ١٩٧٧) اللاذقية ــ الارشاد ١٩٧٨ .

١٧٣ــ المكتب المركزى للاحصاء (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٧ ــ السنة الثلاثون) دمشق ١٩٧٧ .

١٧٤ــ المكتب المركزي للاحصاء (المجموعة الاحصائية لعام١٩٧٨ ــ السنة الحادية والثلاثون) دمشق ١٩٧٨٠

١٧٥ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم(١) (معدل النمو السكاني السنوي في ج ٠ع٠س عرض وتحليل) دمشق ١٩٧٠ ٠

١٧٦ــ المكتب المركزي للاحصاء اعداد : لبابيدي/نزار/ (المكتوميـــة والامية وارتباطهما في ج ٠ع٠س دمشق١٩٧٤٠

١٧٧ــ المكتب المركزي للاحصاء دراسة رقم(١٠٩) (نتائج بحث العينـــة السكانية للقوة العاملة و قوة العمل في القطر العربي السوري) دمشق ١٩٧٣٠

١٧٨ــ المكتب المركزي للاحصاء (نتائج بحث العينة السكانية للقـــوة البشرية وقوة العمل في القطر) دمشق ١٩٧٥

١٧٩ــ المكتب المركزي للاحصاء (نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠ الجزء الاول) دمشق ١٩٧٠

١٨٠ــ المكتب المركزي للاحصاء (نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٠ الجزء الثاني) دمشق ١٩٧٠

١٨١ــ المكتب المركزي للاحصاء اعداد : العبيض/ممدوح / (النتائج الرقمية للمسح الاجتماعي الاحصائي لمناطق الغمر والمشروع الرائد من حـــوض الفرات) دمشق ــ ١٩٧٤٠

١٨٢ــ المكتب المركزي للاحصاء (نتائج مسح العاملين في اجهزة الدولـــة لعام١٩٧٢) وزارة التخطيط ــ العراق ١٩٧٢٠

١٨٣ــ المكتب المركزي للاحصاء (نشرة موجزة عن نتائج التعداد العـــام للسكان ١٩٧٠ في ج ٠ع٠س) دمشق ١٩٧٣٠

١٨٤ــ الموسى /علي/ (مشاكل الادارة في المشروعات المشتركة وفصـــل

الملكية عن الادارة العليا ـ عن دور القيادات الادارية في احداث التغيير والتطوير الاداري) المعهد العربي للتخطيط الكويت ١٩٧٤

١٨٥ـ ناصف / صلاح الدين / (دراسات في السكان) النهضة المصرية ـ مصر ـ ١٩٥٧

١٨٦ـ ناصف / صلاح الدين / (مشكلة السكان في مصر دراسة اجتماعية اقتصادية) لجنة البيان العربي ـ مصر ١٩٥٥

١٨٧ـ وزارة الاشغال العامة (ادارة المشاريع الكبرى ومشاريعها) الكويت

١٨٨ـ وزارة الاعلام والثقافة (تقويم السودان لسنة ١٩٧٠ـ١٩٧١) الحكومية بالخرطوم ـ السودان .

١٨٩ـ وزارة التربية (التقرير التربوي) دمشق ١٩٧٠ .

١٩٠ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـ ادارة التعاون (دراسة تحليلية مقارنة لاجمالي الوحدات المكونة للحركات التعاونية) الكويت .

١٩١ـ اليافي / عبد الكريم / (في علم السكان) جامعة دمشق ـ دمشق ١٩٥٩

١٩٢ـ اليافي /عبد الكريم /(الهجرة الريفية في سورية وقوة العمل) ندوة السكان ـ دمشق ١٩٧٨ .

١٩٣ـ اليحيى /أحمد حمد /ويوسف/ عثمان / (لمحات عن القوى العاملة في السعودية والسياسات المتبعة لتنميتها) ندوة التخطيط ـ الامم المتحدة ـ بيروت ١٩٧٥ .

ـ الفهـــــــــــرس ـ

تمهيـــــــــــد

الباب الاول ـ علم السكان وأصوله النظرية والمنهجية

الفصـــل الأول :

ـ علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط

ـ اولا التعريف بعلم السكان وموضوعاته

ـ ثانيا علم السكان وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى

آ ـ علم السكان وعلم الاجتماع

ب ـ علم السكان والاحصـــــاء

ج ـ علم السكان والاقتصـــاد

د ـ علم السكان والسياســـــة

ثالثا ـ اثر السكان في المجتمع :

آ ـ النمو السكاني ودخل العائلـــة

ب ـ النمو السكاني والتعليم

ج ـ النمو السكاني والصحـــــة

د ـ النمو السكاني والاسكان

رابعا ـ اثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية في السكان :

آ ـ اثر التصنيع والمدنية في السكان

ب ـ عمل المرأة وحجم الاسرة

ج ـ التعليم ومسألة تحديد النسل

د ـ توزيع الدخل ورفع المستوى الاجتماعي

خامسا ـ علم السكان وعلاقته بقضايا التنمية :

آ ـ معنى التنميـــــة

ب ـ محاور التنميـــة

١ ـ رسم الصورة الاجتماعية لعملية التغير الاقتصادي والاجتماعي

٢ ـ توضيح الاساس الاجتماعي لعملية التنمية الاقتصادية

٣ ـ التصدي للعقبات الاجتماعية التي تحول دون عملية التنمية

٤ ـ حل المشكلات الاجتماعية التي تنشأ عن عملية عدم التـــوازن بين التغير في البنية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية

٥ ـ رسم سياسات اجتماعية تضيق الهوة بين التقدم الاقتصـادي والاجتماعي

ج ـ السكان ومحاور التنمية

سادسا ـ علم السكان والتخطيط للتنمية الشاملة :

آ ـ السكان والتخطيط الشامل

ب ـ السكان والتخطيط للصحة

ج ـ السكان والتخطيط للتعليم

د ـ السكان والتخطيط للتدريب

هـ ـ السكان والتخطيط للقوى العاملة

الفصل الثاني ـ نظريات في علم السكان :

اولا ـ النظرية المالتوسيـــــة :

آ ـ مبادىء النظرية ومقولاتها

ب ـ المتواليتين الهندسية والعددية

ج ـ السياسة السكانية عند مالتوس :

١ ـ عوامل النمو السكاني

٢ ـ اثر التزايد السكاني على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

٣ ـ الموانع التي تحد من الزيادة السكانية

د ـ نقد وتحليـــــل

ثانيـا ـ السكان والنظرية الاجتماعية عند كارل ماركـــــس

آ ـ تركيب المجتمع من المنظور الماركسي

ب ـ التشكل الطبقي والتحول الاجتماعي

ج ـ المسائل السكانية من المنظور الماركسي

د ـ نقد وتحليـــــل

ثالثا ـ السكان والنظرية الاجتماعية عند دركهايم :

آ ـ النظرية الاجتماعية عند دركهايم

ب ـ اسس النظرية الاجتماعية

١ ـ الاتجاه التطوري

٢ ـ الاتجاه الوظيفي

٣ ـ نسق العلوم الطبيعية

ج ـ السكان وتقسيم العمل والتحول الاجتماعي

د ـ اسلوب تحليل المتغيرات الاجتماعية

١ ـ التعاريف الاجرائية واصولها

٢ ـ تحليل العناصر الاساسية للتماسك الاجتماعي

٣ ـ درجة التماسك والاجتماعي والميل الى الانتحار

هـ ـ نقد وتحليـــــل

الفصل الثالث ـ اصول معرفة السكـــــان :

اولا ـ الاشكالات الرئيسية في النظريات السكانية التقليدية :

آ ـ النظرية والواقع السكاني

ب ـ النمط الارجاعي

ج ـ الاتجاه نحو تأكيد الحجم الامثل للسكان

ثانيا ـ اسس علم السكان

ثالثا ـ السكان والنموذج النظري

آ ـ النموذج النظري وعناصره الاساسية

ب ـ النموذج النظري والواقع السكاني

ج ـ التعاريف الاولية والاجرائية والنهائية

رابعا ـ البيانات السكانية ومصادرها

خامسا ـ بعض المفاهيم الاساسية في السكان والتنمية والتخطيط

الفصل الرابع ـ طرق تحليل المسائل السكانية

اولا ـ تحليل الهيكل التركيبي للسكان

آ ـ توزيع السكان حسب التركيب العمري

ب ـ توزيع السكـان حسب النوع

ج ـ نسبة الجنـــس

د ـ اصناف الهرم السكاني

هـ ـ العوامل التي تؤثر في الهرم السكاني

ثانيا ـ تحليل الهيكل الوظيفي للسكان

آ ـ نسبة المساهمة في قوة العمل الى مجموع السكان

ب ـ معدل الاستخدام .

ج ـ طبيعة الاستخدام .

١ـ توزع الاستخدام حسب ابواب المهن واقسامها
٢ـ توزع الاستخدام حسب ابواب النشاط الاقتصادي
٣ـ توزع الاستخدام حسب الحالة العملية .
٤ـ توزع الاستخدام حسب الحالة التعليمية

د ـ درجة الاستخدام
هـ ـ الانتاجيـــــة
و ـ الاجر الحقيقي والانتاج
ز ـ حركية العمـــــل

ثالثـــــا ـ تحليل الهيكل الحركي للسكان :

آ ـ الولادات
ب ـ الوفيات
ج ـ الهجرة

رابعا ـ الاقسام الرئيسية لدليل تصنيف النشاط الاقتصادي في القطر العربي السوري

خامسا ـ الاقسام الرئيسية لدليل التصنيف المهني في القطر العربي السوري

الباب الثاني ـ سكان الوطن العربي

الفصل الاول ـ السكان وقوة العمل في الوطن العربي :

اولا ـ الخصائص العامة للسكان وقوة العمل في الوطن العربي

ثانيا ـ البنية السكانية للوطن العربي

آ ـ التركيـــــب العمري

١ـ فئات الاعمار من (٠ الى ١٤ سنة)
٢ـ فئات الاعمار من (١٥ الى ٦٤ سنة)
٣ـ فئات الاعمار من (٦٥ سنة فاكثر)

ب ـ التركيب النوعـــــي
ج ـ توزع السكان بين الريف والحضر
د ـ الثبـــات ـ السكان والقوة البشرية وقوة العمل
آ ـ السكان والقوة البشرية
ب ـ قوة العمـــــل
ج ـ الافراد خارج قوة العمل
د ـ البطالـــــة
رابعا ـ الهيكل الوظيفي للسكان في الوطن العربي
آ ـ التركيب المهني لقوة العمل
ب ـ توزع قوة العمل حسب الحالة العملية
ج ـ توزع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي
د ـ توزع قوة العمل حسب الحالة التعليمية
هـ ـ مساهمة المرأة في قوة العمل
و ـ خاتمة ونتيجـــــة

الفصل الثاني : السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية في سورية :

اولا ـ الخصائص الاساسية للتركيب الديموغرافي في القطر العربي السوري
آ ـ الهرم السكاني
ب ـ فئات الاعمـــــار :
١ ـ فئات الاعمار من (٠ ـ ١٤) سنة
٢ ـ فئات الاعمار من (١٥ ـ ٦٤) سنة
٣ ـ فئات الاعمار من (٦٥) سنة فما فوق
ج ـ نسبة الجنس
د ـ مستويات الخصوبة والوفيات

هـ ـ معدل الزيادة الطبيعية

و ـ توزع السكان بين الريف والحضر

ثانياً ـ السكان والقوة البشرية وقوة العمل :

آ ـ السكان والقوة البشرية

١ ـ الافراد داخل القوة البشرية

٢ ـ الافراد خارج القوة البشرية

ب ـ السكان داخل قوة العمل

ج ـ توزعات قوة العمل :

١ ـ توزع قوة العمل حسب فئات الاعمار

٢ ـ توزع قوة العمل حسب الحالة التعليمية

٣ ـ توزع قوة العمل حسب الحالة المهنية

د ـ توزع قوة العمل حسب الحالة العملية :

١ ـ يعملون لحساب الاسرة بدون اجر

٢ ـ اصحاب أعمال يديرونها ويعملون فيها

٣ ـ يعملون لدى الغير بدون اجر

٤ ـ يعملون لحسابهم

٥ ـ مستخدمون بأجر

هـ ـ السكان خارج قوة العمل :

١ ـ ربات البيوت

٢ ـ الطلبة المتفرغون

٣ ـ المتقاعدون وارباب المعاشات الذين لا يمارسون عملا

٤ ـ غير القادرين على العمل حالياً

٥ــ المكتفـــــون

٦ــ الزاهدون في العمل

ثالثا ــ السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية :

آــ الصحة

بــ التعليم ومحو الامية

ج ــ العمالة والاستخدام ورفع نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي

د ــ التدريـــــب

رابعـــا ــ خلاصة ونتائج عامة :

آــ التعاريف النظرية والتطبيق العملي

بــ الخصائص العامة للسكان في القطر

ج ــ الخصائص الاساسية لقوة العمل في القطر

د ــ الترابط بين خطط التنمية والسكان وقوة العمل

الفصل الثالث : السكان وقوة العمل في الكويت :

اولا ــ بعض الخصائص الاساسية للتركيب الديموغرافي في المجتمع السكاني في الكويت :

آــ حجم النمو السكاني في المجتمع الكويتي

بــ الهرم السكاني

ج ــ نسبة الاناث الى الذكور

د ــ نسبة الولادات والوفيات

هـ ــ التركيب الجنســـــي

و ــ التركيب العمري لسكان الكويت

ز ــ الحالة التعليمية للسكان .

ثانيا ـ القوى العاملة وخصائصها الاجتماعية والمهنية :

آ ـ حجم قوة العمل وتركيبها النوعي والجنسي

ب ـ نسبة قوة العمل في فئات العمر

ج ـ الحالة التعليمية لقوة العمل

د ـ التوزع المهني لقوة العمل

ثالثا ـ قوة العمل الوافدة :

آ ـ تكوين قوة العمل الوافدة

ب ـ التوزع المهني للوافدين

ج ـ الحالة العملية للوافدين

رابعا ـ خلاصة ونتيجة

الباب الثالث ـ السكان واتجاهات التغير الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي :

الفصل الاول : مظاهر استقرار قوة العمل الوافدة :

اولا ـ الاطار التحليلي

ثانيا ـ مظاهر استقرار قوة العمل

آ ـ مدة الاقامة

ب ـ حجم الاسرة او عدد المرافقين

ج ـ نسبة الذكور الى الاناث

د ـ الزواج المختلط

ثالثا ـ مؤشرات مظاهر الاستقرار ومدى ترابطها

ثانيا ـ النماذج النظرية للدراسات السكانية في الوطن العربي

ثالثا ـ الخصائص الاساسية للتركيب الديموغرافي في الوطن العربي

أ ـ الهيكل التركيبي للسكان في الوطن العربي

١ ـ التركيب العمري

٢ ـ التركيب النوعي

٣ ـ معدل الزيادة الطبيعية

ب ـ الهيكل الوظيفي للسكان :

١ ـ الملامح الاساسية للقوى البشرية العربية

٢ ـ خصائص قوة العمل

ج ـ التولد الذاتي وحركة السكان :

١ ـ الولادات

٢ ـ الوفيات

٣ ـ الهجرة

رابعا ـ التحديث في الكويت وتفاعله مع مسائل السكان والحركة السكانية

أ ـ بعض خصائص المجتمع الكويتي في المرحلة التقليدية

ب ـ بعض خصائص المجتمع الكويتي في تحوله الى المرحلة العصرية

خامسا ـ السكان وعناصر التنمية والتخطيط لها في سوريا

أ ـ التخطيط الاجتماعي وشروط التقدم

ب ـ التخطيط للتنمية الاجتماعية في القطر العربي السوري

ج ـ السكان وعناصر التنمية في سوريا

سادسا ـ السياسة السكانية والتكامل الاقتصادي في الوطن العربي

أ ـ مسائل النمو السكاني واتجاهاته في الوطن العربي

ب ـ تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

الفصل الثاني : الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعوامل استقرار قوة العمل الوافدة :

اولا ـ الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية واثرها في حجم القوة العاملة :

آ ـ المجتمع الكويتي قبل اكتشاف النفط

ب ـ المجتمع الكويتي والاقتصاد النفطي

ثانيا ـ الخصائص السكانية

ثالثا ـ قوة العمل وخصائصها الاجتماعية والمهنية

رابعا ـ قوة العمل الوافدة

خامسا ـ مظاهر استقرار قوة العمل الوافدة

سادسا ـ عوامل الاستقرار :

آ ـ الاطار التحليلي لعوامل الاستقرار

ب ـ عوامل استقرار قوة العمل الوافدة الى الكويت :

١ ـ الخدمات التعليمية

٢ ـ الخدمات الصحية

٣ ـ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي والمهني

٤ ـ القوانين والانظمة الخاصة بالنوادي والجمعيات ذات النفع العام

٥ ـ الجو الاجتماعي واثره في قوة العمل

٦ ـ قوانين التوظيف وانعكاساتها الاجتماعية

الفصل الثالث ـ علم السكان وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي .

اولا ـ الاطار القومي لدراسة المسائل السكانية

آ ـ النظرة القومية والمفاهيم المعاصرة في [illegible]

ب ـ الاطار التحليلي لمسألة النمو السكاني .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University